الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٤ يونيو ٢٠٠٢

يوم ٦ سبتمبر ٢٠٠١ (أى قبل خمسة أيام فقط من يوم الثلاثاء المفصلى البائس)، أقام الرئيس جورج بوش احتفالا خاصا - سجلت أحداثه وسائل الإعلام - أعلن فيه انه قد قرر اختيار السيناتور جون دانفورث ممثلا شخصيا له لدفع «عملية السلام فى السودان» ولقد قام السيناتور صاحب المعرفة والخبرة بما عهد به إليه بهمة ونشاط وذكاء. ولأننا نعيش عصر الشفافية، فقد قام دانفورث أخيرا (وتحديدا فى ٢٦ ابريل الماضى) بتقديم تقرير مصاغ بعناية وصدق للرئيس بوش فتولد - مع نشر هذا التقرير - إحساس عام بأنه سيكون البداية الفعلية لطريق آخر شاق وطويل، «قد» يضع السودان على بداية «سكة السلامة» فتكون نهاية لحقبة تعيسة من تاريخه الحديث، إذ كانت مسرحا لحرب أهلية متقطعة، وكان آخرها حربا دامية متصلة لمدة ١٨ عاما من العذاب، وبات واضحا أن الصراع العسكرى لن ينتصر فيه أى من الطرفين. ولما كان «الشأن السودانى» أمرا حيويا واستراتيجيا لمصر، وسيظل كذلك لتاريخ منظور، لذا آثرت أن أنقل للقارئ المصرى بالذات أجزاء كثيرة من هذه الوثيقة المهمة والصريحة والعملية لأنها - فى الأغلب - ستحدد:

مستقبل السلام فى السودان (١)

غدا أكثر إشراقا

د. ميلاد حنا

حاولت - قدر المستطاع - كفرد محب وربما عاشق للسودان - ومن خلال مقالات بالأهرام وغيرها - أن أضع أمام الرأى العام المصرى والعربى الحقائق والمعلومات لعله يسهم فى إحلال السلام فى السودان. فقد غز على ما أشاهده من نماذج للمعاناة والشقاء والبؤس الذى تحمله الشعب السودانى - قيادة وقواعد - أثرياء وفقراء - خلال هذه الحرب الأهلية الدامية التى نجمت من خلال إحساس مناطق «كثيرة» - من هذا القطر المترامى الأطراف - بالظلم والقهر لسنوات طويلة، خصوصا أن الاتفاقات التى كانت توقع بين أطراف النزاع (وبالذات بين الحكومة التى تمثل الشمال العربى المسلم، والقيادات الثائرة المعبرة عن الجنوب الإفريقى متعدد الديانات والعقائد) تقول: كانت الاتفاقات توقع ثم تنفذ بكل حسن النية ولكن دون ضمانات دولية، لذا كانت تنقض من الطرف الأقوى أى السلطة القابضة على الحكم فى الخرطوم، إلى أن جاء الانقلاب العسكرى الأخير فى ٣٠ يونيو عام ١٩٨٩ وفرض مشروعه «الحضارى» متوهما أنه سيكون «القاعدة» التى سيقود منها العالم العربى السنى متشبها بما جرى فى إيران عام ١٩٧٩ عندما استولى الإمام الخمينى على السلطة وأقام بالفعل جمهورية إسلامية هزت العالم وقتها، لكنها - ومن خلال تفاعلها مع العالم وإدراكها لمعطيات العصر - وخلال ٢٣ عاما - تطورت كثيرا حتى صارت «قابلة للآخر»، بل ودعا الإمام والرئيس خاتمى إلى «حوار الحضارات» من خلال «إعلان طهران» الذى أصدرته مجموعة دول المؤتمر الإسلامى فى ٥ مايو عام ١٩٩٩، والمنتظر أن تقود إيران حركة دينية مستنيرة، تتحاور مع الغرب، وقد لمست ذلك بوضوح من خلال الأوراق والدراسات التى قدمها رموز الحركة الاصلاحية الإيرانية فى الندوة الدولية التى عقدت أخيرا فى دمشق بدعوة من المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «إيسيسكو» التى ستعقد ندوة دولية أخرى فى لندن من ١٩ إلى ٢١ يونيو الحالى فى إطار مسلسل من الندوات والدراسات تهدف لبناء جسور ثقافية بين الإسلام والغرب، وأتصور أنه طريق طويل سوف ينزع فتيل نيران الحرب الأمريكية ليحولها تدريجيا إلى حرب «إعلامية» فى طريقه إلى حوار راق قابل لمبدأ أن «الثراء هو فى التنوع».

وهكذا تدافعت الأحداث منذ عام ١٩٩٥ حتى الآن محليا داخل السودان وفى المنطقة العربية، بل وعلى مستوى العالم لتفرض على حكومة «الإنقاذ» ومشروعها «الحضارى» أوضاعا جديدة غيرت كثيرا من توجهاتها السابقة فصارت أكثر مرونة قابلة للحوار مع الآخر، فضلا عن أن ما خلفته الحرب من ملايين القتلى ومآسى التشرد والهجرة القسرية الداخلية والخارجية قد حرك عشرات من الهيئات الدولية والأهلية فى أوروبا وأمريكا لأنها مهتمة بشئون اللاجئين والجوع وقتلى الحرب الأهلية، فقدمت لسنوات طويلة مساعدات «إنسانية» ضخمة، ولكنها انزعجت من استمرار المعاناة وصارت تشكو من نزيف مساعداتها النقدية والعينية فضغطت على حكوماتها وتساءلت: أليس من نهاية لهذه المأسى وهذا النزيف الإنسانى والمالى؟ فتحركت دول غربية كثيرة فى مقدمتها أمريكا وانجلترا والنرويج وسويسرا وغيرها، مما جعل للسودان «ملفا» فى معظم دول أوروبا وأمريكا والمنظمات الدولية. واستوقف نظرى وجود دبلوماسى «متخصص» لمتابعة مجريات الأمور فى السودان، فصارت مشكلة دولية بالفعل.

وكان طبيعيا - خلال هذه السنوات من عام ١٩٨٩ حتى الآن - أن يظهر اهتمام بالقضية السودانية فى إفريقيا، فهى محاطة بتسع دول لها حدود مشتركة معها، واللاجئون يعبرونها فى يسر حسب حركة الحرب والمعاناة والهروب من القتل، فكان أن نوقشت فى منظمة «الإيجاد» (وهى منظمة تشمل عدة دول تقع فى شرق إفريقيا تتعاون فيما بينها لمقاومة التصحر ونقص الغذاء) واهتمت هذه المنظمة بإنهاء الصراع والحرب الأهلية فى السودان، فهى صاحبة مصلحة لتأثر بلادها وحدودها من خلال الهروب من الحرب أو الإعداد والتعبئة لقوات مقاتلة متمرسة على الكر والفر فى أدغال إفريقيا، ثم تدخلت منظمة الإيجاد مرات عديدة بالفعل للمصالحة بين الطرفين المتصارعين بالسلاح والقتال وهما: حكومة السودان وحركة جارانج، ومن سنوات طويلة قدمت مبادرة عرفت بالاسم الرمزى «مبادرة الإيجاد»، وبرغم أن لهذه المبادرة «سكرتارية دائمة» تتابع وتخطط وتحرك وتدعو الطرفين المتحاربين للمفاوضة، فإنها - كما سيتضح من تقرير دانفورث - لم تصل إلى نتيجة.

وبعدها بسنوات تحركت بعض الدول العربية، وعقدت جملة اتصالات ومباحثات مع «كل» فرقاء وقيادات السودان، وكان معظمهم لاجئين بها هاربين من اضطهاد حكومة «الإنقاذ» ووصلوا إلى إعلان به نقاط تسع مقبولة منهم جميعا أصبح يشار إليه بعبارة «المبادرة المصرية - الليبية»، أو المبادرة المشتركة (اختصارا)، ولكن العجيب هو أن المبادرة ليست لها أية أى سكرتارية للمتابعة، ومن الطبيعى - وكما يذكر دانفورث - لم تكن لها فاعلية تذكر، ولم تصل أى من المبادرتين إلى إيقاف

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

لإطلاق النار أو برنامج يوصل إلى حل سلمى لسودان جديد حتى ظن بعض الخبثاء، أن الوضع الحالى للسودان «مريح» لجيرانه المراقبين، وتركوا الأمر لقيادات السودان التى تحارب أو تلك التى تراقب وتناقش دون طائل!!

■■■

ولد جون دانفورث John Danforth بمدينة سان لويس بولاية ميسورى فى ٥ سبتمبر عام ١٩٣٦، ودرس القانون فى جامعة برنستون وتخرج منها عام ١٩٥٨ ثم تابع الدراسة العليا بجامعة ييل Yale فى مجال القانون واللاهوت حتى عام ١٩٦٣، وبعدها تم رسامته قسا فى الكنيسة البروتستانتية المشيخية، وفى الوقت نفسه مارس مهنة المحاماة بمدينة نيويورك من عام ١٩٦٣ إلى أن انتخب «سيناتور» لولاية ميسورى Missouri من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٩٥، وكان قبلها قد اختير «النائب العام» لهذه الولاية الشهيرة، وهكذا نلمس أنه قد اكتسب - كشخصية عامة - «حنكة» اكتسبته شهرة اتسمت بالإنصاف والمصداقية والموضوعية، وهى أمور أهلته لأن يختاره الرئيس بوش ليكون مفوضه الخاص للسلام Special Envoy فى ٢٠٠١/٩/٦، أى فى اليوم التالى لعيد ميلاده الـ٦٥، ومن هنا ندرك أسلوب الدول الكبرى فى اختيار من يمثلها فى المهام الدقيقة المهمة، وأترك للقارئ الحكم له أو عليه من خلال بعض فقرات التقرير الذى قدمه للرئيس بوش يوم ٢٦ أبريل عام ٢٠٠٢ نذكرها على النحو التالى:

● فضلت منذ أن بدأت مهمتى أن أقترب من المشكلة بطريقة المنشط المساعد Catalyist الذى يحفز ليولد التقارب بين المبادرات المقدمة من دول مجاورة للسودان، خصوصا مصر وكينيا. وكذلك بأن أشرك الدول المهتمة بقضية السودان مثل كندا والنرويج وبعض الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى.

● ولكى أنجز مهمتى سافرت مرتين إلى السودان لمقابلة كبار القادة لكل من الحكومة السودانية، وكذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهما الخصمان المتنازعان والمتصارعان فى السودان، وكذلك قابلت العديد من أفراد ومجموعات المجتمع المدنى.

● قابلت الرئيس الكينى موى والرئيس الأوغندى موسيفينى والرئيس المصرى مبارك لحث جهود بلادهم لإحلال سلام منصف فى السودان، ولقد أعربوا جميعا عن إيمانهم بأن المشاركة النشيطة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية هى الأمل الوحيد لإنهاء هذا الصراع فى نهاية المطاف.

● ولتحقيق مهمتى داخل السودان، قررت أن أتخذ منحى مختلفا تماما لأن تاريخ السودان ملىء بعشرات المقترحات والاتفاقات لإنهاء القتال، وكان الأمر الوحيد المشترك بين هذه المقترحات هو أن أيا منها لم ينفذ، كما أن أيا منها لم يقرب السودان من السلام، فبعد ١٨ عاما ومصرع مليونى شخص، وتشريد ٤,٥ مليون إنسان، استمرت الحرب.

● ركزت مقترحاتى - أولا وقبل كل شىء - على حماية المدنيين السودانيين العاديين الذين يجدون أنفسهم - فى الغالب - محاصرين بين قوات ونيران الطرفين المتصارعين، وفى اقتراحى الثانى ركزت على إلزام الأطراف بتغيير نمط سلوكها السابق، وذلك باتخاذ خيارات سياسية صعبة، كما دعمت المقترحات - ثالثا - بمشاركة ومراقبة دولية لتعظيم فرص احترامها، وأخيرا ركزت - فى المقترح الرابع - على توافر وصول المعونات الإنسانية إلى المناطق المنكوبة فى السودان، وبفضل الإقناع والضغط والمثابرة استطعت - فى نهاية المطاف - الحصول على موافقة الطرفين على هذه المقترحات الأربعة.

● فى أثناء زيارتى الأولى (فى نوفمبر عام ٢٠٠١) لم نتلق سوى التزامات شفوية مبهمة على ثلاثة فى هذه المقترحات، فقد واجهنا معارضة شديدة بالنسبة لاقتراحنا الخاص بإنهاء الهجمات العسكرية المتعمدة ضد المدنيين. لقد عارضت الحكومة وضع آلية دولية لضمان الالتزام بهذه الجزئية المحددة، واحتاج الأمر إلى ثلاثة أشهر من المفاوضات المضنية والمكثفة.

● كانت الموافقات صعبة لأننا رغبنا فى تسجيلها على ورق، وللأسف فإن تاريخ السودان مملوء باتفاقات مكتوبة أحيانا، غير أن الخبرة تدل على أن الطرفين كانا سرعان ما يتجاهلان ما اتفقا عليه، لذلك تعمدت ومنذ زيارتى الأولى أن أكرر مرارا - فى أثناء مهمتى - أن اهتمامى هو بما يفعله الطرفان أهم بكثير مما يعدان به قولا أو كتابة، فالمهم عندى هو التنفيذ والأفعال لا الأقوال والتعهدات.

■■■

إن هذه الفقرات المحدودة والمنتقاة من مقدمة التقرير، تعطى القارئ أسلوب المعاصر لأمريكا فى إدارة الصراعات، وهو علم جديد له قواعده ومفاهيمه «وحيله»، بل وممارساته، فالسر يكمن ليس فقط فى المنهج وإدارة الحوار والإقناع، أى قوة الحجة، بل فى قوة «الدولة» التى يمثلها المفاوض الشخصى أو الممثل لدولة أو رئيس، فمن المفهوم ضمنيا أنه لا يعبر عن وجهة نظره الشخصية، وإنما الحوار والعبارات التى تقال تتضمن نفوذ وقدرة هذه الدولة أو تلك، لذلك نجد أن عبارة «العصا والجزرة» الشهيرة التى تجسد قوة الدولة التى تتوسط فى المنح والعطاء بسخاء من جانب، بينما فى قبضتها «العصا» فى اليد الأخرى، أى العقوبات والمنع والحصار والضغط السياسى والاقتصادى (وربما العسكرى إذا احتاج الأمر) نقول: إن عبارة «العصا والجزرة» قد تكرر ذكرها فى الجانب المتبقى الأكبر من التقرير، وهو الأمر الذى سوف نعرضه تباعا حسب تقدم سير المفاوضات وتطور المفاجآت الداخلية والخارجية، أو النتائج المتوقعة لزيارة الرئيس مبارك لأمريكا التى أتصور أنها سوف تتطرق لقضية السودان، خصوصا بعد نشر هذا التقرير الذى وضع السودان على عتبة السلام، ليس فقط بسبب المفاوض البارع والحازم جون دانفورث، وإنما لأن الظرف التاريخى مهيأ بالفعل للوصول إلى برنامج مسلسل الخطوات ينتهى بالوصول إلى اتفاق على «إيقاف النار» مقرونا بوجود آلية للمراقبة الدولية لهذا الاتفاق، وهو الأمر الذى سأستعرض له فى مقام قادم، فمن خلال جرعة أخرى لفقرات منتقاة من تقرير جون دانفورث ستتضح الصورة بشكل أوضح لرؤية أمريكا فى حل النزاع.

هذا وقد دعانى السفير البريطانى فى مصر جون سوارز لمائدة عشاء بمقره التاريخى المعروف على كورنيش النيل يوم الثلاثاء الماضى، لألتقى مع مجموعة منتقاة لا يزيد أفرادها على عدد أصابع اليدين، بها سودانيون ومصريون معروفون، وكان العشاء بهدف فتح حوار مع الضيف المتميز ألن جوتلى الممثل الشخصى لتونى بلير رئيس وزراء بريطانيا فى مباحثات السلام، ومن المعروف أيضا أن بعض دول إفريقيا لها مندوبون على مستويات رفيعة للمساعدة فى مباحثات السلام، فضلا عن العديد من دول العالم الغربى التى تقدم معونات إنسانية للسودان من سنوات ولها معرفة تفصيلية بما يجرى هناك، فطار المسرح السودانى قريبا من طريق السلام، وكثير من أصدقائى السودانيين - قيادات وشخصيات معروفة - يتساءلون: أين الدول العربية من كل هذا الذى يجرى وفى مقدمتها مصر؟!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٧ يونيو ٢٠٠٢

كمبالا تعلن مصرع 66 متمرداً من « جيش الرب » في جنوب السودان

مفاوضات جديدة بين الخرطوم وقرنق 17 يونيو الفريق الدولي : الهدنة صامدة في جبال النوبة

عواصم - وكالات الأنباء، أعلنت الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر «ايجاد» انها ستنظم جولة جديدة من المفاوضات بين الخرطوم و «الجيش الشعبي لتحرير السودان» في العاصمة الكينية نيروبي بين 17 و 20 يونيو الحالي. وقالت وكالة الأنباء السودانية ان الاجتماعات التي سيشارك فيها ممثلون عن منتدى شركاء «ايجاد» من الدول الغربية، ستبحث توزيع السلطات والثروة والعلاقة بين الدين والدولة.

وكانت اللجنة الفنية للايجاد عقدت اجتماعا بنيروبي في شهر مايو الماضي بحثت خلاله سبل تنشيط ايجاد والتنسيق مع المبادرات الاخرى واتفق الاجتماع على آلية جديدة وأجندة التفاوض. وذكر مصدر مطلع قريب من المفاوضات ان نيروبي لم تفلح حتى الآن في اقناع القاهرة بالتنسيق بين المبادرة المصرية - الليبية المشتركة والايجاد حيث تتحفظ مصر على حق تقرير المصير غير ان حرص واشنطن على التنسيق بين المبادرتين واشراك مصر وكينيا في مساعيها للسلام في السودان يمكن أن يؤدي الى تنسيق المواقف.

إلى ذلك، قال عضو بالفريق الدولي الذي يراقب وقفا لاطلاق النار في منطقة جبال النوبة ان الهدنة صامدة ويمكن ان تشكل اساسا لوقف أوسع نطاقا للقتال في الحرب الأهلية بالسودان. وقال السويسري توماس بيناتش المتحدث باسم لجنة المراقبة المشتركة لروبترز في الخرطوم «وقف اطلاق النار ناجح. ليس هناك أي قتال، المؤشرات تفيد بأن الطرفين سيمددان وقف اطلاق النار». وبيناتش واحد من بين 25 اجنبيا في السودان يراقبون اتفاق وقف اطلاق النار الذي وقعته الحكومة السودانية ومتمردو حركة قرنق في سويسرا في يناير الماضي.

ومن المقرر ان يبلغ الطرفان المراقبين بحلول 20 يوليو أي بعد ستة اشهر من سريان وقف اطلاق النار بما اذا كانا سيمددانه بعد ذلك التاريخ.

وقال بيناتش ان وقف اطلاق النار، يمكن اقراره في جنوب السودان ولكن في صورة اخرى لان الجنوب اكبر كثيرا ووضع البنية الأساسية صعب. ويدعو اتفاق وقف اطلاق النار في جبال النوبة بوسط السودان الى وقف العمليات العسكرية بهدف السماح بتوصيل المساعدات الانسانية والبدء في مشروعات لتنمية المنطقة وعمليات ازالة الالغام.

وتشارك في قوة المراقبة كل من النرويج والولايات المتحدة وسويسرا والسويد وفرنسا وايطاليا والمانيا وبريطانيا. وارسلت الحكومة السودانية و «الجيش الشعبي لتحرير السودان» 18 مراقبا لكل منهما ليكون اجمالي عدد فريق المراقبة 61 فردا.

وأضاف بيناتش «هناك علاقة عمل جيدة جدا بين المراقبين. التعاون المهني مرض. مراقبو الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان يتعاملون سويا بشكل ودي ويحتسون الشاي معا ويتحدثون نفس اللغة ولا يتصرفون كاعداء».

ويتمركز المراقبون حاليا في تيلو قرب بلدة كادوجلي التي تسيطر عليها الحكومة وهي اكبر بلدة في منطقة جبال النوبة وفي منطقة كودا التي يسيطر عليها «الجيش الشعبي لتحرير السودان». وسيزيد عدد المناطق التي يتمركز فيها المراقبون قريبا الى خمس مناطق.

وذكر بيناتش ان وقف اطلاق النار تعرض لخطر الانهيار الشهر الماضي عندما هددت حركة قرنق باستئناف القتال في حالة عدم ارسال معونات غذائية الى مناطق يسيطرون عليها بعدما فرضت الحكومة قيودا على نقل المعونات.

وتابع انه رغم تسبب الامطار في تعطيل وصول بعض المعونات فانه «منذ 19 مايو تصل رحلة جوية او اثنتان يوميا من الابيض وهي منطقة تسيطر عليها الحكومة الى المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان». وقال بيناتش ان انسحاب الجانبين الى مواقعهما الدفاعية يسير طبقا للجدول الزمني.

وحكمت محكمة استئناف الخرطوم بسجن 25 طالبا جنوبيا مدة ثلاثة اسابيع ودفع غرامة مالية بقيمة 100 ألف جنيه سوداني (40 دولارا) بسبب احتفالهم بذكرى انطلاقة حركةقرنق. وأعلن محامي الدفاع عن الطلاب، وغازي سليمان «ان الطلاب ادينوا بتهمة التظاهر».

وكان الطلاب اوقفوا في 21 مايو الماضي في جامعة النيلين في الخرطوم اثناء احتفالهم بالذكرى التاسعة عشرة لانطلاقة التمرد الجنوبي بقيادة الكولونيل جون قرنق. واضاف سليمان ان السلطات ستطلق سراح الطلاب في غضون اسبوع لان فترة اعتقالهم ستؤخذ في الحسبان. واوضح انهم سيمضون فترة شهر آخر في السجن اذا لم يتمكنوا من دفع الغرامة المالية.

من جهة ثانية، أكد الجيش الاوغندي أمس انه قتل 66 مقاتلا في حركة التمرد الأوغندية التابعة لجيش الرب للمقاومة اثناء مواجهات وقعت في جنوب السودان بالقرب من الحدود الاوغندية.

وأعلن الناطق باسم الجيش الاوغدي العقومندان شابان بانتاريزا «ان حوالى 150 متمردا وقعوا في كمين نصبه جنود اوغنديون بالقرب من جبال ايموتونغ على بعد حوالى 48 كيلومترا من الحدود الاوغندية». وقال «ان معارك عنيفة دارت بين المتمردين وجيش كمبالا الذي حصل اثر اتفاق مع السلطات في الخرطوم، على

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اذن بملاحقة المتمردين في جيش الرب للمقاومة حتى داخل الاراضي السودانية». لكن لم يتم التأكد من صحة هذا الخبر من مصدر مستقل.

على صعيد آخر، أعلن مسؤول أميركي كبير ان ادارة الرئيس جورج بوش تعارض بندا واردا في مشروع قانون لفرض عقوبات على السودان مجمد في الكونجرس حاليا، يستهدف فرض عقوبات على الشركات الاجنبية التي تستثمر في القطاع النفطي.

وأعرب مساعد وزير الخارجية للشؤون الافريقية والتر كانستنر، خلال جلسة استماع في لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب، عن معارضة ادارة بوش لهذا التدبير بقوله «نحن نعترض بشدة على المادة التاسعة من مشروع القانون الذي اقره المجلس. وهو يشكل سابقة تضمن تدخل السياسة في الأسواق المالية».

وقد تبنى مجلس النواب الاميركي في يونيو 2001 بـ 422 صوتا في مقابل صوتين مشروع قانون حول السودان ورد فيه هذا البند الذي يحظر على اي شركة اجنبية تقوم بانشطة نفطية في السودان بنقل رؤوس اموال من الاسواق المالية الاميركية.

وقال عدد من النواب خلال جلسة الاستماع ان المشكلة هي ان النص مجمد في مجلس الشيوخ في الوقت الراهن بسبب معارضة الأقلية الجمهورية التي تحظى على ما يبدو بدعم ضمني من ادارة بوش. وبموجب القانون الداخلي لمجلس الشيوخ، يستطيع كل سناتور ان يجمد الى ما لا نهاية اي مشروع قانون اذا كان يرغب في ذلك.

وردا على سؤال عن هذا الموضوع، تملص المسؤول في وزارة الخارجية الاميركية بادىء الامر من الرد، قائلا بشكل عام «ان تدخل السياسة في الأسواق المالية سيكون بمثابة اللعب بالنار، ثم عرض لموقف الادارة». عندئذ تساءل النائب الديموقراطي توم لانتوس «في أي عالم تعيش؟»، قائلا من جهة أخرى انه «في وقت تجمد الأقلية الجمهورية مشروع القانون في مجلس الشيوخ، تتظاهر الخرطوم باحلال السلام بينما هي تخوض حرب الغاء وحشية».

وجدد كانستنر التزام الولايات المتحدة بالسعي من اجل السلام في السودان، وشكك في الارادة التي اعربت عنها الحكومة السودانية، فيما وجه المسؤول في الوكالة الاميركية للتنمية روجر وينتر انتقادات حادة الى السودان وتحدث عن «مراوغة» و «استراتيجية متعمدة» لعرقلة الجهود الانسانية الجارية وعن «تكثيف» العمليات ضد المدنيين في الجنوب.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ١١ يونيو ٢٠٠٢

تصاعد القتال في جنوب السودان..
الأبعاد السياسية والمضامين العسكرية



عمر البشير

وكالة الأهرام للصحافة:

تصاعدت حدة القتال بين القوات الحكومية وحركة التمرد في جنوب السودان أخيراً. الوضع الذي يتقاطع مع الأحاديث المتفرقة بشأن ايجاد تسوية سياسية للحرب الأهلية المستمرة منذ حوالى تسعة عشر عاماً، ويثير تساؤلات وتكهنات عدة إزاء الآليات المناسبة لحسمها، حيث ترى بعض الدوائر ان الأسلوب العسكري يصعب توقع نجاحه،في ظل حالة دائمة من التوازن الهش بين الطرفين،لذلك سيستمر في مراوحة مكانه. فتارة تتفوق الحكومة وأخرى تتقدم حركة التمرد،وتبقى الحرب سجالاً على هذا المنوال، اذا لم تتدخل قوى خارجية بفاعلية،لذلك فالتصعيد الأخير حلقة في سلسلة طويلة،لكنه قد يؤثر على موازين القوى الحالية،اذا حافظت الحكومة على تفوقها ومنعت حركة التمرد من أخذ زمام المبادرة من جديد،لأن السنوات الماضية كشفت عن تماسك في تحركاتها العسكرية وثبات في مناوشاتها المسلحة،حيث إستطاعت تنويع مصادرها العسكرية.

ومع ذلك فان بعض الأوساط السودانية وعدداً كبيراً من الدول الاقليمية يعتقدان في أهمية الحل السياسي، الذي بدأ يلقى تشجيعاً من قبل بعض القوى الدولية، على اعتبار فشل النهج العسكري طوال السنوات الماضية في تحقيق أغراضه. وبالتالي فتنشيط الوسائل السياسية أصبح أمراً مطلوباً، لكنه بانتظار تكاثف الإرادة من جانب العناصر المعنية بالمسألة السودانية. والى حين تتوافر القواعد اللازمة لذلك ستبقى الآلة الحربية خياراً حاضراً قد يحقق أهدافاً سياسية في المدى المنظور، لأنها ستفرض وقائعها وتضغط على الطرف المهزوم. وفي هذا المضمار استعادت القوات الحكومية مدينة «قيسان» الاستراتيجية وخمس قرى في طريق تقدمها اليها، كما تمكنت من الوصول الى مدينة «مكواج» في ولاية بحر الغزال، التي تمثل أهمية نفطية عالية. وقد اعترفت حركة التمرد بسقوط «قيسان» وأعلنت عن صد أربعة محاور استهدفت الاستيلاء على مدينة «الكرمك» وقالت ان القوات الحكومية فشلت في استعادة مدينتي «قوقريال» و«التونج» وتم صدها حتى مشارف مدينة «واو». واعتبر بيان للحركة أن الهجوم الأخير «محاولة لإظهار اليد الطولى للنظام السوداني في ميدان القتال وأن على الساعين من المجتمعين الدولي والاقليمي للسلام في السودان أخذ هذه الحقيقة في الاعتبار». ومهما كان الغرض الأساسي من وراء هذا الهجوم فإنه ينذر بصعوبة صيف هذا العام، إذ يبدو أن الخرطوم رأت أهمية أخذ زمام

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المباردة قبل استعداد حركة التمرد من تكثيف هجماتها الصيفية المعتادة واستغلال موسم هطول. . الأمطار

لتوسيع نطاق حرب العصابات

وتطرح هذه التطورات عدة استفسارات حيال الاهتزاز الذي ظهرت بوادره على قوات حركة التمرد، على الرغم من محاولات العقيد جون قرنق جمع شمل أكبر مجموعة من القوى الجنوبية تحت قيادته وجهوده لتنويع مصادر سلاحه خلال الفترة الماضية. ومساعيه الدؤوبة لاحكام السيطرة السياسية والعسكرية على الأقاليم الواقعة تحت هيمنة قواته. فما هي أسباب التفوق الحكومي وما هي دلالات وأبعاد التراجع في حركة التمرد؟

مطالب سياسية

الحاصل أن كل طرف في الحرب الأهلية السودانية يحاول تأكيد تفوقه العسكري، اعتقاداً منه أن الواقع العملي على الأرض سيلعب دوراً مهماً في أي مفاوضات جادة قادمة، لذلك فإن احكام حركة التمرد سيطرتها على المناطق الجنوبية من الممكن أن يساعدها كثيراً في المستقبل، ويعزز مطالبها السياسية، بينما نجاح الحكومة في استعادة أجزاء حيوية من الأراضي التي فقدتها يضاعف من مركزية أهدافها في الحفاظ على وحدة البلاد. وتنبع أهمية هذه النوعية من الاعتقادات الراسخة من كون السودان على وشك الدخول في مرحلة حاسمة من المخاض السياسي، خاصة ان التوقعات المتفائلة بشأن الأخذ بكثير من ملامح تقرير جون دانفورث المبعوث الأمريكي للسودان بدأت تتزايد لدى عدد كبير من المراقبين. وأن خيار الوحدة سيكون خياراً أساسياً. من هنا يحاول كل طرف التأثير على شكلها وفقا لمصالحه. فحركة التمرد ترفضها - الوحدة - قبل تطبيق حق تقرير المصير. والحكومة تقبل بها، لكن بعض دوائرها تخشى التسويف في ماهيتها وتسعى الى إبعاد شبح الكونفيدرالية والاقرار باقتسام النفط مع كل الطوائف الجنوبية وليس مع حركة التمرد التي يقودها قرنق فقط. ومن ثم فأي تصعيد عسكري يفضي في نهايته الى نتائج سياسية، تتحدد سلبا أو ايجاباً حسب نوع ودرجة الانتصار الذي يحققه هذا الطرف أو ذاك.

واذا كانت حلقات الاقتتال الماضية خضعت لحسابات اقليمية فان الحلقة الجديدة في نظر بعض المصادر السودانية وقعت في مجال تبدو الرؤية الأمريكية قريبة منه. وبعد التلميحات الايجابية التي حملها تقرير دانفورث وتهيئة الأجواء للأخذ بكثير من بنوده أعرب والتر كانستنر مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية خلال جلسة استماع في لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب اخيراً معارضة إدارة الرئيس بوش بندا ورد في مشروع قانون لفرض عقوبات على السودان مُجمد في الكونجرس حاليا، وهو ما يعزز التكهنات الخاصة بجدية واشنطن في التدخل في المسألة السودانية للتوصل الى حل سياسي قريباً، ويضاعف من احتمالات عودة الشركات الأمريكية للاستثمار في النفط السوداني. وبالتالي هناك امكانية تشجيع المفاوضات والحؤول دون مزيد من التصعيد العسكري في الحرب الأهلية في الوقت الراهن، باعتبارها عائقاً رئيسياً امام أي محادثات جادة في المدى المنظور. . وقد هبت بعض التحليلات الى تعويل الادارة الأمريكية كثيراً على المفاوضات المتوقعة بين الخرطوم وحركة التمرد في نيروبي التي ستبدأفي 17 يونيو الجاري، وتعتقد أن هناك فرصة للتطرق الى ملفات جوهرية، بخلاف الاجتماعات السابقة. وتتزايد هذه الأهمية بتأكيد بعض المصادر في القاهرة أن كل طرف سيحاول إثبات جديته في تناول القضايا المطروحة وإلقاء تبعة الاخفاقات السابقة على الآخر وعلي ذلك فالجولة القادمة ستشهد شداً وجذباً أكثر من ذي قبل، لاسيما أن دوائر عدة ستكون قريبة من مداولاتها ورصد مناقشاتها واشكالياتها.

حسابات إقليمية ودولية

بدأ النظام السوداني يستشعر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

■ الحكومة استفادت من إغلاق المنافذ الإقليمية وحركة التمرد تحاول فتح قنوات جديدة
■ توازن القوي الهش سبب رئيسي لإطالة أمد الحرب الأهلية
■ سخونة عسكرية تقابلها حرارة سياسية مرتفعة في فصل الصيف

أهمية البلاد بالنسبة للولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر واستطاع أن يتكيف مع تداعياتها بصورة أذهلت كثيراً من الخبراء، حيث قدمت الخرطوم مساعدات معلوماتية قيمة لواشنطن، وأضحت الأخيرة معنية بتخفيف حدة الانتقادات للنظام، الى حين تحسين صورته نهائياً وتدشين خطاب يتوافق مع أجواء المرحلة الجديدة، ينطلق من ضرورة إبعاد التيار الاسلامي عن سدة الحكم في السودان والتغلب على المشاكل التي لايزال يثيرها تيار الدكتور حسن الترابي في الشارع السوداني. وهو ما يفسر الاصرار الكبير على تغيير كثير من مكونات الخطاب الرسمي والتشدد في ملف الدكتور حسن الترابي وعدم السماح بعودة نفوذه السياسي والشعبي مرة أخرى، بل وتقليص صلاحيات الكوادر والقيادات المحسوبة على تياره في الحكم.

ومن هذه الزاوية صعدت القوات الحكومية هجومها العسكري على حركة التمرد وهي مدركة أن حجم الانتقادات الغربية والأمريكية بصفة خاصة أقل من سابقاتها في مثل هذه الأوضاع. فقد كانت ردود الأفعال الغربية تأتي دوماً بسيول من التصريحات العنيفة ضد الخرطوم. لكن في هذه المرة بدت الادانات شحيحة والاتهامات موارية. الأمر الذي ينطوي على رسالة في الاتجاهين. للحكومة وامكان مواصلة هذا الأسلوب لاضعاف قوات قرنق. ولحركة التمرد وضرورة أن تتكيف مع أي مطالبات للحل السياسي الشامل وأن استمرار الرخاوي المزدوجة، سياسيا وعسكريا، لا يتواءم مع المستجدات التي طرأت على حسابات وترتيبات بعض القوى الدولية.

والواقع أن الأجواء الاقليمية الراهنة لعبت دوراً مهماً في تعزيز التفوق الحكومي. حيث يتمتع السودان بعلاقات طيبة مع غالبية دول الجوار، عكست افرازاتها السياسية والعسكرية سلباً على حركة التمرد. فقد شهدت علاقات الخرطوم مع كمبالا استقراراً نسبياً خلال الأشهر الماضية واستطاعت تجاوز الاحتكاكات التقليدية التي عكرت صفوها طوال السنوات الأخيرة. وجددت الخرطوم الاتفاق الخاص بحق الجيش الأوغندي في التوغل في جنوب السودان. وفي المقابل طلبت كمبالا صراحة من جون قرنق عدم المشاركة في عملياتها العسكرية ضد «جيش الرب» المعارض بقيادة جوزيف كوني، خشية انسحاب الخرطوم من تعاونها مع كمبالا ولقطع الطريق على احتمال عودة كوني الى أحضان الخرطوم. وبالتالي أصبحت الجبهة الأوغندية، من الناحية اللوجستية مغلقة امام قوات قرنق ويجد صعوبة في الاستفادة من الشمال الأوغندي لتجهيز قواته.

وعلى الصعيد الاريتري، تبدو العلاقات هادئة، على الرغم من تذبذبها من حين لآخر، من جراء استخدام ورقة المعارضة على الجانبين لمضايقة الطرف الثاني. واستطاعت الخرطوم الاحتفاظ بحدود دنيا من العلاقات وتجاوز المرارات التي تخلفها الطموحات الاريترية تارة، والحساسيات المتولدة عن تطوير علاقاتها بأديس أبابا تارة أخرى. المهم أن المساحة التي تتحرك داخلها قوات حركة التمرد وحلفائها ضيقة. وإذا حاولت أسمرة توسيعها، بمساعدات مباشرة أو غير مباشرة، قد تواجه مأزقاً كبيراً، في ظل النشاط الملحوظ لقوى المعارضة الاريترية، اذ بدأ دورها يتبلور ويأخذ شكلاً سياسياً وعسكرياً مؤثراً على النظام الاريتري في الأونة الأخيرة، ويمكن أن يكون السودان ساحة مناسبة لتحركاتها اذا نجحت أسمرة في مزيد من استفزاز الخرطوم. ولايمكن اغفال هذا الاحتمال. اولاً، لتزايد نشاط المعارضة السودانية داخل الأراضي الاريترية. وثانياً، لعدم وجود أفق محدد لطموحات القيادة الاريترية، فقد درجت على اختلاق الأزمات للخروج من مأزقها الداخلي. وثالثاً، لتوجية رسالة الى اثيوبيا فحواها عدم استبعاد توسيع نطاق المواجهة معها في أي فضاء اقليمي، سواء عبر السودان او الصومال وعلي الصعيد الاثيوبي. يمكن القول أن العلاقات بين الخرطوم وأديس أبابا شهدت تحسناً لافتاً على كافة مستويات التعاون والتنسيق. واستفاد السودان جيداً من الحرب الاثيوبية - الاريترية في إطار توثيق معالم الأواصر الثنائية. الوضع الذي أرخى بظلاله على قوات حركة التمرد التي كانت تتخذ من أثيوبيا مقراً رئيسياً لتحركاتها وحققت انتصارات عسكرية بفضل الدعم الأثيوبي السابق. من

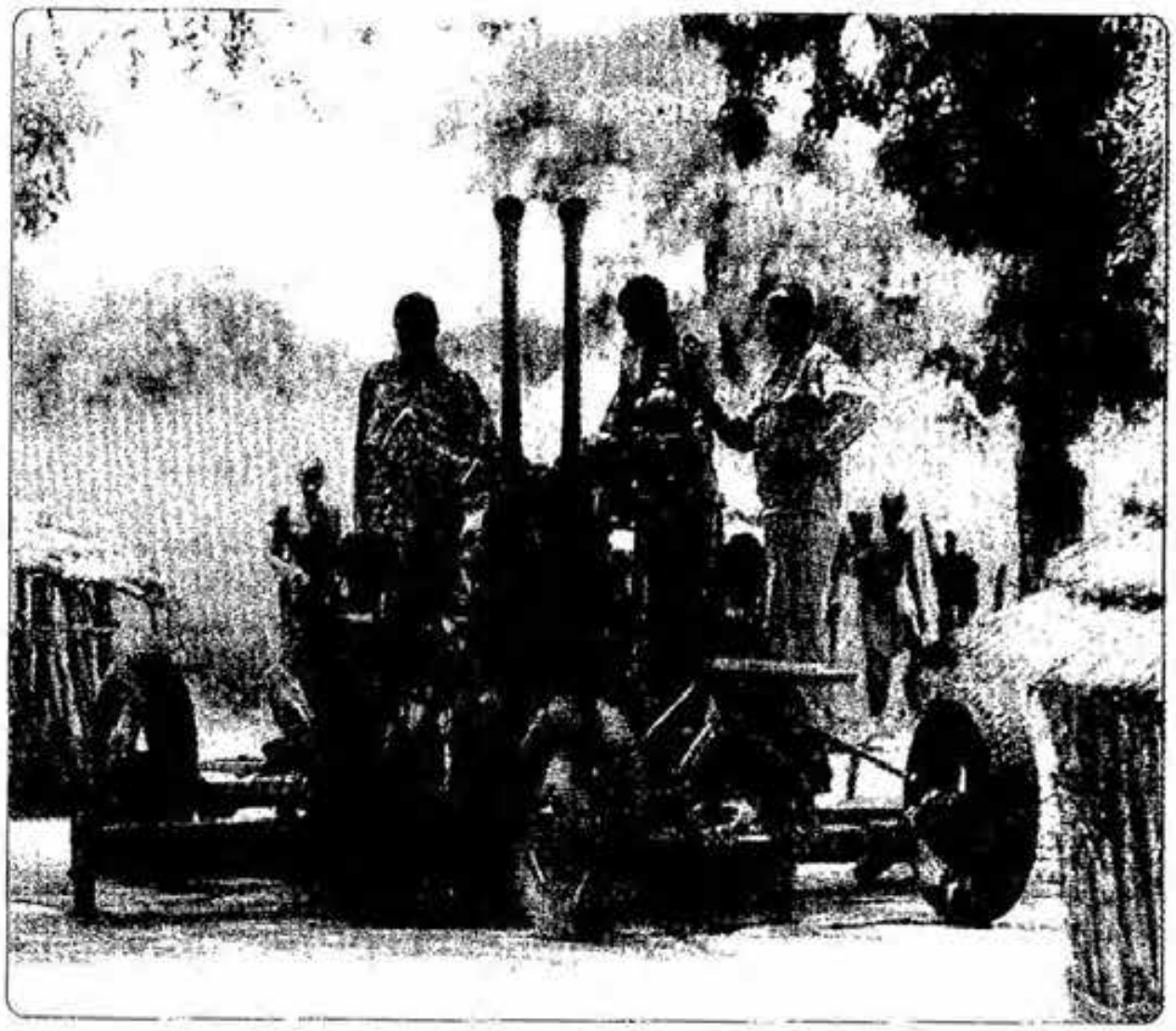
www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



حسن الترابي

هنا يمكن فهم الأبعاد التي تنطوي على عملية استعادة الخرطوم لمدينة «قيسان» الاستراتيجية، القريبة من الحدود الاثيوبية. وفي هذا السياق يمكن الاشارة الى ثلاثة ملامح. اولها، قيام أديس أبابا بإغلاق كافة مكاتب حركة قرنق في الأراضي الأثيوبية. وثانيها، توجيه تحذير أثيوبي لقرنق بأن أديس أبابا لن تتوانى في القاء القبض على عناصر حركته الذين فروا من «قيسان». وثالثها، قيام ملس زيناوي رئيس الوزراء الاثيوبي بتوبيخ جون قرنق على قيامه بنقل مقاتلي «الأورومو» المعارضين الى إقليم «ولقا» الاثيوبي أخيراً. وكلها عوامل تؤكد التفوق الحكومي وتفرض على قرنق أحد خيارين، الأول، المرونة في مفاوضات نيروبي المقبلة. والثاني، تهديد حقول النفط عملياً وتحمل التكلفة السياسية والمادية من قبل الأوساط الخارجية. فعلى الرغم من إعلانه سلفاً أنها هدف لقواته إلا أنه لم يجرؤ على قصفها، خشية غضب شركات النفط العالمية. وفي رأي مصادر حكومية أنه يفتقر الى القدرة العسكرية لتحقيق هذا الهدف. والحاصل أن هناك تركيزاً كثيفاً للقتال على الجبهة الشرقية والجنوبية الشرقية في السودان، حيث شهدت بعض الأقاليم في هاتين الجبهتين تصعيداً عسكرياً ملحوظاً. وفي رأى بعض المحللين أن لذلك جملة من الأسباب. في مقدمتها، تمركز عدد كبير من قوات قرنق، بغرض الاستفادة من السيولة الاجتماعية. وتواجد عناصر قوات التحالف السودانية «الرمزية» هناك التي انضمت الى قوات قرنق في أوائل هذا العام. كما أن الحدود مع اريتريا يصعب السيطرة عليها، وتموج بحرية كبيرة للحركة العسكرية المقصودة او غير المقصودة من قبل أسمرة. علاوة على ميل غالبية مناطق استخراج النفط نحو الجبهة الشرقية. وقد اعتبرها قرنق أن حقول البترول السوداني تمثل هدفاً استراتيجياً لقواته. لذلك تسعى الحكومة لتأمينها من خلال محاولة تجفيف منابع قوات حركة التمرد بالقرب منها. أضف الى ذلك أن الجبهات الأخرى مع أوغندا وتشاد وافريقيا الوسطى أكثر هدوءاً أو انضباطاً. وبالتالي فالتصعيد المتقطع على الجبهة الشرقية له مبرراته السياسية ودوافعه العسكرية.



www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ١٣ يونيو ٢٠٠٢

الحكومة السودانية تلوح بإعادة النظر في مفاوضات السلام مع حركة قرنق بعد استيلائها على كبويتا

الخرطوم: «الشرق الأوسط» والوكالات
أسمرة: عبد العليم حسن

أعلن مسؤول حكومي في الخرطوم امس ان بلاده ستعيد النظر في مفاوضات السلام الجارية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق بعد استيلائها على مدينة كبويتا المهمة في الجنوب قبل ايام. وقال المستشار الرئاسي لشؤون السلام غازي صلاح الدين للصحافيين ان بلاده سترفع الى الولايات المتحدة مذكرة احتجاج «شديد اللهجة» على هجوم قوات الحركة (الجيش الشعبي) وخرقها اتفاقا للتهدئة برعاية اميركية مدته ستة أشهر في مثلث كبويتا ـ بيبور ـ بوما في ولاية شرق الاستوائية.

وقال صلاح الدين ان السيطرة على كبويتا الاحد الماضي كانت خرقا لاتفاق انجز في 12 ديسمبر (كانون الاول) الماضي لتهدئة الوضع في المنطقة بين الاول من يناير (كانون الثاني) و30 يونيو (حزيران)، للسماح بالقضاء على مرض يهدد قطعان الماشية بالابادة. وطالب الجيش الشعبي بـ«وقف هجومه فورا واعادة المكاسب التي غنمها». وحذر من ان الخرطوم ستعيد النظر في المفاوضات مع الحركة الشعبية.

يشار الى ان الهيئة الحكومية للتنمية في شرق افريقيا «ايقاد» ستنظم جولة جديدة من المفاوضات بين الخرطوم والحركة الشعبية في العاصمة الكينية نيروبي بين 17 يونيو و 20 يوليو (تموز) المقبل. وكان زعيم الحركة العقيد جون قرنق اكد اول من امس ان المعارك اوقعت «اكثر من 200 قتيل» في صفوف القوات الحكومية، بينهم «قائد الحامية». وكان يتحدث من مشارف مدينة كبويتا على بعد حوالي 80 كيلومترا شمال الحدود مع كينيا. وقال ان قواته اعتقلت «28 شخصا، بينهم طبيب الحامية» مضيفا ان خسارة قواته بلغت «13 قتيلا و38 جريحا». وقال «انها ضربة قاسية للحكومة وانتصار كبير للحركة الشعبية لتحرير السودان».

وكان الجيش السوداني اعلن اواخر في اواخر مايو (ايار) استعادة السيطرة على مدينة قيسان الاستراتيجية القريبة من الحدود الاثيوبية والواقعة في ولاية النيل الازرق، والتي كانت تحت سيطرة الحركة الشعبية لمدة خمسة اعوام.

من جهتها اعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان امس عن مصرع قائد حامية كبويتا العميد ركن صالح احمد حسن الحاج الذي يحمل البطاقة رقم 4513 واسر الطبيب محمد جعفر حسين من مواطني مدينة كورتي بالولاية الشمالية ويقيم بالخرطوم بحري. واضاف بيان للحركة الشعبية «ان قوات الحركة سمحت للطبيب الاسير محمد جعفر حسين بممارسة عمله فورا ومعالجة زملائه الجرحى وتم نقل ذوي الاصابات الخطيرة منهم الى مستشفى الصليب الاحمر الدولي بمدينة لوقيو شوكبو الكينية».

وقالت الحركة أن قواتها استولت على ثلاث دبابات T55 ودبابة 62 ودبابة صلاح الدين وحاملة جنود وشاحنتي هينو وتانكر وقود وشاحنة رينول وخمسة لاند كروزر وخمسة اجهزة ارسال بعيدة المدى وعدد من اجهزة الارسال قصير المدى وخمسة مدافع هاوزر 122 ملم D30 واربعة مدافع D38 وراجمة صواريخ واربعة مدافع عيار 107 مضادة للدبابات وثلاثة هاونات 120 ملم وأسلحة مضادة للطائرات و17 دوشكا 127 ملم و6 مدافع 106ملم و12 SPC9 مضاد للدبابات وواحد كومندو و21 RPD و180 بندقية كلاشنيكوف و47 بندقية جيم 3 وكافة محتويات مخازن الذخيرة والطعام. الى ذلك وصف المتحدث باسم الحركة الشعبية في اسمرة الهجوم المضاد لقواته بانه يأتي رداً على الهجوم الصيفي الشامل للقوات الحكومية على مواقع الحركة في حقول البترول وبحر الغزال وجنوب النيل الازرق. وقال ياسر عرمان لـ«الشرق الأوسط» ان الهجوم الكاسح لقوات الجيش الشعبي يأتي بعد اقل من 24 ساعة من حديث القائد العام للقوات الحكومية الذي هدد فيه بسحق قواتنا هذا العام واجبارها للاستسلام والتوقيع على اتفاق سلام غير مغصف مما يوضح جهل قادة النظام بما يجري في مسارح العمليات».

واكد عرمان بان زعيم الحركة الدكتور جون قرنق استقبل اول من امس بمدينة كبويتا الصحافيين ووكالات الانباء».

وقال «ان الصحافيين راوا مدى الخراب الذي الحقه النظام بالمدينة التي لم يكن فيها سوى 400 شخص اثناء وجود قوات النظام بينما يتوافد اليها الالاف حالياً».

واشار بانه لم يتبق سوى جامبيتي تورييت وجوبا تحت سيطرة القوات الحكومية في كامل ولاية الاستوائية مشددا على ان قواته ستواصل تصديها للهجوم الصيفي الحكومي.

ودعا عرمان الخرطوم للخروج من احلامها واستغلال المناخ العالمي والاقليمي المؤاتي للسلام وذلك للوصول لحل شامل وعادل مع كل القوى السياسية السودانية.

من جهته، قال الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل وزير الخارجية السوداني عقب عودته امس من روما أن الرئيس عمر البشير بحث مع نظيره الكيني دانيال ارب موي اثناء مشاركتهما في مؤتمر الغذاء العالمي بروما، عملية السلام في السودان والعقبات التي تقف في طريقها وقررا اعطاء قوة دفع لهيئة «إيقاد». وأضاف في تصريحات صحافية ان وزراء ايقاد بالاضافة الى وزيري خارجية ايطاليا والنرويج عقدوا اجتماعا في روما بحثوا فيه مسيرة السلام في السودان وتم الاتفاق على بذل الجهد للوصول للسلام. ومن جهة ثانية قالت وكالة الانباء السودانية في تقرير لها من جبال النوبة ان القوات المسلحة ستكمل عملية تسليم المواقع لقوات الشرطة في مدة اقصاها يوم 20 يونيو (حزيران) الجاري وذلك بالاتفاق مع اللجنة العسكرية الدولية لمراقبة وقف اطلاق النار في الجبال. وقال اللواء عبد المحسن علي احمد مدير شرطة جنوب كردفان انه تم خلال اليومين الماضيين اكتمال انسحاب الجيش الى ثكناته في مناطق ميري جوه وميري برو في الجبال تنفيذاً للاتفاقية الموقعة في سويسرا بين الحكومة والحركة قطاع جبال النوبة بانسحاب قوات الطرفين من نقاط تم تحديدها وتسليمها لادارة مدنية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ١٤ يونيو ٢٠٠٢

المبعوث البريطاني للسلام في السودان: اهتمامنا بالوضع السوداني ليس ناشئا عن اكتشاف النفط فيه

آلان غولتي لـ «الشرق الاوسط»: لا ينبغي أن يوضع انفصال الجنوب على قدم المساواة مع مطلب تقرير المصير

لندن، عمار الجندي

لم تمض شهور على تعيين الولايات المتحدة مبعوثا خاصا لها الى السودان، وهو السناتور جون دانفورث، حتى قامت بريطانيا بتعيين الان غولتي كمبعوث خاص لذات المهمة، مما يؤكد اهتمام الغرب بما يجري في السودان، وضرورة ايقاف الحرب الاهلية الدائرة فيه منذ اكثر من 19 عاما.

ومثل غولتي بلاده كسفير في الخرطوم لاكثر من ست سنوات، لكن علاقته الدبلوماسية مع السودان امتدت لاكثر من ثلاثين عاماً، ساهم خلالها في هندسة وقف إطلاق النار في بحر الغزال عام 1998. وعمل غولتي مديراً لادارة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في الخارجية البريطانية، مما اهله للاضطلاع بكثير من تطورات الاحداث بالنسبة للسودان، ومحيطه العربي والافريقي. ومنذ تعيينه في منصبه الجديد التقى غولتي جميع اطراف النزاع السوداني، كما استقبله الرئيس السوداني عمر البشير، بالاضافة الى هيئة قيادة المعارضة السودانية وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان العقيد جون قرنق، والتقى غولتي الرئيس الاوغندي يوري موسيفيني، والرئيس الكيني دانيال اراب موي، والرئيس المصري حسني مبارك، كما ينوي لقاء الرئيس الليبي معمر القذافي، بهدف دفع عجلة السلام في السودان. وفي مقابلته الاولى مع الصحافة العربية، التي خص بها «الشرق الأوسط»، تحدث غولتي، عن نتائج هذه اللقاءات.

وهذا نص الحوار:

● عندما كنت في القاهرة اخيراً للقاء سياسيين سودانيين، اعلنت ان بريطانيا مستعدة لتقديم مساعدات للسودان، فما هي طبيعة هذه المعونة؟

- أعتقد ان بريطانيا كبقية اعضاء المجموعة الدولية، يمكنها أن تساعد السودانيين على استغلال الفرصة السانحة لحل خلافاتهم وإنهاء هذا النزاع الذي أضر بالبلاد لزمن طويل.

● إذن هذه المساعدة التي تحدثت عنها في القاهرة ليست اقتصادية مثلاً، بل انتم تعتزمون تقديمها في إطار جهود السلام؟

- في الحقيقة لقد فاجأتني بنسب كلام لي لا اتذكر قوله، فأنا لم أدل بتصريحات علنية في القاهرة. وزيارتي تركزت اساساً على العملية السياسية بحثاً عن السلام. لكن بالطبع نواصل (الحكومة البريطانية) تقديم مبالغ كبيرة (للسودان) على شكل معونات تنمية وإغاثة. وواضح أن إنهاء النزاع عن طريق وقف لإطلاق النار، والافضل طبعاً ان يتم ذلك من خلال تسوية، تفتح الطريق أمام فرص جديدة لتقديم مساعدات عملية اخرى من هذا النوع.

● يتردد في الاوساط السودانية ان بريطانيا تتجه الى استضافة مؤتمر حول السودان ترعاه مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي؟

- لا.. لا. هذا النوع من التكهنات سابق لأوانه. والذي نتطلع إليه حالياً هو استئناف محادثات إيقاد في السابع عشر من يونيو (حزيران) الجاري في نيروبي، بدعم دولي وحماس اكبر مما مضى. هذه هي الخطوة الاولى، ونأمل أن يكون لهذه المحادثات حظ من النجاح. لكن من السابق لاوانه الحديث الآن عن مؤتمر اوسع.

● ولماذا ما تزالون تراهنون على إيقاد مع انها فشلت منذ إنشائها قبل سنوات في إحراز اي تقدم في البحث عن حل للمشكلة؟

- هذا ليس صحيحاً. فالوثيقة الاساسية المعتمدة في عملية السلام هي في الحقيقة إعلان إيقاد للمبادئ الصادر عام 1994، والذي وافق عليه الجانبان في عام 1997 كأساس للمناقشات. وتاريخياً اعربت الحركة الشعبية لتحرير السودان على امتداد الفترة الماضية عن رغبتها القوية في أن تتم المفاوضات وفق النمط الذي وضعته إيقاد. لكن من الصحيح ايضاً القول ان هذه المحادثات لم تحقق القدر المأمول من النجاح.

● وهل تؤيد فكرة توحيد مبادرة إيقاد والمبادرة الليبية - المصرية المشتركة لأن ذلك سيعزز جهود السلام بشكل اكبر، أم انك تعتقد ان الفرصة لن تسنح بتحقيق اندماج بينهما؟

- حسناً، قال لي المصريون والكينيون إنهم يحبذون تعاوناً اوثق وقد عبر الجانبان عن حرصهما على التنسيق مع بعضهما (في إطار جهودهما، كل عبر مبادرته المنفصلة)، واعتقد ان هذا ما يحدث حالياً. لا أظن أن على المرء ان يتحدث الآن بطريقة شكلية عن اندماج بين المبادرتين. المهم في الامر هو أن جميع جيران السودان يعملون، كبقية المجموعة الدولية، في اتجاه تحقيق الاهداف نفسها وهي مساعدة السودانيين على حل خلافاتهم.

● وهل لمست لدى السودانيين انفسهم خلال زياراتك الاخيرة، رغبة جادة في التوصل الى سلام؟

- نعم هذا هو الانطباع الذي خرجت به من اتصالات اجريتها مع قادة سودانيين ومع الحكومة وممثلي احزاب المعارضة الآخرين.

● قلت إنك ستهتدي في عملك بالتقرير الذي وضعه مبعوث السلام الاميركي جون دانفورث، وكما تعلم فقد ابدت المعارضة عدم ارتياحها للطريقة التي تعاطى فيها مع مبدأ تقرير المصير. كيف تنظر الى مطلب تقرير المصير لجنوب السودان، وهل ترى فيه مدخلاً للانفصال، وهل تؤيد مطلب الانفصال؟

- بالنسبة لمطلب تقرير المصير، وغيره من القضايا المطروحة، الامر الأهم هو ما يقرره السودانيون انفسهم. واحسب ان الاطراف كلها قد اعربت، ولو في اوقات مختلفة، عن التزامها بمبدأ تقرير المصير. وهذا موقف حكيم، لانه لا بد لأي تسوية لهذا النزاع الطويل من أن تحظى بتأييد شعبي. إذن يجب العثور (في

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

مرحلة مقبلة) على تعبير عن مبدأ تقرير المصير، يتمتع بتأييد شعبي، مما سيجعل التسوية السلمية امراً ممكناً. هذا موقف حكيم، لكن ذلك لا يعني ان نتيجة هذا الاختبار للإرادة الشعبية ستكون بالضرورة الانفصال. إذن من الخطأ المساواة بين الانفصال ومطلب تقرير المصير. ربما كان الانفصال أحد الخيارات التي قد يتم الأخذ بها في الوقت المناسب، لكن لا ينبغي أن يوضع على قدم المساواة مع تقرير المصير.

● تحاول ان تباعد نفسك عن الحلول المطروحة وتتجنب الايحاء بتحبيذ صيغة معينة لحل النزاع، فهل يعود ذلك الى التزامك العمل على مساعدة السودانيين لصنع سلامهم بانفسهم، كما قلت في مناسبة سابقة؟

- نعم ولا، في الوقت نفسه. انا حريص جداً على السودان وأهله، انطلاقاً من تجربتي الشخصية. وأود كثيراً أن أساعدهم، ولو بشكل محدود، للتوصل الى سلام عادل يوفر لهم الفرصة للتمتع بحياة افضل في المستقبل. ليس هناك مباعدة (للذات) على هذا المستوى. لكن فكرتك الاخرى صحيحة، وهي انني مؤمن بأن العثور على السلام هو من شأن السودانيين ولا ينبغي بالجهات الخارجية ان تفرضه عليهم. ليس لدينا حلول سحرية يمكننا أن نعطيها لهم، بيد ان بوسعنا أن نقدم لهم النصح والافكار العملية، إلا أن عليهم هم ان يعثروا على السلام.

● وهل تعتقد أن احد هذه الحلول يتمثل بحل مشكلة الحرب في الجنوب، ام أن الحل يجب ان يكون اشمل، بمعنى إشراك المعارضة الشمالية في الحكم؟

- اعتقد انك عندما تحاول أن تنهي نزاعاً ما يتوجب عليك ان تتعاطى اولاً مع أولئك المنهمكين فعلياً في الصراع، وهذا يعني الاطراف المتحاربة في الوقت الراهن. لكن إذا استطعنا التوصل الى وقف إطلاق نار او إنهاء للقتال في الجنوب، فهذا بطبيعة الحال لن يكون كافياً لحل مشاكل السودان كلها. لكن من الضروري ان نبدأ، ونقطة البدء هي الفصائل المشتبكة حالياً. وفي عالم مثالي، فإن قدراً من التفهم لدى هذه الفصائل حول الاتفاق سيوسع بحيث يشمل القوى السياسية الاخرى في السودان.



● وهل تخليتم عن مطلب عودة الديمقراطية التعددية في السودان؟

- إننا نرى أن الديمقراطية هي الطريقة الافضل التي يمكن ان يتبعها المرء لترتيب شؤونه (والدول لتنظيم امورها). لكن الشكل المحدد لتلك الديمقراطية يجب ايضاً ان يعكس الحاجات الخاصة والظروف المحددة للدول نفسها. وبالتالي فأمر تحديد شكل هذه الديمقراطية عائد أيضاً للسودانيين (مبتسماً)، توخيت الاجابة بحذر لاني شعرت ان هناك شيئاً وراء سؤالك.

● النظام الحالي في السودان كان يُنظر اليه من قبل بريطانيا واوروبا بالاضافة الى أميركا، على انه نظام اصولي يسعى لتصدير القلاقل الى حد إدراجه في قائمة الخارجية الاميركية للدول الداعمة للارهاب، هل تغيرت نظرتكم بعد إبعاد الدكتور حسن الترابي عن الحكم؟ وهل ترون أن المشكلة كانت في الترابي تحديداً؟

- لا اريد ان اشخصن المسائل بهذه الطريقة، اعتقدنا ان موظفين سودانيين قد تورطوا بشكل ما في محاولة اغتيال الرئيس (المصري حسني) مبارك في عام 1995، وهي ادت كما تعرف الى فرض مجلس الامن الدولي عقوبات، في إطار الجهود لتأمين تسليم السودان للاشخاص الثلاثة المشتبه في تورطهم في ذلك الهجوم. لقد تم حل تلك القضية بشكل مرض ورفع مجلس الامن العقوبات في سبتمبر (ايلول) الماضي. وانطلاقاً من ذلك، فإن صفحة من التاريخ السوداني قد طويت، وكلنا امل في انه لن تكون هناك حاجة لإعادة فتحها مرة اخرى بذات الطريقة. ومن جهة ثانية، فالتعاون بين السودان وأميركا وآخرين في إطار مكافحة الإرهاب الدولي، مستمر، وهذه خطوة إيجابية الى الامام.

● دعني العب دور محامي الشيطان، واقول ان هناك من يؤكد ان بريطانيا كانت جزءاً على الاقل من المشكلة السودانية مما يجعلها غير قادرة على ان تكون جزءاً من الحل، ما رأيك بذلك؟

- فترة الحكم الثنائي التي كنا خلالها نحن ومصر مسؤولين عن إدارة السودان، قديمة جداً. وربما كان لدينا بعض المعرفة الموروثة وصلات وصداقات مع السودان لا تزال تؤهلنا اكثر من آخرين للتعاطي مع الشأن السوداني. وكل ما ارغب بإضافته الى ذلك، هو أنه عندما زارت وزيرة التنمية الدولية كلير شورت السودان في يناير (كانون الثاني) اكدت لها كل الاطراف، الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، أن على بريطانيا ان تلعب دوراً بناء بهدف إحراز تقدم في إطار البحث عن السلام.

● هل تعني ان حماسكم وحماس غيركم للبحث عن السلام في السودان لا علاقة له باكتشاف النفط في تلك الدولة؟

- لا. لاعلاقة له بتاتاً بالنفط. اعتقد ان النفط قد يساعد على تعزيز السلام. صحيح ان الغالبية تنظر إليه على نحو سلبي كمحرض على الحرب. لكن من الممكن ايضاً بصورة مساوية أن النفط قد يحرض على السلام، إذا توفرت النية الحسنة لدى الاطراف كلها. فهو يشكل مصدراً طبيعياً إضافياً للسودان يتقاسمه الجميع بشكل متساوٍ تقريباً، ويساهم الى درجة كبيرة في معالجة مشاكل التفاوت التاريخية والاستجابة الى حاجات وآمال الناس. وتحقيق السلام يغدو اسهل حين تتوفر بعض المصادر الطبيعية.

● ما قصدته من سؤالي في الحقيقة، هو التساؤل عما إذا كانت رغبتكم أنتم والاميركيين بالحصول على النفط السوداني، هي التي تدفعكم الى العمل على إحلال السلام في البلاد؟

- لا. لدينا ما يكفينا من النفط.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ١٤ يونيو ٢٠٠٢

فلول قواتها المنسحبة وصلت إلى الأراضي الكينية

الحكومة السودانية تهدد بالانسحاب من مفاوضات السلام وتطالب واشنطن الضغط على قرنق للانسحاب من كبويتا

القاهرة - حمدي رزق
نيروبي - «الاتحاد»:

هددت الحكومة السودانية أمس بالانسحاب من محادثات السلام التي تجري بوساطة أميركية اذا لم تدن الولايات المتحدة استيلاء قوات التمرد بقيادة قرنق على بلدة كبويتا الاستراتيجية بجنوب السودان.

وكان من المقرر ان تعقد الجولة القادمة من محادثات السلام الاثنين المقبل بالعاصمة الكينية نيروبي. وقال دردير أحمد المتحدث باسم السفارة السودانية في نيروبي «ان الهجوم على كبويتا يعد انتهاكا سافرا لاتفاق (وقف اطلاق النار) الذي تم التوصل اليه بوساطة الولايات المتحدة». وأضاف «اننا نتوقع من الولايات المتحدة ان تطلب من حركة التمرد التخلي عن أي مكاسب عسكرية حققتها».

وتفاعلت المعارك الميدانية والاعلامية بين الحكومة السودانية وحركة قرنق، حيث شنت الحكومة حملة دولية لادانة قوات الحركة التي استولت على «كبويتا»، فيما سقط ستة قتلى من قوات الحركة بينهم ضابط برتبة رائد يدعى محمد توتو في انفجار لغم أرضي في «اللادو» بمنطقة الهدنة بجبال النوبة وقد تقدمت الحركة رسميا بشكوى للجنة العسكرية الدولية المشتركة لتدارس الموقف في مناطق الهدنة خاصة وان القوات الحكومية حسب زعم الحركة لم تنسحب من 9 حاميات رغم قرب نهاية الاتفاق في 19 يونيو الجاري وحتى الآن لم يعرف موقف الحركة من تجديد الاتفاق الذي يرعاه المبعوث الاميركي جون دانفورث خاصة وان الحركة تزعم ان الحكومة لم تلتزم باستحقاقات الاتفاق وتجري الآن مراجعات موسعة على جميع المستويات لبحث الموقف من عملية التجديد المقترحة.

ورغم اتساع عملياتها ضد القوات الحكومية في الولاية الاستوائية واستعدادها للزحف على مدينتي توريت في الشرق وجوبا في الغرب فان المتحدث الرسمي باسم حركة التمرد ياسر عرمان اكد استعداد الحركة لحضور جولة مفاوضات «الايجاد» المقبلة رغم استمرار المعارك وقال، «وفدنا جاهز للتوجه الى نيروبي ولن تمنعنا الحرب عن المفاوضات فنحن نحارب ونقاتل». وأضاف «المشكلة الآن لدى النظام الذي بدأ يعطي اشارات للتهرب من جولة الايجاد لانه ضد السلام ومع الحل العسكري وحينما يفشل عسكريا يفشل في الجلوس الى طاولة المفاوضات».

وحول تأثير الهجوم على كبويتا على مشروع دانفورث للسلام خاصة وان غازي صلاح الدين مسؤول ملف السلام انتقد خرق الحركة لهدنة وقف اطلاق النار. قال عرمان «ان مسؤول السلام يجهض أو يتجاهل انه لا يوجد وقف اطلاق للنار لكي تخرقه الحركة»، وأضاف اذا كان غازي صلاح الدين يتحدث عن فترة الحلمانينة لعمل برامج الامم المتحدة فانها انتهت منذ زمن طويل وكانت اربعة اسابيع فقط، وقال، «أما هدنة غازي فلم نسمع بها الا من غازي». ورفض عرمان التصريح بوجهة الهجوم الجديد للحركة في ظل ترشيحات انه الى مدينة جوبا الاستراتيجية عاصمة الجنوب. وقال «بالقطع قواتنا تتجه لاهداف ليس من المصلحة الكشف عنها حتى لا يرصدها النظام».

وعملية سقوط كبويتا ماتزال محل دهشة المراقبين خاصة وانها كانت محمية بنحو 3700 جندي مزودين بعتاد عالي المستوى الا ان معلومات قوات الحركة تشير الى ان الهجوم تم على المدينة في الساعة التاسعة مساء السبت الماضي، وجرى اقتحام عشر نقاط خارجية للمدينة في وقت واحد دون مقاومة لان قوات الحماية «كانت نائمة»!.

وأكدت المصادر ان المعركة استمرت 4 ساعات تكبدت الحكومة فيها نحو 200 قتيل بينهم العميد الركن صالح محمد حسن الحاج واسر نحو 28 آخرين بينهم طالب الطب محمد جعفر حسين وقدرت خسائر الحركة بـ 13 قتيلا و38 جريحا واستولت قوات قرنق على 7 دبابات واكثر من 50 مدفعا وتسع عربات ميدان.

ووصف عرمان المعركة بان القوات الحكومية فوجئت بالهجوم، واخذت على حين غرة وحول أسباب الهجوم قال عرمان« انه جاء ردا على الهجوم الصيفي الذي شنه النظام على مناطق البترول وبحر الغزال وفي جنوب النيل الأزرق، كما انه ردا على تصريحات الرئيس عمر البشير في قيسان والذي توعد الحركة بالهزيمة ووعد بسحقها وانه سيصل للسلام خلال هذا العام بالقوة او بغيرها».

وعن الأهمية العسكرية والاستراتيجية للمدينة قال عرمان «اننا بالاستيلاء على كبويتا نكون قد احكمنا سيطرتنا في العمق على الحدود الكينية - الأوغندية والآن القوات الحكومية تبعد عن كينيا أكثر من 160 كيلو مترا، ايضا في كامل الولاية الاستوائية لم يتبق للنظام سوى مدينتي توريت وجوبا وسنتمكن من مزيد من حصار القوات الحكومية في الولاية الاستوائية»، ولفت ان الاستيلاء على المدينة سيجبر النظام على عدم التركيز على قواتنا في الجبهات الأخرى مثل مناطق البترول وبحر الغزال، ومن الآن وصاعدا سنختار نحن ميادين القتال.

وحول أسباب سقوط مدينة قيسان قبل اسبوع في أيدي القوات الحكومية قال عرمان «ان النظام شن علينا هجوما متزامنا في أربعة مواقع قيسان والكرمك

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



الخنادق التي حفرتها قوات قرنق حول كبويتا



قوات قرنق بعد سيطرتها على الحامية (تصوير - «الاتحاد»)

واولو ويابوس» نحن نعتبر ان اولو والكرمك هما الأهم لنا واولى بالحماية. فاولو تسيطر على حقول البترول والنظام خطط لاسقاطها للسيطرة على تلك الحقول فيما لو فقد السيطرة على حقول البترول في ولاية الوحدة غرب اعالي النيل، والكرمك اصبحت رمزيا عاصمة جنوب النيل الازرق لذا قررنا الدفاع عن اولو والكرمك ولم يتمكن النظام من دخولهما ودخل قيسان وهذا انتصار «يتيم» للنظام، وتوعد عرمان بعدم توقيف الهجوم ما لم يتوقف النظام من الهجوم على قوات الحركة.

وحول تأثير المعارك على مشروع السلام الأميركي قال عرمان:« نرحب بالمشروع الأميركي والمعارك يجب ان تدفع المشروع للأمام لأن هدف المشروع وضع حل للحرب واستمرارها يجعلنا نمضي قدما نحو السلام ويجب وضع مشروع سياسي مرض والضغط على النظام لتوقيف الحرب لأنهم هم الذين بدأوا بالهجوم الصيفي».

وعن رد الحركة على تقرير دانفورث قال:« انتهت لجنة شكلت برئاسة الدكتور رياك مشار من دراسة التقرير والرد عليه لاحقا ونحن لدينا تحفظات حول قضية اقتسام النفط فنحن نرى ان البترول ملك للشعب وليس للحركة أو الحكومة واقتسام الموارد أمر غير وارد وغير أخلاقي ويجب ان توجه كل الموارد عبر مشروع سياسي للشعب وليس لأحد الطرفين».

وحول تقرير المصير قال عرمان «نحن نتمسك بتقرير المصير وسعداء بتصريحات مساعد وزير الخارجية الاميركي للشؤون الافريقية والتر كينتشير الذي أكد تمسك الادارة الاميركية بحق تقرير المصير».

ووصل إلى الحدود الكينية أمس عدد من الجنود السودانيين الذين انسحبوا من حامية كبويتا بعد سقوطها بداية الأسبوع الجاري في يد «الحركة الشعبية لتحرير السودان» التي يقودها قرنق، وأكد مصدر عسكري كيني لـ «الاتحاد» ان عربتين من طراز تويوتا لاندكروزر على متنهما 16 جنديا «حكوميا» سودانيا «بينهم ضابط برتبة نقيب» قد وصلتا إلى منطقة لوكوشوكي مشيرا إلى أن بلاده تتوقع وصول مزيد من الجنود الحكوميين السودانيين في الفترة القادمة نسبة لقرب المسافة بين مدينة كبويتا والحدود الكينية والتي لا تزيد عن 80 كيلومترا.

ومع ان السفارة السودانية في نيروبي رفضت تأكيد وصول الجنود السودانيين للحدود الكينية إلا أنها أشارت إلى ارسالها لوفد للمناطق الحدودية للتأكد من وصول الجنود المنسحبين من كبويتا.

ومع ان حركة قرنق أعلنت عن اسر 26 جنديا «حكوميا» من حامية كبويتا ونشرت صورا «لهم أمس بينهم طبيب الحامية محمد جعفر حسين إلا أن سامسونج كوانجي الناطق الرسمي للحركة أكد لـ «الاتحاد» أن أعداد الأسرى سترتفع في الأيام القادمة. وقال كوانجي ان القوات الحكومية في حامية كبويتا كانت تتكون من لواء عسكري يصل عدد أفراده إلى اكثر من 1000 جندي، وان عدد القتلى الذين تم حصرهم حتى الآن يبلغ 200 جندي فقط وان بقية القوة تشتت في الغابات المجاورة أو تسعى للهرب إلى دول الجوار مشيرا إلى انهم نشروا قوات كبيرة في المناطق الحدودية لمنع تسللهم».

ومن جانب آخر اندلعت المعارك بين المتمردين الأوغنديين الستابعين «لجيش الرب للمقاومة» والقوات الحكومية حول مدينة قولو اكبر مدن الشمال الأوغندي بعد تسلل قوة كبيرة من المتمردين قدرها الناطق الرسمي للجيش الأوغندي بأكثر من 700 مقاتل يقودهم العميد فنسيت اوتي، وأوضح شعبان بانتازيرا لـ «الاتحاد» إن المتمردين يسعون لنقل المعارك إلى داخل الأراضي الأوغندية بعد أن تم حصار زعيمهم جوزف كوني في مرتفعات الاماتنق مشيرا «الى أن القوات الحكومية قد أحكمت حصارها على المتمردين الذين تسللوا إلى قولو حتى لا يعودوا مجددا» لجنوب السودان، وأوضح بانتاريزا أن الهدف من هجوم قوات كوني على الأقاليم الأوغندية الشمالية هو سحب الجيش الأوغندي من جنوب السودان وفك الحصار عن جوزف كوني مؤكدا «على أن القيادة العسكرية قررت مواصلة حصار كوني وعدم الانسحاب من جنوب السودان في الوقت الراهن».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ١٥ يونيو ٢٠٠٢

الصحف السودانية: تحركات إقليمية ودولية مكثفة لانجاح مفاوضات الايقاد المرتقبة بنيروبي بين حكومة الخرطوم وحركة قرنق

الخرطوم ـ «القدس العربي»

من كمال حسن بخيت:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف السودانية الصادرة أمس عن التحركات الإقليمية والدولية لانجاح المفاوضات المرتقبة بين حكومة البشير وحركة الدكتور جون قرنق، فقد أشارت جريدة الرأي العام المحلية إلى مباحثات الرئيسين المصري حسني مبارك والكيني دانيال اراب موي بالقاهرة والتي تناولت مشكلة الحرب بجنوب السودان في وقت أكدت فيه مصادر دبلوماسية غربية أن الحكومتين الأمريكية والبريطانية دعمتا وجودهما الدبلوماسي في العاصمة الكينية نيروبي عبر دعم سفارتيهما بكوادر لها إلمام بالنزاع السوداني وذلك إستعداداً لدور البلدين في جولة مفاوضات الايقاد المقرر في 29 حزيران (يونيو) الجاري.

وعلى ذات الصعيد قالت مصادر دبلوماسية عليمة للصحف المحلية بالخرطوم بان سفارتي واشنطن ولندن في نيروبي كونتا فرق عمل متخصصة وتتفرغ كل منهما لدفع جهودهما حيال مساحة السلام أثناء مفاوضات الايقاد القادمة.

وذكرت المصادر ذاتها بأن العاصمتين تعتقدان أن جولة المفاوضات المقبلة بين حكومة البشير وحركة قرنق ستتبلور خلالها رؤية مهمة حول القضايا المثارة والمطروحة للتفاوض بين الطرفين.

واضافت المصادر بان المبعوث البريطاني الن قولتي سيحضر المفاوضات وذلك لمتابعة مساراتها خاصة أن المبعوث أجرى مباحثات هامة في إطار مهمته شملت القاهرة ونيروبي فضلاً عن ذلك فقد التقى قولتي بالدكتور جون قرنق بالعاصمة الكينية واقترح عليه وقف اطلاق النار والتي برأي قولتي خطوة من شأنها أن تدفع بالمفاوضات بين الحكومة وحركة قرنق للامام.

ونسبت صحف الخرطوم للدكتور مصطفى عثمان اسماعيل وزير الخارجية السوداني قوله بان مباحثات مبارك وموي في القاهرة تناولت سبل التنسيق بين مبادرتي الايقاد والمبادرة المشتركة واعطائهما قوة الدفع المطلوبة، وكشف الوزير السوداني عن إجتماع عقده وزراء خارجية دول ايقاد بحضور وزير الخارجية الايطالي في روما على هامش قمة الغذاء تطرق لأهمية تسريع جهود السلام في السودان. واشار الدكتور اسماعيل إلى أن اللقاء الذي جرى بين الرئيس البشير والرئيس الكيني موي أمس الأول تطرق للقضية الصومالية ومكافحة الإرهاب.

إلى جانب ذلك استبعدت مصادر في التجمع المعارض ان يشارك التجمع في مفاوضات ايقاد القادمة وقالت المصادر بأن التجمع أصلاً غير معني بمفاوضات الايقاد وانما يعمل من أجل التنسيق بين المبادرتين «الايقاد والمصرية ـ الليبية المشتركة».

أما ابرز المقالات والتعليقات بالصحف السودانية فقد كانت بعنوان «لمن تدق اجراس الحرب» بقلم الدكتور الباقر احمد عبد الله ناشر جريدة «الخرطوم». جاء فيه: التصريح الذي نشر في الصحف المحلية قبل ايام على لسان الفريق الركن محمد بشير سليمان الناطق الرسمي باسم الجيش السوداني والذي أوضح فيه جاهزية قواته للحوار والحرب، بالاضافة إلى اعتراف الحركة بالهزيمة في قيسان يؤكد بحق نضوج الأزمة السودانية وبروز معالم ومعاني جديدة في خطاب كل من الحكومة والحركة وذلك على أساس ان أعمال الحوار لا الحرب تعد المدخل الحقيقي للوصول إلى حل جذري لقضايانا.

ان استمرار الاقتتال قرابة نصف قرن من الزمان، أي منذ تمرد توريت في اب (أغسطس) 1955 يعكس حجم الأزمة ويؤكد فشل الحرب كأداة لتحقيق أي هدف استراتيجي لتبقى الأزمة السودانية تراوح مكانها ويصبح المواطن السوداني هو الخاسر الأول والاخير حيث تتأثر حياته اليومية بالنتائج السلبية لهذه الحرب اللعينة.

لقد طالبنا كلا من الحكومة وقوات التمرد ان تعملا على تكريس هذا النهج الجديد الذي برز في خطاب كل من الناطق الرسمي للقوات المسلحة السودانية وأمين التجمع المعارض للوصول إلى سلام شامل وعادل، واذا كان هنالك ثمة ما نضيفه اليوم فان اصرار الفريق سليمان على تصفية

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

جيوب التمرد في القريب العاجل من كبويتا ينبغي الا يكون على حساب استمرارية الحوار الايجابي الهادف الذي يقود إلى تطويق الازمة السودانية بما يصب في نهاية الأمر في تحقيق تطلعات المواطن المشروعة في الاستقرار والنماء، واذا كانت الحرب قد اثبتت وطوال هذه العقود من الزمان استحالة تحقيق النصر النهائي فيها لأي من معسكري الصراع بالإضافة إلى أن الخاسر يظل هو السودان الوطن فان المناداة بوقفها ينبغي أن تكون هي المطلب الأساسي والملح.

اما جريدة «الأيام» فقد اوردت مقالاً بعنوان «الدور العربي الغائب» بقلم الأستاذ محجوب محمد صالح رئيس تحرير «الأيام» جاء فيه.. كل الجهود التي بذلها العرب لتغيير الموقف الأمريكي لم توفق حتى اليوم في تغيير ذلك الموقف، فما زالت أمريكا تنحاز علناً للموقف الإسرائيلي ورغم أن الزيارات المتكررة للقيادات العربية النافذة لواشنطن والاتصالات المستمرة عبر القنوات الدبلوماسية فان تصريحات الرئيس بوش ما زالت تدين فلسطين وتتغاضى عن كل المآسي التي ترتكبها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية.

الموقف اليوم بالنسبة للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أسوأ مما كان عليه أيام الحصار، بل أن الحصار عاد من جديد لمدينته دون أن تسلط عليه الأضواء، والدمار طال كل المناطق المحيطة به ووصلت القذائف غرفة نومه ولا تزال الإدارة الأمريكية تساند الموقف الإسرائيلي الذي يحمله المزيد من المسؤوليات ويطالبه بالمزيد من التنازلات.

الواضح تماماً أن كل الضغوط الدبلوماسية العربية لم تنجح في زحزحة الموقف الأمريكي ولا يتبقى أمام العرب سوى اتخاذ موقف حاسم يشعر أمريكا بجدية الموقف العربي والمخاطر التي تتعرض لها مصالحها في المنطقة اذا استمرت في هذا الموقف الظالم وغير المتوازن.

والواضح ان الاستراتيجية الإسرائيلية تهدف اولا إلى تحطيم كل البنية الفلسطينية والقضاء على الرئيس عرفات شخصياً والبحث عن قيادات بديلة لتنفيذ مشروع (الكانتونات) الفلسطينية.

اننا نعيش أخطر تطور يواجه الشعب الفلسطيني، وما لم يحدث تحرك عربي إسلامي مكثف وفوري فان كارثة أخرى ستحل بالشعب الفلسطيني رغم المقاومة الأسطورية اليومية التي يبديها هذا الشعب والذي يتحمل مسؤولياته ببسالة، فهلا تحرك الآخرون ليتحملوا مسؤولياتهم.

اما جريدة «الصحافة» فقد نشرت مقالاً بعنوان «وادخلوا في السم كافة» بعمود «كلام الناس» بقلم الاستاذ نور الدين مدني جاء فيه.. افادت الانباء الواردة من القاهرة أن اجتماع هيئة قيادة التجمع المعارض الذي ترأسه محمد عثمان الميرغني شهد مداولات ساخنة ولكنه خرج بنتائج ايجابية لصالح دفع الجهود المبذولة لتحقيق الحل السياسي الشامل وحسب مصدر موثوق بالتجمع في القاهرة أوضح في تصريحات نشرتها الصحافة أمس أنهم بعد استماعهم للتنوير الذي قدمه محمد عثمان الميرغني عن نتائج زيارته الاخيرة للجماهيرية الليبية اكدوا حرصهم على تنشيط جهود المبادرة المصرية ـ الليبية المشتركة.

والاهم من ذلك أنهم اعلنوا حسب افادات المسؤول القيادي بالتجمع لن يجعلوا مسالة عدم سفر وفد سكرتارية التجمع بالداخل عقبة أمام اجتماعاتهم مع لجنة المبادرة المشتركة، ونعتقد أن المستجدات الاقليمية والدولية إلى جانب استمرار الحرب بويلاتها العامة وخاصة في جوانبها الانسانية تستوجب من الاطراف المعنية اسراع الخطى نحو الحل السياسي الشامل، ونأمل ان تكون استجابة الحكومة أكثر ايجابية تجاه هذا الموقف الايجابي من هيئة قيادة التجمع.

وان تسهل من جانبها أية خطوة نحو دفع جهود الحوار سواء في نيروبي كما هو متوقع خلال الايام القادمة تحت مظلة الايقاد خاصة في إطار التنسيق بين المبادرتين ومحاولة بلورة منبر تفاوضي واحد.

ولعلها فرصة للحكومة أيضاً لكي تبادل الخطوة المرنة التي اتخذها التجمع بتجاوز عقبة حضور وفد الداخل بالسماح لوفد التجمع بالداخل بالسفر للمشاركة لبلورة موقف موحد تجاه الحل السياسي الشامل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٥ يونيو ٢٠٠٢

ذكريا نيل يعتذر عن عدم كتابة مقاله الأسبوعى (ذاكرة التاريخ) ويعاود الكتابة الاسبوع المقبل إن شاء الله

قراءة لتقرير أمريكى عن الحالة السودانية

لم يعد سرا التقرير الذى رفعه إلى بوش مندوبه الخاص للسودان، وهذه محمدة ديمقراطية للشفافية السياسية التى يجب أن تسود علاقاتنا العربية الداخلية والخارجية.. وقد كشف هذا التقرير عن أسلوب جديد فى فض المنازعات وهو اختبار مصداقية الأطراف قبل أن تقرر الولايات المتحدة شكل تدخلها ومقداره.. كما كشف هذا التقرير عن تمسك الولايات المتحدة «بالحل السودانى» وأن المبادرات الخارجية هى حوافز ووساطات، وتؤكد بذلك أن اقتراحها ليس مبادرة.. إلا أنه يؤكد أن «الرقابة الدولية» سمة من سماته.. وبينما اصر التقرير على «المأساة» السودانية التى وصفها وزير خارجية بوش بأنها مأساة العصر وحزن الرئيس من أجلها، وطالب بوش بأن يعيد مندوبه إلى السودان شيئا من رشده.. يا إلهى.. هذا الرشد كان يتمنى العالم أن يكون ممارسة لأمريكا الدولة العظمى فى مسئولياتها الدولية فى المأساة الفلسطينية - الإسرائيلية.. وحقا لقد هان السودان بفعل أبنائه ودسائس الغير، فاصبح حقلا لتجارب دولية ومبادرات، وعلنا نفيق إلى ما يدعونا التقرير إليه من التمسك بعصمة الأمر لنتفادى استعمارا دوليا جديدا تهون معه كل مخاطر حل النزاع ووقف القتال وإعطاء الحق لصاحبه شمالا وجنوبا.

وهذه مساهمة فى مناقشة هذا التقرير أرجو أن يتناولها اخواننا المصريون ومن حقهم وحقنا الشأن السودانى المصرى..

نهج التقرير نهجا عمليا وعلميا جديدا بالتفرقة بين تطبيقات وأنابيب الاختبار مما أطلقت عليه «الرقائق» وبين الحيثيات والتوصيات ومن ثم تعرض «الشيخ» لآراء شخصية يعرضها للبحث والاختيار. صحيح أن ظاهرها الإنسانيات فهو راع للكنيسة، إلا أن الخطورة منها وقد كلف بوش بالاستمرار انما أفرزت تقارير مفصلة أخرى عن حرية الأديان وموضوع الرق والحكم الرشيد سنتعرض لها فى حينها.

وأول المبادئ التى حواها التقرير هى أن الولايات المتحدة ليست لها مبادرة، وانما جاءت لتكمل المبادرات التى طرحت من قبل، وخص بالذكر مبادرة «إيجاد» وهى منظمة التنمية ومقاومة الجفاف فى شرق إفريقيا، والتى حوت مبادرتها مبادئ أربعة لحل النزاع لم يأت حق تقرير المصير للجنوبيين إلا شرطا جزائيا فى نهاية المبادئ، حين لا يقوم فى السودان الموحد حكم يحترم تعدد الثقافات والاثنيات ويحترم حرية الأديان، ولكنه حكم يفصل الدين عن الدولة ويلتزم بمواثيق حقوق الإنسان ومعاهداتها الدولية وتعرض التقرير فى غير ميل أو تفضيل لمجهودات مصر وكينيا وبذكر مصر يذكر الاتفاقية المشتركة التى تقدمت بها مصر وليبيا ولو أن التقرير تفادى ذكر ليبيا..

اذن فإن التقرير جاء مكملا ومحفزا ولكنه فى نهايته أصر على أن الحل بيد السودانيين وحدهم ان حسنت نياتهم فى السلم صدق حل المشكلة وإلا فلا حل!

وهذه النقطة المهمة نأخذ منها أن التقرير لم يستبعد المبادرات السودانية، وانه على العكس حث على وجوب استشارة المجتمع المدنى خصوصا رجال الدين، ولعل السودانيين يذكرون الحفاوة التى استقبل بها أحد زعمائهم الدينيين الشيخ دانفورث، وللرجل اتصالات أخرى ولكنها تركزت فى الحكومة القائمة وفى حركة التحرير الشعبية التى يراسها جرنج.. المبدأ الأول إذن هو أن يحل الأطراف نزاعهم وسيكون للولايات المتحدة او غيرها من دول الجوار أو من المنظمات الإقليمية أو المنظمة الدولية للأمم المتحدة دور عندما تأتى ضرورة المراقبة والمتابعة وضمان التنفيذ.. وهذا «الضمان» الدولى هو القشة التى تقصم ظهر البعير والتى سنتحدث عنها فيما بعد. ولأن التقرير أوجبها حتى يقوم فى السودان نظام عدل وحقوق إنسان مضمونة ومن هذا جاء مبدأ «الحكم الرشيد» وضرورته وعدالته..

المبدأ الثانى الذى بنى التقرير عليه اسسه هو أن يسبق التوصيات أو الحلول النهائية ان توصل لها فترة «اختبار» قائمة على أربع رقائق استوجب «الشيخ» أن يجتازها طرفا النزاع.. وهذا ما أخذ من وقته عاما كاملا!

وأساس هذا المبدأ الثانى، هو وكما يقول «دانفورث» نفسه ان كل المبادرات السابقة، نجحت فى شىء واحد وهو انها لم تنفذ!! وإذن مشروعية المبدأ الثانى مبدأ الاختبار قبل التقرير اساسه عدم الثقة ولو أن كل الأمثلة التى ضربها على عدم الثقة مست «نظام الحكم القائم» ولم تمس إلا فى قليلها حركة التحرير الشعبية الجنوبية المتعاطف معها.. وليسمح لنا راعى الكنيسة، والشيخ المحترم بأن نقول إن هذه «الرقائق» الأربع وردت من قبل فى تقرير لجنة حرية الأديان الأمريكية، وهى التى اقترحتها وقد ذكرت ذلك فى تقريرها الثالث عن السودان الذى صدر مواكبا لتقرير مندوب بوش للسلام فى السودان وقد طرب تقرير حرية الأديان لهذا التوفيق الذى صادفه الشيخ دانفورث وطرب اكثر لأن مبدأ الرقابة الدولية سواء فى الرقيقة الأولى ايجاد حل مؤقت لجبال النوبة، أو قبول الحكومة لمعالجة رقيقة اتهام الرق وخطف النساء والأطفال وتكليف لجنة دولية بمعالجة أصدرت هى أيضا تقريرها الذى وصف بالاعتدال فى هذا الموضوع..

ان السيناتور دانفورث لا يتبرأ من نظرته الدينية ولكنه وهو ينادى بحرية الأديان يحمى أيضا المعتقدات غير السماوية فى الجنوب وهو يعرف أنها تمثل أغلبية جنوب السودان، ولكنه يتحيز بلا شك للكنائس المسيحية التى كثيرا ما حضر صلواتها وقال عن إحدى هذه الصلوات إنها الأكبر مما تقرب به إلى الله أو ما سعناه ولذلك لا نأخذ عليه تعاطفه ومجىء تقريره من رحم لجنة حريات الأديان الأمريكية وانه يتجاوب مع مقترحاتها ولكننا نخشى أن يتأثر بما جاء فى تقريرها الأخير من وصاياه «العشر» عن السودان.

المهم أن الرقائق الأربع التى قدمها الشيخ دانفورث كان أولاها اختيار منطقة فى وسط السودان، وهى منطقة «جبال النوبة»، وهى لا جنوبية ولا شمالية ولا علاقة لها كما تعرفون بنوبة شمال النيل إلا أن بعض الدراسات

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. بشير البكرى
مفكر سودانى

الانثروبولوجية تؤكد هذه العلاقة.. المهم الاتفاق تم على البدء بهذه المنطقة وتحقيق السلام فيها أولا ونلاحظ أن هذه المنطقة بها مسيحيون أيضا وفى هذه المنطقة طبقت تجربة السلام الأولى ويبدو أن النجاح قد كان مصيرها، وقف القتال وبدأت المعونات الإنسانية ولكن المهم فى هذه التجربة هو أنها دولت الإجراءات إذ حدث اتفاق «سويسرا» المعروف واشتركت رقابة دولية فى التنفيذ ، وكما قدمنا اشتركت عدة دول فى تقديم العون والمراقبة وربما يكون هذا الذى شجع الشيخ فى مجهوداته لتيسير تطبيقها فى أماكن أخرى، حيث يقول إننا دربنا الأطراف على كيفية وضع اتفاقية وقف النار موضع التنفيذ وإيجاد الثقة فيما بينهم بعيدا عن الخلافات السياسية والاثنية.

أما الرقيقة الثانية من رقائق الشيخ، فهى ما أطلق عليها «أيام التروية» وهى نوع من التأمل الروحى يتوقف فيه الخصوم عن القتال ليس بقصد إنهائه وإنما بقصد أن يتمكن للوسطاء وعملاء التطبيب والإسعاف من أن يعالجوا المحتاجين إليه من الجرحى أو المرضى وبغرض تبادل الجرعات ضد الأمراض المنتشرة والمعدية للإنسان والحيوان والتى لا يخلو منها السودان. هذا الاقتراح من شأنه وقف القتال المؤقت ولعل وعسى أن يستجيب المتحاربون إلى حوافز السلم وعائداته وبرغم الشكوك والروتين نجحت هذه الأيام فى الوصول إلى المصابين وتطعيم شلل الأطفال وأمراض الفيل وغيرها وكذلك أمراض الحيوان. هذا الاقتراح الإنسانى ظل مشكوكا فى نجاعته ولكنه تجديد فى وسائل فض النزاع لا ننكره..

أما الرقيقة الثالثة من اختبارات الشيخ وتجاربه فتتعلق بوقف الهجوم على المدنيين خصوصا قذفهم المقصود بقبائل الطائرات والمروحيات ولا تملكها غير الحكومة.. وهذا الاقتراح الثالث جاء طبعا مطابقا للاتجاهات الإنسانية التى تحاول أن تقلل من أخطار الحروب وتحمى المدنيين ومؤسساتهم ومنشآتهم منها وبرغم أن الاتفاق تم بين طرفى النزاع، إلا أنه بلا شك يحابى الحركة الشعبية وان قامت هى أيضا بمهاجمة المدنيين إلا أن آثار ذلك أكثر من جانب الحكومة.

على كل.. المهم فى هذا الاقتراح إيجاد آلية دولية تراقبه وقد تعهدت السلطات الأمريكية بالإعداد والاتفاق عليها ومن ثم نقترب شيئا فشيئا من الرقابة الدولية.

ويأتى أخيرا الاتهام بممارسة الرق أو ما يشبهه والذى ظل معلقا بكثير من نظم الحكم فى السودان منذ أن كتب تقريره استاذان من جامعة الخرطوم.. هذا الاقتراح يقول الشيخ عنه إنه الأقرب إلى قلب أمريكا بعد حماية المدنيين من آثار الحرب. ويبدو أن الشيخ قبل جهود الحكومة فى تقوية إنشاء لجنة خاصة به تتبع رئيس الجمهورية مباشرة وعلى راسها أحد كبار القانونيين السودانيين لدرجة نائب وزير، كذلك قبلت الحكومة لجنة تقصى حقائق فى هذا الموضوع برئاسة أمريكية مشهورة وفريق دولى وقامت هذه اللجنة بزيارة السودان وقدمت تقريرها عن الموضوع والذى يبدو من قراءته الأولى أنه موضوعى، ولكننا لن نتعرض له الآن مفردين له مقالا خاصا فيما بعد..

وبعد.. لقد أطلنا فى الرقائق التى اقترحها الشيخ كمقدمة لنجاح مهمته فى السودان، وذلك لأسباب ثلاثة هى التى تجعلنا نقدر عمله وندرك أن «تحت القبة شيخ» كما يقولون..

أما السبب الأول فهو أن الرجل ومنذ بداية بعثته وزياراته للسودان كان حريصا أو على الأقل هذا ما خيل لنا - على أن يقول إنه ليس فى جعبته مبادرة ما، ولكن رسالة هى رسالة تقص لمبدأ يعتقد فيه وهو أن الأطراف فى النزاع من السودانيين هم الذين يقررون فى المشاكل التى عرضها والتى أعتقد بصدق أنها نخاع النزاع وأصوله.. ويتصل بهذا السبب الأول أن الشيخ لا يود أن يزج بأمريكا من جديد فى نزاع لا يرى الأطراف خلاله ولو أنه استبعد حل «الحرب» وقال إن السلام هو الحل ومن ذلك رأى لتدخل أمريكا مشروعية إذ أنها لا تسمح بحرب جديدة أو مستمرة فى سياستها الخارجية.

ويتضمن هذا السبب إضافة حسن نية من جانب الشيخ وهو أنه أتى لا كمبعوث للعناية الإلهية وحده ولكنه أتى ليكمل لبنة فى المجهودات التى بذلت.. ونريد أن نؤكد هنا أنه يدعو إلى نوع من التناسق بين المبادرات وخصوصا مبادرة «الإيجاد» والمبادرة المشتركة ولو أنه متحيز إلى مبادرة «الإيجاد» ويدعو لتقويتها لأنها تحوى منهجا ودراسة مع أن المشتركة لاتزال ساكنة وليس فيها خط عمل..

وأما السبب الثانى الذى دعانا للاهتمام بالرقائق الأربع التى عرضها فهو أنه يرى استمرارها إذا قررت حكومة أمريكا أن تتدخل فى النزاع بحلولها المختلفة، بمعنى أن تظل هذه الرقائق المعالم على النجاح الذى يشجع التدخل الأمريكى وهنا تبرز ظاهرة قوية منذ البداية وهى أن استمرار نجاح هذه الرقائق أو دوامه سيتطلب رقابة إقليمية أو دولية أو معا ونود أن نؤكد هذه النقطة والتى يرى الشيخ فيها أنها الحل السحرى لكل أسباب النزاع بين الشمال والجنوب وإذا كان الحذر من هذه الرقابة الدولية واجبها وكان الأمر يستدعى أن نؤكد معرفة كنهها وطوق أعمالها والحرص على الا تكون دائمة وإلا استعنا بالرمضاء من النار..

أما السبب الثالث والأهم فى نظرى من اهتمامنا بموضوع الرقائق أننا نحاسب الشيخ، على ما قاله ولا نحاسبه على ما لم يقله!!

ان الشيخ يرى فى وجود البترول فى السودان وكشفه واحتياطيه أمرا مهما يهم المجتمع الدولى كله ولا يهم أهل السودان وحدهم.. انه يطبق مبدأ المساواة فى تقسيم الثروة بين الجنوب والشمال فى هذا الأمر ولم يقل أبدا مشاركة الحركة الشعبية ولكن اكتفى بموافقتها بتوزيع ثروة عادل، وأهم من هذا إذا نكثوا عن تعهدهم بضمان «حرية الأديان» خصوصا إذا ارتفعت تهم جديدة بأنهم يحاولون أن يفرضوا ثقافتهم ولغتهم ودينهم على الجنوب.

أراد الشيخ أن يضمن نوعا رشيدا للحكم فى السودان توزيع السلطة ووضوح فى الرؤى فى تطبيق النظام الفيدرالى وضمان تعيين أشخاصه ومؤسساته ويضمن هذا كله برقابة دولية محتملة إذا لزم الحال.. على طريق توزيع البترول - وكلف الاختصاصيين فى أمريكا وغيرها بأن يجدوا حلا لهذه المشكلة.. وهنا تبرز فلسفة الشيخ وهى أن يدخل المجتمع الدولى فى مضمار القضية السودانية وحتى فى توزيع الثروة بين الشمال والجنوب.

كذلك لم يرفض الشيخ «حق تقرير المصير» للجنوبيين ولكنه قال إنه لا يميل إلى تطبيق حق تقرير مصير لا يضمن وحدة السودان ولسنا بصدد تحليل هذا الحق وتطبيقاته سواء فى ميثاق هيئة الأمم المتحدة او فى القانون الدولى بصفة خاصة، ولكننا نحب أن نبرىء الشيخ من اتهام الجنوبيين إنه لا يؤمن بإعطائهم حق تقرير المصير، ان الشيخ أعطاهم أكثر من هذا، أعطاهم الضمانات الدولية والتدخل الدولى إذا مسهم نصب من محاولة الشماليين الخروج عن تعهداتهم.

وبعد.. إننا لا نريد أن نظلم الشيخ ونسائله على ما لم يقله.. ولكن نخشى أن تحت «قبته» توابع أخرى من تقرير حرية الأديان الثالث عن السودان وتوصياتها العشر وتقرير لجنة تقصى الحقائق عن موضوع الرق.. ان الشيخ وضع مسئولية حل النزاع السودانى فى أيدى أبنائه، ولم يستبعد الوسطاء والمبادرات من دول الجوار او الأشقاء.. وعلينا وحدنا كسودانيين فى الجنوب أو الشمال أن نتفادى «الرقابة الدولية» التى يلوح بها ويشترطها.. إذا تدخلت أمريكا فى الحل.. ونحن نؤمن بالسلام وبوقف القتال وبوحدة السودان.. ولكننا بأيدينا كل ذلك.. لا بأيدى رقابة دولية..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ: ١٥ يونيو ٢٠٠٢

من الصادق المهدى إلي السيناتور «دانفورث»:

نؤيد مساعيكم فى السودان .. ونتحفظ!

نشرت «الوفد» الخميس قبل الماضى مقالا، تحليليا عن تقرير المبعوث الأمريكى دانفورث عن السودان. وكان السيناتور الأمريكى «جون دانفورث» قد رفع تقريرا إلى الرئيس بوش، أول مايو الماضى، عن رؤيته للأوضاع فى السودان.

ولا تزال الحياة السياسية فى الخرطوم، إلى اليوم، مشغولة كلها، بالتقرير. وهناك من يرى، أن أمريكا قد ألقت بثقلها فى الشأن السودانى، وأنها وجدت ترحيبا من القوى السودانية.. وهناك أيضا من يتساءل: هل يستوعب الحل الأمريكى القوى الإقليمية، أم يتجه لتجاهلها.

والوفد تنشر، اليوم، رأى الصادق المهدى رئيس حزب الأمة السودانى فى التقرير.

سعادة السيناتور جون دانفورث

سيدى العزيز..

لقد تسلمنا تقريركم عبر السفارة الأمريكية بالخرطوم. إننا نقدر بصدق الجهد الفكرى والتقصى للحقائق والتحليلى المتجرد الذى بذلتم مع زملائك فيه، ولتحقيق جدواه وفعاليته فى الوصول للسلام والحكم المستقر الشامل فى السودان، فإننا نود أن نسلمكم، تعليقا على تقريركم فى تسع عشرة ملحوظة تقع فى ثلاثة فصول: أشياء نؤيدها بدون تحفظ (سبع نقاط)، تحفظات (خمسة) وسبع نقاط تدعو لمزيد من التوسعة والتفصيل.

الفصل الأول: تأييد بدون تحفظ

إننا نرحب بشدة ونؤيد النقاط السبع التالية فى التقرير:

أولا: تناول التقرير الموضوع بصورة معتدلة ومتوازنة متقصية للحقائق. كما قدم عملية مدروسة «خطوة بخطوة»، وقدم نقدا موضوعيا لأخطاء النظام والحركة الشعبية.

ثانيا: لخص التقرير للموضوعات الهامة الواجب حلها فى اتفاقية سلام عادلة.

ثالثا: أدرك مقومات سلام عادل وأدرك ضرورة الربط بين السلام العادل والحكم الصالح الذى يقوم على دستور يؤيده الشعب ويكفل لا مركزية الحكم، وآليات اختيار القيادات فى كل المستويات، وسبل كفالة حقوق الأفراد.

رابعا: اعترف بواقع التعددية السياسية فى الشمال وفى الجنوب وضرورة التأكيد على أن «تلك المجموعات لها المقدرة على عرض رؤاها وعلى المشاركة فى القرارات المتعلقة بالسلام وبمصير البلاد السياسى».

خامسا: اهتم بدور جيران السودان إقليميا والاتحاد الأوروبى ودول أخرى على الصعيد الدولى فى تحقيق السلام والاستقرار فى السودان. وخطط لدور المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية، والجامعة العربية، ولدور الأمم المتحدة فى متابعة وضمان تنفيذ ما يتفق عليه.

سادسا: استخدم أساليب جديدة أهمها: الضغط الحميد على أطراف النزاع، استخدام آلية التحكيم، استخدام آلية المراقبة الدولية، وتحديد فترة زمنية لما يراد تحقيقه. وهى أساليب إذا استخدمت باعتدال وتوازن تساهم مساهمة فعالة فى تحقيق الاتفاق.

سابعا: اهتم التقرير بضرورة آليات المتابعة والمراقبة لتنفيذ ما يتفق عليه فالمتابعة فى مثل هذه الظروف ذات قيمة جوهرية مثل نصوص الاتفاق ذاتها.

الفصل الثانى: تحفظات

هناك خمسة مفاهيم وعبارات فى التقرير نراها تفتقر للدقة هى:

الأولى: وصف جبال النوبة بأنها «منطقة نفوذ مسيحى وإفريقى» تعطى الانطباع بأن الجبال كالجنوب فى هذا الصدد، كل السودان من منظور جيوسياسى – إفريقى، ولكن، إذا نظرنا لمنطقة جبال النوبة كلها: الجبال الشرقية، والشمالية والجنوبية، لوجدناها إثنيا ودينيا عبارة عن خلطة سكانية تعكس طيفا، وتشابه كثيرا مناطق السودان الأخرى.

الثانية: ليس صحيحا أن «وجود مبادرتين للتوسط فى السودان أعطى فرصة لأطراف النزاع للمناورة لتمرير مصالحها وتجنب القرارات الصعبة بشأن السلام» فإن مبادرة الايقاد تعاملت مع اثنين فقط من أطراف النزاع، وركزت على مسألة السلام دون الحكم الصالح وانحصرت فى جيران السودان فى القرن الإفريقى ورفضت أن تطور نفسها لسد الثغرات. لذلك نشأ فراغ لوجب قيام المبادرة المشتركة وهى بدورها ظهرت لها عيوب عطلت حركتها. وبالرغم من أن التوسط فى الشأن السودانى الآن زاخر بكثير من النوايا الطيبة والمساهمات ذات الطابع الدراسى ولكن فى الحقيقة يوجد فراغ فى هذا المجال ولا يوجد جهد توسطى جاد وفاعل لحل مشكلة السودان اليوم.

الثالثة: نعم لعب الخلاف حول الدين دورا هاما فى النزاعات السودانية. بالنسبة للجنوب وفى تاريخ السودان الحديث كانت سياسة الإدارة الاستعمارية صاحبة دور هام فى هذا الصدد لأنها قفلت جنوب السودان مع مناطق أخرى أمام التأثير الإسلامى، واحتكرت الجنوب للعمل التبشيرى المسيحى وحاربت الإسلام مما أدى لردة فعل شمالية لونت سياسات الحكومات المتعاقبة عقب الاستقلال. المطلوب أن يتسم تحليل هذا الموضوع بالاحاطة بالتاريخ وبعمق المشكلة للوصول للحل النهائى.

الرابعة: الإشارة للحكم الإسلامى يعطى الانطباع كأن

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

ضحاياه هم المسيحيون وحدهم. إننا نفضل أن نسميه الحكم الإسلاموى لأنه مبنى على قراءة ايديولوجية للإسلام لا يشاركه فيها غالبية المسلمين الذين كانوا أيضا من ضحاياه.

الخامسة: تناول قضية تقرير المصير بالطريقة التي وردت في التقرير من شأنه أن يخلق ردود افعال سالبة واسعة تمنع التناول الموضوعي للتقرير وتعرقل عليه عند جهات عديدة.

الفصل الثالث: تفصيل الجملات

إن وصف المساهمة الأمريكية بعبارة «كاتاليست» (عنصر مساعد) فقط غير دقيق في وصف الحقيقة كما ظهر في الاتفاقيات الأربع، أو كما ظهر على لسان قادة دول الجوار، الوصف الأصح للدور الأمريكي انه «كاتاليست» ومنسق.

نحن نرحب بإعادة تجنيد مهمتكم كمبعوث خاص للرئيس الأمريكي للسودان. ونرى أن ثمة سبع قضايا ينبغي أن تركز عليها مجهودات فريقكم لإنجاح مهمته. وهي:

١- تقرير المصير:

هذا موضوع حساس وهو اليوم محل إجماع الجنوبيين وموافقة الشماليين وإن كان بعض منهم يهم بنقض التزامه به، ايضا فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي وقعت مع احزاب التجمع الوطني الديمقراطي اتفاقية ١٩٩٥ حول تقرير المصير الذي يعطي



الصادق المهدى



بوش

أولوية للوحدة، تتخذ الآن سياسات تناقض التزامها ذلك، مما يفسر خلافها مع حزب الأمة، هناك تباين ديني وثقافي في السودان بلغ أقصاه ووصل درجة الثنائية القطبية بين الشمال والجنوب. عندما استعمر البريطانيون السودان كرسوا ذلك التباين وقطعوا التواصل بين الشمال والجنوب بموجب سياسة المناطق المقفولة. وبنوا في الجنوب هوية حديثة تقوم على المسيحية دينا وعلى الأنجلوفونية ثقافة. هذه الهوية الجديدة اعتبرتها الحركة الوطنية في الشمال دخيلة وعزمت على نقضها بوسائل ناعمة في العهود الديمقراطية وخشنة في العهود الديكتاتورية، والتي غطت أعمارها ٧٥٪ من عمر البلاد منذ الاستقلال. هذا التوجه ضمن عوامل أخرى أدى للحرب الأهلية في البلاد. هذا التوجه بلغ قمته في عهد نظام «الإنقاذ» الإسلاموى، الذى استلم السلطة عبر الانقلاب في يونيو ١٩٨٩.

كانت فكرة تقرير المصير المعبر عنها مؤخرا هي رد الحركة السياسية الجنوبية بشقيها السياسي والعسكري على برنامج الأسلمة الانقاذي. وفي عام ١٩٩٣ دعا السيناتور هاري جونستون أهم قادة الحركة السياسية والعسكرية الجنوبية وبعد المداولات وقعوا بالإجماع على وثيقة تطالب بتقرير المصير للجنوب. وبعد ذلك وقعت القوى السياسية الشمالية بما فيها النظام الحاكم على اتفاقيات تتضمن مبدأ تقرير المصير. تقرير المصير بصورته هذه معناه أن يقرر الجنوبيون ما بين الوحدة والانفصال. إذن فكرة تقرير المصير هي تعبير عن إخفاق القوى السياسية السودانية في إدارة الوطن الموحد بصورة عادلة.

مشاكل الانفصال:

إن انفصال الجنوب عن الشمال ضار بالشمال والجنوب، ويضر بالمصالح الوطنية للأسباب الآتية:

أ- النزاع في السودان ليس جنوبيا شماليا فقط بل هناك نزاع جنوبي - جنوبي حاد. لقد اثبتت الدراسة الميدانية التي اجراها جوك مادوت جوك والين هوتشنسون ان «عدد الذين ماتوا إبان قتال الإخوة في الجنوب مع بعضهم البعض في الفترة ٨٣-١٩٩٩ يفوق ضحايا الفظائع التي ارتكبها الجيش السوداني» (مجلة الدراسات الإفريقية African Studies Review سبتمبر (١٩٩٩ . فإذا حل النزاع الجنوبي الشمالي عن طريق الانفصال فإن النزاعات الجنوبية الجنوبية سوف تتحول لمطالب بانفصالات داخل الجنوب فيمزق على أساس قبلي او تعم الحروب.

ب- اكثرية الجنوبيين اليوم يعيشون نازحين في الشمال. حوالي ثلث هؤلاء انخرطوا في الحياة الاقتصادية في الشمال ولا يرجى ترحيلهم طوعا. وهناك وجود لقبائل عربية رعوية تجاور القبائل النيلية الجنوبية على طول الحزام الممتد من حدود السودان الغربية «أم دافوق» إلى حدود السودان الشرقية الجنوبية «الروصيرص».. هذه القبائل تسكن الجنوب أكثر مما تسكن الشمال، وتقضي في الجنوب «شمال أعالي النيل وشمال بحر الغزال» حوالي ٨ أشهر في السنة.. هؤلاء لا يمكن منعهم من أسلوب حياة إعتادوه طوعا.. هذه بذور حرب جديدة.

ج- البترول السوداني المكتشف حاليا يقع في حقول في شمال الجنوب وفي جنوب الشمال، وقامت لاستغلاله وتسويقه بنية تحتية ضخمة لا تقل قيمتها عن ٥ بلايين دولار.. هذه المكاسب تضار بالانفصال ويمكن أن يتفق على توزيع فوائدها توزيعا عادلا.

د- الدول الإفريقية المجاورة للسودان تعاني من مشاكل جهوية. إن حركة جيش الرب في شمال أوغندا مع ما فيها من أساليب شاذة تمثل احتجاجا شماليا على النظام المركزي في أوغندا. وكذلك توجد حركة مقاومة شرقية في الكنغو، كما توجد حركات غربية في أثيوبيا.. وهلم جرا.. هذا معناه أن انفصال الجنوب سوف يفتح الباب واسعا لحروب حدودية، وحروب جهوية في القرن الإفريقي، وفي شرق إفريقيا. إذن الانفصال سوف يفتح باب حروب أخرى.

تقرير المصير بالنسبة للجنوبيين:

لقد وقعت القوى السياسية الجنوبية مع القوى السياسية الشمالية اتفاقيات على تقرير المصير:

- بعض القوى السياسية الجنوبية ترى أن يكون تقرير المصير وسيلة للانفصال بعد أن ينسوا من اية فائدة في الوحدة.
- قوى سياسية جنوبية أخرى ترى أن يكون تقرير المصير وسيلة لقيام وحدة طوعية وقفل باب المزايدة في هذا الموضوع.
- آخرون يرون أن يكون تقرير المصير شرطا جزائيا إذا لم تكفل مصالح الجنوب وتقدم ضمانات للوفاء بها.

لذلك من الخطأ الاندفاع في تقرير المصير الآن لأن ذلك مع المشاعر الحالية سوف ينتج حتما دولتين متعاديتين لابد من اعتماد فترة انتقالية تتم فيها إزالة آثار الحرب،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وتجربة حكم وحدوى عادل يخاطب المظالم الجنوبية، ويدير سودانا موحداً عادلا، ويمسح جراح الحرب وآثارها قبل إجراء الاستفتاء. كذلك ينبغى أن توضع نماذج "Modalities" لتقرير المصير ترجح احتمالات الوحدة، ولدينا اقتراحات محددة فى هذا الصدد لاعطاء الوحدة الطوعية أولوية.

موقف الشماليين:

ولكن فى نهاية المطاف يجب أن تسلم الأحزاب السياسية الشمالية بالنقاط الثلاث الآتية:

أ- إن الوحدة طوعية وليست مفروضة وأن القرار بشأنها قرار جنوبى لأنهم هم المتظلمون من عدم اعطائهم حقهم فى القرار عن طريق تمثيلهم غير الكافى فى مؤتمر جوبا ١٩٤٧.

ب- نعم علينا أن نعرض كل الحجج القوية ضد الانفصال، وأن نخلق الظروف التى تثبت أفضلية الوحدة، وأن نقدم الحجج والبراهين التى تؤكد مساوئ الانفصال، ولكن يجب أن يمر القرار فى هذا الأمر عبر الاقتراع الجنوبى.

ج- إن أية محاولة من قوى سياسية شمالية بدعم عربى للتخلى عن فكرة تقرير المصير من جانب واحد سوف تعزز التفاف الجنوبيين حولها - أى فكرة تقرير المصير - بدعم خارجى عريض، وسوف تخلق ظروفا لمواجهات أوسع. إنها سوف توسع فجوة الثقة بين الشماليين والجنوبيين وتأتى بنتائج عكسية.

٢- مسألة الشريعة والعلاقة بين الدين والدولة:

التيارات التى تتطلع لاستغلال الدين فى السياسة، والاتجاهات المعادية لهم، خلقوا انطباعا خاطئا بأن الشريعة معناها إقامة نظام ثيوقراطى إسلامى.

إن الشريعة للمسلم تبدأ منذ لحظة إعلان الشهادة وتشمل أركان الإسلام الأربعة الأخرى: الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، ويتسع مفهوم الشريعة ليشمل كافة نواحى الحياة الخاصة والعامة. وعلى المسلم مراعاة ظروف كثيرة لتحديد ما يستطاع تطبيقه دون أن يكون ذلك مرتبطا بشكل واحد جامد.

الحقيقة هى انه من ناحية الإسلام الموقف مرن بصورة تفتح المجال لحلول تراعى التغييرات فى الزمان والمكان. إن العلاقة بين الدين والدولة والدين والسياسة لا يمكن أن تقاس على التجارب الغربية. والتجارب الغربية نفسها ليست واحدة فى الدول المختلفة فى أمريكا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا وغيرها.

ومع تنوع تجارب هذه البلدان فإن القاسم المشترك هو أن الدين لم يطرد من الحياة العامة ولا من الدولة، ولكن العلاقة ضبطت دستوريا وقانونيا بصورة تكفل حقوق المواطنة، حقوق الإنسان والحقوق الدينية.

نحن فى السودان وبعد تجاربنا المرة فى هذا الصدد قد وصلنا لنتائج واضحة خلاصتها:

أولا: الحقوق والواجبات الدستورية ينبغى أن تؤسس على المواطنة.

ثانيا: ينبغى الاعتراف المتبادل بالتعددية الدينية والثقافية وضرورة كفالة الحرية الدينية للجميع.

ثالثا: ينبغى الالتزام بحقوق الإنسان العالمية كما نصت عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية التى وقع عليها السودان.

رابعا: مصادر التشريع المجازة توسع بحيث تشمل: الشريعة، شرائع الأديان الإبراهيمية، الثقافات الوطنية السودانية، ومواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان العالمية.

خامسا: القوانين المراد تطبيقها تطبيقا عاما تكون مصادرها مقبولة للكافة والقوانين ذات المصادر الخاصة يكون تطبيقها كذلك، وهذا يتضمن مبدأ التعددية القانونية فى النظم القانونية المركزية والإقليمية المختلفة.

سادسا: لا تنال أية مجموعة دينية أو إثنية أو ثقافية أو نوعية امتيازا سياسيا أو دستوريا بموجب انتمائها.

سابعا: يجب أن تكون المنظمات التى تتنافس على السلطة السياسية مفتوحة العضوية لكل مواطن سودانى دون تمييز أو عزل على أساس دينى، أو ثقافى، أو جهوى، أو نوعى.

٣- ما هى خريطة الأطراف السياسية السودانية المعنية بعملية السلام والتحول الديمقراطى؟

خريطة القوى السياسية السودانية هى كالآتى:

أ- القوى السياسية التى حددتها انتخابات ١٩٨٦ العامة الحرة.

ب- القوى السياسية التى أفرزها النضال المسلح.

ج- القوى السياسية التى تؤيد نظام الانقاذ.

د- القوى السياسية التى عارضت نظام الانقاذ بوسائل سلمية.

هـ- منظمات المجتمع المدنى ذات الشأن وشخصيات وطنية ذات الوزن.

وبإجراء مسح سياسى على هذه الخريطة يمكن الحصول على قائمة مقبولة. فى المقابل، فقد اختارت المبادرة المشتركة صورة مختصرة لهذه الخريطة حددتها فى نظام الانقاذ، التجمع الوطنى الديمقراطى، وحزب الأمة. المطلوب حسم هذا الأمر بصورة تحدد ماهية القوى السياسية المعنية بالقرار فى الشأن السودانى.

٤- الدول الإقليمية والدولية:

الدول الإقليمية والدولية المعنية تتضمن التالى:

دول الجوار السودانى لاسيما دول القرن الإفريقى ودول الشمال الإفريقى: مصر وليبيا.

ب- دول إفريقية وعربية ذات وزن أو تجارب مفيدة: نيجيريا، جنوب إفريقيا، السعودية، الإمارات، قطر والكويت.

ج- دول منبر شركاء الإيقاد.

د- دول ذات مصالح خاصة فى السودان أو وزن دولى خاص: الصين، روسيا، ماليزيا.

٥- المنظمات الإقليمية والدولية:

المنظمات الإقليمية والدولية المطلوبة لدور الشهادة على ما يتفق عليه والمتابعة هى: منظمة الوحدة الإفريقية - جامعة الدول العربية - تمثيل إسلامى ومسيحى عالمى - والأمم المتحدة.

٦- آلية التوسط:

أ- إن فى مبادرة الإيقاد عيوبا هيكلية. وإن دولها الأعضاء نفسها فى خلاف مع بعضها البعض فى الوقت الحالى، ومحاولة تكليفها أن تكون آلية لولادة السودان الثانية حرافة فى البحر. ولكن هناك أربعة عناصر فى تجربة الإيقاد يجب استصحابها فى أية محاولة جادة لحل المسألة السودانية هى:

- مفهوم إعلان مبادئ محددة للسلام.
- مشاركة جيران السودان فى القرن الإفريقى فى تحقيق السلام والاستقرار.
- مشاركة اعضاء المجتمع الدولى المعنيين كما فى منبر شركاء الإيقاد.
- سكرتارية ولجان فنية متخصصة لانجاز المهمة.

ب- اغلبية الجنوبيين تحفظوا على المبادرة المشتركة ولكن ثمة عناصر فى تجربة المبادرة المشتركة يجب استصحابها فى أية محاولة جادة لحل المسألة السودانية هى:

- مفهوم إعلان مبادئ محددة للحكم الصالح.
- إعطاء أولوية للوحدة فى برنامج الحل.
- مشاركة جيران السودان فى الشمال الإفريقى.
- التوسع فى تحديد أطراف النزاع فى السودان.

ولكن لأسباب محددة لا يرجى، إذا تركت المبادرتان وحالهما، أن تتفقا على تصفية اختلافاتهما وعلى آلية قابضة تدمج هيكل المبادرتين فيها، فهناك فجوة ثقة فيما بين دول الإيقاد، واختلاف رؤى فيما بين مجموعتى دول القرن الإفريقى والشمال الإفريقى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المطلوب بإلحاح آلية قابضة تتوافر فيها العناصر الآتية:

أ- استصحاب العناصر الثمانية المحددة من المبادرتين.

ب- تنظيم لقاءجامع لكل أطراف النزاع السودانية: مائدة مستديرة.

ج- تحديد دور مراقبة فى حل النزاع لشركاء الإيقاد والدول الأخرى المذكورة.

هذا الجهد لا يمكن أن يتم ولن يتم من تلقاء نفسه، ويحتاج لمحرك منسق بامكانيات ونفوذ لتحقيقه وإلا سوف يصير الأمر مجرد مقال مدبج بالنوايا الطيبة العاجزة.

٧- آلية المتابعة:

هناك أمور مطلوبة لبناء الثقة فى جدوى الاتفاق، وضمان تنفيذه، من ذلك ضرورة تكوين آلية للمتابعة والمراقبة بنفوذ قوى كاف لضمان الالتزام وكشف الإخلال.. تشترك فى هذه الآلية دول معينة، ومنظمات إقليمية معينة، وتكون تحت رعاية الأمم المتحدة.

ختاما: ينبغى أن يكون واضحا لكل الأحزاب السودانية أن هذه العملية فى حقيقتها هى مساعدة للسودانيين ليساعدوا أنفسهم بتحقيق طموحاتهم الوطنية المشروعة فى السلام العادل والحكم المستقر المساءل الضامن لحقوق الإنسان. وضع العقبات فى وجه هذه العملية سوف يواجه برفض وطنى واقليمى ودولى وسوف يؤدى بصاحبه إلى عواقب وخيمة. والالتزام المخلص للعملية سيقدر ويحفز. إن أعظم جائزة للوطنيين السودانيين سيكون، علاوة على خلاص بلادهم من هذا المأزق المأساوى، هو عقد مؤتمر دولى تحت رعاية البنك الدولى لتنظيم دعم السودان فى ظل السلام والاستقرار الديمقراطى لتحقيق إزالة آثار الحرب، وإعادة البناء، والتنمية.

هذه قصة نجاح قابلة للتحقق، ومهندسوها سيحظون بأعظم الحمد والتقدير من الشعب السودانى، وبموافقة أوسع اقليميا ودوليا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ١٥ يونيو ٢٠٠٢

العميد عبد العزيز خالد لـ «الشرق الأوسط»: لا حل في السودان إلا بهزيمة النظام الحاكم

قائد قوات التحالف السودانية: مشروع المبعوث الأميركي سيفشل والمبادرة المصرية ـ الليبية لم تخط إلى الأمام وليست لها آلية


العميد عبد العزيز خالد («الشرق الأوسط»)

القاهرة: زين العابدين أحمد

قال العميد عبد العزيز خالد قائد قوات التحالف السودانية ان المبادرة المصرية ـ الليبية المشتركة للحل السياسي في السودان لم تخط اي خطوة ايجابية للامام وليس لها ميزانية او آلية او مبادئ ولا حتى شركاء. واشار الى انه لا مجال لانجاحها الا بتوحيدها مع مبادرة الهيئة الحكومية للتنمية في شرق افريقيا «ايقاد». وقال ان اصحاب المبادرات ان كانت اقليمية او دولية لها مساحات للضغط على الاطراف المتنازعة ولكن هذه الضغوط لم تكن في الاتجاه الصحيح حيث تمارس هذه الضغوط على المعارضة فقط.

وقال في حواره مع «الشرق الأوسط» ان الحكومة السودانية استفادت من جمود الخيارات لدى تجمع المعارضة خاصة الخيار العسكري، فقامت بحملتها العسكرية الصيفية الحالية مشيرا الى ان التجمع سيفعل كل الخيارات الاخرى في المرحلة المقبلة. وقال ان اندماج تنظيمه مع الحركة الشعبية له ابعاد مهمة في المستقبل اكبر مما تناولته وسائل الاعلام والاعلانات التي طرحت عنه. واكد ان التجمع الوطني في هذه المرحلة اقوى مما كان، وناشد حزب الامة السوداني بالعودة للتجمع مؤكدا ان الصادق المهدي رئيس حزب الامة اخطا خطاين احدهما كان سببا في انقلاب 30 يونيو (حزيران) 1989.

● اولا: اندماج قواتكم مع الحركة الشعبية ما زال يثير الجدل ولكن حتى الآن لم يتم الاعلان النهائي عن الاندماج لماذا؟

ـ صاحب اعلان الوحدة مع الحركة الشعبية في 28 فبراير (شباط) عام 2002 نشاط من جزءين قبل وبعد الاعلان فقبل الاعلان دارت حوارات داخل التنظيم تنفيذا لقرار المؤتمر المركزي للتحالف وكذلك حوارات مع الحركة، وعليها تم الاعلان وفي ذلك الوقت كان لدينا خياران، اما ان نشكل لجانا لمناقشة التفاصيل وفي النهاية نعلن الوحدة. او اعلان الوحدة استنادا على ما تم من نقاش ثم تشكيل لجان للدخول في التفاصيل واخترنا الراي الاخير لحسابات كثيرة، ونحن نعلم ان الاعلان سبب صدمة للبعض ومفاجأة للبعض الاخر وكذلك انبهار البعض، ونحن اتفقنا ان يبدأ عمل اللجان في الاول من شهر يوليو (تموز) المقبل التي ستناقش القضايا السياسية والميثاق السياسي للتنظيم والمسألة التنظيمية والادارية والعسكرية وكيفية توحيد هذه الاجسام مع بعضها، وان الحركة والتحالف يتفقان على شعار السودان الجديد وكذلك متفقين على 80٪ من الاهداف السياسية. ونحن نحرص على بناء حزب قومي جماهيري وليس بالضرورة ان تكون القيادة شمالية لان الوحدة في نظرنا اعمق مما تناولته بعض الاقلام.

● هل من اهم الاهداف قطع الطريق امام اي تفكير للانفصال بين الشمال والجنوب بعد اندماجكم مع الحركة؟

ـ علينا ان نكون صريحين ونواجه الموقف بعيدا عن المصالح الحزبية او الذاتية ولذلك اقول ان السودان الان عمليا منفصل الى دولتين شمال وجنوب والوحدة موجودة نظريا على الخريطة فقط كدولة واحدة، فالحركة الشعبية حررت كل جنوب السودان ماعدا بعض المدن ومنطقة البترول والسلطة المركزية موجودة في العواصم فقط، فمثلا اقليم الاستوائية شرقها وغربها تحت سيطرة الحركة فهي كلها مناطق محررة والدولة موجودة في منطقتين «جوبا» و«توريت» فقط. والحركة تدير كل المناطق التي تسيطر عليها عمليا فلها علمها الخاص وعملتها الخاصة ومحاكم وقضاة من المحكمة الابتدائية حتى الاستئناف كلها تديرها الحركة وهذه ليست مساحة صغيرة، واذا نظرنا الى منطقة شرق الاستوائية التي تديرها الحركة الشعبية نجد مساحتها اكبر من مساحة اوغندا وهذا ينطبق على مناطق اعالي النيل وبحر الغزال واندماجنا مع الحركة لاننا نعتبرها تنظيم وطني حريص على وحدة السودان ولكن وفق رؤية معلومة تقوم على المساواة والعدل وقيام سودان جديد يساوي بين كل ابنائه، ولا ننكر ان هدفنا ايضا الانتقال من حالة واقع الانفصال الى واقع الوحدة والخطوة اكبر واعمق من ظاهرها ونحن نلعب دورا تاريخيا جديدا لبناء جسور الثقة للوحدة مع الحركة من اجل السودان الموحد.

● ننتقل الى التجمع الوطني الديمقراطي كيف تراه بين الامس واليوم؟

ـ التجمع الوطني السوداني المعارض منذ تكوينه مر بمراحل عديدة حيث كان يبدو قويا سياسيا وعسكريا خاصة بعد برنامج «اسمرة» 1995، ولكن البعض اعتقد ان خروج حزب الامة اضعف التجمع الوطني ولكن هذا ليس صحيحا، رغم اننا نعترف بان التجمع مر بفترة ضعف خاصة ان النظام حاول في تلك الفترة ان يبعد التجمع من ان يلعب دوره وحاول التعامل مع الحركة الشعبية بمعزل عن التجمع، ومن اجل ذلك قدم تنازلات من خلال دول اميركا ودول اوروبية اخرى خاصة بعد احداث 11 سبتمبر (ايلول)

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وهذا التاريخ مهم بالنسبة للنظام، والنظام على استعداد ان يوافق على نظامين في دولة واحدة، دولة يحكمها هو ودولة تحكمها الحركة الشعبية ويتقاسموا بذلك البترول والسلطة، وبذلك يتم استبعاد مطلبي تقرير المصير وفصل الدين عن الدولة وحاولوا حل المشكلة هكذا وان يبعدوا التجمع الوطني.

وجاء المبعوث الأميركي جون دانفورث وتبني هذه الفكرة وبالتالي يصبح الحوار بين الحكومة والحركة وهذه نظرية شمال وجنوب، ولكن ادرك الجميع بعدها دور التجمع وانه فرض نفسه بالخارج وعاد كل الوسطاء والمهتمين بالشان السوداني في اوروبا واميركا وافريقيا يلتقون التجمع بعد ان وصلوا الى حقيقة ضرورة وجوده في اي مفاوضات سلمية أو العمل العسكري الميداني، ومثلا الادارة الاميركية

خصصت اخيرا مبلغ 10 ملايين دولار للتجمع، وهذا اعتراف منهم بنا ولذلك فان التجمع عاد الى حيويته واستطاع ان يملأ الفراغ الذي حدث بعد عمليات استبعاده ولكن عليه الآن ان يخطط لتسلم زمام المبادرة سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا.

● هل تعتقد ان الحل السياسي قادم فعلا؟

- الحل السياسي لن يتم الا بتصعيد النضال بوسائله المختلفة، بما فيها الانتفاضة الشعبية المحمية بالسلاح لاجبار النظام للجلوس على طاولة المفاوضات، والحل السياسي الشامل في مفهومنا هو صيغة السودان الجديد لانه لا يمكن ان يكون هناك حل بتناقضات الثوابت لكل حزب حيث ان الجبهة الاسلامية تدعي ان ثوابتها الشريعة الاسلامية ووحدة السودان حسب ما تقول، فهذه ليس ثوابت الامة لان هناك ثوابت مشتركة ترتضيها غالبية الشعب السوداني.

● اذن كيف يمكن ان يتحقق الحل من وجهة نظركم كتجمع معارض؟

- الحل يأتي عن طريقين اما بتوحيد المبادرات عبر مسار واحد او هزيمة النظام سياسيا وعسكريا، وليس هناك حل اخر والحل ليس سهلا كما يعتقد البعض ولن يأتي الا بعد تضحيات قدمت واخرى ستقدم ونحن مستعدون للمزيد من التضحيات، وواهمون من يعتقدون ان الحل السياسي يمكن ان يكون هدية من النظام او يمكن ان يكون عملا سهلا بدون ثمن، وايضا السلام لا بد ان يكون له ثمن.

● هناك جهد اقليمي ودولي مكثف هل يمكن ان يعجل بانهاء المشكلة؟

- الجهود لاحلال السلام في السودان تقوم على جبهتين جبهة داخلية وهم اصحاب الشان وجبهة خارجية هم اصحاب المساهمات والمبادرات ولكن الجبهة الداخلية هي الاساسية وهي التي تؤثر على الجبهة الخارجية التي تعتبر دورها ثانويا ولا ننكر ان يكون لها دور مؤثر على الجبهة الداخلية ولكن بنسبة اقل. فالدور الاقليمي شهد متغيرات عديدة عكس الدور الداخلي، فعندما جاء انقلاب الجبهة الاسلامية في 30 يونيو عام 1989 حدث متغير اقليمي بانتصار الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا واعلان استقلال ارتيريا، وفي اديس ابابا جاءت جبهة الشعوب الاثيوبية وتسلمت السلطة في اثيوبيا، كما حدث متغير في تشاد وكل هذه المتغيرات وقتها جاءت لصالح النظام بحكم انها انظمة جديدة تهتم اولا بمشاكلها الداخلية وتثبيت اوضاعها، وبعد

فترة حدث متغير اخر حيث تحول الطوق الاقليمي لصالح التجمع الوطني الديمقراطي خاصة اثيوبيا واريتريا واوغندا وذلك خلال الاعوام من 95 وحتى بداية عام 1998 ثم كانت المتغيرات ايضا مستمرة حيث جاءت الحرب الاثيوبية - الاريترية وهذه اثرت سلبا على المعارضة وذلك بعد ان غيرت التحالفات والاسبقيات في الاقليم، والآن مع بداية العام 2002 حدث متغير اخر لمصلحة التجمع الوطني الديمقراطي بسبب التحرك الدبلوماسي النشط للتجمع.

● حزب الامة مؤثر وفصيل كبير كيف تراه في كل هذه التحركات؟

- انا ادعو حزب الامة للعودة للتجمع الوطني الديمقراطي لان الصادق المهدي كرئيس لهذا الحزب ارتكب اكبر خطأين كان لهما اثر كبير على السودان، الاول رفضه لاتفاق السلام الذي وقع بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية لتحرير السودان، عام 1989 وهذا الرفض قاد لانقلاب الجبهة الاسلامية والخطأ الثاني خروج حزب الامة من التجمع الوطني الديمقراطي، وعودة حزب الامة للتجمع يمكن ان تجعله مع المعارضة اكثر من الحكومة.

● الجهود الاقليمية والدولية هل تمارس ضغوطا على الاطراف أم تبدي النصح فقط؟

- لاي جهة اقليمية أو دولية تقدم مبادرة وسائل ضغط حتى تحقق اهدافها، ولكن هذا الضغط لا بد ان يكون في الاتجاه الصحيح وان يكون على النظام وليس على المعارضة لان النظام يمتلك السلطة وليس المعارضة وأي ضغط على المعارضة هو دعم للنظام، وهذا يعني استمرار الحرب واطالة امدها، ولذلك هناك خطأ من بعض الدول والمنظمات انها تتعامل مع الحكومة المركزية بان اي ضغط يعني التدخل في شؤون الدولة ولكن هذه النظرية انتهت والآن اصبح العمل من اجل الشعوب.

● ولكن الحديث اصبح كثيرا عن مبادرتي الايقاد والمشتركة هل تعتقد ان جهودهما هي التي اصبحت الامل؟

- انا اعتقد انه لا امل لاي مبادرة منفردة ان تحقق شيئا، فالطريق مسدود امامهما، وهناك امل في حالة التنسيق أو التعاون بين المبادرتين، واذا تصادمت المبادرات كما يحدث الان فهذا يزيد من استمرار الحرب واتساع رقعة المواجهات والمطلوب هو تفاهم المبادرات بدلا من التصادم وهذه المسألة تأخرت كثيرا وان الزمن كان كفيلا بأن يعطي درسا لمعالجة المشكلة ولا بد من الخروج من النفق.

واذكر ان ابراهيم احمد عمر الامين العام للحزب الحاكم في الخرطوم زار اريتريا مؤخرا وطالب اريتريا بتفعيل المسعى الاريتري، وهذا نستنتج منه فشل المبادرات الاخرى حسب قناعات النظام وفقدانه الامل فيه كمسارات منفصلة ولكن موقفنا المبدئي نحن مع السلام من خلال أي مسعى يقود الى الحل.

● لكن المبادرة المشتركة شاملة ويمكن ان تقود الى نتائج ايجابية، فلماذا تعثرت؟

- المبادرة المشتركة لم تخط أي خطوة ايجابية للامام وهي فكرة طرحت ولم تطرح أي الية او ميزانية أو مبادئ وليس لها حتى شركاء فهي اضعف من «الايقاد» بكثير رغم انها تتميز بان كل فصائل التجمع الوطني داخل احدى دولتي المبادرة كما هي لا تمارس أي ضغط على النظام ولكن كل الضغط على المعارضة، والثمن لا يمكن ان يدفعه طرف واحد ولا بد ان يدفعه الطرفين.

● علمنا ان لكم خلافات مع التجمع الوطني حول العمل المؤسسي في التجمع؟

- لا يوجد خلاف جوهري، ولكن احيانا يكون خلافا في منهج التعامل مع كل حدث، ونحن في فترة ما نرى ضرورة الضغط على النظام بنفس القوة عبر الوسائل المطروحة، واخرون كانوا يرون رفع وتيرة الحل السياسي وهذا كان خطأ كبيرا أدى الى تراجع وسائل مهمة منها العمل العسكري وتقدم وسائل، ولذلك كان الاختلاف في المنهج والاسبقيات وليس الاختلاف في الوسائل، وانا اعتقد ان الفترة القادمة ستشهد استقطاب كل الوسائل والخيارات استفادة من دروس الماضي.

● الحملة العسكرية الصيفية التي يقوم بها النظام حاليا ما هو تقييمك لها كعسكري في المقام الاول؟

- النظام استفاد من جمود الوسائل الاخرى خاصة العمل العسكري للمعارضة في التجهيز والتحضير للحملة عام 2002، والآن النظام يستخدم في هذه الحملة 15 الفا من جندي ودفاع شعبي وجاءت عملياتها متزامنة في الاقاليم الجنوبية الثلاثة وفي النيل الازرق ومناطق البترول وهناك مناوشات صغيرة في الجهة الشرقية وتعد هذه الحملة اكبر حملة منذ عام 1998 قام بها النظام. وهذه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الحملة قام بها النظام في عدد من المحاور تم امتصاصها وافشالها ونجح في محور واحد هو محور قيسان من بين عشرة محاور وحاولوا من خلال التغطية الاعلامية التغطية على فشلهم في المحاور الاخرى. ويمكن ان نقول ان عملية استيلاء قوات المعارضة على منطقة كبويتا تؤكد فشل الحملة الصيفية وتسلم المعارضة لزمام المبادرة.

● كيف ستفكرون في مواجهة الحملة الصيفية؟

- للقضاء نهائيا على الحملة الصيفية لابد من تنشيط كل الجهات وتغيير الواقع على الارض لاحداث تغيير سياسي. والحملة الصيفية كانت تهدف الى استعادة مناطق تسيطر عليها الحركة الشعبية وتأمين مناطق البترول وارتباط ذلك بالمشروع «الدانفورثي» وكانوا يتوهمون بأن هناك ضغطا دانفورثيا سيمارس على الحركة الشعبية والتجمع الوطني. وفي اعتقادي ان الحملة الصيفية ستفشل والمشروع الدانفورثي سيفشل ايضا.

● ما هو موقف قواتكم الآن وهي لم يتم تسريحها او تقليلها؟

- نستطيع ان نقول ان في السودان الآن جيشين جيش الحكومة وجيش السودان الجديد. والحكومة الحالية ذبحت في 30 يونيو 89 عسكريا وطنيا محترفا، ولو قامت الحركة والتحالف الوطني بمقاتلة الجيش 50 سنة لن يستطيعوا ان يذبحوا الجيش السوداني كما ذبحه النظام، والذي قام ايضا بزرع الشكوك وعدم الثقة بين الضباط والجنود مع بعضهم لتأمين النظام على حساب تأمين السودان، ولذلك نحن في كامل قوتنا كجيش حتى نغير الواقع، ونحن كمتمردين تلقينا هدية من النظام بتشريدهم 50 الف ضابط وجندي وهذا لم يحدث في فترات حكم الرئيس ابراهيم عبود او جعفر نميري، لانهم حافظوا على قوة الجيش ولم يفكروا في الحفاظ على انفسهم فقط، وفقد النظام لهذا السبب الآن السيطرة على ثلث مساحة السودان، نصفه الآن ليس تحت سيطرتهم في جبال النوبة حيث يوجد جيش اجنبي وفي جنوب السودان الجيش الاوغندي لمطاردة معارضيه. وهو امر لم يسبقهم اليه احد، والمؤسف وجود جيوش اجنبية برضاء الحكومة. واؤكد ان الجيش السوداني غير راض عن ذلك.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٨ يونيو ٢٠٠٢

في مقالي السابق (الثلاثاء ٤/٦/٢٠٠٢) نشرت جزءا من تقرير المبعوث الأمريكي السيناتور جون دانفورث لنطرح رؤية مصرية وطنية حول أهمية «مستقبل السلام في السودان»، ولأننا نعيش عصر «الشفافية» عند الحاجة إليها، فقد صار متاحا لنا «مضابط» الكلمات التي سجلت في جلسة الاستماع «للجنة العلاقات الدولية» لمجلس النواب الأمريكي التي عقدت يوم ٥ يونيو ٢٠٠٢، التي خصصت لمناقشة هذا التقرير ولفحص «الخطوة التالية» في طريق السلام في السودان.

وهكذا يتضح أن العالم الغربي على جانبي الأطلنطي مشغول بـ«دفع» عملية السلام في السودان، بينما نحن نحاول، في مصر والعالم العربي، جاهدين لتحريك قضية السلام في فلسطين، والمثير للدهشة أن بعض الدول الأوروبية والإفريقية صار لكل منها دبلوماسي متخصص متابع، بل ومهموم بالملف السوداني، في الوقت الذي لا نجد تحركا بارزا مماثلا في دوائرنا لكي نعضد ونسهم مع الغرب وإفريقيا في حل المعضلة السودانية في الوقت الذي نكرر فيه أن مصالح مصر «الاستراتيجية» متأثرة بل مرتبطة بما سيجري في السودان، ذلك أن حل مشكلات مصر الكبرى، من مياه وتفجر سكاني وتنمية مشتركة وأمن قومي، مرتبط بشكل أو بآخر حاليا ومستقبليا.

مستقبل السلام في السودان (٢)

غادا كمال شرف

د. ميلاد حنا

تمكنت الإمبراطورية الرومانية القديمة من أن تسيطر أو تهيمن على كل أراضي الدول والشعوب التي تقطن على شواطئ البحر المتوسط، وكأنه بحيرة مقفلة تملكها وحدها وأطلق عليه العرب عبارة «بحر الروم»، فقد أقامت شبكة طرق رائعة تحكم من خلالها سيطرتها على هذه الإمبراطورية التي أخضعت حضارات قديمة كثيرة تحت قبضتها، لذا أطلقت على القرن الثاني الميلادي عبارة صارت مضرب الأمثال وهي باللغة اللاتينية تنطق «باكس رومانا Bax Romana أي عصر سيادة «السلام الروماني»، أي السلام الذي تفرضه القوى الأعظم وقتها.

وها نحن نعيش عصر السيطرة الأمريكية، ورغبنا - أن نجمل لأنفسنا شكل السيطرة - حتى لا نشعر بالضيق، فأطلقنا على حقبة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عبارة «باكس أمريكانا Bax Americana، وإن كانت الحقيقة هي أن هذه الفترة قد بدأت قبل ذلك بنحو عشر سنوات عندما تفكك الاتحاد السوفيتي وتم انتصار أمريكا «وحلفائها» في حرب الخليج، واحسب أن حقبة باكس أمريكانا ستطول لسنوات قادمة ليست قليلة إلى أن تبرز قوة جديدة تقاوم أو توازن أو تناوئ، أو تناطح أمريكا، ممثلة في الاتحاد الأوروبي أو في الصين أو - بنوع من الخيال - في تحالف «صاعد» ممثلا في نواة حضارية لتحالف بين حوض النيل مع الهند، ويلتف حولهما مجموعة دول عربية وإفريقية، لكنها فكرة غير واضحة أو متبلورة بعد، لا في خيال «مفكري» مصر والسودان من جانب، فهم غارقون حتى آذنيهما في حرب فلسطين والسودان، أو لدى حكام الهند من جانب آخر، فهم غارقون كذلك في صدامهم مع باكستان، لكنه «خيال» مفكر مصري يحلم، وربما «شطحات»!!

وفي إطار مثل هذه «الشطحات» رجعت إلى مقال كنت قد كتبته لجريدة «الحياة» اللندنية ونشر بالفعل في ١٤ تموز (يوليو) عام ٢٠٠١ بعنوان «السودان في طريقه إلى السلام بعد حرب داخلية طويلة ودامية.. وقد يسبق فلسطين»، وفي سياق المقال ذكرت أنه: «منذ أن وصل جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض، لم يخف رغبته في أن يحقق «السلام» في السودان»، ثم ذكرت أن: «لدي إحساسا داخليا عميقا لا يستند إلى تحليل يقيني بأن الوصول إلى سلام أو إلى بداياته في السودان قد يسبق الوصول إلى سلام حقيقي في فلسطين».

وقد سجلت هذه الرؤى على ورق - في هذا المقال وغيره - قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وقبل اجتياح شارون لقهر السلطة الفلسطينية واصطياد شباب المقاومة الذين أقلقوا مضاجعه وحصل على مباركة أمريكا بدعوى «مكافحة الإرهاب». فقد كان واضحا من ثنايا تلميحات بوش أن توجهه هو لشق طريق «السلام» في السودان، فقد تأكد أنه يعوم على بحيرة بترول، وهو ما تم بالفعل عندما عين دانفورث مبعوثه الشخصي يوم ٦ سبتمبر عام ٢٠٠١، وقدم تقريره إلى بوش في ٢٦ أبريل ٢٠٠٢، وهو ما قدمناه في مقالنا السابق، وتمت مناقشة هذا التقرير في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي في ٥ يونيو ٢٠٠٢، كما سنذكر فيما بعد ، أي أن عصر «باكس أمريكانا» قد قرر طريق «السلام» في السودان خطوة خطوة وباستخدام «العصا والجزرة»، وطريق القهر والقتل قبل أن يقرر إطلاق حمامة السلام على أرض فلسطين في وقت يخطط له الخبراء على نار «هادئة» وبأعصاب باردة، وكانت رؤيتي هذه - كما ذكرت وسجلت - منذ نحو ١١ شهرا.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

■■■

من حق القارئ علىّ - وقبل أن استرسل فى طرح الصعوبات المتوقعة كما طرحت فى مجلس النواب الأمريكى - أن أوفى ما وعدت به، من تسجيل بعض فقرات أخرى منتقاة من تقرير جون دانفورث، فهو وثيقة مفصلية يتوقف عليها مستقبل السلام فى السودان، كتب دانفورث يقول:

● بخلاف قصف المدنيين، لا يوجد أمر يقلق الأمريكيين أكثر من استمرار وجود «الرق» فى السودان.

● اتجهنا لأن تلتزم الحكومة (السودانية) لتعزيز وتفعيل لجنتها الخاصة «بمحاربة الرق»، كما التزم الطرفان (الحكومة وحركة تحرير السودان) بتسهيل زيارة وفد بقيادة الولايات المتحدة ومدعومة دوليا من ثمانى شخصيات مرموقة للقيام بتقويم الوقف وتقديم توصيات لجميع الأطراف للقيام بإجراءات عملية تضمن القضاء على هذه الانتهاكات.

● قامت الحكومة السودانية بتعزيز لجنتها المختصة بهذه القضية بأن وضعتها تحت الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية، وباختيار نائب وزير - يحظى بالاحترام - كرئيس جديد للجنة، ومن جانبنا قامت الخارجية الأمريكية بتشكيل لجنة تحقيق برئاسة بين كامبل Penn Kamble نائب مدير إذاعة صوت أمريكا، شاركت فيها شخصيات محنكة وبارزة من بريطانيا والنرويج وإيطاليا وفرنسا، وقد أتمت هذه اللجنة أولى زياراتها الميدانية يوم ١٨ ابريل، ومن المتوقع أن تضع هذه اللجنة التوصيات المطلوبة منها.

● لقد أوضحت على الدوام أن الولايات المتحدة لا تعتزم إطلاق مبادرة سلام أمريكية، فهناك بالفعل مبادرات سلام كثيرة، وينبغى أن يكون هدفنا هو تدعيم هذه المبادرات، وليس إضافة مبادرات أخري إليها، فبدلا من تقليل شأن عمل الكينيين والمصريين، يتعين علينا تشجيعهم على التعاون بين بعضهم البعض، ويبنون على جهودهم السابقة.

● أعجبت كثيرا بجهود الرئيس موى لبعث الحياة لعملية السلام من خلال مبادرة «الإيجاد»، فقد التقى بى الرئيس موى ثلاث مرات لبحث السلام ووجدته ملتزما إلي أبعد الحدود للوصول إلى اتفاق سلام مبكر للسودان، وكان أن حصل على تفويض من الإيجاد فى مارس وأصدر قراره بتعيين الجنرال القدير لازاروس سمبيو Lazarus Sumbeiywo رئيس أركان الجيش ليكون مبعوث كينيا فى عملية السلام، وهو يعمل جاهدا لإقناع كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بالاتفاق حول إطار تفاوض يسعى لرفع المعاناة وتحقيق الطموحات المشروعة لجنوب السودان فى إطار الجهود الرامية للحفاظ على وحدة البلاد.

● لقد تحدثت مع الرئيس موى والرئيس مبارك فى شأن تنسيق جهودهما لكى تكون مبادرتاهما متكاملتين افضل ما تكونان متنافستين.

وكان ردهما إيجابيا، وقد أكد الرئيس موى أهمية مصر بالنسبة للسلام فى السودان وطلب مساعدة الولايات المتحدة فى السعى للتنسيق بين مبادرتيهما. وقد أكد لى الرئيس مبارك انه يريد التعاون مع كينيا، وأنه على استعداد للتنسيق بين المبادرة المصرية ومبادرة الإيجاد. إننى أعتبر اراء الرئيس مبارك بالنسبة للسودان والالتزام المصرى بزيادة التعاون مع الإيجاد تقدما رئيسيا.

● منذ اجتماعى مع الرئيس مبارك، قام الجنرال سمبيو بزيارة القاهرة لبحث تحسين التنسيق، كما يعكف الآن على كيفية إشراك مصر فى عملية التفاوض، وهى محاولة يتعين علينا دعمها بقوة.

ويختتم جون دانفورث هذا الجزء الأوسط من تقريره بذكر استنتاجات حاكمة وهى:

● إننى اعتقد أن هناك تطورا آخر ملحوظا ومهما، وهو أن التوازنات الدولية قد تحسنت كثيرا من خلال التعاون والتنسيق بين الولايات المتحدة من جانب، ومجمل الحكومات الأوروبية المعنية من جانب آخر، ففى الماضى كان للخلافات الكبيرة - والمبالغ فيها - بين مواقف الولايات المتحدة وأوروبا نقول: كان لها تأثير على السودانيين فى غير مصلحة الجهود الرامية إلى تشجيع السودان، وفى الأونة الأخيرة أدى الاتصال والتنسيق إلى زيادة جهودنا المشتركة والمنفصلة للعمل من أجل تخفيف المعاناة فى السودان، وتشجيع التقدم نحو السلام.

● يتمثل الاستنتاج الأساسى لمهمتى فى أنه لا يمكن لأى طرف كسب الحرب على أساس تحقيق أهدافهما الحالية، لذا فإن هذا هو الوقت المناسب لممارسة ضغط كبير يوصل لحلول توفيقية، فقيادات طرفى النزاع قد أقرت برغبتها فى الوصول إلى حل سلمى للنزاع، ورحبا بالوساطة الأمريكية.

وخلال شهر ابريل تقدم الطرفان بمقترحات إلى «الإيجاد» تقدم إعادة النظر فى مواقفهم السابقة.

● مازالت هناك شكوك وعدم ثقة بين الجانبين، ومازال القتال مستمرا، ويتركز فى الوقت الحالى فى منطقة أعالى النيل، وتكمن الصعوبة فى أن أى ميزة يحصل عليها طرف تعد خسارة بالنسبة للطرف الآخر.

وفى رأيى الشخصى كمصرى محب للسودان شماله وجنوبه، أن مصلحة الطرفين، بل ومصلحة المنطقة، هى فى الوصول إلي وقف إطلاق النار - فى اتجاه السلام - فى أقرب وقت، لكنه أمنية ليست سهلة أو قريبة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ولو كان الامر بيدى، لقررت نشر تقرير دانفورث كاملا فى إحدى الجرائد القومية (ولو على حلقتين او اكثر)، فكل التعليقات من الأفراد أو الأحزاب المعنية، قدمت رؤيتها بالموافقة أو التحفظ، ولو كان بنصوصه الكاملة متاحا لدى الجميع، لكان الحوار وتقريب وجهات النظر افضل كثيرا، فمعظم المقالات والبيانات منحازة وانتقائية تختار من التقرير عبارات أو جملا مجتزأة قد تحرف المعنى العام، لذلك حاولت - قدر المسطح المتاح لى كل اسبوعين - أن أقدم بعض النصوص ذاتها، وربما اوالى النشر فى مقالات قادمة، ثم اترك للقارئ - أيا كان موقعه - ليستنتج ما يراه من النص. فالهدف هو تقريب وجهات النظر بين السودانيين انفسهم، وما أكثر أهل الفكر والسياسة فى السودان.

وعلاوة على تقرير دانفورث رغبت أن اسجل أيضا بعض الفقرات من الكلمات التى قيلت ونشرت كاملة فى اجتماع ٥ يونيو ٢٠٠٢ فى اجتماع الاستماع للجنة العلاقات الدولية بمجلس النوابالامريكى، وهى كلمات دقيقة وصريحة توضح الرؤى الشخصية لمن استدعى لتأدية شهادته بهدف «تحديد الخطط المقبلة على طريق السلام فى السودان»، وأراها أمورا وعبارات فى غاية الأهمية للجهات المتابعة للشأن السودانى فى مصر - وفى غير مصر - واختار تحديدا عبارات معبرة من كلمة رئيس مجموعة إدارة الأزمات الدولية والمسئول عن إفريقيا مستر بريندير جاست، إذ يقول:

«على الرغم من هول هذه الحرب، فإن أبشع أجزائها لم تأت بعد، وإن ما وصلنا إليه من حلول توفيقية بين الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان، فإن الأجزاء الأصعب لم تحل بعد وهى حول قضية «تقرير المصير» على الرغم من التزام الحكومة الصريح بهذا المبدأ فى مواثيق سابقة، لكنها تحاول حاليا أن تمنع الوصول إلى هذه النتيجة. فالصراع العسكرى بين الطرفين يزداد ضراوة، خصوصا أن لدى الحكومة تفوقا فى الطيران، فقد قامت بهجمات قوية مع مطلع هذا العام إبان فترة الجفاف أى أشهر وعدم وجود امطار، ثم استفادت من مجهوداتنا لإيقاف القتال فى منطقة جبال النوبة (وهى غير بلاد النوبة فى جنوب مصر، فجبال النوبة تقع فى جنوب كردفان، وهى مسلمة إفريقية تعانى الأمرين)، فقد نقلت الحكومة قواتها من هناك لكى تعزز قواتها فى مناطق إنتاج البترول فى غرب أعالى النيل، حيث تتوسع الحكومة فى التنقيب عن البترول وإنتاجه، لذا اقامت شبكة طرق قادرة على استقبال تحركات عسكرية فى وقت هطول المطر لحماية مناطق إنتاج البترول والتوسعات القادمة».

ثم يستكمل الخبير خطابه بأن «من أعقد المشكلات المتوقعة على مائدة المفاوضات ستكون علاقة الدولة بالدين، وربما تكون قضية تقرير المصير هى «المقتل» للمفاوضات المقبلة التى ستعقد تحت مظلة «الإيجاد».

«ومن عجب أن وجدت إصرار الجنوبيين على حق الاستفتاء على تقرير المصير، غير مبالين بالصعوبات والتضحيات التى قدموها، أو التى تقع فى انتظارهم، ومن ثم فإن المفاوضات من خلال «الإيجاد» وحدها لن تنجح دون تدخل دولى واسع».

ثم قدم هذا الدبلوماسى الرعديد بريندير جاست عدة رؤى ومقترحات سماها بـ«العصا والجزرة» تدل على خطط مقبلة للضغط الاقتصادى والسياسى لكى يدفع الفرقاء للتحرك نحو القضايا المفصلية، وهو الأمر الذى قد نتعرض له فى مقال مقبل، فالموقف - حتى بالنسبة لأمريكا - ليس سهلا، لذا فالتوجه نحو كل من القاهرة والخرطوم حتى تكون وحدة السودان مفضلة عند الجنوبيين، ثم إدخال كل من الصين وروسيا حتى تتمنع عن مساعدة الحكومة بإمدادات تسليح من عائدات البترول!!

اختم فأناشد كل المعنيين فى الدولة بملف «مستقبل السلام فى السودان» أن يتعاونوا ويجمعوا المعلومات والبيانات والخطط (المنشورة وغير المنشورة) لكى يكون لمصر دور فى إقرار السلام، وإلا فإن العجلة الدولية سوف تدور بصرف النظر عن احتمالات النجاح أو الفشل.. وعلى الله قصد السبيل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: جريده الجرائد العالمية

التاريخ : ١٨ يونيو ٢٠٠٢

الولايات المتحدة عنصر مساعد لإحلال السلام فى السودان

ليس «عضواً» ولا «صديقاً» فى محور الشر الذى تصوره الرئيس جورج بوش منذ اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ التى استهدفت الأمريكيين، فقد وقع السودان فى طى النسيان فى غمرة الأخبار التى هيمن عليها الإرهاب والصراعات الإقليمية المتباينة فى شدتها. والسبب فى ذلك يرجع منذ مايزيد على العام لأن السلطات فى هذا البلد، الذى استنزف على أية حال منذ ١٩ عاماً من جراء الحرب الدائرة بين الجيش الحكومى وبين متمردى جيش التحرير الشعبى السودانى (سبلا) قد انخرطت فى تعاون مع الولايات المتحدة فى مجال مكافحة الإرهاب والذى استحقت عليه إن لم يكن قد بيضت سمعتها بالكامل فعلى الأقل الرحمة من قبل إدارة أمريكية بدت علاوة على ذلك عازمة على مساعدتها من أجل إحلال السلام الداخلى فى بلادها.

وسبق أن نجح جون دانفورث المبعوث الخاص للرئيس جورج دبليو بوش الذى تم تعيينه فى شهر سبتمبر ٢٠٠١، فى إرساء تجربة رائدة مشجعة إلى حد ما، حيث تمكن من حمل الطرفين على إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار فى منطقة جبال النوبة، فى قلب البلاد، لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، وسيتم الحكم على صلاحيته فى ضوء نتائجه حتى يتسنى تمديده. ووفقاً لأول تقرير للبعثة قام به دانفورث فى حوالى منتصف شهر مايو، فإن وقف إطلاق النار مازال مستمراً وبدأ بعض المراقبين الدوليين فى الانتشار، وبدأ تنفيذ مشروع طويل الأجل لمساعدة وإعادة تأهيل سكان جبال النوبة حتى ينعموا «بحياة جديدة كما يتيح لهم المشروع فى ذات الوقت حجة قوية من أجل إحلال السلام فى مناطق أخرى» من البلاد. وبناء على نصائح المبعوث الخاص، فإن إدارة بوش ليست لديها النية فى عرض مبادرة خاصة بالسلام، فى حين أن ماينقص منذ عدة عقود ليست المبادرات ولا الوسطاء، وإنما الأرادة السياسية لكلا الطرفين المتحاربين فى وضع حد لهذا الخلاف.

تعاون أمريكى

إن هيئة التنمية على مستوى الحكومات (إيجاد) التى تضم كلاً من السودان، وجيبوتى، وإثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، وأوغندا، والصومال، تعكف على دراسة القضية السودانية منذ عشر سنوات وتحاول أن تهدىء الصراع بين الحكومة وجيش التحرير الشعبى السودانى. وفى عام ١٩٩٩، عرضت كل من مصر وليبيا مساعيها الحميدة، بهدف التعمق فى دراسة المشكلات محل الخلاف بين السلطات وبين المعارضة.

وترغب واشنطن فى أن تكون «عنصراً مساعداً» فى إحلال السلام وتقترح دمج بعثتى الوساطة. ووصولاً لتحقيق ذلك فقد اقترح دانفورث عدة إجراءات تتعلق بإعادة إقامة الثقة. وهذه الإجراءات تنحصر فى أربعة محاور: فبالاضافة إلى وقف إطلاق النار فى جبال النوبة، فكلا الطرفين مدعوان إلى التعاون من أجل إجراء تحقيق بشأن ممارسة الرق، وتحقيق آخر بشأن الهجمات ضد المدنيين العزل، وإلى إقامة «مناطق يسودها الهدوء» تسمح بمرور قوافل الإغاثة الإنسانية. وهذه الخطوة جديدة ومبتكرة من قبل الولايات المتحدة. فالإدارة الديمقراطية لبيل كلينتون كانت قد رفضت بشكل منهجى الحوار مع الخرطوم، لاتهامه بدعم الإرهاب، إلى حد أنه حسبما أشار أحد الدبلوماسيين السودانيين، فإن سفير السودان لدى واشنطن آنذاك لم يتمكن من لقاء أى مسئول فى وزارة الخارجية إلا «لكى يودعه» فى نهاية بعثته. ومع قدوم إدارة بوش، وفقاً لنفس هذا الدبلوماسى، فإن السودان كررت بقوة أمنيتها فى معاودة الإتصال. فحتى قبل اعتداءات ١١سبتمبر ٢٠٠١،كان بعض الخبراء الأمريكيين فى مجال مكافحة الإرهاب قد أنهوا بالفعل أول سلسلة اتصالات مع السلطات السودانية. ومنذ ذلك الحين، إستمر التعاون فيما بينهما. ويقول هذا الدبلوماسى أيضاً، إن الولايات المتحدة قد لجأت إلى كل السبل ضد الحكومة السودانية: هجوم بالصواريخ (فى شهر أغسطس من عام ١٩٩٨) على مصنع الشفاء، المشتبه فى إنتاجه مكونات الأسلحة الكيميائية، وفرض عقوبات من خلال مجلس الأمن بالأمم المتحدة، ومحاولات لزعزعة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

صحيفة «لوموند» الفرنسية ٢٠٠٢/٦/١

بقلم: منى نعيم ترجمة: أميرة العتال

استقراره من خلال الدول المجاورة، والمعارضة الجنوبية، غير أن هذه المساعي قد ذهبت أدراج الرياح. وقد انتهى الأمر بالولايات المتحدة بالموافقة على طلب الخرطوم بالتعاون معها في مجال الإرهاب، متناسية حقيقة أن الخرطوم لم تثبت إستعدادها بعد في مجال مكافحة الإرهاب. وأن الخرطوم كانت إحدى الأراضي التي لجأ إليها أسامة بن لادن، وبعضا من المقربين له. وأن الضغوط التي تمت ممارستها بشتى السبل ضد الخرطوم قد أسهمت دون أدنى شك بصورة كبيرة في تغيير موقفه. ولا يستبعد نفس هذا الدبلوماسي السوداني أن الاستعداد الذي دللت عليه الولايات المتحدة، وانخراطها سعياً وراء السلام إنما يهدفان إلى إثبات أن الولايات المتحدة لاتتخذ موقفاً معادياً حيال العرب. ويقول أيضا إن ذلك ربما يرجع أخيراً لاهتمامها بالموارد البترولية.

وبدلاً من أن سعد هذا البلد، فإن التنقيب وخصوصاً تصدير الذهب الأسود ابتداءاً من عام ١٩٩٩. كان قد أدى إلى تفاقم الصراع بين الطرفين. على الأقل في المناطق التي تزخر به. فدانفورث لم يكن مخطئا حين أكد في تقريره على ضرورة أن تتناول تسوية دائمة للحرب في السودان. هذه الجزئية من المشكلة بطريقة فعالة. وفي الوقت الحالي، فإن المتمردين يعتبرون أن الحكومة مجرد مغتصبة، حيث إنها حتى تدعم مجهودها الحربي، تقوم بمفردها باستغلال مورد طبيعي ينبغي أن يكون سكان الجنوب هم أول المستفيدين منه. بينما تؤكد حكومة الخرطوم أن عمليات القصف في المنطقة تهدف إلى حماية منشآت البترول من المتمردين ومن يقومون بدعمهم من داخل الشعب.

شبح المجاعة

إن عمليات القصف التي يقوم بها الجيش النظامي السوداني والمعارك إنما هي في الواقع مستمرة في المنطقتين الغنيتين بالبترول وهما منطقة بحر الغزال، والمنطقة الغربية من أعالي النيل، والمدنيون العزل هم الذين يدفعون الثمن أساساً. ومنذ نهاية شهر إبريل، قام توم فرالسين، المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للشئون الإنسانية، بالتكهن بأن شبح المجاعة يتهدد السكان، وأن المجاعة في هذه المرة ستفوق في ضراوتها تلك التي حدثت في فصل الصيف من عام ١٩٩٨. وفي خلال الشهور الأخيرة، فقد منعت وكالات الإغاثة الإنسانية من دخول بعض المناطق، مما أدى إلى نتائج مؤسفة لنحو ١.٥ إلى ١.٧مليون شخص يعتمدون على هذه المعونات الخارجية من أجل البقاء. وترى هذه الوكالات بأن المعونة المطلوبة مقدارها ٦٠مليون دولار، وذلك في مقابل شرط لابديل عنه، هو أن ترفع الحكومة السودانية القيود المفروضة على رحلات الطيران الإنسانية المتجهة إلى هذه المناطق. حيث إن العديد من المنظمات غير الحكومية قد أعلنت في يوم ٢٣مايو الماضي أنها كانت قد سحبت جزءاً من أطقمها من المنطقة الغربية لأعالي النيل بسبب عمليات القصف.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ١٩ يونيو ٢٠٠٢

حركة قرنق تؤكد إسقاط مروحية للجيش السوداني والخرطوم تحدد 5 مبادئ لإحلال السلام في الجنوب

الخرطوم ـ القاهرة ـ أ ف ب، «الشرق الأوسط»

اعلن متحدث باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان امس ان مقاتليها (الجيش الشعبي) اسقطوا طائرة هليكوبتر للجيش السوداني كانت تقصف مناطق في جنوب البلاد. وقال المتحدث ياسر عرمان ان قوات «الجيش الشعبي تمكنت من اسقاط طائرة هليكوبتر مدرعة في منطقة مانكين ـ ميوم كانت تقصف المنطقة وقد احترقت بطاقمها عند قرية شينق ـ طربول في منطقة غرب اعالي النيل المنتجة للنفط». الا انه لم يحدد عدد الاشخاص الذين كانوا على متنها.

وحذر عرمان من ان «الهجوم العسكري (للقوات الحكومية) لن يأتي للنظام الا بالكوارث كما حصل في مدينة كبويتا» في اشارة الى خسارة الخرطوم سيطرتها على المدينة ومقتل العديد من افراد حاميتها واسر العشرات. وكانت الحركة الشعبية التي يتزعمها العقيد جون قرنق استولت في العاشر من يونيو (حزيران) على مدينة كبويتا الواقعة في جنوب شرق السودان قرب الحدود مع كينيا. وكانت كبويتا تحت سيطرة القوات الحكومية منذ خمس سنوات.

وقال عرمان ان «الحركة الشعبية تدخل المفاوضات (بدات اول من امس في نيروبي) مع الحكومة بتصور واضح وايجابي رغم علمها بان شخصيات مثل المستشار الرئاسي لشؤون السلام غازي صلاح الدين، لا تسعى للسلام والاستقرار الداخلي والاقليمي والعالمي».

واتهم المتحدث مستشار الرئيس السوداني بانه «قام بنقل مصطفى حمزة واثنين من زملائه المتهمين في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في اديس ابابا يونيو (حزيران) 1995 من السودان الى افغانستان عبر دولة اخرى رغم مطالبة المجتمع الدولي ومجلس الامن والحكومة المصرية بتسليمهم».

وطرح غازي صلاح الدين في الجلسة الافتتاحية لمفاوضات الهيئة الحكومية للتنمية «ايقاد» في نيروبي اول من امس، خمسة مبادئ لاحلال السلام، تشمل اهمية وحدة السودان عبر مشاركة كل ابناء السودان في المصادر الطبيعية واعمال التنمية وان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



سلفا كير رئيس وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان (يسار)، وغازي صلاح الدين مستشار الرئيس السوداني للسلام، والدرويري محمد احمد سفير السودان لدى كينيا، خلال محادثات السلام السودانية بنيروبي (1 ب)

تكون المواطنة هي حجر الاساس، والاعتراف بتعددية الامة في اشكالها الثقافية والاجتماعية، واحترام الحرية الدينية وحقوق الانسان، وخلق آلية دستورية لتطبيق تلك المبادئ.

واكد التزام الحكومة بوضع حد للحرب الدائرة في الجنوب والدخول في حقبة جديدة من السلام والوئام.

واوضح الدكتور غازي ان الوفد الحكومي الى مفاوضات ايقاد يبدي كل مرونة وايجابية في هذه المفاوضات، مشددا على اهمية وقف اطلاق النار الشامل لبناء الثقة وخلق ظروف مواتية لانجاح المفاوضات والمساعدة في جهود المساعدات الانسانية. واكد مستشار الرئيس السوداني للسلام ان وفد الحكومة السودانية في المفاوضات مفوض تماما لابرام تسوية سياسية شاملة.

من جهته حدد سلفا كير نائب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان رئيس الوفد التفاوضي اثناء الجلسة الافتتاحية ثلاثة بنود قال إنها موجهات الحركة لمفاوضات نيروبي شملت حق تقرير المصير، والعلمانية، واقرار نظام للحكم خلال الفترة الانتقالية.

وطالب سلفا كير بالتعامل بجدية مع المباحثات لوضع حد للحرب في السودان، وقال يجب ان تركز المباحثات على الخلافات الاساسية وليست السياسية.

ودعا لازارس سيمبويو مبعوث الرئيس الكيني للسلام في السودان المجتمع الدولي للاسهام بفاعلية لانهاء الحرب بالجنوب، وحث الحكومة وحركة قرنق على ضرورة التوصل لاتفاق ينهي معاناة الشعب السوداني.

وكان ممثلو دول شركاء ايقاد ومندوبو دول المنطقة شاركوا في افتتاح المفاوضات ويتكون وفد الحركة الشعبية من سلفا كير ونيال دينق وساموسون كواجي واليجا مالوك وجون لوك ودانيال كودي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٩ يونيو ٢٠٠٢

المسألة السودانية

هذا اجتهاد جدير بالاعتبار، ومثير للجدل يطرحه واحد بارز من القياديين السودانيين الجنوبيين، الذين لم يعهد القارىء العربى الاطلاع مباشرة على مايقولون. وهو صاحب رأى حريص على «وحدة حقيقية» للسودان.

وهو، ثالثا، من الذين عركوا السياسة خارج وداخل المسئولية الحكومية، أكثر من مرة وفى أكثر من عهد.. بما فيها الحكومة الحالية. وهو، رابعا، يتناول جوانب مسكوتا عنها، قد يعرفها القارىء لأول مرة.. وتفتح مناقشات مثيرة فى التاريخ. وهو، خامسا، لايكتفى برؤية نقدية بل يطرح حلولا سياسية وعملية لوحدة السودان التى يصبو اليها كل وطنى غيور.

هكذا، فى اطار تقاليد «الحوار القومى» الرصينة لنشر اجتهادات الرأى المختلفة الاتجاهات والمدارس السياسية والفكريه، نبدأ اليوم نشر الجوانب التاريخية. قبل وبعد الاستقلال. فى رؤية د. لام اكول. وننشر فى الاربعاء المقبل الحلول التى يقترحها لبناء وحدة الوطن السودانى. وبعدها، ننشر مداخلات ورؤى قيادات سودانية بارزة اخرى□

وجهة نظر أخرى فى مشكلات وحدة الوطن (١-٢)

السودان بحدوده الحالية دولة حديثة بدأت تتشكل فى العهد التركى - المصرى (١٨٢١ - ١٨٨٥) مرورا بضم مملكة دار فور عام ١٩١٦ وانتهاء بأحداث مابعد الحرب العالمية الثانية. هذا البلد الشاسع يتميز بتباين واضح عرقيا ودينيا وثقافيا. وحتى من حيث الجغرافيا، فالمناخ فى السودان يتباين من صحراوى فى الشمال وسافانا فى الوسط وشمال الجنوب إلى استوائى فى أقصى الجنوب. إن الأزمة التى يعانيها السودان اليوم سببها الاساسى هو سوء إدارة هذا التباين اثناء وبعد الاستعمار. والسؤال الذى يطرح نفسه بإلحاح هو: لماذا ظلت قضية وحدة السودان أو عدمها مطروحة بعد مايقارب نصف قرن من الاستقلال السياسى؟

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

لايختلف إثنان فى أن تناولَ الوضع الراهن لايمكن ان يتم بمعـــزل عن التطور التـاريخى للبـلاد والاحـداث التى شكلت هذا التـاريخ. وللأسف الشـديد فـإن تاريخ السودان نفسـه مختلف حوله فى كثير من جوانبه الاســاســيــة. ليس بين المؤرخـين السودانيين والأوروبيين فحسب وإنما كـذلك بين السـودانيـين أنفسـهم: شماليين وجنوبيين. ومن المعروف ان جل ماكتب عن تاريخ السودان تم على أيدى أوربيين (بريطانيين فى الغالب) يضـاف الى ذلك مـاكتبـه المؤرخـين السودانيين وعلى رأسهم مكى شبيكة وضرار صالح ضرار هذا الاختلاف حول سرد الوقائع التاريخيـة يزيد الوضع تعقيداً على تعقيداته.

خلفية تاريخية

تعلمنا فى علم الرياضيات ان عملية تكامل الدوال الرياضية المعقدة يمكن اجـراؤها بإحـدى طريقـتـين: التكامل بالأجزاء . أو التكامل بالاستبدال .

ولا أجد ما أشبه به إشكالية الوحدة (أو التكامل) فى السودان اكثر تعبيرا من هذه العـمليـة الرياضـيـة فـالذين تعـاقـبـوا على حكم السـودان منذ الاستقلال (هم بالطبع شماليون) ظل اعتقادهم الجازم ان التباين الثقافى والدينى والعرقى يمكن إزالته بفرض الهوية العربية الإسلامية على غير العرب والمسلمين خاصة فى جنوب السـودان. أى أن هؤلاء يعـملون على تحقيق التكامل السودانى عن طريق إسـتـبـدال الثـقـافـات والأديان فى الجنوب ومناطق أخرى من السـودان بالهـوية العـربية الاسـلامية . يقـول الدكـتـور مـوسى الخليـفـة فى هذا الصدد:إذا كانت ثقافة قد افترضت ان لغـتـهـا هى الأحسن، ودينهـا هو الأحـسـن، وعنصـرها هو الأحـسـن فـإنها تربى مواطنها بالاسقـاط، بأن الثـقـافـات الاخـرى اقل . عند النظر للمشاكل العنصرية نجد أنها ناجمة عن هيمنة ثقافة معينة، والنظر إليها على أنها متقدمة ومختارة وهذا يتأسس على مفـهـوم ان هناك ثقافة أعلى ، وثقافة أدنى وبالتـالى صـار هناك مفهوم اجتماعى باختلاف درجة بين العناصر المختلفة (موسى الخليفة - مجلة الخرطوم ١٩٨١ ص ٨٠).

فى مقابل هذا التوجه الاستبدالى، يصـر الجنوبيـون على الحـفـاظ على هويتهم الثقافية داعين إلى تحقيق التكامل السودانى بقيام وحدة البلاد على التنوع، أى الاعـتـراف بالأجـزاء المخـتـلفـة التى تكون فى مـجـملهـا السودان الذى يسع الجـميع . لهذا الاختلاف البين فى التصور نشبت الحـرب وزاد أوارها تشـبث الحكام بالسلطة. من هنا يجب أن يبدأ تناول أمر وحدة السودان.

بالرغم من أن مفـهوم «الوحدة فى تنوع» يبـدو البـدهى بمكان، ويطرح نفسه للتطبيق فى السودان إلا أن هذا المفـهوم يصطدم بجدار سـميك من عناد دعاة الوحدة بالاستبدال والذين يشكلون دون غيرهم العقبة الحقيقية امام استقرار السودان. يذهب هؤلاء الى ان الحـرب فى الجنوب هى التى حـالت دون تحـقيق وحـدة السـودان بمنظورهم ، وإنه مـاكانت للحـرب ان تقـوم لولا ان الاستـعـمـار حال دون إنتشـار الإسلام واللغة العـربيـة فى جنوب السودان. ثم انه بعد ذلك عمل الاسـتـعـمـار على مـحـاباة الجنوب وسـعى لانفصـاله وضـمه الى شـرق افـريقـيـا. أى أن مـأخـذ هؤلاء على الاستعمار هو أنه حال دون استبدال هوية المواطنين فى جنوب السـودان بالهوية العـربية الإسـلامية. كل هذه المزاعم تطلق وكأنها حقائق تاريخية مثبتة ومن كثرة التكرار كاد الناس يصدقونها. ولكن الواقع يختلف تماما من كل هذا.

بادىء بدء ليس صـحـيـحـا ان الاستعمار هو الذى حال دون إنتشار الاســـلام والعـــروبة فى جنوب السـودان. فـالتـاريخ يثـبت العكس تماما، اى الاستعمار هو الذى اوقف تقدم القبـائل الجنوبية شـمـالا. ومن المعلوم ان قبيلة الشلك هى التى تحتل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. لام اكول

الجزء الشمالى من جنوب السودان على ضفتى النيل الابيض، الطريق الوحيد حينها لتقدم الاستعمار جنوبا. كانت قبيلة الشلك عند دخول الاتراك والمصريين الى السودان عام١٨٢١ (عند انتقال السلطة من الرث يور كوديت اكون الى إبنه انيى يور) تسيطر على النيل حتى خط العرض ١٦ ب. ساندر سون ـ التعليم والدين والسياسة فى جنوب السودان ١٨٩٩ ـ ١٩٦٤ ، لندن ١٩٨١ ص ٨)..

فكلمة «الخرطوم» نفسها مشتقة من كلمة شلكاوية تعنى ملتقى نيلين (كيراتوم) (اكول ـ خلفية تاريخية عن قبيلة الشلك ـ ورقة عن ثقافة الشلك ـ الخرطوم ـ اكتوبر ١٩٩٨) تفهقر مقاتلو الشلك جنوبا تحت تفوق الاسلحة النارية الحديثة لدى المستعمر على سلاحهم الأبيض. وتركت قبيلة الشلك اثارا لاتنكرر فى منطقة النيل الأبيض وخاصة الكوة (أليص) والتى كانت تسيطر عندها على العبور الى غرب السودان.

وعندما بدأ محمد أحمد عبد الله (المهدى) ثورته فى الجزيرة عام ١٨٨١ كان قد وجد الجزيرة مقطونة بالشلك الذين رحبوا به وصنعوا له المراكب. فى حقيقة الأمر ان كلمة «أبا» اسم شكاوى معروف. ويقال ان الجزيرة أبا كانت ملك الأمير أبا ابن الرث توقو ضوكوث، الرث العاشر للقبيلة والذى بنى فشودة الحالية. المهم فى الأمر هو أن القوة الاستعمارية التى ازاحت الشلك جنوبا تدين بالاسلام وتتبنى اللغة العربية فقامت بنشر الثقافة الاسلامية واللغة العربية فى المناطق التى احتلتها. بمعنى آخر فإن الاستعمار توغل جنوبا ومعه انتشار الثقافة الاسلامية العربية، على عكس ما يدعى دعاة الوحدة بالاستبدال.

بنفس المستوى لم يكن الانجليز تحت الحكم الثنائى حريصين على نشر اللغة الانجليزية والمسيحية فى الجنوب، بقدر ما كانوا مهتمين بتثبيت وتعزيز قبضتهم على البلاد.

وفى الواقع فإن السير ونجت الذى كان أول حاكم عام للسودان بالفعل (اذا استثنينا الفترة القصيرة جدا التى قضاها كتشنر فى الخرطوم بعد انتصاره على المهدية) بذل قصارى جهده لارضاء المسلمين السودانيين من منطلق خوفه من قيام مهدية جديدة. فالرجل ضابط استخبارات ومن الواضح أن هذه الخلفية طغت على تفكيره فى هذا الجانب. فى سبيل ذلك اتخذ كثيرا من التدابير، من بينها عدم السماح بعمل جمعيات التبشير المسيحية فى شمال السودان وعندما اتجهت جنوبا لم تجد الدعم من الحكم الثنائى. وعلى يد هذه الجمعيات تلقى الرعيل الأول من المتعلمين الجنوبيين تعليمهم بهدف تعلم اللغة المحلية وقليل من اللغة الانجليزية، بما يمكنهم من قراءة الكتاب المقدس الذى تمت ترجمته الى عدد من اللغات المحلية فى جنوب السودان. فأين محاباة المستعمر للجنوب؟ ما كان للمستعمر أن يفصل الجنوب فى غياب التعليم والتنمية فى هذه الرقعة.

فى مقابل هذا الوضع فتح المستعمر المدارس فى الشمال. وتلقى عدد كبير من الشماليين قدرا واسعا من التعليم، وصل الى مستوى التعليم العالى فى كلية غردون التذكارية وجامعات مصر. هؤلاء كانوا نواة النهضة السياسية فى شمال السودان. وهم الذين شكلوا الاحزاب السياسية الشمالية والتى ـ بدون استثناء ـ إما تكونت خارج السودان او قامت بايعاز أو تأييد أحد طرفى الحكم الثنائى. هذه الحقيقة لا تشمل بالطبع الاحزاب الاقليمية التى قامت بعد الاستقلال مثل مؤتمر البجا واتحاد عام جبال النوبة والتى تمثل مناطق مهمشة تقع جغرافيا فى شمال البلاد.

ولأن الاستعمار غير معنى عادة بتطوير المستعمرات على أسس العدالة كما يدعى، وانما على أسس الاستغلال، فإنه بالتالى يسير مع التوجهات التى تفرزها الديناميات الداخلية فى المستعمرات. مع اجراء بعض التعديلات هنا وهناك التى تخدم مصالحه بالدرجة الأولى.

فالكيانات الاثنية الثقافية فى جنوب السودان وجبال النوبة، قد خضعت لسياسات المناطق المقفولة والتى يختلف حولها السودانيون. فالجماعات الإسلامية العربية تدينها إدانة مطلقة. بينما تنظر اليها الكيانات التى خضعت لهذه السياسات على انها ساعدت على المحافظة على هوياتها وشخصياتها الثقافية فى وجه صراع غير متكافىء. فهى نبعت اساسا فى إطار قيام الاستعمار الإنجليزى بإلغاء مؤسسة الرق فى السودان.

قلما يذكر المؤرخون السودانيون الحروب التى خاضتها المهدية فى الجنوب وما نتج عنها من مرارات يزخر بها الأدب الشعبى فى الجنوب، وخاصة عند الشلك حتى اليوم. ففى خضم التنافس بين الامراء على مقعد رث الشلك احتمى يور أكوش أكووت بالمهدى وأشهر إسلامه وسماه المهدى «عمر» وبنفوذ المهدى أصبح عمر رث الشلك عام ١٨٨٢ وعينه أميرا هناك واعتلى مقعد الرث فى فشودة، الا أن ضغط عادات القبيلة وتقاليدها فيما يختص بوضعية الرث، أجبر الرث عمر على التخلى عن الصلاة ومناسك الإسلام الأخرى مما اعتبره الخليفة عبدالله ارتدادا عن الاسلام. لهذا السبب، وبالاضافة الى الحاجة الملحة فى أم درمان للحصول على الذرة، تم ارسال حملة تأديبية ضد الشلك تحت قيادة الأمير الزاكى طمل فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر. قاوم مقاتلو الشلك هذه الحملة بشجاعة وثبات نادرين. الا أن قوة السلاح النارى مع سهولة التحرك على الحصين كانت لهما الغلبة فى نهاية المطاف. قتل عشرات الآلاف من الشلك فى هذه المعارك وتم أسر أعداد كبيرة منهم واستولت قوات الخليفة على ما وجدوه من غذاء فى المنطقة. ازاء هذا الموت والدمار اضطر الرث يور أن يسلم نفسه لينقذ من تبقى من شعبه. الا انه لم ينج من مقصلة المهدية وقطع رأسه بقرية «ليم» جنوب كدوك عام ١٨٩٢. وتم تنصيب أمير اخر (كور نيضوك أكووت) بواسطة الخليفة عبدالله كرث للشلك عام ١٨٩٢ وسمى «عبدالفضيل». هذا هو الرث الذى وجده الميجر مارشاند فى كدوك عام ١٨٩٨ وتم نفيه إلى حلفا من قبل الحكم الثنائى عام ١٩٠٢ حيث مات هناك.

لم يكن الرث يور أكوش أكووت أول رث يموت على أيدى قوات المهدية. فقد قتلوا قبله الرث كريكون كواثير أكووت فى ديسمبر عام ١٨٨١ فى قدير. وعليه عندما يتحدث بعض المؤرخين عن الثورة المهدية بأنها ثورة وطنية شاملة، يستغرب الشلك ومعهم بقية الجنوبيين ويتساءلون ببراءة: أى وطن يقصدون؟

بالاضافة الى الاثنين أعلاه قتل الأتراك من قبل الرث كواثكير أكووت يور والرث أجانق كور نيضوك فى عامى ١٨٧٠ و١٨٧٥ على التوالى.

خلاصة الأمر أن السودان الحالى لم يصبح قطرا واحدا إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وأن الحروب التى دارت بين القوات التى كانت تحكم الشمال، منذ التركية السابقة بما فى ذلك المهدية، خلقت ترسبات سالبة لم يضعها المستعمر فى الحسبان عندما قرر فى النصف الأخير من الأربعينات توحيد الجنوب والشمال. بل أن المستعمر نفسه قد ساعد على تعميق التباين فى التعليم والتنمية بين شقى القطر. هذا الوضع كان بالامكان تصحيحه لو كانت الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال على مستوى المسئولية المطلوبة لمعالجة الأمر.

ما بعد الاستقلال

يزعم دعاة الوحدة الاستبدالية أن قبائل الجنوب بلا ثقافة (أو على أحسن الأحوال ثقافة متدنية) وعليه فإن الوحدة يجب أن تتم بسوقهم على اعتناق الإسلام وتعلم اللغة العربية قسرا اذا دعا الحال. هذا هو سبب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تحسرهم المستمر على ما سموه بالمشوار الذى اوقفه الاستعمار فى هذا الاتجاه، وتركيزهم فيما بعد جميع الوسائل على طمس اللغات والعادات فى الجنوب لاستبدالها بالثقافة الاسلامية، خير دليل على ذلك. لا تسمع اللغات المحلية إلا نادرا ومن خلال البث الاذاعى الدعائى لاغراض الحرب. وذهب الغرور أو الجهل ببعضهم الى الادعاء بأن اللغة العربية أو لهجة منها سميت «عربى جوبا» هى لغة التخاطب بين قبائل الجنوب المختلفة. هذا نسج من الخيال. فلهجة «عربى جوبا» لا تتعدى حدود المدينة التى سميت عليها. اذ أن افراد قبيلة البارى الذين يقطنون حول المدينة لا ينطقون بها، ناهيك عن قبائل الجنوب الأخرى، فالقبائل المتجاورة فى الجنوب إما أن تتعلم لغات بعضها البعض وتتخاطب بها أو تكتفى بمن يجيد التحدث بلغة القبيلة الأخرى ويكون مترجما للآخرين من قبيلته. فهذه هى طريقة التخاطب التى نعلمها.

عندما استلم الشماليون السلطة من الحكم الثنائى، مضوا بحماس منقطع النظير فى تطبيق سياسة أسلمة وتعريب الجنوب كحل وحيد لقضية الحرب التى انفجرت فى توريت فى اغسطس عام ١٩٥٥. هذا العمل كان ينفذ باسم «الوطنية» ولم يتم الاعتراف بالتبادين الثقافى والدينى والعرقى بين الجنوب والشمال، إلا بعد عقد من الزمان فى عهد حكومة اكتوبر الانتقالية عام ١٩٦٤. ربما يرجع الفضل فى هذا الاعتراف الى السيد رئيس الوزراء حينذاك (السيد سر الختم الخليفة) الذى قضى جزءا كبيرا من سنوات خدمته الحكومية فى جنوب السودان، وعليه فهو يدرك واقع الجنوب أكثر من زملائه الشماليين.

السيد سر الختم نفسه يحفظ له التاريخ أنه هو الذى عين جنوبيا (السيد كلمنت أمبورو) فى منصب وزير الداخلية لأول وآخر مرة فى تاريخ السودان.

ولم تكتف حكومة سر الختم الخليفة بالاعتراف بالتباين بين شطرى القطر فقط، بل وجهت الدعوة الى عقد مؤتمر المائدة المستديرة بجوبا ليضع حلا لقضية الجنوب. لم تسمح الظروف الأمنية بانعقاد المؤتمر فى جوبا. ولكن انعقد بالفعل فى الخرطوم فى مارس ١٩٦٥ وحضرته كل القوى السياسية من الشمال والجنوب ومندوبو سبع دول إفريقية كمراقبين (مصر، الجزائر، اوغندا، كينيا، نيجيريا، تنزانيا وغانا). توصل المؤتمرون الى اتفاق حول كل النقاط عدا نقطتين فقط. الأولى هى عن وضعية الجنوب فى ظل الحكم الاقليمى المتفق عليه: هل يكون إقليما واحدا أو ثلاثة اقاليم؟ الموقف الموحد للأحزاب الشمالية هو أن يكون الجنوب ثلاثة اقاليم. بينما اصر الجنوبيون ان يكونوا فى إقليم واحد.

النقطة الثانية تتعلق باختيار رئيس اقليم الجنوب (أو رؤساء اقليم الجنوب حسب الحال) هل ينتخب من قبل الجنوبيين أم يعينه رئيس الجمهورية؟ كان راى الجنوبيين أن

يتم اختيار رئيسهم بالانتخاب تمشيا مع مبدأ الحكم اللامركزى وضمان اختيار من يتمتع بثقة الجنوبيين.

الا أن الأحزاب الشمالية اصرت على أن يعين رئيس الجمهورية رئيس الجنوب. فهم الجنوبيون هذا الموقف الشمالى الموحد على أن الاحزاب الشمالية لا ترغب فى مشاركة حقيقية لهم فى حكم البلاد. وأن هذه الأحزاب تريد فرض القيادات على الجنوبيين.

فشل مؤتمر المائدة المستديرة ومن بعده مؤتمر الأحزاب ولجنة الاثنى عشر فى الحصول على اتفاق سودانى لحل المشكلة بسبب الخلاف حول النقطتين أعلاه. حسم نظام

جعفر محمد نميرى هاتين النقطتين لصالح موقف الجنوبيين. مما أدى الى توقيع اتفاقية اديس أبابا فى فبراير ١٩٧٢ وتمتع السودان بعدها بسلام شامل دام احدى عشرة سنة. وما كانت الحرب لتتفجر من جديد لولا أن نميرى نقض غزله بنفسه بعد المصالحة فى عام ١٩٧٧ مع الاحزاب الشمالية التى كانت تعارضه وحاربته وظلت تعارض اتفاقية اديس ابابا، بل وادعت بوجود بنود سرية فيها.□

[كاتب هذا المقال، قيادى بارز من الجنوب، ووزير النقل فى حكومة السودان]□

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: عمان

التاريخ: ٢٣ يونيو ٢٠٠٢

الصادق المهدي زعيم حزب الامة السوداني لـ عمان

مؤشرات جديدة على طريق حل الأزمة السودانية

أكد رئيس حزب الأمة الصادق المهدي أن القضايا متداخلة في قضية السودان وان كل البلدان المجاورة للسودان تضع الشأن السوداني جزءا من أجندتها الداخلية وتقوم لوبيات كثيرة بمتابعة الشأن السوداني كما أن القضية متأثرة بمشكلة الانفجار في منطقة الشرق الأوسط والانفجارات التي وقعت في نيويورك وواشنطن في سبتمبر الماضي وان القضية السودانية لا تبحث بمعزل عن الإسلام والعرب والعالم.

وأضاف المهدي في تصريحات خاصة لـ عمان خلال زيارته الاخيرة لمصر أن ما يحدث في السودان إذا أمكن حسمه بصورة إيجابية فإنه سيؤثر إيجابيا على قضية السلام في العالم الإسلامي كله.

وبدأ المهدي متفائلا بالأطروحات في السودان وقال أن المبشر الجديد الآن هو انه لا يوجد طرح متعصب وان الشائع الان أن الحرب الأهلية يجب أن تنتهي بسلام عادل يتفاوض عليه والتفاوض تدعي نتائجه آليات يتفق عليها وان الجميع متفق الآن على وضع برنامج للتحول الديمقراطي وأن ما كان عائقا في الماضي صار الآن مرفوضا من الجميع وأن الشعب السوداني في الشمال والجنوب ضاق ذرعا بالحرب ويريد نهاية لها وأن الحرب لن تحقق انتصارا لأي طرف. وأوضح المهدي أنه أجرى حوار مع جون قرنق بشأن النزاع العسكري وفي لقاء مباشر معه قلت له دعك من كل ما يقال في الساحة وإذا وافقت يمكن أن ننطلق لتحقيق السلام العادل وطرحت أولا قيام اتفاقية سلام مؤسسة ومبنية على قرارات اسمرة في عام ١٩٩٥ ثانيا تحولا ديمقراطيا يلتزم بكل المواثيق الدولية وحقوق الإنسان ثالثا آلية لضمان التنفيذ مستقلة عن النظام والمعارضة وكان ذلك في حضور الرئيس النيجيري ووافق على هذه المقترحات وقال أن هذه النقاط سليمة للحل. وذكر أن قرنق قال أن هناك تفاصيل يريد تحضيرها واتفقنا على اتفاق سياسي في ٢٦ يونيو في أبوجا سنتطرق لهذه التفاصيل وكلف وفده مما جعلنا نيأس من الحل ثم عقد مؤتمر آخر في أكسفورد وكانت الدعوة للصادق المهدي وسيلفاكير نائب قرنق وقبلت الدعوة ولكنه اعتذر في آخر لحظة وجاء شخص آخر من الحركة وهو بيتر نيون كوك وطلب مني في المؤتمر أن أقدم طرحا فيه تصور لمستقبل مباحثات السلام وبعد أن تحدثت وافقني ووصف النقاش بأنه إيجابيا للغاية ولكن لا يزال لدي إحساس أن الحركة لم تقتنع بعد بضرورة الجلوس المباشر للوصول إلى اتفاقية سلام عادل وآلية للمتابعة ورغم ذلك نحن نواصل اتصالاتنا في هذا الصدد. وقال أن العوائق في سبيل توقيع الاتفاقية يمكن احتواؤها بوسائل داخلية وأنشطة خارجية تصب في محاصرة الأجندات الرافضة للحل الشامل في السودان. وأوضح أن وساطة الإيجاد دخلت طريقا مسدودا وأن هناك اتجاها قويا في التجمع الوطني الديمقراطي يرى أن التجمع جميعا يجب أن تحضر أي اجتماعات للتجمع والحكومة ترفض ذلك كما أن هناك موقفا سلبيا من النظام حول مواصلة وساطات الإيجاد. وحول المبادرة المصرية الليبية المشتركة قال أن المبادرة قامت بتحضير كبير انتهى بالنقاط التسع ولا يزال الأمر يراوح مكانه وهناك عقبات بسيطة لم تستطع المبادرة تذليلها كما أن الجنوبيين يرون أن المبادرة لا تستطيع أن تقدم او تضع سقفا على ما يمكن أن يتفق عليه السودانيون. ودعا المهدي دولتي المبادرة مصر وليبيا إلى إزالة العقبات التي لا تزال موجودة أمام المبادرة وان لم تزل العقبات ستظل المبادرتان في جمود وعدم تحرك. وتطرق المهدي إلى الدور الأمريكي في السودان وقال أن الاجتهاد الأمريكي دخل في وقت فيه فراغ من الوساطات كما أن أمريكا لم تحسن أمرها للدخول في هذا الأمر لأن فيها تيارات متشددة ترى أن النظام السوداني هو نظام طالباني آخر في أفريقيا وانه لابد من الضغط والتصعيد معه وترفض أي تعاطي إيجابي مع السودان واتجاه آخر يرى أن محاولة الاعتداء والعزل للسودان أخفقت وضروري التواصل مع السودان.

وانتقد المهدي تعيين دانفورس كمبعوث أمريكي للسودان وقال ليس لديه أي خبرة بالشأن السوداني لكنه معتدل وعاقل رغم انه جاء بدون أي معلومات عن السودان ولكن موقفه الديني يحميه من الاتجاهات المتشددة التي تعرقل المصالحة. وقال أن القس دانفورس قام بعمل فيه إنجاز وحقق الاتفاقات الأربعة في وقت قصير وأنه وصل إلى نتائج إيجابية في وقت قصير وأنه ادخل في أسلوب التوسط ثلاث عوامل جديدة لم تكن موجودة وواردة في الإيجاد والمشتركة أولا انه بنفوذ الولايات المتحدة قادر على الضغط على الطرفين عمليا و ادخل عنصر التحكيم وان الاتفاق الذي تم أدخل فيه عنصر التحكيم ادخل عنصر الرقابة الخارجية. وتوقع نجاحه قائلا الوسيط يجب أن يحظى بثقة الطرفين ويستطيع لي ذراع الطرفين وان ذلك كفيل بنجاح أي وسيط.

واستعرض المهدي تقرير دانفورس وقال هذا التقرير فيه رؤياه لما يمكن عمله وفيه مرونة يؤكد فيه أن واشنطن لا تريد أن تقوم بمبادرة كما انه تحدث بمرونة فيما يتعلق بالوساطات الإقليمية واقترح أن يكون للأطراف السودانية مشاركة وللدور الإقليمي دور لكنه ترك هذه المقترحات فضفاضة وتعرض لقضايا خلافية وكنت أفضل أن لا يتعرض لها كما تحدث عن تقرير المصير.

وقال المهدي أن مبادرة الإيجاد فيها ثلاث نقاط قوة هي فكرة إعلان مبادئ ومشاركة الجيران ومشاركة شركاء الإيجاد وأصدقاء الإيجاد والمبادرة المشتركة نقاط القوة أنها أشركت جميع الأطراف السودانية وفصلت أمرا خاصا بمسألة الحكم ومشاركة الجيران في الشمال الأفريقي. وأعلن المهدي أنه سيقدم اقتراحا منطلقا من تصوره لمرونة ما قدمه دانفورس أولا الشأن السوداني أصبح جزءا من أجندات داخلية لدول مختلفة والموضوع الديني والكنائس العالمية مهتمة بذلك وقال أن هناك مشاريع ستقدم قريبا منها المشروع النيجيري ومشروع جـ وب أفريقيا والاقتراح السويسري واقتراح الاتحاد الأوروبي الذي يحضر لمؤتمر به ند في يوليو القادم في جو نتيرج كما أن ألمانيا نفسها معنية بالشأن السوداني ومنظمة الوحدة الأفريقية تتابع الأمر. وقال أن جامعة دول العربية معنية بتعيين مفوض خاص للسودان في شهر سبتمبر. كما أعلن أن هناك تأهبا من قبل الأمم المتحدة لتلعب دورا في السودان وانه التقى أخيرا كوفي عنان وابلغه بأن الأمم المتحدة تعني بالحل السياسي وأنهم مشغولون بالقضية وانه ينتظر الضوء الأخضر. وأكد ان السودان أصبحت ضمن أجندة الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر الماضي لأن أمريكا تتحرك أمام تيارين الأول شرطي العالم الذي يفرض ما يراه ثانيا أن تسعى لتكوين رأي عام عالمي لعلاج المشكلات العالمية وفي الحالتين فهي ضمن أجندتها. ودعا السودانيين الى معالجة التناقض بين المجموعات الوطنية والشعب والتحرك الديمقراطي وانه لو نجحوا في ذلك سنقفل ثغرات التدخل الأجنبي والتوترات التي يمكن أن تنقل إلينا عبر خلافاتنا.

وأعلن المهدي في ختام تصريحاته لـ عمان أنه سيطرح على السودانيين نتائج ميثاق وطني سيعلق عليه ميثاق السلام والديمقراطية لتوحيد كلمة السودانيين وأن هذا الميثاق سيعرض على السودانيين داخل وخارج السودان وذلك لتسهيل مهام الوسطاء لحسم قضايا السودان ويجعل لديهم عادة للانطلاق.

القاهرة: مكتب عمان

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٥ يونيو ٢٠٠٢

صفقة أمريكية لإنهاء حرب السودان

المعارضة الشمالية غائبة من الساحة ومغيبة من أي دور!

على مدى خمسة اسابيع ستتواصل في كينيا مفاوضات السلام السودانية التي بدات الاسبوع الماضي تحت مظلة مبادرة «الايقاد» ورعاية اصدقاء المبادرة باشراف امريكي! وهذا المدى الفسيح للمفاوضات يعكس الرغبة في وضع حد لاستمرار الحرب او البحث عن وسيلة اخرى غير منظمة «الايقاد» التي باشرت التفاوض زهاء ثماني سنوات بدون ان تحقق اي انجاز يذكر.

وبدا واضحا منذ الوهلة الاولى ان الولايات المتحدة تمارس ضغوطا مكثفة على طرفي الصراع سواء في ما يتعلق بالجلوس الى التفاوض بدون اشتراطات مسبقة او ازاء فكرة استمرار المفاوضات لمدى شهر ونصف الشهر بدون انقطاع مع الالتزام بالبحث في المواضيع التي شملها اعلان مبادئ «الايقاد».. وابرزها فصل الدين عن الدولة مع توفير الديمقراطية والعدالة في قسمة السلطة والثروة، او تقرير المصير للجنوب بما في ذلك انفصال الجنوب عن الشمال.

وقد عبر الطرفان في مفتتح المفاوضات انهما قدما بعقل مفتوح ورغبة اكيدة في الوصول الى السلام، وتخلت الحكومة عن اشتراطات سابقة كانت قد اعلنتها لتكون مرتكزا لدخولها المفاوضات، بينما يمارس الرئيس الكيني ضغوطا قوية على الحركة كي تقبل وقفا شاملا لاطلاق النار قبل الوصول الى الاتفاق النهائي، وليس بوسع الحركة مقاومة هذه الضغوط لأن مركز وجودها الرئيسي في كينيا، علما بان الرئيس الكيني تلقف من ورائه امريكا ايضا!

ويبدو ان حجج الحركة في ان وقف اطلاق النار يمنح الحكومة فرصة لحشد مزيد من العتاد والاعداد العسكري قد تكفلت الولايات المتحدة بمعالجتها على نحو يحقق الرقابة على الحكومة وعبر قوات من دول الجوار تشرف على الاوضاع في المناطق المعنية. وفي هذا الاطار يمكن قراءة تصريحات د. غازي العتباني مستشار البشير للسلام، والتي يقول فيها «نحن ندرك ان بعضا يخشى من ان وقف اطلاق النار قد يتيح لحكومة السودان نوعا من التفوق العسكري، ولذلك نحن على استعداد لمناقشة البنود التفصيلية لتهدئة تلك المخاوف» وطالما الحكومة وفقا لتصريحات مستشار السلام تدرك خشية الآخرين من تفوقها العسكري وتقبل مناقشة البنود التفصيلية لدرء تلك الخشية، فلا ريب ان البنود التفصيلية هي تكملة لاتفاق مبدئي قد تم بالفعل!

ولعل مما يضاعف من الامل في انجاح المفاوضات هو ان الولايات المتحدة قد تمكنت قبيل استئنافها من جعل الطرفين يوافقان على تمديد اتفاق وقف اطلاق النار في جبال النوبة ستة اشهر اخرى، وهو الاتفاق الذي كانت قد هندسته كخطوة اولى كنموذج يمكن البناء عليه وصولا للسلام الشامل. وفضلا عن هذا الاتفاق الذي اثبت نجاحه واستمراره، فإن الحكومة باتت اكثر عقلانية من ذي قبل في معالجة صلة الدين بالدولة بعد ان تخلت عن الكثير من شعاراتها المتطرفة مما سيساعد في المحافظة على وحدة السودان، خاصة ان جل المسائل الاخرى لا خلاف حولها مثل قسمة السلطة والثروة والتعددية الديمقراطية والاثنية والثقافية. والمطلوب هو بلورة وتوثيق كل ذلك على نحو مفصل ويكتسب ضمانات دولية واقليمية بجانب الاتفاق على الاجهزة التي يناط بها تنفيذ ما يتفق عليه عبر حكومة انتقالية تمثل كل الوان الطيف السياسي ولمدى زمني يسمح بالاطمئنان على التنفيذ الصادق والامين لهذه النقلة النوعية في علاقات الشمال والجنوب.

ولا شك ان مثل هذا الاتفاق لا ينبغي ان يكون وقفا على الحكومة من جهة والحركة الشعبية بقيادة د. جون قرنق من جهة اخرى. لكن للاسف الشديد يبدو ان ترجيح الولايات المتحدة لكفة مبادرة دول «الايقاد» قد عزل المبادرة المصرية الليبية المشتركة، وعزل معها التجمع الوطني الديمقراطي الذي يمثل قسما كبيرا من المعارضة الشمالية وكذلك حزب الامة الذي انسلخ من التجمع واصبح يمثل ما يسمى بالمعارضة من الداخل. ويجيء تهميش المعارضة الشمالية بالنظر لما اصابها من انقسامات بخروج حزب الامة منها ولكونها عجزت حتى عن ارسال وفد كان مقررا ان يلحق بوفدي التفاوض في كينيا نتيجة لخلافات وانقسامات تعرضت لها الصحف بدون افصاح عن تفاصيل كنه تلك الخلافات. ومهما كان شكل ومضمون تلك الخلافات، فانها ما كان لها ان ترقى الى غياب التجمع في مثل هذه الظروف الحساسة والحاسمة لان في غيابه ما يزيد من قناعة مهندسي التفاوض بضعف دوره وغيابه عن الساحة التي كان من المفترض ان يكون هو فارسها بقيادة الميرغني. اما المهدي الذي ساهم خروجه من التجمع

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



محمد الحسن أحمد

في ضعفه فهو الآن مشغول بانقسامات تهدد وحدة حزبه وهي انقسامات اساسها مغادرة حزبه للتجمع بين من يريدون المشاركة في سلطة الانقاذ ومن يرفضون الاتفاقات الثنائية، ولذلك اكتفى بتصريحات تتحدث عن بارقة امل في مفاوضات نيروبي مع تأس مبطن لغياب المشاركة فيها.. هكذا بدت المعارضة الرئيسية خاملة وصوتها خافت مما يزيد من الاغراء في تجاهلها وفي تكريس الساحة لصفقات التفاهم بين الحكومة والحركة الشعبية، ومن ثم يأتي دورها لاحقا ومكملا لمسيرة الاتفاق والوفاق، ويبدو ان هذا هو ما تريده القوى الدولية وتحديدا الولايات المتحدة الامريكية والدول الاقليمية وتحديدا دول «الايقاد» وربما غيرها ايضا!

ولعل مما يعزز من هذه الفرضية التفاؤل الكبير الذي يبديه اركان الحكومة بالدور الامريكي في الوصول الى اتفاق مع الحركة الشعبية، وفي رفع العقوبات وتمتين العلاقات بين البلدين. فقد ادلى مستشار السلام السوداني وكذلك وزير الخارجية بتصريحات تحمل الكثير من التعويل على ما تبذله امريكا من جهد في الوصول الى السلام ومن امل في الضغوط على الاطراف الاخرى لتحقيق وقف شامل وسريع لاطلاق النار، كما صرح وزير الطاقة السوداني في لندن منوها برغبة الادارة الامريكية في رفع العقوبات المفروضة على الخرطوم ومرحبا بالشركات الامريكية للعمل في استخراج البترول، ومؤكدا رغبة الحكومة في التعاون مع واشنطون سياسياً. ولأول مرة يصف وزير خارجية السودان العلاقات مع واشنطون بانها جيدة وفي حاجة الى حوار مستمر.

ويبدو بالفعل ان درجات الاهتمام الامريكي بأوضاع السودان مرتفعة جدا وان مشكلة حربه بالنسبة لامريكا تحتل مركزا متقدما في القارة الافريقية بدليل ان الرئيس بوش دعا في خطاب له مساء الخميس «الحكومة السودانية الى وضع حد للحرب الاهلية في الجنوب المستمرة منذ سنوات معترفا في الوقت نفسه بالمساعدة التي قدمتها الخرطوم للولايات المتحدة في مكافحة الارهاب» وقال: «على الحكومة السودانية أن تدرك ان وقف دعمها للارهاب خارج السودان لا يغني عن الجهود لوقف الحرب داخل السودان» كما اعلن عن عزمه زيارة افريقيا العام القادم ما يعني تزايد الاهتمام الامريكي بالقارة السمراء. ولعل ما يلفت النظر في تصريحات الرئيس بوش ليس ابراز الاهتمام بحل مشكلة الحرب في السودان انما تبرئته القاطعة للنظام من دعم الارهاب عندما وصفه بانه اوقف دعم الارهاب خارج السودان مما يعتبر توطئة لرفع العقوبات المفروضة والتي نوهت شركات النفط بامكانية رفعها قريبا.

صفوة القول، ان امريكا تدفع بكل ثقلها لحل ازمة الحرب المزمنة في جنوب السودان، وان هذا الحل سيعزز من وحدة السودان لا انفصاله.. والمامول ان تكون خطواتها المتسارعة نحو الحل ونحو النفط تصطحب معها بذات السرعة تحقيق الديمقراطية والحريات العامة، خصوصا ان الكل يراهن على ان هذا العام هو عام السلام بالنسبة للسودان.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ: ٢٥ يونيو ٢٠٠٢

المستشار السياسي لقرنق منصور خالد لـ «الخليج»:

٣ كيانات وحكومة شاملة للسودان وانفصال الجنوب رهن بتنفيذ الاتفاقات

القاهرة ـ محمد يوسف وردي:

شن الدكتور منصور خالد المستشار السياسي لزعيم المتمردين الجنوبيين العقيد جون قرنق هجوما شديداً على معارضي اتفاق السلام المؤقت الذي أبرمته حركة قرنق مع الحكومة السودانية، وقال إن هؤلاء المعارضين لا يمثلون الشارع السوداني، ولم يقرأوا هذا الاتفاق، كما أكد أن مسألة انفصال الجنوب عن الشمال مرتبطة بتنفيذ الالتزامات الواجبة خلال الفترة الانتقالية التي حددها الاتفاق بست سنوات.

وقطع خالد الذي كان يتحدث لـ «الخليج» من القاهرة الشك باليقين في رغبة الحركة في سودان موحد، بيد انه عاد ليقول إن ذلك رهن بإرادة الجنوبيين.

وقال خالد أيضاً إنه لن يكون لحركة قرنق وزراء ومديريون خلال الفترة الانتقالية بل «عمل سياسي وسط قواعدها في الشمال والجنوب ولم يدل بتوضيحات في هذا الخصوص.

وخلال اللقاء لم يوفر خالد المعارضة الشمالية من الانتقاد، قائلاً ان خيار الحل السلمي الذي تمسكت به عقب لقاء الميرغني بالبشير في أسمرة جعلها تستكين لهذا الخيار، ولم يعد لها نشاط في الداخل، معتبراً ان مقابلة السفراء وإصدار البيانات والتصريحات لا تصلح لحل قضايا السودان.

وسعى خالد ـ الذي كشف عن وجود قرنق في داخل الاراضي السودانية لتنوير قياداته وجنوده بالاتفاق ـ الى تقديم توضيحات بشأن هذا الاتفاق، قائلاً انه ينص على إقامة ٣ كيانات تحكم البلاد فضلاً عن حكومة اتحادية شاملة أي بمشاركة كل القوى.

وفي ما يأتي نص الحوار:

■ تزعم بعض الجهات أن الشارع السوداني ليس راضيا عن اتفاق ماتشاكوس هل تعتبرون هذا القياس منصفا؟

– في اعتقادي، هذا الحكم قد لا يكون صائبا لأن لا أحد أجرى استفتاء في الشارع السوداني الذي يشمل قوى كثيرة تمثل أحزاباً عديدة، وبالتالي فالتعميم لا يفيد، واذا كنت تعني الشارع الشمالي السوداني فهذا الشارع يعاني التشويش الحادث عليه، وإذا ألقيت نظرة على تصريحات الأحزاب فلن تجد فيها عدم رضا من الاتفاق لكن ربما تلمس مخاوف من أن يكون هذا الاتفاق جزئيا مع ترحيب بوقف الحرب وضرورة أن يكون هذا الاتفاق أساسا لاتفاق أشمل وهذه في اعتقادي هي القراءة الصحيحة للشارع السوداني.

■ في ظل انعدام الديمقراطية وحرية حركة الأحزاب والقوى السياسية ومظلتها الجامعة الا تعتقد أن أدوات تنفيذ الاتفاق ستكون مقيدة وبالتالي لا يتوقع أن يتحقق شيء؟ كيف تنظر لهذه الإشكالية؟

– كثير من الناس الذين علقوا على الاتفاق لم يقرأوا الاتفاق رغم كونه واضحا ويتكلم عن فترة انتقالية تشارك فيها كافة القوى وعليك أن تلاحظ أن التعبير الذي استخدم في الاتفاق هو "incluSive" ما يعني أن تكون هذه الحكومة حكومة شاملة وهذا بالضرورة ينهي الحديث عن هيمنة أي حزب أو حزبين بمعنى انفراد الحركة الشعبية مع حزب المؤتمر الوطني بالحكم في الفترة الانتقالية.

والاتفاق يتحدث عن مبادئ على رأسها احترام الديمقراطية والتعددية وينص على أن تكون هذه المبادئ جزءا لا يتجزأ من الدستور وعندما تصبح كذلك فهذا بالضرورة يعني أن أي مواد تتعارض معه في الدستور القائم سوف يتم تعديلها.

■ كانت حركة قرنق في نظرك حركة سودانية وحدوية أصيلة، الا تزال الحركة على موقفها بعد هذه التحولات؟

– الحركة مازالت على موقفها والاتفاق ينص في البند الخاص: «بحق تقرير المصير على رغبة الطرفين في الحفاظ على وحدة السودان» ويقول صراحة إن «هذه الوحدة مشروطة بتنفيذ ما اتفق عليه

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

لكي يكون هذا أساسا لأي وحدة في المستقبل».

■ ما هي آفاق العمل السياسي بالداخل وما مدى استعداد الحركة الشعبية للمشاركة في العمل السياسي في الداخل للوقوف بجانب الحل السياسي الديمقراطي باعتبار أن أداء الحركة السياسي ليس بدرجة قوة أدائها العسكري، وأن التوازن العسكري السياسي يميل لصالح الحكومة؟

- يجب أن يكون واضحا للكافة أن الحركة الشعبية لها وجود في الشمال والحركة الشعبية هي الحركة السياسية الوحيدة التي تقوم بعمل سياسي مباشر داخل السودان على الرغم من وجود الحكومة، وأعتقد أن ما تعنيه هو الشمال والحركة موجودة في الشمال ولها قواعد مؤثرة خرجت للاحتفال بذكرى إنشاء الحركة كما حدث في جامعة النيلين، وبلا شك في ظل جو ديمقراطي وفي ظل نظام تعمل فيه الحركة الشعبية، لن يكون للحركة وزراء ووكلاء ومديرون ولكن سيكون عندها عمل سياسي وسط قواعدها الشعبية كأي فصيل من الفصائل السياسية العاملة في السودان.

■ من الواضح أن أصدقاء الإيقاد تجاهلوا القوى السياسية والإقليمية الأخرى مثل مصر في الاتفاق ألا يعد هذا مؤشرا على أن الحل سيكون بالفعل جزئيا بين الحكومة والحركة أم أن هناك احتمالا بتوسيع المشاركة وصولا لحلول قابلة للاستدامة؟

- لا أتفق معك.. فليس هناك أي تجاهل بدليل أن دانفورث اتصل بكل القوى السياسية وألن قولتي كذلك والاثنان التقيا التجمع، ولم يكن هناك تجاهل من ناحية الاعتراف بهذه القوى، لكن هذه الدول أرادت أن تعالج مشكلة ليس بتجزئة المشكلة موضوعيا ولكن بتجزئتها إجرائيا بمعنى أن المشكلة الأساسية هي مشكلة حرب وأحب أن أقول بكل صراحة إن الآثار الإنسانية التي ترتبت على الحرب يبدو أنها لا تثير أحاسيس البعض ولا يعتبرونها عاملا أساسيا من عوامل الأزمة، وقس عليها المجاعات والنزوح والمشكلات الأخرى.

إن الدول التي كانت تهتم بهذه المشكلات طوال هذه الأعوام هي هذه الدول التي تتوسط الآن وهذه الدول تصرف مئات الملايين من الدولارات للغذاء والدواء والتعليم في الجنوب ولا توجد أية قوى أخرى بما فيها كل القوى التي تتحدث عن الحفاظ على وحدة السودان لا يعنيها هذا الأمر ولا أظن هذه المشكلات عندما يجلس أي محلل سياسي اليوم ليحلل الوضع في جنوب السودان يأخذها في الاعتبار بمعنى آخر هي ليست من عناصر التقويم السياسي.

مؤسف أن تكون حساسية الدول الغربية أكثر من حساسية أي دول أخرى أقرب إلى السودان أو حتى حساسية القوى السياسية السودانية نفسها.

انهيار الحل السياسي

■ هل ترى أن خيار الحل السياسي الذي تمسك به التجمع هو القشة التي قصمت ظهره؟

- بلا شك.. الذي صرف التجمع عن خياراته هو أنه منذ المبادرة المصرية ولقاء الميرغني بالبشير في أسمرة ظن الناس أن الحل السياسي قادم لا محالة، وكان لهذا الأمر مردودان، الأول تمثل في إحباط الشارع في الخرطوم لأنه ظل يترقب هذا الحل القادم، والثاني تمثل في استكانة قيادة المعارضة لهذا الواقع ما جعلها تفشل في القيام بما هو مفروض عليها القيام به، حتى العمل الذي كان من المفترض أن تقوم به القوى الشمالية في الشارع السوداني بالداخل لم يكن موجودا.

وفي ظل هذه الظروف كيف كنت ستقنع العالم بأنك موجود وتمثل قوة وجزءا من عملية إنهاء الصراع؟.. هذه القضايا لا تحل بمقابلات السفراء والبيانات والتصريحات.

■ يخشى أصحاب الحل الشامل من تكرار ما حدث في الجنوب في المناطق الأخرى التي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية



منصور خالد

اصطلح على تسميتها بالمهمشة كيف ترى الأمر؟

- كثير من الناس الذين يتحدثون عن الحل الشامل مشغولون في اعتقادي بذواتهم والحل الشامل لا يعني الحل الذي تشارك فيه كل الأحزاب بل الحل الذي تشارك فيه كل المجموعات التي كانت مهمشة، ولابد أن يأخذ هذا الحل في اعتباره حقوق هذه المجموعات وإلا لن يكون شاملا.

وهناك قضايا تهم (قبائل) البجة، الذين حملوا السلاح، وهناك قضايا تهم دارفور، التي تموج بحوادث النهب المسلح وكذلك جبال النوبة والأنقسنا وبالتالي إذا لم يشمل الحل معالجة قضايا كل هذه الأقوام لن يكون حلا شاملا.

■ يتهم البعض حركة قرنق بأنها كانت تعلم مسبقا بهذا الحل وأن قرنق أحيط علما به في زيارته الأخيرة للولايات المتحدة.. ما مدى صحة هذه الاتهامات؟

- هذا نوع من السخف الذي يردده بعض الناس ممن يبحثون عن مؤامرات على الدوام ود. جون قرنق في لقاءاته بواشنطن تحدث بوضوح وكرر ما قاله من قبل في القاهرة من أن الخيارات المطروحة تتراوح بين الوحدة والانفصال. وحديثه مع الأمريكان كان واضحا لقد قال لهم سأتي ومعي رئيس التجمع الوطني، وكان يتحدث في كل لقاءاته في الولايات المتحدة باسم التجمع الوطني وفي كثير من المرات كان يسأل وهو يتحدث باسم التجمع في أمريكا أين الحركة الشعبية وأين قضايا الحركة بل أين قضايا الجنوب، وبالتالي فإن اي كلام عن أشياء دبرت ليس صحيحا.

كما أن الشيء الذي تم الاتفاق عليه لم يعرض مطلقا لا في واشنطن ولا لندن ولا القاهرة بل لم يعرض حتى في اجتماعات الإيقاد إلا قبل عشرة أيام منذ نهايتها.

الانقاذ فككت نفسها

■ يبدو الاتفاق وكأنه وضع مسألة الحل في يد القوة الحاكمة الآن بمعنى آخر إذا كان الحاكم الفعلي الممسك بمفاصل السلطة اليوم هي جهة واحدة بعينها وعلى الجانب الآخر هناك جهة واحدة من المعارضة معتمدة وهي الحركة الشعبية.. هل يجوز أن تتوقع أن يقوم الإسلاميون بتفكيك نظامهم في الشمال لتجعل مشاركة الآخرين طوعية حقيقية؟

- دعني أقول إن النظام فعلا فكك نفسه فإذا أخذت مثلا قبوله التفاوض مع التجمع ومشاركة التجمع في الحكم فهذا يختلف كثيرا عن كلام النظام الذي كان يقول فيه من أراد الحكم فليأت حاملا البندقية، إذن هناك تحول، والنظام فكك ثوابته وإذا اطلعت على دستور ١٩٩٨ سوف تجد فيه مواد لا يمكن أن تتفق مع طبيعة أي نظام يقول إنه نظام إسلامي، حتى الإشارة لدين الدولة أزيلت من الدستور والحديث عن المواطنة كأسس للحقوق والواجبات حدث فيه تراجع، إذا أخذت ثوابته النظرية ستجد أن النظام بعد ١١ سبتمبر قد تراجع فيها.

■ وفي ظل اتفاق كهذا خاضع لرقابة دولية ألن يتنازل النظام عما يجب أن يتنازل عنه؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

- الاتفاق يتحدث عن حكومة انتقالية يشارك فيها الجميع ودستور يتفق عليه الجميع، ودستور قائم يعدل حسب المبادئ التي تم الاتفاق عليها ونصوص واضحة وصريحة وهي تجبر الحكومة القائمة على قبول الحكومة الشاملة.

■ جرب السودان من قبل الاتفاق بين نظام عسكري وحركة عسكرية ولم يكتب له النجاح كونه تم من وراء ظهر الشعب فما فرص نجاح الاتفاق الأخير؟

- المقارنة بين هذا الاتفاق واتفاق أديس أبابا ليست في محلها، فهناك فرقان أساسيان بين الاتفاقين، الأول هو توازن القوى ففي الاتفاق الأخير بين الحكومة والحركة الشعبية.. الآن الحركة تملك جيشا وتسيطر على أجزاء كبيرة من جنوب السودان ومناطق أخرى خارج الجنوب وعلى الرغم من وقف إطلاق النار ستظل هذه القوات في مكانها وبالتالي أي شخص يعبث بالشيء الذي اتفق عليه يجب أن يتوقع أحد أمرين إما إشعال الحرب من جديد أو الانفصال.

الجانب الثاني أنه للمرة الأولى هناك لجنة دولية تتولى الإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق، وهناك شقان عسكري ومدني يتكونان من دول الإيقاد ومن ثلاث دول ذات وزن هي أمريكا وبريطانيا والنرويج ودول أخرى سيتفق عليها الطرفان فضلا عن منظمات إقليمية، ويتبادر للذهن هنا الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وإجمالا هذه ظروف لم تتوفر لاتفاق أديس أبابا ولا يستطيع معها أي شخص عاقل أن يخل باتفاق موضوع تحت المجهر بهذه الصورة.

الهواجس المصرية

■ هل فشلت القوى السياسية السودانية في إزالة الهواجس من المخيلة العربية وخصوصا مصر؟

- الموقف المصري في اعتقادي واضح.. ومصر لم تسارع بإدانة الاتفاق كما فعلت ليبيا وبعض أفراد التجمع.. وأعتقد أن مصر كدولة يهمها مستقبل السودان واستقراره تدرك ان أي اتفاق ينهي الحرب هو اتفاق إيجابي، أما مخاوفها من حق تقرير المصير فهي في رأيي مخاوف حقيقية من أن يؤدي تقرير المصير للانفصال، لكن ذلك لن يحدث.

ولكي تضمن مصر إزالة هذه الهواجس يجب عليها أن تدفع الطرفين نحو الالتزام بما اتفقا عليه بمعنى أن تحث الحركة على الالتزام بتوفير الأجواء التي تقود للاتحاد وتدفع النظام لأن يطبق التزاماته بحق الاتحاد وإلا سيصبح النظام المسؤول عن خلق الظروف التي تقود للانفصال.

■ تضاربت تفسيرات وتأويلات طرفي الاتفاق حول البنود المتعلقة بالإطار المركزي والدستور الاتحادي.. فما هي حقيقة هذه الخلافات؟

هذا موضوع فيه مغالطة فالبعض يحاول تأويل الأشياء لظروفه الخاصة ولكن إذا كنا نتحدث عن ثلاثة كيانات فمن الضروري أن تكون هناك ثلاثة قوانين أساسية لتحكم الكيانات الثلاثة.

هذا أمر لا جدال فيه، وبالتالي هناك وثيقة دستورية من المفترض أن تحكم الكيان الاتحادي وهو موضوع سيناقش لاحقا ولابد أن يعكس هذا الدستور ما اتفق عليه من مبادئ.

■ هل من الممكن أن يتسبب الاتفاق في زعزعة علاقتكم بالتجمع الوطني الديمقراطي؟

- لا أظن أن هناك مبررا لزعزعة علاقتنا بالتجمع لأن هذا الاتفاق من الممكن أن يكون حجر أساس لحل شامل يجمع كل الأطراف الأخرى ويحقق الحد الأدنى الذي يطالب به التجمع. وفي هذا الشأن يجب أن نعلم أنه في المفاوضات دائما ما تقدم تنازلات دون أن تؤثر على المبادئ، الحركة كانت قد طرحت العلمانية لكنها تنازلت عنها على أساس أن تفسر هذه العلمانية، بمعنى أن يذهب الناس إلى محتوى العلمانية دون استخدام المصطلح وهذا جاء في اتفاقات نيروبي وأسمرة والأخير لا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

يعكس موقف الحركة في موضوع الدين و السياسة ونفس الشيء حدث لهذا الاتفاق. فهناك صيغة للعلاقة بين الدين و السياسة وهذه الصيغة لا تؤثر على المواقف المبدئية لكنها تطرح هذه المواقف بصورة تأخذ في الاعتبار المخاوف والهواجس لدى كل *الأطراف*

وهذا حدث للتجمع أيضا فقرارات أسمرة قائمة على أساس أن هناك نظاما يمثل الفضاء السياسي السوداني وأن هذا النظام يجب أن يزال لتطبق هذه القرارات لذلك جاءت خيارات العمل المسلح والجماهيري.

ولا يمكنك تجزئة مقررات أسمرة فإن اليات وأدوات تنفيذها جزء منها، وقد جاء وقت قبل التجمع فيه أن يدخل في تفاوض مع نفس النظام الذي تسعى لاقتلاعه ما يعني الاعتراف به، وفي رأيي هذا النوع من التنازلات مفهوم، فإذا أخذنا هذه القضايا في الاعتبار فإنني لا أرى مبررا لزعزعة العلاقة بين الحركة الشعبية والتجمع، وبلا شك فإن الاجتماع المقبل للتجمع سيتيح الفرصة لإيضاح هذه النقاط لفصائل التجمع المختلفة.

■ يرى البعض الحادبين على التجمع والحركة معا أن حركتكم كان يمكنها أن تعالج مسألة الاتفاق بأن تطلب تأجيل التوقيع لأيام لحين عرضه على التجمع خاصة أن اجتماعه كان وشيكا.. أو إبلاغه بهذه التطورات على أقل تقدير؟

- من الناحية العملية هذا لم يكن ممكنا فالظروف التي تم فيها الاتفاق وعنصر المفاجأة الذي واجه وفد الحركة كان لهما أثر فيما حدث، حتى بالنسبة للحركة نفسها فإن د. جون اليوم في جولة داخل السودان لعقد اجتماعات مع القواعد لتنويرهم بالاتفاق لأنهم ربما لم يسمعوا به في *ظل عدم توفر قنوات الاتصال*.

وحدة أم انفصال؟

■ بصراحة يرى البعض أن الاتفاق يقفل الطريق أمام الوحدة مبكرا كون الجنوبيين بعد نزيف الدم الذي دام لسنوات لن يصوتوا طوعا للوحدة لكي يكونوا جزءا من دولة دينية. دعني أسألك عن موقفك الشخصي من هذه المسألة؟

- قلت لك إن الاتفاق ينص صراحة على خيار الطرفين الأول هو الوحدة وفق شروط ومؤسسات محددة تحديدا قاطعا، إذا التزمت الأطراف وهي بالطبع ليست الإنقاذ وحدها بل إذا شارك الأخرون سيكونون ملزمين بها فإذا حدث ذلك سيكون الخيار هو الوحدة بعد ممارسة تقرير المصير يعني ستكون وحدة طوعية أما إذا لم تلتزم هذه الأطراف فإن الانفصال قائم وهذا ما نصت عليه مقررات أسمرة ولا صلة لهذا بموقفي الشخصي.

■ ما شعورك وأنت ترى القضية التي عملت من أجلها تشارف على الحل؟

- شعوري يتقاسمه شيئان: السعادة وخيبة الأمل. السعادة لنهاية الحرب باعتباري مدركا لما تعنيه أكثر من كثيرين من أهل الشمال وبالتالي فإن أي شيء يوقف الدماء قطعا أمر يجلب السعادة.

أما خيبة الأمل فلأن هذا الاتفاق ما كان يجب له أن يأخذ كل هذا الزمن لو أن النظام أدرك الواقع وعاد لرشده منذ زمن طويل وانتهز الفرصة التي أتيحت له في اجتماع ادبس أبابا ٩٧ ولو أنه قبل صيغ أسمرة الخاصة بعلاقة الدين بالدولة لربما كنا أنقذنا السودان من كل الأهوال التي مر بها في السنوات التالية.

■ على ضوء المستجدات كيف ترى مستقبل *السودان*؟

- السودان يمتلك قدرات وإمكانات هائلة تجعله يلعب دورا مهما هو عاجز عن القيام به منذ الاستقلال كما أنه أهدر فرصا عديدة نتيجة لسياسات خاطئة وإصرار على تكرار الأخطاء نفسها وأتمنى أن تكون هذه المرة الأخيرة التي نكون قد وعينا فيها الدرس وندرك أن السودانيين مطالبون بأن يتصالحوا مع أنفسهم وأن يتركوا ما يفرقهم وأن يركزوا على ما يجمعهم وأن ينصرفوا لهدف أساسي هو وحدة الوطن.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٦ يونيو ٢٠٠٢

وجهة نظر مغايرة فى مشكلات وحدة الوطن (٢-٢)

إطار بديل.. لتأسيس وحدة التعدد الثقافى والدينى والديمقراطى

المسألة السودانية

وجهة النظر المغايرة لتاريخ مسألة الجنوب، التى طرحها د. لام أكول يوم الأربعاء الماضى، أثارت جدلا ملحوظا. تجلى فى مداخلات مهمة تلقيناها من قيادات سودانية بارزة.

اليوم، يجتهد د. أكول فى طرح اطار للحل. موضحا تجربة التعامل مع جذور المشكلة بمحاولة الحكم الاقليمى التى وقف فيها الجنوبيون مع الوحدة ودام السلام ١١ عاما. وهو يؤكد أن الاستنشار بالسلطة والثروة والمناداة بالوحدة فى نفس الوقت، فجر المسألة من جديد. حيث دعا قيادات الجنوب - لأول مرة - الى حق تقرير المصير. وهو ينتقد مقولات أن حرب الجنوب بين عرب وأفارقة أو بين اسلام ومسيحية. ويرأيه أن هذه المقولات أدت الى تدويل المسألة. ويقترح اطار الحل على أسس: الفهم الصحيح لعروبة السودان، عدم تسييس الدين، توفير مناخ ديمقراطى لتفاعل الثقافات والأديان، نظام حكم لامركزى، وتعددية سياسية.

وسوف ينشر «الحوار القومى» - الأربعاء القادم - مداخلة د. الصادق المهدى زعيم حزب الأمة ورئيس الوزراء الأسبق. وفيها يتناول عدة نقاط فى الاجتهاد الذى طرحه د. أكول، ويرد على ما جاء فيه حول دور الثورة المهدية فى مسألة الجنوب. □

فى خلال فترة الحكم الاقليمى للجنوب (مارس ١٩٧٢ - يونيو ١٩٨٣) أثبت الجنوبيون وقوفهم المطلق مع وحدة السودان. تجلى ذلك فى مواقف عدة أهمها أنه فى يوليو عام ١٩٧٦ عندما غزت قوات المعارضة الشمالية (الجبهة الوطنية) الخرطوم من خارج الحدود واستولت على اذاعة أم درمان لمدة ثلاثة أيام، كانت اذاعة جوبا تذيع باسم اذاعة أم درمان.

لو كان الجنوبيون انفصاليين لأعلنوا الانفصال فى ذلك الوقت عندما كانت الخرطوم بلا حكومة طوال هذه المدة. السبب فى هذا الموقف الجنوبى يرجع الى شعورهم فى ذلك الوقت بمشاركة حقيقية فى السلطة واحترام تباينهم الدينى والثقافى وعدم فرض وصاية عليهم من الشمال فى إدارة شئونهم.

فرض الوصاية هو أحد أسباب الغضب الجنوبى الذى قاد فى النصف الأول من الستينات فى القرن الماضى، الى توسع الثورة من توريت لتشمل كل أنحاء جنوب السودان (بعد أن كاد تمرد توريت يحتضر) وقيام حركة الأنيانيا لتقود هذا النضال المسلح. ويجب ألا ننسى أن السياسيين الجنوبيين الذين لجأوا الى دول الجوار الجنوبى هربا من بطش الحكومة حينئذ وتجمع أغلبهم فى كنشاسا وكمبالا، كانوا يرفضون العمل المسلح ويصرون على أن قضيتهم سياسية لابد أن تحل بوسائل سياسية فقط. إلا أن تعنت الحكومة فى الخرطوم أجبرهم على الانضمام الى صفوف العمل المسلح (الأنيانيا)

الأسباب الأخرى تتعلق بالوعود المتكررة من الأحزاب الشمالية للجنوبيين التى يتم نقضها دون مراعاة لشعور المواطنين الجنوبيين، والأمثلة كثيرة وتم تناولها فى أكثر من موقع (أ. البير - جنوب السودان: اتفاقيات كثيرة لا تحترم - مطبعة إيثاكا - ١٩٩٠). ولنتعرض لأحد هذه الأسباب لصلته المباشرة بموضوع هذا المقال. ألا وهو اعلان استقلال السودان من داخل البرلمان فى ديسمبر ١٩٥٥. وقد صوت النواب الجنوبيون مع مقترح اعلان الاستقلال مما أكسبه الاجماع المطلوب لتجاوز اجراءات تقرير المصير المنصوص عليه فى اتفاقية القاهرة حول السودان فى فبراير ١٩٥٣. وقوف الجنوبيين مع المقترح كان بعد أن وعدهم زعماء الأحزاب الشمالية بأن مطلبهم بالفيدرالية سيعطى الاعتبار الكامل عند وضع دستور السودان بعد الاستقلال. وبالفعل تم تكوين لجنة للدستور فيما بعد ومضت هذه اللجنة فى وضع مسودة دستور

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

مركزى اسلامى متجاهلة وعمد الفيدرالية، مما أدى الى انسحاب الجنوبيين من عضوية اللجنة. لم تقف هذه الأحزاب عند هذا الحد، بل أعلنت أن الفيدرالية تعنى الانفصال وتمت ملاحقة أى سياسى جنوبى يدعو الى الفيدرالية واتهامه بالخيانة العظمى.

هذه الأسباب مجتمعة (نقض العهود والمواثيق ومحاولة فرض الأسلمة والتعريب على الجنوب وعدم إشراك الجنوبيين مشاركة حقيقية وفعالة فى ممارسة السلطة وتوزيع الثروة) ادت الى فقدان الثقة بين الشمال والجنوب. ومن هنا جاءت دعوة الجنوبيين الى ممارستهم لحق تقرير المصير، لانه هو الحل الوحيد الذى يضع القرار فى يد المواطن الجنوبى. وقد تم طرح هذه الدعوة بصفة رسمية لأول مرة فى مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥.

إن حق تقرير المصير لا يعنى بالضرورة الانفصال. فهذا الحق بالنسبة للجنوبيين هو فرصة أخيرة للسودانيين للاتفاق على شروط جديدة لوحدة السودان، يشعر فيها المواطن الجنوبى بأنه جزء من السودان يمارس حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كغيره من المواطنين. وأن ثقافته وهويته يعبر عنها بحرية تامة على قدم المساواة مع الثقافات والهويات الأخرى فى البلاد. هذا هو المعنى الحقيقى لمصطلح «الوحدة الطوعية» فى غياب هذا الاتفاق قد يختار الجنوبيون خيار الانفصال. وفى هذه الحالة لا يمكن لمنصف أن يلقى اللوم عليهم لان مطلبهم الوحيد هو العدالة والمساواة. ويتحمل المسئولية كاملة من يستأثرون بالسلطة والثروة وينادون بالوحدة فى نفس الوقت. هؤلاء أشبه بمن يقصدهم المثل الانجليزى القائل باستحالة أكل الكيكة والاحتفاظ بها فى آن واحد.

الخطل الأكبر ـ كما ذكرنا ـ هو اعتقاد البعض أن وحدة السودان تكمن فى فرض سيادة مجموعة عرقية ثقافية معينة (أهل الشمال) وسيادة دين معين (الاسلام) على بقية الأعراق والثقافات والأديان. هذا استعلاء ثقافى يعبر عنه بصور مختلفة. نفس هؤلاء هم الذين يصفون السودان بأنه «جسر بين العالم العربى وإفريقيا». هذا الوصف يحمل فى طياته فرضيات خطيرة لابد من الاشارة اليها: أولا، وصف السودان بالجسر إنكار واضح لدوره فى التفاعل مع الثقافات العربية والإفريقية وما يساهم به فى إثراء هذه الثقافات. فالجسر معبر فقط من نقطة الى أخرى تخطيا لعارض طبيعى لا يؤثر على أى منهما ولا يتأثر بهما. ثانيا، إن هذا الجسر للانتقال فى اتجاه واحد هو من العالم العربى الى افريقيا. ثالثا، هذا الانتقال هو لنشر الثقافة العربية الاسلامية فى افريقيا والتى من المفترض (وهذه هى الفرضية الرابعة) إنها مثل جنوب السودان لا ثقافة لها (أو على أحسن الفروض لها ثقافة أدنى) وبالتالى يتم ملء هذا «الفراغ الثقافى» بما يرد اليها من العالم العربى عبر شمال السودان.

يمثل هذا الفهم الخاطئ، بنشر هؤلاء الناس فى العالمين العربى والاسلامى أن الحرب فى جنوب السودان هى حرب بين المسلمين والمسيحيين، وبين العرب والافارقة طمعا فى كسب تأييد ودعم الدول العربية والإسلامية لطرفهم فى الصراع القائم. وقد نجحوا بعض الشىء فى الحصول على الدعم العسكرى والمالى المطلوب. ولكن بفعلهم هذا عملوا على تدويل المشكلة من حيث لا يدركون. فالدول الافريقية التى يفترض أن يكون مصيرها هو مصير جنوب السودان، اذا نجح مشروع فرض الثقافة العربية والاسلامية عليه بقوة السلاح، لن تقف مكتوفة الأيدى لتشرب من نفس الكأس. فموقف هذه الدول ليس حبا فى نصر جنوب السودان، وإنما دفاع عن ثقافاتها وأديانها وخياراتها ضد نفس الخطر الماثل. «فالمصائب تجمع المصابينا» من هنا تصبح رقعة جنوب السودان هى خط دفاعها الأول ضد الغزو الثقافى المرتقب.

تهمة أخرى يلصقها هؤلاء القوم على الحركة الثورية فى الجنوب. هى أن الحركات الجنوبية ربيبة الاستعمار والصهيونية. وأن السودان سيؤتى من البوابة الجنوبية. ولا يحتاج المرء الى كبير عناء لاثبات بطلان هذا الاتهام. الكل يعلم أن الاستعمار على طول التاريخ السودانى أتى من الشمال ولم يحصل أن أتى من الجنوب على الاطلاق. الحالة الوحيدة التى كادت تشذ عن هذه القاعدة تم القضاء عليها فى مهدها فى فشودة عام ١٨٩٨. إذا، البوابة الشمالية هى التى تحتاج الى حراسة دائمة من تغلغل الاستعمار الى السودان. أما الصهيونية، صحيح أن حركة الأنيانيا فى الحرب الأهلية الأولى (تحت قيادة الجنرال جوزيف لاقو) خلقت علاقة مع اسرائيل فى الفترة ما بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، عندما أعلن السودان نفسه دولة مواجهة ضد اسرائيل، إلا أن هذه العلاقة كانت من قبيل «عدو عدوك صديقك» فى ظل التدويل الذى ذكرنا آنفا. ولم تستمر طويلا لأن الجنوبيين تخلوا عنها بمجرد انعقاد مؤتمر أديس ابابا عام ١٩٧٢ والذى افضى الى اتفاقية أديس أبابا الشهيرة.

الجدير بالذكر أن حكومة اسرائيل بعثت بمندوب الى أديس أبابا فى ذلك الوقت، وعد الجنرال جوزيف لاقو بمساعدات عسكرية هائلة مقابل رفضه التوقيع على اتفاقية أديس أبابا. إلا أن جوزيف لاقو رفض هذا العرض لأنه اقتنع بأن القضية التى كان يحارب من أجلها قد وجد حلا مقبولا له ومن معه. هذا فى حد ذاته يؤكد عدم ارتماء الأنيانيا فى أحضان اسرائيل. والدرس المستفاد من هذه التجربة، هو أنه عندما تمت مخاطبة جذور المشكلة وجدت الحل. فلن يجدى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تفادى ذلك والبحث عن الحل فى افرازاتها أو مظاهرها.

مقومات الوحدة الحقيقية

إن البحث عن مقومات الوحدة الحقيقية فى السودان الذى أنهكه الصراع الداخلى لابد أن يغوص الى العمق بحثا عن الحقائق بعيدا عن الأوهام:

■ أولى إشكاليات الوحدة هى الفهم الصحيح لعروبة السودان. فالسودان تنفرد فى هذه الناحية من بين الدول العربية الاخرى التى تتطابق فيها عروبة العرق واللسان. فالعرب فى السودان تتمازج عندهم الثقافة العربية بالثقافات الافريقية. ومن الخطأ بمكان محاولة إسقاط تجارب عربية معينة على الواقع السودانى. وعليه لابد من الاعتراف بأن التوجه العربى منذ الاستقلال والذى جاهد فى نسف الثقافات الأخرى لن يفيد فى توحيد البلاد. فالسودان لا يمكن أن يكون إلا بالاعتراف بكل مكونات هويته المتعددة والتى تشكل العروبة جزءا منها.

■ الاشكالية الأخرى هى ما اسماه بعض الكتاب بـ«تديين السياسة وتسييس الدين». فالسودان الذى يقطنه أقوام تتعدد أديانهم لا يمن أن يكون الجامع بينهم هو اتباع منهج دينى معين. خاصة أننا لم نسمع بمكن ترك دينه طواعية لينضم الى دين الأغلبية. فالتجربة السودانية، وخاصة فى شماله فى العهد القديم، شهدت سيادة الممالك المسيحية (علوة والمقرة) ثم ممالك اسلامية (سنار، دارفور وغيرهما) دون أن تلعب الدولة دورا يذكر فى انتشار الدين المعين. والاسلام بالذات لم ينتشر فى السودان الشمالى بالسيف أو القهر أو الترهيب أو الترغيب، وإنما عن طريق الفقهاء الذى اختاروا سبيل الحسنى والموعظة الحسنة. إن الذين يطرحون نظرية «المواطنة كأساس الحقوق والواجبات» لم يفلحوا حتى الآن فى اقناع غالبية أهل السودان حول كيفية التوفيق بين هذه النظرية ودواعى تطبيق منهج دينى. فالأخير كما ذكرنا لا يمكن الاتفاق حوله بين من يتبعون دينا واحدا ناهيك عن الملل الأخرى.

إذن المطلوب فى موضوع الهوية السودانية هو توفير مناخ ديمقراطى سليم للتفاعل والتلاقح بين الثقافات والأديان التى تزخر بها السودان، دون حجر لاحداهما، أو تفضيل لأخرى على حساب الأخريات.

■ الإشكالية الأخيرة هى نظام الحكم، فبلد شاسع ومتباين كالسودان لن يمكن حكمه مركزيا. وعليه لابد من الاتفاق على حكم لامركزى فى ظل ديمقراطية تعددية تضمن مشاركة الجميع فى المركز، ويعطى للأقاليم السلطة الكافية لادارة نفسها بنفسها دون وصاية أو هيمنة المركز. بهذا تتحقق على أرض الواقع احترام الخصائص الثقافية والدينية للمواطنين، وتتجسد مشاركتهم الفعالة فى ادارة امر البلاد تحت ظل العدالة والمساواة. هكذا تتحقق الوحد الحقيقية التى يصبو اليها كل وطنى غيور.□

[كاتب هذا المقال، قيادى بارز من الجنوب، ووزير النقل فى حكومة السودان]□

د. لام أكول

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ: ٢٧ يونيو ٢٠٠٢

السودان ينتظر المزيد من الضغوط الأمريكية

ماذا تريد واشنطن من الخرطوم؟

الخرطوم - «الخليج»:

منذ أن وضعت الولايات المتحدة الأمريكية يدها «عنوة» على ملف السلام في السودان، في أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي عبر مبعوثها الخاص للسلام جون دانفورث، شهدت الساحة السياسة الداخلية والإقليمية نقلة نوعية في حركة الحل السياسي للمشكلة السودانية.

ولا يختلف اثنان في حقيقة أن حل الأزمة السودانية سلمياً في إطار مبادرة دول الإيقاد منذ العام ١٩٩٣م، والمبادرة المصرية الليبية المشتركة (١٩٩٨)، كانت حصيلتها صفراً لم تخرج من حكاية «دخلت نملة، شالت حبة وخرجت»، إلى أن قررت الإدارة الأمريكية التدخل في ملف السلام السوداني، ليس حباً وكرامة، ولكن بعد أن تعرضت لضغوط مكثفة من اليمين المسيحي الأمريكي المتطرف لإنقاذ إخوانهم المسيحيين في جبال النوبة أولاً مما وصفوه «بالإبادة العرقية»، كما افصح عن ذلك، دون مواربة، مبعوث الإدارة دانفورث لدى أول زيارة له للسودان في أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي.

ورغم أن الإدارة الأمريكية تمكنت من تحريك جمود عملية السلام، عبر إقناع طرفي النزاع، الحكومة وحركة المتمردين، بالتوقيع على وقف جزئي لإطلاق النار في جبال النوبة، إلا أن هناك علامة استفهام «كبيرة» حول نوايا الإدارة الأمريكية، ما زالت موضع شك لدى كل الأطراف السودانية، بما فيها الحكومة، الأمر الذي يظهر جلياً في تصريحات كبار المسؤولين السودانيين من وقت إلى آخر.

ويبقى السؤال قائما لدى الكل، ماذا تريد أمريكا؟ وما هي نواياها الحقيقية..؟ وإلى أي اتجاه تخطو مساعيها..؟ وإلى أين وصلت..؟

لقراءة النوايا الحقيقية للإدارة الأمريكية وسياستها للمرحلة المقبلة في السودان، ولإيجاد أجوبة شافية لتلك الأسئلة، نتابع ما دار في جلسة استماع عقدها الكونجرس الأمريكي الأسبوع الماضي، حول عملية السلام في السودان.

وتكمن أهمية جلسة الكونجرس الذي انعقد مؤخراً لمناقشة ملف السلام في السودان، في أن المتحدثين فيها يمثلون صناع الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يعني دون أدنى شك أن آراءهم ومداخلاتهم، هي توجهات وسياسة الإدارة الأمريكية. ومواقف منظمات المجتمع المدني وجماعات الضغط «اللوبي».

كما تكمن أهمية الجلسة أيضاً أنها حددت الخطوات المقبلة التي ينبغي أن تتخذها الإدارة الأمريكية تجاه عملية السلام في السودان بعد التقرير الذي قدمه دانفورث بعد انقضاء ثمانية اشهر من بداية تدخل أمريكا في عملية السلام لإيقاف الحرب الدائرة في جنوب السودان منذ العام ١٩٨٣.

واستمعت جلسة الكونجرس أولاً إلى رأي الحكومة ممثلة في والتر كانشتايز مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية، وروجر ونتر مدير المعونة الأمريكية للتنمية الدولية والمسؤول عن العون الإنساني، إلى جانب رئيس اللجنة الأمريكية للحريات الدينية، كما استمعت الجلسة إلى أكاديميين متخصصين وممثلين لمراكز دراسات وممثل منظمات المجتمع المدني وجماعات الضغط حيث تحدث مساعد وزير خارجية حكومة كلينتون إلى جانب النشطاء في الجمعيات غير الحكومية العاملة في جنوب السودان.

وخلص المتحدثون في الجانبين الحكومي والأكاديمي إلى إدانة قرنق والحكومة السودانية بشدة في العديد من القضايا السياسية والإنسانية. حيث شدد مساعد وزير الخارجية كانشتايز على مآسي الحرب، وقال إن عدد النازحين من جراء الحرب فاق المليون نازح إلى جانب التركيز على الادعاءات السابقة والاتهامات بشأن العبودية والرق والقصف الجوي على مراكز الإغاثة والتهجير القسري للسكان من مناطق البترول والاعتداء على الحريات الدينية، وطالب الهيئة التشريعية بمساندة الإدارة الأمريكية الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في ظروف احسن لحقوق الإنسان والحريات الدينية ووضع حد لمعاناة أهل السودان، ورفض كانشتايز تبرئة الحكومة السودانية من تهمة الرق، ورغم انه لم يشر صراحة إلى وجود رق في السودان، إلا انه أكد استمرار عمليات الاختطاف والنقل القسري من مناطق إنتاج البترول، وقال إن الذين يقومون بهذا العمل وإن كانوا لا يعملون باتفاق مع الحكومة فهي - أي الحكومة السودانية - على علم بالأمر لأنها لم تحاكم حتى الآن أحدا أو تعدم أحدا بتهمة من هذا النوع.

أما روجر ونتر نائب مدير المعونة الأمريكية فقد شكك في التزام الحكومة السودانية بإيصال الغذاء للمتضررين، وقال ان الحكومة السودانية تتخذ من الإجراءات البيروقراطية ما يحول دون وصول المساعدات الإنسانية الى محتاجيها، ما يوحي بأنها استراتيجية حكومية لإعاقة وصول الإغاثة.

وأكد ونتر انهم سيسعون إلى تغيير نظام الإجراءات الجوية المتبع حاليا بنظام يعمل تحت رقابة دولية تتوافر فيه الموضوعية والشفافية لوصول العون الإنساني، وطالب ونتر بإنهاء سلطة الحكومة في التصديق على الرحلات الجوية لهيئات الإغاثة، كما طالب ونتر الحكومة السودانية أن تثبت جديتها في التعاون مع أمريكا والأمم المتحدة وإلا فان الحرب ستستمر.

نخلص إلى أن الرأي الأخير للولايات المتحدة في ملف السلام لن يكون بمنأى عن الضغط على الحكومة السودانية عبر بوابة توصيل الإغاثة إلى المتضررين الأمر الذي يظهر جلياً في مطالبة ونتر بنزع حق إعطاء الأذونات لحركة الطيران من الحكومة السودانية وهو ما تراه الأخيرة انتهاكاً لسيادتها الوطنية وأعلنت رفضها التام لمثل هذا المقترح على لسان مستشار البشير للسلام الدكتور غازي صلاح الدين.

وظهر جلياً أن الحكومة لن تستطيع «سد» ذريعة الإغاثة التي أصبحت موضع شد وجذب بينها وبين الإدارة الأمريكية والأمم المتحدة ومازالت قضيتها معلقة حتى الآن.

وتبقى مخاوف المعارضة ماثلة أمام اتهاماتها للحكومة بأنها فتحت الباب واسعاً للإدارة الأمريكية لتفعل ما تشاء في السودان ما تعتبره المعارضة تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية ابتداء بجبال النوبة وفي انتظار عمل مماثل في جنوب السودان.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



خارطة السودان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ٢٨ يونيو ٢٠٠٢

السودان: مفاوضات للحسم في نيروبي

في يوم الاثنين 17 يونيو الجاري استؤنفت في نيروبي المحادثات بين حكومة السودان و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» التي يقودها العقيد جون قرنق بهدف الوصول إلى حل ينهي الاقتتال ويعيد السلام لجنوب السودان. ورغم أن هذا الاجتماع حلقة في سلسلة من الاجتماعات المماثلة بين الطرفين التي استمرت لأكثر من 12 سنة إلا أنه يكتسب أهمية خاصة وتنبئ المقدمات التي سبقته وأسلوب انعقاده عن أنه يمكن أن يكون حاسماً وينهي ذلك الصراع أو على الأقل يصل إلى صيغة تكون مقدمة للنهاية.

لماذا؟

1- لأن هذا الاجتماع يتم بمشاركة الولايات المتحدة الأميركية وعدد من حلفائها الأوروبيين بعد أن بذلت هذه المجموعة مجهوداً نشطاً أدى إلى إيقاف الحرب في منطقة أخرى من السودان هي جبال النوبة. ثم إن هذه المجموعة هي التي تهيمن على هذا اللقاء.

2- أن التحضير لهذه الحلقة من المفاوضات ينص على أن تستمر وتتواصل حتى يوم 20 يوليو 2002 أي لأكثر من شهر، كما تم وضع جدول زمني مفصل يحدد اليوم والساعة والبند الذي يناقش.

3- مشاركة فريق من الخبراء الأميركيين والبريطانيين والنرويجيين في مسائل الصياغة وما إلى ذلك بغرض المساهمة والمساعدة في الوصول إلى اتفاق.

إن كل هذه الدلائل تؤكد أن المشاركة الغربية بقيادة الولايات المتحدة قررت أن يكون هذا الاجتماع حاسماً وليس كالاجتماعات السابقة التي كانت تنعقد وتنفض دون الوصول إلى نتيجة أو تحقيق أي تقدم يذكر. صحيح أن هذا التفاوض يتم في إطار المشروع الذي قدمته مجموعة دول «الإيفاد» وهو ينعقد في عاصمة من عواصم تلك المجموعة وبمشاركتها، ولكن النفوذ الغربي هو الغالب والمؤثر في هذا اللقاء. ان واشنطن أعلنت أنها تزمع أن تصل إلى إنهاء الحرب الأهلية في «الجنوب» خلال هذا العام ويأتي لقاء نيروبي المشار إليه كخطوة مهمة لتحقيق ذلك الهدف.

إن المتابع للشأن السوداني يرى أن كل هذه التطورات التي ترتبت على تدخل واشنطن في الأمر إثر إيفاد الرئيس الأميركي الحالي لمبعوث خاص إلى السودان بدأ مهمته قبل تسعة أشهر، كل هذه التطورات تؤكد أن أميركا قررت التعاون والقبول بالحكم القائم في السودان والاعتراف بأن الشق الآخر في المعضلة هو حركة قرنق، ولهذا فهي تعمل على التوفيق بينهما بصورة أو بأخرى، وغضت واشنطن طرفها تماماً عن الكتلة المعارضة الأخرى التي تضم الأحزاب الشمالية وتمثل أغلبية الرأي العام في السودان الشمالي الذي يعادل عدد سكانه ثلاثة أو أربعة أمثال سكان الجنوب، والتي يمكن تحديد أهم معالمها في حزب «الأمة» ومجموعة الأحزاب والتجمعات التي يضمها «التجمع الوطني الديمقراطي». وما عاد خافياً أن الادارة الأميركية لم تعد تضع نظام الحكم القائم في السودان في خانة الحكومات الإرهابية أو الراعية للإرهاب.

وهنا لابد أن أشير إلى أن المعارضة الشمالية تستطيع اذا لم تشارك في الحل أن تلجأ إلى إثارة متاعب في الداخل والخارج وهي بدورها تملك قوة من المقاتلين الذين يمكن أن يتحركوا من الشرق.

هذه واحدة والثانية أنه رغم كل ما قد ينشر ويذاع من حين لآخر فإن الدور العربي في إنهاء الأزمة السودانية «جنوباً أو شمالاً» تراجع كثيراً وعادت الأوراق كلها تقريباً في يد المجموعة التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية.

وقناعتي أن وضعاً كهذا يمكن أن يؤدي الى إنهاء الحرب في الجنوب وتأمين انتاج البترول والتنقيب عنه، ولكنه يحمل بذوراً أخرى أولها تهديد وحدة السودان أو على الأقل إضعافها. وثانيها أن أزمة الحكم في السودان ستظل قائمة ومستمرة بلا حل ناجح وجذري.

محجوب عثمان

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ: ٣٠ يونيو ٢٠٠٢

غازي صلاح الدين يعود غداً لإطلاع القيادة على التطورات

مؤشرات مهمة تؤكد دخول مفاوضات السلام مرحلة فاصلة بين الحكومة السودانية والمتمردين

الخرطوم - «الخليج»:

انتهت جولة أولى «تمهيدية» من مفاوضات «الإيقاد» التي تجري بين الحكومة السودانية وحركة التمرد الجنوبية، وتبدأ اليوم جولة ثانية تركز على محور قسمة السلطة والثروة، دفعت الخرطوم بمجموعة أخرى من المفاوضين لها، وفيما تستعد للقاء مساعد وزير الخارجية الأمريكي بعد يومين وزيارة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان للخرطوم منتصف يوليو (تموز) تستقبل كذلك وفدا إريتريا رفيع المستوى يحمل مقترحات ضمن مسعى اريتريا لعقد لقاء يجمع الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي.

في هذه الأثناء، كشف مسؤول رفيع المستوى في الحكومة السودانية لـ«الخليج» تداعيات عودة رئيس الوفد غازي صلاح الدين وكشف عن مرونة حكومية في قبول مقترح أمريكي قد يتقدم به المسؤول الأمريكي خلال زيارته المرتقبة.

ورداً على سؤال عن مقترح أمريكي لوقف إطلاق النار لمدة ٦ أشهر مماثل لاتفاقية جبال النوبة وعما إذا كانت عودة رئيس الوفد الحكومي إلى الخرطوم لاستطلاع رؤية قيادته حول اتفاق قد تم بالفعل في هذا الخصوص، قال المصدر: انهم لا يرون مانعاً من القبول بالمقترح في حالة طرحه بصورة رسمية، ولم يستبعد أن يتقدم به مساعد وزير الخارجية الأمريكي في زيارته المرتقبة هذا الأسبوع.

وقال المسؤول الذي فضل عدم الإشارة إلى اسمه ان المطلب الثابت للحكومة منذ اكثر من خمس سنوات هو الوقف الشامل لإطلاق النار والدخول في مفاوضات مباشرة برعاية مقبولة من الطرفين «الإيقاد أو غيرها».

وأضاف المصدر لـ«الخليج» ان مطلبنا هو الوقف الشامل لأن وقفا لإطلاق نار مدة نصف عام لن يكون مقبولاً بالنسبة لنا، مشيرا إلى ان الحكومة ظلت تقبل من واقع مسؤولياتها تجاه مواطنيها بوقف إطلاق النار المسبب كالإغاثة ومكافحة الأمراض طيلة السنوات الماضية.

ونفى المسؤول السوداني ان تكون الحكومة الأمريكية قد تقدمت لحكومته بمقترح معين يحمل بنودا محددة بوقف إطلاق النار شبيه بما حدث في جبال النوبة، غير انه أقر بأن مقترحات على شكل أسئلة كانت قد طرحت عبر القائم بالأعمال في الخرطوم على المسؤولين الممسكين بملف السلام، وأضاف: «ربما فهمت الإدارة الأمريكية، من الردود على ما طرح لمسؤولي ملف السلام وما تضمنه الرد الحكومي على مقترحات تقرير المبعوث الأمريكي دانفورث، ان الخرطوم لا تمانع الدخول في إجراءات وقف إطلاق نار طويل الأمد والدخول في مفاوضات للوصول إلى السلام».

ورفض المسؤول الحكومي الحديث عن سير المفاوضات الحالية بين المتمردين والوفد الحكومي، بيد انه قال ان الحكومة زودت وفدها بالمرونة التامة وسمحت له بالتطرق إلى كافة الموضوعات ما دام السقف هو إيجاد حل داخل الدولة الواحدة.

وكشف المسؤول عن ان الأجهزة المختصة بسير المفاوضات تنتظر ملفاً كاملاً يحوي رؤى دول الجوار المعنية خاصة كينيا وأوغندا، سيحمله مستشار الرئيس المسؤول عن ملف المفاوضات غازي صلاح الدين، وقال ان الأسبوعين المقبلين سيشهدان تطورات جديدة ومهمة حول المفاوضات وقضية السلام، وأشار في هذا الجانب إلى تباين وجهات النظر حول تحديد سقف الوحدة الوطنية دون مراعاة للثوابت التي فلت تفاوض بها الحكومة حركة التمرد.

وأوضح ان مقترحا بإخضاع أي اتفاق يتم التوصل إليه إلى المحددات التي رفضتها الحكومة، غير انه أبان ان المقترح الذي اتفق عليه الجميع هو ان يكون سقف المفاوضات هو سودان موحد ومادون ذلك يمكن مناقشته. وقال: «ان مقترح دولة بنظامين (الكونفيدرالية) يتم التداول حوله لكنه في العموم طبقا لقوله يمكن ان يكون مقبولا إذا تم الاتفاق على الترتيب المقبول له».

وكانت مصادر مطلعة قالت ان الحكومة دفعت بمجموعة جديدة من طاقمها المحدد مسبقا لمفاوضات «إيقاد» التي تدخل أسبوعها الثالث. واعتبرت مصادر دبلوماسية في العاصمة نيروبي نتائج الجولة الأولى من المفاوضات «مطمئنة» لجهة الخروج بنتائج متقدمة، وقالت ان تغيير الحكومة لعناصرها في المباحثات مؤشر لاستمرار التباحث حسب ترتيبات جدول التفاوض المعلن. وتوقعت ان يشهد اليومان المقبلان اعلانا لنتائج التفاوض في جولته الأولى.

وذكرت المصادر ان الحكومة دفعت أمس الأول بثلاثة مفاوضين جدد تأكد وصولهم لنيروبي لبحث مسألة اقتسام السلطة والثروة هم الدكتور تاج السر محجوب وزير الدولة بوزارة العمل والإصلاح الإداري والدكتور حسن احمد طه وزير الدولة بوزارة المالية والدكتور محمد مختار ينضم إليهم ضيو

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مطوك وزير الدولة بمستشارية السلام الموجود في نيروبي منذ ٥ أيام.

وقالت المصادر ان ثلاثة من الجنوبيين انضما للوفد الاستشاري برئاسة غازي صلاح الدين الذي من المرجح ان يصل الى البلاد لموافاة رئيس الجمهورية والجهات ذات الصلة بنتائج المباحثات في جولتها الأولى.

من جانبه أعلن حزب الأمة ترحيبه بأي اتفاق يحقق السلام العادل والتحول الديمقراطي المنشود. وقال الصادق المهدي ان رأي الحزب في المفاوضات الجارية هو ان أي اتفاق لا يتحقق فيه السلام العادل والتحول الديمقراطي، سيكون اتفاقا بين طرفين، «ولن يحقق تطلعات الشعب السوداني».

وحول طرح قيام نظامين في دولة واحدة قال المهدي: «نحن نرحب بذلك كنظامين قانونيين بشرط ألا يتناقض مع الوحدة».

على صعيد أخر، أفادت مصادر مطلعة ان وفدا رفيع المستوى يقوده الأمين العام للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الحاكمة في اريتريا الأمين محمد سعيد سيصل الى الخرطوم اليوم حاملا المقترحات التي ستطرحها إريتريا ضمن مسعاها لعقد لقاء يجمع الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي.

وقالت مصادر دبلوماسية إريترية ان هذه الاتصالات ستشمل كذلك حزب الأمة. ولم تستبعد المصادر ان يطرح الوفد خلال زيارته للخرطوم موعدا للقاء المرتقب الذي تستضيفه أسمرا بينما أكدت مصادر سياسية في الخرطوم أن دولتي المبادرة المشتركة مصر وليبيا قد أيدتا المسعى الإريتري. وكانت دوائر حكومية في الخرطوم أعربت عن ترحيبها باستئناف الإريتريين لمساعيهم في انتظار معرفة تفاصيلها.

وسيجرى الوفد الإريتري مباحثات مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم برئاسة أمينه العام إبراهيم احمد عمر مواصلة للقاءات التي أجراها وفد المؤتمر في اسمرا مؤخرا. ويشار في هذه الخصوص الى ان اسمرا كانت قد نجحت في عقد لقاء بين الرئيس البشير والميرغني قبل عامين، ولم يتجدد ذلك مرة أخرى.

واعتبر المستشار السياسي للرئيس البشير قطبي المهدي زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي للخرطوم «مهمة» لكونها تمثل للمرة الأولى مباحثات مباشرة بين الحكومة ووزارة الخارجية الأمريكية حول قضية السلام في السودان وطرحها، وقال: «حتى الآن لم يجر حديث مباشر بيننا والإدارة الأمريكية حول السلام بخلاف المباحثات مع المبعوث جون دانفورث وهو لا يمثل رأي الإدارة الأمريكية والرئاسة في القضايا التي تقصى حولها في السودان»، وتابع: «صحيح حدثت زيارة لبعض الدبلوماسيين الأمريكيين للخرطوم لكن كان ذلك في إطار مهمة دانفورث».

وقال ان مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الافريقية كنشتاينر سيبدأ زيارته حسب ما صدر من الإدارة الأمريكية للمنطقة نهاية هذا الشهر حيث يزور نيروبي أولا للوقوف على مباحثات السلام ولقاء المسؤولين الكينيين ثم القدوم للخرطوم. وكشف مستشار الرئيس عن الملامح العامة لخطاب البشير للرئيس الأمريكي بوش وقال ان الخطاب الذي لم يسلم بعد يركز على العلاقات الثنائية بين الخرطوم وواشنطن.

وأوضح ان تركيز الخطاب على العلاقات الثنائية جاء لجملة أسباب موضوعية، من بينها أن هذا الملف - العلاقات الثنائية- لم يحدث فيه شيء بين الخرطوم وواشنطن رغم ما يحمله هذا الملف من أهمية قصوى خاصة ان المباحثات التي دارت مع المبعوث الأمريكي والدبلوماسيين الذين زاروا الخرطوم كانت مركزة حول السلام والجنوب، الأمر الذي يتطلب الآن دفع هذا الملف بعد بناء عامل الثقة الذي تم إرساؤه مع المبعوث.

وأكد ان المرحلة الآن تقتضي بدء الحديث عن العلاقات الثنائية مع واشنطن وهو ما يركز عليه الخطاب خاصة ان التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الأمريكيون مؤخراً سالبة وبها الكثير جدا من عدم الدقة في وصف العلاقة بين البلدين.

واعتبر قطبي زيارة أنان للخرطوم منتصف الشهر المقبل، مهمة وتتصل بعملية السلام والعمل الإنساني عبر شريان الحياة الذي يعد من اكبر المشاريع الناجحة في القارة مع المنظمة الدولية.

وأكد ان زيارة أنان تتصل بعملية السلام بعد ان دخلت أطراف دولية مهمة في العملية بحكم ان المنظمة الدولية مهتمة بهذا الجانب «فكان لا بد ان يسترعي الأمر انتباه الأمين العام للأمم المتحدة ويوليه عناية خاصة»، الى جانب ان المباحثات في الإيقاد قد دخلت مراحلها الأخيرة.

واعتبر عودة مستشار الرئيس للسلام صلاح الدين من نيروبي غدا أنها تنبئ «بأننا دخلنا في مرحلة معينة تتطلب استجلاء رأي الحكومة خاصة ان المباحثات تجاوزت مرحلة ودخلت مرحلة جديدة تحتاج الى تقرير مفصل لتحديد كيفية التعامل مع المرحلة المقبلة».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الاهرام
التاريخ : ١ يوليو ٢٠٠٢

البشير يدعو حركة جارانج إلى عبور حاجز الشك وتحقيق السلام فى السودان

الجيش يستعيد السيطرة على مدينة بالجنوب.. والإفراج عن ٢٩ من المخطوفين بولاية دارفور

الخرطوم ـ من اسماء الحسيني ووكالات الانباء: اكد الرئيس السوداني عمر البشير ان السلام في السودان اصبح قاب قوسين او ادنى لانه صار قدرا حيث اصبح محاطا بزخم شعبي محلي واقليمي ودولي.

وقال في احتفالات الحكومة بالعيد الثالث عشر للانقاذ والتي اقيمت امس بالساحة الخضراء وشهدها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إن جبال النوبة اختارت السلام بإرادة شعبية اولا وجدد تأكيده أن السلام قادم لا محالة لأن الجماهير ادركت أن الحرب فقدت معناها لأنها لا تؤدى إلا إلى الموت والجوع والتشرد وان السلام يعنى الأمن والاستقرار والتقدم.

واعرب البشير عن امله في أن تفضى جولة المفاوضات الدائرة الآن بين الحكومة والحركة الشعبية بنيروبي إلى تقدم ملموس يؤدى إلى وقف الحرب وتحقيق السلام ووعد بسودان واحد يرفرف عليه سلام عادل وتقسيم عادل للثروة والسلطة تحترم التنوع العرقي والثقافي.

ودعا البشير الذى كان يرتدى البزة العسكرية باعتباره القائد الاعلى للجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان بعبور حاجز الشك لبناء سودان يسوده التسامح والقانون، وهى أول مرة يذكر مسئول الحركة باسمها لأن المسئولين يدعونها حركة التمرد أو الخوارج.

ووعد البشير الجماهير بتنفيذ برنامج اصلاحى يعمل على توفير فرص العمل وتخفيف الفقر ورفع المعاناة وتحقيق تنمية مستدامة خاصة بعد أن خرجت الانقاذ من معاركها السياسية ظافرة ـ على حد قوله، مشيرا إلى أننا سوف نعمل خلال السنوات المقبلة على استكمال البناء والتنمية الشاملة وبسط الشورى وتطوير المؤسسات السياسية وتحقيق الديمقراطية.

شهدت الاحتفالات وفود من ليبيا وتشاد وإثيوبيا والسفراء العرب والأجانب، وقد تضمنت تخريج ما يسمى بطلاب عزة السودان الذين يتم تدريبهم عسكريا بعد امتحانات الثانوية العامة والموسيقات العسكرية وعرضا من طلاب الكلية الحربية.

يأتى ذلك فى الوقت الذى استعاد فيه الجيش السوداني سيطرته على مدينة «قوقر جال» فى ولاية بحر الغزال فى الجنوب بعد شهرين من المواجهات العسكرية مع متمردى الجيش الشعبى لتحرير السودان.

وقال المتحدث باسم القوات المسلحة الفريق محمد بشير سليمان: إن الجيش سيطر على المدينة وكبد المتمردين خسائر جسيمة فى الأرواح والعتاد وصادر جميع اسلحتهم الثقيلة.


عمر البشير

ومن ناحية أخرى أعلنت الحكومة السودانية انها تمكنت من الإفراج عن ٢٩ شخصا جميعهم من النساء والأطفال من قبيلة «الدينكا» الجنوبية، كانوا قد اختطفوا من ولاية دارفور غربى البلاد.

وقال أحمد المفتى رئيس اللجنة السودانية للقضاء على خطف النساء والأطفال التى أشرفت على عملية الإفراج: إنه تمت إعادة المختطفين إلى منازلهم فى جنوب البلاد.

وأوضح المفتى أن عملية إعادة المختطفين أعقبت لم شمل خمس نسوة واطفالهن الشهر الماضى مع عائلاتهن، موضحا أنه لن يتم اتخاذ أى إجراء ضد الخاطفين وذلك بموجب اتفاق تم التوصل إليه بين الحكومة والقبائل والمنظمات الدولية.

وكانت المجموعة قد اختطفت من قبل رجال قبائل، ولم يتضح متى اختطفت أو اليوم الذى تم فيه الإفراج عنها الأسبوع الماضى.

تجدر الإشارة إلى أنه منذ اندلاع الحرب الأهلية جنوب السودان تصاعدت عمليات اختطاف النساء والأطفال بين قبيلة «الدينكا» والقبائل العربية ورعاة الماشية فى ولايتى كردفان فى الغرب وبحر الغزال بجنوب السودان.

ويقول رجال قبيلة «الدينكا»: إن ١٤ الف شخص منهم اختطفوا بينما تشير تقديرات المنظمات الدولية إلى أن عدد المختطفين لا يتعدى ٧٥٠٠ شخص، بالمقابل يقول رجال القبائل العرب: إن ٣٥٠٠ منهم اختطفوا.

وقد كونت الحكومة السودانية لجنة لمحاربة الاختطاف، وكان فريق من الخبراء يحقق بقضايا العبودية والاختطاف بالسودان بقيادة الولايات المتحدة قد امتدح فى مايو الماضى تعاون حكومة الخرطوم والمتمردين فى هذه القضية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الاهرام
التاريخ: ٢ يوليو ٢٠٠٢

نقاط الاتفاق والاختلاف مع رؤية د. أكول

تقرير المصير شرط وضمان.. ومسئوليتنا بناء وحدة حقيقية

المسألة السودانية

هذه مداخلة قيادة سودانية مرموقة، زعيم حزب الأمة، مع رؤية د. لام أكول التى نشرناها. ويتفق كاتب اليوم فى بعض تحليلات د. أكول لأسباب التعلق بمطلب تقرير المصير وفى التخطيط لمقومات وحدة سودانية حقيقية. ويضيف عليها أسبابا ومقومات جديدة. لكنه يختلف مع جوانب من الخلفية التاريخية يرى فيها «أخطاء فى الوقائع والتحليل». وتتعلق بالموقف من «المهدية». ومن بعض ما أثاره أكول عن دور الاستعمار والقوى السياسية الشمالية وقضايا اللغة والرق والمواطنة والتطبيق الدينى. وفى حين يوضح ما قامت به القوى السياسية الشمالية من نقد ذاتى حول الاستعلاء الثقافى وممارسات عدم الثقة، يلفت الى أن حركة المقاومة الجنوبية لم تجر أى نقد مماثل. ويضيف أن التيار الرئيسى لهذه الحركة يتحمل مسئوليات كبيرة بسبب طرحه مواقف لا تتحقق إلا بالأسلوب العسكرى. □

مبادرة صفحة «الحوار القومى» بـ «الاهرام» بنشر مقال د. لام أكول حول هذه القضية الحيوية مبادرة حميدة. لاسيما والرأى العام العربى لم يعهد الاستماع لقيادات جنوبية سودانية فكرية وسياسية بصورة مباشرة. إننى أشيد بهذه المبادرة، وارجو أن تتكرر وان تفتح الصحف العربية واجهزة الاعلام العربية لهذه الأقلام مجالا واسعا للتعبير عن رؤاها. وتعبيرا عن الاهتمام بهذا المقال والاهتمام بالتعبير عن وجهات النظر السودانية الجنوبية فى منابر عربية، رايت أن أعلق على مقال د. لام أكول. فكاتب المقال من المثقفين السودانيين الذين يستمتعون بوعى فكرى وسياسى كبير، ومقاله الذى كتبه صادق التعبير عن رؤى كثير من الجنوبيين. وهى رؤى لا يجدى معها تجاهلها او الاستخفاف بها بل ينبغى الإلمام بها ومناقشتها بموضوعية واحاطة.

أبدأ فأقول إننى أتفق مع الكاتب فى بعض ما ذهب اليه فى تحليله لأسباب تتعلق بمطلب تقرير المصير، وفى تخطيطه لمقومات الوحدة الحقيقية.

أسباب التمسك بتقرير المصير

قال الكاتب «هذه الأسباب مجتمعة: نقض العهود والمواثيق، ومحاولة فرض الأسلمة والتعريب على الجنوب، وعدم اشراك الجنوبيين مشاركة حقيقية وفعالة فى ممارسة السلطة وتوزيع الثروة أدت الى فقدان الثقة بين الشمال والجنوب. من هنا جاءت دعوة الجنوبيين الى ممارستهم لحق تقرير المصير لأنه هو الحل الوحيد الذى يضع القرار فى يد المواطن الجنوبى». الى أن يقول: «إن حق تقرير المصير لا يعنى بالضرورة الانفصال. فبالنسبة للجنوبيين هو فرصة أخيرة للسودانيين للاتفاق على شروط جديدة لوحدة السودان يشعر فيها المواطن الجنوبى انه جزء من السودان يمارس حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كغيره من المواطنين، وان ثقافته وهويته فى أن يعبر بحرية تامة على قدم المساواة مع الثقافات والهويات الأخرى فى البلاد.

هذا هو المعنى الحقيقى لمصطلح «الوحدة الطوعية». فى غياب الاتفاق قد يختار الجنوبيون خيار الانفصال. وفى هذه الحالة لا يمكن لمنصف أن يلقى اللوم عليهم لأن مطلبهم هو العدالة والمساواة. ويتحمل المسئولية كاملة من يستأثرون بالسلطة والثروة وينادون بالوحدة فى نفس الوقت. هؤلاء أشبه بمن يقصدهم المثل الانجليزى القائل باستحالة أكل الكيكة والاحتفاظ بها فى آن واحد».

هذا عرض اتفق معه جدا.. واضيف: ان القوى السودانية الشمالية والعربية عليها ان تعى أن تقرير المصير يلعب دور شرط جزائى وهو الضمان من المناورة بالنسبة للجنوبيين. وأن أية محاولة من قوى سياسية شمالية بدعم عربى للتخلى عن فكرة تقرير المصير من جانب واحد سوف تعزز التفاف الجنوبيين حولها، اى فكرة تقرير المصير، بدعم خارجى عريض، وسوف توجد ظروفا لمواجهات أوسع. إنها سوف توسع فجوة الثقة بين الشماليين والجنوبيين وتأتى بنتائج عكسية.

مقومات الوحدة الحقيقية

اتفق مع أغلب ما أورده الكاتب تحت هذا العنوان، وأن مقومات الوحدة الحقيقية هى:

- ضرورة الاعتراف بالتعدد الدينى والاثنى والثقافى فى السودان، وأن العروبة تشكل جزءا من تلك المكونات لا بديلا لها.
- ضرورة الديمقراطية للوحدة، ففى ظلها فقط يمكن أن يتم التعايش والتلاقح السلمى بين الجماعات السودانية.
- الفيدرالية كنظام حكم لا مركزى يتيح تفويض السلطات بصورة حقيقية والاقتسام العادل فى السلطة والثروة.

وأضيف على ذلك ما اتفقت عليه القوى السياسية السودانية المعارضة للانقاذ فى مقررات أسمرا ١٩٩٥ من اعادة هيكلة الدولة على أساس قومى، واصلاح الخلل الهيكلى الذى ورثته الدولة السودانية فى الخدمة المدنية والقوات المسلحة والنظامية عموما بمقياس قومى.

ولكننى أختلف مع المقال فى بعض جوانبه، وأرى أنه يحتوى على أخطاء فى الوقائع، وفى التحليل، أتطرق لها فيما يلى:

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أخطاء فى الواقع والتحليل

١ ـ الموقف من المهدية: المهدية كدعوة وثورة واجهت معارضة من كيانات قبلية ودينية كثيرة مثل الكبابيش والشكرية والشايقية والختمية والدواليب. هذه المعارضة تأسست على أن المهدية أتت بسياسات ضد الاتجاهات الثقافية السائدة فوقف ضدها التيار المحافظ فى كل جماعة، وأتت كحركة تحررية ضد الحكم التركى المصرى فوقفت ضدها القوى المرتبطة به. لقد مثلت المهدية القومية السودانية الوليدة بمنطق عصرها، ووحدت اقليمى سودان النهر وسودان دارفور، ومدت جذورا نحو السودان الجنوبى الذى انقسم حولها مثلما انقسم الشماليون بين مؤيد ساهم فى الثورة وفى قيادتها ومعارض طالته عقوباتها. فكثير من الجنوبيين تجاوب مع المهدية وكثير من قادة المهدية كانوا من أصل جنوبى، ومثلما وجد أدب شعبى ضدها فقد وجد أدب تغنى بها، بل سمى بعض الدينكا المهدى على اسم أحد الهتهم ويعتقدون أن روح ذلك الاله قد حلت به فبايعوه وحاربوا معه. هناك الكثير من الشماليين الذين يتساءلون نفس تساؤلات الدكتور لام حول المهدية وحول انتسابهم لها. فهى ليست قضية شمال ـ جنوب ـ ولكنها قضية دعوة معينة للتحرر والتوحيد والتشريع. تجاوب معها سودانيون من شمال السودان وايضا من جنوبه. وإن انكرها آخرون.. إن وجود انقسام قبلى ودينى حول المهدية فى الشمال والجنوب لا ينفى أنها كانت الهبة السودانية فى وجه التكالب الاستعمارى على القارة، ولا أنها مثلت حركة تحررية فنشأت من صداها القومية السودانية، وكانت إرث السودان الموحد البطولى الأول. والمهدية بالمناسبة لم تكن معزولة عن محيطها الزنجى ليس فقط جنوبا ـ بل غربا ـ وقد وجد أتباع لها من تشاد ونيجيريا والسنغال ومالى كما وجد فى جنوب السودان. صحيح أن حركة البعث الثانى لم تصل إلى كل تلك المناطق بنفس الدرجة. ولكن الحقيقة هى أنها دعوة تجذرت فى الواقع السودانى بشقيه العربى والزنجى. لقد حاول مقال د. لام أكول تقويم المهدية بمقاييس زماننا هذا، متجاهلا أن الوحدة القومية ـ وحتى زمان قريب ـ كانت فى كل مكان تقوم على الارادة الغالبة. والاكراه الدينى والإثنى كان نهجا متبعا فى كل مكان. إنه يحاول تقويم تجربة فى القرن التاسع عشر بمقاييس سادت فى النصف الثانى من القرن العشرين.

٢ ـ الاستعمار والقوى السياسية فى الشمال: ليس صحيحا أن الاستعمار كان أقرب للقوى السياسية الشمالية. فبعضها اندفع مع تيار معاد للاستعمار بوضوح. والحركة التى قادها الإمام عبدالرحمن، والتى اتهمت فى ذلك الحين بمداهنة الاستعمار، اتضح من الوثائق والحقائق أنها كانت تناور لهزيمة الاستعمار بوسائل مستحدثة. حقق الإمام عبدالرحمن هذا الدور الذكى دون أن يكون قد تلقى تعليما فى مدارس الاستعمار المدنية. لقد ذكر الكاتب أن الأحزاب الشمالية كلها نشأت خارج السودان أو بايعاز من أحد طرفى الحكم الثنائى. هذا خطأ شائع مستمد من المنشور السرى الذى بعثه السكرتير الادارى فى ١٩٤٥/٤/٩ الى مديرى المديريات الشمالية وترجمته صحيفة البلاغ ترجمة غير دقيقة. والمنشور يتحدث عن نشأة حزب الأمة وموقف الادارة البريطانية منه بما يؤكد عدم علاقة الحكومة به (دكتور فيصل عبدالرحمن على طه: الحركة السياسية السودانية والصراع المصرى ـ البريطانى، ص ٢٠١ وما بعدها).

٣ ـ الجنوبيون والاستعمار: اتخذ الاستعمار الادارة الأهلية وسيلة لادارة البلاد عبر نفوذها. وكان رجال الادارة الأهلية غالبا معنيين بمصالح قبائلهم دون اهتمام بالقضايا الوطنية العامة. كان هذا شأن غالبيتهم فى الشمال والجنوب سواء بسواء. ولكن فى الشمال نشأ الوعى السياسى عبر حركة الخريجين والطور الثانى للمهدية. الجنوب لم يحظ بهذه الإضافة. فحتى مثقفيه كانوا مع خط أقرب للبريطانيين لذلك ظلت حركته السياسية حبيسة الكيانات القبلية. وعندما حاول الاستعمار الوقوف ضد المد الوطنى فى البلاد انشأ الحزب الجمهورى الاشتراكى فى عام ١٩٥١ وحشد له تأييد كثير من زعماء العشائر فى الشمال والجنوب وشارك فيه كل أعضاء الجنوب فى الجمعية التشريعية. صحيح القول إن الاستعمار أهمل الجنوب، بل أوضح دالى ـ المؤرخ الأمريكى ـ عنصرية الادارة البريطانية نحو الجنوبيين (ففى كتابه إمبراطورية على النيل) وخطط الاستعمار للتنمية مركزا على وسط السودان. فأوجد الخلل التنموى الموجود حاليا. ولكن المستعمر البريطانى كان يتعامل مع الجنوبيين ككارت ضغط على حلفائه المصريين. وهو مسئول عن تعميق التباين الثقافى بين الشمال والجنوب لأنه بسياسة المناطق المقفولة حارب الاسلام والثقافة العربية وقفل الجنوب ومناطق أخرى لمصلحة النفوذ التبشيرى، مما أعطى الجنوب هوية مخالفة جديدة: المسيحية والأنجلوفونية. فالادارة البريطانية شجعت التبشير المسيحى فى الجنوب (الأب جيوفانى فى كتابه المسيحية فى السودان). هذا الخط كان واضح الانحياز ضد العروبة والاسلام. وهو الذى منع ـ مثلا ـ من أن تكتب اللغات فى الجنوب بالحرف العربى. بل نشأت وكتبت بالحرف اللاتينى وعلى أيدى المبشرين. هذا الموقف ليس منتظما فى القارة الافريقية فالعرب كانوا أقدم وجودا فيها. والحرف العربى سجل بعض لغاتها. والجنوبيون ما كان هناك ما يمنعهم من الاستفادة من الحرف العربى والتلاقح مع إخوانهم شمالا سوى تلك السياسة البريطانية المقحمة اقحاما. وكان ذلك بردة الفعل سببا فى اتجاه الحركة الشمالية المنشأ اتجاها مضادا، لذلك كانت ثلاثة من مطالب مذكرة الخريجين (١٩٤٢) موجهة لنقض تلك السياسة الاستعمارية. ربما يرى البعض فى الجنوب أن تلك السياسة كانت للحفاظ على ثقافاتهم وتطويرها. ولكن الدليل على أن الغرض لم يكن ثقافيا أو انسانيا بل كان سياسيا، هو أن اللغات غير العربية فى الشمال مثل لغات نوبة الشمال والبجة والفور وغيرها لم تحظ بتطوير مماثل.

٤ ـ اللغة العربية: ما جاء فى مقال د. لام أكول عن اللغة العربية فى السودان مغالطة. فلغات الجنوب ولهجاته عديدة. ولكن لغة التخاطب بين المثقفين هى الانجليزية. ولغة التخاطب عبر الحدود القبلية هى العربية. هذه حقيقة جعلت العربية هى لغة التخاطب مع الجنود فى الجيش الشعبى لتحرير السودان وإن كانت مكاتبات الحركة الشعبية تتم بالانجليزية. وهى لغة الكثير من أناشيد التمرين «الجلالات» للجنود. ومهما تختلف الاثنيات فى السودان فلا يجوز أن ينكر أن العربية لدى السودانيين الآن إما لغة أم أو لغة بديلة للمستعمرين أو لغة تخاطب يتعلمها الشخص اذا كثر تنقله أو احتكاكه بالآخرين حتى فى الجنوب. ومن الواضح أن الدكتور يتحدث عن تعاملات قبلية ثنائية محدودة. ولكنه لم يستطع أن ينفى أنه فى التعاملات متعددة القبائل ـ كما فى المدن والجيوش ـ فان التخاطب على المستوى الشعبى بالعربية، إضافة لذلك أن نسبة كبيرة من الجنوبيين الآن بالشمال وتتحدث بالعربية. ولو أعدت احصاءات لأعداد الجنوبيين الذين يتعاملون بالعربية، فلابد أن تعجب الدكتور الشديد من الحديث عن أن العربية لغة تخاطب للجنوبيين سيزول.

٥ ـ أسباب إخفاق مؤتمر المائدة المستديرة: ليس صحيحا أن مؤتمر المائدة المستديرة اتفق على كل شىء إلا نقطتى وحدة الجنوب واختيار الحاكم. المؤتمر أخفق لأن بعض القادة الجنوبيين طرحوا رأيا اعتبر متطرفا جدا فى ذلك الوقت هو المطالبة بتقرير المصير. وكان فى المعسكر الشمالى صقور رافضون التحول من الادارة المركزية. لذلك انهار مؤتمر المائدة المستديرة. واقترحنا فكرة الاثنى عشر وهى التى أنجزت مشروع اتفاق كامل. وبقيت النقطتان المذكورتان ـ تعيين أو انتخاب الحاكم ووحدة أو تعدد ولايات الجنوب ـ وعقدنا مؤتمر كل الأحزاب السودانية فى عام ١٩٦٧ لحلهما وقد توصل المؤتمر لمعادلة حل لهما. وهذا التحضير هو الذى اعتمد عليه نظام نميرى فى إبرام اتفاقية ١٩٧٢ كما أكد البروفيسير محمد عمر بشير فى كتابه «جنوب السودان من الصدام للسلام».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

٦ ـ مسألة الرق: ليس صحيحا ان الادارة الاستعمارية اتخذت سياسة المناطق المقفولة فى اطار الغاء مؤسسة الرق. المدهش حقا هو ان المهدية التى لم تلغ الرق اتخذت سياسات مثل منع اصطياد الرقيق، ومنع تكوين جيوش خاصة، ومنع تصدير الرقيق، كانت من شأنها حصر الرق فى نطاق ضيق. بينما الادارة البريطانية التى اتخذت من إبطال الرق بعض مبررات غزو السودان تعايشت معه بدرجة مذهلة لاحظها واعترض عليها بعض الاداريين (انظر كتاب محمد ابراهيم نقد ـ علاقات الرق).

٧ ـ الاعتراف بالتعدد: قال الأخ لام إن لم يتم الاعتراف بالتباين الثقافى والدينى والعرقى بين الجنوب والشمال إلا بعد عقد من الزمان فى حكومة اكتوبر. صحيح أن الوعى بالتعدد لم يكن باكرا. وهذا ليس مستغربا فى ظل الحكم المركزى القابض وسياسة المناطق المقفولة إبان الاستعمار. فقد اخر الأول مشاركة الأخرين فى الحكم وتسبب الثانى فى وقف التلاقح والتعارف بين السودانيين. ولكن الوعى بالتعدد سبق حكومة أكتوبر بل لقد كان من ضمن أسباب الثورة نشوء تيار وسط القادة السياسيين والمفكرين الشماليين بخطأ سياسة نظام عبود فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات تجاه الجنوب، وخطل محاولته فى حل الشكلة عسكريا وبفرض الأسلمة والتعريب، متجاهلا حقيقة التنوع الدينى والثقافى. لقد نشرت كتابى «مسألة جنوب السودان» فى أبريل ١٩٦٤. وقد كان ضمن الأدبيات الواعية بالتعدد الثقافى والدينى فى السودان، الداعية للحل بالوسائل السلمية.

٨ ـ المصالحة الوطنية واتفاقية أديس أبابا: قال الأخ لام أكول وهو يتحدث عن اتفاقية أديس أبابا فى فبراير ١٩٧٢: «تمتع السودان بعدها بسلام شامل دام إحدى عشرة سنة. وما كانت الحرب لتنفجر من جديد لولا أن نميرى نقض غزله بنفسه بعد المصالحة فى عام ١٩٧٧ مع الأحزاب الشمالية التى كانت تعارضه وحاربته وظلت تعارض اتفاقية أديس أبابا، بل وادعت بوجود بنود سرية فيها». وهذا ليس صحيحا. وهو ضمن طائفة من المعلومات السياسية الوهمية التى راجت وساهمت فى زيادة شقة الشك وسوء الظن بين الشماليين والجنوبيين. وقد تصدينا لها بالشرح والتصويب فى كتاب «السودان وحقوق الانسان». الأحزاب الشمالية المعنية بالمصالحة لم تكن تنتقد اتفاقية أديس أبابا من حيث هى. ولكنا قلنا فى نقد اتفاقية ١٩٧٢ انها علقت الأمر على مصداقية نظام ديكتاتورى لا يؤمن تقلبه. والأفضل أن تؤمن هذه الاتفاقات الوطنية بموافقة كافة القوى السياسية عليها. وأن تودع فى دستور ديمقراطى لحمايتها من نزوات الحكام الديكتاتوريين الذين يدخلون فى الاتفاقات ويخرجون منها. بل دخل نظام مايو فى مواجهات عديدة فى تلك الفترة ـ بعضها مدنى وبعضها عسكرى فى الشمال ـ وإن اتفاقية اديس أبابا والمصالحة الوطنية قد أدت كل منهما لهدنة مؤقتة ولشكل من الانفتاح السياسى. ولنؤكد ايضا ان خرق اتفاقية اديس أبابا لم يكن بسبب المصالحة الوطنية. فقد تزامن خرق النظام للاتفاقيتين، بل سبق نقضه للمصالحة الوطنية خرقه لاتفاقية الجنوب. إن الحديث عن أن الاتفاق مع القوى الشمالية أدى لنقض العهد مع القوى الجنوبية ليس واهما فحسب، بل مناقض تماما للواقع فكلا الطرفين كانا ضحايا التنكر للعهد.

وفى مناسبات عديدة لاحقة قلنا ـ ومازلنا نقول ـ إن الاتفاقية اكتسبت شرعية من أنه استمدت جوهرها من تحضيرات الديمقراطية الثانية: اعمال لجنة الاثنى عشر (١٩٦٦) ومؤتمر الأحزاب السودانية (١٩٦٧) وهى حقيقة اكدها كتاب الدكتور محمد عمر بشير كما أشرنا أعلاه. وهذا ينسف الحديث عن معارضتنا لها أو لبعض بنودها.

ولهذه الأسباب مجتمعة: مناقضة مبادىء اللامركزية للطبيعة السلطوية، وتعود الأنظمة الشمولية على نقض العهود، وضرورة حماية الاتفاقيات فى دساتير قومية ديمقراطية شرعية، واشراك جميع أصحاب الرأى السياسى فى عملية السلام وضمان حمايتهم وتاييدهم لها. فاننا نرى أن أية اتفاقية سلام فى المستقبل ينبغى ألا تراهن لقرار نظام ديكتاتورى قابل للتقلبات حسب مصالحه ورؤاه السياسية. بل ينبغى أن تحظى باتفاق وطنى شامل، وأن تدخل بنودها فى دستور مقطوع بشرعيته.

٩ ـ المواطنة والتطبيق الدينى: يقول الدكتور اكول إن الذين يطرحون نظرية «المواطنة كأساس للحقوق والواجبات» لم يفلحوا فى الاقناع بامكانية التوفيق بينها وبين دواعى تطبيق منهج دينى. والشاهد أن كل الدنيا الآن حتى الشعوب عريقة الممارسة الديمقراطية لم تطرد الدين من الدولة. ان لى فى هذا الصدد كتابات كثيرة تؤكد أن الغرب وصل الى معادلة لوجود الدين فى الحياة وفى الدولة. ونحن لا نتحدث عن اقتفاء أثر الغرب فى طرده للدين ولا فى احتضانه له، ولكننا نتحدث عن مكونات المعادلة التى تجعل هناك قيودا دستورية تمنع التشريعات والسياسات والأجهزة وغيرها من التعدى على حق المواطنة، أو حقوق الانسان كما فى المواثيق الدولية، وتقنن التعايش وتمنع أن تقوم الكيانات السياسية على اسس دينية. ونعتقد أن هذا هو اقصى ما يجب أن يتحدث عنه الباحث عن حقه الانسانى العادل، التطلع لاكثر من ذلك هو تعد على حقوق الآخرين.

١٠ ـ ملاحظات عامة: المقال يساوى بين الذين اعترفوا بالتعدد فى السودان والساعين لإزالة المظالم وبين الأحاديين. وكذلك بين العهود الديمقراطية التى كان للجنوبيين فيها صوت وسعت لحل المشكلة وبين الشموليات التى فاقمت الشكلة. ويذكر نقض العهود كأنه عيب خلقى عام على الشماليين دون اشارة الى أن العهود الديمقراطية التى قطعت عهودا، أطاحت بها انقلابات تمنعها من الوفاء بها. ويتحدث عن المشكلة كأنها مواجهة شمالية جنوبية مع أن ثمة خلافات بين الشماليين فى تناولها. كما أن ثمة خلافات بين الجنوبيين من نتائجها أن ضحايا الاقتتال الجنوبى ـ جنوبى فى الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٩٩ أكبر من ضحايا الاقتتال الشمالى ـ جنوبى (دراسة ميدانية أجراها جوك ماديت جوك والين هوتشنسون ـ مجلة الدراسات الافريقية سبتمبر ١٩٩٩).

هذه التصويبات كلها موثقة ويمكن الاستفاضة فى بيانها. ولكن اهم عيب فى المقال ـ فى رأيى ـ أنه يذكر أن القوى السياسية الشمالية قامت بنقد ذاتى لدورها وتجربتها، وقدمت حلولا فى مؤتمر نيروبى ١٩٩٣ وفى مؤتمر أسمرا ١٩٩٥. وقد ذخرت أدبيات تسعينيات القرن المنصرم بمفردات هذا النقد الذاتى المعترف بالاستعلاء الثقافى وبكافة الممارسات التى خلقت حائطا سميكا من عدم الثقة بين الشمال والجنوب، واستعدت بأقوى صورة ممكنة لازالتها. هذا بينما نجد حركة المقاومة الجنوبية فى أشكالها المختلفة منذ الاستقلال لم تجر نقدا ذاتيا مماثلا حول نقاط كثيرة حددتها فى كتابى «حقوق الانسان فى السودان» وأهم ما فيها اللجوء المتعجل للعمل المسلح المسنود من جهات أجنبية والاستمرار فيه حتى بعد أن تتغير الظروف الموضوعية. زعيم جنوبى وحيد هو الذى استجاب لنداء الوطن ووضع السلاح عائدا بعد ثورة أكتوبر وهو وليم دينق الذى اعتبر سقوط الحكم العسكرى وحده مساويا لايقاف العمل العسكرى فلم يطالب بأى ضمانات، وتخلف الآخرون فى عواصم الدول المجاورة، وتكررت التجربة عقب انتفاضة أبريل. إن التيار الرئيسى لحركة المقاومة الجنوبية يتحمل الآن مسئوليات كبيرة لاسيما وهو يطرح مواقف لا يمكن تحقيقها إلا بالإملاء نتيجة الانتصار العسكرى. وهو مستمر فى شكل عسكرى فى قيادة العمل وفى ادارة المناطق بصورة تدفع نحو المواجهات.

[كاتب هذا المقال، زعيم حزب الأمة، ورئيس وزراء السودان الأسبق]

الصادق المهدى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢ يوليو ٢٠٠٢

(٣)

مستقبل السلام فى السودان

تعانى المنطقة العربية عدة أزمات مستعصية مزمنة تعوق مسيرة الديمقراطية والتقدم والتنمية وفى مقدمة هذه الأزمات.ولاشك.الصراع العربى.الإسرائيلى الذى أنهك المنطقة لنحو ٥٥ عاما وسيظل يخيم على مسارها لسنوات مقبلة، وكان الأمل معقودا على أن يكون إعلان الرئيس بوش الذى ترقبناه.وأعلن بالفعل منذ أسبوع.هو «الروشتة الشافية» المتوازنة التى توصل إلى السلام، ولكنها خيبت الآمال.على أن الأمر مختلف تماما لتوجهات أمريكا.أخيرا.تجاه قضية السودان، فقد عين بوش فى ٢٠٠١/٩/٦ مبعوثه الشخصى السيناتور جون دانفورث (وهو رجل سياسة قدير وليس رجل مخابرات ماكر) وقدم تقريره الوثائقى الصريح إلى بوش فى ٢٠٠٢/٤/٢٦ وتمت مناقشة التقرير فى لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب الأمريكى يوم ٥ يونيو ثم اجتمعت اللجنة السياسية لمنظمة الايجاد بنيروبى يوم ١٧ يونيو فى جلسات طويلة مضنية ستمتد لمدة ٦ أسابيع وتأخذ اللجنة أسبوعا إجازة للتشاور مع حكوماتها ثم تعود لمواصلة المفاوضات لستة أسابيع أخرى، لذا آثرت ان استمر فى المسلسل الذى بدأته فى مقالين سابقين بعنوان:

تأكد لنا الآن، أن أسلوب أمريكا فى معالجة القضية السودانية أكثر وضوحا وتحديدا من أسلوبها فى معالجة قضية فلسطين، وهو أمر تنبأت به منذ فترة طويلة ولأسباب فمنذ أن قدم دانفورث السيناتور الأمريكى المتمرس، تقريره عن مهمته التى كلفه بها الرئيس بوش تتحرك الأمور وفق مخطط مدروس تتنامى معه الرؤية السياسية للأطراف المهتمة بهذه القضية فقد اجتمعت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكى يوم ٥ يونيو ٢٠٠٢ فى شكل جلسة استماع (علنية) تناقش فيها تقرير دانفورث ثم لتحدد «الخطوة التالية على طريق السلام فى السودان» وهى أمور ألمحت إلى بعضها فى مقالى ٣ و ٤ ، ١٨/يونيو ٢٠٠٢ ولكن الأهم، والجديد هو ان الكرة الآن فى ملعب الرئيس الكينى اراب موى فبتفويض من مجموعة دول «الايجاد» (وهى - ومن خلال اللجنة السياسية النابعة من «سكرتارية» مبادرة الإيجاد للسلام فى السودان - نقول قد دعى طرفا النزاع السودانيات وفى حضور ممثلى حكومات ورؤساء دول الايجاد ذاتها ورموز المجتمع الدولى وقد فوضوا بمتابعة قضية السلام فى السودان ويجرى حاليا التفاوض يوميا بمدينة «نيروبى» لمدة خمسة أسابيع تحددت بالفعل من ١٧ يونيو إلى ٢١ يوليو عام ٢٠٠٢ ثم ينفض هذا الجمع رفيع المستوى ليعود كل منهم إلى الحكومة او الرئيس الذى فوضه لمدة أسبوع لتقويم ما أنجز ولحصر نقاط الخلاف التفصيلية والمناورة فى دورة مقبلة حيث يعود هذا الجمع المنتقى بعناية فائقة مرة أخرى إلى نيروبى لمواصلة المفاوضات والمباحثات (غير المعلنة) لمدة خمسة أسابيع أخرى والمفترض - بعد هذه المباحثات المضنية خلال هذه الأسابيع العشرة المملوءة بالمداولات والمناقشات وربما المناورات والكر والفر والغضب ثم التراضى نقول لابد أن تصل هذه اللجنة السياسية بهذا التشكيل الفريد إلى خطة مستقبلية تبدأ بالاتفاق على وقف اطلاق النار يتم مراقبته بهيئات دولية ثم فترة نقاهة انتقالية لبناء الثقة ليتحدد «مستقبل السلام فى السودان».

وتصادف أن وصلتنى نصوص الخطب الافتتاحية التى القاها كل من الجنرال سمبيو SUMBEIYWO الممثل الشخصى للرئيس دانيال أراب موى، ثم خطاب السياسى البارع والصاعد د. غازى صلاح الدين طابانى مستشار الرئيس عمر البشير رئيس جمهورية السودان فى مباحثات السلام فالدكتور غازى أحد القيادات التى تحاور معها د. حسن الترابى بصفته الايديولوجية الفاعلة فى الحكومة ولذا فهو رئيس وفد الحكومة فى هذا التفاوض المهم حيث إن الوفد مكون من ١٧ خبيرا ويقابله فى التفاوض على الجانب الآخر الكوماندز سالفا ميارديت SALUA MAYARDIT رئيس وفد المفاوضين عن كل من حركة وجيش تحرير السودان الذى يرأسه جون جارانج وأحسب أنه الشخصية العسكرية التالية لجارانج ويراس أيضا وفدا كبيرا من ١٧ خبيرا للتفاوض من الخبراء المقابلين لهم ممثلى حكومة الخرطوم.

أما المنسق العام للاجتماع فهو د. عطاالله حامد بشير المدير التنفيذى للسكرتارية المفوض من مجموعة دول الايجاد لمتابعة وادارة قضية السلام فى السودان ود. عطا الله من مواطنى دولة جيبوتى (وهى إحدى دول الايجاد الخمس فى شرق إفريقيا.

ومن المعروف ان المبادرة المصرية - الليبية المشتركة لديها سكرتارية دائمة للمتابعة لذلك احتضرت فى هدوء.

وواضح - مما هو متاح لدينا من أوراق ان ممثلى الدول والحكومات كانوا على مستويين رئيسيين : الأول هو مستوى الممثل الشخصى لرئيس الدولة وهو عادة شخصية عامة ويطلق عليها عبارة مبعوث فوق العادة A SPECIAL ENVOY أما الآخر فهو دبلوماسى بدرجة سفير أو اقل وهو ممثل وزارة الخارجية فى نيروبى ويطلق عليه عبارة الدبلوماسى الممثلى اى REPRESENTATIVE فقد كان هناك -

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ولايزال - مبعوثو دول تمثل المجتمع الدولي لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج، كما جاء ذكر وجود دبلوماسي ممثل لمصر ولكن بجواره مفوضين أو مبعوثين فوق العادة عن روساء دول «الايجاد» الخمس وهى كينيا وأوغندا وأثيوبيا، واريتريا وجيبوتى.

اذكر هذه المعلومات المتاحة لدى بالتفصيل لأننى شعرت أن هذه الدورة من المفاوضات (والتى قد تمتد لنحو شهرين ونصف فى مدينة نيروبى فى قلب أفريقيا على خط الاستواء وبحضور هذا العدد الهائل من الفاعلين الممثلين للمجتمع الدولي ولافريقيا، فهو اذن اجتماع فيصلي جاد ينتظر ان يوصل لسيناريو واضح ومحدد ينتهى إلى السلام فى السودان).

غدا أكثر إشراقا

د . ميلاد حنا

أعود لكى أستأنف ما بدأت (فى المقالين السابقين) باستكمال ذكر ماتبقى من فقرات ذات دلالة لتقرير دانفورث، الذى رغب ان يقدم ضمن تقريره نتائج ملموسة لإنجاز أتمه هو وفريق العمل معه بغرض حالة «إيقاف الحرب» فى منطقة «مختارة بعناية» وهى مايطلق عليها عبارة «منطقة جبال النوبة» وهى من أفقر مناطق السودان، ولها خصوصية موقعها فى القلب فهى تمثل جنوب إقليم كوردفان وهى منطقة جبلية لاعلاقة لها ببلاد النوبة الواقعة فى اقصى شمال السودان والمعروفة جيدا للمصريين وهذه المنطقة من الناحية «الرسمية» تقع ضمن المديريات او الأقاليم الستة المكونة لشمال السودان ولكن لها حدود مشتركة مع الأقاليم الثلاثة المكونة لجنوب السودان، ولذا فأهلها كلهم «أفارقة» وبهم اغلبية «مسلمة» وكان رئيس هذه المنطقة يوسف كوه صديقا شخصيا لجون جارانج، وقد نعته حركة تحرير السودان عندما توفى منذ اشهر قليلة فى اجتماع حافل اقامه السودانيون الجنوبيون فى القاهرة وكان لى شرف المشاركة فى هذه الاحتفالية الجنائزية لرحيل مناضل سودانى عظيم غير معروف فى مصر.

يكتب ويسجل دانفورث فى تقريره باعتزاز هذه الفقرات تعتبر اتفاقية جبال النوبة، المتعلقة بمنطقة من اكثر المناطق تعرضا للخلاف الشديد فى البلاد، اتفاقا غير عادى.

ان وقف اطلاق النار فى جبال النوبة مازال قائما، وبدأ وصول المراقبين الدوليين كما بدأ القيام بجهود طويلة الآجل للإغاثة وإعادة التعمير، وقد أوجد هذا الاتفاق الناجح فى منطقة جبال النوبة مناخا عاما قويا، للرغبة فى السلام بين الحكومة وجيش تحرير السودان كذلك ولدت اتفاقات مقاومة الرق وايقاف الهجوم على المدنيين مناخا عاما مشجعا واذا استمر واستدام التطبيق لهذه الاتفاقات، سيتاكد لدى الأطراف المختلفة الاقتناع بأن السلام ممكن فى كل السودان.

● أدى اكتشاف كميات كبيرة من احتياطى البترول خاصة فى الجنوب، وبدء الانتاج عام ١٩٩٩ إلى اعادة صياغة النيات والطموحات فى الحرب الأهلية فى السودان، فقد ثبت وجود احتياطى اكثر من بليون برميل فى السودان، وهناك احتمالات لوجود من بليون إلى ٤ «بلايين» برميل أخر ومن غير المتوقع الوصول إلى تسوية سلمية دائمة ما لم تتم معالجة قضية البترول بشكل فعال.

● اعتبرت حكومة السودان ان المصالحة بين جارانج وماشار ،(ماشار كان وزيرا مع حكومة السودان ثم استقال) ماهى إلا تحالف بين قبائل الدنكا والنوير، جارانج رمز الدنكا وماشار رمز النوير وهما أكبر قبائل الجنوب للسيطرة على مناطق البترول وهو مايبرر للحكومة بردود أفعالها العسكرية.

● من المرجح أن شركات البترول الدولية والمستثمرين الأجانب قادرون على توفير استثمارات مطلوبة لتحقيق تدفق البترول سوف تتدفق الاستثمارات على السودان اذا كان هناك سلام واستقرار سياسى وينبغى أن يكون هذا حافزا قويا لكل من الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان للوصول إلى اتفاق، إلا أن ترتيبات كهذه سوف تتطلب مناقشات مكثفة واليات موثوقا بها فى ظل مراقبة دولية كضمان سلامة أية صيغة للمشاركة، فى عائدات البترول، التى سيتم الاتفاق عليها.

من المؤكد ان كل هذه المواضيع، وغيرها موضع مناقشة فى نيروبى.

فى السودان لاتوجد قضية واحدة أكثر مدعاة للتقسيم والتفرقة أكثر من العلاقة بين الدين والدولة ويتعين أن تعالج أى مفاوضات سلام قادمة للعلاقة بين الدين والدولة بصراحة وعمق وربما بواسطة زعماء دينيين من مسلمين ومسيحيين من خارج السودان، لأن التقسيم السياسى ليس حلا عمليا للمشكلة الخاصة بالعقيدة، (لنا رأى ورؤية فى هذا الأمر الحساس قد نتعرض لهما فى مقال قادم).

● سوف يكون الأساس هو إيجاد ضمانات الحرية الدينية داخليا أو خارجيا فالضمانات الداخلية تنطوى على وسيلة قضائية لفرض الحقوق الدينية، وتشمل الضمانات الخارجية مراقبة دولية للحرية الدينية بوجود نظام «الجزرة والعصا» لفرض الحقوق الدينية.

● هناك فكرة قد تستحق الدراسة وهى تشكيل مجلس الأمن الدولى للجنة خاصة لمراقبة تنفيذ اى اتفاقية سلام وتقديم تقارير إلى المجلس على فترات منتظمة.

يبدو أن أمريكا مازالت مدركة أن لمجلس الأمن والأمم المتحدة دورا فى حقبة «باكسا أمريكانا» ويختتم دانفورث هذا التقرير المصاغ بدقة وفهم وابداع قائلا: لقد قررنا بشكل صحيح أنه يتعين على الولايات المتحدة عدم وضع اتفاقية سلام خاصة بها وينبغى إن نواصل تشجيع ومساعدة الدول الأخرى فى المنطقة التى قدمت خطط سلام على التعاون معا، لاسيما مصر وكينيا.

● ويتعين على الولايات المتحدة مواصلة إعطاء اولوية كبيرة للسودان، خاصة من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية فى جنوب السودان، وذلك بالتعاون مع المانحين الآخرين للمساعدات فى الشمال وإذا ما تحسنت احتمالات السلام، فإنه يتعين علينا بحث إنهاء القيود على شكل المساعدات التى يمكننا تقديمها إلى الشمال (انتهى موجز تقرير دانفورث).

■■■

ولقد أدرك المجلس المصرى للشئون الخارجية (وهو منظمة أهلية نشيطة وفاعلة، تكونت منذ ثلاث سنوات، وتضم نحو مائتى شخصية عامة مؤثرة ومهتمة بالعلاقات الخارجية لمصر ويرأسها السفير الرصين محمد شاكر أقول أدركت أهمية تقرير دانفورث وقررت تشكيل لجنة لدراسة هذا التقرير (ولى شرف أن أكون مقرر هذه اللجنة) وبالفعل تدارست هذه اللجنة المصغرة من متخصصين هذا التقرير الأمريكى المهم، والذى يعتبر - بأى مقياس - وثيقة مهمة توضح رؤى وخطط أمريكا فى صناعة السلام فى السودان وهناك إجماع بأن السلام فى السودان أمر استراتيجى لن يؤثر على أمريكا وأوروبا وافريقيا فحسب ولهم كل الشكر لاهتمامهم ومتابعتهم ولكنه مؤثر ومهم جدا لمستقبل واستقرار العالم العربى عموما، ولمصر خصوصا ولاداعى لأن أشرح اكثر من ذلك ويستوقفنى تساؤلات أصدقائى من قيادات السودانيين المهتمين بدعم العلاقات التاريخية «والأزلية» مع مصر لأنهم قلقون من أن «المطبخ» المجتمع حاليا فى نيروبى لفك التعقيدات والتشبيكات المتراكمة داخل السودان، يتم فى قلب افريقيا، وبحضور شخصيات على مستوى رفيع من اربعة اركان الأرض بينما التمثيل العربى يكاد يكون معدوما.. فماذا نحن فاعلون؟!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢ يوليو ٢٠٠٢

مساعد وزير الخارجية الأميركي: نتائج ملموسة لمحادثات السلام السودانية خلال أسبوعين

مستشار السلام السوداني: 20 يوليو سيشهد خطوة مهمة

لندن، عبدروس عبد العزيز
الخرطوم، «الشرق الأوسط»

اعلن والتر كانشتاينر مساعد وزير الخارجية الاميركي للشؤون الافريقية ان المحادثات الجارية الان في نيروبي بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان ستصل الى نتائج ملموسة خلال الاسبوعين القادمين. وقال في تصريحات صحافية عقب لقائه امس بالدكتور غازي صلاح الدين مستشار رئيس الجمهورية لشؤون السلام ان «الاسبوعين القادمين يمثلان اهمية كبرى في عمر المفاوضات ونتوقع ان تحسم خلالهما الامور ونحن في الولايات المتحدة مشاركون في عملية التفاوض ومهتمون بما يجري وبإنجاحه وساعود غداً (اليوم) الى نيروبي لمتابعة المحادثات».

وأعلنت مصادر سودانية مطلعة لـ«الشرق الاوسط» ان محادثات نيروبي حققت بعض التقدم، وتحدثت عن وجود اتفاق بين الاطراف لاقامة دولة موحدة بنظامين، كما توصلا الى شبه اتفاق حول علاقة الدين بالدولة، مشيرة الى وجود خلافات حول الفترة الانتقالية وقضية تقرير المصير. وتوقع غازي صلاح الدين ان يتوصل الطرفان الى اتفاق قريبا، وقال في ندوه ان «20 من الشهر الحالي ربما يشهد خطوة مهمة في مسيرة السلام».

وبعد كانشتاينر، ارفع مسؤول اميركي يزور السودان منذ اعوام عدة، قادما من نيروبي حيث التقى الرئيس الكيني دانيال اراب موي وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان العقيد جون قرنق. وردا على اسئلة الصحافيين قال المسؤول الاميركي «إننا لم نتبادل الحديث حول العلاقات الثنائية، فالعلاقات الثنائية مهمة وهناك طرق عديدة لتعزيزها أهمها تحقيق السلام، لكن المحادثات تركزت فقط حول السلام وكيفية التوصل الى حلول ناجعة عبر المفاوضات الجارية الان». ومن جانبه نفى غازي ان يكون المسؤول الاميركي طرح خلال هذا اللقاء اية مقترحات، وقال «لم ندخل في تفاوض ولكننا استعرضنا المواقف والحجج من كل طرف ونحن نرى ان السبيل الوحيد لمعالجة القضايا الانسانية هو تهيئة مناخ جديد للمفاوضات ووقف العدائيات من اجل الوصول الى السلام». وكانت صحف سودانية ذكرت ان الموفد الاميركي سينقل عددا من المقترحات للمسؤولين السودانيين، يتضمن احدها وقفا للنار مدته ستة اشهر في الجنوب على ان تجري خلاله مفاوضات من اجل التوصل الى تسوية نهائية للمشكلة السياسية في السودان. واشارت الى ان كانشتاينر ابلغ قرنق رسالة من الادارة الاميركية تطالبه بضرورة تبني خطوات عملية وجادة لاحداث تقدم في عملية السلام بالسودان وقالت أن الرسالة الاميركية اكدت على ضرورة تسريع عملية السلام في السودان، باعتبار انه سيؤدي الى استقرار المنطقة.

وكان كانشتاينر قد فاجأ الصحافيين عقب لقائه بالدكتور مصطفى عثمان اسماعيل وزير الخارجية عندما خرج من مبنى الوزارة بصحبة الدكتور مصطفى سيراً على الاقدام وبدون حراسة حيث توجهوا الى قصر الضيافة الواقع على مسافة تقرب من نصف كيلومتر الى الشرق من مبنى الوزارة لتناول طعام الغداء وكانت درجة الحرارة عندها تبلغ حوالي 40 درجة ورغم تصبب العرق اصر المسؤول الاميركي على تكملة السير.

وقال السفير بوزارة الخارجية السودانية ميرغني صالح إن المسؤول الاميركي بحث مع د. اسماعيل قضايا السلام، والاغاثة والعمل الإنساني، والتعاون في

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مجال مكافحة الارهاب والعلاقات الثنائية. واضاف في تصريحات صحافية ان اميركا تقدمت بمقترحات لوقف اطلاق النار وهي قيد النظر الان من الحكومة والحركة. عقب ذلك عقد كانشتاينر اجتماعاً حضره عدد من قادة الحكومة والمستشارين. وقال الدكتور قطبي المهدي المستشار السياسي لرئيس الجمهورية ان هذا اللقاء كان يستهدف استطلاع الموقف النهائي للحكومة من عملية السلام، وقال أن المسؤول الاميركي توقع ان تبدي الحركة الشعبية بعض المرونة حتى تصل المفاوضات الحالية الى السلام.

وذكرت مصادر سودانية امس ان مفاوضات السلام السودانية في نيروبي حققت بعض التقدم ونجحت في «كسر حاجز انعدام الثقة» بين الطرفين. واوضحت ان المستشار الرئاسي لشؤون السلام غازي صلاح الدين ابلغ هذه النتائج الى الرئيس الفريق عمر حسن البشير. وتوقعت المصادر انجاز المزيد من التقدم خلال الفترة المتبقية من المفاوضات. واعلن رئيسا الوفدين صلاح الدين والمسؤول الثاني في الحركة الشعبية القائد سلفاكير انهما اتيا «بعقل منفتح».

وتوقع مستشار الرئيس السوداني لشؤون السلام تحولات هامة على كافة الاصعدة عقب تحقيق السلام الذي يراه قريباً. وقال في ندوه في اطار الاحتفالات باعياد الانقاذ الوطني إن «الديمقراطية ستفرض نفسها كآلية لفض النزاعات السياسية في المستقبل القريب وإننا لا نتحدث عن مفاوضات نيروبي ولكننا متفائلون بتحقيق السلام». واضاف «ان الـ20 من الشهر الحالي ربما يشهد خطوة مهمة في مسيرة السلام». ودعا غازي صلاح الدين القوى السياسية «لابتكار اساليب جديدة للتوحيد نفسها لمواجهة الواقع الجديد وتحدياته، لان السلام الذي سياتي سينظم الديمقراطية والمدافعة الاجتماعية وسيكون السودان دولة مؤثرة وجاذبة يتدافع نحوه الناس لان البلاد ستشهد تحولات اقتصادية عقب تحقيق السلام». واضاف صلاح الدين الذي عاد من نيروبي قبل يومين بعد أن رأس وفداً استشاريا معاونا للوفد المفاوض أن السلام واجب ديني وأخلاقي للمجتمع «الامر الذي يدفعنا لتحقيق المصالح والتنازل عن كل ماهو ليس بثابت».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: القدس العربى

التاريخ : ٤ يوليو ٢٠٠٢

الخرطوم تدرس أفكاراً أمريكية جديدة حول تطبيق السلام بجنوب السودان خلال الأسابيع القادمة

الخرطوم ـ «القدس العربي»

ـ من كمال حسن بخيت:

يبدو أن المساحة التي كانت تفصل بين حكومة البشير والإدارة الأمريكية قد بدأت تتلاقى تدريجياً في ظل التنسيق والتعاون بين الطرفين على صعيد التطورات المتعلقة باجتماعات نيروبي التي تدور الآن بين الوفد الحكومي السوداني وحركة قرنق بهدف إحلال السلام بجنوب السودان، فضلا عن ذلك فقد ظهرت في الأفق بوادر التقارب الواضح بين الخرطوم وواشنطن على صعيد قضايا مكافحة الإرهاب والعون الإنساني.

وبدا واضحاً الاهتمام الأمريكي والاستحواذ على مفاصل قضية جنوب السودان، حيث تجلت الصورة في شكل الاطروحات والأفكار الأمريكية الجديدة التي قدمها الوفد الأمريكي برئاسة وليام كانشتاينر مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية الذي غادر الخرطوم امس بخصوص دفع عملية السلام وانجاح مفاوضات الإيقاد بالعاصمة الكينية والتي تخللتها نبرة أمريكية قوية حول ضرورة انهاء الحرب الدائرة بجنوب السودان خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة.

وكانت زيارة الوفد الأمريكي محل اهتمام ومتابعة الشارع السوداني والقوى السياسية بالداخل وقد تناولت الزيارة العديد من القضايا السياسية وعلى رأسها قضايا السلام والعون الإنساني والإرهاب والعلاقات الثنائية بين الخرطوم وواشنطن.

واوضح الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل وزير الخارجية السوداني للصحف المحلية بالخرطوم بان الرئيس البشير أبلغ المسؤول الأمريكي كانشتاينر ما تريده الخرطوم من الإدارة الأمريكية ونقل له وجهة نظر السودان حول ما ينبغي أن يكون عليه مستقبل العلاقات بين السودان والولايات المتحدة الامريكية، واضاف اسماعيل قائلاً بأن البشير رحب بالدور الأمريكي في قضايا السودان ومن بينها السلام.

وقال بأن الحكومة السودانية شرحت وجهة نظرها للمسؤول الأمريكي حول المقاطعة الاقتصادية ووضع السودان في قائمة الإرهاب، وزاد بقوله بأنهم يتوقعون نتائج مثمرة على هذا الجانب بعد تصريحات وزير الخارجية الأمريكي حول التعاون اللافت بين الخرطوم وواشنطن حول مسالة مكافحة الإرهاب. وذكر الدكتور مصطفى بأنه تبادل مع الجانب الأمريكي تصورات مختلفة لاحلال السلام بالبلاد توقع أن تأخذ طريقها إلى منضدة مفاوضات نيروبي.

وكان المسؤول الأمريكي كانشتاينر قد استهل لقاءاته بالخرطوم مع الدكتور غازي صلاح الدين مستشار الرئيس للسلام في لقاء ركز على بحث السبل الكفيلة بانجاح محادثات الإيقاد بين الحكومة السودانية وحركة المتمردين، وقال صلاح الدين بانه ابلغ المسؤول الأمريكي برؤية الحكومة السودانية لتسوية قضية الجنوب، وزاد بقوله كررنا شرحنا للمسألة حسب ما نرى.

إلى جانب ذلك قال الدكتور قطبي المهدي مستشار الرئيس السوداني للشؤون السياسية بان الوفد الأمريكي أبدى تفاؤله بسير عملية السلام بنيروبي مع بعض الحذر، واضاف قائلاً بأن الأمور حسب ما يرى الجانب الأمريكي تسير بصورة مبشرة.

وأوضح المهدي بان الجانب الأمريكي عبر عن قناعاته بان الحكومة السودانية أبدت مرونة كافية حيال مسألة السلام واعرب عن امله في ان يكون هناك قدر من المرونة من الطرف الآخر، ومن جهته قال المستر كانشتاينر مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية للصحف المحلية بالخرطوم بان محادثات ايقاد تسير بنجاح منعش للآمال، واضاف قائلاً بانه بحث مع الحكومة السودانية التعاون بين الخرطوم وواشنطن حول ملف الإرهاب وقضايا السلام وأشار المسؤول الأمريكي إلى وجود قضايا تحقق فيها الكثير من التقدم والمباحثات مع المسؤولين السودانيين بينما لا تزال هناك قضايا صغيرة شائكة، مبيناً بان المساعي جارية لحلها، وقال كانشتاينر بان الإدارة الأمريكية حريصة بشكل غير طبيعي على أن تطبق عملية السلام في السودان خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة، واكد حرص بلاده على حل قضية الحرب بجنوب السودان ونجاح محادثات نيروبي فضلاً عن اهتمامها بمسألة العلاقات الثنائية بين الخرطوم وواشنطن.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه
التاريخ : ٥ يوليو ٢٠٠٢

حركة قرنق ترد على تقرير دانفورث:

النفط عنصر اساسي في الحرب وقسمته لا تتم إلا بعد تحقيق السلام

□ *اسمرا - فائز الشيخ السليك*

■ أعلنت «الحركة الشعبية لتحرير السودان» التي يتزعمها جون قرنق موقفها من تقرير مبعوث الرئيس الاميركي للسلام في السودان السناتور دانفورث اكدت فيه ان «النفط اصبح عاملاً اساسياً في تصعيد الحرب ولا يمكن اقتسامه الا في السلام، ولا بد من معالجته ضمن مشروع الحل السياسي الشامل»، معتبرة «ان الايجابيات التي تمخضت عن اجراءات بناء الثقة التي طرحها دانفورث لا يمكن ان تكون بديلاً لاتفاق سياسي وحل القضايا الاساسية».

واكدت الحركة ان «وقف النار الشامل يجب ان يتم التفاوض عليه كجزء من المرحلة الانتقالية».

وقال الناطق الرسمي باسم «الحركة» ياسر عرمان ان رد الحركة على التقرير الاميركي ورد في مذكرة من عشر صفحات.

ودعا التقرير الى قسمة عائدات النفط بين الخرطوم والجنوب. ودعا الى حل سلمي للأزمة السودانية.

وقال عرمان ان الحركة «اكدت اهمية الدور الاميركي، واشادت بما يبذله الرئيس الاميركي ومبعوثه»، واعتبرت ان «الجهود التي اتت في اطار مبادرة الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (ايغاد) دفعت بخطوات السلام». وتناولت «الحركة في مذكرتها القضايا الرئيسية الثماني التي وردت في تقرير دانفورث وهي قضايا حق تقرير المصير، وشكل الحكم في الفترة الانتقالية، وتوزيع الثروة (النفط) والعلاقة بين الدين والدولة، ومسار مبادرة «ايغاد»، واجراءات بناء الثقة، ودور الولايات المتحدة في عملية السلام ودور هيئة المعونة الاميركية في اعمال الاغاثة ومساعدات التنمية».

ورات الحركة ان «لا مجال للحوار في شأن حق تقرير المصير بعد ان تم الاتفاق عليه بين الحكومة والحركة في اعلان مبادئ «ايغاد» في العام ١٩٩٧ وورد في ١٤ اتفاقاً بين الحركة ومختلف الاطراف، كما انه مضمن في دستور العام ١٩٩٨».

واشارت الى ان «حق تقرير المصير يجب ان يعالج بطريقة لا لبس فيها».

وفي شأن الفترة الانتقالية اكدت الحركة ان الحد الأدنى المقبول هو «بلد واحد مع كونفيديراليتين بدستورين مختلفين».

وأوضح عرمان في شأن موضوع قسمة الثروة والنفط ان الحركة ترى ان «النفط اصبح عاملاً اساسياً في تصعيد الحرب»، مشدداً على انه «لا يمكن اقتسامه سياسياً واخلاقياً في ظل الحرب ولا بد من معالجته في اطار شامل ضمن مشروع للحل السياسي والسلام العادل».

واوردت مذكرة الحركة ان «علاقة الدين والدولة تظل واحدة من القضايا الرئيسية التي تجب معالجتها مؤكدة موقفها المعروف من علاقة الدين والدولة». ويدعو قرنق الى «الفصل بين الدين والدولة».

ودعت الحركة الى قيام منبر لشركاء «ايغاد» الافارقة، مشددة على «اهمية اشراك كل دول ايغاد في الحل واشراك التجمع الوطني الديموقراطي السوداني المعارض كطرف من أطراف النزاع».

وتناولت حركة قرنق اجراءات تعزيز الثقة التي طرحها المبعوث الاميركي مثل وقف النار في جبال النوبة وفي توصيل العون الانساني الى المتضررين من الحرب ووقف قصف الاهداف المدنية والتحقيق في قضايا الخطف والرق وايجاد مسارات آمنة لتوصيل الاغاثة. واعتبرت ان «هذه الاجراءات والايجابيات التي تمخضت عنها لا يمكن ان تكون بديلاً لاتفاق سياسي وحل القضايا الاساسية».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٥ يوليو ٢٠٠٢

مفاوضات السلام السودانية تواجه عقبات ووثيقة كينية -أميركية تثير جدلاً

□ لندن - نزار ضوالنعيم
□ الخرطوم - النور احمد النور

■ اكدت معلومات تلقتها «الحياة» امس أن مفاوضات السلام السودانية دخلت مرحلة حرجة اثر بروز خلافات على وثيقة قدمها الوسيط الكيني في المحادثات تحظى بتاييد اميركي. وتشير الوثيقة التي حصلت «الحياة» على نسخة عنها الى ان «وحدة السودان التي تقوم على دعائم الحكم الديموقراطي والمحاسبة والعدل لجميع المواطنين هي الاولوية لدى الاطراف، وان من الممكن تحقيق تطلعات الجنوبيين من خلال هذه الصيغة».

واشارت معلومات من مصادر عدة على أن مفاوضات السلام السودانية المنعقدة في ضاحية مجاكوس قرب العاصمة الكينية نيروبي بين الحكومة و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» تحت رعاية الهيئة الحكومية للتنمية في شرق افريقيا (ايغاد) التي يضرب حولها جدار من السرية وصلت الى مراحل حاسمة. ويسعى الوسطاء الى ان تنتهي في ٢٠ تموز (يوليو) الحالي باتفاق على اطار لحل مشكلة الحرب واتفاق على وقف النار وفق ترتيبات تزيل مخاوف الحركة ومنح الجنوب حكماً ذاتياً فضفاضاً يختلف طرفا النزاع والوسطاء في شان تسميته.

وابلغت مصادر تتابع المفاوضات «الحياة» ان الحكم الذاتي الموسع الذي يتوقع ان يمنح الى الجنوب خلال فترة انتقالية لا يزال محل جدل وخلاف وخصوصاً لجهة مدته. وتبدو الصيغة المعروضة للجنوب اشبه بدولة مستقلة تنقصها مظاهر السيادة على ان يتفق على ثلاثة دساتير الاول للشمال والثاني للجنوب والثالث مشترك خلال الفترة الانتقالية التي تحكمها اطر سياسية وقانونية تنتهي باستفتاء على تقرير المصير للجنوب بين «الوحدة المستقلة» والاستقلال التام عن الشمال.

وبحسب المصادر، تمارس الولايات المتحدة وبريطانيا والنروج التي تراقب المفاوضات ضغوطاً على طرفي النزاع للاتفاق على وقف الاعمال العدائية لفترة محددة لتحسين مناخ التفاوض وتسهيل العمليات الانسانية. وترى هذه الاطراف ان وقف الاعمال العدائية يمكن ان يتحول وقفاً دائماً لاطلاق النار في حال احراز المفاوضات تقدماً.

وبرز اتجاهان في هذا الصدد يدعو الاول منهما الى بروتوكول عسكري يستند الى فكرة اعادة انتشار القوات في مناطق محددة كما حدث في جبال النوبة وحظر نقل العتاد والسلاح الى مناطق القتال وتشكيل فريق دولي للتحقق من التزام الطرفين. بينما يرى الاتجاه الآخر الاتفاق على وقف موقت للنار تحت رقابة دولية. ويحظى هذا الاقتراح بتاييد شركاء «ايغاد» الغربيين الذين يرون ان تجربة جبال النوبة حققت نجاحاً ملحوظاً.

وترى المصادر ان الحكومة ابدت مرونة في شان علاقة الدين بالدولة اذ انها لا تمانع من السكوت عن مسالة الدين في الدستور، وتعديل الدستور الحالي الذي يتيح للجنوب استثناء نفسه من القوانين الدينية الى صيغة تمنح كل الولايات حق اصدار التشريعات التي تناسبها، لكن «الحركة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



رئيسا وفدي الحكومة السودانية و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» الدكتور غازي صلاح الدين والقائد سالفا كير. (ا ب)

الشعبية» ترى ان ذلك غير كاف وترى انه اذا لم ترض الخرطوم بدستور علماني صريح فلا حل الا منح الجنوب حريته الكاملة خلال فترة انتقالية بضمانات محددة يعقبها استفتاء على مصيره.

ويلاحظ من الوثيقة انها اعادت ترتيب نقاط مبادرة «ايغاد» التي كانت صريحة في تخيير الطرفين بين دولة علمانية ديموقراطية موحدة، واستفتاء الجنوب على تقرير المصير الذي يشمل الانفصال. اما الوثيقة فتجنبت الخوض في موضوع الدين بهذه الصيغة وركزت على استقلال الولايات في اصدار تشريعاتها، وركزت على الدستور الاتحادي والبرلمان الاتحادي الذي جعلته مؤلفا من ممثلي الولايات. واعطت الوثيقة قوة اكبر لموضوع الوحدة يتماشى مع مقترحات المبعوث الرئاسي الاميركي الى السودان جون دانفورث. واهتمت الوثيقة بمسالة قسمة عائدات النفط من دون تسميته وركزت على اقامة هيئة مشتركة لادارة المال والعائدات السودانية ونظم تضمن الشفافية في الانفاق. واقرت تخصيص نسبة من العائدات للولاية التي يستخرج فيها المورد الطبيعي (النفط)، وهي الولايات الجنوبية في هذه الحالة، لكنها لم تحدد النسبة بما يطمئن مخاوف الجنوبيين.

ورأى قريبون من ملف السلام السوداني ان الحكومة ستواجه ضغوطاً اكبر، بسبب دخولها المفاوضات بخيار وحيد هو الحفاظ على الوحدة باي ثمن، ما سيجعلها عرضة للابتزاز من «الحركة الشعبية» للحصول على قدر اكبر من المكاسب في مقابل صيغة وحدوية فضفاضة خلال مرحلة انتقالية بدعوى الحاجة الى تطمينها وازالة شكوكها ومخاوفها، خصوصاً في ظل تزايد تاثير الوسطاء والاطراف الخارجية على مجرى التفاوض.

وعلى الجانب الاخر تجد «الحركة الشعبية» نفسها في مواجهة ضغوط مكثفة من حلفائها الغربيين تتعارض مع برامجها المعلنة وتحالفاتها السياسية الحالية، واهمها قضايا الدين والنفط ومدى استقلال الجنوب في اي صيغة اتحادية ومقترحه الذي حافظ به على وحدة حركته في شان الدولة الكونفيديرالية في وجه دعاة الانفصال.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٧ يوليو ٢٠٠٢

المهدي عن البشير: ضعيف الثقافة السياسية يسعى الى اغتيال الأحزاب وحلها

المشروع الأميركي للسودان يقلص الطابع الاسلامي للحكم

□ لندن - نزار ضوالنعيم
□ الخرطوم - النور أحمد النور

■ يلزم مشروع اميركي - كيني يناقشه في كينيا بتكتم شديد مفاوضو الحكومة السودانية و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» بقيادة جون قرنق، الحكومة القومية في السودان التي قد تنبثق من هذا الاتفاق بمراعاة التنوع الديني والثقافي في كل القوانين والسياسات والقرارات الصادرة عنها، ما يعني عملياً تقليصاً كبيراً للطابع الاسلامي للحكم المستقبلي.

ويشير المشروع بعبارات مقتضبة تجنبت ذكر الاسلام في فقرة من أربع نقاط، الى الموضوع الذي يعتبر اهم قضايا الحرب المستمرة منذ ١٩ سنة، واهم العناوين في السياسة السودانية منذ ربع قرن. ويعطي المشروع الولايات الحق في اصدار قوانينها الخاصة، لكنه يلزمها بان تتماشى مع دستور البلاد الذي يتجنب موضوع الدين.

ونص بند عن «الدين والدولة» في المشروع الذي حصلت عليه «الحياة»، وسلمه الوسيط الكيني الى المفاوضين، على أن «الاطراف تقر بان السودان دولة متعددة الثقافات والاعراق والاصول والاديان واللغات، وتؤكد أن الدين يجب الا يستخدم عنصر تفرقة، لذلك تتفق على الآتي:

اولاً - حرية الاعتقاد والعبادة والضمير لاتباع كل المعتقدات الدينية والاعراف، ولا يتعرض اي شخص للتفرقة على هذه الأسس.

ثانياً - التاهيل للمنصب العام يجب ان يكون مبنياً على المواطنة وليس الدين أو المعتقد أو الاعراف، ويشمل ذلك رئاسة الجمهورية، ووظائف الخدمة العامة، والحصول على كل الحقوق والقيام بكل الواجبات.

ثالثاً - تضع الحكومة القومية التنوع الديني والثقافي للسودانيين في الاعتبار، عند وضع كل القوانين والسياسات واتخاذ القرارات.

رابعاً - كل الاحوال الشخصية والاسرية التي تشمل الزواج والطلاق والارث والوصاية، يمكن ان تحكم بالقوانين الشخصية التي تشمل الشريعة والقوانين الدينية والاعراف والتقاليد، الخاصة بالمعنيين».

على صعيد آخر، رد زعيم «حزب الأمة» السوداني المعارض الصادق المهدي بعنف على الرئيس عمر البشير الذي انتقد اخيراً قيادته للحزب المعارض. ووصف المهدي البشير امس بانه «ضعيف الثقافة السياسية». وقال إن «حزب الرئيس شمولي يرضع من ثدي السلطة». واتهمه بالسعي الى «اغتيال الاحزاب فكرياً وسياسياً وحلها».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٨ يوليو ٢٠٠٢

أمين اللجنة الشعبية الليبية للوحدة لـ«الأهرام»:

المبادرة المصرية ـ الليبية أكثر فاعلية من مفاوضات نيروبى لحل مشكلة السودان

ليبيا ترغب فى إقامة علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة وبريطانيا

الخرطوم ـ **أسماء الحسينى**: قال الدكتور على التريكى أمين عام اللجنة الشعبية الليبية للوحدة ان بلاده سترحب بأى جهود تهدف إلى التوصل لوقف إطلاق النار وتحقيق السلام فى السودان من أى طرف كان، حتى لو قامت بها الولايات المتحدة. ولكنه أكد فى الوقت نفسه ـ فى تصريحات خاصة لمندوبة «الاهرام» بالخرطوم ـ أن المشكلة السودانية لن يحلها سوى الأطراف السودانية، وأنه لن يستطيع احد إبعاد ليبيا عن السودان، وأن المبادرة المصرية ـ الليبية المشتركة تستطيع أن تكون أكثر فاعلية من مفاوضات نيروبى التى تجرى حاليا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية.

وأشار التريكى إلى أن تلك المفاوضات لن تؤدى إلى نتيجة، برغم أمله أن تحقق نتائج إيجابية، وقال إن ذلك يعود إلى انها لم تشرك جميع الأطراف السودانية بها.

وأعرب عن امله فى تفعيل المبادرة المصرية ـ الليبية التى أجمع عليها السودانيون، والتى وصفها بانها اساسية لتحقيق المصالحة السودانية، لأنها المبادرة الوحيدة التى تتناول القضية السودانية من جميع جوانبها وبجميع أطرافها. وأكدان أى حل يأتى عن طريق الضغط لن يستمر طويلا، فى إشارة لمفاوضات نيروبى، والضغوط الأمريكية لدفع طرفيها إلى التوصل إلى حل.

وقال إن بلاده تربطها علاقات جيدة بمختلف الأطراف السودانية، وانها تسعى لاستثمار تلك العلاقات من أجل تحقيق المصلحة السودانية، التى قال إنها تصب فى مصلحة إفريقيا والأمة العربية.



على التريكى

وأضاف أن الاتصال والتشاور بين القيادتين المصرية والليبية مستمر، من أجل دعم وتأكيد وحدة السودان وتحقيق وحدته وسلامته، إضافة إلى تعزيز العلاقات بين البلدين، والتنسيق بينهما فى مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

وردا على سؤال حول علاقات بلاده بالولايات المتحدة وتأثير تداعيات وتطورات قضية لوكيربى، قال التريكى إن المباحثات التى تقوم بها بلاده مع الولايات المتحدة وبريطانيا واعدة، وان ليبيا لديها رغبة صادقة فى اقامة علاقات عادية ومتوازنة مع البلدين، وأن يدها ممدودة من أجل ذلك، ولكنها لا تقبل فرض شروط غير عادلة عليها.

وأضاف أن بلاده أبدت تعاونا كبيرا فى قضية لوكيربى، وفقا كما أقرته محكمة العدل الدولية واسكتلندا.

وقال إنه يعتقد أنه آن الاوان من أجل تبنى الدول العربية والإسلامية لمواقف عملية لتأكيد رفضها للاحداث الدامية بالاراضى الفلسطينية. وأضاف أن قيام دولة فلسطينية قرار اتخذه الشعب الفلسطينى وليس منحة أو هبة من أحد، وطالب الولايات المتحدة بمواقف محايدة وغير منحازة، ولا تساوى بين المحتل والشعب المحتل، وأكد أنه لايمكن المطالبة بإنهاء المقاومة المشروعة بدون إنهاء الاحتلال.

واعرب عن امله أن يتمكن الاتحاد الإفريقى من ايجاد ادوات فعالة لمواجهة التحديات الجسيمة والقضايا الأساسية التى تواجه دول الاتحاد، وفى مقدمتها الحروب والنزاعات القائمة فى القارة الإفريقية، والتحديات الاقتصادية ومكافحة الفقر والأمراض.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٩ يوليو ٢٠٠٢

السودان : كنائس ومنظمات جنوبية تطالب بعلمانية صريحة واستفتاء على الانفصال

□ لندن - نزار ضوالنعيم

■ إرتفعت حرارة المفاوضات بين الحكومة السودانية و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» في كينيا بعد تسرب مشروع سلام اميركي - كيني. ودخل على خط الجدل مجلس الكنائس ومنظمات عدة في جنوب السودان حملت بعنف على المشروع واستنكرت اعطاءه اولوية لوحدة البلاد وتجنبه النص صراحة على دولة علمانية ديموقراطية فيها.

وواصلت اطراف التفاوض التزام الاتفاق على عدم التعليق على مجريات المحادثات التي دخلت اسبوعها الثالث، لكن المعلومات المتداولة عن الوثيقة حملت المتفاوضين على تبادل اتهامات وشكاو واحتجاجات. وقالت مصادر مطلعة لـ«الحياة» أن تداول الوثيقة قاد الى احتجاج من الحكومة السودانية اعتبر الانتقادات الجنوبية محاولة للتاثير على سير التفاوض.

وحصلت «الحياة» أمس على نسختين من مذكرتين تقدم بهما «مجلس الكنائس في السودان الجديد» ومجموعة من القوى السياسية الجنوبية الى الوسطاء والمفاوضين في ضاحية مجاكوس القريبة من نيروبي. وبرز في الوثيقتين تطابق في المواقف من قضيتي الوحدة والعلمانية.

واعترض مجلس الكنائس في مذكرته التي وقعها سكرتيره التنفيذي الدكتور هارون ران، على اشارة المشروع الى «وجود تاريخ وتراث قيم مشتركة» بين الشماليين والجنوبيين، ورأى أن «من الصعب فهم المقصود بالقيم المشتركة بين السودانيين». واكد رفضه اعطاء الوحدة اولوية قائلا إنه «يجب ان لا تكون الاولوية في اتفاق السلام لوحدة السودان، (وانما) يجب ان يكون هدف الاتفاق اعداد الارضية واطلاق عملية تضمن الحق في الحياة والحرية». ودعا الى «آلية تفرض دوليا لوقف القصف وهجمات المليشيات وكل اشكال العدوان على اهل جنوب السودان والمناطق المهمشة الاخرى». ولاحظ المجلس أن «هناك احساسا غالبا بعدم المساواة في المشروع وأن الحكومة تمنح تقرير المصير، ولذلك يبرز خطر سحب المانح منحته». واعترض المجلس ايضا على هيكل الحكم المقترح.

وانتقد بشدة اقتراحات المشروع في شان علاقة الدين والدولة التي تقلص الطابع الاسلامي للحكم الى حد كبير. ولاحظ ان مبادرة الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتنمية في شرق افريقيا (إيغاد)

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

«نصت صراحة على دولة علمانية»، واعتبر ان «الخلط المتعمد والعبارات المشبوهة في هذا المشروع تمثل خطوة الى الوراء»، ودعا الى «فصل الدين عن الدولة في الحكم والادارة»، معتبرا ان «العبارات الغامضة تغطي تراجعا عن مبدأ الدولة العلمانية الديموقراطية».

وجاءت مذكرة اصدرتها ستة تنظيمات وصفت نفسها بانها ممثلة للمجتمع المدني في الجنوب، اشد حدة واكثر وضوحا في المطالبة بالانفصال والعلمانية خلال الفترة الانتقالية. وقدمت التنظيمات مشروعا موازيا اكدت فيه أن «السيادة والهوية تكمنان في تنوع التشكيلات الاجتماعية والثقافية والدينية للسودانيين، وليس في دولة يسيطر عليها العرب».

ودعت الى فترة انتقالية مدتها سنتان يجرى خلالها استفتاء لسكان الجنوب للاختيار بين الوحدة والانفصال. ورات ان الفترة الانتقالية يجب ان تحكم بحكومة اتحادية علمانية تدار من عاصمة محايدة، وحكومة اسلامية للشمال واخرى علمانية للجنوب، وان تقر ثلاثة دساتير ومحاكم وبرلمانات واجهزة امنية على النسق ذاته.

واقترحت للمرة الاولى اجراء استفتاءات في مناطق جبال النوبة (غربا) وجبال الانقسنا (شرقا) ومنطقة ابيي المتاخمة للجنوب، تخير هذه المناطق بين الوحدة مع الشمال او الجنوب او اقامة دويلات مستقلة. ويثير زعيم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» جون قرنق عادة قضية المناطق الثلاث التي يسميها «المناطق المهمشة». وشددت القوى السياسية الجنوبية على ضرورة اشراف دولي على تنفيذ اي اتفاقات مع الشمال، وضرورة نشر قوات حفظ سلام دولية اثناء الفترة الانتقالية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: عكاظ

التاريخ : ٩ يوليو ٢٠٠٢

الحزب الحاكم ينفي تصريحات المهدي ويصفها بأنها «ثورة غضب»

انسحاب الوفد السوداني من مفاوضات نيروبي بسبب رفض مذكرته



مجاهد الخليل (الخرطوم)

□ علمت «عكاظ» ان وفد الحكومة السودانية المشارك حالياً فى مفاوضات نيروبى للسلام مع حركة التمرد قرر الانسحاب من بقية جلسات المفاوضات بسبب رفض سكرتارية الايقاد مذكرة الاحتجاج التى تقدم بها والتى اتهم فيها الحركة بتعطيل المحادثات عبر التظاهرة التى قادها مساندون للحركة بضاحية ميشاكوس الكينية مقر المفاوضات امس الاول ورفعهم لشعارات تدعو لانفصال الجنوب عن الشمال وضرورة اعطائه حق تقرير المصير، كما تضمنت المذكرة احتجاج الوفد على تسرب معلومات على سير المفاوضات التى وصفت بانها سرية للغاية .من ناحية ثانية قدم وفد حركة التمرد بقيادة الدكتور جاستن ياك ورقة حول ضرورة حق تقرير المصير تسبقه فترة انتقالية لمدة تتراوح مابين سته اشهر الى عام قوبلت بالرفض من قبل وفد الحكومة .

هذا ويتوقع ان يصل نيروبى اليوم القائم بالاعمال الامريكى بالخرطوم برفقة الن قولتى مبعوث بريطانيا للسلام الذى وصل الخرطوم امس الاول الاحد فى مهمة قال انها تتعلق بدفع المحادثات الجارية الان بنيروبى .

وقال القائم بالاعمال الامريكى لـ«عكاظ» ان المفاوضات الحالية فى نيروبى ستكون اخيرة وحاسمة فى مسيرة السلام بالسودان وكشف عن المشروع الامريكى للسلام والذى سيتم التوقيع عليه بعد غد الخميس بعد موافقة الطرفين عليه وتضمن المشروع الاعتراف فى اطار السودان الموحد بحق سكان الجنوب فى تقرير المصير .

فى اول رد فعل حول اتهامات الصادق المهدي للحزب الوطنى الحاكم بانه حزب شمولى وان بعض المعوقين داخل الحكومة يحاولون تعويق حزبه باعمال خلفيه ويسعون لاختراق من الداخل .

واكد الحزب الحاكم ان تصريحات زعيم حزب الامة القومى المعارض ناتجه عن «ثورة غضب» بسبب الخلافات والانشقاقات الحادة داخل حزبه وقال الشفيع احمد محمد الناطق الرسمى باسم الحزب الحاكم ان الحزب لن يرد على اتهامات المهدى ولا يود تعاطى القضايا الوطنية فى اجواء الخلافات.ومن جهة أخرى شرعت مفوضية العون الانساني بالتنسيق مع عدد من المنظمات الاجنبية والطوعية في عمليات الاغاثة بمناطق حركة التمرد في جبال النوبة مع اقتراب موعد زيارة الأمين العام للامم المتحدة كوفي عنان للخرطوم والتي ستبدأ غدا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوطن

التاريخ : ٩ يوليو ٢٠٠٢

وسط انقسامات داخل الحزب ورفض للعرض

السودان: الحكومة تعرض على حزب الأمة تقاسم السلطة

تقرير ✔ عرضي

الخرطوم: إبراهيم حسن

كشف مصدر مقرب من قياده حزب الأمة السوداني لـ"الوطن" عن مشروع تقدمت به حكومة الإنقاذ لاقتسام السلطة مع الحزب. وقال المصدر " يقضى المشروع بمشاركة الطرفين في حكم البلاد على أسس القسمة المتساوية في مستويات الحكم والتي تشمل المحليات والمحافظات والولايات والحكومة الاتحادية". وأضاف "تضمن عرض الحكومة تأسيس مجلس شورى تكون عضويته مناصفة بين الطرفين". وأشار المصدر إلى رفض حزب الأمة هذا الطرح بحجة أنه لن يؤدي إلى نتيجة ملموسة في تغيير الأوضاع السائدة في السودان الآن، كما أنه جاء من قبل حكومة شمولية، الأمر الذي يتناقض مع مبادئ الحزب الديمقراطية .

وعن قبول مبارك المهدى الذي يقود جناحا من الحزب المشاركة في السلطة قال المصدر " مفهوم مبارك المهدى السياسي يشبه تماما المفاهيم التي يتبناها حزب المؤتمر الوطني الحاكم، لذلك فإنه ومناصريه قبلوا المشاركة في السلطة دون تحفظ " . وحول الأوضاع داخل الحزب قال المصدر "أصبح الصادق المهدى و مبارك المهدى على طرفي نقيض، حيث إن مبارك المهدى على وشك إعلان كيانه السياسي المنفصل " . وأضاف "أن قيادة الحزب تعتبر خروج عدد من كوادرها القيادية خسارة فادحة، ولن تتوقف مسيرة الحزب عند هذه المحطة، وسبق أن مرت ظروف مماثلة استطاع الحزب تجاوزها ". وأشار المصدر إلى أن مبارك المهدى جعل من معاناة كيان الأنصار سببا لمشاركته في السلطة وهو بذلك يخفي طموحه الشخصي وتطلعاته السياسية . وأصبح تشكيل حزبين منفصلين واقعا لا مفر منه إذ لا سبيل لعودة الطرفين إلى كيان واحد.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ١٢ يوليو ٢٠٠٢

ارتفاع عدد ضحايا الاشتباكات القبلية بالسودان إلى 9 قتلى

الخرطوم-اف ب: اعلن متحدث باسم الشرطة السودانية امس مقتل تسعة سودانيين في حصيلة جديدة للمواجهات التي وقعت بين عشيرتين من احدى القبائل السودانية واستؤنفت الاربعاء. وقال المتحدث سيد الحسين الذي نقلت وكالة الانباء الرسمية تصريحاته ان ستة اشخاص قتلوا الاربعاء خلال مواجهات جديدة بين عناصر من قبيلة نوير وهي قبيلة نازحة تعيش في جوار الخرطوم.وبذلك يرتفع الى تسعة عدد الاشخاص الذين قتلوا خلال هذه الاشتباكات التي اندلعت في السادس من يوليو في احد الاسواق في ضواحي الخرطوم واسفرت عن مقتل ثلاثة اشخاص واصابة ثلاثين اخرين بجروح.

واعلنت الشرطة انها سيطرت على الوضع الثلاثاء. وامتدت المواجهات الاربعاء الى الاحياء الفخمة القريبة ما ادى الى زرع الذعر بين سكانها. وكسر زجاج تسعة سيارات كانت متوقفة في هذا المحيط. وقال الجنرال حسين ان عدد الاشخاص الموقوفين في هذا الصدد ارتفع الى 449 موضحا انهم سيحالون على الفور امام القضاء. وقال المتحدث ان الشرطة صادرت خناجر وسكاكين وانها ستقدمها للمحكمة كأدلة.

ونقلت وكالة الانباء عن مفوض الشرطة في محافظة الخرطوم الجنرال كمال الدين جعفر ان التحقيق استبعد اي تورط للمتمردين الجنوبيين التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان في هذه الاضطرابات. واوضح حسين ان سبب الاشتباكات مشاجرة جرت قبل ذلك بايام بين رجلين من قبيلة نوير وهي قبيلة نازحة تعيش في جوار الخرطوم، كسر احدهما سنا للآخر. وقد حصل المصاب على تعويض حكمت به محكمة قبلية لكنه لم يرض بالتعويض وهاجم خصمه بعد ايام فتدخل اصدقاء واقرباء الرجلين في المعركة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ١٢ يوليو ٢٠٠٢

عنان يعد ببذل قصارى جهده لتحقيق السلام في السودان

الخرطوم - وكالات الانباء: صرح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لدى وصوله الى الخرطوم في زيارة تستغرق يومين بانه يأمل ان تساعد هذه الزيارة في بناء عملية السلام في السودان وتقريب الثقة بين الحكومة والمتمردين.

وقال عنان ان المفاوضات التي تجري حاليا في نيروبي بين الطرفين تحرز تقدما ملحوظا ونتائج ايجابية في اعادة الثقة بين الطرفين.

وقال عنان ان الاوضاع الانسانية ستكون احد المواضيع الرئيسية التي سيتناولها مع المسؤولين في الخرطوم، و«انا لا اشك اطلاقا في ان الحكومة لاتألو جهدا لدفع هذا الأمر الى الامام».

وأكد الأمين العام للأمم المتحدة انه سيبذل قصارى جهده في العمل لتحقيق السلام في السودان باعتبار ان السلام يمثل رغبة كل الشعب السوداني.



عنان خلال زيارته مخيما في ام درمان (أ.ف.ب)

وقال لدى مخاطبته أمس حشدا جماهيريا بمنطقة دار السلام غرب مدينة ام درمان والتي يقطنها الاف النازحين من الحرب في جنوب البلاد .. انه اتى للسودان يحمل رسالة السلام وان ما سمعه من زعماء القبائل الجنوبية الذين التقاهم يؤكد على ضرورة الوحدة والسلام بين ابناء البلد الواحد. واضاف قائلا نحن في الامم المتحدة سنستمر مع المنظمات العاملة في السودان في مجال الاغاثة لاكمال مشروعات خاصة لمساعدة النازحين.

وكان عدد من ممثلي قبائل جنوب السودان بمنطقة دار السلام قد خاطبوا الحشد ايضا واكدوا على ضرورة الاسراع بالاستقرار والسلام في البلاد وخاصة في جنوبها.

ووجدد علي عثمان طه النائب الاول للرئيس السوداني خلال لقائه كوفي عنان التزام السودان برعاية المواطنين المتأثرين بالحرب في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة والمناطق التي تسيطر عليها حركة التمرد. واكد النائب السوداني اهمية دور الامم المتحدة في دعم مسيرة السلام في السودان وتقديم المساعدات الانسانية للمتأثرين بالحرب.

ومن جانبه اوضح الفاتح عروة مندوب السودان الدائم لدى الأمم المتحدة ان اللقاء تناول كيفية ازالة المعوقات التي تحول دون ايصال المساعدات الانسانية للمتضررين عبر عملية شريان الحياة المتفق عليها بين الحكومة السودانية والامم المتحدة اضافة الى حركة التمرد كطرف تالث في الاتفاقية لضمان وصول المساعدات الانسانية للمواطنين كافة.

من جانبه، أكد الدكتور قطبي المهدي المستشار السياسي للرئيس السوداني عمر البشير أن وحدة السودان من الثوابت الاساسية، التي لن تفرط فيها الحكومة او تتنازل عنها تحت اي ظرف من الظروف، وان قضية انفصال الجنوب غير واردة على الاطلاق.

ونفى مستشار البشير في تصريحات لصحيفة الاهرام نشرتها أمس أن تكون حكومته وراء الانشقاقات في احزاب المعارضة السودانية.. واصفا امتناع الدكتور حسن الترابي زعيم حزب المؤتمر الشعبي عن زائريه وتهديده بالاضراب عن الطعام بانه موقف دراماتي اراد به التأثير على سير قضيته أمام القضاء. وقال ان رؤية الحكومة السودانية لحل الازمة الراهنة تتمثل في اقامة دولة واحدة مع اعطاء جنوب السودان سلطات واسعة في ادارة شؤونه، الى جانب منحه وضعا خاصا يتم الاعتراف به بهويته الثانية 0

وأوضح قطبي المهدي أن حكومة السودان ترفض حديث جون قرنق زعيم المتمردين الان عن دولة واحدة ونظامين للحكم، وهو الأمر الذي قد يصل بالجنوب الى وضع كونفيدرالي تصبح فيه علاقة الجنوب بالشمال شكلية مما قد يؤدي الى الانفصال لاحقا.. مشيرا الى أن حكومته لو كانت على استعداد للتضحية بوحدة السودان لوفرت على نفسها حروبا كثيرة. وأشار الى قرب حلول السلام بالسودان خاصة وأن معظم موارد المتمردين خارجية. ورغبة الجنوبيين في السلام حيث لم تحقق الحرب لهم شيئا.. موضحا ان مرونة الحكومة السودانية حاليا في الاستجابة لمطالب الجنوبيين لن تدع للحرب مبررا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الاهرام
التاريخ : ١٧ يوليو ٢٠٠٢

السودان والسلام الاجتماعى المنشود!!

من المعروف ان وجود المجتمعات سابق لنشئة الدولة.. فهذه الاخيرة إنما جاءت عندما شعر الافراد بحاجتهم إلى وجود سلطة سياسية تنظم مصالحهم وحياتهم وعلاقاتهم فوضعوا الدساتير وسنوا القوانين.. ولا يشترط فى الشعب المكون للدولة ان يكون متجانسا ،حيث يجوز انتماء الافراد إلى أصول عرقية ودينية وثقافية متباينة.. اما مصطلح الأمة فهو يعنى التجانس بين اعضاء الامة الواحدة فى العرق واللغة والدين والتاريخ والعادات والتقاليد والاهداف المشتركة، غير انه لا يشترط توافر كل هذه العوامل معا كما هو الحال فى الأمتين العربية والإسلامية.

وتحتاج الدولة في بقائها إلى ما يسمى بالسلام الاجتماعى باعتباره أمرا ضروريا لتحقيق الأمن والاستقرار فى الدولة، وثمة ارتباط وثيق واعتماد متبادل بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى،التى ينبغى أن تتكامل فيما بينها، لتحقيق مصالح الأفراد المادية والروحية.

وإذا نظرنا إلى حالة السودان نجد ان المجتمع السودانى قد تكون من نماذج العنصرين العربى والإفريقى، وتعرض السودان للاستهداف البريطانى الذى اطاح بدولة المهدية الوطنية، التى أعقبت الحكم التركى، وترتب على السياسة الاستعمارية القائمة على مبدأ «فرق تسد» تشطير المجتمع السودانى إلى شمال وجنوب.. حيث مارست السلطات الاستعمارية من خلال قانون المناطق المقفولة سياسة فصل جنوب السودان عن شماله، ولفترة طويلة امتدت حتى مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧، عندما اختار الجنوبيون الارتباط بالشمال بدلا عن رغبة المستعمر فى ضمهم لشرق إفريقيا، وقد أرادت السياسة الاستعمارية فى الواقع تمزيق وحدة البلاد بحيث يصبح الشمال عربيا مسلما والجنوب إفريقيا مسيحيا، مما يعمق الاختلافات والتناحر بينهما.. لكن على الرغم من هذه السياسة الاستعمارية نجد أن الحركة الوطنية التى نبعت من المجتمع السودانى قد شارك فيها الجميع من جنوبيين وشماليين، فهناك حركة اللواء الأبيض العسكرية بقيادة على عبداللطيف وهو من أهل الجنوب، ومن ثم نجحت الحركة الوطنية فى إجبار المستعمر على التراجع عن مواقفه، ورضوخه إلى إحداث تطور سياسى ودستورى فى السودان باتجاه الاستقلال.. لكن رواسب السياسة الاستعمارية استمرت بعد الاستقلال.. فحركة التمرد الأولى فى جنوب السودان التى اندلعت فى عام ١٩٥٥ قد تحولت إلى حرب أهلية سعت إلى فصل السودان إلى جنوب وشمال، بهدف زعزعة الأوضاع الأمنية الاجتماعية فى السودان، وأدت هذه السياسة بالإضافة إلى سياسات الحكومات الوطنية المتعاقبة، إلى زعزعة الثقة بين الوطن الواحد، وبنظرة إلى واقع الحال نجد أن الحكومة فى السودان قد سعت إلى التركيز على تحقيق الوحدة الاجتماعية الوطنية، ونشر ثقافة السلام، حيث تم عقد أول مؤتمر وطنى حول قضايا السلام فى مطلع التسعينيات من القرن الماضى، وتبنت الحكومة مشروع السلام من الداخل، كما وافقت على التفاوض لعدة جولات مع حركة التمرد من خلال منظمة الإيجاد وعلى قبول مبادرات الوساطة المصرية - الليبية، لتحقيق الوفاق الوطنى مع المعارضة الشمالية فى الخارج، وحركة التمرد عبر الحوار من أجل الوحدة وإحلال السلام فى السودان.. ولكى تعم ثقافة السلام عبر الحوار افسح المجال للمؤسسات المدنية غير الدبلوماسية الشعبية والجهد الشعبى لتوسيع دائرة ثقافة السلام. وقد تاكد من كل ذلك ان الوحدة الاجتماعية فى السودان امر حيوى لابد منه لتحقيق الأمن والوفاق والوئام ، فالمجتمع السودانى متعدد الأعراق والديانات والثقافات، وهذا التعدد هو في الواقع عامل اثراء حضارى متى ما تحققت الوحدة الاجتماعية على اسس الانتماء لتراب الوطن وحقوق وواجبات المواطنة المتساوية.. ولا شك أن ما حدث فى السودان بسبب التمرد من نزوح نحو ٣ ملايين مواطن جنوبى إلى شمال السودان، هو خطوة إيجابية فى هذا الاتجاه، لأنها تعزز مد جسور الثقة والتواصل والوحدة الاجتماعية بين ابناء الوطن الواحد.

وتؤكد فشل السياسة الاستعمارية والمؤامرات الخارجية لفصل جنوب السودان عن شماله، ومن المهم أيضا التركيز على سياسة نبذ الحرب بين ابناء الوطن الواحد، وشرح امتداد الحرب الجسيمة فى تعطيل التنمية والخدمات وعدم جدوى الحرب كوسيلة لحل الخلافات باعتبار ان الحوار هو الاسلوب الوحيد والأمثل والحضارى للتعامل مع هذه الخلافات.. وهنا نؤكد أن نشر ثقافة السلام عبر الحوار سيؤدى إلى إيجاد بيئة إنسانية متماسكة، يتوافر فيها الأمن والاستقرار والتقدم لجميع الأعراق والثقافات والديانات، فى إطار الوطن الواحد.

عايدة عبدالحميد القمش
كاتبة سودانية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ : ٢٠ يوليو ٢٠٠٢

ندوة «الخليج» في الخرطوم

السودان.. كونفدرالية ـ فيدرالية أم انفصال؟

١ ـ ٢

الخرطوم ـ «الخليج»:

في إجماع نادر، حكمت القوى السياسية السودانية على المباحثات الجارية الآن بين الحكومة وحركة التمرد بالفشل، وأعربت عن تشاؤمها مما ستؤول إليه الأمور عقب انفضاض جولة نيروبي، وحملت الحكومة السودانية مسؤولية ذلك الفشل، بانتظارها للحل من جهات خارجية ليست لديها مصلحة في تحقيق السلام في البلاد سوى ما يخدم مصالحها وأجندتها، وتمسكها بخطوط حمراء لا ترغب في التنازل عنها.

وأجمعت تلك القوى بمختلف ألوانها السياسية في ندوة أقامتها «الخليج» في الخرطوم، على أن السلام لن يتحقق حتى نهاية العام الجاري، وان تحقق بعد ذلك «سيتم عبر فرض وصاية دولية»، وأبدت خشيتها من انتقال نموذج جبال النوبة بـ «تداعياته» إلى الجنوب، فيما خرج عن هذا الإجماع بصورة نسبية الحكومة وحزب الأمة اللذان عبرا عن تفاؤلهما بتحقيق السلام سواء عن طريق هذه المفاوضات أو عن أي طريق آخر.

وشهدت «ندوة الخليج» التي جاءت تحت عنوان «كونفدرالية، فيدرالية، أم انفصال؟ إلى ماذا تفضي الجهود الجارية لتحقيق السلام في السودان؟» وحضرها بجانب ممثلي الحكومة والجنوبيين أحزاب الأمة والاتحادي والشيوعي والمؤتمر الشعبي، وعدد من المراقبين والأكاديميين، نقاشا حارا تركز حول الحل ومعضلة الحرب والسلام.

وسعى مستشار الرئيس البشير للشؤون السياسية الدكتور قطبي المهدي إلى تأكيد صدق وجدية الحكومة في المفاوضات الجارية للوصول إلى سلام شامل، وقال «لقد تمكنا من إسقاط كل مبررات الحرب والدعوة إليها بتجفيف مصادر تغذيتها

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وتحييد كل دول الجوار والاعتراف بالمواطنة كأساس للحقوق والواجبات وانتهاج الفيدرالية المفضية للوحدة كصيغة للحكم في السودان»، وأشار إلى ما اسماه اللوبيات الغربية الكنسية كعقبة أمام الوصول إلى اتفاق سلام».

واتفق نسبيا مع ممثل الحكومة حزب الأمة عندما أكد على لسان ممثله الدكتور عبد الرحمن الغالي الذي أناب عن الصادق المهدي أن هناك تحولا نوعيا في المفاوضات الجارية بتدخل أمريكا التي وصفها بالوسيط المقبول وقال «إن هذا الواقع يدعونا إلى أن نتفاءل بأن هذه الجولة تبشر بنتائج توصل إلى اتفاق سلام وحل المسألة السودانية» إلا أن الغالي عاد وقال: «إن السلام آت سواء عن هذا الطريق أو غيره».

لكن بقية ممثلي القوى السياسية أجمعت على أن هذه المفاوضات لن تفضي إلى سلام، وقال محمد الأمين خليفة مساعد الترابي في حزب المؤتمر الشعبي إن الجولة الحالية تفتقر إلى سند القوى السياسية السودانية، مشيرا إلى أن الحل لن يخرج من إطارين: الحل العسكري أو الحل السياسي، والاثنان فشلت الحكومة في تحقيقهما حتى الآن، وأشار خليفة إلى الوجود الأمريكي في المفاوضات وقال إنها «لن تفرض إلا حلا سنقبل به رغم انفنا»، ومضى قائلا: «وهذا هو الخط الذي يتبعه الأمريكان في كثير من مناطق النزاعات في العالم وهو عادة ما ينبع في حالة فشله بالمنهج الرابع والأخير هو فرض السلام».

وقال الدكتور لام أكول وزير النقل ورئيس الفصيل المتحد: «إن المفاوضات تجرى في ظل اتساع فجوة عدم الثقة، ولن تفضي إلى سلام، وعدم الصدقية الآن أسوأ من أي وقت مضى واذا استمررنا في هذه الحالة فإن دول العالم لن تنتظر وسوف يأتينا الحل إن قبلنا به أو أبيناه».

أما ممثل الحزب الشيوعي البروفيسور فاروق كدودة فقد أكد عدم تفاؤله لأن الحكومة اعتادت في كل مفاوضاتها السابقة تأكيد عدم جديتها في التوصل إلى سلام «إلى جانب أن أحد الأسباب الرئيسية للمشكلة هو قضية الدين والدولة والحكومة أبدت استعدادا للتنازل عن كل شي إلا هذه القضية «وهي حجر الزاوية في المفاوضات».

واعتبر علي السيد الناطق الرسمي باسم «التجمع المعارض» وممثل «الحزب الاتحادي» أن ما يجري مصيره الفشل، وقال إن هذه المفاوضات إذا خرجت بنتائج ستكون سالبة وقصيرة المدى ولن تحل الأزمة السودانية بل ستضاعفها، لأن الجهات التي ترعى هذه المفاوضات لا تسعى إلا لمصالحها الخاصة، المتمثلة في البترول.

وأضاف السيد قائلا: «إن النظام بشموليته واقصائه للآخرين لا يمكن أن يفاوض نيابة عنهم في قضايا مهمة ومصيرية وتصل إلى حلول».

من جانبه قال خبير الشؤون الافريقية الدكتور حسن مكي إنه لا يرى حلا سلميا للمشكلة حتى نهاية هذا العام، واضاف «ان كلاً من الطرفين في نيروبي غير مستعدين لتقديم أية تنازلات تفضي إلى ما يسمى بالسلام»، بل ذهب اكثر من ذلك وقال «إنه في خمس أو ست سنوات قادمة لن يكون هناك سلام».

وأعربت الدكتورة فائزة حسن طه مسؤولة مركز الدراسات الاستراتيجية عن عدم تفاؤلها بإحراز نجاح في هذه الجولة، وعزت ذلك إلى أن الحكومة تدخل هذه المفاوضات وهي ضعيفة بعد أن فقدت نصف قاعدتها كما فقدت التعاطف السياسي الذي بدأ يقل في الفترة الأخيرة وتتحرك دون غطاء شعبي وهو الأمر الذي يفقدها القوة داخل قاعات التفاوض، وأضافت طه قائلة: «إن القوى الشمالية عموما «باسم الحكومة» ستخرج خاسرة من هذه الجولة» باعتبار أنها تمثل الشمال ولكنها في الحقيقة لا تمثل الحركة الإسلامية ولا تمثل القوى الشمالية جميعا.

وتاليا النص الكامل لما دار في الندوة:

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

إجماع على التشاؤم بوصول مفاوضات نيروبي إلى حائط مسدود

افتتح الزميل عماد حسن مدير مكتب الخرطوم الندوة التي عقدت مساء الثلاثاء في القاعة الرئيسية في فندق «الجراند فيلا هوليداي»، بمقدمة لخص فيها محاور وهدف والندوة قال فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم، والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر» صدق الله العظيم.

الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله، يسر جريدة «الخليج» أن تعبر لكم عن بالغ سرورها وامتنانها لحضوركم واستجابتكم، برغم ضغوط الارتباطات وكبر المسؤوليات الملقاة على عاتقكم.

وترحب بكم في ندوتها، التي فرضتها أسئلة شتى وحيرى تحوم بين الناس داخل وخارج البلاد، في ظل تأمل مشهد سياسي متسارع الخطى نحو إيجاد حل حقيقي ونهائي لمعضلة الحرب والسلام، فضلا عن الدور الذي تقوم به الصحيفة وفق نهجها المستقل.

والشاهد أن المتأمل لما جرى ويجري حاليا على صعيد الحل الشامل، يلحظ تسارع الخطى والمبادرات المختلفة المتزامنة مع المباحثات الجارية الآن في نيروبي، فضلا عن الزيارات المكوكية لمسؤولين دوليين على نحو شبه منتظم خلال الشهور القليلة الفائتة.هذا التحرك يدفع إلى منتهى يبدو ضبابيا حتى الآن، على الرغم من أن هذا التواتر يخرج هذه المرة من رتابة معهودة على هذا الصعيد، سواء كان داخليا أو إقليميا أو دوليا.

والرغبة الأكيدة في انعقاد هذه الندوة أنها تأتي استجابة لما يلوح في الأفق من تهيئة للمسرح السياسي لحدث مهم، يحفه التفاؤل على جميع الصعد حتى قبيل يومين من انعقادها، عندما لاحت في الأفق نذر تشاؤم قللت مساحة ذلك التفاؤل.

والشاهد أن إطار الحل الذي ان لم يأت استجابة لمتغيرات داخلية ضاغطة فإنه تبعا لقراءات المراقبين سيفرض نفسه استجابة لمتغيرات إقليمية ودولية، تحاول أن تنجز شيئا على هذا الصعيد، وهو إنجاز مطلوب ويشكل حلما ورغبة للجميع، لكن المحاذير تحفه من كل الجوانب كما يحفه غبار خوض محاولة الانتقال إلى مرحلة جديدة بائنة وواضحة المعالم، وان كنا نرى خطوات «أهل الوجعة» بطيئة التواتر بما لا ينسجم مع ديناميكية الأطراف الدولية والإقليمية الضاغطة.

وغني عن القول إن بعض اطروحات الحل مدرجة منذ أمد في أدبيات السياسية السودانية والبعض الآخر برز حديثا، ورأينا أن الوقت قد حان لتختار القوى السياسية خندقها تحاشيا للهبوب الدولية، وهذه الندوة محاولة لضبط إيقاع تقارب الرؤى أو تنافرها، في حين يشير البعض إلى أن بعض القوى التي تحس أنها خارج دوائر الحوار والتفاوض الجاري الآن تفضل، تبعا لذلك الإحساس، ألا تتورط فيما سيسفر عن تلك المباحثات، لكن الشاهد أن التورط هنا تاريخي سواء كان بالاشتراك أو بالحياد، لأن الملف موضوع على صفيح ساخن، ومن المرجح أن ينفجر حل داو «كونفدرالي، وحدوي، فيدرالي، أو انفصالي».

والجملة الأخيرة هي هدف رئيسي لهذه الندوة يبحث رؤى القوى السياسية المختلفة «وتشخص الحالة الراهنة المفضية إلى «واقع آت»، وهو هدف ليس استباقا لما هو آت بل نعتقد انه دور لنشر رؤى مختلفة تشكل ما يشبه «هيئة محلفين» ترفد القرار الأخير.

وعزاؤنا في ذهاب هذه الدقائق الثمينة التي نبخل بها على زمن الندوة، حتى نفرد الوقت لأكبر قدر من توضيح الرؤى، عزاؤنا أنها تحدد مجرى الحديث وتحصره في عنوان الندوة حتى لا نحرج بتنبيه الهامات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية



الحاضرة أو نقطع استرسالا.

ورأينا أن يتكرم المتحدثون بعشرين دقيقة، ثم يتكرم علينا المراقبون بخمس دقائق كمداخلة، ثم نفتح نقاشا حرا لمدة نصف الساعة، لنعود بعدها إلي التعقيب.

ورأينا أيضا، تفاديا لأي حرج أمام الضيوف الكرام، أن نركن تأدبا إلى الأبجدية كمخرج لنا من حرج التقديم والتأخير.

أعود فأكرر الشكر والامتنان باسم زملائي في مكتب الخرطوم واسمى أيات التقدير والاحترام لحضوركم ومشاركتكم المميزة.

رؤية الحكومة

واستهل الدكتور قطبي المهدي المستشار السياسي لرئيس الجمهورية بداية الندوة قائلا: «حقيقة قبل أن نحصر أنفسنا في موضوع الندوة، اعتقد انه يجب في البداية أن نحدد حجم المشكلة حتى نرى هل هنالك مبررات لأي من هذه الحالات والحلول المطروحة وهي الفيدرالية والكونفدرالية أو الانفصال إذا كانت المشكلة في مستوى أن تعالج أو أن تصبح الفدرالية فهذا يعتمد على تقديرنا لحجم المشكلة وكيف يمكن أن تحتوي أو تُعالج في إطار الفيدرالية.

وإذا كانت المشكلة اكبر من ذلك ربما اصبح طرح الكونفدرالية طرحاً منطقياً ومبرراً وزاد المشكلة من التعقيد والاشتعال بحيث اصبح الانفصال الحل الوحيد، يبقى الانفصال هو الممكن يكون الخيار عليه، كنت دائماً أتعجب ولو سألت الناس ما هي مشكلة الجنوب، حتى السياسي، ما هي مشكلة الجنوب وحجمها؟ نحن الآن معظمنا لا يعرف غير الحرب من المشكلة والأوضاع الأمنية في جنوب السودان، هناك آراء قد تكون مختلفة ومتباينة جداً في مشكلة الجنوب، الآن نحن نتحدث عن وجوب أو ضرورة الاعتراف بأن المجتمع السوداني هو مجتمع تعددي، متعدد الأعراق والديانات والثقافات الخ، ولكن هل هذه مشكلة خطيرة؟ وهل هي مشكلة ينفرد بها السودان حتى تظل حرب مشتعلة طيلة هذه السنوات وحتى يظل محط أنظار العالم، وان هنالك أزمة ومشكلة في السودان، وتبرر كل هذه الحرب، والواقع أن كل البلاد التي تتوسط وتساعد في حل مشكلة السودان هي أيضا بلاد فيها تعددية في الاعتراف والأديان وفي الثقافات، وحقيقة لا يكاد بلد يخلو من ذلك وحتى البلاد التي تخلو من ذلك لا تخلو من أزمة قد تكون اصعب من مشكلة الجنوب، فمثلا الصومال بلد كل الناس فيها صوماليون ومسلمون وكلهم شافعية ويتحدثون لغة واحدة، ومع ذلك فالصومال ممزق.

حتى البلاد الديمقراطية تعاني، نتابع ما يحدث في إسبانيا أو ايرلندا الشمالية أو في فرنسا أو في أي مكان، حتى في الولايات المتحدة نعرف أن هناك صراعاً أو عدم ثقة في الأعراف الموجودة، الزنوج، الهنود الحمر، الاوزبكستان - حتى في النهاية يمكن المشكلة عندنا تكون انه نحن فشلنا في كيف نتعامل مع البعض في مجتمع واحد متعدد الأعراق والأديان والثقافات، لكن السؤال لماذا هذه المشكلة فقط في الجنوب؟

إذا نحن أخذنا شمال السودان مثلاً النوبيون أهل ثقافة عربية اكثر ناس في السودان عندهم ثقافة عربية يمكن تكون ليس في السودان فقط بل في العالم اجمع، لو أخذنا العرقيات الأخرى في السودان، الثقافات المميزة، أيضا موجودة، البجة في شرق السودان، ما زالت تعاني من أن منطقتهم المنفذ الوحيد في السودان وفيها من المفردات الكثير.. ولكن أيضا ظلوا متخلفين ويعانون من المجاعات وفقر الدم والسل الرئوي ومن الجهل حتى هذه اللحظة، وعدم الثقة موجودة أيضا فمثلاً

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



د.لام اكول:

المهم وقف الحرب أياً كان نظام الحكم الذي سيتفق عليه

هنالك حديث حول أن البلويت يسيطرون على كل شيء في شرق السودان وفي كل بقاع السودان الأخرى توجد مثل هذه المشاكل، وطبيعي أن مثل هذه المشاكل موجودة في الجنوب، أيضا لعوامل تاريخية ولكن هل يبرر كل هذا الحرب وهذا العنف بند الاستمرارية؟ وهل يبرر هذا القدر من عدم الثقة؟ وهذا يجب ألا نقف عنده كثيراً يجب أن نتحدث لأن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات، وهذه أصبحت قناعة ليس على المستوى الرسمي، وانما حتى على المستوى الشعبي، الناس يجب أن تتبنى هذا المبدأ فنتحدث عن قسمة السلطة والثروة ونحن لا نجد في ذلك مشكلة كبيرة، ونتحدث عن لا مركزية في الحكم لحكم الجنوب أو سائر أقاليم السودان حكماً إقليميا موسعاً جداً، فهذه هي الجوانب السياسية للقضية، ويجب أن نفرق بين القضية السياسية في الجنوب وبين الحرب فيه، أنا تقديري أن كل واحدة فيها تختلف عن الأخر تماماً.

أنا أستطيع أن اقول إن المشكلة الأساسية للجنوب هي أزمة الثقة التي نشأت منذ وقت مبكر جداً، وكلنا نذكر انه قبل الاستقلال كان حديث الجنوبيين أن هنالك تفاوتا كبيرا بين الشمال الجنوب،



محمد الأمين خليفة:

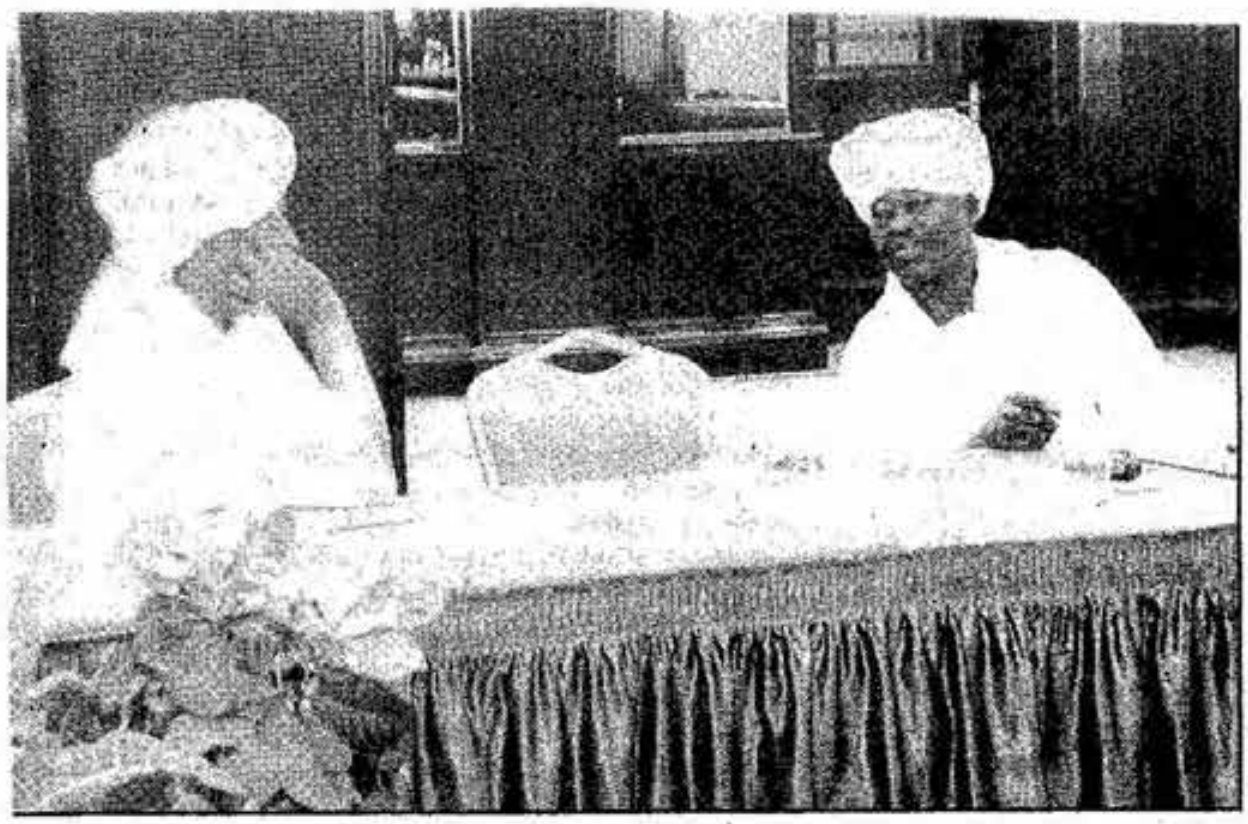
أمريكا تريد إما الوحدة القسرية أو الانفصال القسري

وصورة الشماليين عند الجنوبيين وخاصة القيادات هو أن الشمال متفوق على الجنوب وبالتالي سيفقد تماما القيادة، ولذلك لن يجد الفرصة في المشاركة أو اتخاذ القرار أو الثروة وهذا يعود طبعا إلى العملية التعليمية في ذلك الوقت وبالذات في الكنائس التبشيرية، وكل الناس الذين اطلعوا في تلك الفترة على مناهج التعليم في هذه الإرساليات يجدون توجيهاً يعمل على غرز عدم الثقة في نفوس الصفوة التي كانت تتعلم في تلك المدارس.

أزمة الثقة هذه يمكن تكون غرزتها بعض الممارسات الشمالية سواء من الوطنيين أو من بعض الدوائر السياسية في ذلك الوقت. وأنا اعتقد أن كل الأشياء التي تحدثنا عنها التعددية، المواطنة، واقتسام السلطة والثروة، والحكم الإقليمي يجب أن ننظر إليها على أنها فقط سياسات ضد بناء الثقة لا اكثر ولا اقل، وهي تشكل الأساس للمشكلة، لأنه كما ذكرت المشكلة بهذه الكيفية موجودة في معظم دول العالم وبعض هذه الدول من دول الجوار لم تكلف نفسها حتى ان تواجه هذه المشكلة.لكن أزمة الثقة هي المشكلة الأساسية، وهذه الأشياء سياسات لبناء الثقة بيننا وبين الجنوبيين، لذلك يجب أن تؤخذ مأخذ الجد وتعطى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



حوار بين المهدي وخليفة

الفرصة.

المشكلة الأخرى وهي مشكلة الحرب، وهي حقيقة مشكلة منفصلة، فنحن بإمكاننا حل الخلافات أو المشكلة السياسية فهي ليست مستعصية، وبإمكاننا أن نختلف في التعددية ونجد المعادلة السياسية السلمية والإدارية لحلها، لكن قضية الحرب تدخل فيها عوامل أخرى، أولا هناك جهات كثيرة لها مصلحة في استمرار الحرب قبل أن نتحدث عن جهات جنوبية، الآن نحن نتعامل مع أمريكا ونلاحظ أن الإدارة الأمريكية وبمجرد أنها اختارت أسلوباً مبنياً على التعامل مع القضية السودانية كانت جهات معروفة داخل أمريكا وهي جهات كنسية، ونحن دائما نتحدث أن المشكلة غير دينية.

الآن في أمريكا كل الكنائس الأصولية لا تريد للحكومة الأمريكية أن تلعب أي دور لإحلال السلام في السودان، وظلت باستمرار تدعم التوجيهات المتطرفة للحرب التي تدعو للانفصال والتي تدعو لمواصلة الحرب أيضا.

وأيضا هناك مجموعات ضغط أخرى، فهناك اللوبي «الإسرائيلي»، «فإسرائيل» تعتقد أن السودان بموارده الغنية وإمكاناته يمكن أن يكون رصيدا للطرف العادل في الصراع في الشرق الأوسط، وتريد أن تستنزف كل موارد وقدرات السودان وكل طاقاته إلى جانب الاهتمام بمصادر مياه النيل حتى تكون لديها وسائل ضغط على مصر فيما يتعلق بموقفها من قضية الشرق الأوسط أو فلسطين، أيضا كثير من دول الجوار لا تريد أن تكون لديها أي جارة أقوى منها وبعضها لديه أطماع في السودان فهذه كلها تلعب دوراً كبيراً في إذكاء الحرب في السودان.ونحن نعرف أن كثيرا من دول الجوار تقدم تسهيلات كثيرة لحركة التمرد، وهذا يختلف في مراحل التاريخ المختلفة، في يوم من الأيام كان السند الأساسي لحركة التمرد هيلاسلاسي لأنه كان يعتقد أننا ندعم الثورة الاريترية، وكذلك منجستو. واذكر القصة الشهيرة عندما بعث الرئيس النميري وزير خارجيته هاشم عثمان قال له منجستو بالحرف الواحد «أنا ما عندي معاكم أي كلام، انتم تريدون الحرب إذن فهي الحرب»، مشكلة الجنوب كانت أيضا مساحة لتصفية حسابات كثيرة مع السودان من قبل قوى إقليمية مختلفة، فهنالك زعامات بنت قيادتها من خلال الحرب وتعمل على استمرارها لاستمرار دورها القيادي خاصة تلك القيادات التي لا تملك أي قاعدة شعبية أو تجربة سياسية ولا أي رصيد سياسي وسط الجنوبيين، وخاصة التيارات التي تخاف من السلام وتخاف من مرحلة العمل السياسي القادم إذا توقفت الحرب.

مشكلة الحرب لها أسبابها ولها اجندتها ولها أهدافها ولها لاعبوها، ونجد أن المشكلة السياسية والتي من خلالها لأي جنوبي أن يهتم بشعبه وبمصير منطقة أن يتبناها وان يكون لاعبًا أساسيا فيها.

احتمالات

في تقديري حتى نصل إلى حل للمشكلة يجب أن نتعامل مع المشكلتين مشكلة الحرب والمشكلة السياسية، وكل واحدة لوحدها، ونحن نتعامل مع مشكلة الثقة بين الشمال والجنوب في تأكيد مصداقيتنا بالاعتراف بالتعددية في المجتمع السوداني، وبالتأكيد على أن المواطنة هي الأساس للحقوق والواجبات وبالتأكيد العملي لمسألة اقتسام السلطة والثروة وتحقيق الحكم اللامركزي،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وحتى هذه اللحظة يمكن أن يكون حكماً إقليمياً أو فيدرالياً.

أنا شخصياً متفائل، واعتقد انه إذا حسمت هذه القضايا يمكن أن يكون في هذه المرحلة حكماً فيدرالياً، وربما في المستقبل يتطور إلى وحدة إذا رأى الناس ذلك.

وفيما يتعلق بمشكلة الحرب الآن يمكن

أن القدر الذي تفاءل به الناس في هذه الجولة جاء نتيجة لأننا تعاملنا مع عوامل الحرب، منها مثلا تحسن علاقاتنا مع دول الجوار تحسناً كاملاً حتى هذه اللحظة، لكن إذا استمرت الدبلوماسية السودانية في استكمال جهودها بتطبيع كامل مع دول الجوار تطبيعاً قائماً على المصالح المشتركة وعلى التعاون وعلى الثقة، يمكن أن يكون لهذا اثر كبير جداً في مسالة الحرب، لانه بتحييد الدول المجاورة الأخرى تكون تجففت أحد أهم مصادرها ومواردها.

أيضا التقدم في العلاقات الثنائية مع الدول الأوروبية ومع أمريكا سيسهم بصورة كبيرة جداً في تجريد تجار الحرب من دعم سياسي ومعنوي ومادي، إلى جانب حوار مع المؤسسات الدينية الغربية وأيضا مع المجتمعات الدينية داخل الجنوب يمكن أن يؤدي إلى انفراج كبير للثقة والتعاون والتعايش.

الآن باستقرار الوضع حصل تقدم نسبي في المفاوضات، وإذا استمرينا في دعم حوار الداخل والحوار الإقليمي مع دول الجوار والمجتمع الدولي ووصلنا إلى قدر من الثقة وعلاقات قائمة على التعاون، يمكن أن نحسم اجندة الحرب ويصبح خيار السلام ليس فقط خيارا مقنعاً، ولكنه خيار حتمي إلى حد كبير، ولاحظنا ذلك في جبال النوبة من قبل أن تتحرك آليات الاتفاق في سويسرا كان هنالك تطبيع كامل في العلاقات بين حركة التمرد والمواطنين في المنطقة وهذا يدل على أن هنالك رغبة كاملة للسلام من كل الأطراف. الناس في النهاية بيجروا الحساب هل الحرب ستحقق كل الاهداف بعد ٥٠ سنة من الحرب وماذا كسبنا وماذا كسب السودان وهل الحرب ستحسم القضية لمصلحة أي طرف؟

أنا اعتقد أن مبررات الحرب بدأت تسقط واحدة تلو الأخرى والسلام يبدو وان كان في المدى القريب حتميا وليس ممكناً لذلك على الجميع الأطراف المتنازعة والتي لها دور في الحرب أن تعيد حساباتها مرة أخرى وتقرأ القراءة الصحيحة للمستقبل وتصل إلى قرارات جديدة وإذا كان لا بد أن تجيب على سؤال اعتقد أن الأطراف وصلت إلى قناعة أن الحرب غير ممكنة وان المشكلة سيادية يمكن جداً الوصول فيها إلى تسوية وهنالك استعداد من كل الأطراف وبالتالي السلام، اصبح حتميا في إطار سودان موحد، في إطار لا مركزية موسعة، ويمكن أن تصل حتى إلى كونفدرالية مع موضع مميز للجنوب.

رؤية حزب المؤتمر الشعبي «الترابي»

وقدم محمد الأمين خليفة عضو مجلس قيادة الانقاذ السابق ومسؤول ملف المفاوضات حتى العام ١٩٩٦ والذي انشق عن البشير وانضم إلى الترابي في المفاصلة الشهيرة ويحتل الآن منصب مساعد الترابي، رؤية حزب المؤتمر الشعبي قائلا: «يمكن أن نختصر المواضيع في ثلاث نقاط أساسية، وهو انه إذا كان هناك غبن سياسي أو هناك ظلم اقتصادي أو احتقار اجتماعي تكاد تكون هذه قضايا أساسية تؤدى إلى الحرب، أما الحروب الإقليمية أو الحروب الدولية فأسبابها قد تكون قضية حدودية أو ثروة مشتركة بين دولتين.

واعتقد أن مفاتيح أي نوع من السلام في حالة الحروب الأهلية تكون بالعدالة في السلطة والثروة وحقوق الإنسان ونظام الحكم نفسه والحريات العامة و حرية التعبير «الصحافة» والتنظيم الجماعي، وهذا ينسحب إلى غاية موضوع تقرير المصير وهذا أيضا من الحقوق، وأيضا حقوق الإنسان والقضاء المستقل النزيه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

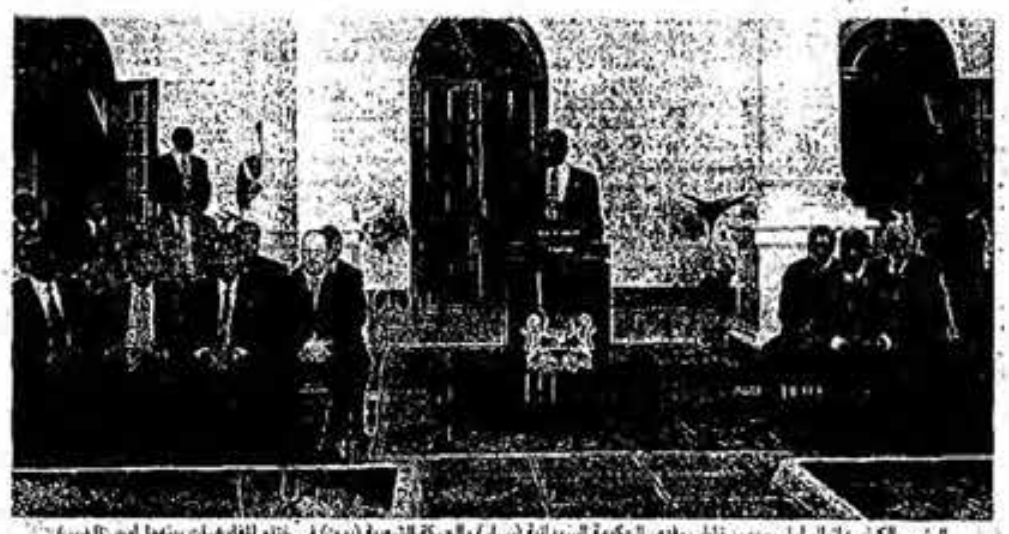
الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٢١ يوليو ٢٠٠٢

السودان: الحكومة وحركة قرنق توقعان اتفاق تفاهم لوقف الحرب والبدء في إجراءات لإقامة نظامين في دولة واحدة

المعارضة تجري مشاورات مكثفة ● غازي صلاح الدين: حسمنا قضايا أساسية تتعلق بقسمة الثروة وعلاقة الدين بالدولة وتقرير المصير



الرئيس الكيني دانيال اراب موي يخاطب وفدي الحكومة السودانية (يسار) والحركة الشعبية (يمين) في ختام المفاوضات بينهما امس (الاحد)

لندن، عيدروس عبد العزيز الخرطوم، «الشرق الأوسط» القاهرة، زين العابدين أحمد

بعد نحو 20 عاما من حرب اهلية راح ضحيتها اكثر من مليوني شخص، توصلت الحكومة السودانية ومعارضوها في الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يقوده العقيد جون قرنق، الى اتفاق تاريخي يبقي السودان موحدا، ويضع أطارا لحل مستقبلي شامل، خاصة في المسائل الأساسية المتعلقة بالدين والدولة وحق تقرير المصير للجنوب. واعلنت الحكومة الكينية التي تستضيف المفاوضات في بيان ان الحكومة السودانية والجيش الشعبي «توصلا الى اتفاق بشان مسائل اساسية بهدف انهاء الحرب الاهلية في السودان». ووقع الجانبان امس على الاتفاق ـ الاطار الذي يمهد السبيل لتحقيق السلام في اطول حرب اهلية شهدتها القارة الافريقية في العصر الحديث. ووقع من جانب الحكومة الدكتور غازي صلاح الدين مستشار الرئيس السوداني للسلام، ومن جانب الحركة سلفا كير الرجل الثاني في الحركة.

ويقضي الاتفاق لمفاوضات مستقبلية تعقد في كينيا الشهر المقبل برعاية الهيئة الحكومية للتنمية في شرق افريقيا (ايقاد) وبمشاركة دولية، تتمثل في الولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا والنرويج. وجاء الاعلان في ختام مفاوضات بالعاصمة الكينية نيروبي استمرت خمسة اسابيع بهدف إنهاء الحرب الاهلية في البلاد. وحسب مصادر مطلعة اتصلت بها «الشرق الاوسط» فان الاطراف اتفقت على اقامة دولة موحدة بنظامين ودستورين وبفترة انتقالية تمتد لست سنوات يقرر بعدها ابناء جنوب السودان مصيرهم بانفسهم، بين الوحدة والانفصال. واكد صلاح الدين عقب حفل التوقيع امس ان الاتفاق يعد انتصارا لكل السودانيين، وقد تم تجاوز كل الخلافات بما في ذلك علاقة الدين بالدولة، مشيرا الى توصل الاطراف الى صيغة مرضية. وقال الناطق الرسمي باسم وفد الحكومة «انه وبعد خمسة وثلاثين يوما من المفاوضات تم التوصل برعاية «ايقاد» ومشاركة دولية، الى تفاهم عام مع الجيش الشعبي حول القضايا الاساسية وهي الدين والدولة وتقرير المصير. واضاف ان التفاهم يشمل ما يمكن تضمينه لاحقا بالدستور بشان هذه القضايا في الجولة القادمة في اطار هيكلي عام. واشار الى ان هناك قضايا اخرى مهمة تطرق اليها النقاش في هذه الجولة وستتم معالجتها النهائية في الجولة القادمة عندما تتم مناقشة الاطار الهيكلي بالتفصيل. واضاف الناطق ان المشاركة الايجابية لوفد الحكومة كان لها دور كبير في انجاح المفاوضات التي اوشكت على الانهيار في منتصف الاسبوع الماضي ومن ثم سادت اوساط المراقبين الدوليين اجواء من التفاؤل واكدوا انهم يقدرون الموقف الايجابي للحكومة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

لانجاح المفاوضات.

من جهته قال سامسون كواجي الناطق باسم الجيش الشعبي، إنه بعد مضي فترة ستة اعوام على توقف الاعمال العسكرية اتفق على إجراء استفتاء شعبي في جنوب السودان بشان الإدارة الذاتية واستثناء الجنوب من تطبيق الشريعة الإسلامية في سياق القوانين. وقال ياسر عرمان المتحدث باسم الحركة الشعبية (الجناح السياسي) بأن المفاوضات تناولت إقامة ثلاثة كيانات سودانية وهي حكومة في الشمال واخرى في الجنوب بالاضافة الى الكيان المركزي. واضاف ان الاستفتاء المعروض على الشعب السوداني في الجنوب قد يطرح خيار الحكم الذاتي، كما قد يذهب إلى حد طرح الانفصال النهائي عن الشمال كخيار ايضا، كما صرح ناطق باسم الحكومة السودانية بان الاتفاق يشكل تقدما ملحوظا غير ان بنوده لن تطبق ما لم تتوقف العمليات الحربية. ويقول المراسلون إن الاتفاق - الإطار تم

التوصل إليه بعد ضغوط مارستها الولايات المتحدة على الطرفين.

ووصف غازي صلاح الدين الاتفاق بانه «قفزة جبارة تمكننا من تجاوز المضيق للسلام لتفتح الطريق لمواصلة المشوار حتى النهاية». وقال ان الاتفاق هو «اطاري يحسم قضايا جوهرية تتعلق بقسمة الثروة وعلاقة الدين بالدولة وتقرير المصير». وقال في تصريحات نقلها التلفزيون الحكومي من نيروبي انه «تبقت امامنا جولات ليست فيها قفزات، ولكنه طريق ممهد، وبدون هذا الانجاز ما كان لنا ان نتحدث اصلا عن امكانية الوصول الى سلام. وهنا تكمن اهمية الاتفاق الذي توصلنا اليه». وعبر غازي صلاح الدين الذي يراس وفدا استشاريا يساعد الوفد المفاوض، عن امله في ان تكون لهذا الاتفاق ثمرات خير وبركة على الشعب السوداني وجيرانه كما هو متوقع منذ عام 1956. وتحدث المستشار عن اسباب تعثر المفاوضات في مراحلها الاولى وقال هناك رصيد

ضخم من ازمة ثقة بين الطرفين لانه لم يكن هناك تواصل حقيقي في الماضي لذلك كانت المواضيع الشائكة محفوفة بسوء الظن والشك». واشاد صلاح الدين بالمساهمات التى قدمها الخبراء القانونيون في جولة المفاوضات، والتي قال انها كانت ذات اثر كبير في توضيح البدائل والخيارات العملية وكان لهذا دور اساسي في اجتياز العقبات في المفاوضات «ولكن هذا لا يقلل من درجة الانسجام بين الطرفين في الوصول الى حل يشكل خطوة رئيسية نحو السلام استشعارا للكلفة العالية التي تسببها الحرب لشعب السودان». ومن جانبه توقع شول دينق وزير الدولة للشؤون الخارجية ان تتم درجة من درجات وقف اطلاق النار، وهي «وقف الاعمال العدائية». وقال في تصريحات صحافية ان وقف اطلاق النار استراتيجية حكومية ومرحلة من المراحل المهمة لانه يقلل من المرارات ويبني الثقة ويزيد من فرص السلام. واضاف «ان الاتفاق على مذكرة تفاهم سيتم النقاش فيها

بين الحكومة والحركة لتحويلها لاتفاق شامل». ونفى ان تكون الحكومة قد وقعت على المذكرة تحت ضغط، وقال «السلام استراتيجية حكومية سعت من تلقاء نفسها لادخال وساطات معلنة وغير معلنة للوصول للسلام». ووصف الاتفاق بانه تحول هام في اطار الحوار بين الحكومة والحركة وخطوة اساسية في مسيرة السلام.

وبدات القوى السياسية في عقد اجتماعات لتقويم الاتفاق، وسيعلن حزب الامة برئاسة الصادق المهدي رايه غدا. وفي القاهرة بدات قيادات تجمع المعارضة السودانية في اجراء مشاورات مكثفة في ما بينها حول الاتفاق الذي تم التوصل اليه امس بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية في نيروبي. وقالت مصادر مطلعة في تجمع المعارضة السودانية ان هيئة القيادة بالتجمع لم تتلق حتى الآن تفاصيل الاتفاق، وما سيتم بعده. واشارت الى ان هناك اجتماعا موسعا لهيئة القيادة سيعقد يوم السبت المقبل، لكن

اتجاها لعقد اجتماع عاجل سيحدد خلال الساعات المقبلة بعد تسلم القيادة تفاصيل الاتفاق لتقييمه وابداء الراي حوله. ولم تخف المصادر وجود مشاورات ظلت مستمرة بين قيادة الحركة الشعبية وهيئة قيادة التجمع منذ بداية المفاوضات حول التطورات التي صاحبت مسار المفاوضات. في نيروبي ولكنها رات بالضرورة ان يطلع التجمع على كل التفاصيل التي تمت مناقشتها خاصة في القضايا الرئيسية محل الخلاف، والتي اعلن التجمع رايه فيها بوضوح.

وحول موقف التجمع من الاتفاق بصفة عامة قالت المصادر ان اي اتفاق او اجراء يدفع في اتجاه ايجاد حل للمشكلة السودانية «سيكون محل ترحيبنا، ولكن ابداء الراي في مثل هذه الحالات يتطلب دراسة الموضوع بجدية وتحديد موقف التجمع بشكل مفصل وعملي»، مشيرة الى ان هناك اتصالات تجري حاليا بين القاهرة ونيروبي واسمرة للوقوف على كل ما تم خلال المفاوضات وتفاصيل القضايا المختلفة والعقبات التي ادت الى عدم التوصل لاتفاق بشانها وكذلك ما تم الاتفاق حوله، وماذا تم بشان علاقة الدين بالدولة، وكلها مسائل تحتاج الى معلومات دقيقة للرد حولها.

وجاء هذا الإعلان في اليوم الاخير المحدد للمفاوضات وقال مسؤول في الوفد الحكومي في نيروبي ان التفاهم سيشجع على قيام سودان فيدرالي وموحد.

يذكر ان نزاعا مسلحا نشب بين الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان منذ 1983 عندما بدا الرئيس السابق جعفر النميري تطبيق احكام الشريعة الاسلامية. وقد اسفر النزاع الدائر عن قتل اكثر من مليوني شخص واربعة ملايين نازح على الاقل بحسب مصادر انسانية. وخلافا لكل جولات المفاوضات السابقة التي جرت بين الطرفين منذ اطلاق مبادرة «ايقاد» قبل تسعة اعوام، فقد جرت محادثات نيروبي تحت رعاية الولايات المتحدة.

وكانت واشنطن رعت محادثات مثمرة بين الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان ادت في يناير (كانون الثاني) الى اتفاق لوقف اطلاق النار في جبال النوبة (وسط) ومدد العمل به في مطلع يوليو (تموز) لفترة ستة اشهر اخرى. واثناء زيارته الى السودان، اعرب الامين العام للامم المتحدة في 11 يوليو عن «امله في ان يتوصل الطرفان الى اتفاق قبل انهاء محادثاتهما.

من جهته قال مبعوث الولايات المتحدة الخاص بالسودان السناتور جون دانفورث في سويسرا ان نجاح محادثات السلام في نيروبي سيحول السودان من منطقة نزاع إلى مصدر رئيسي للنفط. وقال إنه يامل ان يتمكن المفاوضون في نيروبي من تعميم وقف إطلاق النار على بقية السودان. ووصف اتفاقية وقف إطلاق النار السارية في جبال النوبة السارية بانها اعطت فكرة للناس عن السلام هناك.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٢١ يوليو ٢٠٠٢

الخرطوم وحركة قرنق توقعان اتفاق تفاهم في ختام مفاوضات السلام

□ الخرطوم - *النور احمد النور*
□ اسمرا - *فائز الشيخ السليك*

■ وقع رئيسا وفدي الحكومة السودانية و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» إلى مفاوضات السلام غازي صلاح الدين وسلفا كير في اختتام المفاوضات امس على مذكرة تفاهم في شان قضيتي علاقة الدين والدولة وحق تقرير المصير لجنوب السودان.

وابلغ مسؤول حكومي سوداني شارك في مفاوضات نيروبي «الحياة» ان اتفاق التفاهم يدعو إلى اجراء استفتاء على تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات بدلاً من فترة

عامين كانت تطالب بها الحركة وعشر سنوات كانت تطالب بها الحكومة.

واوضح المسؤول، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، ان الحكومة حصلت في مقابل تنازلها بقبول تقرير المصير على تنازل من الحركة سحبت بموجبه اعتراضها على تضمين الشريعة الإسلامية كاحد مصادر التشريع في الدستور.

واضاف ان بنود قسمة السلطة ومؤسسات الحكم شهدت اتفاقاً شبه شامل بين الطرفين، وبقي خلاف في شان الميثاق السياسي او اتفاق السلام، وهل سيضمن في الدستور الحالي ام في دستور جديد.

وافاد بيان حكومي صدر امس

في الخرطوم ان التفاهم في قضيتي علاقة الدين والدولة وتقرير المصير يمكن ان يضمن لاحقاً في الدستور بعد مناقشة تفاصيله في جولة المفاوضات المقبلة المقررة الشهر المقبل. وقال إن المفاوضات اوشكت على الانهيار، لكن اجواء تفاؤل سادت بين المراقبين الدوليين الذين ثمنّوا الموقف الحكومي، وأكدوا انه بعد الاتفاق لم يعد هناك ما يحول بين حكوماتهم والمساهمة مع السودان في مشاريعه المستقبلية.

وافاد البيان ان الإطار الهيكلي للتفاهم يستند إلى الفيديرالية والوحدة، وان التحول الكبير في مجرى التفاوض اقنع قادة في الحركة، إذ ابدوا رغبتهم في «الانخراط في الحياة العامة في

السودان».

ووصف رئيس وفد الحكومة الدكتور غازي صلاح الدين التفاهم بانه يمثل «قفزة في مضيق بين جبلين، ويفتح الطريق لمواصلة المشوار نحو السلام إلى النهاية». وقال في حديث بثه التلفزيون الحكومي إن التفاهم اعطى وحدة البلاد أولوية.

واحتفت وسائل الإعلام الرسمية بالتفاهم الذي توصلت إليه الحكومة مع «الحركة الشعبية»، وقطعت الاذاعة ارسلها مرات عدة للتنويه في شان صدور «بيان مهم»، وكررت بث البيان مرات عدة. واعتبر التلفزيون التفاهم «انجازاً ضخماً للحكومة لم تستطع تحقيقه» منذ استيلاء الرئيس عمر البشير على السلطة

«منذ ١٣ عاماً».

واكدت «الحركة الشعبية لتحرير السودان» التي يتزعمها جون قرنق، ان ما تم التوصل إليه مع الحكومة في نيروبي أمس «ليس اتفاقاً نهائياً وإنما هو إطار تفاهم ليكون ارضية لمناقشة التفاصيل في جولة آب (اغسطس) المقبل للتوصل إلى اتفاق نهائي».

وقال الناطق باسم الحركة ياسر عرمان إن المفاوضات «كادت أن تنهار لتمسك كل طرف بمواقفه القديمة السابقة المعلنة». وقال إن «النظام غير موقفه بصورة مفاجئة وقبل بالحد الأدنى الذي طرحته الحركة الشعبية الذي تم بموجبه بناء هذا الإطار».

واشار عرمان إلى ان نقاط إطار التفاهم الرئيسية هي «ترتيبات الفترة الانتقالية والفترة الانتقالية وحق تقرير المصير وعلاقة الدين بالدولة».

واوضح ان «الفترة الانتقالية اصبحت ست سنوات، فيما كان النظام يطرح عشر سنوات وطرحت الحركة ٤ سنوات».

واوضح أن نظام الحكم في الفترة الانتقالية سيبنى على «كيانين شمالي وجنوبي بدستورين مختلفين ويكون الدستور الجنوبي علمانياً. كما ان هنالك منطقة للالتقاء في المركز».

وذكر عرمان أنه «سيتم بموجب الاتفاق إلغاء دستور العام ١٩٩٨، وتضمين هذا الاتفاق في إطار قانوني جديد ستتم مناقشة تفاصيله في الجولة التى تعقد في الثاني عشر من آب المقبل».

واكد عرمان ان «النظام يصر على حق تقرير المصير للجنوب، فيما تتمسك الحركة بحق تقرير المصير للجنوب والنيل الازرق وجبال النوبة ومنطقة ابيي». وأوضح ان الاستفتاء على تقرير المصير يتضمن «الوحدة أو الانفصال».

ويدعو الاتفاق إلى حكومة انتقالية، لكن «الحركة الشعبية» تشدد على «حكومة ذات قاعدة عريضة تضم كل القوى السياسية»، فيما تتمسك الخرطوم بـ«حكومة تضم الحكومة الحالية والحركة».

واكد عرمان ان «اشراك التجمع الوطني الديموقراطي» المعارض هو ضمان للديموقراطية، إلا انه لاحظ ان «اشراك التجمع يتطلب قيامه بحركة سياسية نشطة». وقال إن قرنق سيعرض الاتفاق على «هيئة قيادة التجمع» في اجتماعها المقرر نهاية الشهر في أسمرا، لكنه اوضح رداً على سؤال عن عدم استشارة قرنق حلفائه قبل التوقيع بقبوله: «لم نكن نتوقع أن يتراجع النظام من مواقفه السابقة». اوضح عرمان أن حركته «ستكون بموجب الاتفاق مسؤولة عن الكيان الجنوبي وتشارك في الكيان المركزي». ورأى أن أي اتفاق على وقف النار وتوزيع عائدات النفط «مرتبط باتفاق نهائي وشامل».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ : ٢١ يوليو ٢٠٠٢

الفاضل غادر إلى لندن والمهدي يحذر من التعامل معه

الحزب السوداني يوافق على اقتسام السلطة مع «الأمة التجديدي»



مبارك الفاضل



الصادق المهدي

الخرطوم - «الخليج»:

قرر حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان بعد اجتماع مطول لمكتبه القيادي ترأسه عمر البشير اقتسام السلطة مع مجموعة مبارك الفاضل التي قادت مؤخرا تمردا في حزب الأمة المعارض بزعامة الصادق المهدي دفع اقطابها إلى مواجهة علنية مع الحرس القديم.

وفيما دخلت مجموعة الفاضل التي تتبنى شعار «الإصلاح والتجديد» في اجتماعات متواصلة طوال يوم أمس لتحديد تفاصيل قسمة السلطة المقبلة ،واصل زعيم الحزب الصادق المهدي هجومه على المجموعة والحزب الحاكم معتبرا أن زملاءه القدامى هم الخاسرون لأنهم أثبتوا انه لا هم لهم غير بلوغ السلطة، متهما الحكومة بعدم الالتزام بالعهود والمواثيق.

وكشف المهدى أمام آلاف من أنصاره الذين جاؤوا من الأقاليم لمبايعته في منزله في مدينة أم درمان عن رفضه لعروض قدمت إليه من بعض القوى السياسية لم يحددها للتحالف من أجل القيام بعمل «ما» لكنه فضل عدم الخوض في تفاصيله.

واعتبر المهدى أن خطوة ابن عمه مبارك الفاضل أشعلت الانتفاضة وسط قواعد الأنصار «الطائفة الدينية لحزبه» التي وصفها بانها متماسكة وتدافعت لحماية النظام في حزب الأمة».

وقال المهدي ان حزبه يتجه في الوقت الراهن إلى بناء الذات والتوصل إلى اتفاق حول معاني الحرية والدستور والتعددية وإنجاح المساعي الجارية في نيروبي التي اعتبر أن نجاحها سيخلق تحالفا بين السودان والمجتمع الدولي.

وأكد المهدى أن حزبه ليس ضد المشاركة ولكنه ضد الانخراط، وسمى المهدى تيار الإصلاح والتجديد بقيادة مبارك بـ«فريق الأمة المتوالي»، واصفاً المؤسسات الحكومية بأنها مؤسسات حزبية القومية.

ونبه المهدي إلى أن حزبه أعد كتابا بعنوان «الاختراق والانزلاق» قال انه يكشف بالوثائق ملابسات مؤتمر سوبا الاستثنائي الذي عقدته مجموعة ابن عمه، قائلا ان الحزب سيصدر منشوراً مؤسسياً مرجعياً للمؤتمر العام للحزب يوضح فيه ترتيبات انعقاده. وأشار المهدي إلى أن ٥٣٠ محلية في السودان ستجرى فيها انتخابات لقيام المؤتمر الذي سيقرر أيضا من ضمن اجندته مصير عضوية مجموعة الفاضل مع الحزب مستقبلا.

وأضاف المهدي «أن خطوة مبارك وضعت الشعب أمام مناظرة بين الشمولية والديمقراطية، واصفا من اسماهم أصحاب الاجندة الشمولية

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

والحربية بالمتخلفين مشيرا إلى أن التطورات العالمية والإقليمية

تتجه نحوُ السلام والتنمية والديمقراطية، وأعلن عن قيام ورشة قطاعية للطلاب والمرأة والشباب والمهجر إلى جانب ورش التنظيم والبطاقة الفكرية والنظام السياسي.

وكانت الأجهزة القيادية في حزب المهدي قد بدأت أمس سلسلة اجتماعات من اجل التحضير للمؤتمر العام الذي يزمع الحزب عقده في السادس والعشرين من شهر يناير المقبل.

وقال النائب الأول للمهدي في رئاسة الحزب الدكتور عمر نور الدائم ان أجهزة حزبه ستبدأ بحملة نفير لقيام المؤتمر العام تنطلق يوم الأربعاء المقبل في المركز العام للحزب في أم درمان، بليلة سياسية كبرى يخاطبها رئيس الحزب وسيتم وضع منشور تأسيسي للمؤتمر العام.

ومن جهته قال رئيس المكتب السياسي للحزب الدكتور أدم موسى مادبو أحد اقوى مناصري المهدي ان موافقة الحكومة على اقتسام السلطة مع الفاضل أمر لا يعنيهم، مقللا من هذه المشاركة.

وكان المكتب القيادي لحزب المؤتمر الوطني الحاكم وافق في اجتماع له أول أمس على مشاركة جماعة الإصلاح والتجديد المنشقة من حزب الأمة بزعامة مبارك الفاضل، في السلطة.

واتخذ المكتب القيادي للمؤتمر قرارا بتكليف اللجنة التي كانت تحاور حزب الأمة قبلا بالجلوس مع المجموعة للاتفاق على تفاصيل هذه المشاركة.

وقال إبراهيم احمد عمر الأمين العام للمؤتمر في تصريحات صحافية عقب اجتماع المكتب القيادي إن الاجتماع نظر في الأوراق التي تمت مناقشتها من قبل مع «حزب الأمة» والتي تشمل الورقة الاطارية وأوراق التعديلات الدستورية والحكم الاتحادي والتأصيل والعلاقات الخارجية، موضحا أن هذه الأوراق أصبحت الآن معتمدة من قبل المؤتمر الوطني.

وحول استمرار الحكومة في التفاوض مع حزب الأمة برئاسة الصادق المهدى أوضح أن الاجتماع لم يتطرق إلى هذا الموضوع «لأن الاجتماع يعتبر استثنائيا».

وعلى الأثر دخل الطرفان في اجتماعات أمس لتحديد شكل القسمة المرتقبة في أعقاب اجتماع آخر منفصل، عقدته مجموعة الفاضل اختارت خلاله احمد بابكر نهار أمينا عاما لها ورئيسا لوفدها في المفاوضات في غياب مبارك الفاضل الذي غادر أمس إلى لندن ،وحددت في اجتماع ترأسه الزهاوي إبراهيم مالك فريقا لبحث تفاصيل الاتفاق مع الحكومة حول المشاركة في السلطة.

وعلمت «الخليج» أن الفريق المفاوض لقسمة السلطة يضم إلى جانب نهار كلا من عبد الله مسار والزهاوي إبراهيم مالك ،وأشواق أبو طويلة عن قطاع المرأة في المجموعة.

وافادت مصادر مطلعة أن نهاية الأسبوع الحالي ستكون موعدا لتوقيع الاتفاق النهائي بين الحكومة ومجموعة الفاضل حول البرنامج الوطني وإعلان تفاصيل المشاركة، وإرجاء التوقيع على الاتفاق النهائي من موعده خلال اليومين المقبلين بسبب سفر الفاضل إلى بريطانيا التي سيعود منها يوم الثلاثاء المقبل.

وأكدت مصادر «الخليج» أن مجموعة مبارك الفاضل ستنال منصبا رفيعا في القصر الجمهوري «مساعد رئيس» يتولاه الفاضل بنفسه، ووزارة أخرى اتحادية إضافة إلى خمسة مقاعد في الحكومات الولائية.

وكان مبارك الفاضل غادر إلى لندن أمس للقاء مجموعات جنوبية على رأسها بونا ملوال وفرانسيس دينق وجوزيف لاقو والمشاركين جميعا في ورشة السودان المنعقدة في العاصمة البريطانية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

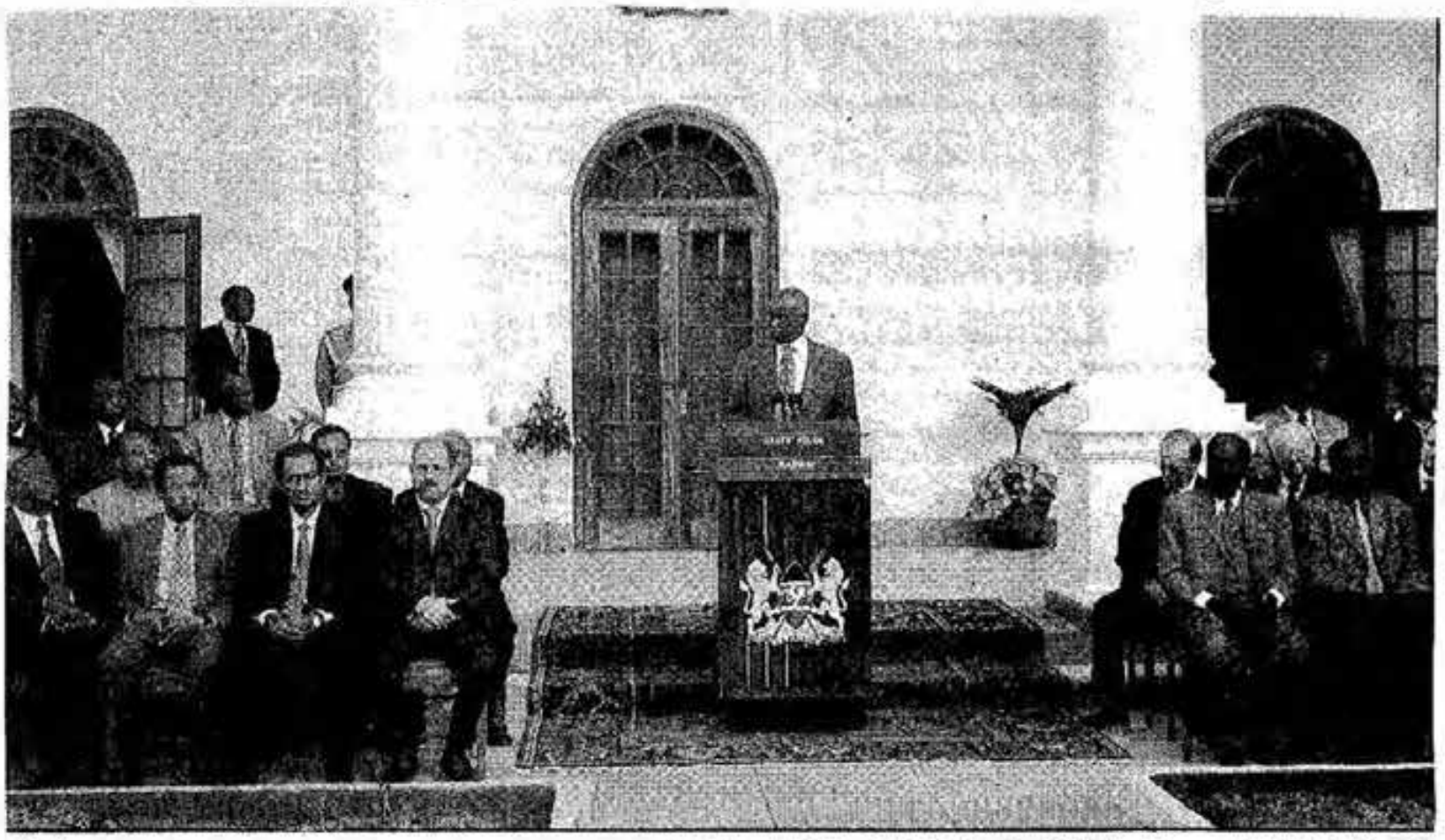
الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ : ٢١ يوليو ٢٠٠٢

الحكومة السودانية اعتبرته «قفزة جبارة» والأحزاب مجرد «إطار»

اتفاق بين الخرطوم والمتمردين على فترة انتقالية لـ ٦ سنوات وتقرير المصير للجنوب و٣ كيانات جنوبية وشمالية ومركزية في إطار الوحدة



رئيس كينيا دانيال أراب موي يلقي كلمة أمام وفدي الحكومة السودانية والمتمردين في نيروبي (ا.ب)

الخرطوم - نيروبي - «الخليج»:

أعلن أمس في العاصمة الكينية نيروبي عن توصل الحكومة السودانية والمتمردين الجنوبيين إلى اتفاق بشأن القضايا الرئيسية المختلف عليها يستهدف تحقيق السلام في السودان، وذلك بعد ضغوط كبيرة قامت بها الولايات المتحدة ووسطاء هيئة «إيقاد» التي تضم ست دول أفريقية.

ووقع الاتفاق عن الجانب الحكومي الدكتور غازي صلاح الدين وعن الحركة الشعبية نائب جون قرنق ورئيس هيئة الأركان سلفاكير، وتم ذلك بحضور سفراء دول «إيقاد» وممثلين عن الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج.

وصرح الدكتور غازي صلاح الدين مستشار الرئيس السوداني عمر البشير المتواجد في نيروبي بأن الاتفاق حسم القضايا المتعلقة بقضايا علاقة الدين بالدولة ومسألة اقتسام السلطة والثروة وحق تقرير المصير.

ووصف صلاح الدين، الذي كان يتحدث إلى التليفزيون السوداني، الاتفاق بأنه «قفزة جبارة» ويضم بنودا مرضية لكل السودانيين، وأشار إلى أنه تم الاتفاق على أن تؤجل مناقشة القضايا التي لا تزال موضع خلاف أو تحتاج إلى مزيد من التفاوض إلى الجولة المقبلة من المفاوضات التي ستعقد الشهر المقبل.

وذكرت المصادر القريبة من المحادثات أن الجانبين اتفقا خلال المفاوضات على ضرورة إعطاء الأولوية للحفاظ على الوحدة في السودان، وذكرت إذاعة أم درمان الرسمية في السودان أن التفاهم سيشجع على قيام سودان فيدرالي وموحد.

الشريعة

وقالت مصادر إن الطرفين اعتبرا الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع على المستوى القومي على أن يكون للجنوب وضع خاص بحيث يستثنى من قوانين الشريعة، كما نصت الاتفاقية على وضع خاص للجنوب في إطار اتحادي وأن يسبق ذلك تقسيم السودان إلى ولايات شمال وجنوب السودان وأن يكون للجنوب حكومة إقليمية تتولى مسؤولية الإقليم في إطار السودان الموحد.

وحول تقرير المصير، اتفق الجانبان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

على منح الجنوبيين خيارين للتصويت لصالح الوحدة أو الانفصال، ويسبق ذلك فترة انتقالية مدتها ستة أعوام يتم خلالها تهيئة المناخ لإجراء استفتاء لتقرير المصير.

وقد أكد المتمردون نبأ التوصل إلى الاتفاق، كما أصدرت الحكومة الكينية بيانا تعلن فيه عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه، ووجه الرئيس الكيني دانيال أراب موي التهنئة إلى المشاركين في المفاوضات.

وقال بيان الحكومة الكينية إن الجانبين اتفقا على «مرحلة تقرير مصير من ستة أشهر، يتم في خلالها إنشاء الأطر والهيكليات الدستورية» من دون تداخل بينهما على أن يلتقيا في نهاية تلك الفترة مجدداً في نيروبي.

«الحركة الشعبية» ترحب

ورحبت الحركة الشعبية لتحرير السودان (حركة التمرد) التي يتزعمها العقيد قرنق باتفاق «اطار التفاهم» الذي توصلت اليه مع الحكومة. وقال ياسر عرمان الناطق الرسمي للحركة في تصريحات «للخليج» عبر الهاتف ان الاتفاق يعد بداية لعمل جاد من أجل السلام وخطوة تاريخية مهمة يجب البناء فوقها مؤكدا أن الاتفاق لن يثمر الا بمشاركة فاعلة من كافة القوى السياسية في السودان معا وبالأخص التجمع الوطني.

وأضاف عرمان أن التوصل للاتفاق لم يكن متوقعا غير أن الوفد الحكومي غير وجهة نظره وقبل بالحد الأدنى الذي طرحته حركته مشيرا الى أن الاتفاق عالج ثلاث قضايا هي الفترة الانتقالية لمدة ٦ سنوات يكون خلالها السودان بكيان جنوبي يحكم بدستور علماني منفصل وكيان يمثل النظام المركزي وكيان شمالي يحدد دستوره مؤكدا أن تنفيذ الاتفاق يقضي بالغاء دستور ١٩٩٨ وقيام اطار دستور تضمن فيه الاتفاقيات بين الطرفين وقضية الاستفتاء حول خيارات الوحدة أو الانفصال في نهاية الفترة الانتقالية.

وأكد عرمان أن المفاوضات لم تتطرق الى مناقشة الحكومة الانتقالية وتركيبتها بانتظار الجولة المقبلة في أغسطس المقبل مشيرا الى أن حركته طالبت بحكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة تشارك فيها كل القوى السياسية على خلاف رغبة الحكومة التي تريد قصرها على طرفي التفاوض.

وردا على سؤال حول الضغوط الأمريكية التي تعرضت لها حركته، نفى عرمان أن تكون الحركة قد تعرضت لضغوط مؤكدا أن الطرح الذي وافقت عليه الحكومة في اطار التفاهم طرحته الحركة منذ سنوات كبرنامج حد أدنى معتبرا الحكومة منذ أحداث ١١ سبتمبر في حالة تشتت وخوف تبلور في هذه المفاوضات حيث ظلت طوال الأسابيع الماضية وحتى قرب نهاية المفاوضات تكرر مواقفها السابقة ثم قررت فجاة القبول ببرنامج الحد الأدنى وأضاف ان كان ثمة ضغوط فهي تفسر نفسها.

ومن جانب آخر أقر عرمان بنواقص في الاتفاق تتمثل في عدم التوصل لوقف اطلاق نار كما أن الاتفاق في حاجة لمشاركة القوى السياسية حتى تكون هناك ضمانة لاجماع وطني حوله لكي يبنى على أسس ديمقراطية سليمة.

وأشار الناطق باسم الحركة الى أن اطار التفاهم الذي توصلوا اليه مع الحكومة سيطرح بشكل صريح في اجتماع التجمع في ٢٧ يوليو/تموز الجاري باسمرا مؤكدا أن حركته ستقف مع التجمع على خطوات مشتركة بينهما مشيرا الى انهم طرحوا في المفاوضات الأخيرة فكرة قيام مؤتمر دستوري خلال الفترة الانتقالية.

وقال عرمان ان الاستفتاء المعروض على الشعب السوداني في الجنوب، قد يطرح خيار الحكم الذاتي، كما قد يذهب الى حد طرح الانفصال النهائي عن السودان كخيار ايضاً.

وقال متحدث باسم الحكومة السودانية ان الاتفاق يشكل تقدماً ملحوظاً غير ان بنوده لن تطبق ما لم تتوقف العمليات الحربية.

مواقف الاحزاب

وقد تباينت ردود أفعال الأحزاب السياسية السودانية حول الاتفاق الذي تم بين الحكومة السودانية وحركة التمرد في ختام جولة المفاوضات أمس في العاصمة الكينية.

وعلى الرغم من أن الأحزاب لم تتحصل على النسخة الأصلية للاتفاق، وبدأ الأمر ضبابيا للبعض، رحبت القوى السياسية بالاتفاق بحذر، في حين اعتبر للبعض الآخر أن الاتفاق لا يمثل اتفاقا وانما ميثاقاً لاعلان المبادئ.

فقد أعلن حزب الأمة ترحيبه بالاتفاق. وقال نائب رئيس حزب الأمة الدكتور عمر نور الدائم أن حزبه ظل يتابع ما يجرى في نيروبي برغم الهزات التي تعرض لها الحزب خلال الأيام الماضية. وأضاف أن رئيس الحزب الصادق المهدى ظل طيلة الفترة الماضية يشدد على ضرورة التوصل الى اتفاق نهائي يوقف الحرب بالسودان.

وشدد نور الدائم على أهمية التوقيع على اتفاق بين الأطراف المتنازعة «ولو على نطاق الحد الأدنى»، مشيرا الى أن أي «أخطاء أو مزالق في الاتفاق يمكن تفاديها مستقبلا عبر الحوار والتقارب».

وأكد نور الدائم أن المكتب القيادي للحزب سيجتمع لاتخاذ قرار واضح في الاتفاق الذي تم توقيعه بعد الحصول على نص الاتفاق.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وقلل مسؤول الاعلام في حزب المؤتمر الشعبي المعارض محمد الأمين خليفة من أهمية ما تم في نيروبي ووصفه بالاتفاق الاطاري الذي يشبه اعلان المبادئ أو الميثاق السياسي وليس تفصيلياً.

وقال ان الاتفاق تحدث عن عموميات وصياغات تتمثل في أوجه لا يختلف عليها الناس كثيرا، معتبرا انه اتفاق فقط يلبي رغبة الحكومة والحركة والوسطاء.

واعتبر خليفة أن الاتفاق لا يعتبر الأول من نوعه بين الحكومة والمتمردين وانما تم من قبل اتفاق مماثل في نيجيريا.

من جانبه، تحفظ الحزب الشيوعي السوداني على الاتفاق الذي تم التوصل

اليه في نيروبي واعتبر الاتفاق مجرد اعلان نوايا حتى الآن، وقال يوسف حسين الناطق الرسمي باسم الحزب الشيوعي «من الجميل أن يصل الناس الى اتفاق»، لكن ما تم في نيروبي لا يمثل اتفاقاً وانما اعلان نوايا حسنة يمكن أن يطور الى اتفاق».

واعتبر حسين أن القضية السودانية أزمة واحدة وان أية حلول جزئية لا تقدم ولا توخر فيها، مشيرا الى أن الحركة الشعبية ستطرح في اجتماعات التجمع المقبلة ما توصلت اليه وسيدلي التجمع برأيه كاملا حول الأمر.

وعزا وزير الدولة بوزارة الخارجية شول دينق لـ «الخليج» الاتفاق بأنه جاء نتيجة للمتغيرات الدولية التي كان لها تأثير كبير على موقف حركة التمرد، معتبراً ان الاتفاق «نقطة تحول مهمة في المفاوضات وخطوة اساسية في عملية السلام».

الى ذلك، نقلت وكالة السودان للأنباء «سونا» من نيروبي تأكيدات المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين للمساهمة والتعاون مع السودان في كل مشروعاته المستقبلية بعد التوصل الى اتفاق، وأشارت الوكالة الى أن بريطانيا وأمريكا أمنتا على جدية الطرفين الحكومة وحركة التمرد لانجاح المفاوضات.

أما القيادي الجنوبي بيتر سولي فوصف الاتفاق بأنه جيد لانه شكل فرصة لوقف الحرب ويعطي فرصة لحياة حقيقة وتنمية وقال «أنا لا أريد أن أتحدث عن تفاصيل سندرسها لاحقا».

واعلن ممثل الحزب الاتحادي تأييده الاتفاق وقال «عموما نحن مع كل ما يؤدي الى السلام، لكن هناك مراحل أخرى لابد أن يتوصل إليها الاتفاق».

وأضاف السيد نحن نؤيد ما أعلن لكن لابد أن تحسم الأمور وتصل الى نهايتها حتى نضمن مستقبل عملية السلام والتي نؤكد انها لن تتم الا عن طريق حل سياسي شامل.

واعتبر رئيس لجنة حقوق الانسان في البرلمان السوداني وليم اطون بأن الاتفاقية لا تحمل أي جديد وهي أصلا بنود ضمنت من قبل في اتفاقية الخرطوم للسلام، وشدد على أن الجديد هو غرق القضية السودانية في بحور التدويل.

وتساءل اطون عن موقع الفصائل الجنوبية الأخرى من الاتفاق، قائلا «قرنق لا يمثل رأي الجنوبيين ولا يستطيع وحده وبالاتفاق معه حل القضية الجنوبية لان القضية ليست حرباً بين الشمال والجنوب وانما خلافات جوهرية حول مفاهيم شمالية».

اضاف قائلا «الجنوبيون الموجودون في الحكومة أكثر عددا من جنوبي الحركة الشعبية» التي اعتبرها مجموعة صغيرة لا تمثل رأي الجنوبيين، محذرا من أن أية تجاوز للقوى الجنوبية الأخرى يعني فشل الاتفاقية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ : ٢١ يوليو ٢٠٠٢

وزير الإعلام السوداني: الاتفاق نواة جادة لاستكمال السلام

قال مهدي إبراهيم وزير الإعلام والاتصالات الناطق الرسمي باسم الحكومة إن الاتفاق الذي توصل إليه الجانبان الحكومة وحركة التمرد في شكل بروتوكول يمكن أن يشكل نواة جادة لاستكمال عملية السلام وتحقيق الاستقرار.

واضاف إبراهيم ان الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين الحكومة وحركة التمرد هو حصيلة جهود مضنية بل هي حصيلة تراكمات هائلة من عمل تم عبر السنين في عهد الإنقاذ وعبر تاريخ السودان بحكوماته المختلفة منذ الاستقلال.

واعتبر النجاح الذي حدث من خلال هذه الجولة لاسباب عدة من بينها أن الأجواء التي تهيأت لهذه الجولة لم تتهيأ لسابقاتها حيث أن أهل السودان في شماله وجنوبه زهدوا من الحرب وآثارها المدمرة، كما أن الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، بريطانيا، النرويج وإيطاليا كان لها حضور مقدر أثناء هذه الجولة.

وقال إبراهيم إن دول الجوار ودول القارة الأفريقية والأسرة الدولية عامة ضاقت من استمرار الحرب لفترة طويلة. وثمن الجهود التي بذلتها الإدارة الأمريكية عبر مبعوثها الرئاسي دانفورث والتي أسهمت في توقيع اتفاق جنيف بين الحكومة وحركة التمرد قطاع جبال النوبة حيث تم إنزال الاتفاق على ارض الواقع بالفصل بين الأطراف المتصارعة وتحقيق قدر نسبي من السلام والاستقرار وإنهاء روح العداء مما ساهم في خلق نموذج للتحرك نحو السلام.

واكد في حديث تلفزيوني أمس أن ذهاب وفد الحكومة بكافة الصلاحيات وبروح الجدية والنزاهة والحرص على إنجاح المفاوضات والحرص من الجانب الآخر كله قد هيأ هذا المناخ وادى إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه والذي بدأ بالقضايا التي يمكن للطرفين أن يتقاربا منها قبل أن يصلا إلى قضايا علاقة الدين بالدولة ووحدة السودان وتقرير المصير.

واكد الوزير أن الاتفاق يقوم على فترة انتقالية قد تصل إلى ست سنوات تبذل في ظلها كل الجهود من أطراف الاتفاق لتحقيق السلام في نهاية الأمر في شكله النهائي في جولة أغسطس المقبل وعندها ستنجلي كثير من التفاصيل.

واعرب عن أمله أن تكلل جهود الرئيس الكيني موي بدعم هذا الاتفاق لتهيئ المناخ للسلام النهائي حتى لا ترتد الأطراف إلى الحالة التي سبقت وان يعمل الجميع الى الوصول إلى ملتقى السلام والاستقرار.

واعتبر ما توصل إليه الجانبان بأنها فرصة تاريخية يجب أن ينتهزها الجميع والقوى الخيرة في العالم للدفع بهذا الاتفاق لإكمال مشوار السلام النهائي.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج
التاريخ : ٢١ يوليو ٢٠٠٢

ندوة الخليج في الخرطوم

السودان وآفاق المستقبل في ضوء مفاوضات نيروبي

٢-٢

الخرطوم - «الخليج»:

في الحلقة الثانية من «ندوة الخليج» في الخرطوم، يناقش المشاركون الأفكار المطروحة أمام مفاوضات نيروبي بين الحكومة السودانية والمتمردين، والآفاق الممكنة للتوصل الى اتفاق، رغم حساسية القضايا التي تتناولها المفاوضات. وقد بدا من خلال الافكار التي طرحت في الندوة ان المشاركين كانوا يعبرون في واقع الأمر عن مواقف تشكل ثوابت لدى أحزابهم، وليس عن قراءة صحيحة للاتجاهات التي تحكم هذه المفاوضات وامكانية خروجها بحل. لهذا كانت الآراء في مجملها تستبعد التوصل الى اتفاق، مع الاشارة الى ان الندوة عقدت قبيل الاعلان عن اتفاق في مفاوضات نيروبي أمس.

وسعى مستشار الرئيس البشير للشؤون السياسية الدكتور قطبي المهدي إلى تأكيد صدق وجدية الحكومة في المفاوضات الجارية للوصول إلى سلام شامل، وقال «لقد تمكنا من إسقاط كل مبررات الحرب والدعوة إليها بتجفيف مصادر تغذيتها وتحييد كل دول الجوار والاعتراف بالمواطنة كأساس للحقوق والواجبات وانتهاج الفيدرالية المفضية للوحدة كصيغة للحكم في السودان»، وأشار إلى ما اسماه اللوبيات الغربية الكنسية كعقبة أمام الوصول إلى اتفاق سلام».

واتفق نسبيا مع ممثل الحكومة حزب الأمة عندما أكد على لسان ممثله الدكتور عبد الرحمن الغالي الذي أناب عن الصادق المهدي أن هناك تحولا نوعيا في المفاوضات الجارية بتدخل أمريكا التي وصفها بالوسيط المقبول وقال «إن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

هذا الواقع يدعونا إلى أن نتفاءل بأن هذه الجولة تبشر بنتائج توصل إلى اتفاق سلام وحل المسألة السودانية» إلا أن الغالي عاد وقال: «إن السلام آت سواء عن هذا الطريق أو غيره».

لكن بقية ممثلي القوى السياسية أجمعت على أن هذه المفاوضات لن تفضي إلى سلام، وقال محمد الأمين خليفة مساعد الترابي في حزب المؤتمر الشعبي إن الجولة الحالية تفتقر إلى سند القوى السياسية السودانية، مشيرا إلى أن الحل لن يخرج من إطارين: الحل العسكري أو الحل السياسي، والاثنان فشلت الحكومة في تحقيقهما حتى الآن، وأشار خليفة إلى الوجود الأمريكي في المفاوضات وقال إنها «لن تفرض إلا حلا سنقبل به رغم انفنا»، ومضى قائلا: «وهذا هو الخط الذي يتبعه الأمريكان في كثير من مناطق النزاعات في العالم وهو عادة ما ينبع في حالة فشله بالمنهج الرابع والأخير هو فرض السلام».

وقال الدكتور لام أكول وزير النقل ورئيس الفصيل المتحد: «إن المفاوضات تجرى في ظل اتساع فجوة عدم الثقة، ولن تفضي إلى سلام، وعدم الصدقية الآن أسوأ من أي وقت مضى واذا استمررنا في هذه الحالة فإن دول العالم لن تنتظر وسوف يأتينا الحل إن قبلنا به أو أبيناه».

أما ممثل الحزب الشيوعي البروفيسور فاروق كدودة فقد أكد عدم تفاؤله لأن الحكومة اعتادت في كل مفاوضاتها السابقة تأكيد عدم جديتها في التوصل إلى سلام «إلى جانب أن أحد الأسباب الرئيسية للمشكلة هو قضية الدين والدولة والحكومة أبدت استعدادا للتنازل عن كل شي إلا هذه القضية «وهي حجر الزاوية في المفاوضات».

واعتبر علي السيد الناطق الرسمي باسم «التجمع المعارض» وممثل «الحزب الاتحادي» أن ما يجري مصيره الفشل، وقال إن هذه المفاوضات إذا خرجت بنتائج ستكون سالبة وقصيرة المدى ولن تحل الأزمة السودانية بل ستضاعفها، لأن الجهات التي ترعى هذه المفاوضات لا تسعى إلا لمصالحها الخاصة، المتمثلة في البترول. وأضاف السيد قائلا: «إن النظام بشموليته وإقصائه للآخرين لا يمكن أن يفاوض نيابة عنهم في قضايا مهمة ومصيرية وتصل إلى حلول».

من جانبه قال خبير الشؤون الافريقية الدكتور حسن مكي إنه لا يرى حلا سلميا للمشكلة حتى نهاية هذا العام، واضاف «ان كلاً من الطرفين في نيروبي غير مستعدين لتقديم أية تنازلات تفضي إلى ما يسمى بالسلام»، بل ذهب اكثر من ذلك وقال «إنه في خمس أو ست سنوات قادمة لن يكون هناك سلام».

وأعربت الدكتورة فائزة حسن طه مسؤولة مركز الدراسات الاستراتيجية عن عدم تفاؤلها بإحراز نجاح في هذه الجولة، وعزت ذلك إلى أن الحكومة تدخل هذه المفاوضات وهي ضعيفة بعد أن فقدت نصف قاعدتها كما فقدت التعاطف السياسي الذي بدأ يقل في الفترة الأخيرة وتتحرك دون غطاء شعبي وهو الأمر الذي يفقدها القوة داخل قاعات التفاوض، وأضافت طه قائلة: «إن القوى الشمالية عموما «باسم الحكومة» ستخرج خاسرة من هذه الجولة» باعتبار أنها تمثل الشمال ولكنها في الحقيقة لا تمثل الحركة الإسلامية ولا تمثل القوى الشمالية جميعا.

وتاليا النص الكامل لما دار في الندوة:

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

فاروق كدودة: الحكومة غير جادة في السلام.. لكننا نؤيد دولة لا مركزية

رؤية الحزب الشيوعي

وقدم البروفسير فاروق كدودة القيادي البارز في الحزب الشيوعي رؤية مختلفة تناولت الخيارات المطروحة قائلا: «نعتقد أن الخيارات المطروحة أمام قضية السلام في السودان لا تبشر في الوقت الحاضر بحدوث أي تقدم، لأن واحدة من خواص المشكلة من غير سابقة يمكن الاعتماد عليها، أو الاستناد اليها لأن السوابق التي قبلت في تكوين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية هي عملية تاريخية وجدت فيها دولة تولت فيها مهمة بناء وتمكنت من تحقيق التطور المتوازن ومحو الفوارق لذلك لا توجد الآن منطقة متخلفة في هذه الدول ذات السوابق وهذه مهمة تاريخية أنجزتها هذه الدول.

أما في السودان فالجيل الحالي ورث سودانا موحداً، ويعمل على تفتيت هذا الكيان بالاجراءات نفسها، بمعنى أن هذا الجيل يسير في الاتجاه المعاكس للدول التي كانت لديها سوابق.لذلك يبدو هذا التغيير في الرؤى التي يمكن أن تؤدي الى حل لأننا نحاول دائما أن نقفز فوق المراحل، بمعنى أن نكثر الحديث عن الفدرالية والكونفدرالية ونتعامل مع هذه الخيارات، وفي فترات مختلفة من تاريخنا كانت هناك حكومة مركزية.

في رأيي لا يمكن أن يحدث نظام فدرالي أو كونفدرالي في ظل نظام شمولي نظام غير ديمقراطي وهذا ما أدى الى فشل التجارب أو الخيارات طيلة الفترات التي طبقت فيها وهي وراء أن خيار الفدرالية الحالي المسنود بنظام شمولي لم يتمكن من ان يحقق السلام أو الاستقرار في البلاد.

اذن اذا أردنا أن نتحدث عن سلام واستقرار دائم، لابد أولا أن نتحدث عن نظام الحكم.. فحكومة الانقاذ الحالية ومنذ أن نجح انقلابها وكل ممارساتها وكل مفاوضاتها مع الحركة تؤكد عدم جديتها في الوصول الى سلام يكون دائما لأن السلام الدائم لا يمكن أن يأتي اذا لم يتغير النظام الشمولي القائم.

لذلك جاءت المفاوضات الجارية الآن في نيروبي، لذا أنا لست متفائلا لأن أحد الأسباب الرئيسية للمشكلة هي قضية الدين والدولة، فالحكومة أبدت استعداداً للتنازل عن كل شي الا التنازل عن هذه القضية وهذه القضية الآن أصبحت قضية مركزية والبعض يفهم الدين والدولة على أنها قضية حدود بمعنى كيف تطبق الحدود الاسلامية، وهذا ليس صحيحاً لأن عملية فرض دين معين على العلاقات بين الناس حرم الدين واللغة من أن يكونا عنصراً للوحدة وليس عنصراً للانشقاق كما هو حادث.

أنا لا أثق في أن الاعلانات المتكررة من قبل الحكومة من أنها تسعى للسلام لأن اصرارها على بديهيات تنهى هذا التوجه.

صحيح أن كل القوى اتفقت على أن النظام الفدرالي هو النظام الأمثل للسودان وهنا هل نحن قادرون على تمويل نظام فدرالي بكل ما يتطلبه من تكلفة، ودعك عن نظام كونفدرالي بالنظر الى الذين يطالبون بالكونفدرالية.

رؤيتي فيما يتعلق بموضوع الكونفدرالية هو أن السودان الذي يجب أن نسعى اليه هو السودان المحكوم لا مركزيا من دون أن نبحث عن صيغة سواء كانت كونفدرالية أو فدرالية، ومستوى هذه اللامركزية تحدد على حسب الطبيعة ودرجة التعددية والاختلاف.

السؤال الذي يطرح من البعض الآن لماذا استفتاء الجنوب في حق تقرير المصير من دون الشمال بالرغم من أن الاثنين معا تحملا عبء بناء السودان في الخمسين عاما الماضية.. هذا السؤال لابد من ايجاد حل له مثل ما هو الجنوب وما هي حدوده الآن لأن هناك خلافاً حول هذه الأمور. فيما يتعلق بمفاوضات نيروبي نقول إنها لم تختلف عن المفاوضات الكثيرة التي استضافتها منظمة الايقاد إنها احتفظت بنفس جوانب القصور في المفاوضات السابقة لأنها مفاوضات بين طرفين فقط هما الحكومة وحركة التمرد بينما المسألة اكبر.

ثانيا: العزم الأمريكي على فرض حل ولو بقوة السلاح وهذا الذي يجعل عدداً من السودانيين ينادون بأن يتسابقوا عن طريق التجمع الوطني الديمقراطي للوصول لاتفاق يوضع على طاولة المفاوضات في نيروبي حتى لا تكون قوة مهمة غائبة عن هذه المفاوضات ومن ثم يأتي حل فوقي.

رؤية حزب الأمة

وقدم الدكتور عبد الرحمن الغالي مسؤول قطاع البحوث والمعلومات في حزب الأمة رؤية الحزب انابة عن رئيسه الصادق المهدي الذي اعتذر في اللحظات الأخيرة بسبب سفره الى القاهرة، قائلا: «هناك جديد في المفاوضات والجو في تقديري ناتج عن أشياء معينة جعلتنا ننظر الى هذه الجولة نظرة أخرى وأولها الأوساط الافريقية ودخولها بثقلها في الشأن السوداني فهذا تحول نوعي لمفاوضات الإيقاد، فالوسيط يجب أن يكون الطرفان يثقان فيه أو يرهبانه، فأمريكا دخلت المفاوضات بثقلها، الأمر الذي يدفعنا أن نقول ان هذه المفاوضات ستفضي الى شيء، هذا الى جانب التحضير الجيد الذي قامت به الايقاد والذي يمكن أن يكون عاملاً من عوامل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



علي السيد:

الحل بحكومة مركزية في الشمال وفدرالية في الجنوب

الاختلاف النوعي في هذه المفاوضات إضافة الى النقاط الأربع التي حددها دانفورث ونجاح تطبيقها في الفترة الماضية يمكن أن يترك مناخاً ايجابياً للمفاوضات ناهيك عن الحضور الدولي في المفاوضات، والمناخ العام المهيأ للوصول الى اتفاق سلام في السودان كلها أسباب تجعلنا نقول ان هذه الجولة تبشر بنتائج محددة فهي تبشر باتفاق سلام وحل المسألة السودانية وتنذر في ذات الوقت بأشياء أخرى ان لم يتوصل الطرفان الى حل.

هناك نقاط بديهية أريد أن أشير اليها بالرغم من بديهيتها مثل أسباب النزوح فهي تشكل جزءاً كبيراً من نظرة الناس لحل المشكلة. لذلك يجب أن يكون هناك وضوح في تناول أسباب المشكلة، ورؤيتنا أن هناك تبايناً ثقافياً وعرقياً لشقي الوطن نتيجة السياسات الاستعمارية مثل المناطق المقفولة التي عمقت التمايز، لأنها ذهبت في اتجاه فصل الجنوب والحاقه بشرق ووسط أفريقيا في فترة من الفترات، لذلك كان هناك تمايز كبير جداً بين الشطرين نتيجة للسياسة الاستعمارية، بالاضافة الى السياسة الاقتصادية للاستعمار كانت تطبق بمفهوم استعماري، فهي كانت تسعى لتنمية مناطق معينة دون الأخرى وقد تركزت التنمية في مناطق معينة الأمر الذي زاد من تفاقم التمايز بين الشقين، وجاءت الحكومات الوطنية وسارت في نفس الخط



د. حسن مكي:

كل مسارات حل الأزمة ليست سودانية.. ونحتاج إلى الصبر

من دون ان تجري تصحيحا، فعملية «السودنة» تمت من دون مراعاة تمثيل الأخوة الجنوبيين، وهذه كلها مشاكل حقيقية فاقمت مشكلة الجنوب وجاء تحول نوعي لمشكلة الجنوب في النظام الحالي الذي تبنى سياسات الجهاد والشعارات التي تماثلها الأمر الذي صبغ المشكلة بطابع ديني، بالاضافة الى سياسات أخرى عمقت المشكلة وعقدتها الى جانب السياسة التي اتبعتها هذه الحكومة مع دول الجوار ومحاولة تصدير الثورة أدت الى تدويل المشكلة، فهذه أصبحت عوامل أساسية لحل المشكلة. اليوم دول الايقاد لا تستطيع أن نعزلها عن حل المشكلة كذلك المجتمع الدولي كأمريكا وبريطانيا واللوبيات الأخرى، كلها استفزت بسياسات النظام. ونؤكد ان هذه الأسباب يجب تناولها بوضوح لأن الحل ينبني على حل هذه المعضلات بالنسبة لحل المشكلة، هناك اتفاق نظري بين القوى السياسية على أسس الحل وهو ازالة المظالم التي تتمثل في القسمة العادلة للسلطة والثروة والاعتراف بالتنوع والتباين وحقوق الثقافات والتعبير الحر عن نفسها، كذلك اقرار الديمقراطية اصبح ضرورة لارتباط الديمقراطية بالسلام. فالسلام لن يتحقق من دون ديمقراطية واذا تحقق فلن يستمر لأسباب موضوعية مرتبطة بالتنوع والتباين ومعروف أن النظم الشمولية قابضة وتعمل على تركيز السلطة في مكان واحد.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



د. عبدالرحمن الغالي



فاروق كدودة

د. عبدالرحمن الغالي: جولة المفاوضات الحالية تبشر بالحل.. وإلا فاستمرار الحرب

كذلك اتفقت الأحزاب على الفدرالية وهذه بطبيعة الحال تتناقض مع النظم الشمولية من حيث المبدأ باعتبار أن الفدرالية والكونفدرالية تعنيان تفويض السلطات للأقاليم وما يتم الآن من تطبيق للفدرالية ليس له علاقة ولا يمكن أن يسمى فدرالية، الولايات ليست لها موارد، الولاة يأتون بالتعيين من قبل شخص واحد هو رئيس الجمهورية الفدرالية، الآن في ظل هذا النظام اسم على غير مسمى.

اتفاق السلام الذي يمكن أن يتوصل اليه لا بد من تضمينه في الدستور وأي دستور في نظام شمولي لا يتم له ذلك لأن التعديلات الدستورية في ظله تتم في اجتماع مغلق بين الحزب الحاكم والحكومة وتجاز بالاجماع لذلك الربط بين الديمقراطية والسلام ربط موضوعي وجوهري.

لذلك حالات السلام في اطار ما يجري في نيروبي الآن تحددها أشياء كثيرة، وأولها دور وموقف اللاعبين الأساسيين في هذه المشكلة وهم الحكومة، الحكومة الشعبية والمجتمع الدولي والقوى السياسية الداخلية، فاذا كان لأي في هذه الأطراف فيتو أو تحفظات، فالنتيجة النهائية ستتأثر بموقف هذا الطرف لأن أسس السلام والديمقراطية واضحة، والمشكلة اصبحت السير نحو الحل هو الذي يحدد النتيجة النهائية، أما بخصوص الفدرالية الكونفدرالية فيمكن للأطراف أن تتفق عليها لأنها في النهاية صيغة للامركزية أما الانفصال يمكن أن يأتي اذا وصل الحل الى طريق مسدود لأن هناك محاذير كثيرة جداً في شأن الانفصال، وأنا اعتقد أن هناك عدم رغبة لبعض القوى السياسية في هذا الصدد باعتبار أن ذلك يفتح مجالاً لبلقنة أفريقيا والقرن الافريقي، واعتقد أيضاً أن طرح الحركة الشعبية ضد الانفصال وكذلك طرح الحكومة.

مسودة الاتفاق التي تقدم بها طرفا المفاوضات اعتقد انها تلبي وتجيب عن كثير من التساؤلات، وكذلك اعتقد أن وجود الوسطاء يبشر بالسير في اتجاه فرض هذه المسودة على الطرفين، اذا حصل هذا، واذا شاركت القوى السياسية الأخرى كلها، يمكن أن تنتهي بصورة متفائلة واذا لم يحدث هذا، فالنتيجة الطبيعية هي استمرار الوحدة القهرية الأمر الذي يعني استمرار الحرب والمزيد من المعاناة.

نقطة أخيرة حول الفترة الانتقالية لاكمال الاصلاحات المرجوة وبعدها يحدد تقرير المصير، وأنا أقول ان الناس يجب الا يتراجعوا عن فكرة تقرير المصير، لأنه جاء لاسباب موضوعية، منها أن الوحدة يجب أن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تقوم على أساس طوعي الى جنب اعادة بناء الثقة بين الأطراف فأي تراجع عن ذلك سيعمق المشكلة ويدخلنا في سلسلة نقض العهود.

رؤية الحزب الاتحادي

وقدم علي السيد الناطق الرسمي باسم التجمع المعارض وممثل الحزب الاتحادي رؤية مقاربة لسابقاتها قائلا: «أنا اعتقد أن مشكلة الجنوب حقيقية وهي مشكلة حكم ونظام حكم، ونحن نعيش أزمة نظام، بمعنى أن كل القوى السياسية تنادي بالديمقراطية وتصارع في النظام الى أن وصلت مرحلة الحرب، نعم الحرب قامت منذ مدة طويلة، ولكنها الآن امتدت الى أن وصلت كسلا وبورت سودان ومدني، يعني الحرب لم تنحصر في الجنوب بمعنى أن القوى السياسية وصل بها الحال الى أن تحمل السلاح وتقاتل، والاعلام ركز تماما على الحرب بين الشمال والجنوب، ولم يتحدث عن الأزمة، أزمة نظام، وأزمة حكم، يقودها نظام شمولي يحكم الناس بالقهر اضطرت معها القوى السياسية الى حمل السلاح، لذلك افتكر أن عدم الثقة، متوفر بين الشمال والجنوب والأحزاب السياسية حقيقة لم توف بعهودها، كما أنها ضعيفة وغير مرتبة صحيح، ولكن عدم الثقة هذه تعقدت بفعل سياسات هذا النظام وتمسكها بالشريعة والجهاد.

أنا اعتقد أن مفاوضات نيروبي اذا نجحت شيء واحد ستنجح في ايقاف الحرب، وهذا ما تعمل له الحكومة الآن، فالحكومة لا ترغب في وفاق أو غيره وانما همها ايقاف الحرب، ولكن بنفس القدر فان الحركة تعلم بأن الحكومة همها الأول هو ايقاف الحرب، المهم أن الحكومة مصرة على تجزئة الأزمة السودانية والتوصل الى حل جزئي باتفاق مع الحركة الشعبية، ولكنها فشلت في ذلك، والآن تسعى الحكومة الى الوصول الى ايقاف الحرب ان فشلت في التوصل الى اتفاق مع الحركة الشعبية بمعنى ان الحكومة اذا قدر لها ان توقف الحرب فلا يعني أن تصل الى سلام أو غير ذلك، فقط ما يهمها الآن أن تحصل على البترول، وأنا أقول ان المفاوضات الجارية حالياً في نيروبي، حتى وان توصلت الى ايقاف الحرب فان ذلك سيكون مؤقتاً وستظل الأزمة السودانية قائمة، لأن الحرب متعلقة بأزمة الحكم لذلك نحن عندما نتحدث عن الحل السياسي الشامل، نعني أن الأزمة السودانية يجب أن تحل بشكل نهائي بمعنى أن الحل لا يقف عند إيقاف الحرب، أنا اعتقد أن الحل للازمة السودانية هو اقامة حكومة مركزية في الشمال وفدرالية في الجنوب بمعنى أن نركز على شكل الحكم.

مداخلات

وفتح المجال للمراقبين للادلاء بدلوهم واستهل الدكتور حسن مكي الخبير في شؤون القرن الافريقي حديثه بالقول: «من اطلع على الحضارة المروية أو شاهد آثارها لشاهد ملك مروى وهو الذي يمثل العقل السياسي السوداني حينها يتعامل مع مختلف القوميات، في صورة تراه يروض الفيل، وفي صورة تراه يتعامل بشدة مع النبجة، أو مع القادمين من الجنوب، أو غيرهم، ولكن عموماً عندما دخل الجنوب في اطار السودان من الناحية الرسمية في عام ١٨٢١م لم تكن هنالك سلطة شمالية اسلامية تحكم جنوب السودان، ومن ١٨٢١ وحتى ١٨٨٥ قيام الثورة المهدية، كان حكم الصفوة التركية المتمصرة العلمانية التي يطلبونها الآن وفي هذه الفترة ظهر الزبير باشا ١٨٦٢ ـ ١٨٧٤ وقضى عشر سنوات في جنوب السودان منها سنوات منطقة راجا وديم زبير والآن كثير من الاطروحات تتحدث كأنما الزبير باشا التاجر المغامر يمثل شمال السودان وهذا شيء مختلف لأن بضع سنوات لا يمكن أن تبني عليها حقائق تاريخية أو تبني عليها تنزيلات فكرية وسياسية منذ ١٨٨٥ ـ ١٨٩٨ فترة قصير جداً هي فترة المهدية، وهي بدأت في الشرق والوسط وحركة العروبة في

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الجنوب وكانت ضئيلة من سنة ١٨٩٨ - ١٩٢٤، بعد ذلك بدأت ما قبل رفع علم الاستقلال ما يسمى بحرب الجنوب، فلذلك ما هو الظلم الذي وقع من الشمال على الجنوب فالشمال لم يعط فرصة حتى ليحكم نفسه حتى يرجح الكفة السياسية الى حكم ديمقراطي، لذلك هذا يعني أن ظلم الجنوب فرضية تاريخية لا يوجد ما يسندها. أصلا المسألة الثانية هنالك حديث الآن كثير جداً وهو جزء من حرب نفسية لاحداث ارتباك عقلي، الحديث عن الرق وانتهاك حقوق الانسان، اذا كانت هنالك مظالم واقعة على كل السودانيين يمكن أن يقبل ذلك، وهذه للأسف روجت لها الحركة الشيوعية ابتداء من كتاب عشاري دلقو عن الرق في جنوب السودان أو مأساة الضعين، وانتهاء بكتاب زعيم الحزب الشيوعي محمد ابراهيم نقد عن نظام الرق في السودان إضافة الى الاطروحات، ولجنة «سواك» لإعادة المخطوفين، لذلك لم يتم تشخيص لقضية الجنوب حتى الآن وأعتقد انه ليس هنالك أصلا ما سمي بالقومية الجنوبية، لأن الجنوب نفسه يشكل قبائل مختلفة وهذه القبائل المختلفة لأول مرة تكشف نفسها في الخرطوم، يعني التبوسا لا علاقة لهم بالفراتيت ولا يعرفون لغتهم ولا ثقافتهم وكذلك بقية القبائل التوكا أو الايادبا أو الرشولي. اذن المسألة واضحة، يعني أن الحرب الجنوبية - الجنوبية ضحاياها أكثر من الحرب الشمالية - الجنوبية، والحرب الجنوبية - الجنوبية الآن تنتقل حتى الخرطوم، اعتقد أن حرب الجنوب أدت الى القضاء على العلاقات التاريخية الشمالية - الجنوبية، وهجرة الشماليين من الجنوب ومجيء الجنوبيين الى الشمال وهذه تحتاج لأن نتوقف عندها، هذه المسألة تحصل الآن واذا كان الشمال هو سبب المحنة أو هو الرق، لا اعتقد أن الجنوبيين يأتون الى الشمال وخاصة أن معظم من جاء منهم هم الشباب القادرون على حمل السلاح والقادرون على الحرب، واعتقد أن التنمية التي حصلت في شمال السودان في الدلنج وحدها هنالك الآن ١٥٠ منزلاً حكومياً كل الولاية الشمالية لا يوجد بها ١٥٠ منزلاً حكومياً كادوقلي أيضا بها ٢٠٠ منزل، في حين أن المنطقة من الجيلي شمال الخرطوم وحتى وادي حلفا، لذلك هنالك حديث كثير يقال من دون مسؤولية ومن دون سند، حقائق مشروع السودان الحديث مشروع لم تقم به الحكومات الشمالية انما اقامه الاستعمار البريطاني، واذا كان الحديث حالياً يدور حول المثلث الموجود في العاصمة، لم ينشئه الشماليون، وانما الانجليز لذلك اذا كانت هنالك تنمية في جزء من السودان، هي ليس مسؤولية الشماليين.

المسألة الأخرى أن حرب الجنوب حرب غربية جداً قالوا انها حرب للتحرير، لكن حرب الجنوب هي حرب للتدمير، والتدمير الذاتي، تستهدف المدارس والمستشفيات والجسور، فكيف تحصل تنمية أو دمج قومي اذا كانت الحرب تمضي على هذا المنوال وحالياً الجنوب محكوم بنسبة ٨٠٪ عملياً من قبل حركة التمرد، الحكومة تسيطر على بعض المدن، وجزء من الممر المائي وآبار ومناطق البترول، وهذه جديدة دخلت في القضية، اذن ماذا يدفع الأمريكان للجوء لدعم مؤسسات المجتمع المدني في الجنوب، أين هو المجتمع المدني؟، الحقيقة انه لا يوجد مجتمع مدني في الشمال ولا الجنوب، الأمر كله مجرد كذبة أين النهضة الذاتية، وأين المجتمع النموذجي الذي تبنته الحركة في الجنوب؟ اعتقد بقدر ما أن المثقفين الشماليين من سياسيين وغيرهم، فعلاً خرجوا بالسودان وبقضية الجنوب الى العالم، أيضا ومدخل المثقفين الاسلاميين وتمسكهم بالسلطة كان مدخلاً فيه كثير من القصور، لأنهم ظلوا يرددون مقارنات لا يعرفون محتواها، مداخلهم على السلطة في السودان هي كلمة الدستور، وهي كلمة في التشريعات الاسلامية غير موجودة، وحينما بدأوا يرددون كلمة الدستور الاسلامي، اتضح انهم لا يعرفون الفرق بين الدستور الاسلامي والدستور العلماني، كان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. فائزة حسن طه: التيار العروبي الإسلامي مسؤول عن الأزمة تاريخياً



د. فائزة حسن طه



محمد الأمين خليفة



د. لام اكول



جانب من الحضور

بالنسبة لهم الأمر مجرد شعارات، وحينها جاءت التجربة العلمانية ووضح خبث الاستخدام، واعتقد أن اسلاميين لو كانوا انتصروا في حرب الجنوب من ١٩٩١ أو ما يسمونه بصيف العبور وشعارات كسر حركة قرنق، لا يستطيعون أن يحققوا نتيجة، لأنه لم يكن لديهم أية برامج روحية أو فكرية.

أيضا هناك حديث عن كونفدرالية وفدرالية، وهي كلمات موروثة من واقع ثقافة غير ثقافتنا السودانية واعتقد أن مفتاح الحل السوداني لقضية الجنوب هو الصبر لا بد أن نصبر على بعضنا بعضاً، نحن أي حاجة نديرها بشكل سيىء حتى عمل الشاي ده.. أنا انظر في القاعة نصف ساعة يسكبون الشاي أنا توقعت أن يصلنا بارداً وفعلاً شايهم وصل بارداً وسوف تنتهي هذه الندوة قبال ما يقدمون الحاجة الأخرى، وأنا طلبت حليب، وأتوني بشاي، لذلك فلابد من الصبر في السودان لأن آراءنا ضعيفة، وأشكر لاخواننا في «الخليج» هذه الندوة وأقول ان كل المسارات المفتوحة حالياً لحل أزمتنا ليست سودانية، وليس فيها احترام لارادتنا، اعتقد أننا محتاجون الى حوار وعقلية موضوعية.

ظاهرة مجيء الجنوبيين للشمال ظاهرة لها معنى كبير، وهل تستطيع قبائل الهوتو أن تذهب الى مناطق التوتسي، أو العكس هل يستطيع الفلسطينيون أن يعودوا علناً الى مناطق اليهود، ان الوضع في السودان مختلف تماما. لا توجد أية اشكاليات فهذا البلد ينعم بحبه واعترافه بالآخر، الأثيوبيون والاريتريون رفضوا الرجوع من السودان، فمجتمع السودان عايش في سلام وانسجام - الحالة السودانية محتاجة لصبر، تصبر على غيرك وتصابر، لكن الحقيقة أن النخب السودانية كلها محتاجة الى مرجعات فكرية وروحية ونفسية عميقة جداً حتى تستطيع أن يتعايش وتستطيع اكتشاف الصبر.

د. فائزة حسن طه

وقدمت الدكتورة فائزة حسن طه الباحثة السياسية في مركز الدراسات الاستراتيجية مطالعة استهلتها بالقول: كنت أتوقع أن ينصب الحديث في هذه الندوة حول الرؤى المستقبلية للاطروحات المطروحة على اعتبار كيف يدار السودان، مستقبلاً لأن التاريخ قتل بحثاً، ووصلنا الى حالة متقدمة في العلم المشترك، لكن يبدو أن المتحدث الحكومي جرنا الى التاريخ وغرقنا جميعاً في أثر التاريخ وتحليل الماضي، واذا كان لا بد من تحليل ذلك الماضي، فأنا أريد أن اختلف ما أورده الدكتور حسن مكي، فهو يرفض فرضية أن هنالك ظلماً وقع على الجنوبيين لأسباب تاريخية، يعني قد لا يكون هنالك سوء نية، ولكن لاسباب تاريخية يمكن تفسيرها بالظلم الذي وقع على الجنوب، وأنا اعزي ذلك على أساس أن قادة التيار العروبي الاسلامي الذين تعاقبوا على مقاليد الحكم بلوروا تلك المرحلة التاريخية، يعني أن العالم العربي الاسلامي كان خارجاً من حرب فلسطين وكان هنالك شعور أن القوى الامبريالية والصهيونية تريد أن تطغى على الحركة العروبية الاسلامية في المنطقة، والتيار العروبي السوداني وجد نفسه في البوابة الخلفية، وأصبح الجنوب بالنسبة لهذا التيار هو الباب الضعيف الذي يمكن أن ينفذ منه الاستعمار، فهذا التيار عمل على خلفية معالجة القومية العربية الاسلامية على حساب القومية السودانية. لذلك كان هناك هضم للقضايا المحلية، بدليل انه لم يكن هناك فرصة لطرح قضايا سودانية بهذه الأريحية التي نتحدث بها اليوم، يعني مجرد التفكير في الماضي في طرح قضايا سياسية كان يعني خيانة وطنية، فأي حديث عن استقلال الجنوب أو إعطاء السيادة للجنوب، كان يعتبر خيانة للوطن العربي والاسلامي، وفتح

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

باب للنفوذ الاستعماري الامبريالي عبر البوابة الخلفية.

هذه النظرة عمقت عدم الثقة، لأننا كنا نعيش في حالة من عدم الثقة بين الشمال والجنوب، صحيح أن الاستعمار هو الذي ولد هذا الشعور، ولكن ذلك التيار غذى فجوة عدم الثقة، هذه الفرضيات سادت لمدة طويلة والتفكير في الحل الشمالي الجنوبي كان تفكيراً أمنياً بحتاً وهذه العقلية سادت ومازلنا نعاني منها وأنا اشهد للجنوبيين بأنهم في سبيل الحفاظ على الوحدة كانوا اكثر مرونة من القوى السياسية في طرح البدائل الوحدوية سواء كانت فدرالية أو كونفدرالية، وكلها كانت أشكالاً وحدوية في حدود علاقات سياسية مرنة يمكن الحفاظ على شكل الحدود المعترف عليها دولياً وأخذ على التيار العروبي الاسلامي أن خطابه السياسي كان يتحدث عن الوحدة القومية ولكنه كان يدافع عن المصالح الحكومية للسودان أو الوحدة السياسية.. فالخطاب السياسي كان خادعاً والتجارب أثبتت أننا فشلنا في تحقيق القومية السودانية، واضطرت القوى السياسية لأن تتحارب. صحيح أن الشمال لعب دوراً كبيراً في تقوية الوعي بالوحدة القومية في الجنوب، لكن الشمال لم يدرك أهمية وخطورة هذا الوعي ولأنه لم يحترمه مما أدى إلى تفكيك العلاقات بين الجنوب والشمال الذي اعتبر نفسه هو الوصي بدليل أن الأطروحات التي كانت ترفع من جانب الجنوب، كانت مرفوضة وتبقى مقبولة عندما تتبناها القوى الشمالية. الفدرالية، مثلا رفضت لفترات طويلة على اعتقاد أنها تفضي للانفصال، وكان هنالك شعور فعلي سائد بأن الوحدة ليست حقيقة.

وأعتقد أن الحكومة الحالية إذا استمرت في عزل الآخرين وهي تتصدى لمشاكل كبيرة وهي في موقف ضعف فلن تحقق شيئا للأسف الشديد، وأمريكا تسود العالم، وهي تعكس شروطها من خلال محاربة الإرهاب فأعتقد أن الأمر يعني بنا إلى كارثة.

تعقيب وخلاصة:

فاروق كدودة

أنا لست متفائلاً بما يحدث في نيروبي، ومحادثات نيروبي فيها كثير من الاختزال لمشكلة السودان وحصرها في الحرب، وهذا الوضع يبعدنا عن الحل الشامل، والأمر الذي يؤدي الى الفشل هو التدويل الذي حدث في القضية، والرأي العام السوداني يحذر من تدويل القضية، لأن التدويل يستدعي فرض حلول أجنبية قد لا تهتم بالمصالح السودانية وانما المصالح الأجنبية، واصدق شاهد على ذلك تقرير دانفورث الذي ركز على النفط فقط وهذا فيه إشارة صريحة إلى المصالح الاقتصادية، والآن يدور صراع بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لتبني الحل السوداني، ولكن أمريكا لها اليد الطولى في المفاوضات وهذه المفاوضات بنيت على ضوء مبادرات أخرى والحل المطروح يحصر المشكلة في وقف الحرب، وقيمة ما يحدث الآن في نيروبي هو أن القوى السياسية الشمالية أصبحت تعي تماما ما يجب أن تلعبه من دور في الحل السياسي.

وأعتقد انه طالما الأمر محصور في وقف الحرب فانه سوف يأتي بقوة السلاح كما حدث في التاريخ في بعض أنحاء العالم، والإدارة الأمريكية سبق وان فرضت حلولاً ولكنه لن يكون حلا دائما ولابد من الإسراع لبلورة رؤى سودانية للقوى السياسية لإنخالها تحت مظلتها.

حسن مكي

مفاوضات نيروبي لن تفضي إلى حل وفي احسن الأحوال يمكن أن تفضي إلى هدنة أو وقف إطلاق النار، والطرفان أرى انهما لن يقدما تنازلات كبيرة تفضي إلى ما يسمى بالسلام، لذلك لا أرى بوادر سلام إلى نهاية هذا العام بل اعتقد خمسة أعوام قادمة لن يكون بعدها سلام، واعتقد أيضا أن الشمال سوف تسيطر عليه القوات المسلحة، أما في الجنوب فإن الحركة الشعبية ستظل المسيطرة لأنها مدعومة من الدول الأجنبية بالإضافة إلى دول الجوار.

فائزة طه:

اعتقد أن الحكومة محاربة لأنها تتبنى اتجاها اسلاميا وموقفها في المفاوضات ضعيف والقوى السياسية الشمالية هي الخاسر الأكبر، ويجب على الحكومة أن تتفادى الضربة القادمة لمحاربة الإرهاب، وربما يكون هناك اتفاق خلف الكواليس بين الحكومة والإدارة الأمريكية لإعطاء حماية لهذه السلطة لكي تبقى من دون حساب، وان يتم تقسيم السودان بين حركة قرنق في الجنوب والسلطة في الخرطوم وفي هذا الأمر خطورة كبيرة جدا على القوى السياسية في السودان والسرية التي تحيط بالمفاوضات وضعتها في موضع الريبة والشك

إلى جانب أن القوى الأجنبية لن ترضى من الحكومة السودانية مهما قدمت من تنازلات واعتقد أن الحكومة لن تقدم تنازلات كبيرة، واذا استمرت الحكومة في سياسة إقصاء الآخر فإن هذا الأمر سيفضي إلى كارثة.

عبد الرحمن الغالي

أعتقد أن السلام هو عملية مستمرة وأنا متفائل، ولكن ليس حول المفاوضات التي تجرى الآن في نيروبي وهناك خطوات كبيرة في سبيل الحل والحل ظروفه الموضوعية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ظهرت لذلك سوف يأتي السلام في السودان بحكم الظروف الموضوعية المتمثلة في الضغط الدولي والمأسي الإنسانية التي تعيشها البلاد. وإذا كان هناك اتجاه إلى اتفاق يتم بموجبه أن تحكم حركة قرنق الجنوب والحكومة تحكم في الخرطوم فإن هذا الاتجاه يدخل الحكومة في متاهات لأن هذا الأمر لن تكون له ضمانات دولية، ومصدر تفاؤلنا أن القضية السودانية في طريقها إلى الحل للظروف الموضوعية التي ذكرت.

د: لام اكول

أعتقد أن الجولة الحالية للمفاوضات لن تأتي بجديد والتفاؤل المفرط حول المفاوضات انتهى، والناس بدأت تفيق من التفاؤل، والآن يعد الوضع لقبول فشل آخر للمفاوضات وأصبحنا نطالع في وسائل الاعلام أن المفاوضات سوف تتواصل في ٥ أغسطس/ آب وغير ذلك وهذا دليل واضح أن هذه الجولة لن تأتي بجديد بل هناك تجهيز للعقول لذلك. لكن اعتقد أن الحل سوف يأتي عن طريق نيروبي، فالرئيس موي يريد أن يختم عهده بصورة طيبة، والأمريكان يريدون أن يضعوا حدا لهذه الحرب لسببين الأول هو أن الحرب تكلفهم أموالا طائلة تتمثل في المساعدات الإنسانية التي تقدمها الإدارة الأمريكية، وأمريكا تصرف عشرات الملايين من الدولارات على مناطق الحركة الشعبية. والسبب الآخر هو ضغط الرأي العام الأمريكي وخاصة اللوبيات اليمينية وليس الكنسية فقط لفرض حل في جنوب السودان.

واستبعد أن يصل الطرفان إلى حل نهائي لأن المفاوضات قائمة بين طرفين لا توجد بينهما ثقة متبادلة ولهذا السبب استبعد أن يصل الطرفان إلى حل وحدهما، وهذا مكمن الخطر لأن حل الوسطاء يكون على حسب وجهة نظرهم. والحل الأجنبي يقف في مواجهة القوى السياسية الأخرى. وفي نظري الخاص إذا كان الحل الأجنبي يشمل الديمقراطية فإن الأحزاب سوف تكون مجبرة للتعامل مع هذا الحل لانه يعطي الأحزاب فرصة المشاركة في السلطة ولكن لا بد ان يضع في الحسبان أن الحل الأجنبي سوف تكون عليه رقابة دولية كما يحدث الآن في جبال النوبة، فإذا لم يشتمل الحل الأجنبي على الديمقراطية فعلى الأحزاب السياسية أن تبحث لها عن طريق آخر للحل، والحل الذي لا يأتي عن طريق الديمقراطية لا أستطيع أن أتنبأ بنتيجته ولكن الحل إذا كانت فيه ديمقراطية وشيء من الرقابة الدولية فإن الأحزاب ستجد نفسها مجبرة للتعامل معه.

علي السيد

أعتقد أن المفاوضات ستأتي بنتيجة سيئة لأنها ليست نابعة من إرادة سودانية ولان الضغوط الدولية التي تمارس تأتي من اجل

محمد الأمين خليفة:

أتوقع التوصل الى وقف جزئي لإطلاق النار

مصالح خاصة متمثلة في النفط السوداني، وأنا متأكد أن مفاوضات نيروبي الدائرة الآن إذا خرجت بأي نتيجة سوف تكون نتائج سالبة وقصيرة المدى ولن تحل الأزمة السودانية.

محمد الأمين خليفة

كثير من الناس يعتقدون أن الضغط الدولي سوف يأتي بنتيجة وهذا في اعتقادي اعتقاد خاطئ لأن حركة التمرد لا تخضع لإرادة أمريكا خضوعاً كاملاً.

ثانيا، الحكومة أو السلطة الحالية لن تتنازل عن كل شي لدرجة أن تتنازل عن ثوابتها لأنها تريد أن تحيا واذا سلمت أي حاجة فانها سوف تموت. واعتقد أن «الكروت» التي تلعبها حركة التمرد في هذه المفاوضات أقوى من «كروت» الحكومة لأن الحركة تستميل القوى الأجنبية «الوسطاء» ومن السهولة للحركة أن تقنع القوى الأجنبية ولكن الحكومة لن تستطيع ذلك.

واعتقد أن المفاوضات لن تصل إلى حل أو سلام ولكن قد تصل إلى وقف جزئي لإطلاق النار من اجل تجميل الوجه على اعتبار أن هذا إنجاز يحسب للوسطاء في المفاوضات.

فائزة طه

يجب أن نترك أمر الظلم للجنوبيين إذا كانوا مظلومين أو غير مظلومين وظاهرة النزوح لا تؤخذ كدليل على بناء الثقة وبالعكس إذا حصل أي خلاف عسكري فالناس يعتقدون أن هذا العمل فصيل لجون قرنق أو أي متمرد ونحن لا نكذب أنفسنا ولا ندعي أن مجرد النزوح إلى الشمال استطاع أن يبني الثقة وحتى رجال الأمن يحتاجون لأية حادثة يمكن أن تحدث فجأة وهذا دليل على أن عدم الثقة موجود ومغروز في نفوس الناس، وأنا اعتقد أن عدم الثقة لا يزول إلا بتحقيق العدالة المطلوبة، والعدالة معروفة يعني كل الناس عايزين حقهم السياسي والاجتماعي وحقهم في السلطة وحقهم الديني وحرية الأديان أتاحها الله سبحانه وتعالى «فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» وهي حقوق منحتها الشرائع السماوية ويجب أن نكون صادقين مع أنفسنا ونقول نحن فشلنا في عمل وحدة سودانية بالطريقة المثالية التي كان يحلم بها الوحدويون.

وهناك مصالح مشتركة نخشى عليها، ويجب أن نكون صريحين ويكون هنالك اتفاق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بيننا، والله نحن فشلنا كسودانيين فشلنا في إقامة دولة سودانية موحدة ولابد من أن نتفق في أن يكون هنالك تبادل مصالح ونحن نخشى من منابع النيل أن يتم تهديدها ونخشى من دخول الاستعمار والإمبريالية في هذه المنطقة وتحديداً المنطقة العربية، وطبعاً المنطقة العربية مخترقة من كل الجهات وهي ليست البوابة الجنوبية، الآن الصهيونية موجودة في قلب العالم العربي فانا أعتقد يجب أن نقيم دولة على أساس مصالح يمكن أن ندخل في دولة فدرالية لأن المصالح الحيوية في هذه الدولة من دون الاضرار بالدولة الأخرى فيجب أن توسع الفكرة ونوسع الأمن وليس الأمن بين الشمال والجنوب وانما أمن المنطقة جمعاء لأن المنطقة نفسها لها مصالح حيوية تخشى عليها ويجب أن نرتقي بالخطاب السياسي بدلاً من الوحدة المثالية والخيالية.

والحل القادم من الخارج قائم على فرضيات أجنبية لن نصل عن طريقه إلى حل دائم والفدرالية بالطريقة التي نراها الآن هي شمولية اكثر من انها فدرالية فأي وحدة إذا لم تعالج القصور السياسي الداخلي وقضية المشاركة في السلطة فالوحدة نفسها إذا كانت فدرالية أو مركزية أو أي شكل من الأشكال لن تنجح لأن هناك عدم ثقة بين الشمال والجنوب حتى هناك عدم ثقة بين السلطة الحاكمة والقوى السياسية الأخرى «الأحزاب».

عبد الرحمن الغالي

هنالك جهود داخلية في اتجاه تكوين أو بلورة ميثاق وطني تتبناه ندوة العميد «بالأحفاد» وهذه الجهود تذهب في اتجاه بلورة رأي وطني سوداني يصل إلى اتفاق شامل في القضية السودانية. بالنسبة للجهود الجارية فإن هناك تحولات تصب في اتجاه يبشر بأن القضية السودانية والناس أصبحت

د. لام اكول:

لا اعتقد ان الحل سوف يأتي من نيروبي

تتحدث عن كيفية إحلال السلام وكل القضايا التي ذكرها الدكتور حسن مكي والورقة التي قدمها د. لام أكول وكل هذه الأدبيات تتكلم عن الديمقراطية وهذا تحوّل مهم وتتكلم عن ضمانات داخلية وخارجية وتتحدث أيضا عن إشراك القوى السياسية السودانية. كل هذا يشكل تحولا مهما جدا.

الدكتور لام أكول

كل الخيارات المطروحة هي خيارات وحدة، اذن نحن حريصون على وحدة السودان نحن نرى أن حكم السودان مركزياً في دولة واحدة غير وارد. هذه الوحدة لا بد أن تدار على صيغة حكم لا مركزي بأية صيغة من الصيَغ الحديثة عن أن اتفاقية أديس أبابا كونفدرالية حديث غير صحيح أصلا.

الحديث عن ضحايا الحرب الجنوبية - الجنوبية اكثر من الشمالية أريد أن أوضح انه لا توجد حرب جنوبية - جنوبية من دون أن تكون وراءها الحكومة في الخرطوم سواء كان ما يجري في العاصمة ليس حرباً، الحرب هي التي وقعت بين فصيل الناصر وجون قرنق أيضا ان الحديث ان نزوح الجنوبيين للشمال اختيار للوحدة مثل غير دقيق فمن الطبيعي أن يهرب الإنسان من المصيبة إلى اقرب منطقة آمنة فنزوح الجنوبيين للشمال ليس معناه انحيازاً للوحدة، هذا الأمر لا بد من التدقيق فيه والحديث حول هذا الموضوع حديث غير دقيق ذلك ان المواطن الجنوبي لم يكن لديه مشكلة مع المواطن الشمالي.. النازح ينزح إلى أي مكان وانما هنالك مظالم لتنظيمات جنوبية مع الحكومات في الشمال.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

اعتقد أن الأسبقية لإيقاف الحرب لأن نتائجها مرة، وإذا جرت أية مبادرة لإيقاف الحرب علينا أن ننتهزها لأننا لا يمكن أن تقول، انتظر إلى أن تأتي الديمقراطية لأن معظم الحلول تمت في ظل حكومات شمولية، المطلب الأساسي والدرس الذي يمكن أن يستفيد منه الناس هو أننا يمكن أن نصل إلى اتفاق مع نظام شمولي لكن لا بد أن يشمل الحل الديمقراطية وهذا ما حصل بالضبط في اتفاقية الخرطوم للسلام فهذه الاتفاقية تحدثت عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ونحن نرى صدقاً أن اتفاقية الخرطوم للسلام هي التي دفعت النظام إلى الانفتاح الذي نعيشه الآن فهذا الانفتاح مهما كان محدوداً لا يمكن أن نقول انه ظل في مربعه الأول فنحن نقول ان الذي يحارب لا يستطيع أن ينتظر لأننا استفدنا من اتفاقية أديس أبابا فالحل ممكن أن يأتي في أي وقت، لكن هذا الحل لا بد أن ينص صراحة على توفير الديمقراطية لأنها الضمانة الوحيدة لاستمرارية أي حل سلمي في السودان وهذا ما قلناه في ردنا على دانفورث وأكدنا أن من الأشياء التي أغفلها ذلك التقرير هو موضوع الديمقراطية، وقلنا لا بد أن تكون هنالك مساحة للديمقراطية والورقة المطروحة في مفاوضات نيروبي أيضا أغفلت الديمقراطية وانما جاءت الإشارة إليها عرضا وبطريقة فضفاضة فهذه نقطة مهمة لكي لا يقع الاختلاف.

محمد الأمين خليفة

الحديث عن الجبهة الاسلامية تحاول أن تفصل الجنوب منذ عام ١٩٧٠ حديث خاطئ واذا كان فكر الحزب الشيوعي هو فكر أممي لكن الطرح الاسلامي طرح يتماشى مع المشيئة الموجودة في نفس الإنسان نحن لا نريد الانفصال وانما نريد الوحدة لكن بمشيئة النفوس بمعنى انه حتى في العهد الاسلامي فإن الرسول صلى الله عليه وسلم أعطى حق تقرير المصير لقريش «من أراد أن يدخل في عهد محمد فقد دخل فيه ومن أراد أن يدخل في عهد قريش دخل فيه».

اذن هناك استفتاء ونحن نعتبر أن حق تقرير المصير حق فردي وجماعي غير مربوط حتى الزوجة لها حق تقرير المصير الأمر موجود في نفس الإنسان أرجو أن يفهم الناس أن حق تقرير المصير ليس معناه الانفصال.

إذا كنا نحن نحارب نصف قرن من الزمان لأن القضية كبيرة يوجد ظلم سياسي وغبن للجنوبيين على الشمال، حديث حسن مكي عن التخريب أقول له ماذا تتوقع من الحرب كل من يدخل حربا أو يقود مظاهرة لابد أن يخرب، نحن لا نتهم الحركة إذا كانت تخرب بأنها تخريبية لأن هذا هو نهج أية خارج لانهم ليسوا، دولة الحكومة هي المسؤولة عن ذلك.

الفدرالية أو الكونفدرالية هي أشكال وحدة لكن الانفصال غير وحدة وإذا كانت المفاوضات الجارية الآن في نيروبي قد تفضي إلى وحدة أنا أقول بإرادة سودانية وليس بإرادة غربية وبمساعدة سودانية قد تفضي إلى ما لا يحمد عقباه. لو تركنا هذه الحكومة بطريقها الحالية فإن هذا الاتفاق لا يعني السلام، التنازل لا يؤدي إلى سلام فالحرب قد تندلع من طرف واحد لكن السلام لا يتحقق إلا من الطرفين وبارادتين. الآن لا توجد أي إرادة سودانية لتحقيق السلام في الجنوب، الحكومة لا توجد ثقة بينها وبين الحركة الشعبية وانعدمت الثقة بالتالي أتوقع أن تفضي إلى نتائج نحن عندما أردنا توقيع اتفاقية السلام كانت هناك ثقة.. آخر لام اكول يمكن أن تسألوه الآن هو كان في الغابة لكني كنت أتحدث معه مباشرة سواء كان في نيروبي أو الغابة.. أنا الآن ممكن اتصل بمشار أو أي متمرد لانه توجد بيننا ثقة والثقة هي المفتاح السحري.

المشاركون في الندوة

- د. قطبي المهدي
- لام أكول
- محمد الأمين خليفة
- د. حسن مكي
- د. فائزة حسن طه
- د. عبدالرحمن الغالي
- د. فاروق كدودة
- علي السيد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ: ٢١ يوليو ٢٠٠٢

نص «بروتوكول ماتشاكوس»

في ما يأتي نص الاتفاق بين الحكومة السودانية والمتمردين في الجنوب، تحت عنوان «بروتوكول ماتشاكوس»:

«في حين اجتمع ممثلو حكومة جمهورية السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة تحرير شعب السودان في ماتشاكوس في كينيا من ١٨ يونيو/ حزيران الى ٢٠ يوليو/ تموز ٢٠٠٢، في إطار مبادرة «إيقاد» للسلام.

وفي حين كررت الأطراف تعهداتها من أجل حل سلمي شامل يتم عبر التفاوض، للنزاع السوداني في إطار وحدة السودان.

وفي حين بحثت الأطراف مطولاً، واتفقت على إطار عمل موسع يضع قدماً مبادىء الإدارة والاتجاهات العامة المطول اتباعها في خلال المرحلة الانتقالية و(أيضاً) أجهزة الحكومة التي ستقام على أساس اجراءات شرعية ودستورية.

يسجلون بأن الأطراف اتفقت على التفاوض والبحث بتفاصيل أكبر لبنود إطار العمل هذا، ومن ضمنها المبادىء التي لم تتم تغطيتها في هذه المرحلة من المفاوضات، كجزء من اتفاق سلام إجمالي.

ونسجل أيضاً أنه، بموجب النص المرفق، توصل الطرفان الى اتفاق محدد حول حق تقرير المصير لـ«شعب» جنوب السودان، وحول العلاقة بين الدولة والدين، إضافة الى الدستور، «الوثيقة التمهيدية»، والمبادىء الأساسية والعملية الانتقالية من الإطار المقترح والنصوص الأولية، وكافة النصوص التي سيتم ادماجها بالتتابع في الاتفاق النهائي.

وتم الاتفاق والتأكيد على أن الطرفين سوف يستأنفان المفاوضات في اغسطس (آب) ٢٠٠٢ بهدف حل القضايا المتبقية والوصول الى سلام شامل في السودان».

وحمل الاتفاق والبروتوكول تواقيع كل من:

د.غازي صلاح الدين عتباني عن حكومة السودان.

القائد سليفاكير عن الحركة الشعبية لتحرير السودان.

جنرال لازروس سيمبيو يو المبعوث الخاص للايقاد.

negotiations in August, 2002 with the aim of resolving outstanding issues and realizing comprehensive peace in the Sudan.

20/7/2002

Dr. Ghazi Salahuddin Atabani
For: The Government of Sudan

Cdr. Salva Kiir Mayardit
For: The Sudan People's Liberation Movement/Army

WITNESSED BY: Lt. Gen. Lazaro K. Sumbeiywo
Special Envoy
IGAD Sudan Peace Process and
On behalf of the IGAD Envoys

توقيع اتفاقية الخرطوم للسلام العام ١٩٩٧ الخطوة الأولى في طريق إنهاء الحرب الطويلة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٢ يوليو ٢٠٠٢

المعارضة السودانية تهاجم اتفاق الحكومة وحركة قرنق وتصفه بأنه انفصال مؤجل

القاهرة: زين العابدين أحمد

هاجمت قيادات من تجمع المعارضة السودانية الاتفاق الذي تم توقيعه بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الدكتور جون قرنق ووصفته بانه اتفاق جزئي لم يكن التجمع المعارض طرفا فيه. وقال الفريق عبد الرحمن سعيد نائب رئيس التجمع السوداني «انه (الاتفاق) انفصال مؤجل لجنوب السودان»، واشار فاروق أبو عيسى مساعد رئيس التجمع للشؤون الدستورية والقانونية الى ان ما جرى في نيروبي يؤكد ان نفوذ الطرف الاجنبي كان كبيرا، بينما قال الدكتور الشفيع خضر القيادي بالحزب الشيوعي السوداني ان الازمة السودانية «اعمق من أن تحل باتفاقات جزئية ولذلك كان اصرارنا على الحل السياسي الشامل».

وتوقع مراقبون ان يكون اجتماع هيئة قيادة التجمع المعارض والمكتب التنفيذي في اسمرة السبت المقبل ساخناً وذلك في الوقت الذي بدأ فيه السؤال يقفز بشدة عن مستقبل علاقة الحركة الشعبية لتحرير السودان بتجمع المعارضة السودانية ومدى امكانية استمرار الحركة كفصيل اساسي في التجمع بعد توقيعها هذا الاتفاق. الا ان الدكتور الشفيع خضر اكد انه ليس بالضرورة ان يكون هذا الاتفاق ذا تاثير على علاقة الحركة بالتجمع، مشيرا الى ان هناك قرارا كان قد اقره التجمع الوطني بأن تواصل الحركة الشعبية حوارها مع الحكومة، ولكنه اشار الى ان هذا القرار كان يرتبط بعدم حل المشكلة حلا جزئيا، وإلى امكانية معالجة اي خلل طرأ على الاتفاق الذي وقع خاصة ان الاتفاق لم يكن نهائيا.

وقال الفريق عبد الرحمن سعيد ان انشاء نظامين احدهما علماني في الجنوب وديني في الشمال واستفتاء حق تقرير المصير بعد 6 سنوات يعني انفصالاً مؤجلاً للجنوب، مشيرا الى ان معالجة الازمة بشكل شامل وكامل هي الضمان للوحدة. وقال سعيد لـ«الشرق الأوسط» ان وجود دولة دينية في الشمال لن يشجع الجنوبيين على التصويت لصالح وحدة السودان، وان قيام دولة ديمقراطية برضاء الشعب السوداني هو الضمان الوحيد لعدم التصويت للانفصال.

واضاف سعيد «نحن كتجمع ظللنا نعمل من اجل وحدة السودان منذ بداية عمل التجمع الوطني، ولذلك نؤيد اي خطوة تؤدي الى حل المشكلة السودانية وتوقف الحرب ولكن على الا تكون هذه الخطوة على حساب وحدة السودان»، ووصف الفريق سعيد الحوار الذي افضى الى هذا الاتفاق بانه كان اشبه بالمباراة بين الحركة الشعبية والحكومة ولذلك اعتبر كل من الطرفين انه الكاسب في هذا الاتفاق، وكان من المفترض ان يضم هذا الحوار كل الفصائل لان الشماليين ايضا لديهم رؤيتهم لحل القضية والتي بالمقابل تنعكس سلبا أوايجابا على الجنوب. واضاف: ان وجود دولة علمانية في الجنوب واخرى دينية في الشمال لن يحل المشكلة لان الوطن واحد والمصالح هي مشتركة بين كل ابناء الوطن الذين لكل منهم الحق في كل شبر فيها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ومن جانبه وصف فاروق ابو عيسى الاتفاق بانه جزئي ويعالج جزءا من الازمة وقد شارك فيه بعض أطراف الازمة وليس كل الاطراف وبالتالي فهو وفاق مبتور، وقال ابو عيسى لـ«الشرق الأوسط» «نحن في التجمع الوطني لسنا طرفا فيه ولم نستشر فيه ولم نشارك فيه ولا نعرف عنه شيئا الا ما تناولته اجهزة الاعلام».

واضاف «اذا استطاع هذا الحل ان يوقف الحرب فعلى الكل ان يعلم ان الحرب مظهر لازمة عميقة مترامية الاطراف، وبالتالي هم عالجوا المظهر وتركوا المخبر»، مشيرا الى ان هذا الاتفاق كان من الممكن ان يحدث منذ فترة طويلة «فلماذا هذا الالام وهذه العذابات والضحايا والشهداء طيلة هذه السنين».

وقال ان «شعب السودان شعب واع يعرف مصالحه ولن يقبل ان يغيب لانه في الحقيقة كان غائبا تماما عما جرى في غرفة المفاوضات ولذلك هو لا يعترف بهذا الاتفاق». واشار ابو عيسى الى انهم في التجمع الوطني سيناقشون هذه القضية في اسمرة الاسبوع المقبل «وهناك سنسمي الاشياء باسمائها ونريد الاخرون ان يسموا الاشياء باسمائها ايضا». واضاف ابو عيسى ان «ما جرى هناك في غرفة المفاوضات يؤكد ان نفوذ الطرف الاجنبي كان كبيرا». وقال «انا شاهد حي حيث تغير الموقف الاجنبي اربع مرات صعودا وهبوطا وعلى أي حال سنناقش ذلك وسنلتزم بمصلحة الشعب السوداني ولن نقدم ما هو تكتيكي على ما هو استراتيجي».

ولكن الدكتور الشفيع خضر اكد انهم لم يتلقوا اي تفصيلات من الحركة الشعبية وان ما ورد في الاعلام اطار لاتفاق، واضاف «لكن من حيث المبدأ ان أي اتفاق يوصل الى وقف القتال نحن نؤيده ولكن هناك ملاحظتين فيما يختص بعملية وقف اطلاق النار، إذ ان الاتفاق لم يفض الى ذلك. ثانيا ان الاتفاق جزئي في كل الاحوال مع ايماننا بان هذا الاطار يمكن ان يكون مدخلا لحل المشكلة بكاملها ولكنه تم بين الحكومة والحركة الشعبية ولم يستشر فيه التجمع، ونحن نرى ان الازمة السودانية اعمق من ان تحل باتفاقات جزئية ولذلك كان حديثنا عن الحل السياسي الشامل». واضاف الدكتور الشفيع خضر أن حل اي قضية حتى ولو كانت جزئية لا بد ان يرتبط بالتحول الديمقراطي «وهذه لم تكن واضحة في الاتفاق مما ورد الينا من الاعلام، ولذلك تعليقنا الان يرتبط بالرجوع الى نص الاتفاق والاجتماع مع قيادات الحركة الشعبية ومناقشتهم فيه والتداول حول ذلك في اجتماع السبت القادم».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٢ يوليو ٢٠٠٢

الرئيس السوداني: السلام الحقيقي يلوح بعد الاتفاق مع حركة قرنق

الحركة الشعبية تؤكد أن الاستفتاء سيكون بين الوحدة والانفصال

لندن: عيدروس عبد العزيز
الخرطوم: «الشرق الأوسط» والوكالات

قالت الحكومة السودانية امس ان «السلام الحقيقي» قد بدا بالاتفاق الذي ابرم اول من امس في كينيا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولكن جماعات المعارضة حذرت من ان السودان بحاجة الى تغيير ديمقراطي كي يظل الاتفاق صامدا. فبعد خمسة اسابيع من المفاوضات في بلدة ماتشاكوس الكينية قال ممثلو الحكومة السودانية والحركة الشعبية انهم توصلوا الى اتفاق بشأن القضيتين الرئيسيتين المتعلقتين بالدين وتقرير المصير. وعلق الرئيس السوداني عمر حسن البشير على الاتفاق، قائلا ان السلام الحقيقي بدأ بتوقيع اتفاق ماتشاكوس.

ويقول محللون ان هوة عميقة من انعدام الثقة لا تزال تفصل بين الجانبين كما ان كثيرا من الاتفاقات التي وقعت في الماضي قد انتهكت. وقال رياك جاي كوك الامين العام المساعد لحزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان «لقد اتفقنا على ان يمارس شعب جنوب السودان حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية». وابدى عبد الرسول النور وهو عضو بارز في حزب الامة المعارض ترحيبا مشوبا بالحذر بالاتفاق، وقال ان السلام العادل والشامل والديمقراطية سيمضيان بالسودان قدما الى الامام. ولكن عضوا اخر بحزب الامة قال ايضا ان السلام ينبغي ان يحظى بموافقة الجميع وفي مناخ ديمقراطي والا فانه لن يكتب له البقاء. وفي المقابل اكد مبارك الفاضل المهدي الذي انشق عن حزب الامة مكونا حزبا جديدا ان حزبه بصدد اصدار بيان حول الموضوع، لكنه اكد ترحيبه العميق بالاتفاق مشيرا الى انه سجل اختراقا مهما سيساعد في تحقيق السلام، وقال لـ«الشرق الأوسط» ان «ما تحقق يؤكد صحة توجهنا في الحزب»، واضاف ان «الحكومة وحزب الامة والحركة الشعبية ستشكل مستقبلا تحالفا حكوميا قويا يقود السودان الى مرافئ الاستقرار».

وينص الاتفاق الذي ابرم على فترة انتقالية مدتها ست سنوات يعقبها استفتاء يجري تحت اشراف دولي. وخلال الفترة الانتقالية تتولى حكومة موسعة ادارة الحكم من الخرطوم ولكن الولايات الجنوبية ستكون متمتعة بقدر ما من الحكم الذاتي. وسيكون الانفصال واحدا من الخيارات التي يشملها الاستفتاء. وفي قضية الدين والدولة وهي قضية رئيسية شائكة اخرى اتفق الجانبان على ان يقتصر تطبيق احكام الشريعة الاسلامية على الشمال دون الجنوب.

والقضايا الرئيسية الاخرى التي مازالت معلقة هي اقتسام السلطة واقتسام الثروة من حقول النفط في جنوب السودان ووقف اطلاق النار.

وقال الجانبان انهما يأملان في ابرام اتفاق شامل للسلام في الجولة القادمة من المحادثات والتي من المقرر ان تعقد في منتصف اغسطس (اب) المقبل.

واشاد الرئيس السوداني عمر البشير بمذكرة التفاهم التي وقعتها حكومته مع الحركة الشعبية معتبرا اياها «خطوة اساسية وبداية السلام» في البلاد بعد نحو 20 عاما من الحرب الأهلية. ونقلت وكالة الانباء السودانية عن البشير الذي يقوم بجولة في مناطق غرب البلاد قوله ان مذكرة التفاهم «بداية للسلام الذي سيعم البلاد ان شاء الله». وقال البشير اثناء تدشينه جسرا في منطقة غرب كردفان ان الاتفاق «خطوة اساسية على الطريق الصحيح باتجاه وقف الحرب».

وقال عدلان الحردلو استاذ العلوم السياسية في جامعة الخرطوم ان مذكرة التفاهم تحوي افكاراً قليلة جديدة لكن الفرق الان يكمن في ان الحرب اتعبت الجانبين اللذين يواجهان ضغوطا قوية من الخارج لانهائها. واضاف ان الولايات المتحدة خصوصا والاتحاد الاوروبي «مارسا ضغوطا كبيرة على الطرفين لانهاء الحرب واعتقد ان ذلك كان عاملا مهما».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وكان وزير الدولة السوداني للشؤون الخارجية شول دينغ نفى اول من امس ان تكون الخرطوم وقعت الاتفاق تحت ضغوط. يشار الى ان الولايات المتحدة وبريطانيا والنروج كانت حاضرة في المفاوضات التي رعتها الهيئة الحكومية للتنمية التي تضم سبع دول من شرق افريقيا (ايقاد).

وفي نيروبي اعلن متحدث باسم الجيش الشعبي امس ان جنوب السودان سيتمتع بالحكم الذاتي لفترة ست سنوات قبل ان يقرر في نهايتها، بموجب استفتاء، بين بقاء السودان موحدا او الانفصال. واوضح سمسون كواجي ان «الجنوب سيقرر بموجب استفتاء، ما اذا كان سيبقى مع السودان بعد فترة ست سنوات من الحكم الذاتي».

وقال ان «الاستفتاء يعرض خيارين واضحين: اما ان يبقى الجنوب ضمن السودان طبقا

لاجراءات ستتخذ فور معاودة المفاوضات الشهر المقبل او ان يختار الانفصال». وتابع كواجي ان «الحركة الشعبية ستدير شؤون الجنوب خلال الفترة الانتقالية وفق ترتيبات ستحدد في الدورة المقبلة من المفاوضات المقرر اجراؤها في 12 اغسطس المقبل في كينيا». واشار الى ان الخرطوم اقترحت مهلة انتقالية من عشر سنوات بينما طالبت الحركة باربع سنوات فقط، قبل ان يتفق الطرفان على اقتراح تقدم به مفاوضو الهيئة الحكومية للتنمية (ايقاد). وتابع ان وقف اطلاق النار لن يناقش في اللقاء التفاوضي المقبل المرتقب في اغسطس في كينيا ولن يتم البحث فيه الا بعد اقرار مبادئ تقاسم السلطة والموارد وحقوق الانسان، وبعد انجاز الاتفاقات الامنية وتلك التي تتناول وضع الجيشين في الشمال والجنوب.

وتعتبر مسالة تقاسم السلطة شائكا صعبا للغاية لان الموارد النفطية للسودان الذي ينتج 205 الاف برميل يوميا تقع في مناطق الجنوب. وقال دبلوماسي غربي في نيروبي ان «الحركة الشعبية دخلت الحرب عام 1983 للدفاع عن الجنوب ضد تطبيق الشريعة التي فرضتها الخرطوم ولكن ايضا من اجل الحصول على تقاسم الثروات التي تحتكرها الحكومة المركزية». واوضح كواجي ان السودان سيعتمد خلال هذه الفترة الانتقالية نظاما تشريعيا من مجلسين، مجلس شيوخ ومجلس نواب.

واكد ان الخرطوم والحركة الشعبية توصلتا الى الاتفاق عبر «المفاوضات المباشرة» وبالطبع مع وساطة ايقاد لكن من دون اي تاثير خارجي. لكن دبلوماسيا مقيما في نيروبي قال ان «تاثيرات» مورست على الحركة الشعبية خلال جلسة مفاوضات اول من امس لكي «تبدي ليونة». واضاف ان الاسرة الدولية قدمت الاقتراحات ذاتها الى «اصدقاء قرنق» في اشارة مباشرة الى كينيا حيث يقيم معظم الاوقات.

وختم الدبلوماسي قائلا ان «الاسرة الدولية تركز على احتمالات السلام الذي سيتحقق اخيرا في هذه المنطقة من العالم وستفعل كل ما في وسعها لازاحة العراقيل من امام العملية الجارية».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٢ يوليو ٢٠٠٢



أحمد الربعي

دعم الاتفاق السوداني

بعد مقتل مليوني سوداني في حرب استمرت لاكثر من عشرين عاما، وقعت الحكومة السودانية وحركة قرنق اتفاقا للتفاهم ووقف الحرب، في العاصمة الكينية، وهو اتفاق مبادئ اكثر منه اتفاقا في التفاصيل، وهو بالتالي يحتاج الى عمل عربي كبير لانجاحه وجعله اطارا صالحا لوقف نزيف الحرب بين اهل السودان، ولاعادة الامن والحياة الطبيعية للسودانيين.

الاتفاق بين الحكومة السودانية وحركة قرنق تم بمبادرة افريقية، وسيتم اجتماع لاحق تشارك فيه اطراف عديدة، ليس بينها بلد عربي واحد، لوضع حلول لمشاكل السودان. وسيرعى هذا الاتفاق ممثلون عن «ايقاد» واميركا وبريطانيا والنرويج وايطاليا.

الاتفاق كما نشر يوم امس فيه الكثير من النقاط الغامضة، ويثير الكثير من علامات الاستفهام ويبدو كأنه مجموعة افكار لم تنضج بعد، ومجموعة بدائل لم يتم اختيار احدها بعد، ومن هنا تنبع اهمية التدخل العربي وان جاء متأخرا لانجاح اي اتفاق يرضي الطرفين، وينقذ السودان بعد مقتل مليوني انسان، وتشريد اربعة ملايين اخرين.

القضية السودانية تم تدويلها بالكامل واصبح ملفها في عهدة اطراف دولية عديدة، ولولا الاتفاق الذي تم برعاية الولايات المتحدة بين الحكومة السودانية وحركة قرنق في يناير الماضي والذي ادى الى اتفاق وقف اطلاق النار في جبال النوبة، ثم الاتفاق الذي رعته الحكومة الكينية لظلت الاطراف السودانية تنتقل من عاصمة عربية الى اخرى دون اي تقدم يذكر، ودون جدية لبلوغ نهاية للمأساة السودانية.

الازمة السودانية هي مزيج من ضيق الافق والصراع الحزبي، والتدخلات الدولية والتطرف الديني بكل الوانه، ودخول الجيش الى الحياة العامة، وهي كلها عوامل متداخلة لعبت دورا اساسيا في تدمير بلد بالكامل وتخريب ما لديه من بنية تحتية متواضعة، وتشريد افضل ما لديه من عقول، ووضعه على راس قائمة الدول الفقيرة والجائعة، وتسجيل رقم قياسي في عدد النازحين والمهاجرين.

السودان يستحق من العرب التفاتة، فلا يجوز ان اطرافا دولية تتحرك وتضغط وتنجح في انهاء الحرب السودانية، بينما يستمر العرب - كل العرب - متفرجين رغم كل الخطب الوحدوية الرنانة، وحفلة جلد الذات المستمرة دون توقف.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٢ يوليو ٢٠٠٢

الأمة السوداني يرحب باتفاق «ماشاكوس» ويطالب باستكماله ببرنامج وطني

الخرطوم: «الشرق الأوسط»

رحب حزب الأمة السوداني المعارض، بالاتفاق/ الاطار الذي وقعته الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان امس في كينيا، لكنه طالب باستكمال مشروع السلام في السودان بالأخذ في الاعتبار ست قضايا. وقال الصادق المهدي زعيم الحزب في مؤتمر صحافي امس «المطلوب استكمالاً للأمر اولاً: ان يكون لدستور السودان المركزي، والدستورين الفرعيين دساتير متجانسة وخاضعة لسيادة واحدة ومتفقة مع متطلعات الشعب السوداني في كفالة حقوق الانسان والحريات العامة، والتداول السلمي على السلطة عبر انتخابات حرة على ان يتم الاتفاق حولها عبر الية قومية. ثانياً: ان تدير الفترة الانتقالية حكومة قومية على نحو ما اتفق عليه في نقاط المبادرة المشتركة (المصرية - الليبية) التسع في يونيو 2001. ثالثاً: ان تحقق ترتيبات الفترة الانتقالية: إزالة اسباب النزاع، وازالة آثار الحرب، وتحقيق دولة الوطن، وقومية مؤسسات الدولة، وتنفيذ اتفاقية السلام وتحقيق التحول الديمقراطي بصورة تتجنب ثغرات الماضي.

رابعاً: ان الواقع يتطلب ان تصحب أية اتفاقية آليات داخلية ودولية لضمان تنفيذ ما يتفق عليه بصورة جادة لكيلا تحدث نكسة تطيح بالمكاسب على نحو ما حدث في اتفاقية 1972 وغيرها. خامساً: اننا سوف نوسع الاتصال بكل القوى السياسية والمدنية السودانية للاتفاق على ميثاق وطني يدعم ما يتفق عليه ويشمل كافة النقاط الضرورية لاتفاقية سلام عادل واسس للتحول الديمقراطي المصاحب لها والداعم لها بالارادة الشعبية. سادساً: ان حزب الأمة وهو يواصل برنامجه الواسع لبناء الذات التنظيمي يواصل القيام بتعبئة شعبية واسعة لدعم اتفاقية السلام العادل. انها حملة تناشد كافة القوى السياسية والفئوية والمدنية حماسة للسلام وتاكيداً ان اتفاقية السلام (وقد قامت عناصر شقيقة وصديقة بتسهيلها). ورحب الحزب (ترحيباً حاراً بالاتفاق)».

وقال المهدي انه تضمن اتفاقاً حول اعقد النقاط التي طرحت بين اطراف النزاع مثل مسالة الدين والدولة وتقرير المصير واعتماد فترة انتقالية طويلة نسبياً تستنهض اهل السودان.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٢ يوليو ٢٠٠٢

المؤتمر الشعبي السوداني: اتفاق الحكومة السودانية وحركة قرنق أشبه بمذكرة تفاهم أو ميثاق سياسي

لندن: «الشرق الأوسط»

قال محمد الامين خليفة امين امانة الثقافة والاعلام في المؤتمر الوطني الشعبي في اتصال هاتفي لـ«الشرق الاوسط» أن حزب المؤتمر الوطني الشعبي يرحب بأي سلام عادل يفضي الى وقف نزيف الدم في جنوب السودان وينعم الشعب السوداني بسلام حقيقي يحقق الاستقرار والازدهار، مشيراً الى ان الاتفاق الذي تم بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية أول من امس، هو اتفاق اطاري أشبه بمذكرة التفاهم او ميثاق سياسي.

وأضاف خليفة انه من خلال قراءتنا لبعض عناصر هذا الاتفاق لاحظنا ان الحكومة قبلت تنازلات اساسية بغية الوصول إلى اتفاق، ما كان ينبغي لها ان تفرط في بعض المسائل، ولكن يبدو انها تعرضت الى ضغوط خارجية، فمثلاً موضوع الدستور من المسائل التي فرطت فيها الحكومة، إذ ان الدستور الحالي اجمعت عليه سائر القوى السياسية، وقد لبى رغبات الشماليين والجنوبيين، المسلمين والمسيحيين، أما مشروع استبدال هذا الدستور بدستور علماني لأهل الجنوب وللاتحاد الكونفدرالي وآخر اسلامي لأهل الشمال لا يفضي الى وحدة قومية للوطن بل هو تجزئة للسودان الواحد الموحد.

وأوضح امين امانة الثقافة والاعلام في المؤتمر الوطني الشعبي أن الاتفاق لم يشمل وقفاً لاطلاق النار، مما يجعله هشاً وعرضة للانتهاك والانهيار، اذا لم تراع هذه المسألة المهمة. وأن الارادة السودانية كانت غائبة في هذا الاتفاق، حيث ظهرت ارادة الوسطاء، وهذا ايضاً غير معين لاحلال السلام في السودان. وكان من الأوفق أن يلتقي الطرفان بمحض اختيارهما ويتوصلا الى النقاط التي ترضي الطرفين دون سطوة او قهر او املاء من جهة خارجية.

وقال: حسناً فعلت الحركة الشعبية لتحرير السودان عندما استدركت ضرورة اشتراط موافقة القوى السياسية السودانية الأخرى على قيام المؤتمر الدستوري.

وأضاف ان المؤتمر الوطني الشعبي قد بادر منذ عام ونصف العام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بتوقيع مذكرة تفاهم بينهما شملت بنوداً وقضايا أساسية نحو الحريات العامة وتداول السلطة السلمي والتعددية السياسية والاقتسام العادل للسلطة والثروة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: عكاظ
التاريخ: ٢٤ يوليو ٢٠٠٢

غازي صلاح الدين مستشار الرئيس السوداني لـ«عكاظ»:

الارادة الدولية والاجندة الصحيحة قادتا الى اتفاق نيروبي

*المصالحة تأخرت ٩ سنوات .. والتنمية ستشمل كل السودان

كتب - د. ايمن محمد حبيب:

□اكد مستشار الرئيس السوداني لشؤون السلام الدكتور غازي صلاح الدين ان الاتفاق الذي تم مؤخراً بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان «حركة التمرد في الجنوب» انه لم يات من فراغ بل يعود الى ٩ سنوات مضت ولكنها كانت تراوح مكانها لغياب الاجندة الصحيحة واصفا ان ما تحقق الان يعود الى وضع اجندة بصورة صحيحة شملت القضايا الخلافية مع توفر الارادة الدولية لانهاء الخلاف في السودان حيث تم مناقشة القضايا الخلافية المهمة مثل تقسم السلطة والثروة وعلاقة الدين بالدولة وتقرير المصير. واوضح غازي صلاح الدين الى ان هذا الاتفاق سوف يؤدي الى نزع فتيل الانقسام ويحقق اهداف التنمية لكل الاراضي السودانية.. وفيما يلي نص الحوار:

● كيف تم السيناريو لاعداد الاتفاق مع الجنوبيين لانهاء مرحلة طويلة من الاختلاف وعدم الاستقرار في داخل السودان الشقيق.

○○ القصة طويلة والمبادرة لها ٩ سنوات تقريباً ولكنها كانت تراوح مكانها لانه لم يتم وضع اجندة بصورة صحيحة للوصول الى اتفاق ولكن الجديد في هذه الجولة هو انه لاول مرة وضعت الاجندة بصورة صحيحة بحيث أخرت القضايا الخلافية، كما ان هناك ارادة دولية جديدة الان وارادة اقليمية تحبذ ائتلاف السودان باعتبار ان معالجة بؤر النزاع في العالم يمكن ان تسهم في السلم العالمي فضلا عن ذلك فان طريقة ادارة المفاوضات هذه المرة واستخدام الخبراء القانونيين والدستوريين ساهم كثيرا في توليد افكار جديدة لاجتياز العقبات امام المفاوضين هذه باختصار جملة تعديلات رئيسية في المبادرة دفعت بها باتجاه تسجيل نتائج جديدة.

● ذكرتم ان هناك تفاهماً حول اجتياز بعض القضايا الخلافية وهذا الذي ادى واثمر الى صيغة هذا الاتفاق.. ما هي القضايا الخلافية التي كانت قائمة ولازالت؟

○○ القضايا الرئيسية التي قامت حولها مشكلة الجنوب كانت هي انقسام السلطة والثروة واحساس الجنوب بانه مهم تنمويا واقتصاديا وطبعا لحقت بهذه المشكلة في وقت لاحق قضية علاقة الدين بالدولة وقضية تقرير المصير وكان الخلاف حول هاتين النقطتين فاستطعنا ان نتجاوز الخلاف حول هاتين النقطتين باعتماد الشريعة مصدراً للتشريع في الولايات الشمالية وفي التشريعات المركزية بحيث لاتضر بمصلحة الجنوب واستطعنا ان نتوصل الى اتفاق بالمقابل في قضية تقرير المصير باعتماد مبدأ تقرير المصير مع تبني الموقف الوحدوي من جانبنا بحيث يؤدي الاستفتاء لتقرير المصير الى الوحدة الى وحدة مؤسسة على قواعد اقوى مما سبق.

● هل تعتقدون انه بهذا الاتفاق تم فعلاً او سيتم نزع فتيل هذا الانقسام وبالتالي ستحقق الاهداف التنموية والاقتصادية على كامل الاراضي السودانية بالشكل المتوازن والشمولي؟

○○ هذا الاتفاق هو عبور رئيساً نحو حل المشكلة. لم يتبق الا القليل للوصول الى سلام نهائي السودان كما تعلم اكبر دولة افريقية واكبر دولة عربية وهو غني بموارده واذا تحقق السلام فيه فانه سيكون اكبر منطقة جاذبة للاستثمار وسيكون ذلك مدعاة لبناء عناصر القوة في المجتمع السوداني والوحدة ولذلك هذا الاتفاق مفتاح لما بعده.

● هل تم الاتفاق على برامج تنموية تحقق نوعا من الانتعاش لهذا الجزء الذي كان في يوم من الايام حسب ما هو حاصل مهمل نوعا ما؟

○○ طبعا مقتضى الاتفاق هو ان يكون هناك سلام واستقرار وان تقوم مشاريع تنموية طبعاً الاتفاق نفسه لايقول ما هي هذه المشروعات التنموية ولكنه يقول بصفة عامة لابد من ايجاد خطة تنموية تستدرك كل مؤخرات الماضي وهذا هو التحدي الثاني الذي ينتظرنا بعد تحقيق السلام سيكون امامنا تحدي البناء فنرجو ان نتمكن من القيام بتلك الخطة التنموية.

● هل عملية البناء ستكون ملقاة بالكامل عبئا على الحكومة السودانية فقط او ان الاطراف التي ساهمت في التوصل الى صيغة الاتفاق ستساهم ايضا في عملية البناء؟ الاطراف الدولية؟

○○ يفترض ان تتواصل على عملية البناء عدة جهات دولية واقليمية والحكومة السودانية ايضاً.

● مدى توفر الضمانات بالنسبة لعدم نقض هذا الاتفاق وما هي الصيغة للتعامل مع الناحية العسكرية تحديداً؟

○○ هذا الاتفاق في المرحلة القادمة ان شاء الله سنناقشه عند بداية جولة المفاوضات القادمة بعد ٣ اسابيع ان شاء الله.

● ولكن هل توصلتم الى اتفاق حول نزع السلاح؟

○○ هذا من القضايا المتبقية التي سنناقشها في الجولة القادمة التي ستبدأ في منتصف اغسطس.

● كيف وجدتم التثمين الدولي لهذا التفاهم؟ وخاصة المصري والليبي؟

○○ وجدنا تثميناً كبيراً جداً وسنرسل وفدا اليوم الى مصر للقاء الرئيس مبارك والقيادة المصرية وكذلك الوصول الى ليبيا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: عمان

التاريخ : ٢٥ يوليو ٢٠٠٢

طريق السلام في السودان ما زال طويلا

نيروبي – رويترز: امام شعب السودان افضل فرصة لتحقيق السلام منذ اعوام لكن المحللين يقولون ان اسكات المدافع يتطلب عملا اكبر من جانب المفاوضين الساعين لانهاء حرب اهلية طويلة.

وادى الصراع بين الحكومة والمتمردين في اكبر دولة افريقية الى سقوط نحو مليوني قتيل منذ ان بدأ في عام ١٩٨٣.

واحتدم القتال هذا العام مع وصول محادثات السلام الى ما بدا طريقا مسدودا.

لكن تصافح وفدان يمثلان الجيش الشعبي لتحرير السودان جماعة المعارضة الرئيسية والحكومة السودانية واعلان توصلهما الى حل للعقبتين الرئيسيتين يفتح بابا للأمل.

ويقول الجيش الشعبي لتحرير السودان والحكومة انهما اتفقا على اجراء استفتاء لتقرير المصير في جنوب السودان وان احكام الشريعة الاسلامية التي تمثل حجر الزاوية لحكومة السودان لن تطبق في الجنوب.

واضافوا ان من المرجح ان يتبع ذلك حل شامل بحلول منتصف سبتمبر المقبل. وستناقش اربع قضايا اخرى هي تقاسم السلطة وتقاسم حقول النفط في الجنوب وحقوق الانسان ووقف اطلاق النار.

واعلن الجيش الشعبي انه لن يبحث وقف اطلاق النار قبل الاتفاق على المشكلات الاخرى مستخدما التهديد كوسيلة لتعزيز موقفه التفاوضي.

وحذر المحللون من ان التفاصيل الخاصة باي من القضيتين اللتين عولجتا لا تزال غامضة واشاروا الى إعادة انتهاك الاتفاقيات المبرمة في السابق.

قال بيتر وودورد استاذ السياسة بجامعة ريدنج البريطانية لرويترز بالنسبة الى ما رايته الى الان فهذه النتيجة للمحادثات افضل منها في اي مرة سابقة. لكنه قال لا يزال امامنا الكثير الذي نتفاوض عليه انها حقا وبدرجة كبيرة مسألة تتعلق بمواصلة الضغط لتحقيق ذلك.

وغالبا ما جرى تصوير الحرب في السودان باعتبارها صراعا بين الشمال العربي المسلم والجنوب المسيحي الافريقي لكن المحللين حذروا من ان اي محاولة للحل تقوم على اساس تصور الشمال الجنوب المبسط ستتعثر.

فمن الواضح ان ابناء الجنوب يتمسكون بتقرير المصير بشدة وان الجيش الشعبي لن يستطيع توقيع اي اتفاق للسلام دون ضمان اشارة الى استفتاء على الاستقلال المقرر ان يجرى بعد فترة انتقالية مدتها ستة اعوام.

والانفصال كان دائما بغيضا للحكومة.

لكن المحللين يقولون ان الخرطوم تأمل بمقتضى الاتفاق الا يتعين عليها التعامل مع الانفصال وتقدر ان تؤدي ستة اعوام من تقاسم الحكم الى تأكل قوة المشاعر الانفصالية في الجنوب.

لكن هناك الكثير من السودانيين الاخرين خارج الجنوب يتطلعون ايضا الى تمثيل عادل ولا بد من اخذ احتياجاتهم في الحسبان اذا كان للسلام الحقيقي والشامل ان يتحقق.

والشق الثاني من الاتفاق الخاص بالفصل بين الدين والدولة في الجنوب يلبي ايضا افكار الجيش الشعبي لكن ليس واضحا ما يحدث لغير المسلمين في الشمال وللمسلمين في الجنوب.

يقول المحللون ان القضية الرئيسية ستكون اصلاح الحكومة المركزية ومن ثم يمكن للعرب والافارقة ان يتشاركوا بقدر اكبر من المساواة في السلطة السياسية والثروة ليس فقط في الجنوب وانما ايضا في الغرب والشرق وجبال النوبة في وسط السودان. وهناك ضرورة اساسية بدرجة اكبر لتحديد جنوب السودان بدقة.

قال دبلوماسي سوداني في نيروبي انه جرى اصلاح الخلاف بين الجنوب والشمال بالفعل باتفاق الطرفين على الالتزام بحدود عام ١٩٥٦ الاستعمارية.

لكن الجيش الشعبي لتحرير السودان اقل اقتناعا.

وقال سامسون كواجي المتحدث باسم الجيش الشعبي انه لم يتقرر بعد تحديد جنوب السودان. واضاف سيكون موضوعا للنقاش في الجولة الثانية من المحادثات في اغسطس.

وقال دبلوماسي غربي ان الوضع لايزال حرجا وان وقفا لاطلاق النار ربما يكون بعيدا الى حد ما. واضاف: ان انطباعي هو ان الجيش الشعبي سيستخدم قضية وقف اطلاق النار كنوع من الضغط لتحقيق اكثر ما يمكن.

ويضيف محللون ان الحفاظ على قوة الدفع يعتمد جزئيا على ما اذا كان المجتمع الدولي المشارك في المحادثات الاخيرة بقوة اكبر عن ذي قبل يمكنه مواصلة الضغط. قال دافيد مورزسكي من جماعة الازمة الدولية اللاعبون الاقليميون اكثر مساركة ولعبوا دورا كبيرا.

وقال وودورد ان المجتمع الدولي يمكن ان يكون حاسما مثل القضايا التي تناقش. واضاف لست واثقا في ان الامر يتعلق بالقضايا.

اعتقد انه يتعلق ايضا بالضغوط المفروضة عليهم وخصوصا الضغط الدولي. وذلك هو الفارق في الواقع هذه المرة.

ويشدد المحللون على ان قوة الدفع التي تحققت تعطي السودانيين افضل فرصة للسلام منذ عقود رغم إلحاحهم على جرعة اكبر من الواقعية عند تقييمهم التقدم الذي احرز هذا الاسبوع.

وحذر البينو اوكيني رئيس تحرير صحيفة خرطوم مونيتور من الافراط في التفاؤل وقال يفكر البعض الان في الذبائح ايذانا ببدء موسم الاحتفالات.. لكن النجاح يتوقف على كثير جدا من الشروط.

www.ethraadl.com

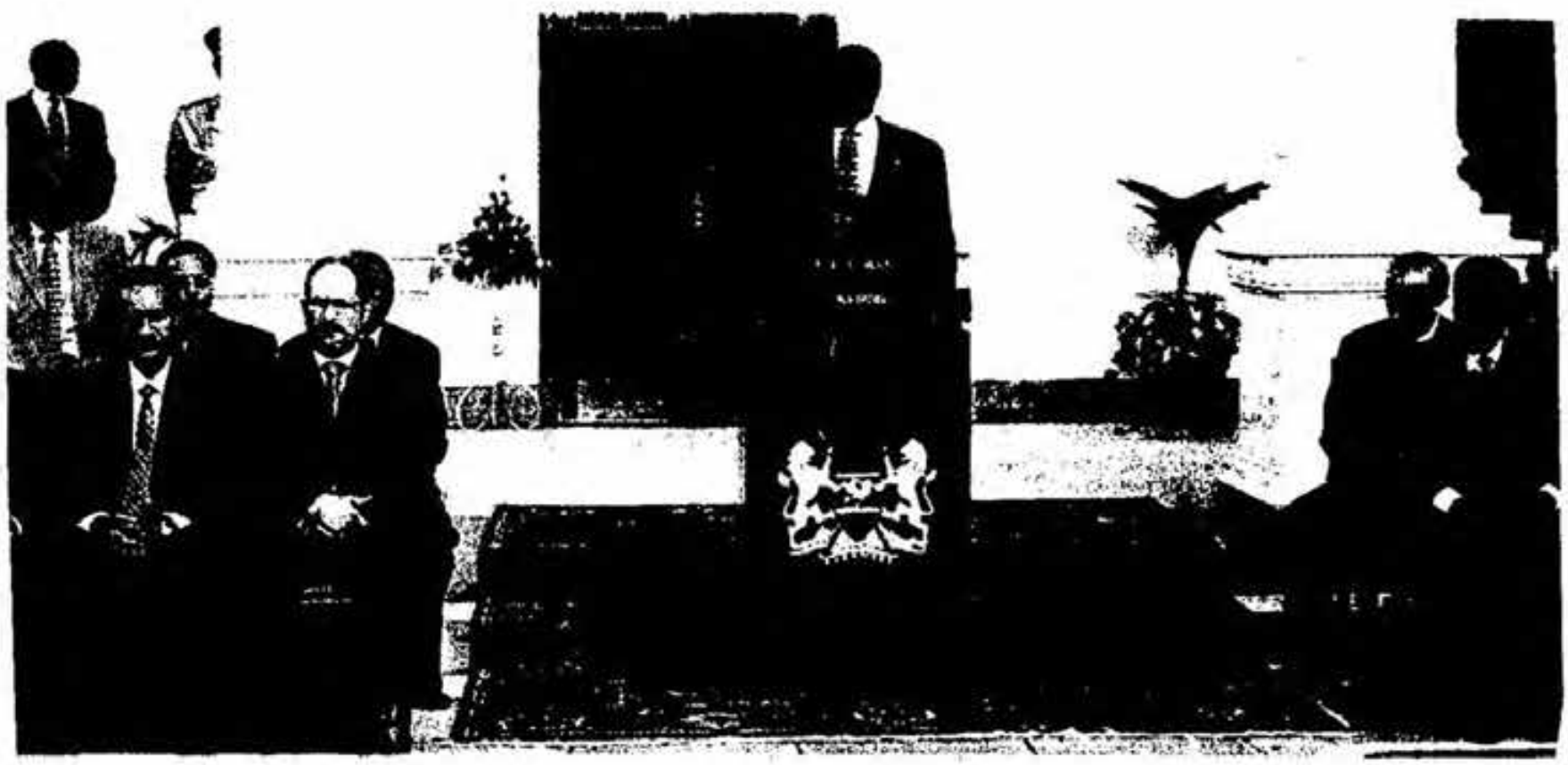
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٢٥ يوليو ٢٠٠٢

«اتفاق إطار» الخرطوم وقرنق .. المشكلـة في التفاصيـل!!



جولة سابقة من مفاوضات نيروبي

محمد أبو الفضل:

أثارت «مذكرة التفاهم» أو «اتفاق الإطار» أو «البروتوكول» حسب التسميات المتداولة الآن. بين الحكومة السودانية و «الحركة الشعبية لتحرير السودان» قبل أيام مجموعة من التساؤلات والاستفسارات حول مضمونه والدوافع التي قادت إليه والاحتمالات التي يمكن أن يفضي إليها والسيناريوهات المتوقعة لمشكلة جنوب السودان. فقد تباينت ردود الفعل السياسية داخل القوى السودانية وبعض الدوائر الاقليمية والدولية. وظهرت ثلاثة تقديرات رئيسية لهذا الحدث الذي جرى توقيعه في «مكاكوس» بكينيا بعد جولة ماراثونية من الشد والجذب استمرت حوالى خمسة أسابيع . تمخضت عن وضع أولى اللبنات الفعلية لتقرير مصير الجنوب السوداني بصورة نهائية.

أولها، أن المذكرة لا تنطوي على تحولات درامية في احندة الطرفين. إذ سبق مناقشة بعض الموضوعات أو الاتفاق على بعض القواسم الخاصة بحق تقرير المصير والعلاقة بين الدين والدولة. سواء في مفاوضات مباشرة في أبوجا ونيروبي. أو في تصريحات متناثرة من حين لآخر. تؤكد في محتواها الجوهري عدم استبعاد التوصل لاتفاق على هذا النوع من الخيارات. انطلاقا من تأصيل أسلوب المراوغة السياسية الذي يحكم كثير من تصرفات الحكومة وحركة التمرد. و «البرجماتية» التي أضحت تخيم معالمها على كثير من تحركات وتصورات الخرطوم. حيال بعض الأوساط الخارجية أو نحو قوى في المعارضة السودانية.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

لماذا تجاهل الاتفاق المعارضة الشمالية؟ هل تقنع «الشعبية» «التجمع» بمذكرة التفاهم؟

هل تحسم جولة أغسطس شكل العلاقات الانتقالية بين الشمال والجنوب؟

وفي ظل إرادة سارعة من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية بالاهتمام بالمسألة السودانية اكدت بعض دوائر المعارضة في القاهرة انها كانت تتوقع خطوة من هذا النوع يمكن أن تقدم عليها الحكومة السودانية، فهي لا تستطيع مجابهة التيار الرافض لخطابها السياسي. لذلك ادخلت عليه بعض التحسينات الظاهرة. وبدت في كثير من ممارساتها واشاراتها أنها لا ترفض التعامل مع واشنطن وغيرها من العواصم الغربية. بل يمكن ان تكون عنصراً مشاركاً في الحرب الأميركية على «الإرهاب». وفي هذا المجال قدمت الخرطوم مساعدات بارزة. أعطتها قدرة «مؤقتة» على تجاوز تداعيات أحداث سبتمبر الماضي.

ثانيها، على درجة من التفاؤل بامكان أن تكون المذكرة مدخلاً مناسباً لمناقشة تفاصيل القضايا الحيوية أو المسكوت عنها طوال الفترة الماضية. حيث تطرقت إلى قضايا دقيقة وحققت في بعضها إختراقاً لافتاً للانتباه. من نوعية الاقرار صراحة بحق تقرير المصير لجنوب السودان والفصل بين الدين والدولة، حيث اتفق على تطبيق الشريعة في الشمال واستثناء الجنوب منها. وتحديد مدة الفترة الانتقالية وتجاوز الفواصل المثارة حولها. وهو ما يفتح المجال امام التوصل لاتفاق يمكن ان يحسم بعض الملفات الخلافية بين الجانبين. التي تسببت في صعوبة الحديث عن تسوية سياسية لمشكلة الحرب الأهلية في جنوب السودان وأفضت نتائجها إلى خلق حساسية «غير مبررة» في معظم الأحيان بين الشمال والجنوب. بما ضاعف من حجم المأزق الذي اصبح فيه النظام السوداني حاليا. من زاوية توسيع نطاق الرافضين للوحدة التقليدية للبلاد.

تباين في الرؤى

ثالثها، التحفظ على بنود المذكرة، من قبل بعض الأوساط السودانية والاقليمية. تأسيسا على تفاعلها مع أهدافها وعدم انسجامها مع مصالحها أو لتشككها في قدرة الطرفين (الحكومة وحركة التمرد) على الالتزام الكامل بمحتوياتها. فعلى المستوى السوداني، تم التركيز على تجاهل القوى السياسية الأخرى وبدا ان هناك تعمدا لتهميشها. على الرغم من دورها الفاعل في المسألة السودانية برمتها. واذا كان ثمة اتفاق رضائي على المفاوضات بين حركة التمرد والحكومة بعيدا عن الأحزاب الشمالية من قبل، ففي هذه المرة الوضع على درجة من التباين، فقد تم التطرق لقضايا تهم العديد من القوى التقليدية الكبيرة في السودان، ومن حقها المشاركة في تحديد مصير أقاليمه..

والمثير أن الحكومة بدت وكأنها على استعداد لتحمل كافة النتائج بمفردها، مما يخالف المؤشرات التي أوضحت من قبل حاجتها لقوى أخرى كبيرة تتحمل معها هذا النوع من المسؤوليات التاريخية. الأمر الذي أرجعه مراقب للشؤون السودانية إلى عاملين. أحدهما، أن الحكومة قد تلجأ إلى العناصر المنشقة عن الأحزاب الرئيسية، وأبرز الوقائع ما قام به مبارك الفاضل المهدي الذي انشق بجماعته عن حزب الأمة، لتوهم الناس باجماع ظاهره. لكن الأيام اثبتت أن التعاون لا يدوم كثيرا، لأن الحكومة ترفض مشاركة الآخرين معها بالتوازي. كما أن معظم الفصائل المنشقة تتسم بدرجة عالية من «الانتهازية السياسية».

والثاني، أن الضغوط الخارجية كانت كبيرة وحادت في اللحظات الأخيرة من المفاوضات. وتردد أن الخرطوم تلقت تهديدات «مبطنة» في حالة خروج هذه الجولة خالية الوفاض ستواجه بتحديات متعددة. وبالتالي لم يكن أمامها مفر من الاذعان لهذه الضغوط. ومن متابعة الصحيح والصخب الاعلامي الرسمي يتبين أنه يهدف إلى تصوير المشهد باعتباره نصرا سياسيا مؤزرا. وكذلك تحاول حركة قرنق تسويق الاتفاق الأخير.

وعلى المستوى الاقليمي، تجاهلت مقدمات ونتائج هذه الجولة من المفاوضات المبادرة المصرية - الليبية المشتركة وتم الاعلاء من شأن مبادرة هيئة «الايجاد». وهو ما يتوافق مع رغبة الكثير من الدوائر الدولية ويتماشى مع هدف جون قرنق ولا يبتعد عن نجاح الحكومة التي ناورت بهذا الازدواج واستفادت منه عند تغيير أسلوبها في التعامل مع القوى السياسية السودانية أو مغازلة بعض الأوساط الخارجية. وعلى الرغم من اشارة واشنطن مرارا لأهمية الدور المصري في هذه المسألة، إلا انها عمليا فضلت ابعاده عن أجواء المفاوضات. الوضع الذي أرجعته بعض المصادر المصرية إلى وجود اتجاه مسبق لتدشين تقرير المصير الذي تتحفظ عليه القاهرة انطلاقا من رؤيته استراتيجية راسخة بحدة من انعكاساته الخطيرة على الأمن القومي العربي.

ومن خلال المتابعة الدقيقة للخطاب السوداني الرسمي، قبل وبعد التراضي، يتكشف

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



عمر البشير



جون قرنق

تقسيم الثروات يفتح شهية الأميركيين للاستثمارات .. ولكن!

للمراقب أن الخرطوم على استعداد للوصول بهذا الخيار إلى أقصى مداه. طالما أنه سيحافظ على استمرار الجماعة الحاكمة في السلطة. والارجح أن يكون هذا احد المداخل المهمة للترتيبات الأميركية حيال السودان، والتي تقوم على اساس ادراج الجنوب ضمن المنظومة الأفريقية ووضعه ضمن منطقة القرن الأفريقي التي يتوقع الكثير من الخبراء أن تشهد اهتماما أميركيا. وذلك في سياق تقديرات متعاظمة في الأدبيات الأميركية لاعادة توفيق أوضاعها ووقف حالة الانفلات المستمر منذ فترة طويلة . من هنا رات بعض الأوساط المصرية ضرورة في التعاطي مع «مذكرة التفاهم» من خلال مؤشرات الرؤية الاميركية الراهنة للمشكلات المزمنة.

فريدة في الزمان والمكان

اللافت للانتباه أن هذه الجولة تميزت عن غيرها من الجولات السابقة، سواء في نيروبي أو غيرها، من حيث وجود اتفاق غير معلن بشأن أهميتها في أن تفضي الى نتائج ايجابية، لأن فشلها المباشر كان كفيلا أن يفرض على بعض الدوائر الدولية إعادة قراءة المسألة السودانية، بما يتماشى مع صعوبة تذويب الهوة بين طرفي المحادثات المباشرة. وبالتالي البحث عن خيارات جديدة. كما ان فترتها الزمنية طويلة نسبياً، فهذه الجولة من المرات القليلة التي تستمر فيها المفاوضات بصورة متواصلة ودون انقطاع لأي سبب من الأسباب، ابتداء من الثامن عشر من يونيو الماضي حتى العشرين من يوليو الجاري حيث جرى توقيع «مذكرة التفاهم». وتم اختيار «مكاكوس» بكينيا، لتوفير مناخ ملائم للمناقشات بعيدا عن نيروبي وضجيجها السياسي، حيث تعج بالآلاف من المعارضين السودانيين الذين يراقبون الأحداث عن كثب.

علاوة على حضور مجموعة من المراقبين الدوليين من: الولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا والنرويج وكينيا الدولة المضيفة والوسيط المركزي. وبدا اتجاههم عازما على الخروج بنتائج محددة، فقد انغمس الوسطاء في المفاوضات. وتردد أن ضغوطا بعضهم، واشنطن ولندن تحديدا، على الجانبين دفعت في اللحظات الأخيرة إلى تخطي عقبات أوشكت أن تهدد عملية التفاوض، مما أشار إلى أهمية البعد الخارجي في هذه الجولة، الذي من المتوقع أن يلعب دورا أكثر تأثيرا في المسألة السودانية.

والواقع أن الولايات المتحدة أظهرت خلال الأسابيع الماضية اهتماما كبيراً بالمسألة السودانية، تبلور في عدة تطورات. أبرزها، تقرير جون دانفورث المبعوث الأميركي للسودان الذي قدمه للرئيس جورج بوش في ابريل الماضي وحوى عدة نقاط مهمة. في مقدمتها، إعطاء أولوية لملف الوحدة وضرورة التقسيم العادل للثروات. مما تسبب في تفجير موجة من الأسئلة إزاء مغزاه ومدى امكان تطبيق مضمونه حرفيا. كما نجحت واشنطن في الاشراف على توقيع اتفاق لوقف اطلاق النار في جبال النوبة في يناير الماضي وتجديده لمدة ستة أشهر أخرى دون حدوث خروقات. وهي تجربة مهمة في آليات التعامل المتدرج مع الشأن السوداني. بالاضافة إلى ايفاد وولتر كونستايبر مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية للخرطوم ثم فرانسيس تبلر منسق شؤون مكافحة الإرهاب في الخارجية الأميركية أوائل شهر يوليو الجاري.

وظهرت جدية واشنطن في هذه الجولة بقيامها بدفع تكلفة المفاوضات بالكامل، بما فيها تذاكر الطيران إلى نيروبي للوفدين. ما يؤكد في محصلته أن توقيع «اتفاق الإطار» جاء ثمرة لجملة من التحركات. فقد بدأت الإدارة الأميركية تتعامل مع السودان بشكل أكثر اهتماما، حتى أصبحت الحرب الأهلية في جنوب السودان هدفا محوريا في أجندة عدد من الدوائر المحافظة في الكونجرس وبعض المنظمات العاملة في مجال الاغاثة الانسانية. كما أن الملف النفطي بات يحتل أهمية متقدمة، بعد تزايد تحفظات الشركات الأميركية، في ظل استبعادها من الاستثمار في النفط السوداني وافساح المجال للشركات الأسيوية والكندية. ومن ثم فالبروتوكول من الممكن أن يمهد الطريق أمام واشنطن لازالة بعض اعتراضاتها السياسية والعمل على تطوير علاقاتها مع الخرطوم. كما أنها تتوافق نسبيا مع الدراسة الشهيرة التي أعدها مركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن العام الماضي وكان مضمونها الكبير يدور حول فكرة «دولة واحدة ونظامان» في السودان للخروج من حساسية الموقف الراهن الذي أصبح مفتوحا على احتمالات متباينة.

تنازلات متبادلة

الواضح أن القراءة المبدئية لهذا التطور المثير تشير إلى أن الحكومة وحركة التمرد قدما تنازلات سياسية متبادلة. وانجز كل منهما بعض الانتصارات الظاهرة، بالنسبة لثوابتهما

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المعلنة. فالحكومة حققت ثلاثة مكاسب. الأول، يتعلق بتخلي «الحركة الشعبية» عن إدراج ما أسمته بـ «المناطق المهمشة» مثل النوبة وجبال الانقسنا ضمن الأقاليم التي يشملها حق تقرير المصير. والثاني، يخص مدة الفترة الانتقالية التي حددتها المذكرة بـ «ست سنوات». بعد أن كان جون قرنق يريد اختصارها في مدة تتراوح بين عامين وأربع. والثالث، هو عدم تمسك العقيد جون قرنق بالقوى التي تحالفت معه، سواء في شكل ثنائي، فصائل «البجا» و«قوات التحالف السودانية»، أو جماعي مثل التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، بالمشاركة في الحكومة خلال الفترة الانتقالية. فلم يشر اتفاق الإطار إلى أي قوى، خلاف حركته الرئيسية. لذلك أصبحت علاقته معرضة للاهتزاز بها، ما لم يقدم اليها جميعا توضيحات مقنعة بجدوى انفاقه مع الخرطوم. خاصة أن هيئة قيادة التجمع الوطني ستعقد اجتماعا لها في أسمرا الستت المقبل لدراسة الموقف من المذكرة ومناقشة تداعياتها المحتملة. وعلى أثر نتائجه ستتكشف الكثير من توجهاتها المقبلة.

وفي المقابل حقق قرنق بعض المكاسب التي تتقاطع مع نظيرتها في أجندة الحكومة، انطلاقا من المعادلة الرياضية «الصفرية» التي تشير إلى أن مكاسب هذا الطرف خسائر للآخر والعكس. أولها، الاعتراف صراحة بحق الجنوبيين في اقرار قوانينهم الخاصة، بما يعفيهم من تطبيق الشريعة الاسلامية حرفيا وادخال تعديلات على الدستور السوداني الذي نص على أن «الشريعة وما يسمى بأجماع الأمة استفتاء ودستورا وعرفا» هي مصادر التشريع في البلاد ولا يجوز تحطيها.

وثانيها، اقرار مبدأ تقرير المصير بوضوح ودون قيود في حضور مراقبين دوليين، مع تمتع الجنوب بحكم ذاتي طوال الفترة الانتقالية. أي إعطائه حرية ادارة مناطقه طوال السنوات الست التي من الراجح أن تشهد تغيرات ديموجرافية كبيرة. وبالتالي يمكن القول أن ثمة تعديلا قد حدث في معالم مبادرة «الايجاد» التي كانت حيرت الطرفين بين «دولة علمانية موحدة» و«استفتاء الجنوب على تقرير المصير» حيث سيتم الدخول إلى الاستفتاء مباشرة بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

وثالثها، الاعتراف بقيادة قرنق للجنوب، حيث تجاهلت مذكرة التفاهم كافة الفصائل الجنوبية الاخرى التي عمل حلاف معه، على الرغم من تعددها وتنوعها. الوضع الذي يفرض عليه المزيد من عمليات احتواء قياداتها والسعي للتوصل لقواسم مشتركة معها كما فعل مع حركة الدكتور رياك مشار، او تطويقها وتضييق الخناق من حولها، حتى تعترف بقيادته للجنوب السوداني. في ضوء تزايد حدة الخلافات القبلية والاثنية والمشاعر المتعاطفة من قبل أوساط عربية مع بعضها. وتلك أعظم المشكلات التي سوف تواجه قرنق، اذا قدر لمذكرة التفاهم النجاح وتخطي العقبات البيروقراطية والاقليمية.

وفي هذا المجال اشار بعض المراقبين إلى وجود مجموعة من التحديات الجوهرية التي تحيط باتفاق الإطار. أهمها، عدم التطرق لمسألة وقف اطلاق النار في كافة ولايات الجنوب. كما أن تجربة جبال النوبة لها خصوصيتها التي من الصعوبة القياس عليها. وعدم تحديد آلية لترتيبات الفترة الانتقالية، ليس فقط بسبب تعقيداتها الإدارية ولكن ايضا استنادا إلى الغموض الذي يمكن أن يلحق ببنودها. وتم تجاهل شكل الحكومة خلال الفترة الانتقالية وطبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب، أي على اساس فيدرالي أم كونفيدرالي؟ وفي هذا السياق هناك تكهنات بترجيح الخيار الأول، حيث يحظى بقبول أوسع نطاقا على المستوى الاقليمي. وهناك تقديرات بترجيح كفة الخيار الثاني الذي يتماشى مع تطلعات قرنق وبعض الدوائر الغربية. وكذلك ملف النفط وما يحظى عليه التوزيع العادل للثروة في البلاد.

أضف الى ذلك تشكيك غالبية القوى السياسية الشمالية في تطبيق المذكرة، التي تجاهلتهم. وارجعت بعض المصادر السودانية قبولها من الجانبين إلى اعتبارات سياسية فرضتها مجموعة من التحديات السياسية. وفي هذا المجال كشفت المؤشرات والدلالات الراهنة نحصر المسألة السودانية في شقها الجنوبي، عن رغبة في تجاوز فكرة الحل السياسي الشامل الذي يتطلب جهودا كبيرة، منها، إعادة ترتيب اوراق المعارضة وتجاوز خلافاتها البينية. من هنا ستكون الجولة المقبلة في أغسطس المقبل على درجة عالية من الاهمية، اذ قد يتحدد بموجبها شكل المعادلة وتوازناتها السياسية في السودان ومكونات الخريطة الفاعلة في الحكم او المعارضة. فمن المتوقع ان تتناول هذه الجولة تفاصيل الملفات الشائكة الموجلة التي ستكون الاختبار الحقيقي للارادة الامريكية ومدى رغبتها في اغلاق الملف السوداني

---

* ينشر بترتيب مع وكالة الأهرام للصحافة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: القدس العربى

التاريخ : ٢٥ يوليو ٢٠٠٢

فشل محادثات نيروبي والمؤامرة الامريكية لتقسيم السودان

■ قبل عدة اسابيع أعلن الأمين العام للأمم المتحدة «كوفي عنان» ان الحكومة السودانية على وشك الاتفاق مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولم تكن تلك اشارة طيبة لأن الأمم المتحدة، ومنذ فترة طويلة لم تشارك في عمل ايجابي يحقق السلام في العالم وإنما كل ما تفعله يخدم المصالح الامريكية بصورة مباشرة بعد ان اصبحت المنظمة الدولية مجرد اداة من أدوات السياسة الخارجية الامريكية.

ولم يكن أحد يتوقع ان يكون الاتفاق الذي ترعاه الولايات المتحدة في صالح السودان، بسبب حالة العداء القائمة بين الحكومة الامريكية والحكومة السودانية، اذ ماتزال الحكومة الامريكية تعتبر السودان احدى الدول الداعمة للارهاب ولا يوجد تمثيل دبلوماسي حقيقي بين السودان والولايات المتحدة، وقامت الولايات المتحدة قبل عدة سنوات بضرب مصنع الشفاء في الخرطوم دون ان تقدم اعتذارا أو تدفع تعويضا عن ذلك، ومع ذلك لم تتوقف جهود الولايات المتحدة في مرحلتها الأخيرة عن محاولة ايجاد صيغة للتفاهم بين الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، عبر الوسيط الامريكي «دانفورث» الذي توجت جهوده باتفاق وقف اطلاق النار في منطقة جبال النوبة وهو يحاول الآن جاهدا من أجل إتمام الصفقة الكبيرة في جنوب السودان.

والسؤال هو لماذا تبذل الولايات المتحدة مثل هذه الجهود مع دولة تكن لها العداء؟

الاجابة هي ان الولايات المتحدة تتبع مع كل من ايران والسودان في منطقة الشرق الاوسط استراتيجية تختلف عما تتبعه مع غيرهما من الدول في المنطقة، ذلك ان الولايات المتحدة لا تجد صعوبة في التعامل مع اصدقائها أو الدول التي فقدت قرارها السياسي، وذلك امر لا ينطبق على السودان بصفة خاصة بسبب أوضاعه الداخلية التي تجعل تطبيق عقوبات عليه غير ذي تأثير لأن السودان قادر على الصمود وقتا طويلا بامكاناته الذاتية، كما ان حالة الفقر التي وصلت اليها بعض اقاليمه لا تقبل المزيد، وترى الحكومة الامريكية ان السودان امتلك في الوقت الحاضر من أجل دعم حربه في الجنوب. ويعني ذلك زيادة أعباء الولايات المتحدة واوروبا اللتين تدعمان الحرب من جانب المتمردين، ويفسر ذلك سر اهتمام العالم الغربي بتقاسم ثروة النفط مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، لأن تقاسم هذه الثروة يعني تخفيف التكلفة على الولايات المتحدة والغرب من جهة وإطالة أمد الحرب باكتساب جون قرنق قدرات جديدة من جهة اخرى.

واذا نظرنا الى التطورات الأخيرة في «نيروبي» وجدنا ان اجراء المباحثات تحت مظلة «الايقاد» هو عمل مقصود من جانب الولايات المتحدة، التي قصدت بذلك دق المسمار الأخير في نعش المبادرة المصرية ـ الليبية وتفويت الفرصة على العقيد معمر القذافي في استثمار علاقاته الافريقية الجديدة من أجل تحقيق مكاسب شخصية، ولكن هل كانت الولايات المتحدة جادة في تحقيق أي نوع من التقدم؟

الملاحظ في الاسلوب الأمريكي الأخير في حل النزاعات اعتماد استراتيجية، يمكن ان نطلق عليها «استراتيجية الاطار» ولا تستهدف هذه الاستراتيجية أي حل للمشكلات، وانما تهدف فقط لرفع الآمال والتوقعات واستخلاص بعض التنازلات من الخصم، وقد

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. يوسف نور عوض *

جربت الولايات المتحدة هذا الاسلوب في «كامب ديفيد» كما لا تزال تجربه مع الفلسطينيين، اذ هي لا تريد حل المنازعات بل تريد كسر الجمود القائم بين الفرقاء، فقط من أجل انتزاع بعض المكاسب التي تخدم اهدافها.

وفي حالة السودان نلاحظ انه على الرغم من التهليل الذي لجأت اليه حكومة السودان لاغراض داخلية فان الافكار التي اشتمل عليها الاتفاق كما قال أحد الاكاديميين كانت قليلة ويمكن تلخيصها في ما يلي:

أولا: يوافق الطرفان على ان تطبق الشريعة الاسلامية في شمال السودان بينما يطبق دستور علماني في جنوب البلاد.

ثانيا: تقوم حكومة اقليمية واخرى مركزية في شمال السودان.

ثالثا: تقوم حكومة اقليمية في جنوب السودان.

رابعا: تكون هناك فترة انتقالية مدتها ست سنوات يجري بعدها استفتاء يقرر فيه الجنوبيون البقاء في السودان أو نيل استقلالهم الكامل.

خامسا: تجرى مباحثات بعد ستة أشهر حول هذا الاطار.

سادسا: يقرر في شان اطلاق وقف النار في مرحلة لاحقة.

والمتامل لهذا الاطار يرى انه لم يقدم لحكومة السودان أي شيء سوى وعد بوقف لاطلاق النار، ولكنه ألزمها بتقاسم ثروة النفط مع الجنوب، أي تنمية الجنوب على مدى ست سنوات ليكون قادرا على بناء اجهزته ثم تحقيق الانفصال بعد ذلك، أي ان الغرب يريد من الشمال ان يصرف على تنمية الجنوب كعقوبة له على تخلفه وذلك قبل منحه حق الانفصال.

وفي نفس الوقت نرى ان الاتفاق ينص على تطبيق الشريعة الاسلامية في الشمال، وهو أمر فيه الكثير من الغرابة، لأن النظام الاسلامي في الشمال لا يحكم الآن بالشريعة وانما بدستور وضعه الدكتور الترابي، ولم يُستفت أحد في مسالة الشريعة هذه أو الآلية التي يمكن ان تتحقق بها. كما ان وضع نظامين للحكم في بلد واحد هو مؤامرة حقيقية للتقسيم وتدعيم لنظام حكم لم يستشر الشعب السوداني في جدوى استمراره، واذا كانت الولايات المتحدة تسعى لتحقيق رغبة جنوب السودان فمن باب أولى ان تسعى ايضا لتحقيق رغبة شمال السودان.

وبعيدا عن موقف الولايات المتحدة والحكومة السودانية فقد استقبلت الاطراف السودانية الاتفاق بمواقف متباينة، اذ أثار التجمع الوطني الشكوك حول جدواه وهو محق في ذلك، وتباينت مواقف حزب الأمة بصفة خاصة، فقد حدث انشقاق داخلي يقود أحد جناحيه مبارك الفاضل المهدي الذي أدرك ان مثل هذا الاتفاق لو نجح سوف يقوي موقفي الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان، ولذلك فقد سارع الى اعلان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

رغبته في الانضمام الى هذا التحالف، وهو ما رفضه الصادق المهدي أولا، ولكن عندما أدرك الصادق ان عدم دخوله الحكومة سوف يفوت عليه فرصة كبيرة بدأ في التراجع وغطى ذلك بوضع اجندته الخاصة لتشكيل حكومة انتقالية، وكأنه يفصل منصب رئيس الوزراء لنفسه.

ولا يبدو ان ذلك كله سوف يفيد كثيرا لأن المشكلة في السودان هي مشكلة نظام الحكم الذي لا يجمع عليه الشعب السوداني وفقد مبررات وجوده، وان مثل هذه الاتفاقات ضياع للوقت لأن الحكم لا يمتلك برنامجا صالحا يريد ان يحققه وحتى لو امتلك هذا البرنامج فهو غير مفوض من الشعب السوداني لتحقيقه واجدى من ذلك، الاعتراف بالفشل السياسي والعمل من أجل إقامة نظام سياسي يمثل ارادة الأمة من جهة ويكون قادرا على تحقيق التنمية والسلام في جنوب السودان من خلال مناخ حر لا يملك بعده جون قرنق أو غيره مبررات الاستمرار في ثقافة الحرب، أما الولايات المتحدة فلن تكون بحال من الاحوال صديقة للسودان ولن تجدي معها التنازلات التي تقدمها الحكومة لأنها ستثبت في النهاية انها تحقق اهداف الولايات المتحدة واسرائيل في السيطرة على وادي النيل من خلال السيطرة على منابعه ولا تحقق اهداف السودان، واذا كان من رأي نقوله في ما جرى في نيروبي فهو ان المباحثات قد فشلت وان ما تحقق هو نجاح امريكي يؤدي في المستقبل الى تقسيم السودان، ولكن الحكومة تتجاهل ذلك من أجل كسب التأييد الشعبي لسياساتها في المرحلة الآجلة.

---

* رئيس قسم دراسات العالم الاسلامي
في جامعة سالفورد سابقا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ : ٢٥ يوليو ٢٠٠٢

هكذا تنظر المعارضة السودانية الى مفاوضات نيروبي

د.شفيع خضر: الدولة المدنية تلغي حق تقرير المصير



جوركوج بارج



حاتم السر..

القاهرة ـ «الخليج»:

تباينت ردود أفعال الفصائل السودانية المعارضة إزاء التعامل مع التطورات التي تشهدها جهود إحلال السلام في السودان في أعقاب تدخل الولايات المتحدة بثقلها تحضيرا وإشرافا وممارسة، ما أدى الى «اتفاق إطار» بين الحكومة وحركة التمرد. وأجمعت الأصوات المعارضة على رفض المقترحات الأمريكية المطروحة على مائدة المفاوضات الجارية حاليا في نيروبي والمتمثلة في إقامة نظامين في دولة واحدة باعتبارها تكريسا للانفصال. وعلى خلاف التوقعات يسود بين هذه الفصائل اعتقاد بأن المشروع الأمريكي لن يحقق غير الفشل كونه قائما على حل مشكلة الحرب وحدها متجاهلا المشكلات الأخرى، وتبدي القيادات المعارضة خيبة أملها في المبادرات العديدة التي حاولت الإسهام في حل المشكلة ولكنها مضت إلى زوال لعدم قدرتها على خلق الدمج أو التنسيق حتى يتم توحيد المنبر التفاوضي.

وتتمسك المعارضة السودانية بالحلول التي طرحتها عبر مواثيقها معتبرة إياها حلولا تعالج جذور المشكلة وتحوز على رضا كافة الأطراف التي توصلت لهذه الحلول عبر مناقشات موسعة ورغم اعترافهم بضعف تنظيمهم الجامع إلا أن بعضهم ليس مقتنعا بأن يكون ذلك دافعا لتهميشهم وتغييبهم عن المفاوضات وإن كان البعض منهم يعزي إبعادهم إلى مطالب أمريكية ودول غربية للاستحواذ على النفط السوداني.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه الخرطوم وحركة التمرد التوصل الى اتفاق إطار بشأن حق تقرير المصير والعلاقة بين الدين والدولة تمهيداً لجولة مفاوضات أخرى الشهر المقبل تمهيداً لاتفاق شامل، يرى معارضون عكس ذلك مشيرين إلى عدم وجود أية بوادر لإحلال السلام على الأقل في هذا العام ما لم يتبن الوسطاء حلولا شاملة لا تنظر لقضية إيقاف الحرب وحدها.

وعبر معارضون في أحاديث لـ «الخليج» عن تمسكهم بخيار الحل السلمي المتفاوض عليه، ما يفتح المجال واسعا لترقية دور الوسطاء، وأدائهم في المرحلة المقبلة.

شفيع خضر

• تساءل الدكتور شفيع خضر عضو قيادة التجمع السوداني في المعارضة لماذا طرح تقرير المصير رغم تاريخية طرحه والسياق الذي دخل من خلاله الى سطح المناورة السياسية؟ ثم رد قائلاً ان ذلك أصبح ظاهرة لا

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

يمكن تجاهلها باعتبارها سلاحا في مواجهة الظلامات والإهدار المتواصل لحقوق الجنوبيين واعتبرته الحركة السياسية السودانية بعد ممارسة النقد الذاتي في مناقشات مؤتمر القضايا المصيرية في أسمرا ١٩٩٥ حول عدم إعطائها للقضية الغبن الاجتماعي للقوميات حقها، وبالتالي تم إقراره باعتباره حقا أصيلا من حقوق الإنسان وكونه يعكس نواياها.

أضاف: أعتقد بأن تقرير المصير يفرز قضية رئيسية هي أنه لا يمكن فرض الوحدة أو الانفصال بالقوة، وفي مناقشاتنا لموضوع تقرير المصير في ما يتعلق بالاستغناء عن نتائج المؤتمر الدستوري لم يكن الاستغناء واردا في الذهن باعتبار أننا سنعقد مؤتمرا دستوريا لإعادة تأسيس الدولة السودانية على أسس جديدة، لأنه إذا تم الاتفاق حول دستور ديمقراطي، هوية السودان، وعلاقة الدين بالدولة، كان تصورنا أن هذا الاتفاق لا يحتاج لاستفتاء إنما يتيح الانتقال للمرحلة التالية المرتبطة بالدستور وإجازته.

تقرير المصير يمكن أن يكون استفتاء حول حقيقة أو شعور المجموعات المختلفة في الجنوب في انه توفرت لديهم الثقة بالفعل في إمكانية التعايش في دولة واحدة.

وفي رأيي إذا تم الاتفاق على سودان يجد فيه كل مواطن نفسه بصرف النظر عن دينه أو انتمائه العرقي.. سودان ديمقراطي تتوفر فيه حقوق الإنسان وفيه توزيع عادل للثروة، وتم الاهتمام بالقضايا الحقيقية المرتبطة بلقمة العيش بما فيها الديمقراطية وحرية التعبير.. وإذا تم الاتفاق حول هذه الأطر لا أعتقد بأن تقرير المصير سيختار شيئا غير الوحدة.

جوركوج: الحركة الشعبية وحدوية وضد الانفصال

وقال: لا أعتقد بأن هناك من يرغب في الانفصال لمجرد الانفصال.. هناك قوى سياسية حقيقية ترغب في الانفصال لمصالح ذاتية وشخصية لكن هذه القوى في الواقع ليست بالقوة التي يمكنها أن تصمد أمام تيار الوحدة الجارف إذا ما تم فعلا الإيفاء بشروط الدولة.

أضاف: إذا استجابت السلطة وتبنت مشروع الدولة المدنية ستعد خطوة باتجاه عدم الحاجة إلى ممارسة تقرير المصير، وإذا تبنت توزيع الثروة والسلطة العادلة ستكون خطوة في عدم التمسك بتقرير المصير وإذا تبنت الدعوة المنطقية لإرساء أسس السلام العادل ستكون خطوة باتجاه القناعة بعدم جدوى تقرير المصير وتكون مجمل هذه العمليات في النهاية ما نفقده بالتحول الديمقراطي، أما إذا كانت مجرد مناورة تهدف لعدم التعامل مع القوانين الدينية مثلا فهذه قضية أخرى.

وأكد د.شفيع خضر عدم موافقة التجمع على نظامين في دولة واحدة ومع دولة واحدة لا مركزية، وقلنا إنه يمكن الاتفاق حول اللامركزية عمقا واتساعا بشكل واضح ونحن قوى في الواقع نحمل رؤى مختلفة لكن عندما جلسنا في أسمرا هناك من أتى بالفيدرالية، ومن أتى بنظام لا مركزي إقليمي مع وضع ترتيبات خاصة للإقليم الجنوبي وحكم ذاتي موسع ومن أتى بالكونفدرالية، كل الأطراف كانت تعمل باعتبار أنه لا يوجد نزاع بين طرفين: طرف يملك السلطة وأخر لا يملكها، إنما نزاع حول مستقبل السودان وكل طرف كان يبحث عن نفسه و عن طموحات ورغبات من يمثلهم على الورق، وبعد مناقشات موسعة توصلنا لحزمة واحدة تقوم على ضرورة سيادة الديمقراطية وعدم قيام دولة دينية بل دولة مدنية أساسها هو المواطنة وحقوق الإنسان الدولية، وتقوم على لا مركزية واسعة هي عبارة عن دمج بين الفيدرالية وبعض الترتيبات الكونفدرالية للإقليم الجنوبي وتضمنت هذه الحزمة أيضا إجراءات حول ضمان هذا الاتفاق متمثلة في فترة انتقالية ومؤتمر دستوري ثم سن دستور دائم ثم قانون الانتخابات ثم الاستفتاء على الدستور، وقانون الانتخابات وحق تقرير المصير في نهاية الفترة الانتقالية.

وتمنى الدكتور خضر لمفاوضات نيروبي النجاح وذلك بأن يتم إيقاف الحرب وإرساء أسس سلام عادل والبدء في عملية تحول ديمقراطي وهذا بالطبع يتطلب مشاركة كل الأطراف، لكن هناك من يتساءل عن أن الحركة الشعبية لديها ما يفرض وجودها في مائدة المفاوضات بمعنى أنها تملك جيشا فماذا يملك الآخرون؟ وفي رأيي يملك الآخرون الوعي وإمكانيات استنهاض قوى جماهيرية كاملة ظلوا يستنهضونها باستمرار منذ الاستقلال إلى اليوم.

وأرى أن الحل السياسي يتمتع بفرص جيدة من دونها ما كان لنا أن نضع الحل السياسي ضمن آلياتنا ونعتبره الخيار المفضل.. الإشكالية الرئيسية في الحل السياسي تتلخص في اختلاف الرؤية إليه بين النظام والمعارضة.. النظام ينظر له كنوع من إيقاف النشاط المعارض سواء كان جماهيريا أو عسكريا، ومن ثم الدخول في صفقة مع المعارضين لاستقطابهم واحتوائهم.. المعارضة تنظر له كوسيلة لتحقيق تحول ديمقراطي حقيقي يستوعب فكفكة النظام القائم.

حاتم السر

* وشدد حاتم السر المتحدث الرسمي للتجمع الوطني الديمقراطي على أهمية خيار الحل السلمي وضرورة توحيد منابر التفاوض بما يدفع العملية السلمية للأمام، ووصف مبادرة الإيقاد بأنها كانت إحدى المحاولات بين الحركة الشعبية والنظام في الخرطوم إلا أن النظام ظل يتلكأ ولم يتجاوب معها بالقدر المطلوب على أمل أن يحسم المعركة عسكريا.

وقال: في الفترة الأخيرة عندما اتجه النظام إلى تعدد المنابر والمبادرات لكسب الوقت اتجه التجمع لمحاصرة النظام من خلال العمل على تنسيق كل هذه الجهود المبذولة وحاول التجمع أن يلتقي مع سكرتارية الإيقاد وأن يوسع مظلة الإيقاد لتشمل كافة الأطراف ولكن النظام في الخرطوم ظل يقف حجر عثرة أمام انضمام التجمع الوطني الديمقراطي لمبادرة «الإيقاد» أو توسيعها ما يؤكد موقف النظام من الحل السياسي والعملية التفاوضية لأنه إذا كان فعلا لديه إرادة لتحقيق السلام لكان قد وافق على توسيع هذه المظلة حتى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

يحصل دفع عملية السلام للأمام.. نحن لسنا جزءا من الإيقاد وإن كانت الحركة الشعبية كفصيل أساسي من فصائل التجمع موجودة في هذه المفاوضات، ونحن على قناعة بأن هذه المبادرة بشكلها الراهن وبأطرافها الراهنة وتوجهها الراهن لا يمكن أن تحقق سلاما في السودان، فهي غير مؤهلة لصنع السلام، والحركة الشعبية طالبت بتوسيع الإيقاد وإدخال التجمع الوطني إلى الإيقاد ولكن النظام ظل يرفض على أمل أن يكسب الوقت ويتجنب الضغوط الدولية والإقليمية أملا في حدوث انفراج داخلي يمكنه من الاستمرار في السلطة.

أضاف: نعمل جميعا على تحقيق حل سياسي شامل وليس الوصول إلى هدنة مؤقتة لأن الحلول الجزئية والثنائية يمكن التوصل إليها ولكنها لا تحل جذور الأزمة السودانية ولا تؤدي إلى الاستقرار والتغيير المنشود لأنها ببساطة تضاعف التعقيدات.

وحول موقف التجمع من الرؤية الأمريكية للحل السلمي في السودان، قال: لم يصلنا أي مشروع أمريكي لحل الأزمة بل الموقف الأمريكي ظل ثابتا باستمرار وهو ان واشنطن تريد أن تلعب دورا إيجابيا لتحقيق السلام في السودان ولكن ليست لديها مبادرة واضحة محددة، بل هي تدعم المساعي الموجودة سواء في الإيقاد أو المصرية الليبية أو من خلال المسعى الإريتري.. هدف الولايات المتحدة هو أن يتحقق السلام الشامل والعادل والاستقرار في السودان هذا الموقف بُلغ به التجمع على مستوياته القيادية رسميا.

أضاف: نحن غير منزعجين إطلاقا بما يجري في نيروبي أو غيرها لأننا على قناعة بأن الحركة الشعبية لن تعمل لاتفاق ثنائي أو جزئي مع النظام مهما كانت الضغوط وهذا موقف ثابت وأصيل للحركة.. الآن يتردد حديث عن أن النظام لديه استعداد لتقديم تنازلات للحركة الشعبية.. إذا صح هذا الحديث وتنازل النظام عن الجنوب وتنازل عن جزء كبير من عائدات البترول للحركة.. هذا لا يزعجنا، بل على العكس هذا ربما يساعد على تحقيق مشروعنا وهو مشروع السودان الجديدة وفي هذه الحالة نستطيع أن نبدأ مشوار التوجه نحو تحقيق السودان الجديد في جنوب السودان.. نحن كتجمع وطني ديمقراطي نستطيع أن ننتقل إلى جنوب السودان ونبدأ من هناك تحقيق مشروعنا الذي اتفقنا عليه مع الحركة الشعبية ونزحف نحو الشمال لتحقيق السلام وشعارات السودان الجديد الواحد الموحد الديمقراطي وبالتالي هذا لا يقلقنا. النظام قد يتصور أن مثل هذه المشروعات ستشكل هاجسا لدى التجمع وتزعزعه وتربكه لكن لا شيء من ذلك يمكن أن يحدث.

جوركوج

• ووصف جوركوج باراج ممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان في الشرق الأوسط والخليج الخلط المتعمد بين موقف حركته المبدئي من وحدة السودان وموقف بعض القوى الجنوبية الداعية للانفصال بأنه «تضليل يراد به أن تظهر الحركة في صورة المعوق للوحدة» وقال إن حركته تأمل في وحدة سودانية سليمة ترتكز على إبعاد كافة القوانين الدينية التي من شأنها أن تشطر السودان إلى نصفين.

وقال إن حركتنا بدأت وحدوية وإيمانها بوحدة السودان لا يتزعزع وهي تسعى بكل جهدها نحو ما يحقق الوحدة، لكن عليك أن تنتبه فالبشير يتحدث عن الوحدة والحركة أيضا، الخلاف في الوحدتين أن وحدة البشير قائمة على ثوابت الحكومة أما وحدتنا فهي قائمة على الطوع والصدق وحقيقة أننا جميعا سودانيون نريد أن نعيش في سودان واحد موحد.

الوحدة التي ندعو لها يجب أن تستبعد منها «المفرقات» مثل تطبيق الشريعة الإسلامية وفرض هيمنة إثنية واحدة على باقي الإثنيات، لأنها تعوق الوحدة، وقضيتنا تتلخص في السعي وراء العدالة ورفع الظلم عن الجنوب والمناطق المهمشة.

لذلك فإبعاد القوانين الدينية هو السبيل الوحيد أمام السودانيين نحو المساواة بينهم ثقافيا ولغويا كما أن الوحدة التي يرغب فيها الجميع يجب أن تكون طوعية وقائمة على أسس جديدة.

وأكد أن الحركة لم تتراجع عن مبادئها.. مازلنا نتمسك بوحدة السودان والناس تختلط عليهم الأمور.. هناك أطراف جنوبية أخرى تحمل رؤى مختلفة عن رؤية الحركة ويبالغ البعض في دورها ويظن أنها يمكن أن تؤثر في مسيرة الحركة، وهو قول مغلوط، وهذه الأطراف التي تدعو صراحة لفصل الجنوب لا يمكننا أن نصادر حقها في حرية الحديث وفي المقابل نتمسك نحن بالوحدة.

وأردف قائلا: إن توحيد الصوت الجنوبي يسهل عليه التعامل التفاوضي بلسان واحد وذلك أفضل من عشرة ألسنة والتفاهم مع قائد واحد يفيد قضية السلام والوحدة، ونحن نسعى للوحدة في الجنوب والنظام في الخرطوم يسعى للوحدة أيضا وقد سعى بالفعل للتحالف مع مبارك المهدي والهندي ويحاولون مع الصادق والترابي، فهل إذا توحد الجنوبيون هذا معناه أننا ضد السلام وضد الحكومة؟

إن رؤيتنا تنطلق من أن توحيد الجنوبيين يصب في مصلحة الوحدة ووحدة السودانيين ككل سوف تكون مشكلاتها أقل وهي تسهل الوصول إلى حل مع الشمال.

حاتم السر: نعم لحل سياسي شامل وليس هدنة مؤقتة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وحول وجود خلافات مع الحلفاء في المعارضة السودان قال: لم يحدث أن اتصل بي أحد من القوى الشمالية ليقول لي إنه أصبح يشكك في موقفنا، أما إذا كان المقصود الكونفدرالية فهي أرحم من تقرير المصير ولا يمكن أن تكون مثارا للشكوك.

والأمريكيون جاءوا بحل وسط.. ليس أخطر من تقرير المصير وفيه وحدة السودان موجودة بنظامين، ولماذا لا نسأل أنفسنا لماذا نقبل بالكونفدرالية ولا نتمسك بحق تقرير المصير؟ من يدري ما الذي سيحدث لتقرير المصير؟

الشكوك لن تكون.. لأن الكونفدرالية أقل من تقرير المصير الذي اتفقنا عليه في التجمع، والحركة متفقة مع كل الأطراف وإلا ما تواجدت في شرق السودان إذا كانت تريد فصل الجنوب حقا.

نحن خيارنا الوحدة.. وهي التي تجعلنا نذهب الى شرق السودان وتدفعنا للاندماج مع التحالف.

أضاف: علاقتنا بالقوى الشمالية أكثر من جيدة ولم يحدث تغيير في تعاملنا مع الفصائل المعارضة حتى الآن، نحن جميعا نسعى من أجل هدف واحد.. بعض الناس يقولون إن الحركة تفاوض الحكومة وحدها وعليهم أن يسألوا أنفسهم سؤالا مهما: إذا حققت هذه المفاوضات عودة الديمقراطية والعلمانية هل سيحارب الآخرون؟ نحن نسعى وراء إجبار الحكومة على التواصل لهذا الهدف فإذا تم هذا بلسان الحرك من دون مشاركة الآخرين هل يحسب لمصلحة الحركة أم ضدها؟

- حتى الآن خيار الحركة هو ما اتفق عليه في التجمع الوطني والحركة تطرح الآن على مائدة المفاوضات مطالبها التي هي حقيقة مطالب التجمع في أديس أبابا.. نميري وقع على الاتفاق وحده وهنا إذا حصل اتفاق فالتجمع سيفوض قرنق للتوقيع.

وانتهى جوركوج الى القول: بعد ١٩ عاما لن نمل من الدعوة لوحدة السودان ونرجو أن يتجاوب معنا الآخرون لكي نخرج الغدر نهائيا من القاموس السوداني بعدما قتل ونزح الملايين أرى أن الوقت مناسب الآن للتخلي عن المبادئ الضعيفة التي تطيل أمد الحرب، في

القرن الواحد والعشرين من المستحيل أن تستعمر شخصا وتفرض عليه سياسات.

تيسير محمد

* وأكد الدكتور تيسير محمد أحمد المسؤول السياسي للتحالف السوداني ان النظرة للعملية الجارية في نيروبي الآن يجب ألا تكون نظرة جامدة بمعنى أن هناك نقطة سيصل إليها الطرفان المتحاوران حاليا وعند بلوغ هذه المرحلة ستوضع نهاية للحرب الأهلية، ونحن في عملية متواصلة فيها شد وجذب تتخللها عوامل مختلفة وبالتالي لا توجد رؤية واضحة للحل الذي سيأتي.

التجمع الوطني ليس باستطاعته توقع الحل الآن.. لكن عليه أن يساعد في صياغة الحل الذي يريده.. حتى لا يتسبب تقاعسه في المجيء بحل بعيد عن تصوراته.

وأضاف: نحن منذ عدة أشهر في التحالف والحركة نتحدث عن ضرورة أخذ زمام المبادرة وهو أمر لا يأتي من الخارج بل تصنعه أنت سواء بمبادرة أو موقف.. حتى الآن لم يحدث هذا وأمامنا فرصة اجتماع قيادة التجمع في يوم ٢٧ يوليو (تموز) الحالي ستطرح نقاط ويحصل تحرك بناء عليها رغم أن «تحرك» اللحظات الأخيرة يكون على الدوام ضعيفا ولا يعطي الإحساس بوجود استراتيجية بعيدة المدى.

التجمع يظلم نفسه لأن هناك استراتيجية تم النقاش حولها وإجازتها وعلينا أن نعترف بفشلنا في توظيف الزخم الهائل للسودانيين المهاجرين وتفعيله، كثير من السودانيين لديهم الحرص على المتابعة والمشاركة لو أن التجمع أفلح في استخدام سبل الاتصالات المتاحة لأمكننا ربطهم باتجاه خلف حائط ضاغط وليس العمل الموسمي.

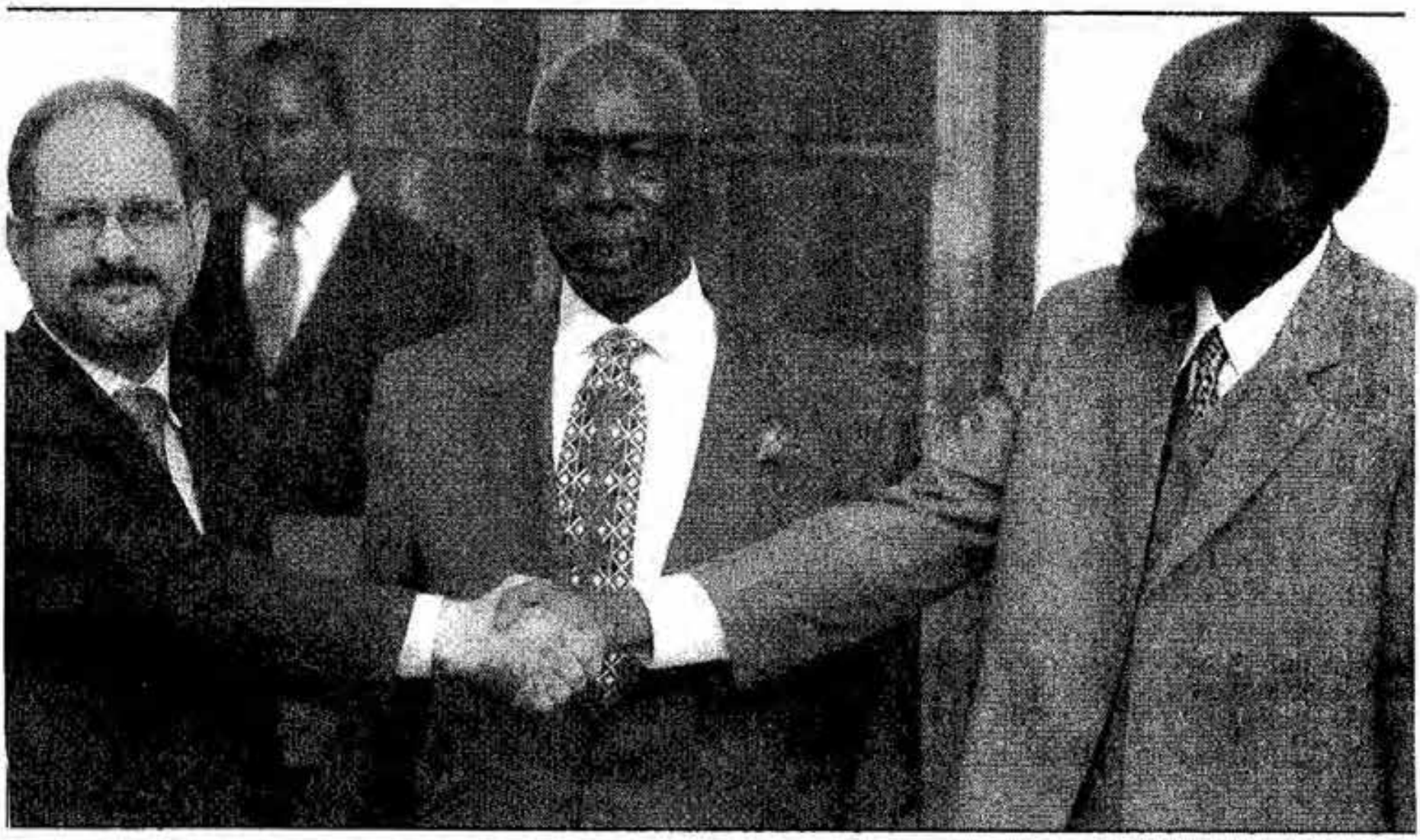
وقال: لا أؤمن بأي حلول تأتي من الخارج.. هناك اقتراحات تطرح ويتناقش حولها الأطراف.. وأي عمل ليس له أساس واضح لعملية التحول الديمقراطي وانتقال بلدنا من دولة الحزب الواحد الى دولة تعددية ناقص، ما يجري الآن عمل ناقص يضم عناصر معينة من الأطراف المتنازعة وتغييب التجمع يجعلنا نتشكك في مجيء أي حل على الإطلاق وأي عمل لا نشارك فيه القوى المعارضة بكل فصائلها لا يمكن أن يوصلنا لحل يأتي بسلام دائم وعادل.. العملية الجزئية ستؤدي لتهدئة مؤقتة على أفضل الافتراضات كما حدث في اتفاقية أديس أبابا، والخوف أن ندخل في هذا المنحى مجددا ما يجعل عودة الحرب مرة أخرى أكثر شراسة أمرا مؤكدا وعلى القوى الوطنية أن تحسم أمرها وتبدأ تحركا فاعلا لتوضيح رؤاها لأن الصمت والجمود قاتلان ونتائجهما وخيمة. وأكد د.تيسير محمد أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تفرض رؤاها على السودانيين.. يمكنها تقديم مقترحات ولا أتصور أن القوى الوطنية في الجنوب والمناطق المهمشة ستتخلى عن تقرير المصير الذي نتج عن الإحساس بأن الصفوة المهيمنة على القرار السياسي في السودان منذ الاستقلال بالإضافة إلى الصفوة العنصرية منذ ١٩٨٩ لا همّ لها غير البقاء في الحكم ولا تملك رؤية مستقبلية.

وبالنسبة لنا فإن مقررات مؤتمر القضايا المصيرية تمثل الحد الأدنى للقوى الوطنية ولن نتزحزح عنها وكل من يقبل بأقل منها يكون قد خان التجمع، مهمتنا تعزيز هذا المفهوم وقد جاء إعلان الوحدة بيننا وبين الحركة الشعبية من منظور الحفظ والحرص ودعم وتقوية مقررات أسمرا بفهم أنها تمثل الحد الأدنى للقوى المتطلعة للتغيير في السودان.

وقال: لقد بدأنا عملية سياسية لخلق قوى وآليات تحقق رؤى السودان الجديد ولا أعتقد بأن الحل سيفرض علينا، لا مجال إلا للحل الذي نقتنع به، نحن حملنا السلاح رفضا للواقع الذي فرض علينا، وإذا حاولت أية جهة أن تفرض علينا شيئا في غير قناعتنا سنستمر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



رئيس كينيا يتوسط غازي صلاح الدين (يسار) ممثل الحكومة وسلفاكير ممثل المتمردين بعد التوقيع على «اتفاق الإطار»

في النضال. ليس هناك قرار جمهوري أو قرار من الأمم المتحدة بإمكانه أن يوقف النضال.. عدم اقتناعنا بالشيء المطروح يعني شيئا واحدا هو استمرار الحرب.. أنا لست متخوفا مما يجري ولا يزعجني غير غياب رؤية التجمع.

وأضاف: لأمريكا مصالح وهي تريد الاستقرار في المنطقة وفي كل العالم لاستمرار العمليات الاقتصادية والتجارية، ولكي تربح الأطراف المشاركة فيها من هذا المنطق حاولت مع أصدقاء الإيقاد أن تلعب دوراً في قضية السودان. ولأمريكا مصالح مباشرة في كسب دعم وتأييد قوى المجتمع المدني وهي تحديدا اليمين المسيحي والكتلة السودانية في الكونجرس في الانتخابات المقبلة.. هناك مصالح مباشرة وأخرى طويلة المدى.

إذا فشل المشروع الأمريكي في السودان قد لا تتأثر أمريكا كثيرا لأن الرئيس بوش سيقول عندئذ «لقد حاولت وسعيت وطبقت اتفاق وقف إطلاق النار في جبال النوبة» وهو وحده كفيل بأن يجلب له تأييد قدر كبير من المجموعات التي يستهدفها بسياساته.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: عكاظ

التاريخ : ٢٦ يوليو ٢٠٠٢

مسؤولون وخبراء لـ «عكاظ»:

«اتفاق نيروبي» خطوة لانهاء الحرب الأهلية .. وانفصال الجنوب كارثة

هناء البنهاوي (القاهرة) هشام عليوان (بيروت) عهود مكرم (برلين)

■ اجمع مسئولون وخبراء سودانيون وعرب على ان اتفاق نيروبي للوفاق السوداني يعد خطوة مهمة في سياق انهاء الحرب الاهلية واعادة الاستقرار للبلاد. واكدوا لـ«عكاظ» ان هذا الاتفاق يظل بمثابة اعلان للمبادئ ولا يزال يحتاج الى مزيد من التفصيل والحسم في عدد من القضايا المؤجلة والتي سيتم التوصل لحلول بشانها خلال الفترة الانتقالية واجتماع اغسطس المقبل من مثل طبيعة الحكم السوداني في ظل الكيانات الثلاثة الجنوبي والشمالي والاتحادي وما يستتبعه ذلك من تعديلات دستورية وقانونية تتطلب اقامة حوار مع الاطراف السودانية خاصة المعارضة.

وفيما اشاروا لصعوبة التكهن بمدى نجاح هذا الاتفاق اكدوا ان نجاحه لا يعني فشل المبادرة المصرية الليبية خاصة وان اتفاق نيروبي قد جرى بمباركة ودعم امريكي. وحذروا من امكانية انفصال الجنوب السوداني سواء على دول الجوار العربي او الافريقي لانه سيفتح بابا امام انفصالات مماثلة في اريتريا وكينيا وغيرهما.

و فيما يؤيد فريق جون قرنق اتفاق نيروبي كما يذكر مستشاره بالقاهرة منصور خالد باعتبار ان هذا الاتفاق فرصة لوقف الحرب الاهلية التي دامت في السودان قرابة عشرين عاما لم تتوقف خلالها الخسائر الاقتصادية وضياع فرص التنمية فإنه يرى أن هذا الاتفاق يعد فرصة لوقف الحرب الاهلية التي في شرط لبداية نهوض السودان مجددا من عثرته.

و أوضح منصور خالد أنه بالرغم مما ضمنه اتفاق نيروبي من مبادئ غير أن هناك العديد من القضايا التي تحتاج للتفصيل خاصة فيما يتصل بالكيانات الثلاثة المرتقبة للسودان الشمالي والجنوبي والاتحادي الذي يجمع بين الشمالي والجنوبي مؤكدا أنه لابد ان يترجم الكيان الاتحادي في تفصيلات عملية على أرض الواقع تتصل بطبيعة القوانين والعلاقات والضوابط التي تحكم العلاقات بين الشمال والجنوب مشيرا الى أن الكيان الاتحادي مطالب بفتح حوار مع الاطراف والقوى السياسية الاخرى المعارضة خاصة خلال الفترة الانتقالية والتي لم تشارك في الاتفاق. وقال ان هناك قضايا أخرى متروكة للفترة الانتقالية التي تمثل محك اختبار الاتفاق النيروبي من حيث التوصل للقوانين وطبيعة القوى السياسية التي ستشارك في حكم البلاد وما يتطلبه ذلك من تعديلات دستورية ومن المقرر ان يتم النقاش بشانها في الاجتماع المقبل في اغسطس القادم.

و يرى أن السودان لا بد ان يتجه أولا لازالة كل أسباب الحرب بجوانبه المادية مثل تعمير ما تم تخريبه وتوطين النازحين والمعنوية ويختص بازالة المرارات التي خلفتها الحرب ووضع البرامج التي تخلق ثقافة السلام. و يتصور أن تفاق نيروبي باعتباره اتفاقا علانيا بموجب التوصل اليه عبر وسطاء عديدين فهذا يوفر له الضمانات للتنفيذ وبذلك لا يكون مجرد وسيلة لايجاد مخرج مؤقت لمازق السودان لافتا الى أن وجود وسطاء في هذا الاتفاق يعني وجود مراقبين لمراقبة عمليات وقف اطلاق النار والانتخابات ووضع القوانين والتعديلات الدستورية اللازمة وهي أمور داخلية مهمة لكبح جنوح أي طرف ضد الاخر.

و يوضح فيما يتصل بنظام الحكم المرتقب في السودان أن كلا من الكيانين الشمالي والجنوبي سيحكمان وفقا لما ترتضي أمله أما الكيان الاتحادي فسوف يكون محايدا في اطار فصل الدين عن الدولة.

و فسر خروج اعلان الوفاق من نيروبي بعيدا عن العواصم العربية بان الاتفاق تم في اطار وساطة الايجاد التي يرأسها الرئيس الكيني فكان طبيعيا أن يعلن في نيروبي وليس في أية عاصمة أخرى. موضحا أن التوصل لاتفاق نيروبي لا يعني فشل المبادرات الاخرى التي كانت تسير في خطوط متوازية ولكنه أرجع نجاح مبادرة الايجاد الى الدعم الامريكي والاوروبي لها مثل بريطانيا والنرويج وغيرهما. لافتا الى أن الغرب عندما أكد دعمه لمبادرة الايجاد كان يتمنى أن يجري ذلك بالتنسيق مع المبادرات الاخرى ومنها المبادرة المصرية الليبية ولكن هذا التنسيق أيضا لا يعني فشل هذه المبادرة.

ونفى خالد منصور إمكانية حصول الجنوب على حق تقرير المصير بما يعني الانفصال مشيرا الى أن هذا الحق انما يعني وجود خيارات متعددة تبدأ من الخيار الوحدوي ثم الفيدرالي ثم الكونفدرالي وأخرها الانفصال ومن ثم فإن نجاح الخيار الوحدوي مرتبط بتنفيذ ما اتفق عليه في اتفاق نيروبي بصدق.

كما استبعد مستشار جون قرنق أن يكون هذا الاتفاق مجرد وسيلة لايجاد مخرج لازمة السودان وقال أظن أنه بعد عشرين عاما من الحرب أدركت الاطراف أن طريق الحرب مسدود معتبرا النظام الحاكم قد عاد الى صوابه ورشده بموافقته على حق تقرير المصير خاصة بعد أن أثبتت التجربة أنه لن يظل حاكما للبلاد الى الابد ولذلك نحن نثمن موقفه الحالي ونراه أمرا محمودا.

الى جانب ذلك عبر الحزب الاتحادي الديمقراطي السوداني المعارض عن ترحيبه بأي جهد يبذل للتوصل الى حلول سلمية تحقن دماء السودانيين وتوقف الحرب وتحقق السلام.

وأعرب الحزب عن موقفه مجددا برفض كافة الاتفاقيات الجزئية والثنائية التي يمكن أن تحجب أغلبية أهل السودان من المشاركة في بناء مستقبلهم إلا أنه يأمل أن يكون بروتوكول ماكاكوس الذي تم توقيعه بين الحركة الشعبية وحكومة الخرطوم خطوة في سبيل تحقيق التسوية الشاملة بمشاركة كافة القوى السياسية الممثلة لاهل السودان والتي تحقق تطلعاتهم عبر ضمانات دولية واقليمية تساهم فيها دول الجوار العربي

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

* خالد: فرصة لوقف نزيف الدم بين الاشقاء
* عثمان: انفصال الجنوب يتسبب في أزمة مصرية- سودانية
* كوتيه: بداية لتحقيق السلام .. والمطلوب وقف اطلاق النار
* أبو العينين: مجرد اعلان نوايا يحتاج لمزيد من الخطوات الجادة

والافريقى. و حذر البيان من انفراد وسيط بعينه وتغيب باقي دول الجوار السوداني الذين هم أصحاب مصلحة حقيقية في استمرار السودان وما يمكن أن يؤدي اليه ذلك من عدم استقرار.

و أعرب الحزب الاتحادي الديمقراطي في بيانه عن تطلعاته الى لقاءات تضم كافة الفرقاء في سياق المسعى الاريتري والمبادرة المصرية الليبية المشتركة في محاولات صادقة لعلاج السلبيات القائمة في مسيرة الحل السياسي الشامل لازمة السودان.

من ناحية أخرى يرى د. محمود أبو العينين - أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز البحوث الافريقية بجامعة القاهرة - أن اتفاق نيروبي يعد مفيدا من حيث المبدأ لكلا الطرفين باعتباره بادرة نحو انهاء الحرب الاهلية التي استمرت بشكل متقطع منذ ١٩٥٥ لكنه شدد على ضرورة تحقيق مصالحة شاملة بين كافة القوى السياسية في السودان لافتا الى أن حكومة الخرطوم ستسعى في الفترة المقبلة الى ترويج اتفاق نيروبي والحصول على موافقة كافة الاطراف المحلية والاقليمية ، خاصة وأن هذا الاتفاق جرى في اطار مبادرة الايجاد التي بدأت طرحه منذ عام ١٩٩٤ وفي سياق التدخل الامريكي المتزايد في الفترة الاخيرة وطرحته ادارة بوش الابن باعتبار رغبتها في اقامة دولة واحدة في السودان بنظامين وأشار الى أن الولايات المتحدة الامريكية تفضل الحل في اطار الايجاد وليس أي مبادرة أخرى لأن الايجاد تركز على حل مشكلة الجنوب. وأرجع إعلان الوفاق السوداني في نيروبي لعدة عوامل منها الدور الامريكي ، والتكاسل في تحقيق التنسيق بين المبادرة المصرية الليبية والايجاد موضحا أن اتفاق نيروبي لا يزال بمثابة اعلان نوايا يحتاج لمزيد من الخطوات والتوضيح للتنفيذ. وقال ان وجود دولة سودانية واحدة في اطار نظامين يفتح الباب للجنوب نحو حق تقرير المصير بعد فترة وهنا مربط الفرس حول مدى نجاح هذه الفترة في إما دمج الجنوب في اطار الدولة السودانية أو الانفصال وهذه المسألة ستظل معلقة لا يستطيع أحد حسمها الان.

و أوضح أن أي خطوة في اتجاه انفصال الجنوب وفقا للموقفين المصري والليبي يعد كارثة ومسألة غير مقبولة فضلا عما سيثيره من قلاقل في الدول الافريقية الاخرى مثل كينيا وأثيوبيا واريتريا حيث أنها معرضة هي الاخرى لمواجهة مشكلات الانفصال وبالتالي فإن انفصال الجنوب السوداني يعني فتح بابا على القارة السمراء. وفي بيروت اوضح الدكتور عفيف عثمان الخبير في الشؤون الإقليمية ان الاتفاق الجديد بين

الحكومة والمتمردين في جنوب السودان يحمل معالم تغيير حقيقي في مسار العلاقة بين الشمال والجنوب وفي سياق المفاوضات والمبادرات المتعددة السابقة والتي لم تؤد إلى أي نتيجة. ففي هذه المرة بدا الدور الأمريكي حاسماً ولعبت تغيرات ما بعد ١١ سبتمبر دوراً أساسياً في إنجاز هذا الاتفاق. فبين الضغوط المتنوعة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وبين المشاريع الأمريكية الجاهزة لسودان المستقبل ضمن المنظومة العامة في المنطقة، وجدت الحكومة السودانية في هذه الصفقة أفضل طريقة للحد من الخسائر والتخفيف من الضغوط، وهي على الأقل أخرت تقرير مصير الجنوب ست سنوات كاملة مع استثناء مناطق في الوسط والشمال وذلك بمقابل عدم التعرض لطبيعة النظام في الخرطوم بشكل جذري مع التوفيق بين تطبيق الشريعة والحكم الذاتي في الجنوب وتقاسم الثروة النفطية وما إلى ذلك.

ولفت عثمان إلى أن بروتوكول «ماكاكاس» يأتي في سياق الاتفاق السابق والذي تم في جبال النوبة حيث أوقف إطلاق النار بإشراف أمريكي. لتيسير وصول المعونات الإغاثية إلى تلك المنطقة. عثمان أشار إلى أنه إذا كان الاتفاق الأخير متلائماً مع الظروف الدولية الضاغطة فإن من سلبياته أنه تجاوز المبادرة المصرية الليبية وقد يتسبب بأزمة مع مصر التي ترفض استقلال الجنوب رفضاً باتاً لأن من شأن ذلك تهديد مصادر المياه التي تغذي نهر النيل وبخاصة وأن للمعارضة الجنوبية علاقات وثيقة مع البلدان الأفريقية في أعالي النيل مثل أوغندا وأثيوبيا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



■ منصور خالد

على صعيد آخر اعتبر الخبير اللبناني في الشأن السوداني يوسف الشيخ أن هذا الاتفاق هو محطة أخرى من محطات التفاوض مع أنه قد يكون الأكثر جدية من سوابقه بسبب حادثة ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة ونشوء رغبة قوية لدى الإدارة الأمريكية في التدخل ببناء الدول الهشة والمهزوزة الكيان بسبب الحروب الأهلية الطاحنة والمزمنة وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن هذا الاتفاق لن يعني وقف إطلاق النار فوراً في الجنوب بسبب وجود خلافات كثيرة في التفاصيل وستبقى الضغوط العسكرية قائمة من كلا الجانبين لتحسين الوضع التفاوضي، فالحكومة المركزية بصدد تثبيت موقفها أكثر قبل حلول موعد الاستفتاء على المصير في الجنوب وستعمد حركة التمرد من جهتها إلى برهنة أنها العامل الأقوى في الجنوب حتى تأتي نتائج الاستفتاء لمصلحتها باتجاه الانفصال ما دام تغيير طبيعة النظام في الخرطوم لن تكون ممكنا.

ورأى الشيخ أن معايب الاتفاق تتركز في إغفال الدور العربي تماماً رغم وجود مبادرة مصرية ليبية وهذا من شأنه أن يضعف موقف الخرطوم في لحظات حرجة ودقيقة، وهو ما يجعل الشك يتسلل إلى سياق العلاقات السودانية العربية بسبب ذلك، علماً أن السودان يدخل في نطاق المصالح المصرية الاستراتيجية المباشرة. إلى ذلك توقع الشيخ أن لا يصمد الاتفاق طويلاً إذ سيسقط في حال نشوء أي طارئ على المستوى الإقليمي مما سيضعف توازن القوى الذي جاء بالاتفاق. وفي برلين التقت «عكاظ» الخبير الاستراتيجي أولف كوتيه الذي أعرب أنه يأمل في أن يكون اتفاق ماكاكاس الذي ابرم في كينيا بعد محادثات مكوكية استغرقت ٥ أسابيع بداية لتحقيق السلام في السودان بعد حرب استمرت منذ عام ١٩٨٣ وأضاف أنه رغم الجهود التي قامت بها الحكومة السودانية وشاركت فيها مجموعة ايجاد وموفدين من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والنرويج فانه لا يتوقع أن تشهد المنطقة هدوءا في المرحلة القادمة خاصة وأن اتفاق كينيا لم يذكر ولو بحرف واحد مسالة «وقف اطلاق النار» بين قوات الحكومة السودانية وقوات حركة التمرد في الجنوب.

وقال كوتيه أن الازمة الحقيقية تتعلق بتوزيع الثروات وهو أمر في غاية الاهمية خاصة ما يتعلق بالبترول.. فالمعروف أن آبار البترول السودانية في جنوب السودان تضخ يوميا ٢٠٥ آلاف برميل.. هذه الثروة يجب معرفة كيفية توزيعها بين الشمال والجنوب لا سيما وأن هناك أطماعا أجنبية في الثروة البترولية السودانية.

واستطرد يقول أن الخطوات التي تم الاتفاق عليها بتشكيل حكومة انتقالية في الجنوب لفترة ٦ سنوات هي خطوة سليمة يمكن بعدها اجراء استفتاء حسب مصادر الحكومة السودانية للاتفاق حول تقسيم البلاد أم بقاء الجنوب في شكل كونفدرالي مع الشمال مشيرا أنه لا يحبذ تقسيم السودان نظرا لأن هذا التقسيم سيؤثر على التركيبة الجغرافية والعرقية للبلاد.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: المصور

التاريخ : ٢٦ يوليو ٢٠٠٢

مصر تؤكد على وحدة السودان :

قرنق يكسب جولة (نيروبى) والحكومة تؤجل انفصال الجنوب ٦ سنوات

كتب: حمـــدى رزق

زادت أطماع الحركة الشعبية لتحرير السودان (حركة د . جون قرنق) فى الحكومة السودانية بعد اتفاق (ماكوكس) فى العاصمة الكينية نيروبى نهاية الأسبوع الماضى . تسعى الحركة فى جولة أغسطس المقبل لتوسيع مساحة الجنوب الذى سيجرى عليه الاستفتاء، وحق تقرير المصير ليشمل النيل الأزرق وجبال النوبة ومنطقة ابيى، وهو مارفضه الحكومة التى تصر على أن حدود الجنوب هى حدود عام ١٩٥٦ (عام الاستقلال) . جولة أغسطس المقبلة ستشهد مداولات قاسية بين الطرفين حول قضايا الجيش، وقومية الحكومة ومراجعة الترتيبات الدستورية وكلها قضايا مؤجلة من جولة يوليه. اللافت للنظر أن كلا من طرفى التفاوض أعلن انتصاره فى جولة يوليه حتى على حساب وحدة السودان التى أصبحت ولأول مرة مهددة (على الورق) بعد اتفاق الطرفين على حق تقرير المصير فى نهاية فترة انتقالية مدتها ست سنوات - حتى ولو أدى للانفصال. [illegible] حسب المعلومات التى توفرت أن الجانبين ناقشا حتى الرقابة المطلوبة على الاستفتاء وهل هى دولية أم إقليمية وكأنهما يذهبان فعليا للانفصال ملامح الانفصال - رغم إعلان الراعى الأمريكى حرصه على الوحدة - تبدو فى الفيدرالية المطروحة ذات الثلاثة دساتير، والتى تشمل دستوراً علمانياً للجنوب ودستوراً إسلامياً للشمال، ودستوراً يصمت عن مسألة الشريعة فى العاصمة الاتحادية التى لن تكون الخرطوم، ويبدو السؤال: ما الداعى لاستمرار علاقة جنوب مسيحى بشمال مسلم تتصدر دستوره الشريعة!!

غموض الموقف برمته والأسئلة المثارة حول اتفاق ماكوكس يفسرها الدكتور منصور خالد المستشار السياسى للدكتور جون قرنق الذى وصف الاتفاق بأنه (اتفاق الحد الأدنى) . وقال ان الحركة حققت حفقت أهدافها - ولو فى الحد الأدنى من هذا الاتفاق وأبدى الدكتور منصور دهشته من التحول فى مواقف الحكومة التى ظلت حتى مساء الخميس الماضى رافضة لكل طروحات الحركة ثم عادت قبيل انفضاض الاجتماعات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



د. غازى صلاح الدين رئيس الوفد الحكومى يصافح «سيلفاكير» رئيس وفد الحركة فى حضور راعى المفاوضات الرئيس الكينى «دانيال ارب موى»

واعلان انهيارها لتقبل بكل ماطرح على المائدة، وعزا الدكتور منصور الاتفاق بالضغوط التى مارسها الوسطاء خاصة الجانب الأمريكى وخشية الحكومة من اتهامها بالعمل على انهيار المفاوضات. الدكتور منصور أكد أن الاتفاق فى صالح الحركة ويلبى مطالبها. وقال ان جولة أغسطس سيكون على أولوياتها موضوعان، الأول الحكومة الانتقالية، والحكومة السودانية فى الخرطوم تصر على مشاركة ثنائية بين الحركة والحكومة، أما الحركة فتصر على توسيع قاعدة المشاركة لتكون حكومة قومية انتقالية لا تقصى أيا من الأطراف فى إشارة لشركاء الحركة فى التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض. أيضا الحركة ترى أن الحكومة الانتقالية يكون مهمتها عقد المؤتمر الدستورى لوضع دستور للبلاد وهذا ماترفضه الحكومة وتصر على العمل بدستور ١٩٩٨. خالد قال إن حوارات نيروبى ربما تؤدى لأرضية حوار جيدة ولكنها لن تؤدى لحل لأن الحلول المطلوبة لابد وأن تشمل كافة الأطراف.

اللافت للنظر أن اتفاق الحركة والحكومة حظى برضاء الصادق المهدى رئيس حزب الأمة وباركه كما شدد على أهميته حزب الترابى (المؤتمر الشعبى) إلا أن أصواتا فى تجمع المعارضة مثل عبدالرحمن سعيد (نائب رئيس التجمع) وفاروق أبو عيسى (عضو هيئة القيادة) هاجما الاتفاق. كما توعدت بقية الفصائل الحركة فى اجتماع هيئة القيادة لتجمع المعارضة المقبل فى أسمرة خاصة وأن الحركة وقعت على اتفاق ماكوكس دون العودة للتجمع الذى سمح للحركة بالحوار وليس بالتوقيع.

اللافت للنظر أن انفراد كينيا بالاتفاق ازعج جيرانها فى مبادرة الايقاد الافريقية لدرجة أن اريتريا بدأت تحريك مسعاها لحل الأزمة السودانية ، ولدى أسمرة موافقة من الحكومة والتجمع على تفعيل المسعى الاريترى . الموقف المصرى مازال متمسكا بوحدة السودان مدعما لأية جهود لايقاف الحرب دون الانفصال ويؤكد المصريون على شمولية الحل لكل قضايا الحرب والسلام والديمقراطية (يلاحظ غياب الديمقراطية عن حوارات ماكوكس) وأن يشمل كل الأطراف (شمالية وجنوبية) ويفضى لوحدة السودان .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام العربى

التاريخ : ٢٧ يوليو ٢٠٠٢



«قفزة الثعلب» ..السودان ذهب مع الريح

الأهرام العربى

قفزة الثعلب ـ نجحت الآن. هذه المرة ليس فى مدينة جوبا الاستوائية. بل فى نيروبى وليس برعاية دول الجوار السودان فقط. بل بغطاء أمريكى دولى. وبات الثعلب الجنوبى على بعد خطوة من الانفصال عن الشمال.

لم يتوقع جون جارانج أن يأتى الحل سريعا. بعد هزيمته فى «قفزة الثعلب» الاولى. عندما قاد هجوما على مدينة جوبا محاولا الاستيلاء عليها عام 1997. وهى الهزيمة التى جعلت الحركة تشعر بالاحباط. غير أن النفط ودخول الشركات الصينية فى السودان للبحث عن البترول. جعلت واشنطن تسارع فى ضم السودان إلى حظيرة النفط العالمية. داعمة الحكومة المركزية فى الشمال بغض النظر عن وضع السودان ضمن لائحة الارهاب على قوائم وزارة الخارجية الأمريكية.

اللافت أن الشرارة الأولى للحرب بين الشمال والجنوب كانت بنصيحة من الترابى للرئيس السابق جعفر نميرى عام 83 بتطبيق الشريعة الإسلامية. وهو الشخص نفسه الذى وقع وثيقة حق تقرير المصير مع جارانج. متجاوزا الحكومة. منذ أشهر والتى كانت سببا فى دخوله السجن حتى الآن.

فماذا عن مصير السودان ككل. هل ـ ذهب مع الريح ـ بفقزة الثعلب الأمريكى أم أن فترة السنوات الست كفيلة بتغيير موازين القوى فى العالم. وحينها لن تكون القوى السودانية بهذه الهشاشة أو واشنطن بتلك القوة؟!

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ستة أعوام من «الهدوء» بحثاً عن النفط

«دانفورث» وضع الخرطوم فى «بورصة» نيويورك

«اتفاق السبت» بين جارانج والبشير، لن يوقف المخاطر. لأن واشنطن وضعت النفط أولا قبل الشعب السودانى فى حسبانها. هذا ما يقوله المراقبون فى الخرطوم. إذ من المتوقع أن يصبح السودان من أكبر الدول المنتجة للنفط فى السنوات القليلة القادمة، من هنا لم يكن غريباً أن يحدد الاتفاق تقرير المصير بست سنوات، خلالها تتمكن واشنطن من البحث عن النفط.

الخرطوم - أسامة عوض الله

فيما استقبل الشارع السودانى نبأ الوصول إلى اتفاق بين الحكومة والحركة الشعبية التى يتزعمها جون جارانج، أجمعت القوى السياسية على الترحيب بالاتفاق الذى وصفته بالإنجاز التاريخى، والطريق إلى تحقيق السلام وإنهاء فصول المأساة الإنسانية التى يعانيها أهل السودان خاصة فى جنوبه لكن هناك جملة من المحاذير بدت تلوح فى أفق الساحة السودانية، يمكن إجمالها على النحو التالى:

ينظر الشارع السودانى إلى حق المصير على أنه «ورطة» أو «فخ» استدرجت القوى السياسية إليه بهدف تقسيم السودان من هنا ستجد القوى السياسية - حكومة ومعارضة - صعوبة فى الخروج منه بعد توقيع القوى السودانية على معاهدات ومواثيق تنص على منح الجنوبيين حق تقرير المصير.

فحق تقرير المصير أصبح ملزماً لكل الأحزاب السودانية - حكومة ومعارضة - بنص الاتفاقات التى وقعتها مع القوى الجنوبية، حيث وقعت الحكومة السودانية اتفاقاً مع الحركة الشعبية فى عام 1992م وهو اتفاق فرانكفورت الذى تضمن حق تقرير المصير لأهل الجنوب دون سواهم. وفى العام 1997 وقعت الحكومة أيضاً اتفاق سلام مع ثمانية فصائل جنوبية منشقة عن حركة جارانج وهو ما عرف باتفاقيتى الخرطوم وفشودة وقد تضمنت الاتفاقيتان منح الجنوب حق تقرير المصير. وفى اتفاقية شقدوم بين حزب الأمة الذى يتزعمه الصادق المهدى والحركة الشعبية جون جارانج، كان منح الجنوبيين حق تقرير المصير أهم بنودها فى عام 1994م وفى العام 1995م تم الاتفاق بين الحزب الديمقراطى بجميع فصائله والحركة الشعبية على حق تقرير المصير وذلك أثناء اتفاق اسمرا للقضايا المصيرية إذن القوى السياسية تم استدراجها نحو «فخ» تقرير المصير الذى يعتبره المراقبون مدخلا لانفصال الجنوب السودانى.

وتأسيسا على المواقف السابقة فقد تمتعت الحركة الشعبية فى جولاتها التفاوضية بحق تقرير المصير، هذا فضلا عن إصرار القوى الجنوبية على منح الجنوب هذا الحق.

وعندما خلا تقرير المبعوث الأمريكى جون دانفورث المكلف بالإشراف على عملية السلام فى السودان - من تقرير المصير، كثفت القوى الجنوبية فى الحكومة والمعارضة فى الداخل والخارج حملتها على الولايات المتحدة الأمريكية مبدية اعتراضها الشديد لتقرير دانفورث وشنت حركة جارانج هجوماً عنيفاً على التقرير وحملته مسئولية ما سيحدث.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام


■ ينتظرون إشارة البدء

ويرى المراقبون أن خطورة تقرير المصير للجنوب تكمن فى أنه يمثل البوابة لتقسيم السودان، وتمزيق قواه فضلا عن أن إعطاء الجنوبيين هذا الحق، من المحتمل أن يفتح الطريق للمطالب الانفصالية شرق السودان وغربه، خاصة أن تلك المناطق تلوح بهذا المطلب داخل وخارج قبة البرلمان السودانى .

وعلى الرغم من أن بروتوكول «مجاكوس» يعتمد الطرح الكونفيدرالى الذى ظل يطالب به جون جارانج صراحة فإنه بشكل أو آخر يقسم السودان إلى ثلاثة كيانات

الأول فى الشمال ويعتمد على الشريعة الإسلامية كأساس للحكم والثانى فى الجنوب يستثنى من الشريعة الإسلامية والثالث كيان مركزى يتخذ من الخرطوم مقراً له على أن يتم إعداد دستور يعمل بموجبه هذا الكيان المركزى الاتحادى وينظر إليه بعض المراقبين على أنه ذو طابع تنسيقى بين الدولة العلمانية والدولة الدينية.

ويرى بعض المراقبين أن تطبيق الكونفيدرالية بهذا الشكل غير المباشر ولمدة 6 سنوات من شأنه أن يقود إلى انفصال جنوب السودان بشكل تدريجى، حتى لا تواجه العملية المعارضة المتوقعة من جانب بعض الدول والقوى المحلية والتى كانت قد حذرت من تقسيم السودان. باعتراف مخفف من الحكومة ظهر أن الضغوط الخارجية كانت من أبرز عوامل توقيع الاتفاق والتوصل إلى هذه النتيجة التى تمخض عنها اتفاق بين الحكومة السودانية ومتمردى الجنوب لتحرير السودان، حيث تحركت واشنطن وفى عدة اتجاهات لتحقيق تسوية لأزمة الجنوب السودانى.

فمنذ أن تولى بوش الابن اعتمد سياسة جديدة فى السودان ليس من ضمنها اسقاط النظام السودانى. وعينت الإدارة الأمريكية فى مايو 2001 مبعوثا للسلام هو جونستون إلا أنه اعتذر عن المهمة نتيجة الضغوط اليمنية داخل الكونجرس الأمريكى، وجاء بعد ذلك اختيار السيناتور المتقاعد جون دانفورث فى سبتمبر من العام الماضى مبعوثا للسلام فى السودان، وطرح مبادرة لإنهاء الحرب فى الجنوب من أربع نقاط.

وفى يناير من العام 2002 تمكن دانفورث من الوصول إلى اتفاقية وقف إطلاق النار وفتح ممرات لانسياب المساعدات فى منطقة جبال النوبة وفى هذه الأثناء تولت الإدارة الأمريكية ملف السلام فى السودان.

ومهما يكن فإن الدور الأمريكى للمفاوضات لم يكن خافياً فى الاتفاق الأخير ، لكن السؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا تحولت الولايات المتحدة إلى هذه الحماسة لإنهاء هذه الأزمة. معظم المراقبين هنا فى السودان يرجعون الأمر إلى رغبة واشنطن فى إقامة علاقات راسخة تقوم على المصالح المشتركة مع الحكومة السودانية، خاصة أن مسئولين أمريكيين ومنهم السيناتور دانفورث أشاروا إلى احتمال أن يصبح السودان من كبرى الدول المصدرة للبترول ■

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

النص الختامى لمحضر اتفاق «مجاكوس»

■ إن حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان اللتين سيشار إليهما فيما بعد بالطرفين قد التقيا فى ضاحية (مجاكوس) الكينية فى الفترة من 18 يونيو إلى 20 يوليو عام 2002 تحت إشراف عملية سلام الإيقاد.

■ وقد ترأس الاجتماع الجنرال (لازاراس سمبيو) المبعوث الخاص لعملية سلام الإيجاد بمساعدة مبعوثى اللجنة الفرعية للإيجاد وهم: محمد عمارو «مبعوث أريتريا» ومراد موسى «مبعوث أثيوبيا» وفرانسيس بوتاقيرا «مبعوث أوغندا» مع مراقبين من إيطاليا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

■ اتفق الطرفان على إجراء محادثات وفقاً للأجندة المبنية على إطار إعلان مبادىء الإيجاد وبالنظر إلى حل النزاع الطويل الذى أصاب السودان.

■ اتفق الطرفان على أن الحل السلمى والعادل القائم على وحدة السودان هو هدفهما المشترك وأن الحل العسكرى ليس عملياً أو مرغوباً فيه واتفقا على مناقشة القضايا البارزة مثل قضايا الدولة والدين وتقرير المصير للجنوبيين وقسمة السلطة والثروة وحقوق الإنسان.

■ اتفق الطرفان بعد نقاش مستفيض على وثيقة إطار تفاوضى واحد يحدد المبادىء التى اتفق الطرفان عليها سلفاً وهى المرحلة الانتقالية لعملية السلام والبناء السياسى الذى سينفذ خلال إطار دستورى.

■ حقق الطرفان تقدماً ملموساً وقد توصلا تحديداً لاتفاق حول أكثر القضايا الخلافية (أى حق تقرير المصير) لشعب جنوب السودان وقضيتى الدولة والدين.

■ واتفق الطرفان أيضاً على الوثيقة التمهيدية للدستور وعلى المبادىء وعملية الانتقال من خلال وثيقة الإطار التفاوضى المذكورة آنفاً، فكلها ستدمج فى اتفاقية سلام شامل ونهائى.

■ كما وقع الطرفان (بروتوكولاً) وأبرزا نصوصاً معينة حول هذه القضايا.

■ اتفق الطرفان على مواصلة المفاوضات حول القضايا البارزة الأخرى المتمثلة فى قسمة السلطة والثروة وفى حقوق الإنسان ووقف إطلاق النار، وذلك عندما تستانف المفاوضات فى منتصف أغسطس 2002.

■ وقعت الاتفاقية فى نيروبى يوم السبت الموافق 20 يوليو 2002.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام العربى

التاريخ : ٢٧ يوليو ٢٠٠٢

«اتفاق السبت» الأمريكى خدع القاهرة وطرابلس

البشير يستنسخ عرفات فى نيروبى

فى عام 1993، كان الرئيس عرفات يكاد يكون مقيماً فى القاهرة، فما إن يغادرها حتى يعود إليها، وفى أثناء تلك الزيارات، لم تعلم القاهرة أن هناك وفداً فلسطينياً فى النرويج، يفاوض نظيره الإسرائيلى برعاية أمريكية، وكانت النتيجة، ما يعرف بأوسلو.

المشهد نفسه تكرر فى حالة السودان، ففى خضم الاتصالات بين الخرطوم وطرابلس والقاهرة، فوجئت الأخيرتان بأن البشير وقع اتفاقاً «سرياً» فى نيروبى برعاية أمريكية مباشرة، وهو الاتفاق الذى قد يؤدى فى نهاية المطاف إلى انفصال الجنوب، فى تجاوز للمبادرة المصرية ـ الليبية، وحتى مبادرة الإيجاد، يبدو أن الفريق عمر البشير خدع العاصمتين، وقام باستنساخ عرفات فى نيروبى.

تقرير. أشرف العشرى

فالرئيس السودانى عمر البشير كان فى القاهرة أوائل يونية الماضى يطلب النجدة المصرية والليبية لتفعيل المبادرة المشتركة بعد إيهام الجانبين بأنه لا حل ولا استقرار لحرب الجوع والفاقة فى جنوب السودان التى تدور رحاها عبر ما يقرب من عشرين عاماً، إلا من خلال جهود المبادرة المصرية ـ الليبية. حدث ذلك فى الوقت الذى كانت تدور فيه المفاوضات السودانية فى نيروبى بين فريقى الأزمة «الحكومة ووفد الجيش الشعبى» بتوجيه أمريكى مباشر حتى اكتمل الحل وانتهت واشنطن من صياغة الاتفاق وإقناع الجانبين بالتوقيع عليه خلسة لتفاجأ مصر ومعها ليبيا باتفاق نيروبى، أو اتفاق السبت.

ولم يجد أحمد ماهر وزير الخارجية سوى الاعتراف بعدم علم مصر بهذا الاتفاق مؤكداً أن مصر مثلها مثل الجميع لم تعلم بتفاصيل هذا الاتفاق الا من وسائل الإعلام فقط، وكان أكثر صراحة عندما مضى يقول: «نحن فى انتظار تقرير من الإخوة فى السودان ليطلعونا على حقيقة الاتفاق» انتهى كلام ماهر، فى الوقت الذى التزمت فيه الإدارة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الأمريكية الصمت، مع العلم أن جون دانفورث المبعوث الأمريكى للسودان ورجال «السى . آى . إيه» هم أبطال الاتفاق الحقيقيون.

تلك التقارير التى فى حوزة الجانبين المصرى والليبى تؤكد بالأدلة أن الجانبين وقعا بالفعل فى عملية خداع نصبها لهما الفريق عمر البشير والعقيد جون جارانج رئيس الجيش الشعبى لتحرير السودان، حيث أن الاثنين كانا حتى الساعات الماضية على صلة مباشرة بمصر وليبيا، ورحلاتهما لم تنقطع للبلدين وفجأة عندما حان وقت الاتفاق والتوقيع انقطعت اتصالاتهما، وجاء وقع التقارير التى فى يد السلطات المصرية والليبية أشد مرارة خاصة تلك التى تؤكد أن حكومة الرئيس البشير قد خضعت للضغوط الأمريكية ولم تستطع المقاومة فاستسلمت مبكراً فى نيروبى حتى أنه يقال أن عناصر الاتفاق وصياغته القانونية وفترة المرحلة الانتقالية المحددة لتقرير المصير فى جنوب السودان بست سنوات كلها صناعة أمريكية، والجانب السودانى كان كل ما يشغل باله هو البحث عن المكاسب التى سيجنيها من الإدارة الأمريكية بعد حدوث الانفراجة المتوقعة فى تطبيع العلاقات والمساعدات الاقتصادية والتجارية التى ستقدم للخرطوم وقبل هذا وذاك رفع اسم السودان من على قوائم الإرهاب بالخارجية الأمريكية والتدخل لدى مجلس الأمن لرفع العقوبات الاقتصادية والدولية ضد السودان . الجانبان المصرى والليبى يشعران بحرج شديد وهو ما بدا واضحاً خلال زيارة العقيد الليبى معمر القذافى منتصف الأسبوع الماضى، فمع أن العنوان الأبرز لهذه الزيارة كان يصب فى خانة المشاركة فى الاحتفالات المصرية بمرور 50 عاماً على ثورة يوليو فإن الأزمة السودانية ومفاجأة اتفاق التفاهم السودانى استحوذ على النصيب الأكبر فى مباحثات الرئيس مبارك والعقيد القذافى وكان القرار المشترك هو التجميد الفورى لتلك المبادرة بعد أن تلقت الطعنة الأخيرة على يد الحكومة السودانية، وكتب لها الرئيس البشير شهادة الوفاة على الرغم من أن القذافى قال «إننا لسنا سودانيين أكثر من السودان نفسه»

وما يؤلم النفس أيضاً لدى الدوائر السياسية المصرية، تلك الجهود العديدة التى بذلتها مصر منذ صيف 2000، قبل ترك عمرو موسى وزارة الخارجية بعد أشهر بالتعاون مع ليبيا لإعداد ورقة عمل لإحياء وإنقاذ المبادرة المشتركة التى ظلت محل بحث وتشاور بين أقطاب الأزمة السودانية وخاصة الحكومة والتجمع الديمقراطى الذى يضم فصائل المعارضة قبل انسحاب حزب الأمة فى العام الماضى حيث أسفرت تلك الجهود المصرية . الليبية والاجتماعات المارثونية لوزراء خارجية مصر وليبيا والسودان عن التوصل لصيغة متقدمة استطاع عن طريقها الجانبان المصرى والليبى حل أكثر من 90٪ من القضايا الخلافية بين الحكومة والتجمع الديمقراطى السودانى.

وكانت النية تتجه صراحة لعقد فعاليات مؤتمر المصالحة السودانية عبر ثلاث جولات فى اغسطس القادم أو سبتمبر علي أكثر تقدير بحيث تعقد الجولتان الأولى والثانية فى القاهرة وطرابلس، والثالثة والأخيرة فى الخرطوم لتوقيع اتفاق المصالحة النهائى ولكن يبدو أن مثل هذه النجاحات كانت لا تروق للجانب الأمريكى فكان بعد العدة منذ الأسابيع الأولي لتولى إدارة الرئيس جورج بوش لوأد تلك المبادرة ورفض إعطاء أى دور لليبيا فى حل الأزمة السودانية بسبب إرث العداء القديم بين طرابلس وواشنطن منذ عهد الرئيس ريجان وكان نتيجة رفض مصر طيلة الأشهر الماضية لمساومات أمريكية حول الدور الليبى أن دفعت مصر ثمناً فادحاً، فقررت الإدارة الأمريكية استغلال ظرف مباحثات نيروبى لتوجيه ضربة قاتلة للقاهرة وطرابلس وكسر قنصى المبادرة المصرية . الليبية علي السواء وأمام تعاظم نجاحات الدور الأمريكى فإن الرهان المصرى يرتكز حالياً على هدفين فقط، الأول هو استمرار الاتصالات والحوار المباشر مع بقية فصائل وقيادات التجمع الديمقراطى السودانى خاصة أن هناك موقفاً غامضاً ومعارضاً للتجمع من تفاصيل الاتفاق الأخير، الأمر الذى يصبح عنده الاتفاق منقوصاً ولا يحقق كل مطالب الفعاليات السودانية وثانياً وهو الأهم انتظار واقع التغييرات فى المجتمع السودانى حيث إن فترة الست سنوات لحق تقرير المصير طويلة وكافية لإمكانية حدوث أى تغييرات متوقعة فى المجتمع السودانى وبروز قوى سياسية جديدة تخلف حكومة البشير وعندئذ يكون اتفاق التفاهم هذا لا محل له من الإعراب وغير ملزم للحكومة القادمة أياً كانت ■

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٧ يوليو ٢٠٠٢

بروتوكول ميشاكوس
التدخل الأمريكى فى جنوب السودان

■■ بعد خمسة أسابيع من المفاوضات بين وفدى الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، أعلن الوفدان المفاوضان فى اللحظات الأخيرة عن توصلهما الى اتفاق مبدئى حول قضيتين أساسيتين فى النزاع بينهما، وهما علاقة الدين بالدولة وحق تقرير المصير ورغم أن ما تم الإعلان عنه هو مجرد بروتوكول أى إطار عام لاتفاق، وأن هناك قضايا جوهرية أخرى مثل تعيين حدود الجنوب واقتسام السلطة والثروة وترتيبات الفترة الانتقالية لم يتم الاتفاق بشأنها بعد، فإن هذا البروتوكول أحدث اختراقا نفسيا ومعنويا هائلا فى اتجاه الوصول الى حل لإيقاف الحرب الأهلية فى الجنوب ومثل بداية لطريق طويل سيكون الطرفان مجبرين على السير فيه- كل منهما لأسبابه الخاصة- ولن يكون لديهما على الأغلب القدرة على التراجع لأسباب عديدة لا يتسع لها هذا السياق.

إلا أن السؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا أمكن الوصول الى هذا الاتفاق الآن

رغم أن هذه الجولة من المفاوضات جرت تحت نفس مظلة " الإيجاد "التى جرت من خلالها ثماني جولات من قبل وباءت جميعها بالفشل؟ ولماذا قدم كل من الطرفين الآن تنازلات- لم تتضح أبعادها - بعد- للوصول الى هذا الاتفاق .الم يكن من الأجدى توفير كل هذه السنوات من الشقاء والدم النازف وإهدار الموارد ولماذا كان هذا الاقتتال المميت على حساب حاضر الشعب السودانى ومستقبله لحساب اجندات سياسية لقوى شمالية أو جنوبية تعبر فى جانب منها عن بعض المطالب الأصيلة والحقوق المشروعة وتعبر فى جوانب أخرى عن مصالح سلطوية أو أيديولوجية أو تقاتل بالنيابة عن آخرين من خارج السودان فكل القوى السياسية السودانية على اختلاف الوانها وتوجهاتها تعرف عن يقين أن الصراع فى الجنوب لا يمكن حله عسكريا ورغم الإقرار بهذا الاقتناع فإن طرفى الحرب أصبحا عاجزين عن الوصول لاتفاق نتيجة لتداخل هذه الأجندات السياسية وتعقدها إذ أنها تحمل فى طياتها كل مشاكل السودان ونزاعاته الناجمة عن تعدده العرقى والثقافى والدينى والجهوى وما اضيف الى ذلك من تشرذم القوى السياسية الشمالية وعدم قدرتها على تكوين تكتل أساسى للقوة يستطيع أن يجمع من حوله وفاقا وطنيا واضح المعالم .وإذا كان الأمر كذلك فكيف تسنى لعجلة الحل أن تدور فى ميشاكوس؟

الإجابة تكمن فى الدور الأمريكى الجديد الذى بدأ فى التبلور مع مجئ الإدارة الجمهورية لجورج بوش الإبن حيث شهدت السياسة الأمريكية تجاه السودان انعطافة كاملة وتحولت الى سياسة تدخلية أعلنت من البداية أن هدفها هو العمل على إنهاء الحرب الأهلية فى جنوب السودان وعلى هذا الأساس جاء قرار الإدارة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠١، وقبل أحداث سبتمبر الشهيرة بخمسة أيام بتعيين السيناتور السابق دانفورث كمبعوث رئاسى لمحاولة إنهاء الحرب الأهلية فى السودان.

ومع الأخذ فى الاعتبار أن إدارة الرئيس بوش تستند فى قاعدتها الى اليمين المسيحى المحافظ ولوبى شركات البترول نجد أنها وقعت تحت طائلة مطالب تبدو متعارضة فاليمين المسيحى والمنظمات الاغاثية والكنسية وغيرها تطالب بالمواجهة مع نظام الانقاذ على أساس أنه ينتهك حقوق الإنسان ويضطهد الجنوبيين ويسمح بإنتشار ممارسات واسعة للإسترقاق اما شركات البترول فتطالب بتطبيع العلاقات مع السودان من أجل الحصول على حصة من البترول السودانى خاصة أن الشركات الأمريكية كانت هى البادئة فى استكشاف حقول النفط السودانية ثم تحولت عملية استخراج هذا النفط وتوزيعه بعد العقوبات الأمريكية على الخرطوم الى كونسورتيوم من شركات كندية وصينية وماليزية وتزداد أهمية هذا الأمر مع انتشار الأنباء عن تزايد الاستكشافات الجديدة وبالتالى تزايد الاحتياطى المتوقع للنفط السودانى ولذلك جاء قرار تعيين السيناتور دانفورث- وهو قسيس- كمبعوث رئاسى لطمأنة اليمين المسيحى بان مطالبهم ستكون فى رأس أولويات المبعوث الرئاسى وطمأنه لوبى شركات البترول فى الوقت نفسه، إذ أن دانفورث يحظى بنفوذ كبير داخل اليمين المحافظ وكان مرشحا لأحد المواقع الوزارية فى إدارة بوش، وإرساله كمبعوث رئاسى يعنى أن واشنطن قد قررت إطلاق سياسة جديدة تقوم على التدخل المباشر وتسعى للضغط على الخرطوم من خلال الحوار والتفاوض وهو الأمر الذى سيفسح مجالا بكل تأكيد لعودة شركات البترول الى السودان بشكل أو باخر.

وقد نجح دانفورث فى إقرار اتفاقلوقف إطلاق النار

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

فى منطقة جبال النوبة وقام بجولة واسعة التقى خلالها بكل الأطراف المهتمة بقضية الجنوب سواء الداخلية او الإقليمية او الدولية، واثارت مهمته اهتماما واسعا لدى القوى السياسية السودانية، إدراكا منها لما تملكه واشنطن من قدرة على التاثير فى مجريات الأمور فى السودان خاصة بعد وقوع احداث سبتمبر وتزايد الاتجاه الامريكى نحو الأخذ بسياسات تدخلية فى اقاليم مختلفة من العالم تحت مسمى محاربة الإرهاب، بالإضافة إلى حدوث تغيرات داخلية مهمة فى السودان بعد انشقاق جناح الدكتور حسن الترابى وخروجه من حكومة الإنقاذ فاصبح تحسين العلاقات مع واشنطن واحدا من اهم اهداف السياسة الخارجية إن لم يكن اهمها على الإطلاق فاظهرت الخرطوم إصرارا واضحا يصل إلى حد «التلهف» على تحقيق هذا الهدف وابدت مرونه فائقة فى الاستجابة للمطالب الأمريكية فنظام الإنقاذ يدرك أن علاقاته مع واشنطن تمثل الضمانة الأهم والمدخل الرئيسى لحل معظم مشاكله الداخلية والخارجية والاهم من ذلك الحفاظ على استقرار النظام واستمراريته.

وعلى الناحية الأخرى فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق تدرك ايضا أن عدم استجابتها للأجندة الأمريكية سوف يعرض المكاسب التى حققتها حتى الآن للخطر بل قد ينتهى الأمر إلى تهميش الحركة وإضعافها فواشنطن بإمكانها إيقاف أى دعم أو مساندة لها ويمكنها ايضا الضغط على الحركة من خلال الدول الإقليمية التى تدعمها وتستضيفها مثل كينيا وأوغندا وفى احيان اخرى اثيوبيا إضافة إلى أن اللوبى المساند لجون قرنق وحركته فى الولايات المتحدة وفى الغرب بشكل عام قد بدأ يدخل فى حالة من المراجعة لبعض مقولاته خاصة بعد الكشف عن بعض المبالغات الواسعة التى وصلت فى بعض الأحيان إلى الكذب المتعمد والتى صاحبت الحملات الإعلامية فى الغرب حول الاضطهاد الدينى وعودة الرق فى بعض مناطق السودان.

وفى نهاية الفترة الأولى لمهمته فى مايو الماضى قدم دانفورث تقريره الذى يمكن القول أنه يمثل نقطة الارتكاز الأساسية للسياسة الأمريكية الحالية تجاه مشكلة الجنوب وتتمثل النقاط الأساسية فى هذا التقرير فيما يلى:-

١ - أن تقسيم السودان حل غير واقعى لمشكلة الحرب ومن ثم لا يؤيد التقرير حق تقرير المصير، بل يدعو إلى إعطاء الضمانات الكافية للجنوبيين لممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية فى إطار السودان الواحد وأن تكون هذه الضمانات فى إطار دولى.

٢ - إيجاد معادلة لتقسيم عائدات البترول بين الشمال والجنوب ليكون اداة للسلام والتنمية بدلا من اتخاذه ذريعة للحرب.

واكد دانفورث عدم الحاجة إلى مبادرة جديدة اكتفاء بما هو قائم على أن تستند قاعدة الحل على مبادرة الإيجاد مع دمجها مع المبادرة المشتركة(المصرية- الليبية)التى كان يفترض أن تمثلها مصر فى المفاوضات إلا أن التطورات التالية اشارت إلى وجود اتجاه مسبق إلى تجاهل المبادرة المشتركة والاكتفاء بمظلة الإيجاد مع إقصاء الدور المصرى بشكل واضح فى الوقت الذى شهدت فيه المفاوضات حضورا قويا للأطراف الأوروبية بجوار الدور الأمريكى الذى هيمن على أجواء المفاوضات وحدد مسارها وأسفر فى النهاية عن الإعلان عن بروتوكول ميشاكوس، الذى يحدث الهدف الأمريكى المتمثل فى انهاء الحرب من أجل اتاحة الفرصة للشركات الأمريكية للعودة إلى حقول النفط السودانية، مع إعطاء ضمانات للحقوق التى يطلب بها الجنوب الدينية والاقتصادية، استجابة لضغوط اليمين الدينى والمحافظ ورغم أن حق تقرير المصير يحمل فى طياته خطر الانفصال مستقبلا، ولو على المستوى النظرى إلا أن الشاهد أن ذلك لايعنى الولايات المتحدة فى المرحلة الحالية.

وبعد توقيع الاتفاق الذى نقول أنه يمثل بلا شك ، فاتحة لمرحلة جديدة فى تاريخ السودان، تبقى فى الجولة المقبلة المهمة الأكثر صعوبة وهى الوصول إلى اتفاق حول باقى القضايا الرئيسية فضلا عن التفاصيل وهى مهمة ليست باليسيرة على الإطلاق وتحتاج أيضا إلى الأخذ فى الاعتبار الأدوار والمصالح العربية والإقليمية وبخاصة مصر فلا أحد يجادل فى أن أهل السودان ادرى بشعابهم إلا أن مشكلة السودان لا تدور فى فراغ وليس من المنطق الأخذ فى الاعتبار بالمصالح الدولية للأطراف ذات الصلة والاعتراف بها فى الوقت يتم فيه القفز على طرف أصيل هو مصر، له علاقة تاريخية وتربطه بالسودان مصالح مشتركة لا يمكن تجاهلها.

هانى رسلان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: روز اليوسف

التاريخ : ٢٧ يوليو ٢٠٠٢

السلام على حساب «وحدة السودان»:

لا "عتاب" ولا مراهنات فى الأمن القومى !

عبدالله كمال

حتى الآن لم يصدر رد فعل رسمى مصرى على هذا «الاتفاق الغامض» والمفاجئ الذى وقعته حكومة السودان مع الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان. ومن الطبيعى ألا يصدر أى رد فعل فى ضوء «الكتمان المتعمد» الذى أحيط به الاتفاق.. وتضارب ما يتردد حوله على ألسنة الأطراف السودانية المختلفة فى وسائل الإعلام.. وهو ما سيحاول أن يوضح أبعاده «على عثمان طه» نائب الرئيس السودانى خلال لقائه مع الرئيس مبارك غدا.. حسبما أعلن.

نائب الرئيس السودانى يأتى إلى القاهرة بعد أسبوع كامل من توقيع الاتفاق، لكن وزير الخارجية السودانى كان قد قال قبل أيام أن «مصر على علم كامل بما تم».. وهو ما نفاه أحمد ماهر وزير الخارجية حين قال: «إننا لا نعرف عن هذا الاتفاق سوى ما يتم تداوله فى وسائل الإعلام».

ولاشك أن غالبية المسئولين والمعلقين السودانيين – على اختلاف توجهاتهم – يتبنون موقفا خاطئا حين يظنون أن المتوقع من مصر هو «بعض العتاب» بسبب هذا «الكتمان المتعمد» الذى أحيط به الاتفاق. ففضلا عن أنه لا مكان لهذه الكلمة العاطفية «العتاب» فى مسائل الأمن القومى، فإن هؤلاء يتجاهلون الحقائق التاريخية والجغرافية والمصالح المائية والأهمية الاستراتيجية للسودان فى مصر، بالإضافة إلى أن هؤلاء يتغافلون عن حقيقة أن مصر استضافت سكانيا نحو أربعة ملايين سودانى «شمالى وجنوبى».. دفعتهم ظروف الحرب والأوضاع الاقتصادية والسياسية الطاحنة إلى ترك بلادهم، حيث وجدوا فى مصر كل ترحاب.. وهو ما يعنى أن مصر عانت بدورها من جراء تلك الحرب بالإضافة إلى تضرر مصالحها بأكثر من شكل وأسلوب طوال تلك السنوات المريرة.

إن «الكتمان المتعمد» ليس هو الأمر المثير للدهشة والريبة فى ذلك الذى تم، ولكن أيضا عمق دلالاته، بداية من اسم وتوصيف الاتفاق وحتى أهدافه الغامضة، فحتى الآن يسمى ما جرى التوقيع عليه مرة بأنه «اتفاق»، ومرة بأنه «مجرد بروتوكول»، ومرة بأنه «إطار غير نهائى»، إلا أنه أيا ما كان توصيفه – وتلك هى النقطة الأهم – وافق على أن يتم تقرير مصير جنوب السودان فى استفتاء عام يتم بعد ٦ سنوات.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

نعم، لا أحد ضد السلام، ولكن أيضا لا يمكن أن تكون وحدة السودان محل رهان انتخابى، فى أرض غير محددة. ووفق شروط غير واضحة، كما بدا مما تم تداوله حول هذا الذى تم، وفى الأيام الماضية حاول بعض المسئولين السودانيين الدفاع عن تلك النقطة حين قالوا أن فترة الست سنوات تستلزم مجهودا سوف يقومون به لإقناع الجنوبيين باختيار الوحدة فى الاستفتاء المزمع، بدلا من أن يصوتوا لصالح الانفصال، وهو أمر يعنى بوضوح أن هناك «مغامرة تاريخية» بمصير دولة، ولن نقول مقامرة غير محسوبة.

وإذا ما افترضنا جدلا أن هذا الكلام أقنع أحدا، فمن الذى سوف يحاسب السلطة السودانية لو أنها فشلت فى إقناع الجنوبيين - بعد ست سنوات - باختيار الوحدة لا الانفصال.. ثم إذا كانت هذه السلطة تعانى عمليا من أزمة اقتصادية طاحنة، تؤثر حتى على الشماليين وتدفعهم للهجرة، ما بالنا بالجنوب وهو غير خاضع للسيطرة، ومملوء بالأصابع المعلنة والسرية لأطراف دولية ودينية مختلفة، كلها تساند الأفكار الانفصالية قولا وعملا!

والأكثر إثارة للدهشة أن بعض المسئولين السودانيين يجد فى نفسه القدرة لكى يتحدث عن دور مصرى فى تنمية الجنوب لإقناع الجنوبيين بالوحدة.. دون أن يتساءل كيف يمكن أن تصلح مصر فى ست سنوات ما أفسده البعض فى عشرين سنة.. وكيف يمكن أن تدفع مصر ثمن - أو جزءا من ثمن - اتفاق لم تشارك فيه ويخالف توجهاتها المعلنة.. وهى توجهات قومية عربية لا جدال فيها.

ثم إذا كان مجرد «الاتفاق المبدئى» قد أحيط «بالكتمان المتعمد» وتجاهل «المبادرة المصرية الليبية» التى اشترطت حماية وحدة السودان واحترام تنوعه العرقى، ما بالنا إذن بما يمكن أن يحدث فيما بعد، وإذا كانت كافة التقارير تتحدث عن خضوع الأطراف الموقعة على ما جرى وتم لضغوط دولية - تحديدا أمريكية - فضلا عن إغراءات ووعود، ما بالنا أيضا باحتمالات الخضوع لضغوط وإغراءات أخرى فيما يلى ذلك تنسف أى جهد تنموى منتظر.

صحيح أن اعتبارات الأمن القومى - كما نراه نحن - تستوجب ألا تترك مصر السودان وحيدا أمام الضغوط التى يتعرض لها.. ولكن ما هى الضمانات التى تؤكد أنه لن يضحى مجددا بمسائل مصيرية ثابتة أمام أية ضغوط أو إغراءات جديدة.. متصورا أن رد فعل الشقيقة مصر لن يزيد على مجرد العتاب!

ولو أن أى مراقب تجاهل عدم ديمقراطية الاتفاق، واستغناء من وقعوا عليه عن كل القوى السودانية الأخرى بما فى ذلك الشمالية والجنوبية. كيف إذن يمكن تجاهل أن الاتفاق لا يختلف كثيرا عن ملامح اتفاق آخر وقعه منذ فترة حسن الترابى زعيم الجبهة القومية الإسلامية مع «جون قرنق» وفيه وافق على انفصال جنوب السودان، قبل أن يحدث الصدام الكبير مع الرئيس البشير ويسجن الترابى، فهل هذا يعنى أن هناك خيوطا خلفية لم تزل تربط بين الجانبين - البشير والترابى- أم أن هناك توافقا فى الأفكار ونزاعا فى النفوذ؟!

أخيرا.. نختتم هذا بدعاء إلى الله بأن يرزق «فلسطين» بترولا حتى تتحرك الجهود الدولية بسرعة وكثافة للوصول إلى حل، إذ إن البترول فى جنوب السودان كان هو العامل المشجع الأول للضغط على الجميع كى يتم الاتفاق.■

Email: abdullah_Kamal@hotmail.com

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الاهرام العربى
التاريخ : ٢٧ يوليو ٢٠٠٢

ثلاث دول وثلاثة أديان

نيروبى تتجاوز الخطوط الحمراء بعصا واشنطن

سياسات الإنجليز، وليس الدين، هى التى جعلت جنوب السودان يطالب بالانفصال، لكن الدين بقدرة مؤسسات التبشير أصبح عنصر الصراع الرئيسى فى السودان طيلة 19 عاماً هى عمر الصراع الدامى فى السودان. وإذا كان البريطانيون قد رحلوا، فإن دانيال آراب موى أكمل المسيرة فى ماجاكوس، فى اجتماع سرى، بين الحكومة السودانية وحركة جارانج المطالبة بالانفصال، الذى أصبح واقعاً منذ الآن بغض النظر عن السنوات الست القادمة.

وقد يكون السودان، بعد هذه السنوات، ثلاث دول وثلاثة أديان، كما رغبت واشنطن، وأراد دانيال آراب موى والقوى الإفريقية الأخرى، التى يمكن أن تكون تجاوزاً لكل الخطوط الحمراء منذ استقلال إفريقيا.

تقرير. أسماء الحسينى

فخلافا لما توقعته دوائر كثيرة، فاجأت الحكومة السودانية والحركة الشعبية الجميع بالتوصل إلى اتفاق حول إطار للتفاوض لأول مرة، خلافاً لما كان يحدث فى الجولات السابقة من مفاوضات الإيجاد، والتى لم تستطع التوصل إلى أى حد أدنى من الاتفاق.

وحتى يمكن تقييم اتفاق نيروبى يجب أن نلقى الضوء على الأجواء المحيطة بالسودان، والتى ألقت بظلالها على الاتفاق الذى تم توقيعه.

أولا: ظروف الحرب فى جنوب السودان: والتى امتدت فى اندلاعها الأخير حوالى عشرين عاما، وهى حرب نشأت بسبب الاستعمار الإنجليزى الذى أقر سياسات خاطئة، خلقت وغذت أحاسيس بالغبن السياسى والظلم الاقتصادى والاحتقار الاجتماعى لدى أبناء جنوب السودان.

ولم تنشأ الحرب فى جنوب السودان لأسباب دينية، وهى ليست حربا دينية ولكن الدين أصبح أحد العوامل التى تغذيها، وأصبح كل طرف من أطراف النزاع يستخدم الدين كوسيلة من وسائل تأجيج الصراع، وبهذا أصبحت الكنائس العالمية أحد الأطراف الأساسية المتحكمة فى الصراع فى جنوب السودان.

إضافة إلى العديد من الأطراف الإقليمية والدولية التى لعبت دورا فى تغذية الصراع المسلح فى السودان، إما لأن ذلك يعكس فى أحد جوانبه تعاطفا فعليا مع أبناء جنوب السودان، الذين تعتبرهم بعض دول الجوار الإفريقى ودول وجهات غربية أفارقة مسيحيين فى مواجهة عرب الشمال المسلمين، أو لأن بعض تلك الدول تستفيد بالفعل من الصراع الدائر ماديا واقتصاديا، عبر كون تلك الدول أصبحت محطات لنقل المعونات ومواد الإغاثة الدولية، أو عبر تصفية تلك الدول لحساباتها مع الحكومة السودانية، أو فى إطار تصفية الحسابات مع مصر والضغط عليها فيما يتعلق بموقفها من القضية الفلسطينية وتهديدها بفصل الجنوب بما فيه من تهديد لمياه النيل وللأمن القومى المصرى، فضلا عن وجود جماعات ضغط قوية متشددة فى رؤاها تدفع باتجاه تصعيد الحرب أو تغذيها بطريق أو بآخر.

وقد وصل طرفا الحرب فى جنوب السودان فى السنوات الأخيرة إلى قناعة بأن الحرب لن يتم حسمها عسكريا، وأنه لا سبيل لحسمها إلا عبر التفاوض والحل السلمى، وذلك بعد فشل الحركة الشعبية التى يتزعمها جون جارانج والمعارضة المتحالفة معها من إسقاط الحكومة رغم السند الدولى والإقليمى الكبير الذى توافر لهما لسنوات. وكذلك توصلت الحكومة إلى قناعة بأنه لا سبيل للقضاء على حركة جارانج، وأنه لا يوجد من يضمن لها خروج آلاف مثله، إذا تم القضاء عليه، ما لم تحل المشكلة الأساسية التى خرج من أجلها.

ووجدت الحكومة نفسها تنفق الجزء الأعظم من ميزانية الدولة على الحرب، ولم يعوضها البترول الذى تم اكتشافه واستخراجه فى ظروف بالغة الصعوبة، بل أصبحت الحكومة مطالبة بتقديم كشف حساب يثبت للعالم وللمنظمات الدولية أنها لا تستخدم عوائد البترول فى حرب الجنوب.

كما وجدت الحركة الشعبية نفسها فى ظروف صعبة بعد أن ملت وضاقت كثير من الجماعات والدول المؤيدة لها إقليميا ودوليا من حرب الجنوب التى طال أمدها، والتى تنفق عليها تلك الدول والجماعات ملايين الدولارات دون طائل، حتى أصبحت جماعات الضغط فى تلك الدول الغربية تطالب بحل حاسم لمشكلة الجنوب، إما بفصله نهائيا أو بتصعيد الحرب حتى إسقاط الحكومة السودانية.

وانعكست آثار الحرب المدمرة بشكل رهيب على كل شبر فى أنحاء السودان، وعلى حياة كل أسرة، فالأموال التى كان يجب أن تذهب للصحة والتعليم والزراعة والبناء والتنمية التهمتها جميعا الحرب التى لا ترحم، فأصبح للسلاح والذخيرة فى كل الأحوال أولوية قبل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

حليب الأطفال وطعام الجائعين ودفاتر التلاميذ باختصار أكلت الحرب الأخضر واليابس.

ثانيا: الظروف الإقليمية والدولية: وقد شهدت السنوات الأخيرة انفتاحا من الحكومة السودانية على دول الجوار والعالم، ورغبة فى تحسين علاقاتها، وهو ما أسفر عن نتائج إيجابية، كان أبرزها نجاح السودان فى رفع العقوبات الدولية المفروضة عليه من مجلس الأمن، وفى تحسين علاقاته بالدول العربية ودول الاتحاد الأوروبى ودول الجوار، وكان آخرها التحسن النسبى فى العلاقات مع الولايات المتحدة بعد التعاون الكبير الذى أبداه السودان بعد أحداث 11 سبتمبر فيما يسمى مكافحة الإرهاب.

كما حققت الحكومة نجاحات أخرى داخلية على صعيد الوفاق الوطنى، تمثلت فى عودة كثير من المعارضين إلى داخل السودان وفى استخراج البترول وهو ما مثل دعما للحكومة السودانية، وخلق رغبة لدى المجتمع الدولى وبعض دول الجوار فى المساهمة فى تحقيق السلام فى السودان، الذى ستكون عوائده عليهم أفضل من الحرب فيه.

وفى مقابل نجاحات الحكومة على هذا الصعيد كانت الحركة الشعبية تقوم بحركة مماثلة استطاعت من خلالها عقد اتفاقات وتحالفات مع العديد من القوى السياسية الشمالية والجنوبية، والظهور بصورة من يمثل السودان كله، وسعت كذلك للتأثير فى السياسة الأمريكية والأوروبية تجاه السودان.

وظلت العلاقة بدول الجوار الجنوبية محل شد وجذب من الحكومة والحركة، فبينما تحسنت علاقات بعضها مع الحكومة التى تربطها بها مصالح اقتصادية، ظلت علاقات بعضها الآخر بالحكومة تتذبذب بين مد وجزر، وهو الموقف ذاته الذى وجدت الحركة نفسها به، حيث أصبح مطلوب منها وقف نشاطها وتقليص وجودها فى بعض تلك الدول.

أما الولايات المتحدة فتعاظم اهتمامها فى السودان، بسبب المصالح الاقتصادية، التى تحركها باتجاه البترول السودانى، الذى سبقتها الصين إليه، وقد ألقت أحداث 11 سبتمبر بظلال كثيفة على موقع السودان فى خارطة الأولويات الأمريكية، وأعطت تلك الأحداث فرصة لواشنطن لممارسة كل أنواع الضغوط على الخرطوم، التى تعاونت معها بكل السبل الممكنة، إلا أن واشنطن لم تكتف بذلك وظلت تمارس المزيد من الضغوط للحصول على مزيد من التنازلات، ولم ترفع الخرطوم بعد من قائمة الدول الراعية للإرهاب، كما لم ترفع العقوبات الاقتصادية التى تفرضها عليها من جانبها حتى الآن.

ثالثا: الظروف الداخلية لكل من الحكومة والحركة: فلم يعد أى من الطرفين قادرا على تقديم مبرر لمواطنيه حول سبب استمرار الحرب، فضلا عن التناقضات الداخلية التى يحويها كل طرف.

رابعا: المبادرات المطروحة: وقد تعددت تلك المبادرات بشكل مخيف، وإن كان أبرزها الإيجاد وقد تحولت إلى مبادرة شبه ميتة، بعد سنوات من التفاوض غير المجدى بين الحكومة والحركة، فجاءت واشنطن لتضخ الدماء فى جسدها من جديد فى جولتها الأخيرة.

أما المبادرة المصرية ـ الليبية فقد ظلت تراوح مكانها رغم شموليتها وقبول جميع الأطراف السودانية لها، وذلك لأكثر من سبب، أولها استبعادها لحق تقرير المصير الذى تراه مصر وليبيا مقدمة طبيعية لفصل جنوب السودان بينما يراه الجنوبيون حقا لا يمكن التنازل عنه ويرون فى استبعاده انتقاصا لحقوقهم، ولمعاداة بعض دول الجوار الإفريقى لها باعتبارها مبادرة عربية فى مواجهة مبادرة الإيجاد الإفريقية، ثم لتلكؤ بعض الأطراف السودانية فى التعامل معها، وافتعال الأسباب لتعطيلها، وأخيرا لعدم وجود آلية للضغط على الأطراف المتفاوضة للوصول إلى حل.

وأمام ظروف الحرب فى الجنوب والظروف الداخلية لكل من الحكومة والحركة والظروف الإقليمية والدولية كان خيار وقف الحرب هو الخيار الرابح الوحيد لكلا الطرفين منطقيا.

وكان المطلوب من الوفدين المتفاوضين اللذين تم عزلهما فى منتجع ماجاكوس بالقرب من العاصمة الكينية نيروبى لأسابيع واضحا ومباشراً للغاية، وهو الوصول إلى إطار للحل يحسم المسائل الأساسية المختلف عليها، ويمهد الطريق للجولة القادمة من المفاوضات الشهر المقبل، وباختصار كان الضغط الأمريكى كبيرا، يساعده فرق من الخبراء النرويجيين والبريطانيين، ولم يكن هناك بد من مقاومته، وكانت الرسالة واضحة تماما للطرفين إما الوصول لاتفاق طوعى أو فتح المجال أمام حل قسرى، كما حدث فى عدد من مناطق العالم، وهو ما يجعل جميع الخيارات مفتوحة ■

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: عكاظ

التاريخ : ٢٨ يوليو ٢٠٠٢

ياسر عرمان المتحدث باسم الحركة الشعبية بجنوب السودان لـ «عكاظ»:

٣ اسباب تضمن نجاح اتفاق نيروبي

حوار: بدر الغانمي (هاتفيا - اسمرة)

■ دعا الناطق الرسمي باسم الحركة الشعبية بجنوب السودان **ياسر عرمان** الحكومة السودانية الى اطلاق سراح د. حسن الترابي رئيس حزب المؤتمر الشعبي واشراكه في اتفاقية نيروبي للسلام.

وقال عرمان في حديث شامل لـ«عكاظ» ان اتفاق نيروبي ولد ليبقى لوجود ضمانات دولية تحمية وتؤازره لاينقصه «اتفاق الخرطوم» الذي مات ودفن.

واكد عرمان تطلع حركته الى دور سعودي اكبر في عملية السلام بالسودان مشيدا بمواقف المملكة في دعم قضايا الامن والسلام الدوليين.

ونفى ان تكون الحركة قد اوقفت اطلاق النار او قامت بحل جيشها في الجبهات مشيرا الى ان هذه الخطوة ستظل مرهونة بالاتفاق الشامل بين الطرفين وفيما يلي نص الحوار:

على مفترق الطرق

● ماهو الجديد في اتفاقية نيروبي وهل تتوقعون ان ينجح الاتفاق هذه المرة في ظل فشل اتفاقات سابقة؟

○○ الجديد في هذا الاتفاق ان هذه هي المرة الاولى التي تتم فيها معالجة القضايا الاساسية والتي بدونها لا يمكن احراز اي تقدم في قضية السلام، ففي هذا الاتفاق هنالك ثلاث قضايا كانت تشكل عقبة طوال السنوات الماضية من التفاوض في الايقاد خلال الثمان سنوات الماضية.

القضية الاولى التي تمت معالجتها في هذا الاتفاق هي قضية ترتيبات المرحلة الانتقالية، اما الثانية فهي حق تقرير المصير والثالثة هي علاقة الدين بالدولة.

وكما تعلم اذا اخذنا علاقة الدين بالدولة فالسودان بلد متعدد الاديان والثقافات وكان جوهر الصراع الذي يدور في البداية ان وضعا مثل هذا يحتاج الى ترتيبات دستورية ترضي كل الديانات وهذا ما تم الاتفاق عليه في هذه المفاوضات حيث اتفق على ان يكون للجنوب وضع دستوري خاص تمكنه من ان يعتمد مصادر تشريعاته بالطريقة التي تلائم سكانه واوضاعهم الدينية والثقافية، كما ان تكون هناك ترتيبات دستورية خاصة بالشمال وترتيبات ثالثة خاصة بالكيان المركزي للدولة او للسلطة الاتحادية.

وهذه الترتيبات الدستورية يقوم بموجبها الطرفان بايجاد صيغة دستورية قانونية جديدة تتضمن هذا الاتفاق ويلغي بموجبها دستور ١٩٩٨ الذي وضعته الحكومة. هذا فيما يخص علاقة الدين بالدولة.

اما عن القضية الثانية فالحرب ظلت تدور منذ سنة ١٩٥٥ في الجنوب وان هناك مشكلة بين جنوب السودان وشماله والآن فان هذا الاتفاق سيوفر فترة انتقالية لمدة ست سنوات خلالها سيحاول الطرفان بناء جسور الثقة حتى يجعلوا من خيار وحدة السودان امرا مرغوبا فيه ومغريا لمواطني الجنوب والشمال معا، يجري في نهايتها التصويت على خيارين لمواطني الجزء الجنوبي من الوطن وهما: الوحدة.. ام الانفصال؟.

وما سيتم من عمل خلال هذه الفترة الانتقالية هو الذي سيحدد نتائج هذا الاستفتاء فاذا كانت الوحدة تمثل توازنا بين مصالح الطرفين الجنوبي والشمالي فحتما سيصوت السكان للوحدة واذا فشلت الاطراف في ان يجعلوا من الوحدة خيارا جاذبا فان المواطنين سيصوتون طبعا للانفصال.

اما بشان الفترة الانتقالية فقد تم الاتفاق على ان تكون هناك حكومة اتحادية مشتركة وصيغة للحكم في الجنوب وصيغة اخرى للحكم في ولايات الشمال.

قضايا خلافية على الجمر

هذه هي القضايا التي تمت معالجتها في هذا الاتفاق. ويفترض ان تجتمع الاطراف في ١٢ اغسطس القادم في نيروبي لمناقشة عدة قضايا تفصيلية مهمة يجب معالجتها.

اول هذه القضايا قضية حدود الجنوب فالحركة ترى ان حدود الجنوب هي الحدود التقليدية التي اقرت سنة «١٩٥٦» بالاضافة الى ابيين ومناطق جبال النوبة وجنوب النيل الازرق بينما يرى النظام في الخرطوم ان يكتفي بالحدود التقليدية للجنوب التي اقرت في «٥٦» بدون اي اضافات وهذه قضية تحتاج الى معالجة.

القضية الثانية هي وجود جيشين خلال الفترة الانتقالية في دولة واحدة فالجيش السوداني الموجود اصبح جيشا حزبيا مثله في ذلك مثل جيش الحركة الشعبية فهو تابع لحزب المؤتمر الوطني وهذا الحزب من قبل كان يمثل حزب الجبهة القومية الاسلامية وقد تم فصل آلاف الضباط السودانيين الذين لم تكن لهم انتماءات حزبية او سياسية والحركة ايضا تمتلك جيشها.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

فلابد اذن من ايجاد صيغة لتعايش الجيشين خلال الفترة الانتقالية وهذا يحتاج الى اجراءات امنية كثيرة.

من هذه القضايا ايضا هل ستكون الحكومة الانتقالية مقتصرة على الجانبين فقط ام ستكون ذات قاعدة عريضة؟ نحن في الحركة الشعبية نرى ان الحكومة الانتقالية يجب ان تكون ذات قاعدة عريضة تشترك فيها القوى السياسية الاخرى لعدة اسباب:

اولا: لضمان اجماع وطني لمختلف القوى السياسية وثانيا: في ضمان تحول ديمقراطي بمشاركة هذه القوى السياسية الاخرى. هذه قضية.

القضية الاخرى: اقتسام الثروة وعلى راسها النفط فالسودان مرشح لان يكون واحدا من الدول النفطية المهمة هذا ايضا يحتاج الى معالجة.

ثالثا قضية وقف اطلاق النار وفي هذا الجانب لم يتم التوصل الى اتفاق بهذا الشان حتى الآن، فنحن نرى ان اتفاق النار يجب ان يكون جزءا من الاتفاق السياسي الشامل وان لا تعالج هذه القضية بشكل منفصل مثلما حدث في مشكلة الصحراء الغربية التي يوجد بها وقف لاطلاق النار لكن لا يوجد اتفاق سياسي. ونحن نريد ان يوجد اتفاق سياسي اولا يترتب عليه من ثم وقف لاطلاق النار لتحقيق السلام الحقيقي.

كما وتطرح -ايضا- الحركة الشعبية مؤتمرا دستوريا حتى تستطيع منظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية واقاليم السودان لان مشكلة السودان ليست بين الجنوب والشمال فهنالك الشرق والغرب، وهذه تحتاج الى مشاركة واسعة حتى يستطيع كل اهل السودان ان يشاركوا في رسم ملامح المستقبل بالنسبة لوطنهم وحتى يستقر السودان لعقود كثيرة قادمة ويلعب دوره الفاعل في محيطه الافريقي والعربي.

في النهاية اريد ان اقول ان ما تم كان خطوة هامة وتاريخية رغم انها تحتاج الى مزيد من الجهد لان السودان يمثل افريقيا المصغرة اذ به اكثر من «٥٧٠» قبيلة وقومية وهو أكبر الأقطار في افريقيا ويمثل القارة باكملها، وبه وعلى أرضه تعيش مختلف الديانات الاسلامية والمسيحية واليهودية واصحاب المعتقدات الافريقية التقليدية.واذا استقر السودان وتصالح اهله بغض النظر عن اديانهم وعرقياتهم وقبل ان يكونوا عربا او افارقة مسلمين او مسيحيين ليكونوا سودانيين اولا فانه سيساهم مساهمات ايجابية للعرب كما سيساهم للافارقة معا.

ثلاثة دساتير لدولة واحدة

● معنى هذا انكم لا تتحدثون عن الجنوب فقط ولكنكم تتحدثون عن السودان كدولة تشمل الجميع؟

○○ نعم. فالاتفاق سينهي الحرب والحركة الشعبية يوجد ثقلها في الجنوب بينما يجد النظام ثقله المركزي في الشمال.

ولكن توجد قوى اخرى غير الحركة الشعبية وغير النظام في الخرطوم.. وتوجد مشاكل اخرى لذا نحن نقول في الخطوات القادمة يجب ان نراعي هذه التوازنات حتى نخرج باتفاق متوازن.

● أن التجمع الوطني الديمقراطي لم يظهر في هذه المفاوضات بشكل واضح وكان الاتفاق هو بين الحركة الشعبية والحكومة فقط؟

○○ هذا سؤال هام ويتعلق بما طرحته قبل قليل. نحن في نيروبي اتفقنا ان تجري الترتيبات في اطار ديمقراطي ولكن قلنا ان الحكومة الانتقالية يجب ان تكون ذات قاعدة عريضة تضم كل القوى السياسية والاجتماعية في السودان بما فيها التجمع الوطني الديمقراطي بينما يرى النظام ان تقتصر المفاوضات على النظام والحركة الشعبية.

نحن من جانبنا نرى ان هذا لا يساعد على ايجاد حل حقيقي ويجب ان يلتحق التجمع الوطني بهذه المفاوضات والقوى التي هي خارج هذا التجمع في هذا المسار السلمي حتى يأتي متوازنا وفاعلا يمثل اجماع الامة السودانية وهذا ما اصرينا عليه، وسيعقد في اسمرا اجتماع لهيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي الآن وكان من المفترض ان يعقد يوم ٢٧ الجاري ولكنه أجل الى يوم ٤/٨ حتى يحضر الدكتور جون قرنق ويقومون في اجتماعهم هذا بتقييم اتفاق الاطار ومذكرة التفاهم التي وصلنا اليها في نيروبي بما شاكوس ويخرجون برؤية مشتركة.

● على ضوء هذه الاتفاقية سيكون هناك اكثر من دستور يتم تطبيقه في السودان؟

○○ نعم هذا صحيح فسيكون هناك دستور مركزي واتحادي ودستور للولايات الشمالية ودستور للولايات الجنوبية وهذه كما ترى ثلاثة دساتير لكن سيكون هناك الدستور المركزي الاتحادي وهو الذي ينبثق منه الدستوران الآخران وهذا الدستور يشارك فيه الطرفان الشمالي والجنوبي اضافة الى تشريعات تخص الشمال واخرى تخص الجنوب.

● وكيف سيتم التوفيق بين هذه الدساتير؟

○○ سيكون الدستور المركزي الاتحادي هو الدستور الشامل ولا يكون هناك تعارض بين الدستورين الآخرين وهذا الدستور الاتحادي مع اتاحة الحرية لمصادر التشريع لكل من الشمال والجنوب بشكل مختلف.

● هل كانت لكم اشتراطات معينة لمشاركتكم في الحكومة؟ وهل تم الاتفاق مسبقا على شكل هذه المشاركة مثل عدد الحقائب الوزارية ونوعها وقطاعاتها.. الخ؟

○○ هنالك ما يمكن الحديث عنه مثل تكوين الحكومة الانتقالية والمجالس التشريعية التي ستحكم في هذه الفترة وقد تم الاتفاق بشكل عام على تكوين هذه الحكومة كما تم الاتفاق -ايضا بشكل عام- على وجود مجلسين اعلى وادنى للتشريع لكن التفاصيل لم تناقش بعد، وستطرح في المفاوضات القادمة من شهر اغسطس القادم.

قضية الدين والسياسة

● هل هناك اختلاف بين اتفاقكم هذا مع الحكومة وبين الاتفاق الذي وقعتموه مع حزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده الدكتور حسن الترابي واحدث هزة سياسية أدخل على اثرها الرجل الى المعتقل ولازال؟

○○ اولا: من الناحية السياسية لم يكن من الواجب او اللازم ادخال الدكتور حسن الترابي السجن بناء على مذكرة التفاهم مع الحركة الشعبية التي وقعها حزبه، ولكن الترابي لم يدخل السجن بسبب هذه المذكرة فقط. ولكن لانه كان يخوض صراعا طويلا مع تلامذته السابقين.

اما الاتفاق الحالي فان الفرق بينه وبين المذكرة فيتركز في ان الدكتور كان يوقع المذكرة ممثلا لحزب سياسي وهذا الاتفاق يتم بين الحكومة في الخرطوم والحركة الشعبية وبحضور اقليمي ودولي، كما ان المذكرة كانت اتفاقا سودانيا /سودانيا، في حين ان مذكرة التفاهم الحالية والقضايا التي طرحتها هي نفس القضايا التي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

علاقتنا بمصر قوية ولا يمكن التخاطب معها عبر وسائل الاعلام

نريد دولة مدنية والحركة الشعبية ليست ضد الاسلام بل ضد تسييسه

لم نطالب بدولة علمانية بل ديمقراطية ومبدأ المساواة وفقا للمواطنة

موقف الحكومة كان اكبر مفاجأة ونتطلع لدور سعودي اكبر في الشأن السوداني

قبولنا المفاوضات مع حكومة الخرطوم اكبر تنازل ولابد من اطلاق سراح الترابي

نقاط الخلاف مع الخرطوم تتمثل في الحدود والجيش والحكومة الانتقالية واقتسام الثروة

طرحها الدكتور الترابي لذا فانها تضع النظام في مازق لتفسير وطرح مبرراته للابقاء على الدكتور الترابي قيد الحبس حتى الآن.

● وهل نوقش موضوع الترابي في حواراتكم مع الحكومة في جولة المفاوضات هذه؟

○○ لا لم تتم مناقشة هذا الامر اطلاقا لان حوارنا مع الحكومة كان مبنيا على اعلان مبادئ الايقاد لكن موضوع الترابي سيطرح نفسه حتما لان المذكرة التي وقع عليها حزبه لم تعد مجرمة له وبالذات ان توصل النظام الى هذا الاتفاق.

● هنالك تساؤل بخصوص موضوع الشريعة في ظل وجود ثلاثة دساتير، هل هناك تنازلات قدمتموها انتم او قدمتها الحكومة في هذا الاتجاه؟

○○ موضوع الشريعة الاسلامية كما تعرف يختلف عن البلدان الاسلامية الاخرى حيث خضع الى كثير من التسييس خاصة في عهد النظام الحالي وانا اتحدث الى صحيفة سعودية احب ان اذكر بعض الحقائق المهمة التي يجب معرفتها بالنسبة للقارئ السعودي.

الاسلام في السودان لم يُفرض او ياتي بالقوة ولم يتم فرضه بالقوة وانا شخصيا مسلم من شمال السودان وعضو بالحركة الشعبية منذ ستة عشر عاما. الاسلام انتشر في السودان عن طريق التسامح والقدوة الحسنة وعن طريق اعطاء المثال والموعظة ولم ينتشر بحد السيف او بالقوة، ولذا فان اصرار النظام على تطبيق التشريعات الاسلامية رغم ان النظام نفسه لا يلتزم بها، اضر بالاسلام.

وتسييس الاسلام في السودان جعل من هذه القضية مضرة بوحدة السودان وادخلته في استقطابات اقليمية ودولية كثيرة والنظام الآن -ولاول مرة- قدم تنازلات في هذا الجانب.

دولة مدنية.. لا علمانية

● ما الذي يشكل مشكلة بالنسبة لك اذا كانت الحكومة اسلامية او ذات توجهات اسلامية وانت مسلم مثلما ذكرت؟

○○ هذا لا يشكل لي مشكلة شخصية لكن الذي يشكل مشكلة هو ان السودان كما تعلم به العديد من المعتقدات والثقافات ومن مصلحة الاسلام نفسه ان يتم التعايش السلمي بين هذه الاديان وان يترك الناس لخياراتهم الدينية ومن شاء فليسلم الى ان يقتنع الشعب السوداني كله ويتفق على الصيغة التي يقبلها.

وقد اضر بالاسلام ان يُفرض عن طريق الانقلاب مثلما حدث في الخرطوم فالاسلام اذا ترك لفطرة الناس ولمصالحهم وللتداخل فان هذا خير للاسلام وللسودان معا. فالاسلام في السودان نُشر بالقدوة الحسنة والمثال الاخلاقي والسلوكي الممتاز وهذا ما يحتاجه الاسلام في السودان، اما الطريقة التي زُج الاسلام بها في الصراع السلطوي في السودان فقد اضرت بصورة الاسلام.

● يعني انت تؤيد فكرة علمانية السودان؟

○○ انا لا اتحدث عن العلمانية ولا احب ان نسجن انفسنا في المصطلحات بين علمانية ودولة دينية فما نريده هو دولة مدنية ديمقراطية يعامل فيها المواطنون وفقا لمبدأ المواطنة وعلى اساس مبدأ الحقوق المتساوية وكل بلد له ظروفه المختلفة.

نحن ضد الاقصاء

● انت تقول ان هذا الاتفاق كان متعجلا ولكنه يحقن الدماء اليست هذه وجهة ايضا صائبة من وجهة نظر الصادق المهدي؟

○○ انت تعرف يا اخي ان للصينيين مثلا يقول: على الرجل الغاضب ان لا يعلن الحرب، لان غضبه سيزول ولكن ضحايا الحرب لن يعودوا، اذن لا احد يتمنى الحرب ولا احد يطلبها خاصة اولئك الذين خاضوا الحرب بانفسهم، ولكن اذا دخلت الحرب مكرها فلابد من المعالجة المتانية التي لاتجلب الحرب مرة اخرى.

● الاتفاقية التي تمت الآن هل ستجعل الاطراف الاخرى تنسق معكم مثل جيش عبدالعزيز خالد في الشرق وجيش رياك مشار وكاربينو.. وهل هذا الاتفاق يعتبر ملزما لهم؟

○○ الاتفاقية الحالية ستناقش معهم ومع كل الاطراف السياسية الاخرى وكما سبق وقلت لك ان وجهة النظام دائما هي ان يتم الاتفاق مع الحركة الشعبية وحدها ولكننا نرى ان هذا النهج غير سليم ولا يمكن ان يقود الى اي سلام شامل ودائم.

لذا نرى انه من الواجب ان يصل النظام الى الاتفاق ايضا مع الميرغني وعبدالعزيز خالد ودريج وكل قادة المعارضة، حتى الصادق المهدي نفسه لاننا نرى ان الاتفاق الشامل هو خير وبركة للسودانيين.

● ذكرت انكم ستناقشون هذا الاتفاق مع الاطراف الاخرى فهل هذا يعني ان هذه الاتفاقية -حتى الآن- غير ملزمة لهم؟

○○ لا. هذه الاتفاقية غير ملزمة لهم وانما هي ملزمة فقط للحركة الشعبية وللنظام في الخرطوم ولكن ستتم مناقشتها معهم.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



■ الرئيس البشير



■ غازي صلاح الدين

● وبالنسبة لموضوع السيد الصادق المهدي.. بعد مرور سنة ما الذي تغير بنظركم في موقف الحكومة؟

○○ في الحقيقة نحن نرى ان السيد الصادق المهدي موقف الحكومة تجاهه لم يتغير ولكنه الآن يعيش مأزقا حقيقيا بانقسام حزبه وذهاب جناح مبارك المهدي ابن عمه للدخول تحت جناح النظام وهذا وضع حزب الامة في موقف دقيق ونحن نرى ان ما حدث بنيروبي ربما يكون فرصة في حال ما اذا تعقل النظام ومد يده للكل.

ونحن صراحة نقول ان الدكتور الترابي نفسه يجب ان يدخل في هذا الاتفاق وليست لدينا اعتراضات على ذلك بل على العكس نحن نرحب بهذه الخطوة لاننا نقول دائما ان كل زعماء السودان اذا تم جمع شملهم في عملية سلمية موسعة، فان هذا سيؤدي بالضرورة الى استقرار السودان ويؤدي الى الاجماع الوطني.

المشاركة العربية

● هل هناك اختلاف بين هذه الاتفاقية والاتفاقية السابقة التي وقعتها الحكومة السودانية مع الاحزاب الجنوبية الاربعة سنة ١٩٩٧، والتي سميت اتفاقية الخرطوم للسلام، او السلام من الداخل؟ وماذا سيتم بشأن تلك الاتفاقية بعد هذا الاتفاق؟ هل ستلغى؟ أم ستتم اعادة النظر فيها؟

○○ اتفاق الخرطوم مات وقبر منذ سنوات، فكل الذين وقعوه هم الآن غير موجودين، عدا الدكتور لام كول، والدكتور نفسه وزير المواصلات الحالي وأظنك قد سمعت بانه تقدم باستقالته من الحزب الحاكم في الاسبوع الماضي.

● انتم في الحركة لكم اكثر من تجربة تفاوضية مع النظام، واكثر من اتفاق، وكلها لسبب او آخر باءت بالفشل، فما الذي يضمن ان تستمر، او تنفذ هذه الاتفاقية وان لا يتم القفز عليها؟

○○ انا اعتقد ان هناك ثلاثة اشياء تضمن تنفيذ هذه الاتفاقية.

أولها: ان الحكومة جربت الحرب طوال السنوات الماضية، ولكنها لم تستطع ان تهزم الجيش الشعبي لتحرير السودان، او ان تفرض سلامها على السودان عن طريق الحرب والحل العسكري، لذلك فان الذين قدموا التضحيات طوال تلك السنوات، اذا لم ينفذ هذا الاتفاق، فانهم جاهزون لاستئناف الحرب وبالتالي ستظل هذه المشكلة قائمة.

المسألة الثانية: ان هناك وجوداً ومشاركة امريكية وأوروبية واقليمية من دول الايقاد في هذا الاتفاق. ونحن نعتقد ان هذا الاتفاق يجب ان يجد المباركة والتأييد من الدول الصديقة والمجاورة.

● ولكن يبدو ان هناك وجهة نظر سلبية ترى ان هذا الاتفاق يتجاوز الخطوط الحمراء بالنسبة لبعض دول الجوار؟ وخاصة الموقف المصري.

○○ نحن حتى الآن لم نستمع للموقف المصري مباشرة وهي بلد تربطنا بها الجغرافية والتاريخ والمصالح المشتركة ونحن لم نعتد مخاطبة دول الجوار مثل مصر والمملكة العربية السعودية وليبيا عبر اجهزة الاعلام فابوابنا مشرعة ومفتوحة، ونحن كحركة لنا مكتب بالقاهرة وفي حوار واتصال مستمرين مع القيادة المصرية، وتربطنا العلاقات العامة والشخصية بهذه القيادات والاجهزة في مصر.

ولذلك نعتقد ان الاتفاق ما هو سوى اطار عام، يمكن تطويره، ويحتمل المزيد من المشاركة، وكما ذكرت لك فان مشاركة العالم العربي مهمة، وهي مهمة لعدة اسباب، فهي مهمة لضمان الاتفاق، وتوازنه ومشاركة العالم العربي في تنمية وتعمير السودان لان السودان سيظل بموقعه الجغرافي الحالي، وفي انتماءاته وتكويناته التي بها ما هو افريقي وما هو عربي.

قدمنا اكبر تنازل

● هل تم عرض هذه الاتفاقية على الحكومة المصرية قبل الوصول الى صيغة نهائية، او قبل جلسة المفاوضات مع الحكومة السودانية؟

○○ كما ذكرت لك نحن انفسنا قد فوجئنا بتغيير موقف الحكومة في الايام الاخيرة من المفاوضات، فحتى اليومين الاخيرين، كنا نعتبر ان المفاوضات فاشلة، وفجأة جاء النظام في الخرطوم بموقف جديد وقبل بالثلاث قضايا التي ذكرتها لك.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

● هل تعتقد انكم قد نجحتم في تمرير كل آرائكم واهدافكم ومقترحاتكم.. بمعنى انكم في مقابل هذه الاتفاقية لم تقدموا اي تنازلات؟

○○ لقد تنازلنا عن شيء أو هدف كبير مقابل هذا الاتفاق. فنحن في السابق كنا نرى ان هذا النظام لا يمكن ان يكون شريكا بحكم تاريخه ورؤاه في اي برنامج سلام يخص مستقبل السودان، والآن أصبح شريكا لنا في قضية السلام، وهذا نعتبره تنازلا كبيرا. الا ان السلام -بطبيعة الحال- لا يمكن ان يفرض ولا يكمن في مفاوضات تستهدف السلام ان تقول بأنك فرضت آراءك، لانك اذا فرضت ارادتك لا تستطيع تحقيق السلام. لذا نحن نقول ان قبولنا للنظام -وبعد كل ماجرى- ان يكون طرفا في السلام فهذا اكبر التنازلات.

● يعني تجربة مشاركة الجنوب في الحكومة لا تبدو مبشرة، فالكثير منهم قد انسحب منها وترك منصبه واستقال.. فهل انتم متفائلون بالمشاركة القادمة وهل هناك حد معين لمشاركتكم وضع على طاولة المفاوضات؟

○○ التجربة الحالية هي تجربة مختلفة عن السابقات. لانها ستبنى على أسس وأطر قانونية ودستورية متينة، والحركة الشعبية نفسها حركة فاعلة، وقيادة الحركة ربما لم يتح لنا الفرصة لمعرفتها معرفة كافية خاصة في المملكة العربية السعودية لكن الدكتور جون قرنق رجل يتمتع بأفق واسع وثقافة وبحس وطني كبير، ويهمه ان يصل السودان الى استقرار وان يكون بلدا فاعلا في افريقيا، واعتقد ان الاتفاق اذا طبق ونفذ ووجدت له الضمانات الكافية لتنفيذ ما توصلنا اليه يمكن ان ينقل السودان نقلة جديدة وقفزة عملاقة.

أين دور «المملكة»؟

● كأنك تروج للدكتور جون قرنق في صحيفة سعودية؟

○○ نعم، دون تردد، اقول ان المملكة العربية السعودية بلد مهم، خاصة في الشان السوداني، والحركة الشعبية قوة سياسية فاعلة موجودة في الساحة السودانية وهامة بذات الوقت.

ونحن نعتقد انه من مصلحة السودان، ومصلحتنا جميعا ان تنشا علاقة بيننا والمملكة، لان المملكة لا يمكن عزلها عن الاحداث في السودان، اذ لها كثير من الصلات ونحن نكن تقديرا لقيادتها ولشعبها ولطالما سعينا ان نفتح ابواب الحوار، ولذلك لست فقط من باب الدعاية وانما من باب المصالح السودانية العليا ومن باب مصالح علاقات الجوار العليا اتمنى ان نفتح الابواب وان يتم حوار على اعلى المستويات مع قيادة الحركة الشعبية.

ونحن لدينا في الحركة المجلس الاسلامي للسودان الجديد، وهنالك عشرات المآذن في المناطق المحررة، ومن باب الانسانية حين نرى الناس يأتون من استراليا للمساعدة في بناء ما هدمته الحرب في السودان، ويأتون من أوروبا لهذا الغرض الانساني فلماذا لا يأتون من المملكة العربية السعودية؟

●● يقال دائما في مثل هذه الاتفاقات ان هناك اغراءات او وعوداً مالية أو عرض عليكم شيء من هذا؟

○○ لا. لم يعرض علينا اي اغراء مالي -لكن ما تم في هذا الاتفاق ان الدول الراعية له- وهي اوروبا وامريكا- وعدت في حال ما اذا تم التوصل الى سلام شامل ستكون حريصة على اعادة التعمير، والاغاثة واعادة توطين اللاجئين ولها ايضا الرغبة في الاستثمار في السودان.

● وهل سيتم الابقاء على الجيشين حتى تتم عملية توحيدهما في جيش واحد؟ أم كيف ستعالج هذه المشكلة اذ الصورة غير واضحة تماما؟

○○ حتى الآن لم تتم مناقشة هذه المسالة في المفاوضات او في الاتفاق ولكنني استطيع فقط التعبير عن آراء وافكار الحركة الشعبية فنحن نرى انه خلال الفترة الانتقالية وهي ست سنوات يجب ان يكون هناك جيشان بترتيبات امنية يتم التوصل اليها عبر النقاش المشترك مع النظام.

● والآن في اطار الاتفاق الذي تم.. هل ستتوقف العمليات العسكرية بشكل نهائي، ويتم سحب قوات من خطوط المواجهة، هل سيتم شيء عملي على الساحة العسكرية؟

○○ لم يتم التوصل الى اتفاق بوقف اطلاق النار. ولذلك الجولة القادمة اذا ما تم الوصول فيها الى اتفاق شامل حول كل القضايا العالقة ستناقش في خاتمتها مسالة وقف اطلاق النار، اذا سارت الامور على الوجه الصحيح لكن حتى الآن والى ان تاتي الجولة القادمة لم يتم التوصل الى اتفاق بوقف اطلاق النار.

مجرد خطوة أولى

● هل طرحت مسالة الاستفادة من موارد الجنوب في ظل الفترة الانتقالية والحكم الذاتي بينكم وبين الحكومة، هل هناك تصور معين طرح.. أم انها رؤية عامة فقط؟

○○ لم يطرح التصور حول بند اعادة توزيع الثروة وهيكلة السلطة فهذه القضايا ستطرح في الجولة القادمة بما فيها مسالة النفط؟

● هناك اجتماع سيعقد بينكما في ٢٧ اغسطس فما هي مضامين هذا الاجتماع ومحاوره؟

○○ في اسمرا سيعقد اجتماع لهيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي في التاريخ الذي ذكرته يحضره رئيس التجمع السيد محمد عثمان الميرغني آخرون وسيطرح في هذا الاجتماع ضمن بنود اجندته الاخرى ما توصلنا اليه في نيروبي من اتفاق مع النظام الحالي، وسنصل الى رؤية مشتركة مع اخوتنا في الاحزاب الاخرى في المعارضة، وموعد الاجتماع سيكون يوم ٤/٨/٢٠٠٢م.

● الأخوة في المؤتمر الشعبي يبدو انهم يقفون ضد هذا الاتفاق، وحسب ما جاء على لسان السيد محمد الامين خليفة، فماذا سيترتب على موقف الحزب من اتفاقكم، وعلاقتكم القائمة حاليا معه؟

○○ علاقتنا ستستمر مع المؤتمر الشعبي فنحن كما قلت لك نعتقد ان عزل القوى السياسية الاخرى غير مفيد، ونرى انه يجب، في ظل اجراءات السلام الحالية ان يطلق سراح الدكتور حسن الترابي، ويجب ان يتم الحوار معه من جانبنا ومن جانب الحكومة، كما يجب ان يتم الحوار ايضا مع الصادق المهدي والتجمع الوطني ايضا حتى يتم التوصل الى سلام شامل ومتوازن ومتكامل يدخل الفرحة على قلوب السودانيين لا ان نصل الى حل جزئي لا يعمر طويلا، وهذا هو منطق العقل والحكمة.

ونتمنى على النظام ان يستمع الى صوت العقل.

● هل هذا الاتفاق يعني انكم تنازلتم عن مصالح الاطراف الاخرى التي كانت تسير معكم في الطريق بمعنى انكم قبلتم ما يخدم مصلحتكم ويحقق اهدافكم اكثر مما يحقق اهداف ومصالح حلفائكم؟

○○ لم يحدث ذلك. لان القضايا الهامة التي وصلنا الى اتفاق عليها مع النظام موجودة في الاتفاق مع كل القوى السياسية، مثل وجود فترة انتقالية، وحق تقرير المصير، والعلاقة بين الدين والدولة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاحرار

التاريخ : ٢٩ يوليو ٢٠٠٢

الضغوط الأمريكية وراء فتنة الخرطوم

دولة جنوب السودان تهدد مياه النيل

الاتفاق الذى توصلت اليه الحكومة السودانية مع المتمردين فى الجنوب فى قمة نيروبى والذى يمنح الجنوبيين حق تقرير المصير بعد ست سنوات وتجاهل المبادرة المصرية - الليبية التى لم تكن تنص صراحة على منح الجنوب حق الانفصال عن الشمال يعرض الامن القومى المصرى للخطر خاصة فى حالة اقامة دولة مستقلة فى الجنوب لان تأمين مياه النيل سيكون تحت سيطرة الجنوبيين. اكدت مصادر مسئولة ان هناك اتصالات دبلوماسية مكثفة ومشاورات بين القاهرة وطرابلس للتعرف على وسائل مواجهة هذا الموقف خاصة بعد استبعاد المبادرة المصرية - الليبية بالكامل من بنود الاتفاق.

احمد عطية

ومن جانبها اعترفت حركة متمردى جنوب السودان بتعرض الحكومة السودانية لضغوط قوية من جانب الولايات المتحدة الامريكية للتوقيع على الاتفاق وزعمت الحركة في بيان لها ان الاتفاق يمهد الطريق الى احلال السلام في السودان ويفتح الباب امام تعاون وثيق بين الشمال والجنوب دون اية ضغوط.

ويأتي اتفاق «ماشاكوس» - اسم المدينة التى احتضنت اجتماعات الطرفين فى كينيا- كأول اتفاق من نوعه بين الجانبين ليضع مبادئ عامة ومحددة للتفاوض عليها فى المستقبل وبعد ان اسفرت الحرب الاهلية عن مقتل ما لا يقل عن مليونين ونزوح اربعة ملايين سوداني من مدنهم وتوقف مشروعات التنمية نهائيا.

اشرفت الولايات المتحدة على الاتفاق بجانب الامم المتحدة ومجموعة دول الايقاد الافريقية ومارست ضغوطا كبيرة على الطرفين بسبب البترول الذى تصل احتياطاته فى السودان الى اربعة مليارات برميل ورغبة امريكا في عودة الشركات الامريكية النفطية للسودان بجوار الشركات الصينية والكندية والماليزية العاملة حاليا.

وقد اتهمت المعارضة السودانية الرئيس عمر البشير بانه تنازل عن جنوب السودان وخضع للضغوط والاغراءات الامريكية التى رفضتها الحكومات السودانية المتعاقبة.

وقد وافقت الحكومة [illegible] على الاتفاق على الغاء دستور ١٩٩٨ وانشاء دستور مركزى جديد وفصل الدين عن الدولة وان تكون الشريعة الاسلامية هى احد مصادر التشريع وليست المصدر الوحيد وعقد مؤتمر دستورى فى حين وافقت حركة جون جارانج على مهلة لمدة ست سنوات يبدأ بعدها الاستفتاء على فصل الجنوب او انضمامه للشمال، وان يكون حق تقرير المصير للجنوب فقط ولا ينطبق ذلك على المناطق الشمالية مثل النيل الازرق وجبال النوبة ومنطقة ابيي وتشكيل حكومة انتقالية من الحكومة السودانية والمتمردين حتى اجراءات استفتاء تقرير المصير.

ما تاثير هذا الاتفاق على الامن القومي المصرى؟ وهل سيكون هناك تاثير لانفصال جنوب السودان على قضية المياه؟ وما السيناريو الذى يجب ان تتبعه مصر ازاء هذه التطورات؟

ويؤكد الدكتور ابراهيم نصر الدين الاستاذ بمعهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة ان مشكلة جنوب السودان انتقلت نقلة نوعية منذ بداية التسعينيات لتصبح مشكلة تتعلق بالوجود السودانى برمته بكل ما يحمله ذلك من مخاطر على الامن الوطنى المصرى مشيرا الى ان الامر يتطلب تفهما موضوعيا لطبيعة الحرب الاهلية فى السودان حتى يمكن التعامل معها والسعى لتسويتها على النحو الذى يحفظ على الكيان السودانى وجوده ولا يضيف المزيد من التهديدات للامن الوطنى المصرى.

ويرى ان هناك عدة سيناريوهات متوقعة الاول هو السودان الموحد الذى تطرحه الحركة الشعبية لتحرير السودان تحت مسمى السودان الديمقراطى العلمانى الموحد الجديد وكذلك مشروع دستور الفترة الانتقالية للتجمع الوطنى الديمقراطى رغم قبوله بحق تقرير المصير للجنوب وكافة المناطق المهمشة موضحا ان الشكل الموحد للدولة طبق منذ استقلال السودان حتى عام ١٩٩١ وفشل فشلا ذريعا فى معالجة ازمات المجتمع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



البشير



جارانج



ابراهيم نصر الدين

المعارضة السودانية تتهم «البشير» بالاستجابة للاغراءات الأمريكية والتضحية بالجنوب

واشنطن تسعى للسيطرة على احتياطى البترول وعودة الشركات الأمريكية إلى جنوب السودان

السودانى وزادها تعقيدا فى ظل للهيمنة الشمالية على السلطة والثروة فى البلاد.

ويضيف قائلا: اما البديل الثانى فهو الفيدرالية كحل لمشكلة اقتسام السلطة والثروة فى السودان وقد اخذ النظام الحاكم فى السودان بهذا البديل منذ عام ١٩٩١ الا انه صرف عن مضمونه مشيرا الى ان هذا البديل يصعب تحقيقه لعدم وجود ثقة لدى الجنوبيين فى التزام الحكومة السودانية بالترتيبات اللامركزية التى يسفر عنها هذا البديل كما ان الفيدرالية لا تستقر ولا تستمر الا فى اطار ديمقراطى لان الملمح الرئيسى للفيدرالية يتمثل فى طبيعتها الدستورية حيث توجد حدود لسوء ممارسة السلطة وتحديد للاختصاصات وتوزيع للسلطة والثروة.

ويشير الى ان البديل الثالث هو الكونفدرالية وقد طرحت من جانب الجنوبيين فى عام ١٩٦٥ ومن جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان فى بداية التسعينيات غير ان هناك صعوبات نظرية وعملية فى الاخذ بهذا البديل لان الكونفدرالية تعنى بشكل او بآخر الخروج عن مظلة الدولة المركزية والتحول نحو وضع استقلالى انفصالى فالكونفدرالية اقرب الى التقسيم والانفصال منها الى اقامة كيان لدولة واحدة مستقلة.

ويؤكد ان البديل الرابع يتمثل فى التقسيم وقد قدم هذا الاقتراح الجنوبيون وهو البديل المفضل للحركة الشعبية لتحرير السودان، ولكن القوى السياسية فى الشمال ترفض بديل انفصال الجنوب وهى وان اعترفت بحق تقرير المصير للجنوب وللمناطق المهمشة الا انها تعول على قدرتها خلال الفترة الانتقالية فى اقناع الجنوب بالعدول عن بديل الانفصال حفاظا على الوحدة الاقليمية للسودان وهو امر مشكوك فيه الى حد بعيد.

ويخلص الدكتور نصر الدين الى القول انه رغم ان بديل الانفصال من الصعب الاتفاق عليه لدى كافة الاطراف السودانية خاصة الشمالية الا انها يمكن ان تجبر على قبوله والتسليم به فى النهاية.

مراجعة

ويرى الدكتور عبدالملك عودة - الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - ان قضية جنوب السودان فى طريقها الى الحل النهائى لان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

حكومة السودان وافقت على مبدأ تقرير المصير للجنوب وبمقتضى الاتفاق الاخير الذى تم التوصل اليه فان للجنوبيين الحق فى اختيار البقاء مع السودان او الانفصال.

ويؤكد على ضرورة اخضاع الدور المصرى في السودان وفى افريقيا بصفة عامة، للمراجعة بحيث تحدد السياسة المصرية الحالية اهدافا تتناسب مع المرحلة والاحداث التي تمر بها القارة وان تعمل على تحقيق هذه الاهداف على مراحل.

ويوضح انه بعد انتهاء الحرب الباردة فقدت السياسة العربية والمصرية -بصفة خاصة- معظم اهدافها ومقولاتها وسياساتها التى كانت تطبقها فى افريقيا فلا توجد الآن حركات تحرر واستقلال او تصفية استعمار ولا عدم انحياز ولا تجارب راسمالية او اشتراكية.

ويشير الى ان كل هذه السياسات خضعت للمراجعة بمجرد انتهاء الحرب الباردة وقد عمدت بعض الدول الاوروبية الي اعادة ترتيب اهدافها فى المنطقة الافريقية وصاغت سياسات جديدة تتناسب مع الاوضاع الجديدة.

ويعرب عن اسفه لاننا لم نستطع التاقلم مع الاحداث حتى الآن مشيرا الى ضرورة ان تحدد السياسة المصرية اهدافها فى المنطقة فى اسرع وقت حفاظا على مصالحها والا تعرضت هذه المصالح للتهديد خاصة من الدول النشيطة فى المنطقة مثل اسرائيل وغيرها.

قناة جونجلى

ويرى الدكتور حلمى عبد الاستاذ بمعهد بحوث المياه ان قيام دولة فى جنوب السودان قد يؤثر على مشروعات المياه لان هذه الدولة قد تحول دون اتمام مشروع قناة جونجلى التى يمر معظمها فى اراضى الجنوب موضحا انه يوجد بمنطقة المستنقعات فى جنوب السودان مياه كثيرة ضحلة يزرعون عليها الارز واتمام مشروع قناة جونجلى سوف يمنع زراعة الارز.

ويضيف قائلا: ان هذا المشروع كان يستهدف توفير ١٢ مليار متر مكعب من المياه تضاف مناصفة الى حصة مصر والسودان على مرحلتين الاولى: اربعة مليارات والثانية ملياران فقط وهذا كله لا يتم الا بانشاء قناطر على بحيرة كيوجا فى جنوب السودان مشيرا الى ان هذا يتطلب موافقة جنوب السودان.

ويؤكد انه من الممكن ان يحدث تفاهم بين مصر وجنوب السودان خاصة ان مصر تعرف الاحتمالات الممكنة وبالتالى فان تدخلها فى قضية الجنوب انما يكون وفق مصالحها وهى اما تشجع الانفصال او تتصدى له بناء على هذه الاعتبارات.

ويشير الى ان جنوب السودان حتى فى حالة الانفصال فانه سيكون فى حاجة الى مساعدات وبالتالى فليس من المتصور حدوث اية مضايقات لمصر فيما يتعلق بالمياه.

اتفاقيات المياه

ويؤكد الدكتور محمد حليم ابراهيم استاذ الرى بكلية الهندسة جامعة القاهرة ان انفصال جنوب السودان لن يكون له تاثير على مياه النيل فى حالة التزامه بالاتفاقيات الموقعة بين دول حوض النيل مشيرا الى انه فى حالة عدم التزام الجنوب بالاتفاقيات فقد يقوم بانشاء بعض السدود التى تؤثر فى الكميات التى تصل الى السودان ومصر من المياه.

ويطالب بضرورة ان تتفاهم مصر مع جنوب السودان حول السياسة المائية والا توافق على استقلاله بدون ذلك، مؤكدا انه من الافضل لمصر عدم التدخل فى هذه القضية مادامت اتفاقيات تقسيم المياه بين دول حوض النيل لم تنتهك.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٢٩ يوليو ٢٠٠٢

القاهرة تعد لجمع نائب الرئيس والميرغني

السودان : المعارضة لا تقبل مشاركة استشارية في المفاوضات

□ لندن - نزار ضوالنعيم
□ الخرطوم - النور أحمد النور

■ رفض «التجمع الوطني الديموقراطي» السوداني المعارض عرضاً توصل اليه الرئيس عمر البشير وزعيم «الحركة الشعبية لتحرير السودان» جون قرنق في كمبالا يقضي باشراك كل من الطرفين حلفائه السياسيين بصفة استشارية في الجولة المقبلة من مفاوضات السلام.

وفي غضون ذلك، اكملت القاهرة ترتيباتها لجمع نائب الرئيس السوداني علي عثمان محمد طه مع «رئيس التجمع» محمد عثمان الميرغني اليوم للبحث في صيغة اشراك المعارضين السودانيين في التسوية واستيعاب مصر وليبيا في هيئة الوسطاء التي تشرف على المفاوضات السودانية وتضم دول الجوار الافريقي والولايات المتحدة وبريطانيا والنروج.

وظهرت أمس ملامح اتفاق البشير وقرنق في كمبالا، خصوصاً في شان قضيتين رئيسيتين حملاهما معهما الى اللقاء، وهما طلب الخرطوم وقف النار ورغبة المتمردين في اشراك حلفائهم في المفاوضات. واتضح أن تفاهماً حصل في شان وقف الاعمال العدائية الذي تطالب به الخرطوم يلتزم بموجبه الطرفان عدم شن هجمات في الايام المقبلة بانتظار ان يتم وقف النار خلال الجولة الثانية من المفاوضات.

اما في شان اشراك المعارضين، فإن الصيغة التي كشفها الرئيس عمر البشير لدى عودته الى الخرطوم من كمبالا مساء اول من أمس تتضمن إشراك القوى السياسية المتحالفة مع الطرفين بصفة استشارية في الجولة المقبلة، واستيعابها في السلطة.

وتقضي الصيغة بوصول وفود من احزاب «التجمع» وحزب الأمة و«المؤتمر الشعبي» والاحزاب المتحالفة مع الحكومة والقيادات الجنوبية العاملة معها لتقديم استشارات للمفاوضين، من دون أن يكون لهؤلاء حق التفاوض المباشر.

ورد الناطق الرسمي باسم «التجمع» القيادي في الحزب الاتحادي الديموقراطي المعارض حاتم السر علي على فكرة المشاركة الاستشارية، وقال لـ«الحياة» أمس ان «الفكرة مرفوضة تماماً لدى التجمع والحزب الاتحادي». واضاف أن «التجمع» يعمل «في اطار تنسيقه مع الحركة الشعبية من أجل التوصل الى صيغة محددة تقر في اجتماع في الرابع من الشهر المقبل في اسمرا، وتكفل مشاركة التجمع في المفاوضات». وزاد ان «ما قاله البشير مرفوض تماماً. هذه القوى اساسية وشريك حقيقي، ولا تقبل الوصاية. وليس من حق أي طرف أن يدعي تمثيلها».

وقال البشير انه اتفق مع قرنق على أن يتولى كل طرف إشراك الفصائل المتحالفة معه كاستشاريين الى جانب وفده في جولة ١٢ آب (اغسطس) المقبل، على أن تقتصر المحادثات الرسمية على ممثلي الحكومة و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» باعتبارهما «القوتين الموجودتين في الميدان»، مشيراً الى انه «بعد الاتفاق النهائي يمكن للطرفين المتفاوضين إشراك الفصائل المتحالفة معهما في الحكومة القومية».

وتريد الخرطوم ضمان نصيب في السلطة في جنوب السودان لحلفائهما الحاليين من الجنوبيين، ولذلك لم تجد مخرجاً من قبول مشاركة حلفاء قرنق الحاليين.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: القاهره

التاريخ : ٣٠ يوليو ٢٠٠٢

اتفاق ماكوكس هل يوقف الحرب فى السودان؟

مازالت تتوالى ردود الأفعال حول الاتفاق الأخير الذى وقعته

الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وهو المعروف باتفاق ماكوكس نسبة الى البلدة التى شهدت توقيعه خارج العاصمة

الكينية نيروبى . يأتى هذا الاتفاق كحلقة فى سلسلة طويلة من المفاوضات والمحاولات لتسوية النزاع فى السودان الذى يعد أطول نزاع شهدته القارة الأفريقية

حيث ترجع بدايته الى عام ١٩٨٣ مع قرار جعفر النميرى بالغاء الحكم الذاتى فى الجنوب وتطبيق الشريعة .

فى الوقت الذى اعتبر فيه البعض هذا الاتفاق خطوة نحو السلام ووقف نزيف الدماء والخراب الذى لحق بالسودان لسنوات طويلة راه البعض الآخر قاصراً ومتناقضاً ويتجاهل القوى السياسية الأخرى فى البلاد وراه فريق ثالث محاولة أمريكية لإيجاد إسرائيل جديدة فى المنطقة والتحكم فى منابع النيل.

فمن جانبها اتهمت أمانة الشئون الدستورية والقانونية فى تجمع المعارضة السودانية فى بيان لها ما اسمته ببروتوكول ماكوكس بالقصور والتناقض واعتبرته شراكة بين طرفين يقتسمان بموجبه السلطة والوطن وأكدت على أن هذا البروتوكول يعالج فقط النزاع المسلح ويتجاهل جذور الأزمة السودانية ويتجاهل القوى السياسية الأخرى فى البلاد ولا يقود من ثم إلى حل شامل أو سلام دائم.

ومن جانبه حذر الصادق المهدى رئيس حزب الأمة السودانى المعارض نظام البشير والحركة الشعبية من خطورة المناورة والمراوغة فى تنفيذ هذا الاتفاق حتى تتعرض السودان لانتكاسة سياسية فى مسيرة السلام فى البلاد ووصف المهدى ما يجرى فى السودان الآن انه جدال ما بين الديمقراطية والشمولية. اما الحزب الاتحادى الديمقراطى المعارض فإنه اعتبر هذا الاتفاق اتفاقا ثنائياً فى قضية تستوجب اجماع الشعب ممثلاً فى قواه السياسية بالشمال والجنوب كافة وعبر الحزب فى بيان له عن أمله فى تجاوز ذلك فى المراحل القادمة من المفاوضات. وأشار الحزب ايضاً إلى وجود غموض يكتنف ما تم الاتفاق عليه فى ماكوكس واعترض على تجاهل دول الجوار والمبادرات التى تقوم بها لحل القضية السودانية.

وعلى صعيد آخر رحب مؤتمر وادى النيل بالاتفاق واعتبره خطوة مهمة نحو تحقيق السلام.

وأعلن كذلك الجيش السودانى دعمه للاتفاق ورأى أنه يستوعب ما جرى فى السابق من تفاوض عبر محادثات إيقاد وأن الجيش سيكون عنصراً اساسياً فى السلام والتنمية.

وعلى صعيد المعارضة للاتفاق تظاهر ائمة المساجد فى السودان احتجاجاً على


البشير

الاتفاق ورددوا شعارات رافضة له ووجهوا انتقادات حادة للحكومة بسبب ما اسموه التفريط فى الشريعة الإسلامية غير أن بعض أعضاء الوفد الحكومى المفاوض خاطبوا مسيرة الأئمة أمام مجلس الوزراء وتمكنوا من نزع فتيل الاحتقان باقناع المتظاهرين بأن ما تم من اتفاق لا يعنى بأى شكل من الأشكال التخلى عن الشريعة الإسلامية والقبول بدولة علمانية وقد انتقلت المظاهرات من المساجد إلى جامعة الخرطوم كبرى الجامعات السودانية ونظم عدد من الطلاب تجمعات مناهضة لبروتوكول ماكوكس.

من ناحية أخرى اعترض مجلس الكنائس فى مذكرة له على إشارة المشروع إلى وجود تاريخ وتراث قيم مشتركة بين الشماليين والجنوبيين وانتقد اقتراحات المشروع فى شأن علاقة الدين والدولة، وأكد على أن مبادرة الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتنمية فى شرق افريقيا «إيفاد» نصت صراحة على دولة علمانية واعتبر أن الخلط المتعمد والعبارات المشبوهة فى هذا المشروع تمثل خطوة إلى الوراء، ودعا إلى فصل الدين عن الدولة فى الحكم والإدارة


جون

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية



معتبراً ان العبارات الغامضة في اتفاق ماكوكوس تغطى تراجعاً عن مبدأ الدولة العلمانية الديمقراطية.

وفى تصريح لجريدة «القاهرة» أكد جوركوج باراج ممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان الموجود بالقاهرة أن ما حدث في نيروبى عظيم وخطوة نحو السلام فلأول مرة منذ زمن طويل يتفق المعسكران الجيش الشعبى والحكومة على مستقبل السلام وهى خطوة نحو التقدم والتنمية فى البلاد لينعم السودان بخيراته.. وعن الدور الأمريكى فى هذا الاتفاق يقول: الذين يموتون فى السودان يومياً ليسوا أمريكيين بل سودانيون ولا أعتقد أن امريكا داعية سلام ولا يهمنا ما وراء الاتفاق بل يهمنا أن هناك خطوة فى اتجاه السلام. وإذا كان هناك دول عربية متخوفة من أن يؤدى الاتفاق فى النهاية إلى انفصال الجنوب عن الشمال فأنا لا أرى داعياً أو مبرراً لهذا الخوف لأنه لو حدث تفاهم فإن فرص الوحدة بين الشماليين والجنوبيين كبيرة وأكبر من فرصة الانفصال. ونحن لا نقبل ما يقوله البعض من أن الجنوب ممكن أن يتحول إلى إسرائيل جديدة فى المنطقة لأنه غير صحيح فالجنوب افريقى ونحن لسنا أعداء للأمة العربية ولو ساد السلام فلن يكون هناك مبرر لهذا الكلام.

أما الطيب تيجانى عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى فيؤكد أن الاتفاق خطوة غير مسبوقة وهو إطار وتمهيد لاتفاق افضل نتمناه لكنه يأخذ على هذا الاتفاق شيئاً سلبياً وهو أنه تم بين طرفين فقط من أطراف الحركة السياسية فى السودان وهو الأمر الذى قد يؤدى إلى زعزعة الاستقرار فى المستقبل.

كذلك فالاتفاق يتجاهل عمق جذور الأزمة. وعن استبعاد الاخرين من الاتفاق يقول: إن الحركة فى الجنوب لا يمكن أن تكون قصدت ذلك لأنه ليس من مصلحتها أن تكون معزولة عن الآخرين أما النظام فمن الممكن أن يكون قد تعمد ذلك لأن الإقصاء هو سياسته المعتمدة.

ويضيف أن استمرار الوضع بهذا الشكل من الممكن أن يعيد إنتاج الأزمة. وعن الانفصال فى المستقبل يقول إنه ليس سهلاً فالروابط بين الشمال والجنوب عميقة ومتعددة ولا تحصى فهناك ٤ ملايين جنوبى موجودون فى الشمال، وليس بين الشمال والجنوب جدار صينى أو قومى أو دينى كما أن الحركة الشعبية وحدوية لكن هناك مظالم كثيرة وقعت على الجنوبيين من الشماليين وهى التى غذت الأغراض الانفصالية. لكن الكل الآن تقريباً متفق على تصحيح وتقرير المصير حتى يزيل الشكوك عند الجنوبيين بأن الشماليين يريدون الاستيلاء عليهم بالقوة، فالسودان كله متخلف لكن الجنوب متخلف أكثر لأن الحكومات المتوالية اهتمت بالشمال على حسابه، فى الجنوب مظالم حقيقية وأوضاع بحاجة لتصحيح.

وأعتقد أنه لو مورس حق تقرير المصير اليوم فإن النتيجة ستكون انفصالاً لكن ربما لو صححت الأخطاء بعد خمس سنوات سينحاز الجميع للوحدة لأن فيها صالح السودان.

هكذا تباينت الآراء حول اتفاق ماكوكس لكن أهم ما فى الاتفاق أنه أوقف النزاع المسلح فى السودان حتى وإن لم يتم

عزة إبراهيم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٣٠ يوليو ٢٠٠٢

التركيبة الجديدة والمصير المجهول للسودان بعد «ماشاكوس»!

قلبى على السودان بعد توقيع اتفاق «ماشاكوس» الذى وقعه فى كينيا الممثلان الرسميان للحكومة السودانية (الدكتور غازى صلاح الدين).. وللحركة الشعبية لتحرير السودان وجيش التحرير الشعبى السودانى (القائد سلفا كير ميارديت) وبحضور الشاهد - عراب الاتفاق - الجنرال لازارو سومبيا والمستشار الخاص للرئيس الكينى والمبعوث الخاص لعملية «ايجاد» للسلام.. وجزعى الذى يبدو من سطورى يمتزج بدهشتى لموافقة الحكومة السودانية - وحزبها الحاكم وبعض فصائل اخرى من القوى السياسية - على بنود هذا الاتفاق الذى يجعلنى قلقا على مصير البلد الشقيق ويلقى به الى بئر المجهول!

محمود مراد

وقبل الاستطراد ندرك جيدا أن القرار سودانى، وأن السودانيين أحق وأجدر باتخاذه وتحمل تبعاته.. لكنا ايضا ندرك جيدا إن صديقك هو من صدقك وليس من صدقك! وأن النتائج المترتبة على هذا الاتفاق - كما سنوضح - ستكون بالغة الخطورة ليس فقط على السودان وإنما ايضا على الأمتين: العربية والاسلامية.. وعلى إفريقيا ذاتها، وسوف تزداد هذه الخطورة ونحن فى عالم يصفونه بالعولمة وتسيطر عليه قوة عظمى تحتكر وحدها حق تحديد وتعريف ما هو الحلال.. وما هو الحرام؟ وتستخدم القوة كما يلهو الاطفال بالبالونات!!

ولكى لايكون الكلام مرسلا.. فإن الاتفاق يسجل انه فى اطار الاتفاق على الحل السلمى الشامل.. فقد توصل الطرفان الى اتفاق محدد بشأن «حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان».. وقضية «الدولة والدين».. وجرى الاتفاق والتأكيد على استئناف المفاوضات فى اغسطس المقبل بهدف حل القضايا العالقة وتحقيق سلام شامل فى السودان..

ونتوقف عند مسألة «حق تقرير المصير».. ويستلفت نظرنا ما جاء فى الاتفاق انه حق «لشعب» جنوب السودان.. ولم يذكر عبارة «أبناء الجنوب» وإنما «شعب الجنوب» بما يشير الى «شعب» مستقل وليس «جزءا» من شعب السودان.. ثم والأهم من ذلك أن الحركة التى يقودها العقيد الدكتور جون جارانج تتمسك - كما صرح ياسر عرمان الناطق الرسمى باسمها - بأن يكون حق تقرير المصير للولايات الموجودة فى: الجنوب، والنيل الأزرق، وجبال النوبة، ومنطقة ابيى.. وهذا بكل تأكيد - ومهما يقل المتفائلون - سيؤدى الى التصويت بالانفصال واقامة دولة مستقلة، وليتها تكون دولة واحدة، بل ستكون دولتين او ثلاث.. فليس كل هذه المناطق تؤمن بقيادة جارانج، بل إن قبيلته نفسها منشقة الى فريقين او ثلاثة.. ولقد سمعت بنفسى من قيادات من قبيلة «الدينكا» التى تنتمى إليها جون جارانج ومن قبائل اخرى فى الجنوب - وبعضهم يقيم فى الخرطوم ذاتها - أنهم اذا نالوا حق تقرير المصير فسوف يصوتون للانفصال لأن اقامة دولة مستقلة أفضل لأسباب عديدة من الوحدة مع الخرطوم! وسمعت من قيادات جبال النوبة إن شعبهم مختلف عن الجنوبيين.. ولذلك فانهم يريدون دولة مستقلة لهم! وقال هؤلاء وهؤلاء أنهم سيفعلون ذلك مادامت الحكومة السودانية متمسكة بتطبيق الشريعة الاسلامية التى لايخضعون لها باعتبارهم مسيحيين او يتبعون ديانات أخرى.. ففى السودان - خاصة هذه المناطق - أكثر من ثلاثمائة دين.. وأكثر من خمسمائة لغة!!

إذن.. فان معنى هذا البند هو تفتيت السودان، مع الوضع فى الاعتبار ان هناك حركة فى شرق البلاد تتحين الفرصة أيضا.. وسوف تتخذ من اتفاق «ماشاكوس» سابقة.. مستعينة فى ذلك بالقوى الخارجية التى يهمها ضرب السودان.. وبالدول الجديدة فى الجنوب والغرب التى ستسعى بالتأكيد الى نوع من التحالف بينهما ضد الخرطوم!

ولقد سبق أن ناقشنا هذا كثيرا مع شخصيات سودانية عديدة، بل ومع قيادات السودان، وعلى أعلى مستوى، واتفقوا فى الرأى بأن هذا خطر مدمر.. وأنه من الاجدر أن تجتهد الحكومة فى العمل على وحدة السودان، تستدها فى ذلك مصر، ومنظمة الوحدة الافريقية التى تحولت الى الاتحاد الافريقى حيث يتضمن الميثاق الحفاظ على وحدة الدول.. وانه سعيا لذلك ينبغى على الحكومة اعلان الفصل بين الدين والدولة.. وهذا ليس - والعياذ بالله - عملا ضد الاسلام.. لكنه حفاظ عليه فى إطار وحدة الدولة.. بل إنه - فى الواقع - ما ينص عليه الدستور السودانى الحالى الذى لايقول - اكرر: لايقول - ان الاسلام هو دين الدولة الرسمى.. أو: أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى لتشريع - كما فى دستور مصر - لكنه يذكر الأديان وتعددها والأعراف والتقاليد والثقافات المختلفة فى البلاد!

وعندما نشرنا هذا .. وان السودان - عمليا وواقعيا - يفصل بين الدين والدولة، ولا يشترط ديانة معينة فى رئيسه.. وانه يعطى للولايات حق تشريع قوانينها المحلية!.. لم يعجب كلا منا هذا بعض المسئولين وعقدوا مؤتمرات صحفية نددوا فيها بما كتبنا.. وقالوا: كلا.. والف كلا..!

ويقودنا هذا الى البند الثانى المهم فى اتفاق «ماشاكوس».. وهو الذى يتحدث عن: الدين والدولة».. والذى يعنى الفصل بينهما.. وينتهى الى وجود اكثر من دستور.. والذى باركته احزاب مثل حزب الأمة وقال رئيسه السيد الصادق المهدى انه يجب ان تكون للبلاد «دساتير متجانسة وخاضعة لسيادة واحدة ومتفقة مع تطلعات الشعب السودانى فى كفالة حقوق الانسان و«الحريات العامة».. وهذا قول بليغ لكنا لانفهم كيف يكون للبلاد «دساتير» متجانسة.. وإنما نفهم وجود دستور موحد لكل البلد ينص على التعددية.. ويحدد مبادىء عامة وأحكاما أساسية.. ويعطى للأقاليم والولايات حرية التشريع فى اطارمعين.. وهذا مثلا موجود فى الولايات المتحدة.. وموجود أيضا فى الصين!

وإذ نشير الى هذه التحفظات الأساسية على الاتفاق.. فإن الأمل ان تكون وغيرها موضع اعتبار فى المحادثات المقبلة بعد أيام..

كما نناشد القوى السياسية الوطنية المختلفة فى السودان التوحد ونبذ الخلافات فى هذه المرحلة الدقيقة والمهمة، اذ نلاحظ انشقاقا فى حزب الأمة يقوده مبارك الفاضل المهدى - إبن عم الصادق المهدى - ويتقرب لدعم مركزه من الحكم.. ونقول للحكم ان التحالف مع مبارك ليس هو الحل!

ونلاحظ أيضا تحركات فى الحزب الاتحادى الديمقراطى الذى يقوده السيد محمد عثمان الميرغنى.

ونقول انه ينبغى وعلى وجه السرعة عقد مؤتمر قومى لكل القوى السياسية فى السودان - الحزبية والمستقلة وبحضور شخصيات لها وزنها - لمناقشة هذه القضية.. التى هى قضية مصير وليست قضية فرد!

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الاهرام
التاريخ : ٣٠ يوليو ٢٠٠٢

وثيقة ماشاكوس مجرد بداية للسلام ...«وربنا يتمم بالخير»

لكثرة الاتفاقات والمعاهدات التى عقدت بين أطراف النزاع والحروب فى السودان، لم يجدوا سبيلا للتعرف عليها إلا من خلال تسميتها بأسماء أماكن انعقاد هذه الاتفاقات، وهكذا تعرفنا مؤخرا على اسم مكان بسيط منعزل، ولكنه مناسب للاتفاقات الهادفة ويقع على مشارف مدينة نيروبى عاصمة كينيا، وهكذا سيعرف المتابعون للشأن السودانى عبارة: «اتفاقية ماشاكوس» للتعبير عن مذكرة التفاهم أو البروتوكول الذى وقع يوم ٢٠ يوليو الماضى ليكون «بداية» أو كسر جمود وتحجر أو «عربون» لمسلسل اتفاقات أخرى متتالية بين الطرفين المتصارعين أى حاملى السلاح والقنابل وأدوات القتال وحدهما دون غيرهما من السودانيين هما: حكومة «الإنقاذ» بالخرطوم ثم حركة وجيش «تحرير السودان».

نقول، كما عودتنا الأمثال الشعبية فى مصر والسودان، عند عقد «خطوبة» بين طرفين كبداية لزواج جديد، أن نستبشر، وبهذا التشبيه أقول ان:

كانت الأخبار «المتسربة» من نيروبى حول المفاوضات بين طرفى النزاع فى السودان، تجرى فى تكتم شديد، وما كان يتسرب منها، أوحى لمعظم المتابعين للشأن السودانى أن الجولة الأولى لمباحثات نيروبى والتى كان محددا لها خمسة أسابيع من ١٧ يونيو حتى ٢١ يوليو ٢٠٠٢ سوف تنتهى دون الوصول لتوقيع أى اتفاق ولكن ربما تحمل الجولة الثانية بعض الأمل، وتمنيت لو أن مصر قررت فى فترة مابين الجولتين تعيين مفوض لها فى هذه المباحثات المهمة.

والمعروف أن جميع القوى السياسية السودانية - ومن خلال التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض - وحسبما جاء فى اتفاقية أسمرة، كانت متفقة - وبالاجماع - على حق الجنوب فى تقرير المصير بعد فترة انتقالية، ولولا كل ذلك ماحضر ممثل جيش تحرير السودان لأى اجتماع لاحق للمفاوضات!

وفى المقابل كانت حركة تحرير السودان عموما - وجون جارنج خصوصا وكما سمعت منه شخصيا متمسكا بفصل الدين عن الدولة ثم عاد فوافق على تعديلها لعبارة «فصل الدين عن السياسة» لأى حكومة ستحكم فى الشمال سواء فى الحقبة الحالية أو المستقبلية أى أثناء الحقبة الانتقالية او مابعدها.

وفى اللحظة الأخيرة أى قبل فض هذه الدورة الأولى بساعات يبدو أن قوة عظمى قد ضغطت فلم يكن هناك من سبيل إلا توقيع بروتوكول أو مذكرة تفاهم بين الطرفين، وما أعلن من نصوص نشرتها مبكرا جريدة الحياة اللندنية لم يكن كافيا وليس أمامى إلا أن أسجل العبارات التى نشرت وكأنها «شفرة».

● لما كان الطرفان قد أكدا مجددا التزامهما بحل سلمى شامل عبر التفاوض للنزاع فى إطار «وحدة السودان» ولما كان الطرفان قد تباحثا بتفصيل تام واتفقا على اطار واسع بين مبادئ الحكم والتدابير الاجرائية العامة التى سيجرى اتباعها خلال العملية «الانتقالية» وبنى الحكومة التى سيتم انشاؤها بموجب ترتيبات قانونية ودستورية سيتم تثبيتها.

● فإنه يسجل أن الطرفين إتفقا على أن يتفاوضا ويطورا بتفصيل أكبر، الشروط المحددة لهذا الاطار، بما فى ذلك جوانب لم يجر تغطيتها فى هذه المرحلة من المفاوضات كجزء من اتفاق السلام الشامل.

● كما يسجل أنه ضمن من هذا السياق أعلاه توصل الطرفان إلى اتفاق محدد بشأن كل من حق «تقرير المصير لشعب جنوب السودان» وكذلك مسألة «الدولة والدين» بالاضافة إلى «المقدمة» و«المبادئ» و «العملية الانتقالية» من مسودة الاطار التى ألحقت نصوصها المرفقة بهذه الوثيقة، والتى ستضمن لاحقا فى الاتفاق النهائى.

● وجرى الاتفاق والتأكيد على أن الطرفين سيستأنفان المفاوضات فى أغسطس عام ٢٠٠٢ بهدف حل القضايا العالقة وتحقيق حل شامل فى السودان.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ويستشف من هذه الأسطر التى سجلت الاتفاق الرسمى «المعلن» أن هناك عشرات التفصيلات التي نوقشت ولعلها سجلت فى المحاضر الرسمية ألمحت لها جريدة الشرق الأوسط في عددها الجمعة ٢٦/ ٧ خلال هذه الاسابيع الخمسة الماضية، ولكن الشواهد تدعونا للظن فى أن «المخطط» الأمريكى الأوروبى كان يستهدف أن «يفاجئ» كل الأطراف الأخرى بهذا الاتفاق ليس لدول الجوار التى لها تحفظات وإنما كذلك الاحزاب والقوى السياسية السودانية التى أستبعدت أى لم تساهم فى هذه المفاوضات بأى قدر.

ورؤيتى كانت وستظل أن تقرير دانفورث كان البداية «الحقيقية» والفاعلة التى مهدت لهذا الاتفاق ، نقول ان دانفورث . قد ذكر فى أكثر من موقع . أن حل المشكلة السودانية يحتاج إلى «مشاركة كل من لمصر وكينيا» ، فمصر لها علاقات جغرافية وتاريخية تجعل وجودها مطلوبا ومهما وكلها أمور قد ألمحت اليها فى مقالاتى الاربعة السابقة وحيث كان نشر المقال الاول منها فى ٢٠٠٢/٦/٤ بعنوان ، «مستقبل السلام فى السودان».

●●●

لقد فوجئت شخصيا بسرعة إعلان الاتفاق على الرغم من أننى قد نبهت عدة مرات أن السلام فى السودان سيأتى قبل فلسطين، والرأى عندى هو ان أمريكا قد «قررت» دون إعلان . خطوات السلام المتتالية فى السودان وان كانت عقيدتى ان أمريكا سوف ترحب بوحدة السودان، كما أن جون جارنج يسعى لوحدة «سودان جديد» وكنت متصورا . وكما كتبت أحيانا . أن تكون نقطة البداية هى وقف اطلاق النار. واذ باستراتيجية «جديدة» تقدم على طبق «وثيقة ماشاكوس» فى اللحظة الأخيرة للجولة الأولى فشقت الطريق المسدود وعبرت جسرا كان أشبه بجائط برلين، وأتصور بنوع من الخيال أن جهات معينة تعد الآن . إن لم تكن الاتفاقات قد أعدت بالفعل . لخطوات الجولة القادمة مع بدائل وسيناريوهات مختلفة، لعل أوله هو: ما المطلوب فى الستة أشهر القادمة ثم بعد الجولة الثانية المهمة ثم وضع اتفاق تقسيم الثروة وأولها «عائدات البترول» وماهى الحدود الجغرافية للجنوب والشمال، فقد أوجدت الحرب واقعا جديدا غير حدود المديريات التسع التى وضعها الانجليز فى مطلع القرن الـ ٢٠ ..!

هل مسودات الدساتير الثلاثة قد تم صياغتها وهى مسألة قانونية فى غاية التعقيد ولكن توجد لها سوابق فى دول أفريقية أخرى : دستور للقطاع الجنوبى واطاره فيما أتصور «علمانى» يقبل بتعايش المسيحية والاسلام مع الديانات الافريقية الموروثة ويضمها جميعا للمعايشة، ثم دستور آخر للقطاع الشمالى، ويؤخذ فى الاعتبار ان تكون مرجعية «للشريعة الاسلامية» ولكن هل الشريعة «أحد» مصادر التشريع أم المصدر «الرئيسى» أو المصدر «الوحيد» وأتصور أن خبرة مصر مطلوبة ومرحب بها ولكن الأعقد هو صياغة دستور الدولة المركزية والذى سيطبق فقط فى اقليم الخرطوم وهو أصغر الاقاليم مساحة غير أنه أكثرها نفوذا وسيكون دستوره «حاكما» وربما فاصلا فى المنازعات . ان وجدت سوف تجد بين دستور الشمال ودستور الجنوب، وهناك قضية «الحكومة» الانتقالية فى كل من الشمال والجنوب وفى المركز وكيفية تشكيلها، لقد استبعدت مفاوضات نيروبى كل الأحزاب الرئيسية والصغرى فى السودان بما فيها الحزبان الرئيسيان التاريخيان وهما: الاتحادى الديمقراطى (الخاتمية) وحزب الأمة (الأنصار) فضلا عن الاحزاب «الحديثة» التى اكتسبت نفوذا ووجودا بنضالها ويصر جارنج على «مباركتها» لأى اتفاق، وتعمل حكومة الخرطوم على أن تشاركها فى الحكم، فالكل له «أرضية إسلامية» ان كانت غير متطابقة.

وخلال السنوات الست المتوقعة والمقررة كفترة انتقال طويلة جدا لعلها تبنى الثقة ليس بين الزعماء والقيادات المتناحرة ولكن بين القبائل التى بينها جذور عداوة أفرزتها الحرب والقتل والتشريد والانتقام وخلال هذا السنوات سيتم تحسين الاقتصاد، وبناء كل ماتحتاجه هذه «القارة» المسماة بـ «السودان» من تنمية : مدارس . مستشفيات . مياه . مجارى مساكن وأهم من كل ذلك شبكات طرق فبدونها لن ينمو الاقتصاد. ولن يتم التواصل بين البشر ولن تنمو الثقة وتبادل المصالح والتجارة المشتركة وما إليها، وأتمنى أن يكون د.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عاطف عبيد ونائب الرئيس السوداني على عثمان محمد طه قد وقعا اتفاقية تنفيذ الطرق بين البلدين على البحر الاحمر ودرب الإربعين وبين أبو سنبل وحلفا .

ترى هل سيكون هناك اقتصاد وعملة واحدة أو اقتصادان وعملتان، فهذا القرر هو الممهد للوحدة أو الانفصال وكيف ستبنى القوات المسلحة الوطنية للسودان كله حتى لاتتمكن من إحداث أى انقلاب فى المستقبل ومن سيصوغ «الوجدان» من اذاعة وتليفزيون وتعليم ودور عبادة، هل سيترك الامر لكل إقليم فتنمو الفرقة والكراهية مرة أخرى فتفتح جروح لم تندمل، والمقرر أن يكون هناك «رقابة دولية» ترى هل سيقتصر عملها على وقف القتال «وتجفيف» منابع التسليح، وما إليها .

اننى أتصور أنهم من الذكاء - إذا كان هدفهم هو السلام - أن يحاولوا ايجاد ثقافة ومناخ «الأرضية المشتركة» بين الشمال والجنوب أى قبول الآخر من خلال التعليم والتليفزيون ولماذا التركيز على الشمال والجنوب وحدهما، فهناك مشاكل أخرى كثيرة ومعروفة مثل حركة «البجا» فى الشرق ثم مشاكل «كردفان» ودارفور وجبال النوبة وغيرها فى الغرب وتنمية واثار بلاد النوبة فى الشمال بل وهناك نزاعات تاريخية بين قبائل الجنوب ذاتها رغم اتفاق القيادات للدنكا والنوير والشولوك وكان لهذا التحالف أثره على تغيير توازن القوى وتوقيع وثيقة ماشكوس بل هناك نزاعات داخل الدنكا ذاتها كما هو معروف.. واحتاج إلى مسطح اكبر ولهذا المقال المحدود مسبقا لأسرد مجرد «عناوين» المشاكل التى تواجه السودان داخليا وبعدها خارجيا، ولكننى أدعو مصر حكومة وشعبا ورجال أعمال ومستثمرين وشركات قطاع خاص وعام ثم كشباب وفلاحين ، أن نرسل جميعا رسائل جديدة تحمل معانى أن مصرحريصة على السودان بشماله وجنوبه، وأستطيع أن أقرر أنهم يحبون مصر ويودون الاقامة فيها ويتوددون إلى أهلها ومعظمهم يعرف تاريخها وثقافتها وأذكر واقعة سمعتها وهى أنه عندما كان الانشقاق العربى الذى صاحب غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ قامت مظاهرات فى عواصم الجنوب (جوبا واو وملكال) تؤيد استقلال الكويت ولما سألت، قالوا ببساطة: لقد قامت الكويت بإنشاء أكبر مستشفى لجنوب السودان على نفقتها ولذا أتوقع أن مصر لو حاولت كسب الجنوب خلال السنوات الست لنقل السلطة قبل الاستفتاء لتقرير المصير ستكون نتيجة الاستفتاء مع الوحدة وهى أفضل وأرقى وأكثر ثباتا لأنها وحدة طوعية.

الخص فأقول أن اتفاق ماشاكوس (أو ميشاكوس كما يكتبها البعض) ماهو إلا بداية متواضعة لمسلسل طويل من «بناء الثقة» بين القيادات والشعوب، ولأننى أعيش الآن فرحة شخصية وهى خطوبة ابنى هانى، لا أجد أفضل من أن أردد مع السودانيين الأحباء إلى قلبى عبارة والتى كنت أردها طوال الأسبوع الماضى...ربنا يتمم بالخير!!

د. ميلاد حنا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ : ١ اغسطس ٢٠٠٢

من حق السودان أن يتفاءل ولكن ماذا عن الضمانات؟

بقلم : عباس الطرابيلى

ليس هناك خلاف أن «القاهرة» تنظر ببعض الريبة فيما جرى من اتفاق حول جنوب السودان.. فما جاء الى القاهرة حتى الآن غير واضح. وكنا نتصور أن مهمة السيد على عثمان طه النائب الأول لرئيس جمهورية السودان هى شرح ما جرى للقاهرة الرسمية وإشاعة الاطمئنان فى القاهرة الشعبية، وان حكاية اجتماع اللجنة المصرية- السودانية ما هى الا لتغطية المهمة الأساسية للمبعوث السودانى الكبير. ولكن تطور ومسار السيناريو الذى صاحب هذه الزيارة، يقول عكس ذلك.

●● حقيقة نتمنى ان نصدق كلام السيد على عثمان محمد طه ولن نقول ان القاهرة اكثر حرصا على وحدة السودان من أهل السودان. ولكننا حتى نتفاءل- كما يتفاءل السودان الرسمى الآن- كان يجب ان نعلم حقيقة ما جرى، حتى لا يتكرر ما حدث عام ١٩٥٦ لأنه لو جرى الاستفتاء دون ضمانات كافية فإن السودان سوف يصبح سودانين، وربما ثلاثة.. من هنا جاء الموقف المصرى المشوب بالخطر.. وهو حذر واجب، لأن القضية تهم السودان الموحد، كما تهم القاهرة وكل شعب مصر.

ولكن لماذا يتفاءل السودان الرسمي من الاتفاق الذى تم التوصل إليه وأصبح يحمل اسم: اتفاق ماشوكس؟ تعالوا نتحاور مع النائب الاول لرئيس السودان الذى تحاورنا معه لأكثر من ساعتين، بعد عشاء دعانا اليه فى بيته الدكتور أحمد عبدالحليم سفير السودان فى مصر.

●● فى البداية قال السيد على عثمان محمد ان هناك عدة أسباب تدعو للتفاؤل.

الأول ان الحرب فى الجنوب طالت بعد ان استمرت ١٨ عاما. وهى حرب شرسة دخلت كل بيت فى السودان: فى الشمال وفي الجنوب معا. الشمال دفع الثمن بتمويل هذه الحرب وبتأخير عمليات التنمية. والجنوب تحمل الكثير فى كل قرية ومدينة. ولنا ان نتصور ان قذيفة «آر. بى. جى» واحدة تعنى ثمن القذيفة ونقلها واطلاقها.. ثم نتائج تفجيرها. من هنا زهد الناس فى كل السودان فى هذه الحرب الشرسة. وهذا الزهد دفع كل الاطراف الى السعى نحو السلام.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ببساطة بشاعة الحرب أقنعت الكل ان الحرب لن تحل القضية.

●● السبب الثانى ان اقتناع كل الأطراف ان هذه الحرب مفروضة عليهم. والكل اما قاتل أو مقتول، فالذين خططوا للحرب رسموا خطة لاستخدام السودان وموارد السودان لتحقيق أهداف غير سودانية الآن تغيرت الصورة.. اقتنع الذين خططوا لهذه الحرب ان مصالحهم تغيرت.. ولهذا كان عليهم ان يغيروا موقفهم منها.. فكان «قرارهم» هو البحث عن السلام.. اما هؤلاء فهم الغرب.. وهم أمريكا بالذات

●● سبب آخر يدعو السودان الرسمي إلى التفاؤل هو الأوضاع الاقتصادية.. أو هو بمعني أدق البترول.

فالبعض كان يري أن البترول - بما أنه فى الجنوب - من عوامل الانفصال، خصوصاً أن جون قرنق كان يطالب بعدم «تصدير» البترول من الجنوب، لأنه ملك للجنوبيين. بل امتدت عملياته العسكرية إلى ضرب خطوط نقل هذا البترول.

الآن تغيرت الصورة.. فالبترول لم يعد مقصوراً على ولايات الجنوب الثلاث. بل ثبتت عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف - كما يقول النائب الأول للرئيس السودانى - إن البترول موجود فى كل أنحاء السودان أى أن كل السودان سوف ينعم بخيرات هذه الثروة البترولية، بل إن سيادة النائب يقول إن الأرقام تقول إن احتياطي البترول فى السودان يضع السودان فى المركز الثانى بعد المملكة العربية السعودية من حيث الاحتياطي، وهذا بالتالي يضع القوي الكبرى التى تسعى للسيطرة على البترول إلى أن تضع حداً لهذه الحرب، حتى تستقر الأوضاع ويبدأ الإنتاج الكمي الكبير ليخرج إلى أسواق هذه القوي.

●● أى أن تأكد وجود البترول بهذه الكميات الهائلة فى كل السودان غير موقف القوي الكبرى من النقيض إلى النقيض!!

فالقوى الكبري التى كانت تؤجج الحرب كانت تهدف إلى أن تصبح الحرب مانعة لظهور البترول ليظل احتياطياً لمطامعها الدولية.. وقد نفذت شركة شيفرون للبترول - وهي أمريكية - هذه السياسة فتأخر اكتشاف البترول إلى أن أجبرت الشركة على التنازل عن امتيازها فى السودان، أى أن الشركة «جلست» على الامتياز.. وحبست البترول ومنعت ظهوره لأسباب سياسية!!

وببساطة: كما كان البترول سلاحاً ضد السودان ودافعاً للحرب، أصبح سلاحاً مع السودان ودافعاً للسلام.. وتم منح شركة صينية حق البحث عن البترول وظهر البترول.

ونعترف أنه بسبب هذا البترول وصل الوقف الأمريكى من السودان إلى حد ضرب المصانع السودانية تحت دعاوى أنها تنتج مواد خطيرة. الآن مع تغير المصالح العالمية وبعد أن ظهر حجم هذا الاحتياطى، نجد أن هذه المصالح العالمية تدفع القضية نحو السلام.

●● ويتواصل حوارنا مع النائب الأول لرئيس جمهورية السودان - ان عمر السودان المستقل هو ٥ عقود.. أضاع منها ٣ عقود فى الحرب، وقد تأخر لذلك وصول السودان إلى مزاج وطني واضح، وإذا كانت محطة أديس أبابا عام ١٩٧٢ قد جاءت بفترة استقرار للسودان امتدت بين ١٠ و١٢ عاماً إلا أن أبناء الشمال وأبناء الجنوب لم ينجحا فى استثمار هذا الاستقرار فقد زادت الفرقة بين الجنوب والشمال عندما ترسخت عملية قصر معظم الوظائف في الجنوب على الجنوبيين، وبالتالي ضاعت الفرصة فى إجراء حوار شمالي - جنوبي على مستوى يغلب للصلحة العليا للسودان للوحد..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وحتى نؤكد ذلك - يقول سيادة النائب، فإن حكومة الانقاذ فتحت ملف الجنوب في أكتوبر ٨٩ أي بعد أسابيع من توليها الحكم حتى تقطع خط الرجعة أمام القوى الأجنبية.. وبدأ الاتصال بالحركة الشعبية لخلق قواسم مشتركة حول القضايا المعلقة، ولكن هذا لم يستمر بطريقة إيجابية. ذلك أن جون قرنق كان يرفض الدخول في أي حوار مع الخرطوم أو يجري أي اتصال خصوصا بعد كل مرة يعود فيها من الولايات المتحدة.

☚ وامتدت الاتصالات - بعد ذلك - في نيروبي وفي أديس أبابا.. وفي أبوجا تم التوصل إلي اتفاق وتداول الحوار فيه شكل الدولة - في المستقبل - والثروة والدين والمشاركات.. وبقيت نقطة هي تقسيم السلطات.

إلى أن وقعت أحداث ١١ سبتمبر.. وما حدث بعدها من ضرب أفغانستان.. وتصاعد مشكلة فلسطين.. هنا رأت أمريكا أنها أصبحت بحاجة إلى تحسين صورتها على الأقل في المنطقة العربية.. فلم تجد واشنطن إلا الملف السوداني تحسن به وجهها.

وكانت الخشية - في حالة انفصال الجنوب - أن يتحول الشمال السوداني إلى السلاح بحثا على السلام.

●● وسألنا: وماهي عناصر الاطار الذي تم التوصل إليه؟!

- الاطار الذي تم يتحدث عن وحدة السودان.. أي يكون الحل في اطار وحدة السودان من خلال دولة واحدة موحدة السيادة..

وسألت وما هي الضمانات..

- كان الكلام في الماضي من طرف قرنق يدور حول دولة كونفيدرالية.. الآن أصبح حديث قرنق يدور حول نظام فيدرالي. بل ليس هناك مسميات فيدرالية أو كونفيدرالية.. بل الحديث الآن عن دولة. وعن ولايات.. عن دستور اتحادي.. ثم دساتير للأقاليم. سيكون هناك دستور للاقليم الجنوبي ودستور لكل ولاية ومجلسان برلمانيان. ولمجلس الشيوخ حق حل أي قضية تنشب.. أي أن الجنوب نفسه يمكن أن يصبح ولايات.. والجنوب هنا هو نفسه المعروف بمديرياته الثلاث. ولأي ولاية في الجنوب أن ترفع شكواها للمجلس المركزي «الشيوخ».

وماذا عن الجيش!!

- هناك اعتراف بالجيش السوداني الرسمي مع بقاء جيش الحركة الشعبية لمدة ٦ سنوات.

وسألنا: هل البترول نقمة.. أم نعمة؟!

قال: في الماضي كان البترول نقمة لأنه كان سببًا أساسيا لاستمرار الحرب. الآن البترول نعمة لأنه وراء محاولة الوصول إلى السلام.. وإذا كان متوسط الانتاج الآن يدور فقط حول ٤٠٠ ألف برميل يوميا.. إلا أن الأرقام المتوقعة بعد استمرار عملية السلام أكبر مما يتوقع أي متفائل..

وهنا - يقول سيادة النائب - فإن الكمية لا تهم بل المهم هو انتشار البترول في كل أنحاء السودان.

●● وسألت: وماذا عن الثقة.. هل هناك ثقة فيما يقوله جون قرنق؟!

هنا لم نحصل على جواب.. بل قال إن المهم الآن هو التواصل في الحوار.. وإن الحوار صار أكبر وأن ما يجمع السودانيين الآن أصبح أكبر مما كان يفرق بينهم. فالحرب لم تكن طوعية من أحد الطرفين.. ولكنها كانت مصنوعة. استغل فيها قدر من المطالب المشروعة بدليل أن هذه الحرب الأهلية في الجنوب بدأت قبل أن يحصل السودان على استقلاله.

●●●

●● ونقول: نعم أن الحرب طالت أكثر مما يجب وأن خسائرها فوق طاقة تحمل الطرفين.. كما أن هذه الحرب لن تؤدي إلى نتائج سياسية حاسمة ولهذا كان لابد من الوصول الى اتفاق وكما عرفنا فإن الجنوبيين لم يعودوا يطالبون بضم جبال النوبة وجنوب مديرية النيل الأزرق.. والأهم الآن هو بناء الثقة.. بناء جدار الثقة بين الطرفين.

●● ولكن تبقى عدة تساؤلات:

● ماذا لو جاءت نتيجة الاستفتاء بانفصال الجنوب؟.

● وماذا عن دور شمالي في الجنوب خلال فترات الاستفتاء وهي ٦ سنوات.. هل ستتواجد الخرطوم في المناطق التي يديرها الآن جون قرنق بمعنى آخر، هل سيسمح قرنق بتواجد حكومي فيما تحت يده من أراض؟!

● بمعنى أكثر دقة: من يدير السودان شماله وجنوبه خلال هذه الفترة.. وماذا عن عمليات تنمية الجنوب وتنفيذ مشروعات الخدمات وهل سيعود اللاجئون الذين هربوا من مناطق الصراع إلى قراهم في الجنوب؟.

● ثم من سيعمل على تعزيز عوامل الاتحاد داخل الجنوب.. حتى لا يتم تعزيز عوامل الانفصال؟.

●● ويبقى الهاجس الموجود في الوجدان المصري. القاهرة الرسمية.. والشعب المصري.. وما الذي يضمن ألا ينتهي الأمر الى انفصال حقيقي.. ويكون كل شيء قد أصبح أمرا واقعا.

●● اننا نرفض أي تهميش للدور المصري وان كنا نعترف بحق السودانيين في حكم كل السودان، الا ان قضية الأمن القومي للمصري يجب ان تظل هاجسا مصريا رسميا وشعبيا.. حتى لا يزداد تباعد مصر عن السودان.. وتباعد الخرطوم عن القاهرة.

●● والدور الآن على حكومة السودان لكي تقول للقاهرة.. كل شيء!!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: القدس العربى

التاريخ : ١ اغسطس ٢٠٠٢

العسكرتارية والطائفية خطران يهددان مستقبل السودان

■ في الثلاثين من حزيران (يونيو) عام 1989، قامت ثلة من الضباط بالاستيلاء على الحكم في السودان. ولم يهتم الناس كثيرا بما حدث في اول امرهم، لأنهم اعتادوا تزاول السلطة بين العسكر والطائفية السياسية ولأن المنطقة كلها لم تكن بعيدة عن ثقافة الانقلابات التي تعلق بها بعض الفئات طموحها. ولكن الأمر بدأ يأخذ صورة اخرى عندما تأكد الناس ان الذين قاموا بالحركة العسكرية ضباط ينتمون الى الجبهة القومية الاسلامية. وكانت تلك اول مرة يقوم فيها الاسلاميون بالاستيلاء على السلطة عن طريق الانقلاب العسكري، وكان مبرر هذه الفئة ان جماعة من اليساريين كانوا يخططون للإستيلاء على السلطة بواسطة الجيش. وبصرف النظر عن الدوافع فان الانقلاب احدث تغييرات جوهرية في الحياة السودانية، وكان مبرره في كل ذلك ان الانقلابيين اصحاب «مشروع حضاري»، ولم يختلف هذا المشروع في وسائله عن الاساليب التي يتبعها اليساريون، فقد قام الانقلابيون بتشريد معظم العاملين من غير حزب الجبهة من وظائفهم وبخاصة النساء اللائي وجدن انفسهن يعّلن عائل او دخل وكان ذلك ذا اثر كبير على تدني المستويات الاخلاقية على المستوى الاجتماعي وتلك اول ضربة وجهها النظام للمشروع الحضاري، وهو ما دعا الاستاذ الطيب صالح ان يقول في محاضرة القاها في المركز الثقافي السعودي في لندن استطرادا على قصة هروب «ابي الطيب المتنبي» على ظهر ناقة بجاوية سودانية كان السودان يعيش في معزل عن العالم الخارجي، تقوم الممالك وتسقط حواليه وهو سائر في دربه غير مكترث، حتى جاء اصحاب المشروع الحضاري الذين طمحوا الى ان يصبحوا مركز المنطقة العربية والاسلامية دون ان يمتلكوا المؤهلات لذلك، وصدق الطيب صالح لأن المشروع الذي اعلنه هؤلاء اصبح ذا انعكاسات كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي وهو ما عطل مسيرة السودان خلال هذه الفترة الطويلة من الحكم.

■ واذا نظرنا الى ما حدث على المستوى الداخلي وجدنا ان الحكومة استخدمت حزمة من السياسات كانت كلها ذات اضرار كبيرة على حياة السودان الاقتصادية والاجتماعية وعلى مستوى تنميته.

■ أولاً: دفعت سياسة السيطرة على الوظائف العامة وطرد العاملين الى اشاعة حالة كبيرة من الفقر بين السكان، كما ادت هذه السياسة الى هجرة معظم العقول الممتازة الى خارج البلاد بينما استولى على الوظائف العامة رجال غير مؤهلين لتولي الوظائف التي يحتلونها.

ثانيا: زادت نسبة التضخم الى اكثر من خمسمئة في المئة وانهار الجنيه السوداني الذي فقد قيمته بالكامل، وانهار معه النظام المصرفي الذي ضاعت من خلاله ثروات كثير من الناس ولم يعد احد يثق في وضع امواله فيه او التعامل معه وبالتالي فقد النظام المصرفي دوره الاقتصادي.

ثالثا: استولى الانقلابيون على معظم مدخرات الناس من خلال مشاريع وشركات وهمية جمعت اموال الناس ثم تفرقت دون ان يعلم احد عنها شيئا.

رابعا: انهار النظام التعليمي بصورة شبه كاملة، حيث فتحت ثلاثون جامعة بينما عدد الاساتذة في السودان اقل من ان يديروا جامعة واحدة ذات مستوى طيب.

خامسا: انهار النظام الصحي بشكل كامل ايضا وتزايد عدد العيادات والمستشفيات الخاصة بينما لا يملك الناس ثمن العلاج.

سادسا: اصبح المجتمع يعيش بصورة شبه كاملة على تحويلات المغتربين بينما أعلى مرتبات الدولة لا تكفي الأسرة اكثر من ثلاثة ايام.

سابعا: فتحت الحكومة للسماسرة التابعين للنظام ابواب السيطرة على الحياة الاقتصادية بدعوى ان ذلك يقوي شوكة النظام.

ثامنا: ارتفعت معدلات الجريمة بدرجة كبيرة، وخاصة النهب المسلح في غرب السودان.

تاسعا: توسعت الحرب في جنوب البلاد بشكل ارهق ميزانية الدولة وعرض أمن المواطنين في الجنوب لخطر عظيم ولم تقتصر مشكلات النظام على النواحي الداخلية فحسب وانما تجاوزتها الى البعد الخارجي، ذلك ان اعلان النظام مشروعه الحضاري، تعارض بشكل واضح مع سياسات بعض دول الجوار، فمن ناحية لم تكن المملكة العربية السعودية سعيدة بقيام نظام اسلامي راديكالي

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. يوسف نور عوض *

على حدودها الغربية لاسباب معلومة ومن ناحية اخرى لم تكن مصر سعيدة بأن يؤوي السودان عددا من الافغان العرب والحركات الاسلامية المتشددة بل والتخطيط لاغتيال الرئيس حسني مبارك في اديس ابابا وبقية قصة الصراع معروفة، كذلك لم تكن دول شرق افريقيا سعيدة بما حدث وزادت الجفوة بين اثيوبيا واريتريا من جهة والسودان من جهة اخرى، واصبحت منظمة «الايقاد» منظمة معادية للنظام السوداني، ولم تكن الولايات المتحدة راضية عما يجري في السودان فصنفته ضمن الدول الراعية للارهاب خاصة بعد توثيق علاقته بايران، وكان على السودان ان يسير شوطا طويلا قبل ان تتغير الاحوال بسبب تغير الاستراتيجيات الدولية نوعا ما لصالحه، خاصة بعد ازاحة الدكتور حسن الترابي وجماعته عن السلطة.

ولكن هل يكفي ذلك سببا لتغيير العالم نظرته تجاه السودان؟

اذا تأملنا اتفاقية الاطار التي وقعت في «ماشاكوس» خارج نيروبي بين الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان تبينت عدة حقائق:

أولاً: الاتفاق على اقامة نظام ديموقراطي يعطي اعتبارا للتنوع العرقي والثقافي في البلاد، ويعني ذلك باختصار ان النظام تخلى عن مشروعه الحضاري داخل السودان ذاته وهو ما يلقي ظلالا من الشك حول امكان تحقيقه خارج السودان.

ثانيا: ينص الاتفاق على ان «تضمن حرية المعتقد والعبادة والضمير لاتباع كل الاديان والمعتقدات، وتولي جميع المناصب بما فيها رئاسة الدولة والخدمة العامة على اساس المواطنة وليس على اساس الدين او المعتقدات او الاعراف»، ويعني ذلك باختصار ان ولي الأمر في دولة المشروع الحضاري يمكن ان يكون غير مسلم وفي نفس الوقت يرعى الشريعة الاسلامية في شمال السودان.

ثالثا: ان يكون الدستور القومي للسودان هو الدستور الاعلى للبلاد، وهو دستور كغيره من الدساتير يستمد وضعه من التراث والاعراف والشريعة، وليس دستورا شرعيا خالصا.

وفي ضوء هذا الواقع يبدو جليا ان النظام في السودان قد تحول مئة في المئة عن مبادئه ولم يعد يطمح الى تحقيق دولة اسلامية في السودان، وباختصار اصبح مجرد سلطة عسكرية تستولي على السلطة بالقوة من أجل تحقيق سيطرة الفئة الحاكمة وليس من أجل تحقيق مشروع حضاري او غيره.

ويقودنا ذلك الى الجانب الآخر من المعادلة وهو النزاع الذي حدث في داخل حزب الأمة بين مبارك الفاضل المهدي، والصادق المهدي، والذي أراد مبارك ان يظهره على انه حركة اصلاح وتجديد، مع ان الأمر من وجهة نظرنا لا يعدو ان يكون حركة براغماتية بعد ان ادرك مبارك ان اتفاقية الجنوب ستكون شراكة بين الطغمة العسكرية والجيش الشعبي لتحرير السودان وهو تحالف خطر يمكن ان يعرض القوى التقليدية لخطر كبير، ولا شك ان تحليل مبارك الفاضل المهدي للواقع السياسي اكثر دقة من تحليل الصادق المهدي ولكنه بكل تأكيد لا يمثل مخرجا لأزمة السودان لأن ما يفعله مبارك المهدي باسم الشباب في مواجهة الشيوخ هو مجرد اعادة عقارب الساعة الى الوراء من أجل تكريس نظام طائفي عفا عليه الزمن، ودعنا نقف عند رؤية مبارك الفاضل المهدي للواقع السياسي.

أولا: يرى مبارك الفاضل المهدي ان الحزب بحاجة الى قيادات شابة وجديدة على ان يظل الصادق المهدي زعيما روحيا كما كان جده الامام عبد الرحمن المهدي.

ثانيا: يذهب مبارك الفاضل الى ان الجيل القديم من قادة الحزب ركز على العصبيات والقبليات ولم يركز على بناء الحزب ديمقراطيا.

ثالثا: يشبه مبارك الفاضل ما يحدث الآن في داخل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

حزب الامة من اقصاء للصادق المهدي بما حدث بين البشير والترابي.

رابعاً: لا يعتقد مبارك ان العلاقة بين حزب الامة والحكومة ستكون مثل العلاقة بين الشريف الهندي والحكومة لان عدم تجاوب الحكومة مع الشريف يرجع الى عدم وجود تنظيم في داخل حزبه كما انه اراد ان يستغل علاقته مع الحكومة لبناء قواعده الشعبية، والأمر مختلف مع حزب الامة.

خامسا: يرى مبارك ان التحالف مع الحكومة والجيش الشعبي هو تحالف قوي، اما بقية القوى في التجمع فلن تجد نفسها في وضع افضل لانها لا تملك قواعد او تنظيما.

سادسا: لا يخفي مبارك رغبته في ان يصبح نائبا للرئيس او رئيسا للوزراء ولكنه يرى ان الحديث في هذه الامور سابق لاوانه.

واذا تاملنا معظم ما ذهب اليه مبارك الفضل المهدي مما اسماه حركة التجديد والاصلاح، وجدنا ان الامر لا علاقة له بالتجديد او الإصلاح، لان حزب الامة حزب اسري وطائفي وهو يدعم مكانة الأسرة فقط، ويستفيد من الوضع السياسي والقبلي المتخلف في السودان ولكن الحزب لن يكون قوة ديموقراطية او سياسية ذات قيمة، كما انه لن يحقق اي تقدم في اوضاع السودان، بل سيتيح فقط الفرصة للقوى الطائفية كي تتحالف مع القوى العسكرية من أجل الاستفادة من معطيات المرحلة الحالية واهمها النفط، بينما سيبقى السودان على حاله من التخلف، ولكن ربما بدا الامر في هذه المرحلة مختلفا، لأنه في ضوء التخلف السياسي الذي سببه العسكرتارية والطائفية السياسية فان انهيار الوضع السياسي في السودان سيصب في خانة الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يؤمل بعد سقوط الطائفية السودانية والعسكرتارية ان يصبح هو القوة الوحيدة المنظمة القادرة على خلق ما يسمى السودان الجديد.

ولعله من المأساة وجد خمسين عاماً من استقلال السودان ان يجد هذا البلد المنكوب نفسه من جديد يصارع لتحقيق أبجديات العقلانية السياسية التي تظهر تناقض الطائفي والعسكري مع التقدم الحقيقي للبلاد.

---

* رئيس قسم دراسات العالم الاسلامي في جامعة سالفورد سابقا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: عكاظ

التاريخ : ١ اغسطس ٢٠٠٢

مسؤولون وخبراء يتحدثون لـ«عكاظ» عن آثار لقاء كمبالا:

لقاء البشير- قرنق انطلاقة لوقف نزيف السودان

مجاهد الخليل (الخرطوم) هشام عليوان (بيروت)

□وصفت مصادر سودانية لقاء الرئيس السوداني عمر البشير وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق بانه اختراق مهم على طريق تحقيق السلام في السودان ووقف الحرب الاهلية.

واعتبر مسؤولون حكوميون ومعارضون ان اللقاء الذي يعد الاول بينهما يصب في مصلحة الشعب السوداني الذي بددت الحرب ثرواته ومقدراته فضلا عن زهرة شبابه.

واكدوا في استطلاع لـ«عكاظ» ان لقاء البشير قرنق من شانه اعطاء دفعة قوية للجولة المقبلة من المفاوضات التي تستهدف تحويل مذكرة التفاهم الى اتفاق مع وضع آليات لتنفيذه على ارض الواقع.

في البداية وصف السيد الصادق المهدي زعيم حزب الامة المعارض اللقاء بانه هام للغاية لاستكمال بعض الجوانب التي تم الاتفاق عليها في نيروبي. واكد المهدي ان اللقاء سيسرع بعملية السلام بمساندة الزعماء الافارقة وكشف بان اللقاء كان ضرورة لتثبيت بروتوكول ميكاكوس الذي كان يتهدده شبح الفشل والانهيار في الجولة المقبلة خاصة مناقشة بنود تقسيم الثروة وعائدات النفط والترتيبات الامنية وعلاقة الجيشين الحكومي والشعبي.

اما الاستاذ انجلو بيدا نائب رئيس البرلمان فقد وصف اللقاء بانه تاريخي في مسيرة السلام وانه حظي باهتمام كبير رغم سريته.. وقال ان دول اوغندا وكينيا ونيجيريا بذلت جهوداً كبيرة في تحقيق السلام بالسودان وان جهودها توجت بالاتفاق الذي وقع بين الحكومة والحركة مؤخراً وبلقاء البشير وجون قرنق. وكشف انجلو بيدا بان المرحلة القادمة ستشهد ترجمة بنود الاتفاقية الى واقع ملموس على السودان عامة وجنوب السودان خاصة. ومن جانبه اشاد الدكتور التيجاني صالح فضيل وزير الدولة بوزارة الخارجية باتفاق البشير وقرنق على وقف اطلاق النار (وقف الاعتداءات).

واثنى د.فضيل على الدور الاوغندي -الكيني لاحلال السلام في السودان واضاف ان الزعماء الافارقة اتبعوا سياسة ايجابية لتفعيل ايقاد افضت الى تطورات مهمة ومتسارعة في مسيرة السلام. وقال ان الايام القادمة ستكشف ماتم الاتفاق عليه في كمبالا واكد د.فضيل ان زيارة البشير الى اوغندا ستعطي العلاقات دفعة قوية لتطبيعها في الايام القادمة مؤكداً ان القيادة في البلدين عازمة على فتح الطرق وتسهيل انتقال السلع والتبادل التجاري بين البلدين وعلى تكثيف الجهود الدبلوماسية بعد موافقتها على رفع التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفير.

سامبو جامو عضو وفد التجمع المعارض بالداخل قال عن لقاء البشير قرنق بانه هام للغاية بعد الاتفاق الذي وقع بين الحكومة والحركة وزاد انه اكد مصداقية وجدية الحكومة في سلك اي طريق يؤدي الى السلام الشامل والعادل والى حقن الدماء واعطاء الجنوب حقه كاملاً في تقرير مصيره.

وقال ان الرئيس البشير اثبت للعالم بانه رجل سلام.. وقال جامو ان الايقاد قفزت بعملية السلام قفزة كبيرة بعد ثماني سنوات من الحرب والدمار.

ووصف عبدالرحمن ابراهيم المدعي العام السابق وعضو وفد الحكومة لمفاوضات نيروبي لقاء البشير قرنق بانه انجاز كبير وخطوة متقدمة في طريق السلام وقال ان الخطر الذي يواجه السودان لابد من مقابلته بموقف وطني وقال ان الصورة بعد هذا اللقاء وضحت لكل المنتقدين لاتفاق ميكاكوس واضاف ان المرحلة المقبلة ستكون حاسمة.

مبارك الفاضل المهدي وصف اللقاء بانه لقاء وطني اكد للعالم جدية السودانيين في حل مشاكلهم بانفسهم وقال ان اللقاء اعطى عملية السلام دفعة قوية قبل المرحلة القادمة.

وطالب جميع القوى السياسية بالمشاركة في السلام وقال ان عهد الجلوس على الرصيف قد ولى ولابد ان يشارك كل ابناء السودان في مسيرة السلام حتي تصل الى غاياتها المرجوة.

الشيخ ابراهيم السنوسي القيادي البارز بحزب المؤتمر الشعبي اكد دعم الحزب لكل خطوة في اتجاه السلام مؤكداً ان حزبه كان اول الداعين الى السلام وان مذكرة التفاهم كانت الشرارة بالنسبة للحكومة لانها اكدت امكانية تحقيق السلام.

وطالب الحكومة بمواصلة المسيرة واشراك كل القوى.. كما دعا لتوحيد الكلمة وترابط الصفوف لمواجهة التحديات القادمة. وفي بيروت رأى رئيس الحكومة الأسبق رشيد الصلح في الاتفاق السوداني خطوة طيبة لإنهاء حالة الحرب المستمرة منذ عشرين سنة لكن العبرة تبقى في حسن النية والتطبيق الأمين للاتفاقيات المعقودة، وأن لا يكون الاتفاق على حساب وحدة السودان واستقراره والحفاظ على ثروته

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وإمكانياته وعدم الإضرار بمصلحة مصر لا سيما فيما يتعلق بنهر النيل وحيوية هذا القطاع لحياة مصر وازدهارها.

بالمقابل لفت الصلح إلى أن انحسار الدور العربي في عملية المصالحة يشكل ظاهرة لافتة رغم وجود جهود عربية سابقة لا سيما المبادرة المصرية الليبية، والسؤال هنا هو لماذا تم تجاهل هذه المبادرة، وتنحية القاهرة عن الاتفاق الأخير، رغم أن بعض رموز المعارضة السودانية يتخذ من مصر مقر إقامة؟

واعتبر الصلح أخيرا أن اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية كان يتميز بالحضور العربي الفاعل لا سيما من جانب المملكة العربية السعودية، وهذا الدور كان نقطة قوة للاتفاق، فالنية كانت صادقة في إيجاد حل، ولم تكن هناك قوى خارجية تحاول تكييف الاتفاق لمصالحها الذاتية.

أما النائب في البرلمان اللبناني فيصل داوود أن من المبكر الحديث عن إيجابيات في الاتفاق المعقود أخيرا في نيروبي، والذي مهد للقاء البشير وقرنق، فمن المعلوم أن الولايات المتحدة تدعم حركة التمرد في الجنوب وهذا ليس سرا، وهناك جهات كنسية ذات نفوذ تعمل على تقسيم السودان وفصل الجنوب تحت أعذار واهية. فهل يمكن بعد ذلك أن نأتمن واشنطن على وحدة السودان واستقراره؟

وقال داوود إن حركة التمرد لم تكن لتستمر طيلة هذه السنوات لولا المساعدات السخية التي كانت تأتيها من جهات دولية معروفة تحت عنوان المساعدات الإنسانية والذي يقف وراء هذه الحركة لديه مخططات استراتيجية لا تتعلق بالسودان وحسب بل بشرق أفريقيا وبمصر كذلك. ويجب التنبه إلى الطموح الأمريكي بنفط السودان والرغبة بحرمان الخرطوم من عائداته تحت ذريعة تقاسمه بين الشمال والجنوب. وإن هذا التقاسم النفطي يمهد الطريق لانفصال الجنوب رغم كل الادعاءات والتطمينات.

من ناحيته، قال النائب السابق خالد الضاهر إن التنازلات التي تفرض على الخرطوم لوقف الاستنزاف في الجنوب قد تتحول إلى كارثة قومية تضاف إلى سجل العرب الحافل، إذا لم يتدارك العرب هذه المسألة ويقوموا بجهود حثيثة لدرء المخاطر الظاهرة من هذا الاتفاق. فحين ينال الجنوب حصانة سياسية معينة بغطاء من الولايات المتحدة فمن الذي يضمن بقاء الجنوب ضمن السودان؟ وإذا انفصل الجنوب ألن يطالب بحصة مضاعفة من المياه وربما يسعى لتأمين مصالح الجيران المتحالفين معه مثل أثيوبيا وأوغندا على حساب الأمن المائي المصري؟

ورأى الضاهر أن أخطر ما في الأمر هو تهميش الدور العربي وترك الساحة فارغة لواشنطن ووكلائها في المنطقة لإجراء هذه الصفقة.

ومن جهته يرى استاذ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية الدكتور انطوان متى ان ما حدث في السودان مثال على الاستراتيجية الامريكية الجديدة، التي لا تكتفي باحتواء النزاعات بل تبادر واشنطن الى البؤر المقصودة لسبب او آخر، لاحداث التغيير فيها، وبما يتوافق مع المصلحة الامريكية، وإذا لم يتم ذلك بالعمل الدبلوماسي والضغوط غير العسكرية فإن الخيار العسكري يصبح واردا وغالبا عبر دعم المعارضة بكل الوسائل والاشراف على خططها وبرنامجها السياسي. ويؤكد متى ان الولايات المتحدة اظهرت رغبتها في تغيير المعادلة في السودان منذ زمن بعيد، لكن في عهد الرئيس بوش الابن، اصبح الامر اكثر الحاحا ولو ان الحكومة السودانية مانعت ورفضت التنازل لكانت العواقب معروفة لذلك فإن الاتفاق الاخير مع المعارضة هو اقل السيناريوهات ضررا إذ ان الانفصال او الوحدة صارا خيارا طوعيا للجنوب علما ان القوى الانفصالية ستفعل كل ما بوسعها في السنوات القادمة لجعل الانفصال امرا واقعا لا رجعة عنه، ومن هنا ندرك معنى مطالبات الحكومة السودانية للدول العربية بدعم قضية الوحدة وتوفير الظروف المناسب لها.

بكلام آخر ان الاتفاق مع التمرد بات ممرا اجباريا لا مناص منه وأمرا واقعا يجب التعامل معه بجدية بالغة، فالولايات المتحدة هي الراعية الاساسية للحل، والرعاة الاقليميون حلفاؤها، والخلل القائم في رعاية الاتفاق، حيث يغيب الدور العربي بالكامل، يجب اصلاحه عبر اسهام الدول العربية المعنية ولا سيما جامعة الدول العربية في اليات الحل المقترح، لتأمين الغطاء السياسي المطلوب ولتدارك احتمالات الانفصال وشرذمة السودان والمنطقة.

محمد صالح الخبير في شؤون السودان اكد من جهته لـ«عكاظ» ان بروتوكول مكاكوس بين الحكومة والتمرد هو رهان على المستقبل اكثر منه قفلا لمرحلة منقضية وفتحا لصفحة جديدة وهو يرتكز على حسن النية ولا يستند في حقيقة الامر على ضمانات موثقة .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ١ اغسطس ٢٠٠٢

السوابق والعواقب لمشروع السلام في السودان

□ يعرض الزعيم الاسلامي السوداني السجين منذ توقيع حزبه «مذكرة تفاهم» مع «الحركة الشعبية لتحرير السودان» منذ ١٧ شهرا، في المقال التالي رؤيته للحل السلمي للمشكلة السودانية ويثير محاذير عدة من أن ينتهي الامر الى اقتراع ابناء جنوب السودان لمصلحة الانفصال في الأستفتاء الذي يجرى في نهاية الفترة الانتقالية التي نص عليها اتفاق الحكومة السودانية مع «الحركة الشعبية» في ٢٠ الشهر الماضي.

■ إن السودان لأوائل القرن التاسع عشر ما كان يمثل قطراً تقادمت فيه ورسخت موالاة وطنية أو احاطت به نظم سلطانية، بل كان اسماً يطلق على الحزام الافريقي الذي امتد جنوب بلاد الساحل للبحر الابيض المتوسط التي تعرضت من ثم لغاشيات حضارية أسبق بينما ظل السودان في قديمه يستمد من شماله ويتواصل شعوباً ويضطرب بحوزات متكاثرة يدول فيها السلطان لكن الشعوب تتحد بانهم سودان لون البشرة لاهاليه. وقد نزل عليه وقع الغزو الاستعماري فاقتسمه سوادين اتخذوا لهم أسماء أخرى بعد استقلالهم إلا ما كان عند النيل سودانا بريطانياً مصرياً استبقى اسمه بعد الاستقلال. وكان السودان الملتقى الشعوبي لمد العروبة والإسلام القادم من ذات الشمال او الشرق والغرب وللكيانات الافريقية السامية والزنجية المقيمة فيه المندفعة جنوباً. وكان إقليمه وصلاً بين شبه الصحراء الشمالية والخضرة الجنوبية حيث بقي العرب رعاة في الشمال او ركنوا فيه حول النيل وغمروا بالاسلام واللغة العربية اصولاً اخرى هنالك ودخلت إليهم دفعات هجرة من مصر تبتغي الأرض الأوسع ومن الشرق والغرب تطلب ملجا، بينما احتصر الجنوبيون في غاباتهم وقبائلهم والسنتهم إلى عهد قريب.

وما جمع كل ارض السودان قطراً إلا زحف محمد علي باشا من مصر يقتدي بالغزو الأوروبي الاستعماري ويسعى لتامين مياه النيل بالتمكن جنوباً نحو منابعه ولاستغلال ثروة البلاد. وقد قضى على كل المنظومات السلطانية المتعازلة المتقاسمة الأرض إسلامية او قبلية. ولكن الارتداد السياسي عن الدين في حكمه المستخدم لولاية السلطة غرباء اوروبيين وإثقال وطاته على الرعية بالمفروضات المالية والتجنيد - اثار ثورة المهدية الدينية التي تناصر فيها مجاهدون من الشمال والغرب والشرق والجنوب واقامت دولة إسلامية في كل القطر، لكنها حوصرت لنزعها الإسلامي المنبسط وارتد عليها الاستعمار البريطاني باسم العهد المصري السابق ليبعد غيره من الاوروبيين، فورث السودان إلا الطرف الغربي في دارفور الذي تركه لذاته حيناً حتى قضى عليه لانعطافه إلى تركيا العثمانية الإسلامية المتصلة بالمانيا في الحرب العالمية الأوروبية الاولى.

وقد اجتهد الاستعمار الانكليزي ان يتخذ سياسة جنوبية تعزل الجنوب ثقافياً عن العروبة والإسلام الشمالي الجهادي وتفصله إدارياً وتتركه في بالغ تخلفه عربياً وجهلاً وبؤساً وانغلاقاً في العصبيات القبلية يباين الشمال ويقارب سائر افريقيا المجاورة جنوباً. وبعد الحرب العالمية الثانية خرجت الدول الاستعمارية الأوروبية منهكة القوى ونشطت الحركات الوطنية الاستقلالية عموماً وفي شمال السودان. ولذلك شاور الحكام الإنكليز في مؤتمر جنوبي اواخر السنوات الأربعين الزعماء حول خيارات مصيرهم، وما كان خريجو المدارس التبشيرية المحتكرة تعليم الجنوب قد بلغوا مواقع القيادة السياسية، ولذلك ثبت الجنوبيون على رابطة التاريخ وحدة مع الشمال ورجوا أن تراعى حالهم البائسة.

وعشية الاستقلال الوطني كان يغلب في الحكم الذاتي الاتجاه الشمالي الاتحادي مع مصر، ولكن لنازعة الغرب والجنوب الاستقلالية ونافرة الاستجابة للدعاية الرسمية المصرية بلغة السيادة على السودان وتحريض الانكليز وروح الثار الموروثة من المهدية على ما ياتي من تلقاء مصر وظهور الشرائح الوطنية السياسية المثقفة الطموحة - لكل ذلك عاجل برلمان السودان لإعلان الاستقلال في أواخر عام ١٩٥٥، ووافق النواب الجنوبيون على ذلك شريطة الرجاء ان يأتيهم حكم فيديرالي في الدستور الدائم بعد الموقت الانتقالي ولكن قبل الإستقلال وجلاء الانكليز، اثارت غيرة من سودنة الوظائف في الوطن كله شماليين ومحاذر من الكنائس وسائر الانكليز

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

من وقع الشمال على حوزتهم في تعليم الجنوب وتنصيره ونكلزة لسانه فادى ذلك إلى تمرد جنوبي في القوات المسلحة قتل كثيراً من الشماليين الذين كانوا في وظائف الحكومة أو في التجارة بالجنوب، وقد اخمد التمرد بقوة باطشة ولكنه القى بذور عداء ومجانبة راسبة.

والأحزاب التقليدية التي آل إليها حكم السودان كانت مؤسسة على ولاء طائفي إسلامي، وكانت شمالية التكوين ما فيها جنوبي إلا من تضيفه إلى الحكومة لتمام الصورة وتصريف موازنات الائتلاف والاختلاف في نواب البرلمان، وما كان همها في السياسة والحكم إلا شمالياً فما عُنيت بواقع الجنوب واتساع التدني الفاحش في مستوى المعيشة والخدمات مقارناً بالشمال والبينونة المتباعدة هوية عن الشمال. وكان الجنوب المعلول موطن توتر وتازم يزلزل استقرار الحكم في الشمال، وكان ثغراً ينفتح لما يرد من الجوار حيث تمتد كل القبائل عبر الحدود وتتصل الثقافة الانكليزية والمسيحية وتتداعى الحملات من هناك وراءها الغرب الكاره للعروبة والإسلام الممتد، ولذلك اصبح باباً للتدخل الاوروبي والافريقي عوناً لمقاومة الجنوب الثائر على الحكم المركزي.

وما كان نظام الحكم في السودان مستقراً بل اضطرب دورات ثلاثاً بين الديموقراطية الحزبية المحدودة والديكتاتورية العسكرية المنقلبة على ذلك. أما القوى والأحزاب السياسية فهي كلما اتجهت لمعالجة ازمة الجنوب لا تمهل لتتم مشروعها بل يُطوح بحكمها بعد سنوات معدودة. وأما النظم العسكرية فكانت لاول عهدها ودفعها تحاول بسط القوة القتالية لإسكان الأمن في الجنوب فإذا بدا عجزها او اهمتها المعارضة السياسية تُقدم على أي تسوية لمسالة الجنوب ولو جاءت مفروضة بضغوط خارجية، وإنما كان مقصدها حفظ السلطة فإذا استقر الأمر تنقلب على عهود التسويات.

هكذا كان كسب الحكم الحزبي الأول

ضئيلاً في وضع سياسة او خطة أو معادلة تستقر في الدستور الدائم بعد الاستقلال، ولم يبقوا طويلاً بل دفع بعضهم القيادة العليا للقوات المسلحة لتناول حكم البلاد وتولي السلطة. وكان نظام عبود العسكري يحاول كبت الجنوب، وبسط مشروعات التنمية المقدرة كلها في الشمال وطرد المبشرين المسيحيين في الجنوب، لكن المسالة مضت تتازم عليه، واستغلت القوى المثقفة في الجامعات التي كنا فيها والنقابات الديوانية ثم الأحزاب كلها الفرصة فعبات ثورة اكتوبر ١٩٦٤ التى ازاحت النظام بسلام. وظهرت في الساحة قوى سياسية جديدة إلى جانب التقليدية، مجموعات سياسية قومية من مثقفي الجنوب الجدد والحركتان الشيوعية والإسلامية الناهضتان.

وقد دُعي اثناء عهد الانتقال الثوري إلى مؤتمر مائدة مستديرة لقضية الجنوب وحضره قادة تمرد كانوا في المنافي وشهده مراقبون افارقة منهم رئيس كينيا الحالي الذى رجعت حوله الآن تسوية مسالة الجنوب المجاور له الحاضر في بلاده بوجوه سياسية ومهاجرين. وقدّم الإسلاميون ابرز مقترح مقبول هو الحكم الإقليمي خطوة تفك عقدة الحكم المتمركز بالسلطة المحتكر للمال العام

في العاصمة والشمال. وتطور القرار المقبول في المؤتمر من كل القوى نصوصاً أدرجت في مشروع الدستور الدائم الذي كان يتهيأ للإجازة في الجمعية التاسيسية والذي ظهرت فيه ايضاً لمحات إسلامية. ولكن اضطرب الحكم وائتلافاته غير المستقرة بالوزارة وقامت حملة سياسية على الحزب الشيوعي ليطرد نوابه ويحظر قيامه حزباً ما كان يؤمن بالديموقراطية. فدبر الشيوعيون مع ضباط احرار لهم صلات عربية قومية انقلاباً أطاح النظام.

ولما ارتبكت علاقات الديكتاتورية العسكرية بسندها الشيوعي حسمتها بالقوة الباطشة وأدبرت عن شرق أوروبا واقبلت على الغرب والعرب تطلب القبول. ولترضية الغرب وتجاوز عائقة الجنوب في ثبات الحكم ذهب النظام إلى أديس أبابا يتفاوض مع التمرد في ظل من رجال الكنائس والسياسة البريطانية. وكما روى لنا بعض من كان في وفد الحكومة كان الاتفاق مكتوباً عليهم حكماً إقليمياً ذاتياً جمع الجنوب كله. واستقر من بعد الجنوب حيناً وساده السلام، ولكن لم يبلغه شيء من مشروعات التنمية والاموال الواردة التي ركزت في الشمال. وأخيراً اضطربت الوحدة بين قوى الجنوب الجهوية نزوعاً إلى طلب التمايز الإداري وأراد الحاكم العسكري للسودان أن يمكن سلطته المطلقة بالتخلص من القيادات الحاكمة للجنوب ومن مداولاتها الملحة في امر المياه والبترول، فقسّم الجنوب ثلاثة اقاليم على رسوم المحافظات الاستعمارية القديمة، فاثار غضب القوة الجنوبية النيلية التى كانت حاكمة في جوبا وخرج جون قرنق ومعه متمردون من الجيش إلى اثيوبيا. وكان القرن الافريقي تحت الهيمنة السوفياتية فعبّرت حركة التحرير الخارجة عن منهجها قوة ماركسية لينينية تمثل طبقة من الكادحين تريد تحرير السودان كله من الطبقة البرجوازية! لكن كان النميري أخذ يشرع قوانين من شريعة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الاتحاد اتجاه العالم المستقر، والتفاصل هو اتجاه البلاد المتحررة.

النفط يصل حدود الشمال بالجنوب، ويمتد متوافرا في الجهتين كما الذهب.

واذا لم ينفتح السودان هجرة وعملا بين الشمال والجنوب، واذا احجم الاستثمار الاجنبي لغياب البنيات الاساسية سيزداد الجنوب غضبا ويجنح الى الانفصال.

الاسلام أصبحت ورقة تستغلها الزعامة الجنوبية الخارجية في سياق حملات العالم العربي المجاور والغربي خصوصاً المستعمر القديم على هذا التحول الإسلامي الغريب. وخلا السوفيات من اثيوبيا فذهبت حركة التحرير إلى بلاد أصدقاء وجيران تلقاء جنوب السودان وأصبحت تشتكي ايضاً من الظلم العربي لإمالة الأفارقة إليهم كما استعطفوا الغرب بالشكاة من فرض الإسلام الذي لم يطبق له حكم قانون واحد في الجنوب.

وفقد نظام مايو السند الجنوبي الحي وكان قد صالح الأحزاب الشمالية ولكنه ارتد عليها واسترضى الغرب وبعض العرب بحملة على الإسلاميين، وهكذا خلّع بنيانه السياسي وقامت عليه انتفاضة شعبية أطاحت به عام ١٩٨٥.

وعاد حكم الأحزاب تضطرب ائتلافاته وتتعاقب حكوماته وعجز عن الحسم العسكري للخروج الجنوبي المتسع. وذهب حزب طائفي ديني إلى اثيوبيا ليعقد اتفاقاً مع حركة التحرير يعطل بها الأحكام الشرعية ليرتاح من شعار الدستور الإسلامي والحركة الإسلامية المشاركة في الائتلاف والتي كان يغار من منافستها وأعانه على الأمر جهاز أمني لدولة عربية يواليها الحزب. وقام الجيش بكل قوامه القيادي في حركة ومذكرة أعلن للرأي العام عن ثقل تكاليف الحرب وقصور الحكم، ولكن أصر القادة الفاعلون سراً على رئيس الوزراء أن يخرج الجبهة الإسلامية من ائتلافه الحاكم لأن قوى أعظم تحمل على السودان لا يقوى عليها الجيش. فأخرج الإسلاميون ويئسوا من بلوغ الحكم عبر طريق السياسة فقد طُردوا قبلاً من صحبة نميري بأمر سافر من بوش الأب الزائر للسودان بشكوى من القوانين الشرعية، وهم في الديموقراطية يطردون لأن الغرب على حبه للديموقراطية لا يحتمل أن تلد إرادة شعبية إسلامية وقد بدا ذلك في مصائر الجزائر الانتخابية الحرة وفي غيرها. ولذلك فعل الإسلاميون ما فعل الشيوعيون قبلاً من بلوغ الحكم ضرورة بالانقلاب إذ انسدت الأبواب الحرة.

وحكومة الانقلاب الانقاذي العسكري كذلك أقبلت لأول العهد على الجنوب بالقوة واستعان الجيش بشعار الجهاد في حملة تحشد له بتعبئة ممن وراءه من الإسلاميين جنوداً من الطلاب والمثقفين لحملات تحرير الجنوب من التمرد. ولكن تفاقمت بذلك الحملة الخارجية وراء حركة الجنوب كما أزمتها برامج الحكم الصريحة في اتخاذ الإسلام السياسي منهجاً والشريعة مصدراً واحداً للقوانين. تداعت تلك الحملة وسعد التمرد بمدد عسكري وسياسي ومالي متوارد شاركت فيه بقليل بلاد عربية كرهت اتجاه السودان الذي يثير التحول إلى الإسلام السياسي عبرة للعرب جميعاً، فضلاً عن المشاركة الأوسع في الحملة لافارقة واوروبيين ثم أميركان بعد حين.

واخذت ثورة الإنقاذ تتطور لأول عهدها نحو اللامركزية والفيديرالية التي كانت تدعو إليها الحركة الإسلامية التي اقامتها. ولذلك انعقد مؤتمر بالخرطوم مبكر جمع الجنوبيين إلى الشماليين واتفق على الفيديرالية لكل السودان. وحين وضع الدستور الدائم تقدمت الإنقاذ ايضاً نحو الديموقراطية التي كانت تحملها ذات الحركة دعوة للحرية والشورى المبسوطة للجميع. واقيمت عشر ولايات في الجنوب وخمس عشرة ولاية في الشمال كلها مؤسسة على انتخاب المجالس التشريعية وانتخاب الولاة. ولكن ما انفك الحكم العسكري في سياسته العامة يترك الجنوب مظلوماً مكبوتاً تعلّة باضطراب الأمن، وتكاثر الجنوبيون في دواوين السلطة واهمل الشعب، وظلت الحكومة تراوح في المفاوضات التي لم تتقدم.

لكن تمكنت الإنقاذ بجهد سوداني خالص بدا في الغابة أن تعقد اتفاقية الخرطوم للسلام مع أشد المتمردين تطرفاً وشفعتها باخرى داخلية ايضاً. وتاكدت الفيديرالية في الجنوب وجمع نسق حكمه في إدارة واحدة عليا واقر حق تقرير المصير وبسطت وعود من المدد للتنمية وحفظت القوات العسكرية التي كانت متمردة بتراتيب. لكن عند النفاذ للاتفاق لم يرض الجيش تراتيب عسكرية لوجود قوات اخرى وخُذلت الوعود برجاء المدد والخير واهمل الجنوب جملة، واشتد الأمر على زعيم الجماعات الجنوبية المسالمة، ريك مشار حتى زهد وخرج من البلاد وعاد ليتحد مع حركته القديمة لتحرير السودان.

كان الصد عن الوفاء بالعهود للجنوب شعبة من ظاهرة اختلاف اخذت تتطور في نظام الانقاذ بين من تمكنوا واسكرتهم السلطة وبين الحركة الإسلامية الامينة، تنازعاً حول احترام عهد الدستور وتقدم حرية التعبير والتنظيم السياسي والانتخابات لكل القيادات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المركزية والولاية تنافساً حراً عدلا للجميع. وحمي الخلاف وادى إلى انشقاق إذ سفر الحكم بقوته العسكرية منصرفاً عن كل ذلك مستمسكاً بالسلطة المطلقة للرئيس عازلاً للمخالفين بالمراسيم غير المشروعة وبتدابير الأمن والقوى النظامية لحل المجلس الوطني وطرد قيادات المؤتمر الوطني. فمضى الآخرون وشكلوا المؤتمر الشعبي ليتيسر لهم العمل في إطار القوانين التى تشترط التسجيل لمشروعية الاحزاب، وقاموا بحملة واسعة في حق الحرية والشورى، ثم في شان الجنوب كانوا يعطفون على جماعة اتفاقية السلام التي عطلت غدراً ومضوا يتصلون بحركة التحرير وعقدوا معها تفاهماً سياسياً يفتح لها أسباب التعاون في سلام بوسائل السياسة معارضة لديكتاتورية النظام وكان ذلك التفاهم في وقعه الخارجي تكذيباً لفرية الدعاية بان دعاة الإسلام هم عصبية الظلم والاضطهاد للجنوب، والحمد لله سكت التعبير عن تلك الظنون لكن هاجت غيرة وغضبة من الطغيان الحاكم فالغي حزب المؤتمر الشعبي وحظر مناشطه وسجن قادته بتهم العمل لتقويض الحكم ولما بطل الاتهام قانوناً حبسهم بالقوة وراء القانون.

وارتدت الحكومة بعد الانشقاق على اعقابها واحالت الشريعة إلى شعار وحسب، وتبرأت من صلاتها بعناصر الإسلام العربية المهاجرة إلى السودان وسائر حركاته الإسلامية وقضاياه في العالم واصبحت السياسة الخارجية تذل للغرب وتخشع، وطويت مشروعات الاصلاح المالي والاقتصادي بحكم الشريعة واصبح الاصلاح ليبرالياً كالغرب وصلحاً مع الدول التى كانت غاضبة ومؤسسات التمويل، وفُعل بصوت الإسلام ودعاته ما تُفعل دول أخرى راكعة لأميركا وراءها الغرب، واسترضيت خاصة اميركا التى ضربت السودان عدواناً وخاصمته بالقطيعة والعقاب، ولكنها كانت تستمر في حملتها حتى يتم الاستذلال وتستكمل ما تريده بالسودان، واستولت على مبادرة «ايغاد» للسلام في السودان بعد حرب الجنوب الاهلية. وبذلك نشطت مبادرة «ايغاد» وعزلت المبادرة المصرية - الليبية ووئدت كما يجرى للمبادرات العربية في الشرق الأوسط. وبدا التفاوض تهديه مذكرة كانها اقتراح وسطاء، وتابى الوفد الحكومي من الاستسلام لها حتى بلغهم خطر النذير من اميركا ان تفعل بهم ما فعلت بـ«طالبان» وصربيا من قبل، فارتعب النظام وآثر مثل العرب والافارقة أن يكف عن الترفع بالكلمة المستقلة التي كانت معهودة فيه بتعززه الديني وان يحفظ عرش السلطة مخيراً او مسيراً، فاستجاب للكلمة الأميركية ولو ظالمة مثل ما يفعل العرب من الترحاب بالكلمة الاميركية ولو منحازة صراحاً لإسرائيل ولذلك تقلبت المواقف في يومين اخيرين ووقع الطرفان تحت وطاة الضغوط على إطار اتفاق لم تتبين تفاصيله ولم يتم فيه وقف إطلاق النار واتُفق على العود في آب (اغسطس) لبيان الحواشي المبهمة الخلافية ما دامت كبرى المشكلات قد سويت.

١ - وأولى المشكلات كانت قضية الدين والدولة. وهي قضية عالمية، غالب الدول المسلمة تحاصر الدين واقعاً في الحياة الخاصة وتفصله عن السياسة والحكم، ولكنها تفعل ذلك نفاقاً يحفظ بعض المظاهر والمراسم خوفاً من الجماهير لا من الله العالم بذات الصدور. ذلك بينما تعلن الدول الأوروبية العلمانية وتنفذها صدقاً، ولكنها في قلق من حركة الإسلام الساعية لبلوغ المستوى السياسي في الحكم بتعبئة السواد الأعظم للجماهير فذلك سوق إلى عاقبة يتطلع إليها المسلمون لكنها تضر بموازين الهيمنة والمصلحة الأوروبية بل قد تاتي الغرب في دياره. وعلى رغم أن الجنوبيين في المفاوضات الخاصة يؤكدون أن الذي همهم هو الظلم لا قانون الشريعة فما هو بأبعد منهم افارقة من قوانين الغرب، لكنه ورقة تروج لقضيتهم هناك يتخذونها حتى يجدوا ما يرضيهم في قسمة السلطة والثروة واستدراك الظلم والتخلف النسبي وحفظ حرية الهوية الا يفرضها المسلمون إكراهاً ومغالبة. ولئن أصبحت الشريعة راس قضايا الجنوب فإنها في الواقع الحق لم تسر في الجنوب منذ عهد نميري ولم يزد البشير عليها فالخمر لا تحظر في الجنوب ولا تقام الحدود. وبداية حركة التحرير وخروجها وقع قبل إعلان نميري للشريعة.

والمظلمة الحق في شان الشريعة أن الإنقاذ هجرت أحكامها السلطانية القطعية في بسط الحرية لكل الناس مسلمين وغير مسلمين وفي انتخاب ولاة أمرهم وفي السلطة مصدرها الشورى والإجماع وفي صون العلاقات السياسية تنافساً حراً صادقاً عادلاً او عهوداً يُوفي بها في مواثيق دستور او سياسة. وهذا هو الذي أضر بالجنوب والشمال. وبقي الإسلام مادة دعاية للنظام مثل ما تتخذ الأحزاب السودانية التقليدية التي تقوم اصولها على طوائف ذكر وجهاد إسلامي وتجنح هي بعيداً عن الدين في السياسة وقد أعلنت في أسمرا فصل الدين عن الدولة مما تستحي ان تقوله في السودان أمام الأتباع ذوي الولاء الديني الموروث. اما الآن فقد ابعدت الشريعة من الجنوب قطعاً ومن الحكومة المركزية المشتركة حيث أجيز للجنوبيين ان ينسخوا قوانينها المشبوهة بالدين. وكانما دعا إلى ذلك مثل ما رُؤي بالمسيحية الكنيسية القديمة في اوروبا أن الدين عامل تفرق وظلم إذا لم يُبعد يثير الفتنة والحروب. وطوي تاريخ الإسلام الذي بدا بدولة إسلامية مؤلفة من مسلمين وغير مسلمين يهوداً ثم نصارى مثل الجنوب يعيشون في معادلة موزونة. والغريب ان المؤتمر الشعبي الأخلص لدعوة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الشريعة الضابطة للطغيان والسلطة المحتكرة والغدر بالعهود هو اليوم أقرب إلى حركة التحرير من الحكومة التي تحمل شعار الإسلام ظاهراً رسمياً ووضعته اليوم في حال لو مضى تقرير المصير إلى انفصال سيذهب في افريقيا مثالاً يشابه تيمور الشرقية في آسيا كانه شهادة بان الإسلام لا يصلح اليوم ديناً لوطن موحد إذا جمع ذوي ملّة دينية أخرى!

٢ - أما اللامركزية للسلطة في القطر الواحد فقد تطورت في السودان من مركزية الاستعمار إلى الحكم الاقليمي إلى الحكم الفيديرالي، نُظماً قد لا تكون طبقت بصدق لقيام نظم عسكرية عليها تضبط الوطن كله بيد قابضة. الآن اتفق على دولة جنوبية بدستور علماني ولها جيش قائم يجند ويدرب ولها علاقات خارجية سياسية ومالية ولها هوية اجتماعية وثقافية متميزة قد تغلب فيها اللغة الانكليزية وينغمر الإسلام وينشط التبشير الكنسي والتعليم الغربي ونظام حكمها ديموقراطي وقاعدتها الأرض والشعب في الجنوب. ولا ندري هي كونفيديرالية دولتين أم ترتيب مثل ما بين دول أوروبا الغربية اليوم، لكن قد يتجه نحو الانفصال البيّن بينما تتوثق علاقات المجموعة الأوربية نحو الفيديرالية. ولا يبين في الاتفاق مدى السلطات للحكومة المركزية وقسمة السلطات على النهج الفيديرالي كان كل السلطات توكل للحكومة الجنوبية ثم لحكومة مشتركة لا يدري أحد لأي مدى تسود. أما الحكومة الشمالية المذكورة في الاتفاق فهي غير موجودة واقعاً وإنما تعرف ولايات محدودة السلطات في الشمال.

٣ - أما قسمة الثروة فقد حق الحرص على عدلها إذ الجنوب مظلوم لزمان، لم تقم فيه بنيات أساسية ولا خدمات للإنسان ولا تنمية انتاجية، كل ما يصله من مال كان يرد من الخرطوم لرواتب العاملين الأضعف حظاً هناك. اما الآن فقد اصبحت قضية البترول في خلاف لا سيما انه ثروة تصل حدود الشمال والجنوب وتمتد متوافرة في كلا الجهتين مثل الذهب. وكل موارد المال العام ستقسم الآن تشرف عليها جهة أجنبية. أما القطاع الخاص فالزراعة بحيوانها تعمر في الشمال بمشكلاتها لكنها تتعطل في الجنوب، وإذا لم ينفتح السودان ليهاجر الجنوبيون إلى مواقع العمل في الشمال والشماليون بانعامهم وأموالهم لإعمار الجنوب، وإذا لم يربط الشمال والجنوب بالطرق والطاقة لتتناصر قوى الوطن كله للنماء فقد يظل الجنوب متخلفاً. وإذا احجم الاستثمار الخارجي لغياب البنيات الأساسية والعمالة المدربة وشبع الجنوبيون سلاماً وتذكروا فقرهم كما اعقب الحكم الذاتي بعد اتفاقية أديس ابابا، وإذا انطلق الشمال بوفوراته من خسارة الجنوب الماضية، وإذا عم الفساد لغياب الديموقراطية ورقابة الشعب - عندئذ سيزداد الجنوب غضباً من الشمال ويجنح للانفصال.

٤ - ضمان الاتفاق. بعد تاريخ من الاتفاقيات والعهود المنقوضة من نظام نميري والبشير الآن تُستصحب الريب والشكوك في الوفاء في إطار الوطن. والغريب أن الإتفاق اغفل المصير الديموقراطي للبلاد كافة. منذ عهد عبود كانت الندوات الثورية تؤكد أنه لا أمان لصدق علاج لأزمة الجنوب إلا بالحرية والديموقراطية التي توكل الأمر للشعب كله. إن الغربيين المشاركين في الاتفاق يؤمنون لأنفسهم بالديموقراطية لكنهم هنا أو في أي بلد عربي أو إسلامي أو افريقي يخشون إن فسحت أن تلد إرادة حرة فاعلة، ويريدون أن يبقوا هم الذين صنعوا الاتفاق واجازوه بقوة ضغوطهم الأولى بالرقابة والضمانة والجزاء للغدر، ووقع الطرفان على العقوبات التي يرتبها الغربيون على خروقات العهد قطيعة مالية أو اقتصادية أو عزلاً وحظراً لسفر سوي عرف قوات السلام المسماه دولية، هذه تدابير جزاء وأحكام تسوية أصبحت سائدة على العالم بتسخير الأمم المتحدة أيضاً من كبير لا يحب محكمة جنائية عالمية لكنه يريد هو ومن يواليه أن يقوم حاكماً معاقباً لمن يراهم جناة.

إن الدساتير والعهود لا قيمة لها إذا لم يعتمدها الشعب ممثلاً في قواته السياسية أو مجازة في استفتائه أو بنوابه الصادق تمثيلهم له. إن النظم العسكرية كما مضت السوابق قوامها القوة قد تساوم وتعاهد إذا اهتز عرشها وعجزت عن الدفاع عنه، لكنها إذا تحولت الظروف تنتهز اول فرصة لقبض كل السلطة والثروة ولو نقضاً للعهود وطلقاً للقيود. وكيف يبخل طاغية على اهله في الشمال بأدنى حرية أو قسمة من الثروة والسلطة ثم يجود على الجنوبيين الأباعد بشيء، إلا لضرورة طارئة. ولذلك كان ينبغي على حركة التحرير إن أغمض الغربيون والأفارقة عن شرط الديموقراطية أن يحرصوا هم عليها لا في ديارهم لكن في الشمال الأغلب وأن يشترطوا دعوة كل القوى السياسية لأن تشارك في المفاوضة وفي التزام الوفاق.

في الشريعة أو الإسلام والدين العهود أمانة في الذمة يحاسب بها الله وكل من يدعي الإسلام ولا يعمل به كذلك يعرضه لأن يكون صفة خيانة يرتاب منها الآخرون ويلتمسون الضمانات في غير الاسلام. وكما ظهر الريب في أمانة من يدعون الإسلام وأغفلت الديموقراطية وأوكل الأمر لقوى أجنبية فإن الشعب وقواه المدنية لم تؤتمن لتطلق مجهوداتها حرة وتصل الشمال بالجنوب ولا تتركه للقوات المسلحة والأمن.

إن منظمة الدعوة الاسلامية التي يحبها الجنوبيون مسلمين ونصارى والتي هي الأنشط في القوى الخاصة العاملة في الجنوب قامت عليها الحكومة استرضاء لحملة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اذا فرغ الشعب من (قضية) الجنوب سينقلب لتمام صلاح أمره بازاحة الديموقراطية، إلا إذا رشد النظام.

الآن اتفق على دولة جنوبية لها جيش وعلاقات خارجية وهوية ثقافية متميزة، ولا يدرى هل هي كونفيديرالية دولتين أو ترتيب يتجه نحو الانفصال البعيد.

منافسين غربيين لها. والمنظمات الغربية كنسيّة وغيرها هي العاملة الآن في الجنوب وكانت لها حول المفاوضات كلمات حادة وستنشط بعد السلام متزايدة. والمنظمات العربية لا تدخل الجنوب مهما تكون وراءها أموال وحتى المنظمات المصرية لا تعمل هناك ولو بنية حفظ مورد الماء. وواضح من هذا الواقع ماذا يشير نحو المصير.

٥ - حق تقرير المصير للجنوب ثبت الآن في الاتفاق بعد فترة انتقال من ست سنوات. أما المبدأ فقد كان منصوصاً في الدستور لكن الحكومة اعتراها تردد بضاغطة من جار فتذكره احياناً استفتاء فقط لقبول خيار واحد هو الوحدة مثل استفتاءات انتخاب الرؤساء الأواحد. والغربيون يريدون الجنوب مع الشمال لا لوحدة شعوب أفريقية بل ليكفوا مد العروبة والإسلام جنوباً وقاية لوسط افريقيا كما يريدونه، فالافضل عندهم أن يبقى الجنوب لا يستعرب ولا يسلم ويدخل على الشمال

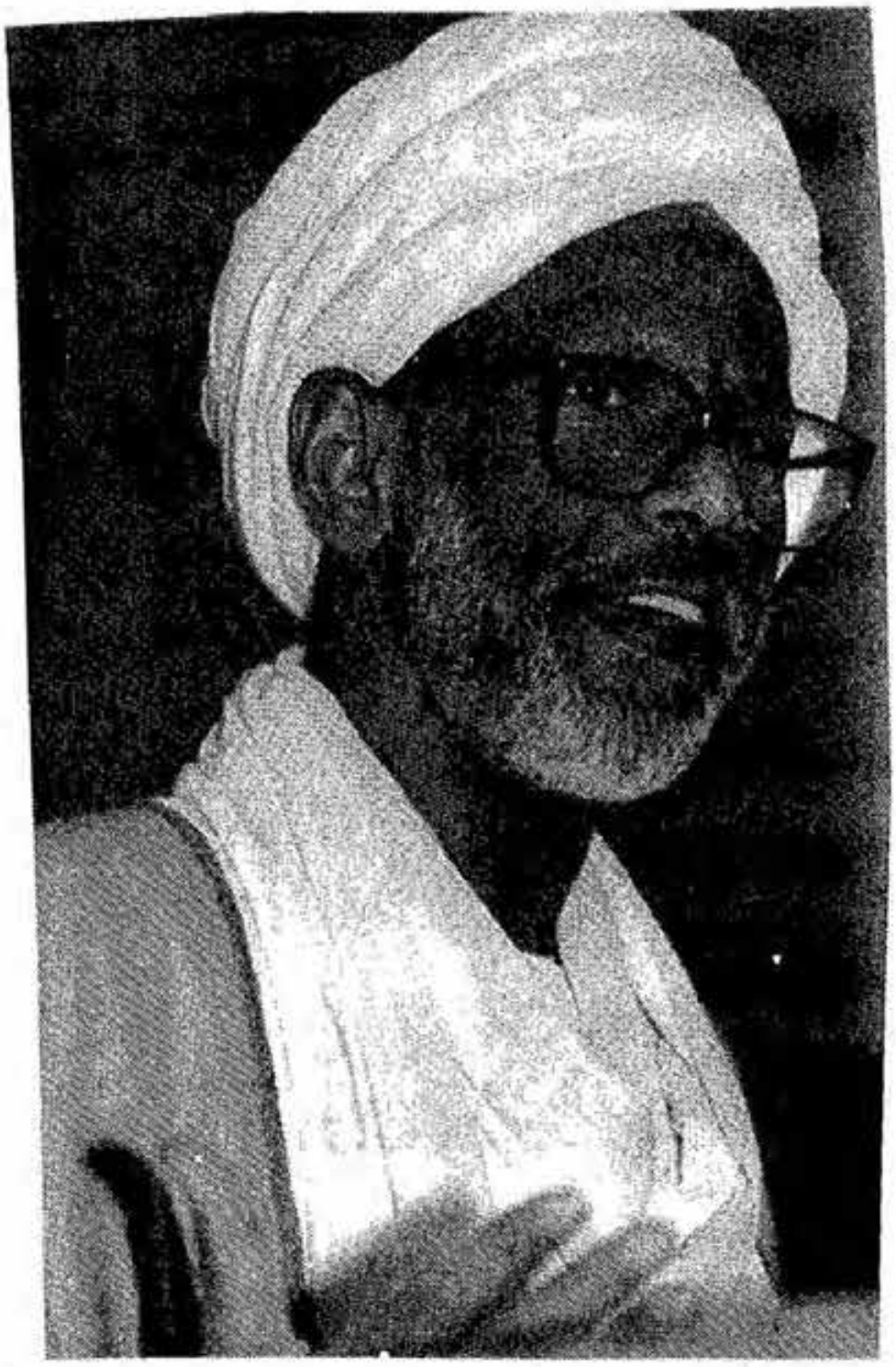
عائقاً من تجلي الاسلام وفيضه، وكانوا حينما يغلب في ظنهم تمكن الإسلامية في الشمال يتجهون لفصل الجنوب عارضاً مستقلاً للشمال في سياق صراع الحضارات. والبلد العربي الأكبر المجاور يؤكد دائماً حرصه على وحدة السودان لأن تقرير المصير قد أتيح قبلاً للسودان كله في السنوات الخمسين فأعرض السودان عن الاتحاد معه وقد كان الحزب الحاكم اتحادياً بالاسم والتفويض الشعبي وصار السودان إلى الانفصال والاستقلال، وإذا عاد السودان فصار إلى انفصال الجنوب بلداً جديداً غير عربي فلن تحكمه اتفاقية مياه النيل وتلك مدعاة لمخاوف عظيمة، وهم كذلك لا يريدون غيبة الجنوب ليصفوا للشمال إسلامه السياسي المشتد الذي قد يعدي الجوار العربي المسلم. والبلاد الأفريقية لا تريد سابقة انفصال لئلا تنتشر فيها دعوات شعوبية وقومية محلية تقطع أوصال الأقطار، وقد قررت ثبات الحدود لأول عهد منظمة الوحدة الافريقية وتطمع مزيد اتحاد وتقارب في الاتحاد الافريقي على رغم شذوذ انفصال اريتريا أمس.

إن من المحتملات المنظورة أن يؤدي الاستفتاء في الجنوب إلى انفصال لأن الجنوب يحمل تراثاً من مشاعر التظلم المتطاول والشكوك في صدق الحكم المشترك، وتتربى فيه روح المجانبة السياسية والمفارقة في الهوية العرقية والثقافية، ويري تباعداً في الانعطاف والموالاة للجوار هو إلى الجنوب الأفريقي لا الشمال العربي، وسيقوم فيه حكم ذاتي واسع السلطة له أرض وجيش ومال، وست سنوات قد تهيؤه لوضع القواعد لمشروع دولة متكاملة ينتقل إليها بعد التحضير. ذلك إلا اذا اتعظ الشمال ورشد فيه الحكم وصدق الوفاء وفتح مجال الاختلاط والتذاوب والتساوي الشعبي والاتصال بوسائل النقل والتعبير والمشاركة بالأموال والعمالة والائتلاف بين القوى السياسية المنبسطة في كل الوطن بتشكيلاتها المتشاركة في الحكم الديموقراطي. إن الاتحاد اتجاه العالم المستقر والتفاصل هو اتجاه البلاد المتحررة.

إن الإسلام يجعل المواطنة معاقدة بالخيار، أن يُسال الجنوبيون فيختارون الوحدة طوعاً ورضى وسواء لا يحملون عليها عنوة وقوة تغيظهم وتغري المستكبر بالظلم. والامر كله وقف على ما سيجري في الشمال إذا تم الوفاق واستقر إن نظام مايو (ايار) ترك الجنوب ديموقراطياً مطمئناً وفرغ الطغيان لجبر الشمال لكنه لم يطل عمره بل أفسد الجنوب وهوى هو في الشمال. ومن قبل نظام عبود أراد التخلص من الجنوب بعلاج أزمته ليبقى هو مسيطراً في الشمال فانهار بثورة. والنظام اليوم لن يرتاح من مشكلة الجنوب فعقابيلها بعد السلام ستبقى هموماً لكل الوطن تتطاول عهداً، فلن يجتمع له همه ليصوّبه على بسط السلطة المطلقة في الشمال بل سيتحرك الشمال معتبراً بمقاومة الجنوب ومحصولاتها الطيبة، وإذا فرغ الشعب من الجنوب الذي شغله في خسران أبنائه وأمواله فإنه سينقلب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



لتمام صلاح أمره بإزاحة الديكتاتورية القاسية عليه وقد افلح من قبل في تجربتين شعبيتين لإسقاط عبود ونميري. إلا إذا رشد النظام واتجه بعد الظلم والفساد إلى العدل والصلاح وبسط الحرية والانتخاب الطاهر والولاية لخيار المجتمع. إن الشمال والجنوب معاً، السودان، إن صدق السلام والوفاق واتمّ التحرر والحكم الدستوري الحق، سيقيم عبر سيرته ومصائره المتحدة مثالاً لافريقيا شاهداً على ان العروبة والإسلام إذا اتصلت بافريقيا خير ينمو ويتحد صالحاً. وإن الحكم المؤسس على الحرية الطلق والمساواة العدل والشورى والانتخاب لقرار الأمر العام وولايته والقسمة القسط للسلطة والثروة بين كل اقاليم الدولة وشعوب الوطن وثقافتهم - ذلك لو حققه السودان إسوة حسنة سيمضي اثرها في افريقيا ذات الحاجة الداعية للسلام والحرية والمساواة والقسط والديموقراطية وسيمضي كذلك صداها بين الشعوب العربية المحرومة من تلك القيم، وعبر ذلك أيضاً لا تموت اللغة العربية ولا يعزل الدين بل يتحد بالحياة فيصلحها، وبذلك تؤسس منظومات توحد الناس. تلك رسالة السودان الذي وضعه قدر الله بين الشعوب العربية والشعوب الافريقية في ارضها الأخصب مزرعة للغة والدين وللبشر والثروة والأطهر على رغم عادات الاشتجار الساذج من العقائد الراسخة القاطعة بين بني الإنسان المؤسسة للطغيان والفرقان في ما بينهم. فالسلام على السودان ورحمة الله وبركاته.

---

* الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني الشعبي.

حسن الترابي *

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ: ١ اغسطس ٢٠٠٢

مليون ونصف المليون منذ مطلع الستينات

السودان يئن من اللجوء الافريقي إلى أراضيه

القضارف ـ ليمياء الجيلي:

تجربة اللجوء معضلة إنسانية شائكة، فما هي آثارها الاقتصادية والاجتماعية في اللاجئين وفي السودان كبلد مستضيف لأكثر من مليون ونصف المليون لاجئ لأكثر من ثلاثين عاماً على أرضه؟ وما وضع هؤلاء اللاجئين، ولماذا يرفض الكثير منهم العودة إلى وطنه الأم؟ وما هي البدائل والخيارات الأخرى أمامهم؟ ولماذا فشل برنامج العودة الطوعية في إعادة أعداد كبيرة منهم؟ وما مستقبل أبناء اللاجئين الذين وُلدوا وترعرعوا في السودان ونهلوا من ثقافاته وأصبحوا من أهله؟ وهل القوانين السودانية تمنحهم الجنسية؟ كل حزمة الأسئلة هذه وغيرها، يحاول هذا التحقيق الإجابة عنها وهو يتنقل وسط اللاجئين في داخل المعسكرات وخارجها.

تدفقات اللاجئين إلى السودان

تدفق اللاجئون على السودان بسبب الفتن والصراعات والحروب في دول الجوار، وقد فاض التدفق عن حدود السودان الشاسعة والمطلة على تسع دول، إذ بدأت تدفقات اللاجئين الكونجوليين في عام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، وتدفقات الاريتريين بدأت عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣، لذا تبنى السودان سياسة الباب المفتوح لاستقبالهم واستضافتهم ولم يجدوا أي صعوبة في دخوله أو الإقامة فيه.

والسودان من أوائل الدول الموقعة على كل المواثيق والأعراف الدولية والاجتماعية فيما يتعلق باللاجئين، والسودان كذلك كان من أول الدول التي تنظم أوضاع اللاجئين.

وقد بدأت أعداد اللاجئين بما لا يزيد على عشرة آلاف لاجئ في منتصف الستينات، لتصل إلى أكثر من مليون ونصف المليون أواخر الثمانينات، لينشئ السودان ثلاثة أنواع من المعسكرات تبعاً لذلك:

* معسكرات ريفية (للزراعة والرعي).
* معسكرات حضرية (للاجئين من المناطق الحضرية، وهؤلاء سُمح لهم بالعمل في المدن المجاورة للمعسكرات).
* معسكرات بالقرب من المشاريع الزراعية الانتاجية (معسكرات عمالة).

أما أغلب اللاجئين فقد انتشروا في مدن السودان وأريافه وشاركوا أهلها ضروريات الحياة والخدمات، وقد طلب السودان في عدد من المؤتمرات بزيادة مساهمة المجتمع الدولي تجاه اللاجئين على أرضه، والمساهمة في معالجة الدمار الذي لحق بالبيئة جراء هذا اللجوء.

المعسكرات

أقامت المفوضية السامية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

معظم اللاجئين يرفضون العودة

وبعضهم يسعى إلى الهجرة



لاجئون أفارقة في السودان

للاجئين، وحكومة السودان، معتمدية اللاجئين (الأمم المتحدة) عدداً كبيراً من المعسكرات في السودان تمركز أغلبها في شرق البلاد، ويشكل الأثيوبيون المجموعة الكبرى، ومن المعسكرات المشهورة «ود شريفي» في مدينة كسلا، و«الشوك» في ولاية القضارف و«أبو رخم» في محافظة الرهد ولاية القضارف، و«أم راكوبة».

أوضاع اللاجئين

وأغلب الذين في معسكر الشوك من المناطق الحضرية وشبه الحضرية، وفي المعسكر جماعات جاءت إلى السودان منذ ٣٠ سنة، وبرغم المعاناة تمسكوا بنمط حياتهم السابقة، ولم يعد منهم إلى وطنهم إلا القليل رغم الحنين الذي يبدونه تجاه أوطانهم، وقال أغلبهم إن بقاءهم في السودان هدفه الهجرة إلى دول أخرى، والملاحظ أن المعسكر يحظى بعناية فائقة ونظافة واهتمام من المسؤولين الذين أوضحوا أن المساعدات التي تقدم للاجئين عبارة عن الغذاء والدواء وخدمات التعليم والصحة، وفي المعسكر مدارس للتعليم الأساسي ومستشفى يوفر العلاج. وأوضح المسؤولون أن الطلاب في المدارس يدرسون المنهج السوداني إضافة إلى مواد تُدرَّس بلغاتهم. وأشاروا إلى ضعف الإقبال، لأن الطلاب يرغبون في أن يدرسوا بلغتهم الأم أو اللغة الانجليزية، ولإجراء تنظيم حركة اللاجئين فإن المسؤولين في المعسكرات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

يعطونهم بطاقات لجوء معترف بها.

لماذا يفضّلون البقاء في السودان؟

أوضح الطيب زروق، أحد العاملين في معسكرات اللاجئين، أن المعسكرات على معضلاتها إلا أنها أفضل للاجئين من العودة إلى بلادهم نسبة لتوافر الأمن والغذاء والخدمات.

وعن وضع حلول لمستقبل اللاجئين قال زروق: إن الحل الوحيد هو العودة الطوعية أو إعادة التوطين أو الاندماج في المجتمع المحلي.

وفي ما يتعلق بالاندماج في المجتمع قال: إن قوانيننا تطبق عليهم لوائح تسجيل الأجانب وغيره، وأضاف أن الذين يقيمون خارج المعسكرات يشكلون هاجساً وهمّاً كبيرين للسلطات.

نماذج

«ملو» قالت إن زوجها يعمل خياطاً وتقيم في معسكر الشوك منذ ٢٥ عاماً، ولديها خمسة أطفال يدرسون الآن في المدرسة، وقالت «ملو»: إننا لا نرغب في العودة، لأن الذين عادوا إلى وطنهم عاد أغلبهم إلى السودان مرة أخرى نسبة لعدم توافر العمل والتعليم والصحة، ولذلك نحن نفضّل البقاء في السودان.

أما رفيقتها «ترحاس»، فقالت إنها حضرت إلى السودان منذ ٢٣ عاماً، ولديها ٣ أطفال، وأوضحت أنها لا ترغب في العودة لأنها ليس لها أقارب في أثيوبيا، وأوضحت أن ما لاقته من ذكرى المعاناة والحرب وهي في طريقها إلى السودان يجعلها لا تفكر في العودة إلى بلادها.

والكثير من الأسر والأفراد الذين التقينا بهم في المعسكر أكدوا أنهم في انتظار الحصول على فرص للهجرة إلى دول أخرى مثل «خديجة علي» التي تقيم في المعسكر، تنتظر الهجرة إلى أمريكا. وقالت إن أقاربها تمكنوا من السفر عن طريق السودان إلى دول أخرى وبالأخص إلى استراليا وأمريكا وكندا.

إشكاليات العودة الطوعية

وحول إشكاليات العودة الطوعية، تحدث لنا آدم علي النعيم (إداري سابق وباحث) قائلاً: إن إشكاليات العودة الطوعية وعدم رغبة اللاجئ في العودة تُعزى إلى:

١. وجود اللاجئ لفترة طويلة في وضع لا يمكنه من اتخاذ قرار العودة طوعاً.

٢. عدم ملاءمة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الوطن الأم.

ولمعالجة ذلك، حدّد نقطتين اثنتين، هما:

١. لا بد من تعمير المناطق التي سيعود إليها اللاجئون.

٢. إتاحة الفرصة لدول الأصل للقاء مواطنيها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ: ١ اغسطس ٢٠٠٢

■ هل واشنطن وحدها تملك خياراتها ضد العراق؟

■ الأزمة السياسية في تركيا.. صراع حول الهوية

■ الاحزاب اليمنية تطالب بـ «صدمة ديمقراطية»

المراقبون يتساءلون عن سبب عدم الاتفاق على وقف النار!

هل وضعت اتفاقية ماتشاكوس المعارضة السودانية في مقاعد المتفرجين؟

الخرطوم - «الخليج»:

ثمة تقلبات آنية تسيطر على عقلية وسيكولوجية قادة تحالف القوى السياسية المعارضة في السودان «التجمع الوطني الديمقراطي»، إذ بدؤوا وكأنهم غير قادرين على استيعاب ما حدث، فالتطورات المفاجئة والمتسارعة معا على صعيد علاقة الحكومة في الخرطوم بحركة متمردي الجنوب الحليف الأقوى لفصائل المعارضة أحدثت ارتباكا واضحاً وسط أركانها، كما ألقت بأسئلة شتى مع حالة تراوحت ما بين التردد والتحفظ تجاه النتائج الإيجابية التي توصلت إليها اجتماعات الـ ٣٥ يوما في منطقة ماتشاكوس الكينية بين مفاوضي حكومة الرئيس عمر البشير والجيش الشعبي بزعامة جون قرنق.

فالشاهد أن قوى التجمع المعارض وجدت نفسها غارقة في بحور اكبر وأخطر ورطة في تاريخها منذ أن لملمت اشلاءها المبعثرة في مؤتمرها الشهير الذي عقدته في العاصمة الإرتيرية أسمرا وهو ما أطلقت علية مؤتمر «القضايا المصيرية» والذي يعتبر حتى الأن المرجعية الوحيدة لكل تياراتها، «الإيقاذ» التي كانت تصب عليها جام غضبها وتنظر إليها من منظار «أنها مجرد ثور جائع» ظل يحرث في السراب ونامت على أساس هذه النظرة من دون ادنى اعتبار لمفاجآتها تقدمت المبادرة فجأة مسنودة بالدور الغربي في غيابها.

فالمنطق الذي ظل يردده أصدقاء «الإيقاد» بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة القدح المعلى في عملية دفع المفاوضات.أثناء دفاعهم المستميت عن اقتصار المبادرة والمفاوضات على طرفي الحكومة والحركة وحدهما وعدم توسيعها لتضم أطرافا أخرى، كان يستند إلى حجة أن الحكومة والحركة هما الطرفان اللذان يحملان السلاح وهما القادران وحدهما على إنهاء الحرب، ولا بأس من توسيع قاعدة المشاركة لبحث بقية الموضوعات،بينما ظل مفاوضو الحركة الشعبية يرددون أن الحكومة رفضت إشراك التجمع في المفاوضات.

لكن مراقبين في الخرطوم يرون أن المفاجأة التي جاءت من نيروبي كانت ضد هذه الحجة تماما وكانت اكبر بكثير من عقدة إشراك المعارضة،لأن الطرفين اللذين يحملان السلاح التقيا في مفاوضات طويلة ومضنية وتوصلا لاتفاق إطاري حول القضايا الأخرى ولم يعيرا ادنى اهتمام لمسألة المعارضة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ويقول المراقبون إنه إذا كان الطرفان قد اتفقا على الخطوط العريضة للفترة الانتقالية وللهياكل الدستورية ولممارسة حق تقرير المصير الذي يتضمن خيار الانفصال، وهي كلها قضايا لا تهمهما وحدهما بل تهم جميع أهل السودان فلماذا تأخرا في الاتفاق حول وقف القتال الذي هو مسؤوليتهم الأولى؟ وهل يتناسب منطقياً بعد ان تم التوقيع على هذا البروتوكول وبعد أن تغير خطاب الجانبين وبعد ان أعرب كل منهما عن تفاؤله، أن يستمر الاحتراب ولعلعة الرصاص وتواصل المعارك؟

ويأخذ المراقبون على جولة ماتشاكوس عدم التزامها بحرفية ترتيب لإعلان مبادئ صادر عن «الإيقاد»، مشددين على أنها تعاملت مع الأمر بمرونة وغيرت وبدلت في الأولويات وعالجت اصعب القضايا الخلافية أولا، فلم يعد هناك مبرر أن تتمسك مرة أخرى بحرفية الإعلان في موضوع وقف إطلاق النار، مما يؤكد الضغوط الخارجية على طرفي النزاع.

ويضيف المراقبون «ان كان العذر هو أن وقف إطلاق النار الشامل يحتاج إلى بحث مطول في التفاصيل وفي الفصل بين قوات الطرفين التي تقاتل منذ اكثر من ١٩ عاماً، وفي إعادة انتشارها وفي توفير آليات دولية للمراقبة»، إلا انه يبقى من الممكن الوصول إلى صيغة مخففة تؤدي إلى تجميد» الموقف في جبهات القتال ووقف الأنشطة العسكرية وحتى نهاية الجولة المقبلة والمقرر لها أن تلتئم في أغسطس/ آب.

والمسودة التي سينصب النقاش حولها في الجولة المقبلة غالبية مواضيعها لا تعني المعارضة لأن غالبية نقاشها، حيث تبحث الفصل بين القوات وتشكيل آليات الرقابة الدولية وكلها مواضيع خاصة بالحكومة والحركة باعتبارهما أصحاب القوات المتحاربة مما يعني تواصل حلقة غياب المعارضة .

ويقول محلل سوداني استطلعته «الخليج» إن وقف القتال وصمت المدافع هو الشيء الوحيد الذي يعطي إحساسا بأن السلام قد حل، ومادون ذلك هو مجرد حديث نظري، ولذلك فإن الإحساس بأهمية الاتفاق الذي تم سيكون مهزوزاً إذا ما كانت المعارك مستمرة والقتال دائراً، مشيرا إلى أن الموقف يظل متأثرا ما دام الاحتمال قائماً بحدوث معارك. ولو حدثت أي معارك كبيرة في هذه الفترة حتى لو على سبيل الخطأ فإن ذلك سيشكل انتكاسة لمسيرة السلام ويسبب ضغوطاً على الجانبين .

وقال: «لقد سبق للجانبين وفي ظروف اقل أهمية من هذه الظروف أن أعلنا عن وقف مؤقت لإطلاق النار من جانب واحد ولفترة محدودة وهو إجراء كان يمكن اللجوء إليه بديلا لوقف إطلاق النار المؤسسي بحيث يعتبر هذا الأجراء دعماً لمفهوم حسن النوايا وإثباتا للجدية، ولا نشك في أن كل هذه الأفكار قد طافت بذهن الرئيس الكيني أراب موي عندما ناشد الطرفين «بوقف العمليات العدائية» وهو حينما استعمل هذا التعبير يبدو انه قصد أن يفرق بين هذا الإجراء المؤقت ووقف إطلاق النار الشامل الدائم الذي سيناقش في الجولة المقبلة»، وزاد قائلا: «بحيث يكون الإعلان عن وقف الأعمال العدائية الذي يأتي طوعاً الآن من طرفي النزاع «عربونا» لعملية السلام القادم ومقدمة لوقف إطلاق النار الشامل الذي سيناقش لاحقا».

تشرذم المعارضة

ويمضي قائلا: «اعتقد ان أي سوداني ما زال يأمل أن يقبل طرفا النزاع بتقديم هذه المبادرة الطوعية من جانبهما كمؤشر على الجدية دون أن يؤثر ذلك في حق كل من الطرفين في طرح آرائه وشروطه حول وقف إطلاق النار الشامل عندما يبدأ نقاشه في جولة أغسطس»، لأن مثل هذه المبادرة الطوعية بتجميد النشاط العسكري تظل عملاً طوعا ينتهي بانتهاء ظروفه.

وأضاف ان الحكومة لم تخف رفضها لإشراك التجمع وحزب الأمة في أي جولة من جولات مفاوضات الإيقاد ووضعت من العراقيل ما يكفي لإحباط أي جهود تسير في هذا الاتجاه لإدراكها التام ان الاتفاق مع الحركة الشعبية في اللحظات الحرجة اسهل بكثير من الاتفاق مع قوى المعارضة الشمالية خاصة تلك المتحالفة في التجمع الوطني.

ويخلص إلى القول إن ذلك تصور يجد عمقاً يعززه في تاريخ العلاقة الحديثة بين الشمال والجنوب وعلى وجه الخصوص واحدة من أهم مراحله هي اتفاقية أديس أبابا الموقعة سابقا بين مجموعة الانيانيا والنظام المايوي في عام ١٩٧٢.

وتنظر قراءات عدة للأمر من منطلق أن ما تراه الحكومة السودانية من تلك التجربة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



البشير وقرنق.. بعد الاتفاق

وما تود تكراره هو أن تلك الاتفاقية أثبتت إمكانية اتفاق قادة جنوبيين مع الحكومة المركزية في الخرطوم مع غض الطرف عن أوضاع الشمال فقد حصل الجنوبيون على حكم ذاتي في ظل النظام المايوي بكل شموليته وظلوا متحالفين معه حتى ١٩٨٣ لدرجة أن البعض توهم أن استمرار ونجاح الاتفاقية رهن ببقاء النظام المايوي في السلطة ولعلهم كانوا أول من أصابته الصاعقة عندما انهارت الاتفاقية بتنكر النظام المايوي.

وترى قراءات أخرى نشرت على صفحات الصحف السودانية طوال الأسبوع الماضي انه ما كان أصلا للحكومة الاعتراض على التجمع وما كان للوسطاء الذين هم في حقيقة الأمر اللاعبون الأساسيون أن يتجاوزوه لو حافظ أقطابه على حيويته التي بدأ بها ونجحوا في بناء مركز معارضة نشط وضاغط وقادر على تعبئة وتحريك قواعده الشديدة الاتساع، وتعتبر ركود التجمع وتفكك أوصاله سهّل إلى حد بعيد مهمة الحكومة في فرض تجاهله، فالنظام وأي نظام لن يفكر في التحاور مع خصومه في المعارضة ما لم يواجه تهديداً جدياً فضلا عن أن ظروف التجمع وأوضاعه الذاتية الهشة هي التي ساعدت كثيرا على أبعاده.

مهما يكن من أمر، فإن هناك إجماعا في الوسط المراقب في الخرطوم على أن التجمع المعارض قد عانى لسنوات عديدة من خلل في التوازن بين خياراته السياسية فخلال السنوات التي سبقت مؤتمر اسمرا ١٩٩٥م كان الرهان على اجتياح النظام بجحافل قوات التحالف السودانية الزاحفة من الشرق لكن مع طول الانتظار وانكشاف الحجم الحقيقي لقوات التحالف عاد البريق لخيار الانتفاضة الشعبية التي كانت ترى غالبية فصائله أنها أمر حتمي يجب حمايتها بالسلاح، فقد برز هذا الاتجاه بقوة بعد إعلان اسمرا من خلال الاهتمام النسبي بتنظيم عمل الداخل لكن ذلك لم يدم طويلاً عندما تبنى التجمع خيار الحل السياسي السلمي أو التسوية السياسية عقب طرح المبادرة المشتركة.

فمن الناحية النظرية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

كانت تبدو التسوية السياسية عقب طرح المبادرة ممكنة، لكن من الناحية العملية فإن التجمع افتقد آليات تفعيل نشاطه في الداخل لإرغام النظام على التنازل أي تحريك كل خياراته بصورة متوازنة يصعب على النظام في نهاية الأمر مواجهتها وهو ما لم يحدث على ارض الواقع نتيجة لتفسير أطراف معينة في التجمع لخيار التسوية السياسية وكأنه يجب ما قبله فاندفعت تراهن على المبادرة المشتركة بأكثر من أهلها الذين تقدموا بها.

و مع تغيرات طرأت عقب إعلان الوساطة الأمريكية وانعكاسها الضاغط على القوى السياسية، انهمكت كل أطراف التجمع في تكييف أوضاعها قبل أن تعضف بها تلك المتغيرات حتى تتجنب التصدع، ولكن ضغوط التحولات كانت أسرع مما عرض كل الأحزاب لانقسامات وانشقاقات.

وبقراءة متأنية في فترة ما قبل توقيع برتوكول ماتشاكوس فإن الانقسام كان دوما سيد الموقف يفرض أولوياته مما استنزف جهود الأحزاب في إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية، وحتما كان ذلك خصما على العمل المشترك في إطار التجمع أو الإطارات الثنائية بل إن معظم القوى إن لم يكن كلها كانت تحتفظ لعملها الداخلي بأفضل كوادرها لتتجاوز أوضاعها الحرجة، وعلى غرار ذلك دفعت للتجمع والعمل المشترك بكوادر اقل كفاءة ومقدرة خاصة في صمودهم حيال ما فرضته توازنات الصراعات الداخلية ووجودهم في مواقع معينة داخل أحزابهم.

من ناحية أخرى يبدو أن العقل السياسي الكلاسيكي المسيطر على القيادة اضعف عمل التجمع إذ يظهر بجلاء أن بعضا من أقطابه ما زالوا يعتقدون أن الكفاءة السياسية ليست اكثر من مهارات تنصب في إطار المقالب السياسية والفهلوة ونسج المؤامرات الصغيرة، ومما هو مسلم به فإن كل أحزاب التجمع نشأت في بيئة مختلفة لكنها مع ذلك كانت بالمقابل تملك رصيداً وافراً من التجارب الإيجابية والدروس والعبر التي يمكن التعلم منها ولكن لا تفسير غير ضعف القدرات والملكات القيادية وافتقار الحضور الخلاق وتغطية، كل ذلك غير ممكن إلا باستعادة عقل الماضي و أساليبه لكن الذي يدفع ثمن ذلك في النهاية هو العمل المشترك.

ومما يجعل، حسب قراءة مراقبين، حكومة البشير وحركة قرنق هما الأقوى مستقبلاً هو الضعف الواضح في صفوف المعارضة الشمالية وعدم مقدرتها على التكيف مع المرحلة واستيعابها.

وفي ذات السياق يقول محجوب محمد صالح رئيس تحرير صحيفة «الأيام» السودانية: «الأسباب الأخرى التي ستجعل من المفاوضات القادمة اكثر سهولة هي رغبة الطرفين في الوصول إلى اتفاق لتحقيق مكاسب سياسية أو غيرها، والتأييد الداخلي الكبير الذي وجده الاتفاق الإطاري الذي احتوى على كثير من تطلعات الناس في تحقيق حكم ديمقراطي وعدالة اجتماعية وصون حقوق الإنسان. والاستعداد الكبير لمعظم القوى السياسية السودانية للاشتراك في ترتيبات المرحلة الانتقالية والروح الطيبة التي أبدتها الحكومة لقبول هذا الاشتراك، والضغط الدولي على الطرفين لإنهاء الحرب والوصول إلى اتفاق وجود سوابق دولية عديدة لحل مشكلات مماثلة في العالم والنتائج الإيجابية التي أفرزتها تلك السوابق في تحقيق الاستقرار والتنمية في المناطق التي وجدت بها. وأخيراً لابد من القول إن الفرصة لتحقيق الاستقرار والتنمية في السودان قد حانت فأما استغلال هذه الفرصة أو التمسك بأفكار متشددة تقود إلى نتائج وخيمة اقلها صومله السودان».

المهم أن كل الظروف متاحة لتجعل المفاوضات القادمة اكثر سهولة لأن الاتفاق الإطار الذي ظهرت تفصيلاته في صفحته الثانية ليس «اتفاقاً اطارياً» بالمعنى الحرفي وإنما خاض في كثير من التفاصيل وحسم عدداً من الأمور كانت موضع جدل بين الطرفين وأعاقت تقدم المفاوضات والوصول إلى اتفاق في مرات سابقة وعلى سبيل المثال فقد حسم إلى حد كبير شكل الحكم وأطره وهياكله والمرجعيات التي يعتد بها في استنباط القوانين وهي مرجعيات تخطت العقبة الضيقة التي أراد بها البعض حكم السودان بطريقة قهرية إلى قيام الساعة إلى عمليات بالشكل الذي ظهر به سيسهل كثيراً صياغة مسودة اتفاق نهائي يوافق عليه الطرفان وليس مستبعداً أن تكون مسودة هذا الاتفاق بيد كل من الحكومة والحركة في الوقت الحالي للاطلاع عليها وإبداء الآراء والمقترحات وإلا لما تحدد يوم ١٢ أغسطس/ آب الحالي وهو موعد قريب جداً للدخول في المفاوضات القادمة التي ستكون اكثر سهولة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: القدس العربى

التاريخ : ٢ اغسطس ٢٠٠٢

لأزمة السودانية.. أهلها أولى بحلها (1)

القيادات السودانية المتابعة لم توظف التنوع السوداني توظيفاً إيجابياً يحقق الوحدة الوطنية

امريكا لقرنق: دولة امراء الحرب انتهت وعليك خلع البزة العسكرية واستبدالها بالبدلة

هذه قراءة سياسية واجتماعية لازمة السودان، يقدمها سياسي سوداني، وناشط في العمل الحزبي السوداني منذ عقود، حيث يقدم السياسي عبدالله محمد احمد حسن تحليلا لمعالم الأزمة السودانية التي قادت للاتفاق الاخير بين حكومة الانقاذ وقائد المتمردين جورج قرنق برعاية امريكية وغربية. ويتحدث السياسي السوداني هنا عن الجولات المكوكية التي قام بها المندوبون الغربيون في السودان، خاصة بعد احداث ايلول (سبتمبر) الماضي، واستعداد الحكومة السودانية لفتح ملفاتها الأمنية والتعاون مع الامريكيين. والقراءة هذه تحاول فهم المعضلة السودانية من الداخل، فالكاتب كما اسلفنا عمل في العديد من المواقع الحزبية والسياسية، وشارك في بعض حكومات الانقاذ قبل ان يتقاعد عن العمل الحكومي، ويتحول لمراقب وباحث ومهتم بشأن بلاده.

«القدس العربي»

استعراض عام

بهذا أبدأ استعراضاً عاماً لما استجد من تطورات حول البحث عن مخرج من مأزق الدمج بين مبادرتي مصر وليبيا ودول منظمة الإيقاد (المنظمة الأفريقية) وتعارض الإدارة الأمريكية بينهما.. ويسألقي في استعراضي هذا الأضواء على بعض الخلفيات التوضيحية مع تعليقات ناقدة للمواقف والمبادرات المطروحة (سابقاً وحالياً) لحل مُستعص لهذه الأزمة..

وسأتبع في كتابة هذه السلسلة نهجاً يقسمها إلى فقرات مركزة التلخيص لمساعدة القارئ العربي في استيعاب عنصر القضية ومحاولات تفكيك مستعصياتها.. وأبدأ بالتالي من رؤوس الموضوعات التي حدثت وراء دخان أحداث فلسطين المحتلة في الخمسة أشهر الماضية.

سباق المندوبين

بدأ سباق مندوبين في أوج حرب أفغانستان بين أمريكا وحلفائها ضد طالبان حين أبدت حكومة السودان مرونة لفك ارتباطها مع الإرهاب بتسليم السلطات الأمريكية ملفات ذات علاقة بمن تلاحقهم أمريكا ومع القارئ نرصد هذه القائمة دون التزام بتواريخ هذا السباق:

● زار السودان مندوب صيني حكومي عالي المقام عن الرئيس الصيني للاطلاع على آخر المستجدات خاصة وأن الصين تملك أكبر نسبة من استثمارات نفط السودان الأجنبية.

● زار الخرطوم ثم نيروبي مندوب نيجيري عن الرئيس بابا نجيدا داعياً لاستئناف الحوار بين الحكومة والمعارضة المسلحة (جون قرنق) وفشلت المحاولة لأن المبادرة النيجيرية أسقطت فقرة تقرير المصير من أجندتها بحجة أن إدراجها يفتح باباً داخلياً لتقرير المصير في نيجيريا.. وقد أعلن هذا د. ريك مشار المعارض الجنوبي في مؤتمر صحافي في نيروبي.

● وزراء السودان وفد ترويكا سياسي من الاتحاد الأوروبي للاطمئنان على المصالح الأوروبية فيه خاصة وأن الاتحاد له خلافات مع أمريكا في التعامل مع الأزمة السودانية، جوهرها أن الاتحاد الأوروبي:

- يدير ما يسميه الحوار الانتقادي مع حكومة السودان حول حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية والتحرير السياسي وعلاقات الحكومة مع دوائر الإرهاب وعملية السلام بينها والمعارضة.

- وتبع الاتحاد سياسة ما يسميه الارتباط البناء مع حكومة السودان وذلك بعدم الاعتراض على استثمارات بعض الشركات الأوروبية في صناعة النفط السوداني وتصدير بعض مستويات التكنولوجيا غير العسكرية ومساعدة السودان في تذليل عقبات علاقته مع المؤسسات المالية الدولية والأوروبية واستقبال كبار المسؤولين السودانيين دون التزام حرفي بالحظر الأمريكي في هذا الشأن.

● وزار السودان مندوب سويسري للاطلاع على ما حدث في سجل حقوق الإنسان والتدرج نحو الديمقراطية ولكن المطلعين على ما وراء الأستار يقولون إن سويسرا تتطلع لموطئ قدم في صناعة النفط السودانية.

● وعينت بريطانيا سفيرها السابق في الخرطوم آلان قولتي مندوباً خاصاً لها لمتابعة الأزمة السودانية والمساهمة في حلها ويبدو أن ذلك تم في إطار الاتفاق البريطاني - الفرنسي على العودة إلى أفريقيا تجديداً لعلاقات هُجرت لصالح أمريكا عدة عقود.

وعقد مجلس التعاون البريطاني العربي (كابو) جلسة تنويرية لأعضائه خاطبها السفير آلان قولتي عن ما اطلع عليه خلال

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

زيارته إلى السودان بعد تكليفه بهذه المسؤولية .. وشهد اللقاء جمع لا بأس به من السودانيين وأهم ما ورد في حديثه إنه بانتظار صدور تقرير المندوب الأمريكي لينسق معه.

● وعين الرئيس الأمريكي مندوباً خاصاً له لفحص الأزمة السودانية ووضع توصيات له تمكنه من لعب دور فيها وهو السناتور السابق جون دان فورث.. وقام المندوب الأمريكي بزيارة الخرطوم حيث طرح على الحكومة أربع نقاط لتهدئة الصراع (ترويقه) إلى أن يستكمل الرئيس الأمريكي مراجعته لهذه الأزمة.. ومن هناك عرج على نيروبي ليبلغ المعارضة الجنوبية المسلحة نفس هذه الرسالة.. وختم جولته بتهديد صريح للطرفين بأن عدم الاستجابة لما طرحه يعني اتخاذ موقف أمريكي صادم ضد الطرف المتمرد على هذه الرغبة السامية.

ووافق الطرفان بالانخراط في اتفاق يفك الاشتباك بينهما في منطقة جبال النوبة بالجناح الجنوبي من إقليم كردفان الغربي ذي الحدود المشتركة مع الإقليم الجنوبي والتزم المندوب الأمريكي بتكثيف المساعدات الإنسانية لسكان الإقليم والتزمت الأطراف المتصارعة السودانية بوقف العمليات العسكرية وقبلت مبدأ التحقيق في الاتهامات المتبادلة بخطف السكان واسترقاقهم والتعدي على حقوق الإنسان وقصف القرى من الجو.. وأرسلت أمريكا أربع لجان تحقيق وتفتيش ومراقبة دولية (أمريكية ـ أوروبية) لمتابعة التزام الطرفين بما اتفق عليه.

زيارة بعد حظر طويل

وزار جون قرنق لندن بعد جولة في غرب أوروبا وعقد ندوة سياسية فاستمع إليه حشد كبير من المغتربين الشماليين والجنوبيين فأكد لهم:

● أنه سيواصل ضغطه العسكري على النظام الحاكم حتى يركع تحت حذائه العسكري وأن من أسلحته في هذا الضغط تدمير مرافق انتاج النفط السوداني وملاحقة الشركات الأجنبية المستثمرة فيه إلى أن تتوقف.

● وأنه سيغير المعادلة الراهنة التي مكنت الأقلية العربية الإسلامية السودانية (وقدرها بـ30 % ـ35 %) أن تفرض هويتها العربية الإسلامية على الأغلبية من سكان السودان الأصليين (وقدرهم بـ65 % ـ70 %).

● وأنه شرع في تنفيذ برنامج لتنمية المناطق التي حررها بإنشاء الطرق والمدارس والمستشفيات بعون مالي وفني من أصدقائه داخل وخارج أفريقيا.

● وبشر الحاضرين بأنه دخل في ترتيبات إصدار عملة جديدة للسودان الحديث وإنشاء بنك مركزي ووضع قواعد نظام اقتصادي جديد.

● وأعلن أنه يجري دراسات ـ الآن ـ لتحويل الميليشيات التي تقاتل معه لتخلف جيش السودان الحالي.. ولم ينس التفضل بدعوة المخلصين من بقايا القوات التابعة لحكومة السودان أن تنضم إلى هذا الجيش الجديد البديل للقوات السودانية الحالية.

تعليمات عليا

وقبل أن يغادر جون قرنق لندن استقبله جاك ستررو وزير الخارجية البريطاني ومنه خرج طائراً إلى واشنطن حيث استقبله كولن باول وزير الخارجية الأمريكية بعد أن كان مفترضاً أن يكون استقباله على مستوى أحد مساعدي الوزير وكانت الرسالة التي بلّغت له في المقاملين (لندن وواشنطن) حسب الرواية التي سرّبت أن دولة أمراء الحرب قد انتهت وأن العاصمتين تتطلعان لحل ديمقراطي بوسائل ديمقراطية. وأن عليه أن يهيئ نفسه لهذه المستجدات بتحويل تركيبته العسكرية الحالية إلى جهاز مدني ديمقراطي لا تجد العاصمتان حرجاً في التعامل معه في زمن تصديهما للعنف والإرهاب الدولي الراهن.

سباق مع الزمن

وعاد جون قرنق من واشنطن إلى قواعده في شرق افريقيا حيث:

● أعلن دعوة الفصائل الجنوبية إلى الانخراط في الاندماج السياسي والعسكري الذي تم بين أجهزته والأجهزة التابعة للدكتور ريك مشار، المتمرد الذي انسحب من اتفاق الفصائل المقاتلة مع حكومة السودان.

● وأعلن نجاح المفاوضات مع حزب المؤتمر الشعبي (الإسلامي) بقيادة الدكتور حسن الترابي لتطوير العلاقات بين الطرفين.

● وأعلن دعوة المنظمات الشمالية السياسية وعلى رأسها حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي رئيس الوزراء السابق لفتح حوار حول تعاون سياسي واسع يطيح بالنظام الحاكم ويمكّن من قيام نظام جديد على هدي مبادئ إعلان دول الإيقاد ومقررات اسمرة.

● وفي هذا الإطار أعلن مسؤول بالحركة الشعبية لوسائل الإعلام الدولية يوم 2002/4/27 ترحيبه بتقرير المندوب الأمريكي إذ أن ما جاء فيه هو ما ظلت تسعى له الحركة الشعبية منذ بداية صراعها مع أنظمة الحكم السودانية المختلفة وهو المناداة بالوحدة ـ بين الشمال والجنوب ـ طالما حصلت على ضمانات سياسية ودينية.

وماذا جاء في تقرير المندوب الأمريكي؟

رفع المندوب الخاص الأمريكي تقريره إلى الرئيس بوش في أول الأسبوع الثالث من أبريل بعد حولي ستة أشهر من تكليفه بفحص الأزمة السودانية ونقلت وسائل الإعلام الأمريكية ملخصه وورد فيه أنه دعا الرئيس الأمريكي إلى:

● تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الخرطوم بإرسال طاقم دبلوماسي متمرس وفرق فنية مساعدة له ليكون الوجود الأمريكي في الخرطوم قوياً ومؤثراً.

● تقديم المساعدات الإنسانية الأمريكية للشماليين والجنوبيين وحث المنظمات الطوعية الخيرية على زيادة اهتمامها ومساعداتها للمحتاجين الشماليين مثلما تعمل مع الجنوبيين.

■ الضغط على الأطراف المتنازعة لتصل إلى تسوية سلمية بعد أن اتضح أن كليهما عاجز عن تحقيق نصر حاسم على الآخر في ميادين القتال وذلك بالعصا والجزرة (بالحوافز والعقاب).

● رفض فكرة انفصال الجنوب عن الشمال بحجة أن تقسيم السودان الحالي إلى دولتين:

ـ أمر غير واقعي سياسياً واقتصادياً.

ـ وأن شعب السودان سيكون في وضع أفضل إذا حصل على ضمانات سياسية ودينية واحترام لحقوق الإنسان في دولة موحدة.

● أن يستفاد من عصا تقرير المصير ضماناً للحقوق ولا يعني ذلك الانفصال بحال من الأحوال.. بحيث تكون العودة إليه إذا لم يف الطرف الحكومي بما التزم به من إصلاحات وحقوق للطرف المتظلم من جنوبيين ومهمشين.

● إلزام حكومة السودان ـ في إطار سلام عادل ـ أن تقبل الأفكار التالية:

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية



رقصة شعبية سودانية

- اقتسام عائدات النفط مع الطرف المتمرد تسهيلاً لفرض إجراءات وقف إطلاق النار التي هي عائق هام لبداية حوار جاد يحقق اتفاق سلام شامل.
- قبول مراقبة دولية للحريات الدينية وضمان لتنفيذ اقتسام عائدات النفط.

وسلّمت نسخ من هذا التقرير لحكومة السودان وحكومة بريطانيا ودوائر المعارضة المسلحة وجهات أخرى منغمسة في هذا الشأن.

ولا بد أن نشير في هذا المقام إلى أن جُل أفكار تقرير المندوب الأمريكي الخاص مأخوذ عن تقرير جماعة الأزمات الدولية الذي أصدرته عن أزمة السودان في آخر يناير هذا العام.

وبما أنه تقرير تعرض للأزمة - جوهرها ومقترحاته لحلها - فيلزمنا أن نغفل، هذا التقرير لنعرف كيف يتصور الآخرون مشاكلنا ويقدمون لنا الحلول التي تخدم مصالحهم قبل أن تفك حيرتنا.

تقرير جماعة الأزمات الدولية

وأصدرت جماعة الأزمات الدولية تقريرها الأول عن السودان بحجم 270 صفحة وصدر في آخر كانون الثاني (يناير) 2002 ثم صدر له ملحق في نيسان (أبريل) 2002 وهو التقرير - الأصل - الذي جاءت توصيات المندوب الأمريكي تحوم حول استخلاصاته وتوصياته.. وبما أن التقرير طويل وغزير المادة التي أغلبها محل اختلاف فإنني سأختار موضوعات معينة منها، أعتقد أن واجبي تسليط الأضواء عليها للقارئ العربي والسوداني على وجه الخصوص.. لأن هذا التقرير هو - الآن - إنجيل الحل الأمريكي والدولي لأزمة السودان.. وفيما يلي نستعرض هيكله:

الدين والنفط والأرض

عرف التقرير بعنوان: الدين والنفط والأرض وهو عنوان يضع ثقل الأزمة في الصراع حول الدين والنفط والأرض وهو أمر غير صحيح لأن الأزمة السودانية منذ بدايتها في الخمسينات كانت تدور حول توزيع السلطة والثروة ولم يكن الدين أو النزاع حول الأرض من عناصرها.. كذلك لم يكن النفط سبباً من أسبابها لأنه جاء في الثمانينات والأزمة بدأت في الخمسينيات.

عناصر الأزمة؟

يمكن إجمال عناصر الأزمة في الفقرات التالية وهي توضح تركيبة من السياسات الخاطئة وتجاهل للمطالبات ومناهج اعتمدت القوة العسكرية والقانون العقابي في المعالجات.. والفقرات التالية توضح هذا الذي ذهبت إليه..

تخلف قسري

فرض الاستعمار تخلفاً قسرياً على جنوب السودان كله ومناطق معينة في الشمال: شرقه وغربه وجنوب وسطه وهي مناطق عرفت فيما بعد بالمناطق المهمشة.. أحكم إغلاق هذه المناطق بقوانين إداريه تمنع كل أنواع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية منذ عام 1922 وحتى عام 1947 عندما أدرك الاستعمار أنه - لا مناص - راحل.. وقد أطلق الصحافي السوداني المرحوم أحمد يوسف هاشم على ذلك الحكم اسم «حكم المفتشين» .. وكان هناك حوالي عشرين مقاطعة على رأس كل منها مفتش انكليزي مطلق السلطات ونموذج هذا الحكم نستشهد عليه بالتالي:

● كان المستر مور في مركز كتم بشمال شرق دارفور في غرب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

لم تكن مبرزات المشروع الاسلامي في السودان حكرا على المسلمين وحدهم فقد شهدنا غير مسلمين يقرأون القرآن عن ظهر قلب في الأفراح والمآتم وفي المسابقات الادبية واستمعنا لشعراء يدبجون القوافي الرصينة تغنيا بالمناسبات الاسلامية.. ولم يكن الدين محل وسبب نزاع في المجتمع السوداني

السودان يفرض على السكان حظر تجول يومي من بعد المغرب إلى الفجر.. وكان إذا ظهر على حصانه فعلى كل ماش أو جالس أن يقف وعلى كل راكب دابة أن ينزل منها إلى أن يمر سعادته.

● وكان المستر كريت في أحد مراكز الجنوب يصدر الأحكام وينفذها بنفسه ومن ذلك ان جنوبيا قطع رأس شمالي وهو ساجد.. فجاء المفتش ببلطة وطلب من القاتل أن يمثل له هيئة المقتول عندما قتله فسجد وإذا بالمفتش يقطع رأسه بالبلطة وهو في ذلك الوضع.

● وكان طبيعياً أن يستقبل المفتش المواطنين في مكتبه وهو عار تماماً من الملابس كما هي عادة المواطنين في ذلك الوقت بحجة أنه يحترم عرفهم وحضارتهم المحلية. هذا التخلف القسري الذي ألبس زوراً ثوب حضارة أفريقية شكل فاصلاً حضارياً بين الشمال العربي والمستعرب المسلم وبين الإنسان الذي فرض عليه قسراً أن يتخلف فاصبح يفهم أن أي محاولة لإخراجه من ذلك التخلف هي محاولة حرب على أعرافه وثقافته وتعد على هويته وخصوصياته.

ورطة الإدارات الوطنية

وقعت الإدارات الوطنية التي خلفت الاستعمار في منتصف الخمسينات في جملة أخطاء بالسياسات التي اتبعتها وبمنهج تنفيذ سياساتها مما أعطى التخلف القسري أبعاداً جديدة من الشك في تعدي الشمالي على حقوق وخصوصيات الجنوبي والمهمش الشمالي ومن ذلك

● طلب الجنوبيون ليلة التصويت على الاستقلال في 1955 وعدا بتوزيع السلطة بنظام الفيدريشن ووافق البرلمان على ذلك بدون اتخاذ إجراءات تنفذ خطة عملية تطمئن الجنوبيين على نوايا الشماليين الطيبة نحوهم.

● وعندما وزعت المناصب الإدارية العليا بالسودنة و لم يكن هناك جنوبي أومهمش ذو كفاءة لتولي أي منصب عال في الدولة: (إداريا).. فلم يفطن السياسيون الشماليون لعلاج هذه الحالة استثنائياً.

● وعندما آلت القيادة العليا بقوات الدفاع السودانية التي كان البريطانيون يقودونها رديفاً للجيش البريطاني المحتل.. لم يكن هناك جنوبي ولا مهمش في سلك الضباط العالي يمثل هذا القطاع من السودانيين.. بل كان الضباط العظام والصغار شماليين وكان الصف العسكري الأدنى من الجنوبيين والمهمشين.. ولم يفهم العسكري خروج الأجنبي إلا بمعنى واحد هو انه أصبح شريكا في الميراث وأن الضابط الشمالي استأثر به دونه.. ولم تكن هناك خطة سياسية فورية لسد هذه الثغرة.

● وعندما جرت الانتخابات البرلمانية الثانية ولم ينضج في الجنوب نظام حزبي بعد ولم يكن نصف المتعلم الكنسي يعرف إجراءات الترشيح والانتخابات غافله حفنة من التجار الشماليين العاملين في الجنوب فترشحوا مع المحليين ثم استعملوا أدوات الطعن في المرشحين أمام القضاء المحلي الذي اسقط عشرين مرشحاً جنوبياً وفاز في مكانهم عشرون شمالياً بالتزكية لتمثيل الجنوب في البرلمان.

ولجأ الجنوبيون إلى قيادات الأحزاب الشمالية لتساعدهم في إسقاط هذه العضوية المسافة بالقانون، فلم يفلحوا ولجأوا للبرلمان ليسقط هذه العضوية فلم يقف البرلمان معهم.. وكانت تلك النكسة حلقة جديدة من حلقات ازمة عدم الثقة الجنوبية في عدالة الشمالي.

● وعلى هدي الخطط الإنمائية الخمسية السوفييتية مضى السياسيون الشماليون في الخمسينات والستينات يضعفون خططاً لتنمية السودان فركزوا خططهم الخمسية على منطقة وسط السودان دون اعتبار خاص للمتظلمين في الجنوب والمهمشين في الشمال ونتج عن ذلك:

- مشروعات الرهد والدمازين الزراعية
- ومشروعات السكر في كنانة وعسلاية
- وامتدادات مشروع الجزيرة
- ومعاصر الزيوت والاحتياجات الغذائية
- والتوسع في شبكة الطرق المسفلتة بالمعونات الأجنبية

ولم تحظ المناطق المتخلفة بنصيب من التنمية المخططة ولا من المعونات الواردة من الخارج وأدى ذلك إلى حركة مطالبة قوية تصدرها نواب الغرب والشرق والجنوب وآزرتها حركات وروابط قبلية وإقليمية ولكن قوة المؤسسة الحزبية قهرت رغباتهم جميعا مثلما قهرت الموسسة العسكرية الانقلابية المطالبة الشعبية بها عندما تولت السلطة باسم الإصلاح.

الثقل في العاصمة والوسط

أصبح واضحاً للمهمشين في الجنوب والشمال أن المؤسسة السياسية الحزبية والمؤسسة العسكرية الانقلابية عندما تتعاقبان على الحكم تركزان على العاصمة المثلثة والإقليم الأوسط.

وأتذكر أنه جرى استقراء إحصائي لنصيب العاصمة والإقليم الأوسط من التقدم الاقتصادي بعد الاستقلال فاتضح منه أن 83 % مما تم من إنجازات اقتصادية وخدمات منذ خروج الاستعمار إلى عام 1969 تركز في العاصمة المثلثة والإقليم الأوسط وكان حظ كل بقية السودان شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً 17 %.

رد الفعل؟

كان رد الفعل العام على تركيز النشاط الإنمائي في العاصمة والإقليم الأوسط:

● ان قويت حركة المطالبة بتنمية متوازنة وعادلة وقادت هذه الحركة روابط إقليمية لها قيادات مشتركة متعلمة وقبائلية.

● وتوسعت حركة النزوح من الأقاليم إلى العاصمة والإقليم الأوسط وتشكلت من النازحين طالبي العمل والخدمات مدن عشوائية تحيط بكل مدن العاصمة الثلاث والمدن الكبرى في الإقليم الأوسط.

● بدأ التدخل الأجنبي بتقديم العون الصحي والتعليمي ومياه الشرب النقية للعشوائيين ثم تطور تدريجياً إلى تدخل سياسي لتأمين حقوقهم الأساسية بالمعونات وبالضغط على الدولة.

● وبدأت حركة هنا وهناك في أقاليم الشمال باعتداءات مسلحة أطلقت عليها حكومات ذلك الوقت عصابات النهب المسلح وفي نظري هي حركات كانت تعبر عن تظلم مما حدث وتريد أن تقول إنها ما دامت لم تحصل على حقها العام بالوسائل العادلة فلا باس من الاستيلاء عليه بالقوة من الدولة ومن غير الدولة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أما قادة التظلم الجنوبيون فاتخذوا خطين في إظهار تبرمهم مما هو جار ومحاولة الحصول على ما يمكن الوصول إليه بكل الوسائل:

- ظل بعض منهم يشترك في السلطة المركزية والإقليمية في أي مستوى يتكرم به الشماليون عليه من مستوى مساعد الرئيس إلى الوزراء والمناصب الإدارية.
- وذهب بعضهم إلى بعث حركة التمرد المسلح بعد إخمادها في عام 1955 في سلسلة من حركة الأنانيا الأولى والأنانيا الثانية التي انتهت باتفاقية أديس اباب عام 1972. ثم بعثوا العمل المسلح في عام 1982 باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان (كل السودان).

ووجدت هذه السلسلة من حركات التمرد الجنوبية عوناً عسكرياً وسياسياً ومالياً ودبلوماسياً أفريقياً وعربياً وغربياً أوروبياً وأمريكياً.. ولكل من قدم مساعداته أجندة خاصة به.

أفحش الأخطاء

ومن أفحش الأخطاء التي وقعت فيها قيادة العمل السياسية الحزبية والعسكرية الانقلابية أنها لم توظف التنوع السوداني توظيفاً إيجابياً يحقق وحدة وطنية تساعد في تخفيف حدة الأزمة السودانية فتكون منطلقاً لحلول عبقرية كما يقول أخونا الصادق المهدي..

فالسودان يزخر بالتعدد في الأعراق والأديان والثقافات والأعراف والأقاليم ووسائل المعيشة واللغات واللهجات:

(أ) فمن حيث الأديان فإن النسب هي:

80 % مسلمون (عرب ومستعربون)

17 % إحيائيون (أفارقة قدماء)

3 % مسيحيون (أفارقة وأقباط)

(ب) ومن حيث الأعراق فإن النسب هي:

40 % عرب مسلمون

40 % مستعربون مسلمون

20 % أفارقة قدماء

(ج) ومن حيث القبائل فهي:

(+) 100 قبلية في الشمال تساوي 28 مليون نسمة

130 قبيلة في الجنوب وتساوي 7 ملايين نسمة

مجموع السكان 35 مليون نسمة

ولعله من المفيد للقارئ العربي أن يعلم أن التركيبة العربية في السودان كالتالي:

25 % قحطانيون وهم رعاة بقر وغنم وإبل يتنقلون في السهول والوديان السودانية الغربية والوسطى.

10 % عدنانيون يقطنون المدن وضفاف النيل ويعملون بالتجارة والزراعة والصناعة والتخصصات الإدارية وورثوا قيادة الحكم عن النوبيين والاستعمار.

5 % اندليسون (مغاربة) دخلوا السودان بعد مأساة الأندلس ويسكنون المدن وضفاف الأنهار ويعملون في نفس تخصصات العدنانيين ويتميزون عليهم بقيادة الفرق الصوفية.

أما المستعربون فهم قبائل من السكان القدماء امتزجوا بالعرب ومن هؤلاء على سبيل المثال: الفونج (في الوسط) والتنجر والماساليت والفور (في الغرب) والنوبة (في وسط غرب السودان) والمسبعات في الغرب ووسط الغرب وبعض فصائل من الزغاوة (في شمال كردفان).. وغيرهم كثيرون ونسبتهم كما أشرنا إليها عالية تبلغ 40 % (مستعربون ومسلمون).

ولكن القيادات السياسية من العدنانيين وأغلبهم من آل البيت والقيادات العسكرية وأغلبهم من ربيعة وكنانة آثروا عدم الاستفادة من هذا التنوع مما أدى إلى نزعة جديدة في الصراع القبلي زيادة على الصراع العرقي في الشمال.

أما في الجنوب فإن النسب تكاد تكون متساوية وإن القبائل واللهجات متعددة ومتباينة الفروقات فهناك:

- الاستوائيون وهم قصار القامات وذوو ألوان سمراء فاتحة واستوائيو السودان امتداد لسكان اوغندا والكونغو الديمقراطية وهم سكان أفريقيا القدماء الذين تقول النظريات الحديثة إن بني الإنسان هم سلالة هؤلاء الناس ومن هنا انتشر الإنسان في بقية القارات.. ويعملون بالزراعة وجمع الفاكهة.
- والنيليون طوال القامات وذوو ألوان داكنة وتقول النظريات إنهم كانوا في مكان ما في المحيط الهندي ثم عادوا إلى أفريقيا أخيراً بعد أن غرقت أوطانهم اثر التغيرات التي نتجت عن انشطار أفريقيا عن آسيا والتحام شبه القارة الهندية والصينية ببقية آسيا.. ويستدل على ذلك بوجود قبائل شبيهة لهم في المرتفعات الصينية الهندية والآسيوية الأخرى.. إذن فهم وفدوا حديثاً إلى أفريقيا بعد أن غادرها جدهم الاستوائي في تاريخ غابر..

التنوع السوداني

ما زال هذا التنوع السوداني بكل أبعاده من أغنى ثروات السودان إذا وظف كما ينبغي له في تأسيس الوحدة الوطنية فيفجر طاقات بناء ثرة العطاء بدل أن تهدر مثلما هو جار الآن بالقتال والدمار وإضعاف إرادة عملاق أفريقيا بأرضه الخصبة ومائه غير المنقطع وتاريخه العريق.. لقد كان السودانيون القدماء (الكوشيون) هم العمود الفقري في بناء الحضارة المصرية في كل حقبها عسكراً ومزارعين وعمالة بناء وساهموا في بناء الأسطورة المصرية الحضارية التي ما زال العالم مبهوراً بها.. وكان نفس هؤلاء الكوشيين هم الذين فجروا صناعة الحديد في مروى ومنها انتشرت في أفريقيا شرقاً وغرباً وجنوباً حتى أن علماء التاريخ القديم يطلقون عليها برمنغهام افريقيا (في الألفية الرابعة قبل الميلاد) مثلما كانت برمنغهام أسطورة الصناعة الأوروبية في القرن السابع عشر والثاني عشر الميلادي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



عبد الله محمد أحمد حسن

هامش (1)
تعريف بجماعة الأزمات الدولية:

- شكلت الجماعة من خمس وخمسين شخصية كانت تشغل مناصب سياسية عليا في بلادها منهم رؤساء جمهوريات ورؤساء وزارات ووزراء وسفراء وناشطون في القضايا الانسانية واعلاميون وقضاة وعسكريون وامنيون وخبراء في المنظمات الدولية.. من بين هؤلاء الخمس وخمسين متطوعا ستة عشر اوروبياً واربعة عشر امريكياً واربعة افارقة وثلاثة عرب والباقون من جنسيات ودول اخرى.
- اصدرت ثمانين تقريرا عن خمسة وعشرين قطرا بها ازمات في شرق اوروبا والشرق الاوسط وافريقيا واسيا وجنوب امريكا منذ 1995 والى 2002 ومدون في ادبياتها انها توزع تقاريرها - فقط - لمطابخ القرار في الدول المعنية وفي اوروبا والمنظمات الدولية ووسائل الاعلام الدولية والاكاديميات.
- وتفخر الهيئة بانها توظف لدراسة الأزمات شخصيات ذات خبرات عالية في جمع وغربلة المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج من ثناياها وتقديم توصيات عملية وافكار تتفتق عن حلول معقولة سريعة في اخماد الأزمات قبل استفحالها.
- اصدرت تقريرا عن ازمة السودان بعنوان «الدين والنفط والارض» من 270 صفحة في يناير 2002 واصدرت ملحقا باضافات جديدة له في ابريل 2002.

* وزير ودبلوماسي سوداني سابق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٢ اغسطس ٢٠٠٢

مصر تؤيد اتفاق ماشاكوس اذا كان يؤكد على وحدة السودان

القاهرة: صلاح متولي

اشارت مصر امس الى انها تدعم اتفاق ماشاكوس الذي وقعته الحكومة السودانية ومعارضوها في الحركة الشعبية لتحرير السودان الشهر الماضي اذا كان يؤكد على وحدة السودان. وأكد وزير الخارجية المصري احمد ماهر عقب لقاء الرئيس المصري حسني مبارك بالمبعوث السوداني للرئيس السوداني ان «مصر تقف بقوة مع وحدة السودان ومع الشعب السوداني في سعيه من اجل تثبيت الوحدة في اطار سودان جديد واحد قوي يتمتع فيه كل ابنائه بحقوقهم كاملة ويجنون جميعاً ثمار الثروة القومية السودانية». وقال ماهر ان الرئيس مبارك طلب من مهدي ابراهيم وزير الاعلام السوداني نقل هذه المشاعر وهذا الموقف الواضح القوي الى الرئيس البشير.

وفي اطار الاتصالات التي يقوم بها السودان حالياً مع مختلف الأطراف العربية والدولية خاصة مصر والجماهيرية الليبية لاطلاعها على تفاصيل وخلفيات اتفاق ماشاكوس الذي تم توقيعه اخيرا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق، تسلم الرئيس المصري حسني مبارك رسالة امس من الرئيس السوداني عمر البشير نقلها وزير الاعلام السوداني مهدي ابراهيم وحضر اللقاء وزير الخارجية المصري احمد ماهر.

وقال مهدي ابراهيم للصحافيين عقب اللقاء ان زيارته لمصر لاطلاع المسؤولين على ما جرى من مداولات في نيروبي والتي انتهت الى توقيع اتفاق مبادئ في مذكرة التفاهم المشهورة وذلك في اطار تحقيق السلام بالسودان. وقال «لقد وجدت لدى الرئيس مبارك تفهماً كاملاً لرسالة شقيقه الرئيس البشير وتعبيراً واضحاً على حرص مصر على استقرار السودان وانهاء الحرب فيه وتحقيق السلام على ارضه في ظل وحدته.. كما وجدت لدى الرئيس مبارك ومصر دعماً عبر كلماته الواضحة للسودان في كل ما يعينه على تحقيق هذه المعاني وهي السلام والاستقرار والوحدة».

وعما اذا كان اتفاق المبادئ يحمل مخاطر الانفصال في السودان بعد الفترة الانتقالية، قال مهدي ابراهيم ان «الاتفاق لا يتحدث عن انفصال بعد 6 سنوات وانما يتحدث عن سنوات انتقالية يعمل خلالها الطرفان من اجل تعزيز الوحدة بكل معانيها وسحب شحنة العداء والتوتر التي كانت بين الشمال والجنوب، وانهاء حالة الحرب والمواجهة التي امتدت الى 50 عاماً. وبعد تلك المدة تتاح الفرصة للجنوبيين في استفتاء ان يقرروا بين الوحدة في ظل النظام الفيدرالي او الانفصال». واضاف ان الفترة الانتقالية ستشهد تحقيق بنيات اساسية في الجنوب مثل المدارس والمستشفيات والطرق، مما يسهم في انهاء حالة التوتر.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وقال مهدي ابراهيم ان «تقرير المصير يمضي في سياق تعزيز الوحدة وهذا ما نرجوه وسنعمل من اجل تحقيقه كحكومة وشعب سوداني مع كل الجنوبيين المؤمنين بالوحدة على أن تكون في النهاية وحدة طوعية اختيارية بعد جهد الست سنوات» مؤكداً ان «جهد الإخوة في مصر وليبيا والدول العربية الاخرى سيساعد السودان كثيراً على تحقيق ذلك».

وأوضح مهدي ابراهيم ان «الحرب لها مخاطرها والسلام فيه تحديات ومخاطر، وان الدول عندما تكون في اوقات خطيرة من تاريخها يفترض فيها ان تواجه بعض المخاطر في سبيل الخروج من دوامة حرب امتدت نحو 50 عاماً اتت على كل شيء بل وشكلت خطراً على أرض الواقع، ومحاذير من ان يتم الانفصال من جراء الحرب». واضاف «اننا الآن تجاوزنا واقع الانفصال العملي من جراء الحرب وأصبحنا في واقع جديد من خلال مرحلة الست سنوات والعمل المشترك سيوصلنا - ان شاء الله - الى تجاوز قضية الانفصال على الرغم من ان هذا الخيار مفتوح».

ومن جهة اخرى انتقل مهدي ابراهيم عقب لقائه بالرئيس مبارك الى وزارة الخارجية المصرية حيث أجرى مباحثات مطولة مع وزير الخارجية المصري احمد ماهر استكمالاً لمناقشة تفاصيل ما تم في لقائه مع الرئيس المصري. وقال ماهر عقب اللقاء انه استمع الى شرح حول الاتفاق وقال «اننا ندعم ونؤيد ونؤكد على وحدة السودان وانه اذا كان المفهوم لدى الحكومة السودانية ان هذا الاتفاق يستهدف تاكيد وحدة السودان فهذا شيء نؤيده وندعمه وسنقدم له كل الدعم من اجل ان يبقى سودانا موحدا، يتمتع فيه كل ابنائه بحقوق متساوية ويتمتعون بثمرات هذا البلد الكبير».

وعما اذا كانت هناك شروط مصرية محددة وراء قبول مصر بالاتفاق قال ماهر «لن أضيف شيئاً، ان الموقف المصري هو ما أوضحته ونحن متفقون مع الحكومة السودانية على انه يجب العمل بقوة لتاكيد وضمان وحدة السودان». وعما اذا كانت هناك دعوة وجهها السودان لمصر للمشاركة في المفاوضات التي ستجرى مستقبلاً مع الجنوبيين قال ماهر «لم اسمع بهذه الدعوة ونحن لسنا شركاء في هذه المفاوضات». واضاف ماهر أن «الحكومة السودانية تقول انها تريد الحفاظ على وحدة السودان، والطرف الذي وقعت معه الاتفاق اكد اكثر من مرة انه يؤيد وحدة السودان، والدول الأجنبية التي كان لها دور في تلك المفاوضات تقول انها تريد وحدة السودان، لذلك فان طريق الوحدة يجب أن يكون مفروشاً بالورود».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٢ اغسطس ٢٠٠٢

السودان .. في أنتظار مصر والعرب

أن تأتي متأخرا أفضل بكثير من ألا تأتي إطلاقا

تبدو المقولة الفرنسية «ان تاتي متاخرا خير من الا تاتي ابدا» اكثر انطباقا على المسعى المصري الاخير بجمع النائب الاول للرئيس السوداني علي عثمان محمد طه بزعيم التجمع الوطني المعارض محمد عثمان الميرغني في القاهرة مؤخرا. فليس هناك من هو الصق بالشان السوداني من مصر، ورغم ذلك لعبت عواصم إقليمية افريقية ادوارا في جمع الفرقاء السودانيين كان يفترض أن تكون من نصيب القاهرة.

البداية جاءت من مكان قصي وغير متوقع عندما رتبت جيبوتي للقاء الفريق عمر البشير وزعيم حزب الأمة الصادق المهدي اواخر العام 1999، ثم كرت السبحة وتسلمت الراية اسمرة التي جمعت بين البشير والميرغني، ثم حققت نيروبي الاختراق الرئيسي الشهر الماضي بتوقيع الاتفاق الإطاري بين الحكومة والحركة الشعبية لتعقبها كمبالا وبعد اسبوع فقط من التوقيع على ذلك الاتفاق بجمع البشير والدكتور جون قرنق قائد الحركة الشعبية في أول لقاء بينهما.

المأمول في التحرك المصري أن يسهم في تعزيز الزخم الذي بدأت تحققه عملية السلام في السودان من

خلال المساعدة في بناء إجماع وطني داخلي يشمل كل القوى السياسية وأن يصبح مقدمة لدور عربي اكثر فاعلية في تحقيق السلام وضمان أن يصبح خيار الوحدة اكثر جاذبية للجنوب، وذلك تحت أفق من تبادل المصالح بين هذا المسعى العربي والسودان.

الدور المتوقع من مصر لا ينطلق فقط من وشائج التاريخ والجغرافيا ومياه النيل التي تربط بين البلدين، وإنما لعوامل اخرى من بينها أن الرئيس المصري حسني مبارك هو الرئيس العربي الوحيد الذي التقى قرنق عدة مرات، وأن القاهرة فتحت مدارسها ومعاهدها للآلاف من الجنوبيين الذين درسوا فيها خلال العقود الثلاثة المنصرمة. ومعروف أن عددا من قيادات الحركة الشعبية يتقنون العربية بسبب دراستهم تلك في مصر، الأمر الذي يمكن أن يجعل الأرض ممهدة لتحرك رشيد خلال فترة السنوات الست الانتقالية التي يتم في نهايتها الاستفتاء على حق تقرير المصير وهل يبقى الجنوب في إطار السودان الموحد فيدراليا كان أو كونفيدراليا أو ينفصل.

لفتت حرب الجنوب الحالية، وهي الثانية من نوعها، انظار العالم في اقل من عام على انطلاقها عام 1983 عندما تمكنت مجموعة تابعة للحركة الشعبية من الهجوم على معسكر لشركة «شيفرون» العاملة في مجال التنقيب عن النفط وقتل ثلاثة من العاملين، مما دفع الشركة الى وقف عملياتها التي لم تستانفها قط بعد ذلك. هذا الحادث غطى على حادث مماثل اخر عندما هجمت وحدة اخرى على معسكر لعمليات الشركة الفرنسية التي كانت تقوم بحفر قناة جونقلي التي كان ينبغي أن تمد السلاودان ومصر بكميات إضافية من المياه تبلغ أربعة مليارات متر مكعب.

واذا كانت اي إمدادات جديدة للمياه ستوفر لمصر مصدرا مائيا اضافيا وهي التي لا تتوفر لديها موارد مائية جوفية أو امطار كافية، فإن أي حديث عن تنمية الجنوب يجتل فيه تطوير قناة جونقلي واستكمال المشروع بابعاده الاقتصادية والاجتماعية مكانة محورية.

وهذا مجال توافق مصلحي يمكن أن يصبح نقطة انطلاق لحركة مستقبلية خاصة اذا وضع في الاعتبار متغيرات المشهد الإقليمي التي بدات تنظر الى موضوع المياه من باب التنسيق والتعاون بدلا من حالة المواجهة والعداء التي ميزت موضوع المياه الشائك الذي كان

يضع السودان ومصر في جانب وبقية دول حوض النيل السبع خاصة إثيوبيا في جانب اخر. العام الماضي شهد بروز ما عرف بمبادرة النيل، بدعم دولي للقيام باستثمارات لتوفير المزيد من المياه وتخفيف حدة الفقر مع الحفاظ على البيئة في إطار مناخ سلمي تعاوني بين دول الحوض. وهذا المناخ الجديد كاف في حد ذاته للتشجيع على المضي قدما في التعامل مع حق تقرير المصير للجنوب بعقل وقلب مفتوحين. فخلال المحاولة على إبقاء السودان موحدا بالقوة ضاعت عشر سنوات على مشروع جونقلي. والآن ومع وجود مناخ مختلف فان عبارة لعمرو موسى عندما كان وزيرا لخارجية مصر تبدو معقولة، اذ اشار الى ان إضافة دولة حادية عشرة الى دول حوض النيل العشر لن تزيه الأمور تعقيدا.

ومن المصادفات أن يتزامن ترتيب القاهرة للقاء علي عثمان والميرغني مع اجتماعات اللجنة الوزارية المصرية السودانية العليا، وهي مؤسسة أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالنظر بعيدا وفي إطار استراتيجي قادر على تخطي العقبات والبطء البيروقراطي المعهود.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الى جانب الدور الإيجابي المأمول من مصر، فإن السودان يتطلع الى دور عربي مماثل ومن باب التبادل المصلحي الذي يمكن أن يدفع بآمال تكامل السوق العربية المشتركة خطوات الى الأمام. وللدول العربية ومؤسساتها التنموية تجارب ثرة في التعامل مع السودان، ولعل الدرس الأبرز الذي يمكن استخلاصه من تلك التجارب السعي الى أن يصل العون العربي الى الناس وأن تسهم مشاريع التنمية في تغيير الأوضاع الى الأحسن، الأمر الذي يستدعي شيئا من الشفافية والإفصاح الأقدر على توفيره صحافة حرة وقضاء مستقل وتداول سلمي للسلطة، وهي مكونات رئيسية لتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة.

خلال فترة الأعوام الثلاثة الماضية تمكن السودان من تطبيع علاقاته مع معظم الصناديق العربية، وهو ما عبر عنه أسهامها في مشروع سد مروي، أحد المشاريع الكبرى التي لم يشهد السودان مثيلا لها بتمويل عربي منذ أكثر من عقدين من الزمان. وفي هذا المناخ وبعد اعتماد سياسات التخصيص والسماح بالملكية الأجنبية للمشاريع، فإن هناك فرصة لنشاط عربي في الميدان الاقتصادي يستفيد من موارد البلاد الهائلة ويوفر فرصا تنموية للجنوب يمكن أن تضع أساسا قويا لوحدة طوعية، كما يوفر فرصا مماثلة للمستثمرين العرب في مكان قريب.

ويمكن للدور العربي أن يسهم في أمرين: أن تقوم الصناديق العربية بإعداد دراسة من منظور متكامل عن الوضع الاقتصادي السوداني تجدد فيه دراسات سابقة قام بها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات، ووضع الديون العربية على السودان وأن تضع هذه الدراسات أولويات ووجوه صرف لتحقيق الاختراق المنشود عبر خارطة استثمارية تتيح فرصا للاستثمار الخاص والعام الذي يتجه عادة الى مرافق البنية التحتية. وثانيهما معاونة السودان في جانب توفير التدريب والتأهيل لصناعته النفطية الوليدة التي تحتاج العنصر البشري المدرب ليتمكن من السيطرة عليها.

يبقى العبء في النهاية على القوى السياسية السودانية لتجعل لمثل هذا الخيار الإغراء الملائم، وليصبح الدور الخارجي مكملا لجهد وعبء ينبغي أن ينهض به ابناء البلاد انفسهم في المقام الأول.



السر سيد أحمد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: عكاظ

التاريخ: ٢ اغسطس ٢٠٠٢

السودان وحسابات الأرباح والخسائر (٤)

الشماليون يطيحون بحكومة عبود لانتهاجها

سياسة الحل العسكري في الجنوب

خالد طه (جدة)

□ في الوقت الذي نشط فيه حزب «سانو» الجنوبي سياسيا باعداد المذكرات ومخاطبة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في وقت لاحق.. كان التململ يزداد وسط «المحاربين القدامى» والشباب المتعاطف معهم ومالبثوا ان قرروا بدء العمليات المسلحة في الجنوب لتحقيق اهدافهم فشكلوا تنظيما عرف انذاك باسم «الانانيا» يقود العمل العسكري داخل السودان واعلنوا ان صبرهم «قد نفد» وأن الوسيلة الوحيدة لحل المشكلة هي استعمال القوة!

وهكذا اتخذ العمل السياسي في الجنوب عام ١٩٦٣م اسلوبين:

اسلوب الحل السياسي الذي سعى اليه حزب سانو من خارج السودان بمخاطبة المنظمات الدولية والتي تمثلت في المطالبة بتدخل دولي وتشكيل لجنة محايدة تشرف على ترتيبات «تقرير المصير» حتى يختار الجنوبيون بارادتم الحرة نوع العلاقة التي تربطهم بشمال السودان او اي دولة افريقيا اخرى.. والاسلوب الثاني هو العمل المسلح من داخل السودان والذي قادته «الانانيا» التي اخذت تهاجم الاهداف الاستراتيجية خاصة الطرق والجسور في الجنوب بطريقة حرب عصابات تتقدم من الغابات الى تخوم المدن الجنوبية.

في بداية الامر ادان حزب «سانو» على لسان رئيسه جوزيف ادوهو كما ورد في صحيفة الاوبرورفر في ٦ اكتوبر ١٩٦٣م حرب العصابات مؤكدا على ان القضية سياسية وينبغي ان تحل حلا سياسيا.. الا ان تعاطف حزب سانو مع الانانيا اخذ يزداد بمرور الوقت.. واخذت شوكة الجناح المتشدد تزداد قوة في حزب سانو بالدعوة الى حسم القضية في ميدان الحرب وتحقيق استقلال جنوب السودان بالقوة، وذلك رغم وجود الاصوات الداعية للحل السلمي.

موقف الحكومة

وبنفس القدر.. كانت الحكومة في الخرطوم تنتهج سياسة الحل العسكري والمجابهة الامنية لكل معارضة في الجنوب الامر الذي اثار قلق الحركة السياسية في الشمال من هذا التصعيد الذي يضع البلاد على حافة حرب اهلية.. وتعاطف ساسة الشمال ذلك الوقت مع قضية الجنوب داعين للحل السياسي ووقف نزيف الدم مؤكدين على ان عروبة السودان ليست نزعة عنصرية إنما هي ارث حضاري نافين اي رغبة في انتهاج سياسات عرقية ومصرين على ان ازالة المظالم وتحقيق الاستقرار عملية سياسية تتم عبر الحوار والتفاوض وكان ذلك هو السبب الرئيسي والمباشر في حدوث الصدام الذي وقع بين حكومة عبود والقوى السياسية الشمالية والذي قاد الى ثورة اكتوبر والاطاحة بالحكم العسكري.

كانت هذه ايضا محطة فاصلة في تطور موضوع الجنوب.. لان تلك كانت المرة الاولى التي تتعاطف فيها الحركة السياسية الشمالية بمختلف توجهاتها مع الجنوبيين وتطيح بحكومة شمالية لانها صعدت الحرب في الجنوب وتدعو الى حل سلمي في اطار عودة الديموقراطية وتوفر امكانات الحوار.

ولم يكد رئيس الوزراء الجديد الذي تسلم مقاليد الحكم لفترة انتقالية يعلن برنامج حكومته والترتيبات التي ستتخذها لحل مشكلة الجنوب حلا سلميا حتى تسلم



■ عبود

رسالة تهنئة واشادة من حزب «سانو».. اما جبهة الجنوب التي تم تكوينها في الداخل غداة ثورة اكتوبر فقد كانت متجاوبة مع اطروحات الحل السلمي ومع استراتيجية الحكومة الانتقالية.. خاصة انها احست بجدية الحكومة انذاك في تعاملها مع المشكلة لان المناصب التي عرضت للوزراء الجنوبيين كانت لاول مرة في وزارات فعالة حيث تسلم وزير جنوبي وزارة الداخلية للمرة الاولى.. كما ان رئيس الوزراء سر الختم الخليفة كان موضع ثقة الجنوبيين لعلاقته الطويلة بجنوب السودان الذي عمل فيه في حقل التعليم والذي كان المسؤول الاول عنه هناك.

ماذا اراد الجنوبيون؟

حدد حزب سانو رؤيته للمشكلات القائمة آنذاك والحلول الممكنة والترتيبات التي يجب ان تتخذ وذلك في خطاب طويل وجهه في نوفمبر ١٩٦٤م لرئيس الوزراء وأرسل منه صورا لجهات عديدة داخل السودان وخارجه بما في ذلك الدول الافريقية والامم المتحدة.. هذا الخطاب يستحق

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الحل العسكري اثار قلق الحركة السياسية الشمالية فاعترضوا عليه

الجنوبيون حددوا مطالبهم في خطاب طويل لرئيس الوزراء الجديد

الاحزاب الشمالية اعطت «الاعتبار الكافي» للمطالب التي رفضتها لجنة الدستور

تنظيم «الانانيا» اعتمد العمل العسكري بمهاجمة الاهداف الاستراتيجية في المدن الجنوبية

ان اتوقف عنده قليلا لانه يعتبر وثيقة هامة في تحديد ابعاد المشكلة ورؤية الساسة الجنوبيين لها انذاك:

استهل حزب سانو خطابه بتهنئة رئيس الوزراء وحكومته والشعب السوداني في الشمال والجنوب بانتصار ثورة اكتوبر وعودة الحكم الديمقراطي للبلاد ثم حدد مطالبه لحل مشكلة الجنوب في النقاط التالية:

○ اعلن العفو العام لكل اللاجئين الذين يرغبون في العودة الطوعية للسودان وان تصدر الحكومة اعلانا يعطي ضمانا مكتوبا يودع لدى منظمة الوحدة الافريقية وهيئة الامم المتحدة يؤكد عدم تعرضهم للمساءلة عن اية اعمال ارتكبت خلال الفترة السابقة.

○ الاعتراف بحزب «سانو» كحزب سياسي يخوض الانتخابات ببرنامج فيدرالي.

○ عقد مؤتمر مائدة مستديرة تشترك فيه كل الاحزاب الشمالية والجنوبية اضافة الى الهيئة القضائية وجامعة الخرطوم وقادة النقابات «التي كانت القوى التي فجرت ثورة اكتوبر» للبحث في الخطوط العامة للعلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب.

○ ان يلغى قانون «المناطق المقفولة» وقانون الجمعيات التبشيرية الذي ابعد المبشرين الاجانب من الجنوب.

○ الاعتراف بأن السودان قطر «افريقي عربي» له شخصيتان متمايزتان ثقافة وتقاليد.. وانه زنجي وعربي اضافة لاختلافات المعتقدات الدينية واللغات ولاتستطيع المسيحية ولا الاسلام توحيد السودان!؟ ولاتستطيع ذلك اللغة العربية! ولن حل مشكلة الجنوب يكمن في الاعتراف بالوحدة في التنوع الامر الذي يحققه دستور فيدرالي ونضال الجنوبيين هو في الاساس نضال سياسي يشترك فيه جنوبيون ذوو معتقدات مختلفة مسيحيون ومسلمون ووثنيون.

○ الاعتراف بأن الشمال والجنوب ورثا علاقات تاريخية سيئة ولم يتحقق في السنوات الاخيرة جهد يثبت ان التاريخ لن يكرر نفسه.. والسودان بلد شاسع لاتستطيع سلطة في العالم ان توحده بالقوة.. ولن توحده الا المساواة والعدالة في توزيع الفرص.

هذه هي النقاط التي حواه الخطاب الذي افتتحه حزب سانو بالتاكيد على انهم بشر ولايبرئون انفسهم من الخطأ وأن اي خطأ ارتكبوه انما كان بدافع من رغبتهم في الوصول الى حل دائم للعلاقة بين الشمال والجنوب وانهم ليسوا عنصريين ويدركون ان الدماء ظلت تمتزج على مدى قرون حتى لم تعد هناك اعراق خالصة ولذلك فهم يركزون على «العدالة الدستورية» التي تبني الامم!

وبعدذلك كله يثيرون في الخطاب نقطة ظلت تتردد كثيرا في دعم وجهة النظر الجنوبية الداعمة لمطلبهم بمنحهم حق تقرير المصير والتي مازالت تتردد حتى اليوم:

○ على اهل الشمال ان يذكروا انه لم تتح الفرصة مطلقا للجنوبيين في تقرير المصير فيما يخص علاقتهم بالشمال بينما مارس الشمال هذا الحق بالنسبة لعلاقته مع مصر.. وان الجنوب لم يمثل في المحادثات التي انتهت باتفاقيات القاهرة في فبراير عام ١٩٥٣م والتي منحت لسودان حق تقرير المصير الذي قاده للاستقلال.

وهنا.. نسي قادة حزب سانو ان تقرير المصير اعطى للسودان شماله وجنوبه.. وان البرلمان الذي مارسه كان مكونا من شماليين وجنوبيين..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



■ سر الختم

وانهم اجازوا اقتراح الاستقلال بالاجماع.

ولكن الخطاب اراد من وجهة نظري أن يصل الى نقطة اخرى وهي ان احزاب الشمال عند اعلان الاستقلال وعدت احزاب الجنوب ان تعطي «الاعتبار الكافي» لمطلب الحكم الفيدرالي ولكنها لم تلتزم بوعدها..! بل هو يتهم احزاب الشمال بأنها تآمرت مع الجيش ليتسلم السلطة حتى تتعامل القوات المسلحة مع قضية الجنوب بمنطق القوة.. وهذه واحدة من «الاساطير» الجنوبية المتداولة حتى اليوم.. حيث ان كلا الاتهامين يمثلان صورة لسوء الفهم الذي شاب علاقة الشمال بالجنوب.. لان حقيقة الامر ان الاحزاب الشمالية في ذلك الوقت اعطت «الاعتبار الكافي» لمطلب الحكم الفيدرالي وبحثته في لجنة الدستور التي رفضت الموافقة عليه.. فهي لم تعد بأنها ستقبله.. ولكنها وعدت باعطائه الاعتبار.. ومن حق الجنوبيين ان يلوموا اللجنة على الرفض.. لان الحكومة ابرت موعدها بدراسة الامر.. كما ان تهمة التآمر مع الجيش ضد الجنوب يدحضها ان السبب المباشر للاطاحة بالحكومة العسكرية كان رفض القوى السياسية الشمالية لسياسة الحكومة العسكرية في الجنوب.

كل تلك الوقائع تعطينا فكرة عدم سوء التفاهم الذي ينشأ عند احتدام الصراعات والقناعات التي يتوصل اليها طرف من الاطراف استنادا لمقدمات خاطئة لكنها تصبح من المسلمات التي يتعذر محوها والتي لاتزال تتردد حتى اليوم بايمان تام ودون تمحيص او مراجعة!

ومهما يكن من امر.. فان الفقرات الاخيرة في الخطاب لم تكتف بشرح مطلب الحكم الفيدرالي الذي اكدت انه لايتعارض مع وحدة السودان.. ثم يختتم بفقرة تحذيرية تقول ان رفضت حكومة اكتوبر هذه المطالب فسينتقلون للخندق الاخر لانهم على استعداد لشد الاحزمة ليواصلوا النضال واللجوء الى الامم المتحدة والدول الافريقية والعربية.. وانهم اذا منعوا من المشاركة في السلطة فانهم سيفقدون القوة التي تمكنهم من منع «المتطرفين» من اللجوء للمقاومة المسلحة التي يدفعهم اليها الباس!!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاخبار

التاريخ : ٢ اغسطس ٢٠٠٢

رسالة لمبارك من البشير حول اتفاق نيروبى

اطلاع الرئيس على تطورات الأوضاع فى السودان

ماهر: مصر مع وحدة السودان وحق كل أبنائه فى ثروته القومية

مهدى: تجاوزنا واقع الانفصال رغم أنه خيار مفتوح

كتب محمد الشماع :

تسلم الرئيس حسنى مبارك رسالة من الرئيس السودانى عمر البشير تتناول تطورات الاوضاع فى السودان، وذلك خلال استقباله لمهدى ابراهيم وزير الاعلام السودانى والمبعوث الخاص للرئيس السودانى صباح امس بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة. حضر المقابلة احمد ماهر وزير الخارجية والدكتور احمد عبدالحليم محمد سفير السودان بالقاهرة. ورحب احمد ماهر وزير الخارجية عقب المقابلة بزيارة الوزير السودانى للقاهرة وقال ان الرسالة التى نقلها للرئيس مبارك من الرئيس البشير تدورحول الاتفاق بشأن السودان الذى تم فى كينيا.. واضاف ان الرئيس مبارك خلال المقابلة أكد ان مصر تقف بقوة مع السودان الشقيق فى مساعيه لتحقيق الاستقرار وان مصر تقف مع وحدة السودان وتقف مع الشعب السودانى فى سعيه من اجل تحقيق هذه الوحدة فى اطار سودان واحد قوى يتمتع فيه كل ابنائه بحقوقهم كاملة ويجنون جميعا ثمار ثروة قومية سودانية.

واضاف ماهر ان الرئيس مبارك طلب من وزير الاعلام السودانى ان ينقل هذه المشاعر وهذا الموقف الواضح القوى الى الرئيس البشير.

ومن جانبه صرح مهدى ابراهيم بان رسالة الرئيس البشير للرئيس مبارك تأتى فى اطار إطلاعه على ماجرى من مداولات نيروبى والتى انتهت بتوقيع اتفاق مبادىء فى مذكرة التفاهم المشهورة وذلك فى اطار تحقيق السلام بالسودان.. وقال مهدى ابراهيم لقد وجدت لدى الرئيس مبارك تفهما كاملا لرسالة شقيقه الرئيس البشير وتعبيرا واضحا على حرص مصر على استقرار السودان وانهاء الحرب فيه وتحقيق السلام على ارضه فى ظل وحدته، كما وجدت لدى الرئيس مبارك دعما للسودان فى كل ما يعينه على تحقيق هذه المعانى «السلام والاستقرار والوحدة».

وحول ما يحمله اتفاق المبادىء من مخاطر الانفصال فى السودان بعد الفترة الانتقالية قال مهدى ابراهيم ان الاتفاق لايتحدث عن انه بعد ست سنوات يستقل الجنوب، وانما يتحدث عن ان الست سنوات الانتقالية والشهور الستة التمهيدية التى تسبقها يعمل خلالها الطرفان من اجل تعزيز الوحدة بكل معانيها وبعد تلك المدة تتاح الفرصة للجنوبيين فى استفتاء ان يقرروا من بين خيارات عديدة من الوحدة فى ظل النظام الفيدرالى الى الانفصال. واعرب عن اعتقاده ان ذلك من شأنه ان يحقق واقعا فى جنوب السودان ينهى حالة التوتر الذى جعل مثل هذه المشاعر تظهر عند طرف منه. وقال ان تقرير المصير يمضى فى سياق تعزيز الوحدة وهذا ما نرجوه وسنعمل من اجل تحقيقه كحكومة سودانية وكشعب سودانى مع كل الجنوبيين المؤمنين بالوحدة على ان تكون فى النهاية وحدة طوعية اختيارية بعد جهد الست سنوات، مؤكدا ان جهد الاخوة فى مصر واثيوبيا والدول العربية الاخرى سيساعد السودان كثيرا على تحقيق ذلك. وحول المخاوف من تقسيم السودان قال مهدى ابراهيم ان الحرب لها مخاطرها والسلام فيه تحديات ومخاطر وان الدول فى اوقات الخطر من تاريخها تتعرض ويفرض عليها ان تواجه بعض المخاطر فى سبيل الخروج من دوامة الحرب التى امتدت نحو خمسين عاما اتت على كل شىء بل شكلت خطرا على ارض الواقع بان يتم الانفصال من جراء الحرب.



الرئيس مبارك خلال استقباله وزير الاعلام السودانى أمس «تصوير: احمد مراد»

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: القدس العربى
التاريخ : ٣ اغسطس ٢٠٠٢

الأزمة السودانية.. أهلها أولى بحلها (2)

هذه الحكومة القائمة التي «شعللت» نيران الحرب منذ 1989 وسلّحت ميليشياتها تعتبر واحدة من العقبات

السودانيون القدماء من غير العرب كانوا حملة مشاعل المشروع الاسلامي خاصة في دارفور ومملكة الفونج

يواصل السياسي السوداني عبدالله محمد أحمد حسن مناقشته لتقرير جماعة الأزمات الدولية، ويقدم عددا من الملاحظات عليه مشيرا الى المناهج الدولية الحالية للتعامل مع الأزمة السودانية التي يختصرها بذلك الذي تقوده الولايات المتحدة، والحل السوداني الذي يدعو اليه الكاتب هنا.

«القدس العربي»

ما غاب على محرر التقرير

من جملة ما طرحته سابقاً ترسبت الأزمة السودانية الراهنة وليست هي ترسبات صراع حول النفط والدين والأرض.. ولعله غاب على محرر تقرير جماعة الأزمات الدولية أن أول من طرح المشروع الإسلامي في السودان هم السودانيون القدماء من غير العرب: لقد أقام دولة الإسلام في دارفور مسلمون غير عرب ومن أقام دولة الإسلام في جبال النوبه مسلمون غير عرب ومن أقام سلطنة الفونج - كذلك - غير عرب تحالفوا مع قيادات عربية وقد عاش المشروع الإسلامي يحكم السودان سياسياً منذ العام 1505 وحتى العام 1916 يوم طاحت راية السلطان علي دينار على يد هدلستم باشا البريطاني في دارفور.. تداولت المشروع الإسلامي أيدي الفرنج وحلفائهم العرب وأيدي التقلاوية في جبال النوبة وأيدي أنصار المهدي في عموم السودان والفونج والفور بقيادة السلطان علي دينار.. وكان من أبرز أبطال هذا المشروع العسكريون والإداريون من غير العرب ومن يراجع التاريخ يجد أسماءهم تلمع في هالات من الشجاعة والتضحية.

وحتى عندما رفضت الحركة الوطنية لواء طرد المستعمر من السودان في أوائل عشرينات القرن العشرين كان فرسان المبارزة من المستعربين المسلمين (غير العرب) أمثال عبد الفضيل الماظ وعلي عبد اللطيف وإضرابهما..

ولم يكن هناك صراع حول الأرض في السودان إذ ما أوسع ملكيتها الخاصة وعلى الشيوع وأغلبها ملك للدولة تقطعها دون ثمن لمن يبدي رغبة في استثمارها.. وأضرب مثلاً بنفسي إذ أن جدي لابي ترك لأولاده أكثر من عشرين كيلو متراً مربعاً أرضاً زراعية مطرية ومراتع لقطعان البقر والضان.. ماذا فعلوا بها؟ تركوها لبقية الأهل على الشيوع ونزحوا إلى المدينة يكدحون كما يكدح سكان المدن ليعلمونا وينشئونا تنشئة الزمن المعاصر ومع ذلك بداوا معنا من خلوة تحفيظ القرآن قبل أن يخرطونا في سلك التعليم الحديث (الاستعماري في نظرهم).

من هنا يبدأ الحل

ان فك طلاسم الأزمة السودانية يبدأ من حيث بدأت تظلما ومطالبة بتوزيع الثروة والسلطة والمشاركة المتساوية لكل الإطراف في اتخاذ القرار واحترام الانسان كما هو انسان مثلما وعيها امير المؤمنين عمر بن الخطاب عندما واجه واليه عمرو بن العاص على مصر: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتم احرارا؟ ومثلما طأطأ رأسه وهو العربي المتعالي قبل الاسلام لبلال (العبد الاسود) قائلا: والله لانت سيدنا يا بلال (بالاسلام).. فكذلك وعى الانسان السوداني القديم ان مقامه بالاسلام ارفع من مقام العربي بدون اسلام فرفع لواء المشروع الاسلامي قبل العربي ليحقق به قواعد الندية والتساوي في كل المقامات. ولم تكن ميزات المشروع الاسلامي في السودان حكرا على المسلمين وحدهم اذ قد وعينا الحياة في نصف القرن الاخير ونحن شباب: جلسنا في صفوف الدراسة مسلمين وغير مسلمين ورأينا امهاتنا يتعاملن مع جارات غير مسلمات بل دخلنا بيوتا نصفها مسلم والنصف الآخر غير مسلم، وشهدنا غير مسلمين يقرأون القرآن عن ظهر قلب في الافراح والمآتم وفي المسابقات الادبية واستمعنا لشعراء يدبجون القوافي الرصينة تغنيا بالمناسبات الاسلامية.. ولم يكن الدين محل نزاع ولا سبب نزاع في المجتمع السوداني قديمه ومتأخره على الاطلاق.

ثمن العودة الى البداية

ان ثمن العودة الى حيث كنا من ثقة وتسامح وتعامل لدى هو الاعتراف الشجاع بأن ما حدث كان يجب الا يحدث.. ونطوي صفحته عن جد لندون اسطر ميثاق السودان الجديد وسأطرح اسس هذا الميثاق في آخر حلقة من هذه السلسلة.

آن اوان العودة؟

واتساءل بعد هذا العرض لجوهر الأزمة: اما آن اوان عودتنا الى بداية طريق الحل الصحيح؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ان بلادنا من البلدان القليلة في العالم التي يعاني انسانها من حرب ضروس حصدت الارواح وعطلت التنمية وزعزعت استقرارنا واستقرار جيراننا.

وان اطراف النزاع من حكومة ومعارضة لمست عزوف الرأي العام عن انغام الحرب والفقر والبطالة والحصار الاقتصادي والارهاق الضرائبي والانفاق في لزوميات الحرب والدمار.

وان المعارضة في الجانب الآخر فهمت ان المستثمر في حربها ضاق ذرعا بعد ان ايقن من عجزها عن تحقيق نصر حاسم في ميادين القتال يمكنه من اقتسام الثمرة معها وان تحديات تواجهها: فاما ان تبقى جماعة عسكرية متمردة ضيقة الافق واما ان تنفتح سياسيا ومدنيا على كل ابعاد المشكلة بمنهج حضاري سلمي.

عوائق طريق العودة:

وطريق عودتنا الى البداية السليمة لحل الأزمة محفوف بعوائق داخلية وخارجية نجملها في الفقرات التالية:

داخليا:

(أ) هذه الحكومة القائمة التي شغللت نيران الحرب منذ 1989 بضراوة واستعملت فيها كل سلاح متاح لها زودت به قواتها وميليشياتها الرديفة واتبعت فيها تكتيك فرغ المياه يستسلم لك السمك وقهرت معارضي سياساتها بقوة القانون الخاص بالأمن، والطوارئ. هذه الحكومة واحدة من العقبات.

(ب) المعارضة المسلحة الجنوبية التي اعتمدت تخريب منشآت النفط سلاحا استراتيجيا في صراعها مع الحكومة والهجمات العشوائية على المدنيين الذين تحت سلطة الحكومة وتحويل الاغاثات الانسانية لاغراض عسكرية وتجنيد الاطفال قسرا للقتال في صفوفها واجهاض كل محاولة للاتفاق على الخروج من مأزق الحرب... اصبحت مستفيدة من الوضع الحالي ولا تريد منه مخرجا وهي عقبة اخرى.

(ج) المعارضة الشمالية بقيادة المشائخ: حسن الترابي والصادق المهدي ومحمد عثمان الميرغني وزين العابدين الهندي واكثر من ثلاثين حزبا من احزاب التوالي جميعها بدون رؤية واضحة لما تريد وبدون سند شعبي طائفي او قبلي او تابع تقليدي او «متأدلج»، حائر بين الايديولوجيات التي انفض سامرها في الاتحاد السوفييتي والشرق الاوسط. جميع هؤلاء حائرين اليوم في انتظار مسيح سياسي يطرح لهم مشروع عبور البحر السياسي السوداني الواسع.. وتبقى ادعاءات هذه اليافطات التي لا تجد من يقول لها عليك السلام عقبة ثالثة.

(د) هذا القطاع الواسع من العسكريين والمدنيين المستفيدين من بقاء الاوضاع على ما هي عليه من الذين لا يؤمنون بان مع كل حركة بركة.. هؤلاء عقبة رابعة

خارجيا. اما العقبات التي تهدد العودة الى المسار الصحيح لحل الأزمة فيمكن اجمالها فيما يلي:

(أ) الدول الغربية وامريكا يهمها من وراء الأزمة السودانية:

● وقوع النفط السوداني في يد الصين الشعبية وماليزيا وهما خصمان للغرب لكل منهما اجندة خاصة به.

● رغبة في تصفية حساباتها مع حكومة السودان الحالية التي يتهمونها بوضع يدها مع الدول المتمردة على سيادة الغرب وامريكا الدولية مثل ايران والعراق وليبيا وسورية.. والى آخر قائمة الدول والمنظمات المتهمة بالارهاب الدولي.

● وان امريكا - على الاخص - لعبت دورا هاما في تسعير نار الصراع السوداني بتقديم المساعدات العينية والمعدات والتمويل المستمر والمساعدات الغذائية باسم اغاثة الجائعين الى المعارضة الجنوبية المسلحة وقد بلغ ذلك اكثر من مليار ومئتي مليون دولار في العشر سنوات الاخيرة.

كما ساهمت امريكا بفرض حظر تجاري على شعب السودان مثلما فعلت بشعب العراق وألبت عليه الرأي العام الدولي بزعم انها تعمل لاسقاط النظام الحاكم بينما يقع العبء فقرا وبطالة وحرمانا على شعب السودان.

وقناعات ودور الغرب وامريكا في تسعير نار الصراع السوداني عقبة اخرى في سبيل الحل السليم.

(ب) جيران السودان المباشرون ومن وراءهم من الافارقة والعرب لهم اجندات تتفق وتختلف في عدة مفاصل:

● لبعضهم اطماع حدودية مثل اثيوبيا التي ترمي نظرها الى السهول الواسعة الخصبة التي تتمدد تحت مرتفعاتها الحدودية.

● ومصر التي استولت على حلايب الصحراء القاحلة وطرحت مشروعات الوادي الجديد وتعمير سيناء دون جدوى اقتصادية ترتجف مفاصلها كلما اطلعت على احصائيات تصاعد معدلات انفجارها السكاني ولا مخرج لها من المأزق الا في المئتي مليون فدان ارض زراعية بور في السودان.

● وبعضهم مستفيد ماليا وادبيا في استمرار الصراع السوداني من وراء استعمال المجتمع الدولي له قنوات عمق استراتيجي للمعارضة المسلحة التي يساندها مثل اوغندا واريتريا وكينيا.

● وجميعهم يلتقون في ان يظل السودان بدون نظام حكم قوي ليتمكنوا من نهش مطامعهم فيه ويتفق جميعهم على تأجيل اي اصلاحات سياسية تؤدي الى نظام اقتصادي تفجر طاقات السودان القيادية في المنطقة وتجعل منه نموذجا لشعوب البلاد المجاورة فتتحرك لقلب الاوضاع في بلادها.

● وجميع بلاد منابع النيل تريد السودان مُحَيَّداً بضعفه السياسي والاقتصادي في حرب اعادة النظر في توزيع مياه النيل بينها وبين مصر المؤجلة حاليا الى حين.

وهذه عقبة اخرى من عقبات حل الأزمة السودانية.

(ج) هناك دول عربية لا تريد ان تدلي بدلوها في حل أزمة السودان بفعالية وايجابية رغم مصالحها الحيوية في استقرار وتطوير اقتصاديات السودان لأنها قادرة على الاستعاضة عنها ببدائل في الوقت الراهن وعلى رأس هذه المصالح الحيوية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المتغافل عنها الآن امن السعودية وليبيا الغذائي والمائي في المدى البعيد.. فابتعادهما الآن او تساهلهما فيما يجري في السودان حاليا ربما يؤدي الى ارساء اسس يصعب عليهما - مستقبلا - تبديلها او اختراقها او ربما مجرد التعامل معها وهذه عقبة اخرى في سبيل تسوية تحقق استقرار علاقات سوية في المنطقة بدون استضافة مصالح السعودية وليبيا واقطار اخرى مثل الجزائر والكونغو الديمقراطية.

المطروح في الساحة - الآن - منهجان لتصور وحل الأزمة السودانية هما:

(i) تصور غربي تقوده الولايات المتحدة على ضوء نظرية جماعة الأزمات الدولية بقيادة اهتسارى الرئيس الفنلدي السابق.

(ii) حل سوداني عكفت على تجميع اطرافه من نتائج الحوارات السودانية التي جرت بين الحكومة واطراف المعارضة المختلفة ومن الوثائق التي طرحتها بعض قيادات الحركة السياسية السودانية النشطة فكريا الى جانب القيادات السياسية والتنفيذية التي باشرت حكم البلاد خلال ربع القرن الماضي.

وعلى ضوء هذا التقديم نفحص هذين الحلين المطروحين.

التصور الغربي لحل الأزمة

حاولت بما سقته عاليه ان ارسم هيكلا لعناصر الأزمة السودانية كما أراها بمنظاري السوداني..

فما هو التصور الغربي المطروح لها كأزمة والحل المناسب لها؟ وهل هو تصور يأخذ في اعتباره كل ابعادها؟

لنراجع تقرير جماعة الأزمات الدولية فماذا يطرح لنا؟

يقترح التقرير ان تتفق اطراف النزاع السوداني على القواعد التالية التي ينطلق منها مشروع تحقيق السلام في السودان وهي:

(أ) ان يقرن تحقيق السلام في السودان بالتأكيد على حقوق الانسان.

(ب) ان يقرن - كذلك - بمواقف عملية مضادة للارهاب الدولي وكشف قنواته وتجفيف مصادر تمويله وتسليم مطلوبيه لاجهزة عدالة الولايات المتحدة الامريكية.

(ج) وان يقبل الطرفان نظرية تحفيز من يلتزم بتحقيق السلام ومعاقبة من يتراجع عن ما اتفق عليه.. ويشير - هنا - الى ان الحوافز هي مساعدات انسانية وانمائية والعقاب هو حصار اقتصادي ووقف الاستثمارات والمساعدات الفنية والعينية.

(د) وان يقبل الطرفان رقابة دولية تتمثل في قوة حفظ سلام ولجان مراقبة لسجل احترام حقوق الانسان واشراف على توزيع عائدات النفط (وغيره من ركاز السودان (نفط ومعادن) المستقل وغير المستقل).

(هـ) وان يقبل الطرفان حلا سياسيا منطلقا من مبادئ اعلان دول الايقاد والمبادرة الليبية - المصرية.. يجري التفاوض فيه لمدة محددة يتفق عليها للوصول الى نتائج.

(و) وان تُضمّن المبادرة هذه (المشار اليها في «هـ») مصالح دول مثل الصين وماليزيا وكندا والسعودية ومصر... وتراعى فيها مصالح دولية مثل احترام حقوق الانسان وتاسيس نظام ديمقراطي وموقف صلب مع الحرب على الارهاب الدولي.

(ز) وان يتم الاتفاق على الفصل بين القوات المتقاتلة ببروتوكول أمني يحدد المواقع التي تتراجع اليها هذه القوات.

(ح) ان تكون المنطقة العازلة بينهما منزوعة السلاح وتشرف على ادارتها سلطة دولية في حالة استقلال ذاتي لفترة انتقالية تساندها لجنة مراقبة لسريان وقف اطلاق النار من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية.. وذلك كالوضع الذي عولجت به الحالة الاثيوبية - الاريترية في منطقة صراعهما الاخير.

(ط) وان تكون الاطراف المختلفة مستعدة للدخول في تحديد اجراءات:

- اجراء الانتخابات.
- عقد المؤتمر الدستوري.
- تحديد الشروط التي يجري بمقتضاها استفتاء تقرير المصير اذا ما احتيج اليه.
- تحديد نسب تقاسم عائدات النفط.
- تفكيك القوانين والآليات الأمنية الداخلية كضمان لتطمين المعارضة.
- تجديد والغاء التحفظات الحكومية على انشطة احزاب التجمع الديمقراطي.
- اجراءات وقف اعمال العنف المتبادل قبل الدخول في المباحثات.
- تجميد التحركات العسكرية.
- انشاء لجنة اقليمية (من دول الجوار) أو اقليمية دولية مشتركة للمراقبة وضمان عدم وقوع اعمال عدوانية.

(ي) وان تتفق الاطراف السودانية على خطوات اعادة الديمقراطية كعامل مفتاحي للسلام الشامل من منطلق ان لن تكون للسلام فعالية إلا اذا ربط بالمبادئ الديمقراطية وعوامل التهيئة التالية:

- منظمات مجتمع مدني.
- وسائل إعلام حرة.
- احزاب سياسية متعددة بقيادات نشطة ومتمرسة ديمقراطيا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

- احترام للحريات الاساسية.
- ومنهج لتطوير الجماعات المهمشة وتشجيع الجماعات الرافضة للمشاركة لتنخرط في اتفاق السلام واستيعاب العناصر السياسية التقدمية في الاحزاب التقليدية.
- وضع برنامج لتاهيل الثوار الجنوبيين وحلفائهم لرحلة ما بعد الاتفاق على السلام وذلك بتطوير مؤسساتهم السياسية ورفع كفاءتهم المدنية.
- وضع برنامج آخر مواز يفكك الجبهة الاسلامية ويؤهل المعارضة الشمالية لتقبل مجتمع متعدد الثقافات.

مبادئ اساسية

ويقترح التقرير المبادئ الاساسية التي يجب ان يتفق عليها قبل الدخول في مفاوضات الاتفاق التفصيلي النهائي وهي:

- وضع دستور لا يؤسس على الدين ولا يعرف بالعلمانية.
- وضع صيغة فيدرالية غير متطابقة وبمعنى آخر ان تكون فيدرالية ذات وجهين: احدهما يلائم الجنوب والآخر يلائم الشمال. على ان يكون الوجه الجنوبي من هذا النظام الفيدرالي ذا درجة عالية من الاستقلال الذاتي يرقى الى ان يمكن المشرع الجنوبي من وضع القوانين الشاملة التي تنظم اوجه الحياة في الجنوب كما القضاء فيه بالضرورة.
- اتفاق على تقاسم عائدات النفط تشرف عليه آلية مراقبة دولية للتاكد في استفادة طرفي المعادلة من عائداته بعدالة.. وهنا يتطوع التقرير بتحديد نسبة 40 % للجنوب و60 % للشمال على ان يزاد ضخ النفط بنسبة 25 % .
- استضافة الاهتمامات والمصالح التالية:

اوروبا: الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.
افريقيا: تحديد مصالح دول الجوار الافريقية.
عربيا: تحديد المصالح العربية.

اسيا:

- الصين: بما انها تستثمر في نفط السودان وتبيع له احتياجات مدنية وتزوده بالسلاح ويمكن ان تخميه بالفيتو في مجلس الامن.. اذن لا بد من ايجاد موقع لها في تسوية الأزمة السودانية.
- ماليزيا: بما انها تستثمر في نفطه وتسدد التزاماته المالية نحو المؤسسات الدولية وفق حساب مفتوح متفق عليه بينهما فهي لا بد لها من حضور في هذه التسوية. وكذلك مراعاة مصالح كندا والولايات المتحدة.

قيادة ادارة التفاوض:

ويقترح التقرير اتباع الاجراءات التالية لضمان نجاح مفاوضات تحقيق السلام في اقصر وقت وهي:

- اجندة شاملة وواضحة لا يحاد عنها.
- تمثيل كل الاطراف الداخلية والخارجية المشار اليها عاليه.
- قيادة لهذه المباحثات من خارج السودان ومن خارج الاقليم ويقترح ان تكون هذه القيادات في يد الولايات المتحدة بمشاركة المملكة المتحدة والنرويج.
- ويقترح ان تتركب هذه القيادة التي تدير الحوار بين الاطراف المشاركة من التالي:

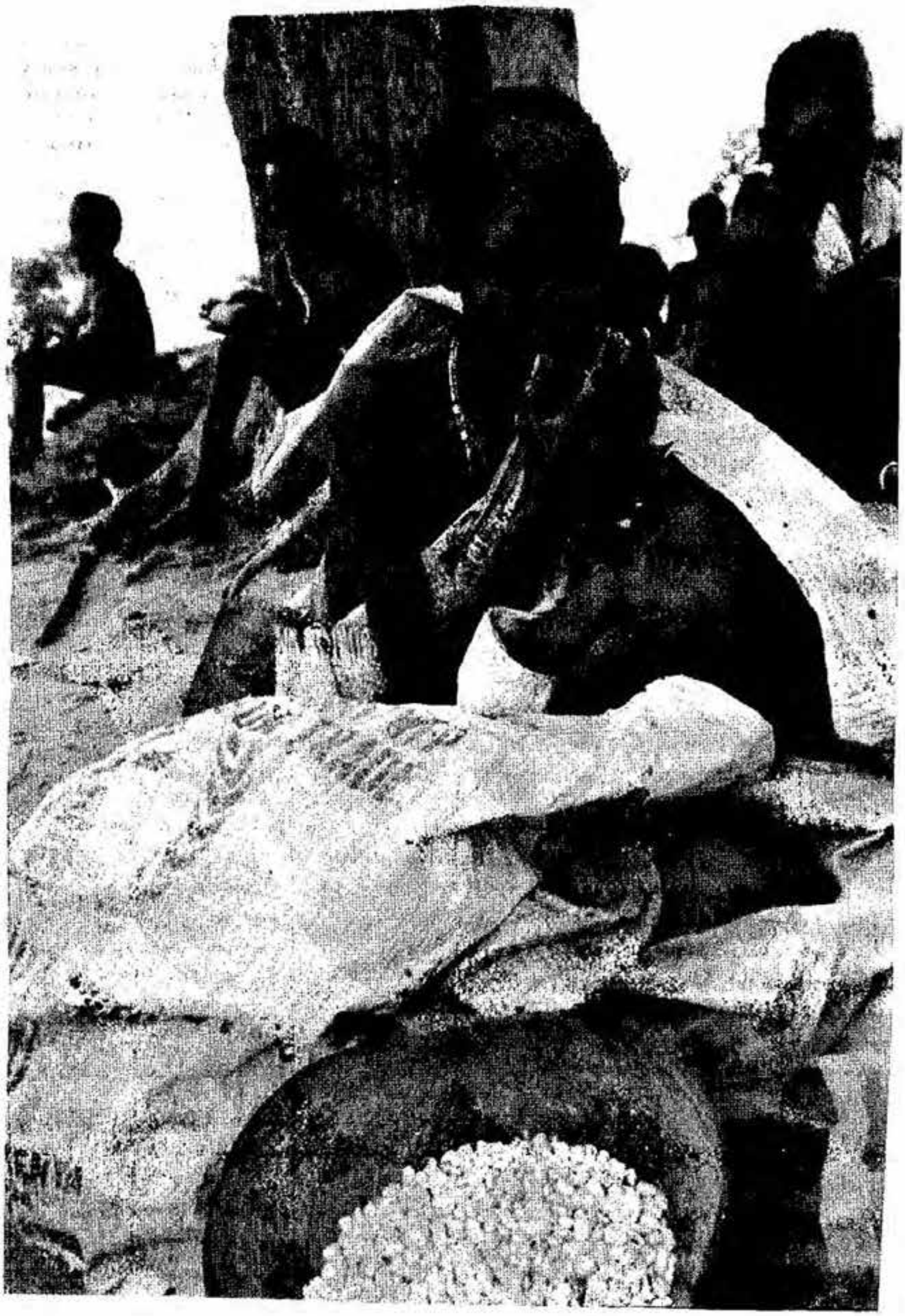
(أ) سكرتير متمرس في قيادة المفاوضات وتفكيك الأزمات.. له ثقل كاف للتأثير على المتفاوضين وقادر على مخاطبة رؤساء الدول المشاركة في هذه المفاوضات.

(ب) سكرتارية من الخبراء في فن استخلاص النتائج وتركيب المعادلات المقنعة لايصال الحوار الى غايات مفيدة في اقرب وقت.

(ج) مصادر مالية كافية تمكن من توفير متطلبات الاجتماعات واستضافة الوفود وحركة السكرتارية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

هامش (2):
اتفاقية السلام بين حكومة السودان والفصائل المقاتلة في جنوب السودان

وقعت في 21 نيسان (ابريل) 1997
الفصائل المقاتلة الجنوبية التي وقعتها هي:
● جبهة الانقاذ الديمقراطية المتحدة بجنوب السودان وتتكون من:
ـ حركة استقلال جنوب السودان
ـ الاتحاد السوداني للاحزاب الافريقية
● الحركة الشعبية لتحرير السودان
● قوة دفاع الاستوائية
● مجموعة جنوب السودان المستقلة
● وحددت الاتفاقية جنوب السودان بانه يعني الولايات الجنوبية العشر وفقا لمديريات: بحر الغزال والاستوائية واعالي النيل حسب حدودها القائمة في الاول من كانون الثاني (يناير) عام 1956.
● وشملت الاتفاقية القضايا التالية:
ـ الدين والدولة
ـ الضمانات الدستورية
ـ الحريات والحقوق الاساسية
ـ حقوق الانسان وحرياته الاساسية
ـ كفالة حرية التنظيم والعمل النقابي
ـ استقلال القضاء ولا مركزيته
ـ الممارسة الديمقراطية
● اقتسام السلطة وورد فيها:
ـ تحديد السلطات الاتحادية المركزية
ـ تحديد سلطات الولايات
● اقتسام الثروة: ووضعت مبادئ هادية لقسمة الثروة ولوضع السياسات الاقتصادية.
● ونظمت مشاركة مواطني الجنوب في المؤسسات الاتحادية المركزية وشملت مشاركتهم المستويات التالية:
ـ رئاسة الجمهورية
ـ مجلس الوزراء الاتحادي
ـ المجلس التشريعي الاتحادي
ـ مجلس الدفاع والامن الفيدرالي
ـ المحكمة العليا الفيدرالية
ـ مؤسسات التخطيط الفيدرالية
ـ الهيئة القومية للانتخابات
ـ الشؤون الخارجية
ـ لجنة الاختيار للخدمة العامة
ـ الجامعات ومؤسسات البحث العلمي
ـ القوات المسلحة
ـ اي مؤسسات اتحادية اخرى
● ونظمت الفترة الانتقالية بحيث يتم فيها:
ـ عودة اللاجئين وتوطين النازحين
ـ ازالة الالغام وفتح الطرق
ـ وضع خطة للتنمية واستقطاب الدعم القومي والاقليمي والدولي لتنفيذها
ـ تاسيس الخدمة العامة بالولايات الجنوبية.
ـ بسط الامن لتهيئة المناخ للاستفتاء.
ـ التخطيط لاجتذاب الدعم للمؤسسات التعليمية والصحية والامن الغذائي والخدمات الاجتماعية.
ـ اجراء الاحصاء السكاني بالولايات الجنوبية وتسجيل الناخبين.
● وحددت سلطات الاجهزة التنفيذية في الولايات الجنوبية:
ـ مجلس التنسيق: مسؤول عن التنسيق والاشراف والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي وعملية بناء الثقة ودعم استتلام ووضع السياسات والتعبئة السياسية.. ورئيسه مسؤول امام رئيس الجمهورية.
ـ ولاة الولايات الجنوبية وهم مسؤولون عن ادارة الولايات (العشر) وبالاضافة لعضويتهم في مجلس التنسيق بحكم مناصبهم.
● ووضعت ترتيبات امنية خلال فترة الانتقال وورد فيها:
ـ تظل قوات دفاع السودان منفصلة عن القوات المسلحة
ـ تخفض القوات المسلحة المركزية العاملة في جنوب السودان
ـ انشاء لجنة فنية مشتركة لمراقبة تطبيق الترتيبات الامنية
ـ انشاء لجنة فنية لوقف اطلاق النار.
ـ تتولى القوات المسلحة ادارة شؤون الاعداد والتدريب والتسليح والتوظيف والعمليات واي تسهيلات اخرى.
● ونظمت اجراءات الاستفتاء لتحقيق مشاركة مواطني جنوب السودان بحرية للاختيار بين الوحدة والانفصال بواسطة هيئة الانتخابات العامة او لجنة خاصة ومراقبة منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية والامم المتحدة والهيئات الدينية والهيئة الحكومية للتنمية (ايقاد) والمنظمات الطوعية الوطنية والاجنبية واي دول اخرى الى جانب الصحافة الوطنية والاجنبية.
● وحددت اللغة العربية بانها اللغة الرسمية، وان تكون اللغة الانكليزية اللغة الثانية (في السودان) وتسعى الحكومة لتطوير اللغات المحلية.
● وأكدت الاتفاقية بانه لا يجوز تقديم اي مشروع تعديل هذه الاتفاقية الى المجلس الوطني الا بعد استشارة مجلس التنسيق (الجنوبي).
● واعطت الاتفاقية حق تعديلها لمجلس التنسيق بتقديم التماس من جانبه لرئيس الجمهورية بمشروع تعديل يوفق عليه ثلثا اعضاء مجلس التنسيق.
● والحقت الاتفاقية ببروتوكول لوقف الاعمال العدائية ووقف اطلاق النار بين طرفي الاتفاقية.
● والحقت ـ كذلك ـ باعلان عفو عام غير مشروط عن جميع الجرائم التي ارتكبت من 16 ايار (مايو) 1983 وحتى تاريخ سريان الاتفاقية وذلك:
* الا تباشر اي اجراءات قانونية جنائية او مدنية ضد اي شخص في اي محكمة قضائية او في اي مكان لفعل تم ارتكابه او تركه او مخالفته داخل او خارج السودان.
* اسقاط جميع الدعاوى التي رفعت قبل تاريخ سريان هذه الاتفاقية كما فصلت اعلاه.
* الافراج عن السجناء والمعتقلين بسبب ما له علاقة بالحرب او بسبب جرائم سياسية.
● وكفلت حرية الحركة للناس والسلع والخدمات
● وشكلت لجان ووضعت الاجراءات التالية:
* لجنة العفو العام المشتركة.
* المحكمة الخاصة بالعفو العام.
* جدول الجرائم التي يشملها قانون العفو العام.

عبدالله محمد أحمد حسن*
* وزير ودبلوماسي سوداني سابق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٣ اغسطس ٢٠٠٢

سلام أم مؤامرة؟

■ هل يدخل التآمر ضمن عناصر السلام، هل يتحقق بالوضوح والشفافية والمواقف المعلنة أم يتم ضمن طقوس من الغموض والسرية والتكتم والمواقف الملغومة التي تحمل في داخلها اكثر من تفسير؟ تلك اسئلة تدهم المراقب للشأن السوداني عشية اعلان اتفاق مشاكوس، فقد فاجا الاعلان كل الاطراف، واولى من شملته تلك المفاجاة هو المفاوض نفسه. اذ جاء الاتفاق مفاجئا لطرفي النزاع وهما يوقعان عليه، وامتدت المفاجاة للاطراف المراقبة، ودول الجوار الاقليمي، والشعب السوداني وحكومته، وقواه السياسية ومنظماته المدنية. وتلك ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ السلم وإدارة الأزمات إذ ان كل شيء قابل للتحقق بالمفاجاة الا السلام، لانه الضوء الذي يظل متصلاً ومستمراً وقادراً على الحفاظ على اشعاعه في حالتي الظهور والكمون.

الايجابية الوحيدة التي حملها الاتفاق انه امّن على إيقاف الحرب والكف عن الاقتتال وفتح افقاً للسلام الذي ظل شعاراً عزيزاً لاهل الشمال والجنوب على السواء. لكن تلك الايجابية تحمل في داخلها قتالاً جديداً لانه اقتصر على الحكومة والحركة الشعبية واميركا مغفلاً الحركة السياسية السودانية ومغيباً للإرادة الوطنية الجامعة، ومتجاوزاً الدور التاريخي والجغرافي لمصر.

إن الذي يبعث بالشكوك ويؤججها على النحو الذي يصل الى حد اليقين بأن اتفاق مشاكوس اتفاق ملغوم هو انه لم ينحصر في قضايا وقف اطلاق النار، والترتيبات اللوجستية الخاصة بفصل القوات، وبرمجة مراحل السلام، بل انه ارجا هذه القضايا وتجاوزها الى قضايا الدستور، ونظام الحكم، وتقرير المصير بما يتبح الفهم بأن محصلته ستفضي الى شراكة مستدامة بين الحركة الشعبية والنظام الحاكم، ولعل التقريظ الذي انعم به الفريق عمر البشير على قرنق ووصفه بالوحدوي ورغبة البشير في العمل المشترك معه عبر دمج حزبيهما مستقبلاً تعبر عن رغبة اكيدة في إقصاء كل الحركة السياسية باقامة شمولية ثنائية تقتسم الريع الذي يبشر به البترول.

وهناك كثير من الشواهد التي تساند هذا الاستنتاج، فقد حرصت الحكومة قبل اعلان الاتفاق على شق حزب الامة بضم العناصر الموالية تاريخياً للنظام لحلف مستقبلي بين حزب المؤتمر الوطني وبينها. وكافات المجموعة المنشقة بحقائب وزارية، ومقاعد رئاسية تقل عن الحجم الحقيقي للمجموعة في ظل قناعة الحكومة التامة بانها مجموعة بغير جماهير، وانضم السيد محمد سر الختم للحزب الحاكم، وعلى رغم انه انضم بمفرده إلا أن انضمامه يعني شق الطريقة الختمية لكونه صاحب نفوذ فعال في منطقة شرق السودان التي تدين معظم قبائلها بالولاء الشخصي له. واكتفت الحكومة على صعيد الحزب الاتحادي بهذا الانتصار إذ انها نجحت من قبل في استقطاب امينه العام الشريف زين العابدين الهندي لصفوفها، وبانضمام السيد محمد سر الختم للحزب الحاكم يكون الحزب الاتحادي الديموقراطي المؤلف اصلاً من الحركة الاتحادية والختمية قد انتهى عملياً لأن الحركة الاتحادية تساند الحكومة الآن. والشق الشرقي من الطريقة الختمية في طريقه للاضطلاع بمهامه ضمن الحزب الحاكم بما يشير الى أن الحزب الاتحادي الديموقراطي الذي يتزعمه الميرغني أصبح يمثل الطريقة الختمية في شقها الموالي للمرشد.

هذه الترتيبات التي قامت بها الحكومة ليست ترتيبات اعتباطية انما خطوات تقع ضمن حلقة استراتيجية لمقابلة متطلبات المرحلة القادمة، وهذا اقصى ما يؤمن المصالح الحيوية لحزب المؤتمر الوطني الذي تخلى الآن عن شعاره المرحلي الجهاد، الاستشهاد، النصر، وبدأ في تقليص نفوذ المتشنجين داخله وفض تحالفاته مع انصار السنة والعناصر الدينية المتشددة واستبدالها بشق من حزب الامة، وطيف من الطريقة الختمية، وبمركز الحركة الاتحادية، اضافة للعناصر الجنوبية التي رسبتها اتفاقية السلام.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

محمد محمد خير *

اما الحركة الشعبية فهي المستفيد الأول من هذا الترتيب لأنه يفتح الطريق امامها بفرص عدة، فقد فشلت الحركة في قيادة مشروع قومي يلف كل قوى السودان، وهذا الفرز الذي بذلت الحكومة جهداً لتحقيقه يضع الحركة امام فرصة ناجزة لبناء حزب سياسي كبير سيكون حلفاؤه اهم قوى الشمال، ومحصلة الفرز تشير الى أن الميرغني سيكون أول اولئك الخلفاء بدافع الحركة الذاتية وبدافع مصر، وكذلك سيجد حزب الأمة الذي يقوده الصادق المهدي نفسه في تحالف قسري مع الحركة اضافة الى الحزب الشيوعي والقوى المنادية بعلمانية الدولة والأطياف الواسعة من قوى الاستنارة والوعي ومناطق التهميش التنموي والعرقي، وسيكون هذا الحلف هو الحلف الضامن لوحدة السودان وسيصعد قرنق عبره كقائد سياسي قومي يسند قوى الوعي، وبمباركة الختمية، ومرارات الصادق المهدي، وجهد الشيوعيين، وفرحة مناطق التهميش، وبدعم مصر، وذلك هو الطريق المفضل لقرنق الذي اجازه مؤتمر الحركة القيادي من خلال التوصية ببناء حزب يمتد من نمولي حتى حلفا، وهو طريق ظل يسعى له قرنق، وبشر به قبل سنوات عدة مستشاره السياسي منصور خالد في كتابه «قرنق يتحدث» الذي كتبه باللغة الانكليزية وطالب فيه الشمال بتهيئة نفسه لقبول حاكم مسيحي.

اما الخيار الثاني الذي يتيحه الترتيب الذي اعدته الحكومة على صعيد خارطة التحالفات فهو اقتسام السلطة مع الحزب الحاكم لمدة ست سنوات، يعزز خلالها قرنق كل قدراته ويحول الجنوب الى فردوس ارضي من خلال استقطاب دعم المركز واعادة التعمير ومن الدعم المباشر الذي يتلقاه من الدول المانحة وفي مقدمها اميركا ودول مجموعة الثماني التي تضم، الى جانب اميركا، كندا واليابان وفرنسا وانكلترا والمانيا وايطاليا وروسيا، التي اجازت في لقاء كالغاري في ولاية البرتا في كندا في ٢٨ حزيران (يونيو)، الشراكة الافريقية الجديدة الرامية في محتواها السياسي الى تنمية افريقيا وإعادة اكتشاف مواردها لرفد الاقتصاد العالمي بها لتنهض بدور سياسي ينطلق من ثقلها الاقتصادي الجديد الموالي لسياسات الدول الغنية والمناهض للإرهاب، هذا الغطاء الدولي بقوته الاقتصادية، وثقله السياسي، يتيح لقرنق تنمية جنوب السودان من خلال حكمه في المرحلة الانتقالية ذات الطابعين المركزي والاقليمي.

هذان الخياران يجعلان «الحركة الشعبية» المستفيد الأول والأوحد من الترتيبات الماكرة التي اعدها الحزب الحاكم لمواجهة السلام، وهذا ما يفسر تلكؤ قرنق في حضور الجلسة الافتتاحية لمؤتمر التجمع الذي عقد اخيراً في أسمرا، ويفسر بوضوح رفضه لاقتراح «التجمع» بتاجيل المفاوضات في طورها الثاني، وانتزاعه اعترافاً من «التجمع» بالإعلان على رغم التصريحات والبيانات التي سبقت ذلك، الأمر الذي يؤكد ابوية قرنق على «التجمع» واعتراف الاخير بتلك الابوة في ضوء اليقين بانها ابوة بالتبني.

الخياران يعززان موقف قرنق. جنوب منفصل بثروات نفطية وزراعية وحيوانية ومعدنية مسنود بجنوب افريقي متعاون. وشمال ضعيف يشتجر شجاراً فقهياً حول الشريعة ومحيط دولي مساند لهذا الخيار، وخيار ضرورة يفرض على مصر قبول التعاون مع دولة الجنوب الجديدة صوناً لمصالحها، هذا إذا ما تلكات الأطراف السياسية التي يتوجب عليها التحالف مع «الحركة الشعبية» ضماناً لوحدة السودان. ولم تلعب مصر دوراً في سد هذا الطريق، وذلك بالنزول الميداني للساحة السودانية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وقراءة المتحولات العميقة فيها، وفهمها فهماً جديداً عن طريق التصاهر الطبيعي، وليس الملفات والتقارير التي تعود إلى عهد محمد علي، ومطلوب من مصر ترجمة اخوتها للشعب السوداني على نحو يمنح الاخوة حقيقتها العملية بوضعها في إطارها الصحيح وليس في متحفها التاريخي.

إن الطرف الوحيد الذي لم يتفاجا بالسلام، هو الطرف الاميركي الذي اعد السيناريو، مستفيداً من جهود بعض الساسة الجنوبيين والاكاديميين منذ ندوة واشنطن التي اقرت تصوراً مماثلاً لما وقعته الحكومة والحركة في مشاكوس، ولا يخفى على احد أن اميركا تريد وضع يدها على بترول السودان واقصاء الصين وماليزيا من ذلك الملعب، استناداً إلى أن البترول السوداني اكتشاف اميركي قامته به شركة «شيفرون» مصادفة عندما استخدمت عام ١٩٧٤ صوراً بالاقمار الاصطناعية عن طريق «ناسا» حينما كانت تنقب في مناطق كينية وتنزانية، ولكن منطقتي المجلد وحوض مليط لاحا في صور «ناسا» الفضائية، بما يؤكد وجود البترول في السودان بعد ان ساد اعتقاد جيولوجي بان السودان مغطى بصخور غرانيتية تمنع وجوده، وهذا سبب يجعل اميركا تعتقد بان لها حق بالأصالة في بترول السودان، إضافة إلى ان مشروع الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا هو في الأصل مشروع اميركي جعلته الإدارة الحالية في اولوياتها ومنحته بعده السياسي بعد احداث أيلول (سبتمبر) لينهض بافريقيا في مواجهة الثروات العربية، واستطاعت اميركا لف مجموعة الدول الفتية لتبنيه كميدان اقتصادي جديد تعود ارباحه بمضاعفة غنى تلك الدول، ومردوده السياسي بتامين المصالح الحيوية لاميركا.

إن ترتيب الأوضاع في السودان في ضوء رأس المال الأميركي الضخم المتوقع بعد إقرار السلام، يتطلب وجود أطراف سياسية في الحكم لا تخالف الرأي الاميركي، والطرفان المرشحان هما النظام الحاكم و«الحركة الشعبية»، وستكتفي اميركا بهذين الفصيلين خلال الفترة الانتقالية، وواهم من يتصور خلاف ذلك، فالطرفان يستطيعان حماية آبار البترول، الحكومة بجيشها النظامي، و«الحركة» بقواتها التي سيتم استيعابها. وأميركا كمستثمر يهمها امن الاستثمار وعدم تعددية مراكز القرار، وسرعة الاستجابة، وقد اختبرت ذلك عملياً بتجاربها مع الطرفين، فـ«الحركة الشعبية» هي الحليف الطبيعي لأميركا، والنظام الحاكم هو المتعاون تعاوناً وصفته الإدارة الأميركية بالمثمر بعد احداث أيلول.

كما أن حصر الحكم في المرحلة الانتقالية على «الحركة» والنظام يتيح استقطاباً سياسياً من شانه أن يأتي بالحركة ديموقراطياً الى مقاعد الحكم، ويجبر الأحزاب الكبيرة على تحالف اهم معالمه فصل الدين عن الدولة، بما لا يقبل المناورة او التكتيكات، ويسدل الستار سلماً على جدال استمر منذ الاستقلال. ويقصي الحركة الإسلامية وحلفاءها ويجعلها تقضي على اطروحتها بيدها، ويضع قرنق على اعتاب مستقبل تمناه، وسعى له، ويستحقه، وستساند مصر هذا الطريق لأنه يضمن وحدة السودان، وستدعمه القارة الافريقية لأن مصالحها ترتبط الآن بالشراكة الجديدة، وتسانده الدول الفتية لأنه جزء من اتفاق أقرته قمة البرتا بحضور رؤساء الدول الفتية وبعض رؤساء الدول الافريقية. ولن تفرط الولايات المتحدة في هذا السيناريو الذي يقسم السلطة في مرحلتها الانتقالية بين النظام و«الحركة»، لأن كل نتائجه تضمن تامين مصالحها، ولن يفرط النظام في ذلك السيناريو لأنه ربما يؤدي الى خلخلة التركيبة السياسية في الشمال ويجدد قوة الحلف الاسلامي، و«الحركة» بالطبع هي المستفيدة لأن السيناريو يتيح لها الانتقال الى مجال قومي يضعها موضع القائد لمشروع وطني او محوره على تقدير اقل.

---

* كاتب سوداني مقيم في كندا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الاتحاد
التاريخ : ٣ اغسطس ٢٠٠٢

أي سودان يريدون ؟ (1 - 2)

حلقة سودانية شريرة.. نسف التفاؤل وتعزيز العداوات

عيسى البشير:

هل يمكن القول إن «الاتفاق - الإطار» الذي وقع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان «حركة - التمرد» في ضاحية ماشاكوس في العشرين من يوليو، وما أعقبه من لقاء تاريخي في كمبالا بعد سبعة أيام بين الرئيس السوداني الفريق عمر البشير وزعيم حركة التمرد العقيد جون قرنق قد وضعا الأزمة السودانية المزمنة على سكة الحل؟.. وهل حق تقرير المصير الذي سيمارسه شعب جنوب السودان بعد ست سنوات سيؤدي إلى تعزيز الوحدة أم تكريس الانفصال؟.. وماذا يقصد الطرفان بالتوصل إلى حل لقضية الدين والدولة؟.. وماذا يعني وجود دولة واحدة بنظامين وثلاثة دساتير؟.. وما هو موقف القوى السياسية الأخرى من هذا الاتفاق؟.. وماذا ستفعل دول الجوار الاقليمي التي غيبت أو فوجئت بالاتفاق؟

.. ثمة أسئلة كثيرة يطرحها هذا التحول المفاجيء في الساحة السياسية السودانية التي ما عرفت استقرارا منذ رحيل المستعمر عن البلاد في عام 1956. أي سودان يريدون؟.. وأي وطن يتطلعون إلى بنائه؟ لقد أصبح من المعلوم أن كافة القوى السياسية السودانية قد تجاوزت فكرة الغاء الآخر، ولو نظرياً، وتقدمت تكتيكياً في اتجاه تفعيل هذا الاعتراف المتبادل، لكنها ماتزال أسيرة مخاوفها وهواجسها تجاه الآخر في الوقت الذي تزداد فيه معاناة السودان جراء الاقتتال والاحتراب العبثي. وفي هذه الحلقات تلقي «الاتحاد» الضوء على رؤى وتصورات تعالج بالشرح والتحليل مسألة تقرير المصير وعلاقة الدين بالدولة باعتبارهما من أولى القضايا التي حسمت باتفاق موقع من قبل طرفين هما الأكثر قوة، وحظيا بترحيب حار من البعض وتحفظ واضح من البعض الآخر، بالرغم من أن هذا الآخر هو أول من بشر بهما وتبناهما ضمن مقررات ومواثيق أسمرا ونعني به التجمع الوطني الديموقراطي المعارض.

١

التقلب في المواقف والسياسات، وتبادل تبني الرؤى والأفكار، سمتان مميزتان للواقع السياسي السوداني المتغير، وما حدث في ضاحية ماشاكوس القريبة من العاصمة الكينية نيروبي ليلة العشرين من يوليو 2002 خير شاهد على أنه لا يوجد ثابت في السياسة السودانية. فقد وافقت الحكومة السودانية بعد ممانعة ورفض طويلين على تقرير مصير الجنوب بعد فترة انتقالية تمتد لست سنوات لم يستبعد في نهايتها وزير الإعلام مهدي ابراهيم حدوث انفصال الجنوب! وتوارت الحركة الشعبية بدورها عن «السودان الجديد» الذي ظلت تبشر به في أدبياتها السياسية منذ انشائها عام 1938، وانكفأت إلى حضن الانفصاليين الذين ظلت تحاربهم على الدوام!

ورغم أنه من السابق لأوانه الحكم على بروتوكول ماشاكوس ومدى قدرته على الصمود فوق زمال السياسة السودانية المتحركة، إلا أنه يظل مجرد خطوة صغيرة في الطريق إلى حل الأزمة السودانية التي خرجت فعلياً عن نطاق سيطرة الأطراف السودانية إلى المسرح الاقليمي والدولي. وأصبحت عرضة للشد والتجاذب بين المصالح المتباينة والمتداخلة لأطراف ترى في استمرارها تهديداً لها ولمصالحها الآنية والمستقبلية. ولكن الأمر ليس بهذا الشكل على الاطلاق، إذ يظل العالم الحاسم داخل السودان حيث الأغلبية الصامتة التي لم تفوض أحداً التحدث باسمها، وظلت بعيدة عن موائد الحوار والتفاوض والجدل ومضت لاهثة وراء لقمة العيش غير عابئة بما يخططه ويرسمه السياسيون من حدود

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

لتطلعاتها ومن حدود لوطنها ومن قسمة لسلطتها وثروتها، إنها تمضي في حياتها وفي جعبتها وتاريخها ما يجعل أي سياسي يرتجف إذا التفتت إليه.. فقد اسقطت من قبل نظام الفريق ابراهيم عبود في اكتوبر 1964، وأطاحت المشير جعفر نميري في انتفاضة أبريل 1985 من دون استخدام سلاح ناري اللهم إلا سلاح الإيمان بالتغيير الذي لن يستغرق سوى ضحى يوم واحد!

وبالطبع فإن السودانيين لن يحبسوا أنفاسهم في انتظار استئناف الجولة المقبلة من المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية في منتصف أغسطس 2002. وانما ستظل النخب والجماعات والأحزاب في جدلها اللانهائي، ويظل الشعب يرقب ما يجري ولكن إلى حين!.. ذلك أن التفريط في وحدة البلاد ممنوع، والافراط في الوعود بمستقبل مشرق في ظل شبح التقسيم مرفوض، وعلى السياسيين البحث عن حلول لخلافاتهم تحت هذه السقوف.

وقد أظهرت الجولة الأخيرة من المفاوضات التي ترعاها هيئة «ايجاد» بمشاركة فاعلة من شركائها الولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا والنرويج أن مساحات الخلاف بين الحكومة والحركة ضيقة جداً لكن مساحات المساومة واسعة طالما أنه لا يوجد لاعبون غيرهما في هذه الساحة. كما أظهرت أيضاً فاعلية شركاء «إيجاد» وتأثيرهم القوى على الطرفين وأنه لا يمكن لأي طرف رد طلب لهم مهما! كان متعارضاً مع «الثوابت» أو «الاتفاقيات»! لذا فقد نجحت الجولة بفضل ضغوط الشركاء لا إرادة الأطراف المعنية التي راحت تبشر وتحذر، واقتفت أثرها بقية ترحب وأخرى لزمت الصمت ولم تجرؤ على التصريح بموقف قد يحسب عليها في مقبل الأيام ويفقدها حليفاً أو شريكاً أو صديقاً.

وفي ضوء هذه الدوامة يبدو «الاتفاق - الإطار» الذي وقعه في ماشاكوس كل من مستشار الرئيس السوداني لشؤون السلام الدكتور غازي صلاح الدين والكوماندور سيلفا كير عن الحركة الشعبية بمثابة قطرة حركت الراكد في السياسة السودانية، وصدمة لابد منها لإفاقه بقية القوى السياسية بأن الأوضاع في السودان بلغت مبلغاً لا يحتمل السكوت عنه وأن القضايا المعلقة منذ فجر الاستقلال تنذر بكوارث متلاحقة قد لا تبقي ولا تذر وقد تشرذم الوطن الكبير إلى كانتونات عرقية ودينية وجهوية تتضاءل أمامها مأساة ومحنة الصومال

على سبيل المثال!

وفي هذا التحقيق السياسي تورد «الاتحاد» مقتطفات من آراء بعض السياسيين والشخصيات العامة السودانية حول قضيتي تقرير المصير والدين والدولة وتحاور بعضاً من رموز العمل السياسي المعارض باعتبارهم أول من أقر حق تقرير المصير لجنوب السودان ومسألة فصل الدين عن الدولة وفقاً لما جاء في مؤتمر القضايا المصيرية الذي عقده التجمع الوطني الديموقراطي في العاصمة الأريترية أسمرا 1995م.

نسف التفاؤل وتعزيز العداوات

وبالعودة إلي التاريخ القريب فإن اتفاقية أديس أبابا التي وقعها نظام حكم الرئيس الأسبق جعفر نميري مع حركة التمرد الأولي بقيادة جوزيف لاقو عام 1972، بينت أنه من الممكن، حتى في أكثر الصراعات تعقيداً، استبدال البنادق والدمار بالدبلوماسية والمفاوضات إذا ما وجدت الإرادة السياسية، ورغم ذلك، كما يقول كل من الدكتور شريف حرير وتيرجي تفيدت في مقدمة كتاب «السودان الانهيار أو النهضة»، فإن التفاؤل وكذلك الشعور بالوحدة الوطنية اللذين أفرزتهما هذه التسوية غير المسبوقة لصراع سياسي معقد أدير عن طريق السلاح، قد قوضتهما فورا مجموعة مترافقة من القوى التي أطلق عليها المفكر الكيني علي المزروعي «قوى الفوضى» من جانب و«قوى الطغيان» من الجانب الآخر، فقد كتب المزروعي قائلاً: «إن أفريقيا قد مزقت بين قوى الفوضى من جانب بمعنى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تحذيرات من تحول الصراعات على الموارد الطبيعية الى حروب إقليمية

العنف المركزي، وبين قوى الطغيان بمعنى القمع المركزي المنسق».

لقد أصبح نسف التفاؤل وتعزيز العداوات والاحتمالات البارزة للتفكك الوطني في السودان أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. ومن المقبول عموما انه لا توجد طرق مختصرة للتنمية والتقدم، بل هناك طرق مختصرة للدمار كما برهنت على ذلك تجارب الصومال ويوغوسلافيا وأفغانستان. ويبدو حسب رأي د. حرير وتفيدت فإن خصخصة الدولة وعسكرتها تنسجمان مع الدراما المتنامية للتعصب الايديولوجي وانتهاكات حقوق الإنسان، فقد اغتنت أقلية صغيرة من اقتصاد الحرب في حين أن الأغلبية تقاتل من أجل لقمة الخبز اليومي في معسكرات النازحين وأحياء الخيش والكرتون في الحضر.

ومن ناحية أخرى يرى روفائيل بادال وهو استاذ علوم سياسية من جنوب السودان شغل منصباً وزارياً رفيعاً خلال الفترة (85 - 1985) أنه لابد من فهم الانشقاقات الداخلية في جنوب السودان المؤلف عرقياً من عشرات القبائل لأنها مهمة في فهم المشكلة السودانية مثل أهمية الانشقاقات الخارجية بين الشمال والجنوب، لأنها انشقاقات أو انقسامات متكررة داخل صفوف القيادة السياسية السودانية الجنوبية والدليل على ذلك انشقاق الجيش الشعبي نفسه إلى ثلاثة أجنحة عام 1995م.

وينصح الباحث البريطاني في شؤون السودان بيتر وودورد بعدم اللجوء إلى قرار متعجل حول اصدار دستور جاهز كطريق لتحسين الوضع الصراعي الحالي، وانما بالبحث عن اجماع من أجل اصدار هيكل دستوري



باقان أموم: رفض الاستئصال

أكثر فعالية من ذي قبل. ويبرهن شريف حرير مستخدماً مادة من دراسة حالة كيف أن الصراع المحدود على الموارد الطبيعية يمكن أن يتطور إلى حرب اقليمية لها صفة شبه دولية مثلما حدث في دارفور.

ويتفق معظم المراقبين السودانيين والأجانب على أن السودان في حالة تدهور ودمار في كل المجالات بسبب الحرب الأهلية التي تمددت وتوسعت من الجنوب إلى مناطق جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة والشرق وحتى تخوم دارفور، اضافة إلى عدم الاستقرار السياسي المتصل مما أسهم في التدهور

المتصاعد للدولة السودانية ودمار مؤسساتها، ويورد شريف حرير حجة ترتكز على حقيقة أن السودانيين سواء في الشمال أو الجنوب وعبر فترة زمنية طويلة منغمسون في محاولة جعل السودان ملحقاً إما إلى الإسلام أو العروبة أو الأفريقية، وبدلاً من قبول التعددية الغنية للمجتمع السوداني، فإن الصفوة تحارب من أجل تبسيط هذا التعقيد من خلال فرض هوية وحيدة على السودان، أو أن استيلاء الاسلاميين الأخير على السلطة هو في حد ذاته إحدى هذه المحاولات المهدرة لإعادة انتاج الماضي، وما لم يتم كسر هذه الحلقة الشريرة فإن مستقبل السودان سيكون قاتما.

يكون أو لا يكون

أما باقان أموم الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي فيرى في حوار مطول مع «الاتحاد» في أسمرا إن السودان يمر بأزمة حقيقية وصلت إلى درجة أن يكون أو لا يكون هذا البلد، هناك أكثر من قضية سياسية تواجه الجميع سواء كانوا معارضة أو حكومة، وهذا التحدي ليس للسودان وحده وانما لكل افريقيا، وربما تتجسد في السودان قضايا كل البشرية!! نحن خلقنا من أعراق وقبائل وألوان وأديان، هل يمكن أن يعيش البشر في وطن رغم اختلافهم في اللون والدين أم لا؟. هل يمكن أن تتسع هذه الأرض للبشرية؟.. كل هذه القضايا مطروحة في المشكلة السودانية.

صحيح أن كل السودانيين ينتمون لهذا البلد لأنهم وجدوا فيه، ولكنهم لم يتوصلوا حتى اليوم الى اجماع وطني لايجاد إطار وطني اجتماعي سياسي ثقافي وقانوني يمكن أن يخلق روح الانتماء. هذه هي الاشكالية وهي أكبر مما يتصوره البعض.

نحن في التجمع الوطني الديموقراطي كتنظيم يعبر عن الإرادة السياسية للشعب السوداني، ويجمع كل القوى السياسية الديموقراطية السودانية، والنشاز الوحيد هو الجبهة القومية الإسلامية.. إن كل السودان يجتمع في هذا التجمع وفيما يطرحه من مشروع لحل هذه الأزمة العميقة».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



الميرغني والمهدي في آخر اجتماع للتجمع مارس 2002

ورداً على سؤالكم فإن التجمع الوطني يقدم الحل للمشكلة السودانية ضمن مقررات اسمرا وهي مشروع وطني يعبر عن هذا الإجماع الوطني ويعبر عن الأرضية المشتركة للأمة السودانية، وهو مشروع يتجاوز قضية الصراع على السلطة ويهدف إلى وضع أسس لبناء سودان يمكن أن يكون للجميع ويمكن أن ينتمي إليه الجميع بصرف النظر عن أديانهم وأعراقهم واختلافاتهم الثقافية وغيرها. هذا هو الأمل والتحدي.

* طالما أن الصورة أمامكم واضحة بهذا الشكل لماذا وقفت الأمور في منتصف الطريق؟

** لا لم تقف عند منتصف الطريق، إنما الطريق طويل ونسهر بالسير فيه وماضون في هذا الطريق لكن الغاية بعيدة، وسننالها بالصبر.. وهذا المشوار ليس بمشوار التجمع وانما هو مشوار الشعب السوداني، وفي النهاية من يقرر قصر وطول هذا الطريق هو الشعب السوداني.

* هل معنى ذلك أن التجمع أوفى بكل التزاماته تجاه الشعب السوداني؟

** أتفق معكم. ربما أن التجمع لم ينجز ما وعد به شعبه. وأقول إن لدينا قصور كتنظيم، ويجب أن نعمل أكثر مما عملنا حتى الآن لتلافي هذا القصور، صحيح أن هذا القصور واضح للجميع. وآلام الشعب واضحة نحملها كل يوم. نقول ما أنجزناه يعبر عما استطعنا انجازه، لكن يمكن أن نحقق أفضل وأكثر من ذلك. قصورنا يكمن في طبيعة التجمع كتنظيم يعبر عن إرادات مختلفة وهو تنظيم يعمل بالحد الأدنى من الاتفاق. حتى الآن التجمع يعبر عن إرادة المجموع ويجب أن يتحول التجمع قبل أن ينطلق إلى جمع نوعي معبر عن إرادة نوعية موحدة، بمعنى أنه يجب أن يتحول التجمع إلى تنظيم رائد بإرادة موحدة لتحقيق وحدة الحركة والعمل، وهذا ما نصبو إليه، لأن التجمع هو تجربة جديدة، إذ لأول مرة في تاريخ السودان تجتمع كل الإرر ادة السياسية السودانية لبلورة اجماع وطني وهذا ما كان مفقوداً وهذه هي الأزمة التي تعبر عن الحلقة الشريرة المعروفة في الأدب السياسي السوداني نظام عسكري - ديموقراطية منتقصة ثم انقلاب وانتفاضة، والتجمع يعبر عن إرادة مشتركة للخروج من هذه الحلقة الشريرة ويجب أن نصبر على تحقيق ذلك ونستعيد التاريخ.

تفعيل المجهود السياسي

* هل تعتزمون طرح مبادرة أو اعتماد وسائل جديدة للخروج من هذا المأزق؟

** نعم.. يهدف الاجتماع المقبل لهيئة قيادة التجمع إلى تبني برنامج سياسي واضح للانتقال بالعملية النضالية إلى مربع جديد، يتم فيه تفعيل كل الأليات والوسائل لتحقيق انتقال السودان إلى الديموقراطية الحقيقية والسلام العادل، وسيقوم الاجتماع بتقييم الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد وتقييم عمل التجمع لإصلاح الخطأ وتفعيل المجهود وصولاً إلى هدف الانتقال بالسودان إلى نظام سياسي جديد يحقق السلام والديموقراطية، وهذا الاجتماع سيكون فاصلاً بالنسبة للتجمع ذاته وفاصلاً للبلاد.. نحن نرى أن امكانيات تحقيق السلام والديموقراطية موجودة وكثيرة خاصة بعد أن تم حصار الأجندة الظلامية للنظام. لأن الوضع الداخلي والاقليمي والعالمي حاصر هذه الأجندة والشعب السوداني هزم ما يعرف بالمشروع الحضاري، والنظام في تراجع وتقهقر ويمكن أن نحقق هزيمة لهذا المشروع وننتقل إلى سودان مشرق.

* ما هي امكانية استيعاب النظام بشكله الحالي في العملية السياسية الديموقراطية التي تسعون إليها؟

** يمكن استيعاب ما يسمى بالمؤتمر الوطني وهو الجناح الحاكم من الجبهة القومية الاسلامية في الإطار السياسي لسودان المستقبل لأن المشروع البديل مبني على عدم إلغاء الآخر وعلى الاعتراف بالتعددية والبحث عما هو مشترك، وخلق أرضية سياسية متساوية لكل القوى السياسية بما في ذلك الجبهة القومية الاسلامية التي تعبر عن روح ظلامية، وهو ربما جانب مظلم من الشعب السوداني، ولكن لهم الحق في أن يفسح لهم المجال. ولكن يجب أولاً أن تنتهي محاولاتهم لاحتكار المساحة السياسية للسودان.

* هل يعني ذلك تخليكم عن مطالباتكم السابقة بمحاسبة ومحاكمة رموز الحكومة السودانية؟

** لا أبداً.. المحاكمة، والمحاسبة مبدأ أساسي وقانوني لا يمكن أن يلغيه أي أحد، لكن المحاكمة ستكون أمام القانون، والشعب السوداني هو الذي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



لقاء كمبالا، تاريخ جديد

جعفر عبدالله: لا مساومة على قضيتي الديموقراطية وإحلال السلام



جعفر عبدالله: لا تفريط في الديموقراطية

سيحاكم الكل، ومبدأ المحاسبة لا يعني الغاء الآخرين او مصادرة حقوقهم. حتى حقهم في أن يقدموا إلى محاكمة عادلة. ورد الظلامات. وما نطالب به ولم نغيره أبداً هو أنه يجب إزالة هذا النظام واقتلاعه من جذوره كنظام سياسي هذا لا يعني إعدام الفكر السياسي الذي يقف خلف هذا النظام.. يجب أن يذهب هذا النظام ويجب أن نأتي بنظام سوداني جديد تشارك فيه كل القوى السياسية على قدم المساواة ويعبر عن الإرادة السودانية.

* ألا تعتقد أن مبدأ الإزالة يتناقض مع شروط التسويات السياسية بما فيها من تنازلات متبادلة؟

** لا.. الإزالة للنظام هي مبدأ ضروري، لأن هذا النظام لا يتفق مع طبيعة الأشياء وطبيعة السودان، وهذا النظام سيذهب ويجب أن يذهب. ولكن يجب أن لا نخلط بين إزالة نظام ومحاولة إعدام فكر سياسي لأن الفكر موجود.. والدولة السودانية يجب أن تنتمي للجميع ويجب أن تعكس هذا الجمع.

وسيذهب النظام كما ذهب نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، ولم يكن من ضمن ذلك ذهاب الحزب القومي الذي كان حاكما وانما الحزب القومي اليوم جزء من العملية السياسية وجزء من جنوب افريقيا الجديدة.. هذا ما نقوله، سيذهب نظام الجبهة القومية الاسلامية وحكومته وسيبقى وسيكون بديلا لذلك سودان جديد ينتمي إليه الجميع ويمكن أن ينتمي إلى ذلك السودان، المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي وكل القوى السياسية، وتتم في اطار النظام الجديد كل المحاكمات والمحاسبات لكل من ارتكب جرما ضد الشعب السوداني، ولكن لا يمكن بتاتا الغاء أي فكر سياسي بما في ذلك الفكر الذي يعبر عن الاصولية الاسلامية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

باقان أموم:

■ السودان وصل إلى مرحلة أن يكون أو لا يكون

■ نسعى إلى نظام جديد لا يستبعد ولا يستثني أحداً

* هل يعني ذلك أن الاتفاق والحوار الذي تم بين الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الشعبي بزعامة الترابي كان في هذا الاتجاه؟

** نعم.. في هذا الاتجاه وفي اتجاه البحث عن الاجماع الوطني. فالحركة الشعبية منذ تأسيسها ظلت في حوار مع القوى السياسية الأخرى وتعمل لخلق حوار حقيقي بين كافة القوى السياسية السودانية بمن في ذلك من نعتبرهم خصومنا في داخل الجسم السياسي السوداني. وحوارنا مع المؤتمر الشعبي وتفاوضنا مع المؤتمر الوطني الحاكم ومع بقية الاحزاب السياسية يعبر عن ارادة حقيقية ومسعى جاد لبلورة إجماع وطني.. وإيجاد هذا الاجماع المفقود هو الخطوة الأولى لتحقيق حل الأزمة السودانية.

* هناك من يقول إن ما تم بينكم وبين المؤتمر الشعبي عبارة عن موقف تكتيكي للحركة للتمدد شمالا بغض النظر عن مبادئ الحركة ومبادئ التجمع؟

** الحركة الشعبية إذا لم تتمدد شمالا وشرقا وغربا وجنوبا. فانها لن تكون حركة وطنية. والضرورة الوطنية تقتضي القيام بذلك بكل تأكيد. لا يمكن أن ينظر إلى تحرك الحركة مع كل القوى السياسية كخروج عن الثوابت، وانما ضرورة ونحن مقتنعون به.

* حتى ولو كان يمثل مفاجأة لحلفاء الحركة؟

** لم يكن مفاجأة. ربما يفاجئ الناس لأنهم لا يتوقعون ذلك من الحركة الشعبية. ولكن عليهم أن يعرفوا أنه من مصلحة الحركة ومن مصلحة الجميع أن تدخل الحركة في حوار مع كل القوى السياسية. وبالتالي فإن هذا الحوار مطلوب ويجب ألا يفاجأ أي أحد به. والخط صحيح في أن الحركة تسعى لبلورة اجماع وطني.

* هل كان حلفاء الحركة بالتجمع على اطلاع على هذه الخطوات؟

** أطلعت الحركة كل حلفائها بهذه الخطوات.

* منذ البداية؟

** ربما في منتصف الطريق أو بعدما تم من اعلان لمذكرة التفاهم مع المؤتمر الشعبي.. وهذا لا يتناقض مع استقلالية كل تنظيم عضو في التجمع.

* هل تعني الاستقلالية حق كل تنظيم عضو في التجمع في الخروج عن الثوابت التي تم الاتفاق عليها؟

** إن التجمع تحالف سياسي مبني على برنامج حد أدنى من الاتفاق. ولكل تنظيم عضو حرية الحركة شريطة عدم الخروج عن برنامج الحد الأدنى.. ذلك أن التجمع ليس تنظيما يؤطر كل الحركة السياسية.

وضع شاذ

أما الدكتور جعفر محمد عبدالله ممثل الحزب الاتحادي الديموقراطي في اريتريا فيقول ردا على سؤال لـ «الاتحاد» عما إذا كانوا متفائلين بالنسبة للمستقبل ويرون نهاية للأزمة؟

** بالتأكيد متفائلون ويجب أن نظل متفائلين.

* على أي اساس يستند هذا التفاؤل؟

** يستند على أن هذا النظام. نظام غير طبيعي وهذا الوضع غير طبيعي وشاذ حتى على السودان. وأي شيء غير طبيعي لن يستمر بالتأكيد. هذا من ناحية ومن ناحية ثانية أن مقومات وجود واستمرارية النظام قائمة على قبضة أمنية لا أكثر ولا أقل، اضافة إلى حملات التضليل الاعلامية بهدف تخدير الناس بوعود خيرات البترول، وهذه هي مقوماته الأساسية.. وإذا كان قد ظل في الحكم لثلاثة عشر عاما فإن ذلك ليس دليل قوة.

* هل ذلك ناتج عن ضعف وعجز المعارضة؟

** بالتأكيد.. وفي النهاية فإن النظام دولة. وهو يستغل امكانيات السودان الضخمة وهو يسخرها في مواجهة معارضة هي سياسية في المقام الأول لا تملك ولا تعرف السلاح ولم تكن مقتنعة بالسلاح في يوم من الأيام، وانما هذا حملها حملا على التفكير في حمل السلاح وهذا يحدث لأول مرة في تاريخ السودان. ولم يكن في الحزب الاتحادي الديموقراطي تفكير في حمل السلاح، فهناك شباب جامعيون حملوا السلاح بعدما اجبرهم النظام على ذلك. وعندما نقارن قوتنا بقوة النظام نجد الفارق الكبير والشاسع بين الاثنين. ولا مجال أساسا للمقارنة بين امكانيات الدولة السودانية وامكانيات المعارضة. فقد حول النظام

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

كل هذه الامكانيات لخدمة حزب الجبهة الاسلامية. بينما بدأت المعارضة عملها من الصفر.

* يبدو من حديثك أنه حتى لو حدث انهيار مفاجئ وعرضي للحكومة فإن المعارضة غير مهيأة لاستلام الحكم وادارة البلاد؟

** ان التجمع بقدراته المحدودة يكفل جاهزية لادارة الحكم وذلك من خلال البرامج والخطط المتوفرة لديه.

* أقصد من ناحية الكوادر البشرية والكفاءات؟

** أقدر أقول انه جاهز، إذ هناك لجان تعمل وأوراق تعد لمواجهة الفترة الانتقالية. أما الكوادر فإنها متوفرة بكثرة.

* لكن التجارب السابقة أثبتت أن سياسة ملء الفراغات وتقسيم كعكة السلطة بين كوادر لم تشارك في الكفاح ضد الحكومات تكون نتائجها كارثية حتما على الديموقراطية نفسها.. ما تعليقكم؟

** هذا صحيح، وكان من أسباب النكسات. لكن هذه التجربة المريرة لن تتكرر هذه المرة. وعندما اقول أن التجمع جاهز الآن، فإن الأمر يتعلق بالتطورات الحالية التي لم تترك سوى خياري المعارضة أو الموالاة للنظام وحصل تمايز وتصنيف بين جميع السودانيين.

* ألا تعتقد أن هذا التحليل يتعارض مع سعي التجمع لجمع كافة السودانيين على كلمة سواء؟

** لكي يكون النظام وعناصره جزءا من ترتيبات الفترة الانتقالية. فلابد من التوصل الى حل الآن وقبل اسقاط النظام، ولكن بعد سقوط النظام فإنه لن يكون طرفا في أية ترتيبات.

* هل يعني هذا استعداد من جانبكم للمساومة طالما أن الحكم باق إلى حد الآن؟

** لا.. بل هو استعدادا للحل السياسي الذي يتطلب تقديم تنازلات متبادلة.

* معنى هذا أنكم مستعدون لتقديم هذه التنازلات؟

** أعتقد ان مجرد اللقاء مع ممثلي النظام وترحيب التجمع بالمبادرة المصرية - الليبية المشتركة وبالمسعى الاريتري هو تنازل كبير في حد ذاته ونحن في الحزب الاتحادي الديمقراطي طرحنا اقتلاع النظام من جذوره عندما لم يكن هناك مجال لحل سياسي، وعندما يكون هناك حل سياسي يجب أن تكون صادقا ومستعدا له وهذا يعني تقديم تنازلات بلاشك.

* ماهو سقف تنازلاتكم؟

** نحن على استعداد لتقديم أقصى حد من التنازلات في سبيل ضمان ما نسعى إلى تحقيقه. وهي أهداف غير حزبية ولا تتعلق بالحزب الاتحادي وحده، وانما هي أجندة وطنية.

* هذا الحديث يعود بالمسألة إلى نقطة الصفر. أي تمسك كل طرف بثوابته؟

** نعتقد أن هناك ثوابت غير قابلة للمساومة.. مثل قضايا الديموقراطية واحلال السلام وتأمين وحدة البلاد. كما أن النظام نفسه يتحدث عن هذه الأشياء رغم تشكيكنا الكبير في انه غير صادق، لكننا وبكل الجدية والمصداقية نحمل قناعاتنا هذه ونقاتل من اجلها.. فإذا تحققت لا يوجد أي سبب لوجودنا في المعارضة، فإذا شرع النظام في اثبات هذه القناعات فإن الأمر سيختلف وستختفي المعارضة.

* ألا تعتقد أن هذه متاهة لا نهاية لها؟

** إن الثابت أن النظام يتبنى أجندة حزبية مخالفة تماما للأجندة الوطنية كالمشروع الحضاري وغيره.. هذا لا يمكن تطبيقه باغتصاب السلطة، وانما بطرحه على الشعب السوداني من خلال الانتخابات الديموقراطية ليقول الشعب رأيه فيه ولا يطرحه وهو في السلطة ويقول انه البرنامج الوطني.. فكل الاحزاب لها برامج وتسعى الى تطبيقها ولكن عبر التفويض الشعبي. إذن فإن الديموقراطية هي الفيصل والحكم في كل البرامج.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٣ اغسطس ٢٠٠٢

«مهدي» حاول امتصاص غضب القاهرة من «اتفاق ماشاكوس»

الخرطوم: سنفي بوعودنا إذا اختار الجنوب الانفصال

ما بين اسمرة والقاهرة تفاعلت تداعيات الازمة السودانية التي نجمت عن «اتفاق ماشاكوس» بين «الحركة الشعبية لتحرير السودان» والحكومة السودانية. في القاهرة شنت الصحف المصرية هجوما حادا على الاتفاق ووصفته بانه «كارثي»، وتعددت المقالات والتحليلات الصحفية التي أدانت الاتفاق واعتبرته مهددا للأمن القومي السوداني، مطالبة الحكومة المصرية باتخاذ موقف لحماية المصالح المصرية في تلك المنطقة الحيوية.

وفي اسمرة استعد التجمع السوداني المعارض لإجتماعات هيئة القيادة المتوقع ان تبدأ غدا لإعطاء فرصة لمزيد من التشاور بين اطراف المعارضة السودانية مع وصول الدكتور جون قرنق رئيس «الحركة الشعبية لتحرير السودان» الى العاصمة الاريترية لحضورها. وحرص محمد عثمان الميرغني رئيس التجمع الموجود هناك على تأكيد ضرورة النظر بموضوعية لكل ما جرى من اتفاقات ولقاءات وتقريب وجهات النظر من خلال الاجتماعات الثنائية، وقال ان العمل الذي بدأه مع قرنق منذ عام 1988 «غير قابل للاهتزاز وعمل من أعمال المستقبل التي يحتاجها السودان» وكشف الميرغني عن انه طلب من النائب الأول للرئيس السوداني علي عثمان محمد طه اشراك كل القوى السياسية في التفاوض ووجد ترحيبا منه حيث قال «سننقل الأمر للخرطوم وسنبلغكم بما تم لاحقا».

ولم يستبعد وزير الاعلام السوداني مهدي ابراهيم خيار الانفصال لجنوب السودان. وقال، سنعمل خلال السنوات الست المقبلة على تعزيز خيار الوحدة، ولكن اذا حالت الظروف دون ذلك واختار الجنوبيون الانفصال فسنفي بوعدنا ونعطيهم هذا الحق.

وأكد في تصريحات للصحفيين المصريين امس ان المطروح على الطاولة الآن هو (سودان اتحادي فيدرالي) يحصل الجنوب في اطاره على حق مميز في اطار وطني خالص نسعى من خلاله لانهاء أسوأ فصل من تاريخ السودان وهو الحرب الاهلية التي ادت الى تراجع مشروعات التنمية. وأضاف، يجب علينا ان نكون حراسا على هذا الاتفاق.

وقال، اننا جميعا -شماليين وجنوبيين- نستشعر الاهتمام الاقليمي والدولي بمصير السودان خصوصا فيما يتعلق بخياري «الوحدة» و«الانفصال»، ونحن على اتصال بجميع الفرقاء والأحزاب لشرح هذا الاتفاق. واستبعد مهدي وجود اية ضغوط خارجية وراء الاتفاق. وقال، هي تدخلات ووساطات وليست ضغوطا، قامت اللجنة القانونية. لدول «الايجاد» بدور كبير فيها. ورأى ان هذه الوساطات تأتي في اطار «العولمة»، بعد ان اصبح العالم كله قرية واحدة، وصار من حق اي دولة عظمى ان تتدخل في شؤون دولة اخرى تحت مزاعم «حقوق الانسان» مثلا.

وشدد على ان الحكومة السودانية ستفي بوعدها لو اختار الجنوبيون الانفصال بعد الفترة الانتقالية. وقال، حرصنا على الوحدة يدفعنا لتعزيزها.. وفي محاولة لامتصاص الغضب المصري على «اتفاق ماشاكوس».

ناشد وزير الاعلام السوداني المنتقدين والغاضبين الصبر حتى نهاية الجولة التالية من المفاوضات التي ستبدأ 12 اغسطس الجاري.

القاهرة - حمدي رزق:

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٣ اغسطس ٢٠٠٢

السودان.. فصل جديد

لا اظن أن بلدين فى هذه المنطقة من العالم تربط بينهما ثوابت الجغرافيا وحقائق التاريخ مثل «مصر والسودان». وإذا كانت القضية الفلسطينية هى القضية العربية الأولى، فإن المسألة السودانية لا تقل بالنسبة «لمصر» أهمية وأولوية، لذلك كان ملف «السودان» من شواغل السياسة المصرية وجزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، وليس ذلك موقفا من طرف واحد، إذ أن الشأن المصرى هو موضع اهتمام سودانى أيضا فى ظل كل الأنظمة والحكومات. وبرغم أن للسودان جيرانا مباشرين يقترب عددهم من عشر دول فإن علاقته بمصر ذات خصوصية جعلت للأمن القومى لهما مفهوما مشتركا، إذ تبدأ حدود مصر الاستراتيجية من أعالى النيل، وتمتد حدود السودان الجيوبولوتيكية حتى السواحل المصرية للبحر المتوسط. ولقد فطنت مصر مبكرا للنظرية الواسعة لمعنى الأمن القومى منذ تعامل الفراعنة مع الحيثيين والهكسوس، كما أن جيش مصر استقبل المغول والصليبيين فى «عين جالوت» و«حطين» قبل أن تصل جحافلهم إلى حدوده المباشرة، لذلك يكون من الطبيعى أن نهتم الآن بالشأن السودانى ونضعه فى مقدمة أولوياتنا، خصوصا بعد مفاجأة الاتفاق بين الحكومة السودانية فى الخرطوم وأكبر حركة فى الجنوب يقودها العقيد جون جارانج، حيث فتح الستار فجأة عن توقيع اتفاق بين الطرفين اختلفت بشأنه الأقوال وتضاربت حوله الآراء وتعددت أمامه التحليلات وإن اتفق الجميع على الشعور بحالة من القلق لأن الاحتمالات مفتوحة حيث إن حق تقرير المصير يؤدى غالبا عند تطبيقه إلى عملية تقسيم ليست فى مصلحة السودان شماله أو جنوبه، كما أن الأمر يستوجب من مصر وقفة واضحة لأنها توءم السودان ورفيق التاريخ وشريك الجغرافيا.

واستأذن هنا فى أن أبث هواجسى وأن أشير إلى بعض مصادر القلق موجزا لها فى عدد من النقاط:

أولا: انها المرة الأولى فى ظنى التى يتخذ فيها السودان قرارا إقليميا بهذا الحجم دون أن يستشير جيرانه خصوصا مصر، ولعل الأشقاء فى جنوب الوادى يتذكرون أن الثورة المصرية تحمست لاستقلال السودان مع استقلال مصر، حتى تقطع الطريق على بريطانيا عند مرحلة معينة لا تتجاوزها، وعندما أجهض حلم وادى النيل كان العزاء الحقيقى لنا هو أن السودان قد حصل على استقلاله فى توقيت مقارب لحصول مصر عليه، وقد تصورنا أن التاريخ قد أسدل الستار على مرحلة الحساسيات التى غذتها السياسات البريطانية فى ظل الحكم الثنائى واستقرت بها أوهام كامنة فى عقلية الطرفين زالت بزوال الوجود البريطانى وانتهت باستقلال شطرى الوادى، فكان من الطبيعى والأمر كذلك، ألا يتم هذا الاتفاق المصيرى الذى يؤثر على جيران الشمال والجنوب على حد سواء بهذا التفرد وتلك السرية، بينما هناك أطراف أخرى سودانية وغير سودانية سوف يمس الأمر مصالحها ومع ذلك لم تكن شريكا فى المفاوضات أو حتى مراقبا لها أو متابعا لمراحلها.

ثانيا: إننى ممن يظنون - وبعض الظن إثم - ان خيار التوجه الحضارى الذى تبناه نظام الحكم فى الخرطوم كان على امتداد السنوات الأخيرة أكثر إلحاحا من استمرار وحدة السودان نفسها، ولقد سمعت مسئولا سودانيا رفيع القدر يصرح ذات مرة بانه يؤكد لمصر استمساكهم فى الخرطوم بوحدة السودان كما لو كان هذا الأمر مطلبا مصريا وليس ضرورة سودانية!، وقد كان الخلاف بين المبادرة المصرية - الليبية ومبادرة الإيجاد يكمن فى مسألة حق تقرير المصير - برغم بريقها الإنسانى والأخلاقى - على اعتبار أنها خطوة قد تؤدى فى الغالب إلى انفصال الجنوب وتقسيم السودان.

ثالثا: لقد اتاحت لى ظروف عملى السابق أن يكون «ملف السودان» واحدا من مسئوليات موقعى وقمت بزيارة الخرطوم على رأس وفد من مختلف الوزارات والقطاعات للاجتماعات التحضيرية للجنة المشتركة بين البلدين فى صيف عام ٢٠٠٠، ورأيت المودة الصافية من ذلك الشعب العظيم والرغبة القوية فى استعادة إيجابيات الماضى، والابتعاد عن سلبيات فترات معينة، كما أحسست بالتطلع إلى سودان جديد يقوم على أسس تستمد شرعيتها من مفهوم المواطنة بغض النظر عن اختلاف الأعراق والثقافات والديانات لأن السودان قام أصلا على التنوع والتعددية وعرف عبر تاريخه عمليات الانصهار المختلفة بين أطراف التركيبة السكانية لذلك البلد مترامى الأطراف، متعدد التخوم، والذى يربض على ثروات واسعة، فضلا عن مساحات شاسعة من أرض قابلة للزراعة، يمكن أن تجعله بمثابة سلة الغذاء لإفريقيا أو العالم العربى، ولكنه كان دائما قدر السودان فى أن يسبق نضوجه السياسى تقدمه الاقتصادى وأن تتطور لديه ديمقراطية متميزة هى التى قدمت للعالم المعاصر نموذجين للتمرد المدنى، أحدهما قبيل منتصف الستينيات ضد حكم إبراهيم عبود، والثانى فى منتصف الثمانينيات ضد نظام جعفر نميرى، ولذلك فإن شعب السودان لا تنقصه الدراية السياسية ولا ثقافة الديمقراطية ولا القدرة على فهم المواقف وتغيير الأوضاع، من هنا كان «اتفاق ماشاكوس» من وجهة نظرى قفزة على الواقع ومقاطعة واضحة للتطور الطبيعى لتسوية المسألة السودانية.

رابعا: ان أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قد انعكست ايضا على الوضع فى السودان بعدما هرعت حكومة الخرطوم إلى فتح حوار مبكر مع الإدارة الأمريكية وإبداء درجة عالية من التعاون فيما يتصل بالمعلومات المرتبطة بتنظيم القاعدة وقائدها بن لادن، الذى قضى فى السودان فترة سعت حكومته أثناءها إلى تسليمه لوطنه الأصلى - المملكة العربية السعودية - ولكن الأخيرة رفضت بينما نجح السودانيون فى تسليم الإرهابى كارلوس لمن يطلبونه للمحاكمة وينتظرونه للمواجهة، ومجمل هذا القول أن النتيجة قد أدت إلى فتح شهية الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل السياسى المكثف فى المسألة السودانية وهو ما بدا واضحا فى الشهور الأخيرة ، وكان المبعوث الأمريكى الخاص بالمسألة السودانية الذى عينته الإدارة الجديدة بديلا لمبعوث سابق فى هذا الخصوص قد أعد التقرير الذى صدر أخيرا محتويا قدرا من الإيجابية والتفهم الواقعى لطبيعة المشكلة، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية التى صرحت دائما بانها تريد للسودان حلا إفريقيا هى التى فاجأت الجميع بحل مباشر يفسره كل طرف كما يراه وإن كان الانفصال هو منتهاه!! وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد قررت فى وقت سابق أن مشاركة مصر كجار من الشمال، وكينيا كجار من الجنوب، سوف يكون من شأنها إحداث التوازن بل وربما التزاوج والاندماج بين المبادرتين المصرية - الليبية فى جانب، ومبادرة الإيجاد فى جانب آخر، إلا أن ما حدث يبدو لى مثل عملية الخروج عن النص الذى يتبعه بعض الفنانين اعتمادا على عنصر المفاجأة ورغبة فى تمييز الدور.

خامسا: ان باقى أطراف المعارضة السودانية الشمالية والجنوبية وهى جزء أساسى من المعادلة برمتها، يشعرون بشىء من الاستبعاد والتهميش، فضلا عن أن الاتفاق الجديد قد جعل عنصر الزمن طرفا فى الاتفاق كله عندما قرر مده ست سنوات كمرحلة انتقالية تثبت فيها الحكومة المركزية فى الخرطوم حسن نياتها وتقتسم السلطة والثروة مع أهل الجنوب وتقدم لهم من أسباب الإغراء ما يدعوهم لاستمرار الانضواء تحت مظلة الدولة السودانية بدلا من طلب الانفصال عند الاستفتاء على حق تقرير المصير، وهذه نقطة تبدو غاية فى الخطورة لأننا جعلنا تنفيذ الاتفاق مشروطا بمواقف وسياسات لنظام الحكم فى الخرطوم تجاه أهل الجنوب وكأننا حكمنا بالحتمية على خيار الانفصال فى الغالب وهو أمر يمثل فصلا جديدا من القلق المشروع ويفتح الملف السودانى على مصراعيه فى هذه المرحلة ويضعه فى مقدمة الشواغل المشتركة بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب، لا تصرفهم عنها جرائم شارون فى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا يشدهم عن الإحساس بأهميتها ذلك الإيقاع السريع للتطورات الدولية والمتغيرات الإقليمية لأن السودان قضية مصرية كما أن مصر قضية سودانية.

إن العلاقات المصرية ـ السودانية قد ظلت دائما مثل الأمطار الموسمية تحكمها مواقيت متفاوتة وظروف مختلفة ولم توجد لها سياسة مستقرة مستمرة بين البلدين لأسباب عديدة ليس هذا مجال الخوض فيها، ولكن ما حدث أخيرا من اتفاق بين الحكومة المركزية فى الخرطوم وحركة جون جارانج فى الجنوب، إنما يمثل خطوة غير واضحة المعالم متداخلة الدلالات يفسرها كل على هواه، ولا يمكن أن تقف مصر أو ليبيا باعتبارهما نموذجين لجيرة الشمال موقف المراقب من بعيد، والمتأمل بغير وعى برغم أن القائد الليبى قد ذكر اننا لن نكون سودانيين أكثر من السودانيين انفسهم، وهذا صحيح ولكن المسئولية فى النهاية لا تقف عند حدود السودان وحده، وليست هذه دعوة للتدخل فى شأن داخلى سودانى، لان الأمر عندما يصل إلى احتمالات التقسيم فإنه يبدو مختلفا تماما ولا يصبح شانا داخليا بقدر ما هو شان إقليمى وقضية تمس أطرافا غير سودانية أيضا، وإذا كانت شخصية جارانج تحتوى على كل ألوان الطيف السياسى وهو الذى رفع شعار الوحدة، بينما تدل كل جهوده ومساعيه إلى السعى نحو الانفصال، فإن تساؤلات كثيرة تحيط بما جرى ومخاوف واردة تلف الأمر برمته، ومن حقنا أن يعلم الأشقاء فى السودان شماله وجنوبه أن وحدة التراب الوطنى لذلك البلد الشقيق هى أمر يهم مصر بالدرجة الأولى لا لأسباب تتصل بمنابع النيل ـ ومصر تعرف كيف تحمى حقوقها فيها ـ ولا لأسباب تتصل بمخاوف من احتمال وجود إسرائيلى فى الجنوب او قيام دولة دينية فى الشمال، وإنما لسبب آخر أساسى هو أنه لايمكن لدولة ان تصحو فجاة ذات صباح لتجد أن الدولة الجارة قد انقسمت إلى دولتين، وأن الجغرافيا السياسية قد تغيرت والحدود قد اختلفت، وأن عليها ان تعيد حساباتها بعد تعاملات ثابتة امتدت لقرون طويلة خصوصا أن مصر ترتبط بالسودان ارتباطا لا يقف عند حدود العاطفة وهى عميقة، ولكنه يتجاوزها إلى إطار المصلحة وهى قوية، فمصر لا تنسى ذلك الشعب صاحب الحس السياسى الرفيع الذى أزاح عن كاهل عبدالناصر العبء النفسى للهزيمة فى اثناء قمة الخرطوم العربية فى أغسطس ١٩٦٧ والذى استقبل طلاب الكليات العسكرية المصرية فى «جبل الأولياء» مع الأشهر الأولى بعد النكسة، والذى رفضت قيادته أن تمضى مع المظاهرة السياسية العربية ضد مصر، واستمرت محتفظة بالعلاقات الدبلوماسية مع القاهرة بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، تاكيدا لخصوصية العلاقة بين البلدين، ورفضا للمزايدة على جارة الشمال، فالسودان هو فى ظنى واحد من اكبر ديمقراطيات العالم الثالث لانه يعبر عن شعب من أكثر الشعوب ثقافة، وأشدها إحساسا بالحرية، وأسرعها فهما للتطورات التى تجرى والأحداث التى تدور، وأعمقها ادراكا لمحاولات التطويق التى نتعرض لها، والظروف المعقدة التى تحيط بنا والمخططات التى تستهدف استقرارنا، وسوف نظل نرقب من قريب الفصل الجديد من الشان السودانى ذى الأهمية الخاصة للسودانيين والمصريين على السواء، مؤكدين اننا نرحب بإيقاف العمليات العسكرية فى أقرب وقت، ونتطلع إلى نهاية سريعة لنزيف الدماء السودانية فى الجنوب لأننا نؤمن بسودان ديمقراطى موحد ينمى قدراته وينعم بخيراته، ويكون همزة وصل بين العرب وإفريقيا كما كان عبر كل العصور على مدى تاريخه الطويل.

د. مصطفى الفقى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: عكاظ

التاريخ : ٣ اغسطس ٢٠٠٢

السودان وحسابات الارباح والخسائر (٥)

«الأنانيا» يصرون على العمل المسلح ويشقون صفوف حزب «سانو»

خالد طه (جدة)

□ ذلك الخطاب الذي عرضت له في الحلقة السابقة شكل حجر الزاوية في الاتصالات والحوارات التي تواصلت بعد ذلك.. وكان رأي الحكومة الانتقالية انه يحتوي على مطالب وترتيبات عملية ينبغي ان تقبل.

ويحتوي على مشروع سياسي ينبغي ان يعرض للنقاش بين كافة الاطراف.

ويحتوي كذلك على وجهات نظر يمكن ان يتفق او يختلف حولها الناس.. ولذلك رأت ان تبدأ بالجانب العملي الذي يتلخص في الآتي:

- ○ اصدار العفو العام
- ○ عقد مؤتمر المائدة المستديرة

على ان تترك للمؤتمر امر المشروعات السياسية وقضية الفيدو بشن لانها قضايا تخص كل الاحزاب شمالية وجنوبية وتشكل الاجندة الحقيقية لمؤتمر المائدة المستديرة.. اما فيما يخص وجهات النظر العامة فهي لاتعدو كونها رؤية فصيل سياسي واحد وستتكرر وجهات النظر حول الخلفية التاريخية من مختلف الفصائل اثناء المؤتمر وفي اروقته وفي الحوارات الدائرة بين القوى السياسية المختلفة بغية الوصول الى فهم مشترك.. وتجاوزت الحكومة آنذاك عن التهديد الخفي باستمرار الحرب آملة ان ينجح العمل السياسي الصبور في محاصرة نزعات العنف ودعاوى اللجوء الى القوة.

ولم يفت على الحكومة يومها ان حركة «الانانياء التي رفعت السلاح لم تكن طرفا في هذا الحوار.. وانه لم يصدر عنها مايفيد رغبتها في الحل السلمي او الحوار للوصول الى تفاهم ولكن الامل كان معقودا على أن مجرد بداية الحوار قد يشكل عنصر ضغط على الحركة يعيدها الى المجرى الرئيسي للعمل السلمي.

وقد اثبتت الاحداث اللاحقة ان ذلك كان تحليلا او آمالا يسودها التفاؤل.. لان الحركة المسلحة لم تستجب لحركة السلام.. بل ان وجودها واطروحاتها ادت الى عكس النتيجة المرجوة اذ انها زادت من تشدد عدد من الساسة الجنوبيين وفرضت بمنطقة القوة على الكثير من الساسة في الجنوب ان يجنحوا للتطرف الى ان نجحت في شق صفوف حزب «سانو» نفسه.

ومهما يكن من أمر.. فان الحكومة رأت أن تبدأ حينذاك بالقضية العاجلة وهي اصدار العفو العام الذي طالب به حزب سانو.. وان تسعى لتحقيق العودة الطوعية للاجئين من دول الجوار خاصة اوغندا التي لجأ اليها الآلاف من الجنوبيين ابان الحكم العسكري.

ورأت الحكومة ان هناك اهمية للدور الذي يمكن ان تلعبه اوغندا في هذا الاطار فأجرت معها محادثات ناجحة وأرسلت اليها وفداً وزارياً وعقدت معها اتفاقية حول عودة اللاجئين.. وكانت تلك هي المرة الاولى التي يصبح فيها لدول الجوار دور في قضية الجنوب.. وها نحن نرى اليوم ان ذلك الدور اخذ بالتزايد ويتخذ ابعادا اكبر حتى اصبحت تلك الدول طرفا في المعادلة وجزءا لايتجزأ من الحل.. وأخذت القضية بعدا اقليميا له ظلاله الدولية.

من خلال منظمة الايقاد وغيرها من المنابر الدولية والاقليمية..

وفي العاشر من نوفمبر عام ١٩٦٤م.. وبعد ثلاثة اسابيع من سقوط نظام عبود.. اعلن رئيس وزراء الفترة الانتقالية سر الختم الخليفة في بيان للامة السودانية ان قضية الجنوب تحظى باهتمام الحكومة وانها مقتنعة بان العمل المسلح والعنف لن يحلا المشكلة.. ودعا كافة الاطراف لأن تجنح للسلم والحوار.. وتبعه بعد يومين كلمنت امبورو وزير الداخلية آنذاك وأحد مؤسسي جبهة الجنوب والعضو الذي لعب دورا بارزا في مؤتمر جوبا ليدعو في بيان رسمي ايضا الى تحقيق السلام ونبذ العنف.

البعد الاقليمي للمشكلة

تتابعت دراسة الحكومة للمشكلة الى ان اعلن رئيس الوزراء في العاشر من ديسمبر ١٩٦٤م العفو العام عن كل الذين حملوا السلاح او لجأوا الى دول الجوار او حوكموا غيابيا بسبب معارضتهم للحكومة او المطلوبين للعدالة بسبب اي جريمة سياسية وأرفق اعلان العفو ذلك بنداء للقادة السياسيين بأن يعودوا للسودان ليمارسوا العمل السياسي من الداخل في جو من الحرية

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

• الحكومة اعلنت العفو العام ووافقت على المائدة المستديرة
• الحركة المسلحة لم تستجب لدعاوى السلام وزادت من تشددها
• الوفد الوزاري الحكومي فوجئ بالموقف المتشدد لجوزيف ادوهو
• الحكومة اتفقت مع أوغندا على تكوين لجنة تشرف على عودة اللاجئين

التامة..

ولم تكتف الحكومة بذلك.. بل رأت أولا ان توفر الضمانات الاقليمية المقنعة للاجئين وان تكسب مساندة الحكومة الاوغندية للجهود المبذولة للحل السلمي واقناع قادة حزب «سانو» بان يلعبوا دورا ايجابيا في ايقاف اطلاق النار وبداية الحوار السياسي.. ولذلك اوفدت وزيرين من وزرائها أحدهما شمالي والآخر جنوبي للتوصل الى اتفاق مع الحكومة الاوغندية حول عودة اللاجئين والتوصل الى اتفاق مع حزب «سانو» لوضع ترتيبات بدء الحوار السياسي، وقد نجحت جهود الحكومة مع اوغندا.. ولكن جهودها مع جزب «سانو» واجهت صعوبات كثيرة لان الجناح المتشدد في الحزب بقيادة جوزيف اودوهو كان قد بدأ يتخذ موقفا يتعارض مع الروح التي سادت الخطاب الذي ارسله الحزب للحكومة في اعقاب تشكيلها.. وكان ذلك الموقف مفاجأة للوفد الوزاري الذي بدا له من خطاب الحزب ان فرص الاتفاق اصبحت متوافرة..

الزعماء المتشددون في الحزب أصروا على النقاط التالية:

○ ان لايعودوا الى السودان الا بعد التوصل الى اتفاق مع الاحزاب الشمالية على مستقبل الجنوب.

○ ان يتم هذا الاتفاق في مفاوضات تجرى خارج السودان.

○ الا يكون العفو العام محددا بقيد زمني وان يكون مفتوحا.

○ ان يلغى قانون الجمعيات التبشيرية الذي يضع قيودا على نشاط المبشرين الاجانب..

واضافوا لهذه الشروط مطالب حول الحكم الفيدرالي والصلاحيات التي تمنح للسلطة الاقليمية والاصلاحات المطلوبة.. واعتبروها شروطا واجبة القبول والتنفيذ الفوري.. ولم تنجح الحجج التي ساقها الوزيران بأن كل هذه القضايا تشكل اجندة للحوار في المؤتمر المقترح ليتم الاتفاق حول تفصيلاتها من خلال النقاش ولا يمكن ان تكون شروطا مسبقة تنفذ دون حوار..

ورغم تلك العقبات.. الا ان الحكومة لم تفقد الامل في التوصل الى اتفاق.. ورأت ان تتحرك عبر عدد من الجهات يمكن ان تؤثر على الوضع وان تعدل في هذه المواقف المتشددة فأكمل الوفد الوزاري محادثاته مع الحكومة الاوغندية ووقع معها اتفاقية حول العودة الطوعية كان من أبرز ملامحها:

○ موافقة حكومة السودان على اصدار اعلان عن طريق منظمة الوحدة الافريقية يؤكد ترحيبه بعودة اللاجئين والتزامه بالعفو العام وان يودع الاعلان الرسمي لدى المنظمة.

○ ان تؤكد الحكومة ان اي لاجئ يعود للسودان لن يتعرض للمساءلة القانونية وانها ستسعى لاعادة توطينه في منطقته او قريته وتلتزم في معاملته باحترام كافة الحقوق التي يمنحها له ميثاق حقوق الانسان.

○ ان تسمح بحرية العقيدة والتعليم الديني حسب معتقدات الفرد.. وان توفر له الحق في حرية العبادة وحرية التعبير وحرية التنظيم والاجتماع وحق المشاركة في الشأن العام عن طريق الانتخابات..

○ اعفاء اللاجئين من دفع أية ضرائب او رسوم محلية لمدة عام بعد عودتهم.

واتفق السودان مع اوغندا على تكوين لجنة من الدولتين تجري لقاءات مع اللاجئين الراغبين في العودة للسودان وان توفر لهم وسائل الترحيل والطعام والتسهيلات الاخرى التي تمكنهم من العودة لموطنهم وان تعد خطة لاعادة توطينهم.

وكان لهذا الموقف الجاد والمحدد الذي اتخذته الحكومة اثره على الحكومة الاوغندية التي اقتنعت بجدية المسعى السوداني وقررت ان تسانده مساندة تامة.. ولكن هذا العرض الجاد لم يلق تجاوبا جديا من حزب «سانو».. بل لم يجد تجاوبا من اللجان المحلية لجبهة الجنوب داخل الاقليم الجنوبي وبات واضحا ان الضغوط التي تمارسها حركة «الانانيا» المسلحة التي ظلت ترفع شعار المواجهة المسلحة كانت تؤثر على مواقف الكثير من القادة السياسيين.. وظهرت بوادر الانقسام في حزب «سانو» فوقف الى جانب الحوار البناء مجموعة من الساسة بقيادة وليم دينق بينما واصل الجناح الآخر بقيادة جوزيف ادوهو وجنرالاته في التشدد والتطرف في المواقف!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاحرار

التاريخ : ٤ اغسطس ٢٠٠٢

بروتوكول «مكاكوس» .. بين الحل والتعقيد

اتفاق مكاكوس او برتوكول مكاكوس الذى وقعه كل من غازى صلاح عتبانى عن حكومة السودان والقائد سالفاكير مبارديت عن الجيش الشعبى لتحرير السودان والذى شهد عليه الجنرال لازاردو سومبيا والمبعوث الخاص لايجاد هذا الاتفاق الذى تم فى بلدة مكاكوس فى كينيا بعد مباحثات استمرت فى الفترة من ١٨ يونيو الى ٢٠ «يوليو» بين وفدى الطرفين تحت رعاية عملية «ايجاد للسلام» هل يفتح الطريق لسلام حقيقى تعيشه السودان ومن ثم تنمية واستقرار بعد حرب اهلية طويلة كانت تستنزف ٢ مليون دولار يوميا من الخزانة السودانية وتمنع بالطبع عمليات التنمية فى اكثر من مكان فى السودان خاصة فى الجنوب بسبب ظروف الحرب فضلا عن ١.٥ مليون قتيل و٤ ملايين لاجىء فى شمال السودان او فى دول الجوار الافريقى.

هذه الاتفاقية هل تملك مقومات النجاح ام ان العملية كلها تمت بصورة قيصرية ولم تشهد ولادة طبيعية ومن ثم فهناك احتمالات شتى لفشلها؟! واذا كان كل من الرئيس السودانى عمر البشر ورئيس حركة الجنوب جون جارانج قد التقيا فى اوغندا بعد توقيع الاتفاقية وكذا اوفدت الخرطوم عددا من المسئولين الى العواصم العربية للحصول على تاييدها او عدم معارضتها خاصة القاهرة فهل يكفى ذلك لنجاح هذه الاتفاقية؟!

الايام بالطبع ستكون هى الفيصل فى الحكم على مدى نجاح هذا الاتفاق او فشله ولعل القراءة الاولية لنصوص هذا التفاق او البروتوكول او اطار الاتفاق كما تصفه الدوائر السياسية او الاعلامية وكذا ما دار من مفاوضات او تداخلات اقليمية ودولية ربما يكشف فى جانب منه عن طبيعة هذا الاتفاق وحسب المتسرب عن اجواء المفاوضات فان الحكومة السودانية اصرت على فترة انتقالية قدرها ١٠ سنوات واصرت الحركة على سنتين فقط وتم التوصل الى حل وسط جعلها ٦ سنوات وهى فترة انتقالية يتم بعدها اجراء استفتاء وكانت الحكومة السودانية تطرح استفتاء حول طبيعة الحكم والدستور وتوزيع الثروات والمسائل الفنية الاخرى مع المحافظة على وحدة السودان الا ان وفد الحركة الشعبية رفض ذلك تماما واصر على طرح الانفصال بدون مراوغة وبوضوح وتدخلت الحكومتان الامريكية والبريطانية لصالح الحركة فى هذا الصدد وهددت حكومة السودان بشدة وانه اذا لم يتم اقرار الاتفاق بصورة تحقق امكانية الانفصال فان الحكومتين ستحملان حكومة الخرطوم مسئولية فشل المفاوضات وفى تلك الحالة سيتم حصار السودان ودعم قوات التمرد بالمال والسلاح وفرض نفس الشروط بالقوة وقد اتصل الوفد السودانى بالرئيس البشير الذى عقد اجتماعا لحكومته وانتهى الامر بالموافقة على صيغة تحقق مطالب الحركة الشعبية او بالاحرى مطالب الانجليز والامريكان!

وقد اعتبر البعض هذا الامر فخا امريكيا ـ بريطانيا لتقسيم السودان لان من البديهى ان حركة التمرد التى تسيطر على معظم الجنوب سوف توجه بالقوة او غيرها مناوئين الى خيار الانفصال وكذا الاعلام الغربى والدوائر الكنسية والاستعمارية والصهيونية التى سوف تدفع المال اللازم لشراء مناوئين.

وتثير الدعايات اللازمة لهذا الامر وكل ما استطاع السودان ان يحصل عليه فى هذا الصدد هو قصر السؤال على تحديد مصير جنوب السودان فقط دون ان يطال مناطق اخرى مثل جبال النوبة او جنوب النيل «النيل الازرق» او شرق كردفان او غيرها ولكن من يضمن الا تتحرك المطالبات

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

فيما بعد فى هذه المناطق وغيرها واذا كانت مشكلة الجنوب مثلا والتى زرعتها بريطانيا من اوائل القرن الماضى وشهدت الكثير من المحطات الى ان وصلت حركة التمرد منذ عام ١٩٨٣ قد اخذت كل هذا الوقت لتحقيق طرح صيغة الانفصال وموافقة الحكومة السودانية عليها فيمكن بالقياس توقع الشىء نفسه بالنسبة لمناطق اخرى بعد سنوات او عقود وهو ما يطرح وجود السودان كله للتساؤل وهل يصبح هذا الوجود فى مهب الريح!

فى نفس الاطار جرى التفاوض حول الشريعة الاسلامية وحول اقتسام الثروات ووصل المتعارضون الى صيغة نزلت بالشريعة الاسلامية الى ان تكون احد مصادر التشريع ولا تلزم اهل الجنوب ويمكنهم اختيار ما يلائمهم من قوانين خلال الفترة الانتقالية وكذا جرى الاتفاق على تقسيم الثروات خاصة الثروة النفطية التى تم اكتشافها فى مناطق الجنوب وتقدر ثروة السودان النفطية حاليا بحوالى ٢٠٥ الاف برميل يوميا ٨٠٪ من مناطق الجنوب وحسب الدراسات العلمية فان من المتوقع ان تظهر اكتشافات بترولية هامة فى الجنوب وان هذا البترول عالى الجودة مما اطمع الولايات المتحدة فى الدخول على الخط والاهتمام بالوصول الى صيغة تضمن انفصال الجنوب واقامة دولته المستقلة والتى ستخضع للنفوذ الامريكى والصهيونى بالطبع لانها بلا موارد ولا كفاءات الا هذا البترول وليس لها منفذ على البحر وبالتالى ستكون بالكامل تحت هيمنة الامريكان الذين سيستثمرون البترول ويحققون تواجدا عسكريا ونفوذا استراتيجيا ويتحكمون ومعهم اسرائيل فى موارد المياه التى تأتى الى مصر ويهددون الامن القومى لمصر بالتواجد فى مقرها الجنوبى وهو ما يجعل مصر غير قادرة على عرقلة المشروع الامريكى ـ الصهيونى فى الشرق الاوسط وافريقيا!

ومن نافلة القول هنا ان النفوذ الصهيونى والعلاقات الاسرائيلية مع حركة جون جارانج قديمة ومعروفة وزياراته ورفاقه فى الحركة لاسرائيل معروفة . وكذا فان الدعم الذى حصل عليه جون جارانج من القوى الاستعمارية والكنسية الاوروبية كان فى جزء منه لحصار مصر ودورها السياسى والثقافى والعروبى والاسلامى واضعافها واخضاعها!

ويمكننا ان نربط هنا بسهولة بين ما يحدث فى اطراف العالم العربى عموما فالمسألة تبدو وكأنها خطة حصار محكمة العدوان على العراق فى الشرق وامكانية تقسيمه واحتلاله، التحالف التركى ـ الاسرائيلى اثارة النزاعات الامازيجية فى المغرب العربى واثارة المشاكل مع المغرب حول الجزر «ليلى مثلا» وما يحدث فى السودان وجنوبه هل كل هذه الامور المترابطة والمتزامنة تحدث بمحض الصدفة ام ان مرحلة جديدة من التقسيم والتجزئة للوطن العربى ودوله وشعوبه اصبحت الان فى الوقت الملائم للتنفيذ بمعنى انها كانت مخططة سلفا.

هذا الكلام خاصة بالنسبة لجنوب السودان لا يصدر من فراغ بل ان قراءة ما فعله الاحتلال الانجليزى فى هذا الموضوع يؤكد ان المؤامرة قديمة فقد ادارت بريطانيا جنوب السودان كوحدة منفصلة عن السودان واضافوا اليه جبال النوبة وجنوب النيل الازرق واطلقوا يد المبشرين للعمل فى تلك المناطق لقطع الصلات العربية واللغوية والثقافية مع الشمال ومنع التجار العرب وابناء الشمال من دخول الجنوب ومنع الجنوبيين من التعليم فى الشمال وعدم السماح للجنوبيين باستخدام الاسماء العربية او ارتداء الزى السودانى التقليدى «الجلباب السودانى» وضمت مناهج التعليم دروسا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ورسومات تصور الشماليين كتجار رقيق وكان من بين دروس المطالعة درس يبدأ هكذا «محمد من الشمال.. محمد عربى.. محمد تاجر رقيق» وكان الدرس يحتوى على صور تظهر السلاسل فى يد الجنوبيين بشكلهم الافريقى المميز وصورة شمالى عربى يحمل كرباجا يسوقهم به الى سوق العبيد!

ومع خروج الانجليز اشترط الانجليز دائما فصل السودان عن مصر وتمت جريمة الفصل عام ١٩٥٦ وكان معنى هذا ازاحة النفوذ الثقافى المصرى وكذلك ظهور حركة التمرد كما قادت اسرائيل والولايات المتحدة فيما بعد عبر نفوذها الى القرن الافريقى وجنوب السودان ومنطقة البحيرات كنوع من الحصار الاستراتيجى على مصر وبديهى ان السودان وحده لم يكن قادرا على مواجهة كل هذه المؤامرات بدون الوحدة مع مصر لانه ايا كان الدعم المصرى بدون وحدة كاملة فانه سيكون محدودا ومختلفا شكلا ونوعا عن حالته فى حالة الوحدة وهكذا فان الفصل الاول فى الجريمة جريمة تخزين السودان وتهديد مصر والتحكم فى ماء النيل شريان الحياة بالنسبة لمصر وزرع خنجر فى خصرها الجنوبى كان هو الانفصال المشئوم عام ١٩٥٦.

ولان الشأن السودانى مصرى والشأن المصرى سودانى ولا حل لمشاكل السودان الا بالوحدة مع مصر ولا امن لمصر الا بالوحدة مع السودان وهو الامر الذى تمسك به كل حكومات مصر قبل محمد على واثناء حكمه وبعدها مهما كان الثمن واستمر لمئات السنين وربما لآلاف السنين منذ الفراعنة «حتشبسوت نموذجا» فان الاطراف الغربية امريكا وبريطانيا وجون جارانج عمدت الى محاولة عزل الدور المصرى ومنعه وتجاهلت المبادرة المصرية - الليبية واعتمدت على مبادرة الايجاد التى تنص صراحة على امكانية انفصال الجنوب عن السودان وهو الامر الذى ترفضه ورفضته وسترفضه مصر دائما لانه يمثل خطرا على وجودها ومصالحها الحيوية والحياتية وبديهى ان مصر ستسعى الى افشال هذا الاتفاق او وصوله الى محطة استمرار الوحدة ولها فى هذا الشأن اوراق كثيرة يمكن ان تلعبها وهذا ما يجعل هذا الاتفاق ضعيفا من هذه الناحية وبديهى ان انفصال الجنوب ايضا يمثل خطرا شديدا وان كان اقل من الخطر على مصر بالنسبة للدول العربية عموما والشمال الافريقى العربى خصوصا ومن المتوقع ان تسعى مصر لرص صفوف الدول العربية لمنع الانفصال ولن تقبل مصر بالانفصال الا مكرهة ومرغمة.

والسؤال هل تصل قوة الولايات المتحدة وقدرتها فى فترة العولمة والعسكرة ومشروع محاربة الارهاب بعد ١١ سبتمبر الى حد ارغام مصر على قبول ذلك او تجرع السم او بتر الاطراف واذا كان الانفصال مرفوضا مصريا وعربيا واسلاميا فان هناك اهمالا تم فى حق السودان.

كان اوله السماح بفصل السودان عن مصر وثانيا ترك شعب السودان وحكومته بلا دعم عربى ومصرى واسلامى كبير لتحقيق استقرار وانجاز تنميته قبل ان تتمكن منه القوى المتربصة اسرائيل وامريكا فى مرحلة لم يعد احد قادر على مواجهتها مع وجود صواريخ كروز والتدخل السريع ومشاه البحرية وقرارات مجلس الامن الجاهزة والمناطق الآمنة والحديث الكاذب عن انتهاك حقوق الانسان وضرورة الاصلاح وتحديد اسماء الرؤساء! نحن هنا بالطبع لا نلتمس العذر للسودانيين ولا لحكومة البشير فما حدث ايضا كان محصلة للانقسامات بين الاحزاب السودانية والمهاترات التى حدثت بينها طوال الفترة الماضية وقبلها وانتفاء مصلحة السودان ووحدته من ممارسات الحكومة والاحزاب على حد سواء بل فى الانقسام الذى حدث ايضا بين الترابى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

والبشير ايا كان المخطئ والمصيب!

واذا كان انقسام السودان وتهديد مصر اصبح امرا محتملا فان هذا كان محصلة لجرائم صنعها الاعداء واخرى صنعناها لانفسنا بانفسنا.

ومن الامور التى يمكن ان تهدد هذا الاتفاق تلك المراوغة المعروفة عن جون جارانج وحركته، فالرجل طرح نفسه ماركسيا فى البداية ثم تعاون مع اسرائيل ثم امريكا ومجلس الكنائس الاوروبى وقدم نفسه كضحية للتعصب الدينى او القومى او مناضلا ضد الرق!! الذى يمارسه الشماليون وهى لغة تجد آذانا صاغية فى الاوساط الغربية خصوصا المتربصة بالعرب والمسلمين والباحثة عن كل ما يشوههم وكذا قدم نفسه للافارقة كمناضل افريقى ضد الوجود العربى او العرق العربى فى الشمال وهو الذى كان يزعم احيانا فى زياراته لمصر انه مع وحدة السودان ليلعب على التناقضات بين الحكومتين المصرية والسودانية فى فترات التوتر والذى يقدم لكل جهة ما تريد سماعه من مواقف هذا الرجل وحركته لن يهدأ له بال حتى يثير المشاكل فى جنوب النيل الازرق او جبال النوبة ولن تقتصر على الجنوب وكذا فانه لا يمثل الـ ١٠٪ من سكان الجنوب ينتمون الى قبيلته وممارساته ضد القبائل الاخرى معروفة ومشهورة وبالتالى لا يصلح ان يكون متحدثا باسم كل الجنوب والامر نفسه بالنسبة لحكومة السودان غير المنتخبة ديمقراطيا فانها فى اتفاق يحدد مصير السودان وله خطورته على المستقبل لا يصح ان تنفرد بالقرار فى غياب القوى والاحزاب والطوائف الاخرى التى لها وجود غير منكور فى التركيبة السكانية والثقافية والدينية السودانية.

وهكذا فانه فى وجود الاكراه المادى والمعنوى من امريكا وبريطانيا ودول الجوار الافريقى الداعمة لجارانج وغياب قوى لها مصالحها مثل مصر والمغرب وعدم تمثيل كل اهل الجنوب وكذا غياب تمثيل القوى والاحزاب السودانية فان الاتفاق لا يمكن ان يتملك مقومات نجاح حقيقى بدون استمرار الاكراه الامريكى «سيف المعز وذهبه» على مصر وعلى العرب وعلى القوى السودانية الاخرى وعلى الجنوبيين انفسهم وربما يكون اطلاق وصف اوسلو جديدة الذى استخدمه بعض الكتاب هو وصف صحيح او يمتلك مقومات مشابهة لانه نوع من انفراد حكومة السودان بتقرير امور تخص كل السودان ومصر والعرب بمنأى عن هؤلاء والامر يقتضى حركة مصرية وعربية واسلامية بل وسودانية لمنع الانفصال الذى سيكون بداية النهاية الحقيقية ولو بعد عشرات السنين للوجود المصرى وربما العربى فى افريقيا ولاستمرار حياة مصر نفسها او تحويلها الى متسول يتسول رضا من يعطى الماء ويسمح له بالمرور ومن يحركه ايضا سواء اسرائيل او امريكا او حتى اوغندا وكينيا واذا لم يكن هناك حل واذا لم يكن هناك قدرة على وقف الصخرة المتدحرجة والتى ستسقط فوق رؤوسنا حتما فلا اقل من اعلان وحدة اندماجية مصرية سودانية ليبية حتى لو كان الثمن عدوان امريكى لمنعها ، فعلى الاقل نكون قد حاولنا امام الله ثم الامة ثم التاريخ ثم الاجيال القادمة!!.. وبديهي ان رفض انفصال الجنوب او المطالبة بوحدة مصر والسودان لا يبرر باى حال من الاحوال اهدار حقوق الجنوبيين او ممارسة الظلم الثقافى او الاقتصادى بشانهم بل ان يكون ذلك مدخلا لانصافهم على كل مستوى.



■ د.محمد مورو

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٤ اغسطس ٢٠٠٢

جنوب السودان.. إلى أين؟!

شهدت «ماشاكوس» الكينية فى اللحظات الاخيرة لانتهاء مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية ـ التى تواصلت على مدى خمسة اسابيع ـ تطورا مهما، بعد ان كان التشاؤم سيد الموقف.

جاء هذا التطور المفاجىء نتيجة للضغط الامريكى الذى مورس على الطرفين وأسفر عما أطلق عليه اتفاق اطار عالج اهم معضلتين هما: علاقة الدين بالدولة، وضمان حق تقرير المصير للجنوبيين، على أن تستأنف المفاوضات فى منتصف اغسطس لاستكمال الصورة التفصيلية بما فى ذلك قسمة السلطة والثروة وآليات وقف اطلاق النار وغيرها من القضايا.

ففى نهار الخميس ـ (١٨ يوليو)، كانت المفاوضات تواجه شبح الفشل والوسطاء يبحثون ـ عن مخرج، ومساء السبت (٢٠ يوليو) اعلن عن التوصل إلى اتفاق. فكيف حدث هذا التقدم الدراماتيكى؟. يقول شاهد عيان كان قريبا من اجواء المفاوضات، إنه فى مساء الخميس حضر الجنرال الكينى «سيمبو بويم» إلى مقر المفاوضين وطلب بصورة حاسمة من كل جانب تسمية ممثلين لاجتماع طارىء، عن وفد الحكومة وعن وفد الحركة الشعبية، ولدى دخول الجانبين أغلق الجنرال «سيمبو بويم» الابواب على الوفدين، وقدم اليهما مسودة الاتفاق وامهلهما فترة ساعتين للتوقيع عليه «وأن الذى ينكث بوعده عن التوقيع سيحمله مسئولية فشل المفاوضات، وعليه تحمل النتائج»، واحتج الطرفان فى البدء قبل مطالعة المسودة على اسلوب الجنرال الكينى، وعلى حد تعبير شاهد العيان المتابع، انه «يسوقهم سوقا إلى ميادين السلام لا الحرب».

احتوت المسودة على مقترح يتضمن الانفصال كأحد الخيارات الممكنة لنتائج استفتاء لمواطنى الجنوب يجرى بعد ست سنوات، وتأكيد نظام الحكم الفيدرالى، وتشبيت الشريعة مع استثناء الجنوب والعمل معا فى الفترة الانتقالية من أجل الوحدة والابقاء على ولايات الجنوب كما هى، مع مجلس تنسيق للجنوب بصلاحيات موسعة ووضع دستور مستمد من الدستور الفيدرالى.

وفى القصر الرئاسى وقف الرئيس الكينى «أراب موى» سعيدا وسط الجميع، وقد اوشك أن يحظى بلقب رجل السلام لحرب دامت نحو نصف قرن فى جنوب السودان راح ضحيتها اكثر من مليونى شخص وأربعة ملايين مشرد.

عمليا فقد افضت المفاوضات إلى اقامة ثلاثة كيانات سودانية وهى حكومة فى الشمال وأخرى فى الجنوب بالاضافة إلى الكيان المركزى. أما الاستفتاء المعروض على الشعب السودانى فى الجنوب فإنه يطرح خيار الحكم الذاتى، كما قد يذهب إلى حد طرح الانفصال النهائى عن الشمال فى آخر المطاف.

وبذا فإن هذا الاتفاق يكون قد تجاوز المبادرة المصرية ـ الليبية (اغسطس ١٩٩٩) ولم يأخذ فى الاعتبار مصالح الدولتين العربيتين وأمنهما القومى، خاصة أن حق تقرير المصير قد يفضى إلى انفصال الجنوب عن الشمال

●●●

لم يبالغوا الذين كتبوا التقارير مشبهين السودان فيها بالولايات المتحدة الأمريكية من حيث (تعدد المناخات والاعراق واللغات والمساحات الشاسعة والأنهار المتدفقة وأخيرا النفط). كل من يقف على الدراسات الجيولوجية والاحصاءات الانمائية يعرف الكنوز الثمينة التى يعيش فوقها شعب السودان وتؤخره الحرب من الحصول عليها.. فالناس لا يعرفون عن السودان إلا الزراعة، حيث توجد مساحة صالحة للزراعة وعالية الخصوبة لا تقل عن ١٠٠ مليون فدان تتوافر لها مياه الأنهار والأمطار (مساحات الأراضى الصالحة بالاضافة إلى الغابات والمراعى الطبيعية ٢٥٠ مليون فدان) وباكثر مما يقال عن الزراعة يمكن أن يقال عن كنوز الأرض المعدنية من بترول وحقول المعادن الأخرى.. ومن بعد الاستكشافات التى تمت عام ١٩٧٥ ـ فى الجنوب ـ فإن العمل قد جمدته شركة «شيفرون» الأمريكية بسبب اعمال التمرد، ثم بدأت مجددا فى الاستكشافات عام ١٩٩٧، وفى نهاية نفس العام بدأت الحكومة فى بناء أطول انبوب بترول فى العالم (١٦٠٠ كلم).. وبالفعل بدأ استغلال النفط بطاقة ألف برميل يوميا ثم ارتفع إلى ٢٥٠ ألفا ومرشح لأن يصل إلى نصف المليون برميل يوميا.. هذا هو المستغل الآن، وهو فقط فى بداية الطريق. وتعليقا على ذلك قال مبعوث الولايات المتحدة الخاص بالسودان السيناتور جون دانفورث فى سويسرا إن نجاح محادثات السلام فى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

نيروبى سيحول السودان من منطقة نزاع إلى مصدر رئيسى للنفط.

●●●

بدأت حدود السودان الجنوبية تأخذ شكلها الحالى فى أواخر عام ١٩١٣ بعد مجموعة اتفاقات بين بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، حيث اعتبر خط عرض ١٠ شمالا هو الخط الفاصل بين الجنوب والشمال، وهو خط جغرافى صنعته التضاريس ولم تصنعه الاثنية، حيث إن قبائل عربية كانت تعيش إلى الجنوب من هذا الخط، وقبائل زنجية كانت تتقدمه شمالا. وبذا نجد أن هذا الإقليم يتوسط القارة الافريقية ولا يصل إلى أى من شطآنها وتبلغ مساحته ٢٥٠ الف كم مربع، أى نحو ربع مساحة السودان. لكنه اكثر المناطق مطرا (وصل أحيانا إلى ١٥٠ سم) ويخترقه النيل الأبيض وبه أحواض نهر الغزال والسوباط الأدنى (يمد النيل بأكثر من ١٣ مليار متر مكعب سنويا أى نحو ١٤٪ من ايراده الكلى) وبحر الجبل، واجمالى ما يصل مصر من ماء الجنوب وحده، يصل إلى ٢٤ مليار متر مكعب من ٥٢ مليارا، هى كل حصة مصر من النيل التى تقل عن حاجتها الفعلية بـ ٢٤ مليارا.

يبلغ عدد سكان الجنوب نحو ٧ ملايين نسمة منهم ٦٥٪ وثنيون و١٨٪ مسلمون و١٧٪ مسيحيون، وهم جميعا يتحدثون ١٢ لغة بـ ٢٥٠ لهجة، لكن اللغة العربية هى الاكثر انتشارا برغم الحظر الذى فرضه الانجليز على استعمالها.

وتبدأ مشكلة الجنوب منذ أن جثم الاحتلال الانجليزى على أرض السودان وتعمده محاربة الإسلام فى جنوبه ومحاربة اللغة العربية وإحلال الانجليزية محلها.

فقد اكتمل فتح السودان عام ١٨٩٨ من قبل الانجليز والمصريين، اللذين اصطدم جيشهما المتقدم جنوبا بالوجود الفرنسى فى مدينة «كذوك» ولكن سرعان ما انسحب الأخير، وبدأت النظرة للجنوب على أنه الأرض التى يجرى عليها النيل الأبيض الذى يعتمد عليه كشريان للحياة لكل من السودان ومصر. وفى عام ١٩٠٠ بدأت إدارة الحكم الثنائى فى توطيد دعائمها بالاقليم الجنوبى، فأنشئت الحاميات تحت اشراف الضباط الانجليز، لكن القبائل فى الجنوب شقت عصا الطاعة على المستعمر حتى عام ١٩٣٠ حين اخضعت آخر قبيلة متمردة (النوير)، وفيما بين العامين تعطلت عجلة التطور والتنمية، بعكس ما حدث فى الشمال، فبدأت الهوة تتسع فيما بين قطبى القطر الواحد.

وفى عام ١٩٢٢ أصدر الانجليز قانونا سموه قانون المناطق المقفولة يمنع بموجبه مواطن الشمال من السفر إلى الجنوب!!. وشيئا فشيئا تم تكريس الفصل بين ثقافتى الشعبين. هذه السياسات عبر عنها «روبرتسون» (السكرتير الادارى لحكومة السودان) بالقول: «إن سياستنا ترمى إلى اقامة حكم ذاتى محلى فى الجنوب، منفصل ومستقل عن الشمال». كما أن الجنوبيين الفقراء كانوا قد امتلأوا حقدا على الشمال الغنى، فاندلعت الحرب لأول مرة عام ١٩٥٥!

ولم يغادر الانجليز (١٩٥٦) إلا بعد ان زرعوا الفتنة تماما..

إن الزعم بأنه بعد ٦ سنوات سيصوت الجنوبيون للوحدة هو محض خيال، لأن الحكم الذاتى الممنوح فى تلك الفترة والدستور الخاص و القوانين الخاصة، ما هى الا انفصال واقع لن يأتيه الاستفتاء إلا بشهادة ميلاد رسمية. كما أن الأمريكى ذا القدم الثقيلة الموجود حول منابع النفط، لن يكون سعيدا ولا مرحبا بعودة تلك المناطق الغنية لسيادة حكومة إسلامية ذات توجهات راديكالية ومصدر لصداع مزمن. أما الادعاء بأنه من مصلحة الجنوبيين، الوحدة، حتى يضمنوا مرفأ لتصدير بترولهم (بورسودان)، فذاك أيضا محض خيال.. فكم من الدول الداخلية لا تعلم مخرجا للبحار، ثم أن إثيوبيا جاهزة، هذا غير أن الشماليين انفسهم سوف يسعون جاهدين لتمرير بترول الجنوب من أراضيهم للحصول على رسوم النقل والشحن على الاقل.

إذن فالانفصال قادم لا محالة، وحديقة بيتنا الخلفية قد ترتع فيها الثعابين يوما. فماذا أعدت مصر لمثل هذا اليوم؟!

د. هشام الحديدى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: اكتوبر

التاريخ : ٤ اغسطس ٢٠٠٢

ماذا بعد الاتفاق السودانى..
وماذا دار فى كواليس ماشاكوس؟

تحقيق

ماذا بعد توقيع الحكومة السودانية وحركة جون قرنق على اتفاق إطار لتحقيق السلام فى الجنوب.. وما مغزى توقيعه فى بلدة ماشاكوس فى كينيا؟ وما هى المخاوف والمحاذير التى تحيط بهذا الاتفاق الذى لا زالت قراءته غامضة للعديد من الدوائر السياسية؟ وهل يستدرج السودان إلى الانفصال؟ أو أن هناك مستجدات دولية وإقليمية وداخلية فى السودان تسمح بالوحدة والاستقرار واستبدال الحرب بالحل السلمى؟ وما هو موقف كل من الحكومة السودانية والحركة بعد التوقيع؟ وهل تحدث مفاجآت قبل ١٢ أغسطس وهو موعد الجولة القادمة للمفاوضات بين الطرفين والتى من المقرر أن تناقش تفاصيل الاتفاق ووقف إطلاق النار الذى تجدد بعد الاتفاق بثلاثة أيام.

سوسن أبو حسين

وقعت الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التى يرأسها جون قرنق اتفاق عرف باتفاق ماشاكوس فى كينيا يوم ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ بهدف التمهيد لتوقيع اتفاق شامل بين الطرفين لإحلال السلام. ووقف الحرب المستمرة بين الطرفين لأكثر من ١٨ عاما وبعد الاتفاق التقى الرئيس السودانى عمر حسن البشير مع جون جرنق فى العاصمة الأوغندية كمبالا- واعتبر هذا اللقاء الأول من نوعه منذ بدء الحرب الأهلية فى السودان.. فيما أكد الرئيس البشير عقب اللقاء أن الحكومة والحركة ملتزمتان بوحدة السودان رغم توصلهما إلى اتفاق بمنح الجنوب خيار الانفصال فى استفتاء يجرى فى المستقبل. وأضاف الرئيس البشير أن قرنق وحدوى ولم يكن انفصاليا فى يوم من الأيام وأنه يدعو إلى وحدة السودان وأشار إلى أنه اتفق معه على الالتزام بوحدة السودان على أساس طوعى وأعرب عن قبولهما باتفاق بلدة ماشاكوس الكينية الذى تم التوصل إليه.

وقد أشار محللون إلى أن خيار انفصال الجنوب قد يثير مخاوف فى دول مجاورة خصوصا مصر فيما أكد المراقبون أن الاتفاق ربما يكون استدراجا لجر السودان إلى التقسيم.. ومع وجود هذه المخاوف فإن لغة الحديث لدى الطرفين الحكومة السودانية وحركة قرنق مرتفعة فى اتجاه التفاؤل بالتوصل لسلام واقتسام الثروة والسلطة فى إطار الدولة الواحدة.

وترى الخرطوم أن أسباب التوصل لاتفاق يرجع لثلاث نقاط. الأولى: اكتشاف البترول فى السودان ووصوله إلى الأسواق واحتمالات لأن يصل الاحتياطى إلى مثل احتياطى السعودية إضافة للجودة العالية للبترول السودانى. والثانية: كثرة الحوار بين الشماليين والجنوبيين والتى ساهمت فى تقريب المسافات وإعطاء الفرصة للتوصل لمزاج وطنى موحد، وبناء النسيج الوطنى من خلال العلاقات المتداخلة بين القبائل.. والنقطة الثالثة ترجع لتحول المواقف بالنسبة للدول التى كانت تدعم الحرب ودعمها الآن لاتفاق سلام..

لكن لماذا تحول الموقف الأمريكى فى اتجاه دعم الحل السلمى؟ تشير إجابات الحكومة السودانية فى هذا الشأن إلى دوافع اقتصادية ووجود مصالح للولايات المتحدة الأمريكية فى السودان خاصة مع ظهور البترول وانتشاره فى كل ربوع السودان.. وكذلك نجاح الحكومة السودانية فى إقناع المبعوث الأمريكى للسلام فى السودان بأهمية التوصل لسلام خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر حتى تؤكد أمريكا للعالم بأنها لا تستهدف الإسلاميين فى السودان وأن واشنطن تقدم الحلول لبعض المشاكل الموجودة فى المنطقة خاصة فى ظل عدم وجود إمكانية لحل قريب لقضايا العراق وفلسطين.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية



البشير

ويبقى السؤال حول معنى ومغزى حق تقرير المصير.. فى هذه النقطة ترى الحكومة السودانية أن وحدة السودان كدولة واحدة وردت فى إعلان مبادئ مبادرة الإيجاد وأن الحديث حول نظام اتحاد فيدرالى مع صلاحيات أوسع مع وضع دستور للإقليم الجنوبى ودساتير أخرى للأقاليم وكل مشروط بأن تكون فى إطار سيادة الدولة الواحدة.. وأن يحمى هذا الجسد برلمان مركزى مهمته وضع الترتيبات لدساتير كل ولاية.

وفى ظل الدولة الواحدة ما هو مصير جيش الحركة الشعبية لجون قرنق الاتفاق يشير إلى أن الموضوع سوف تبحثه جولة المفاوضات بين الجانبين المقررة فى ١٢ أغسطس وأغلب الظن أن جيش قرنق سيبقى طوال الفترة الانتقالية التى تستغرق ست سنوات لحين معرفة نتيجة الاستفتاء حول تقرير المصير..

ومع موافقة الحكومة السودانية على تقرير المصير إلا أنها تعتبره مأزقا وتحديًا كبيرًا أمام السلام وتمنى نفسها بأن فرص الوحدة ستعلو على الانفصال إذن هناك تفاصيل كثيرة وطويلة تسبق كلمة التوصل لاتفاق سلام فى السودان لأنه اتفاق سلاح ذى حدين إما الوحدة وإما الانفصال وفى هذه الحالة ما هى الترتيبات وفى حالة الانفصال ما هى ترتيبات وما هو شكل العلاقة بين السودان وجنوبه!!

وينص اتفاق ماشاكوس على مبادئ عامة تتعلق بدين الدولة والسلطات السيادية وهيئات السلطة والحكومة الوطنية وحق تقرير المصير لأهل الجنوب وقد أشار الاتفاق فى بدايته إلى إزالة المظالم التاريخية وتحقيق التنمية المتوازنة فى كل أجزاء السودان وأن تعالج كل القضايا حتى تتيح فرصة التوصل لإتفاق سلام عادل يضع حدا للحرب ولمصلحة الشعب السودانى ونص الاتفاق على أن يكون لأهل الجنوب الحق فى تقرير المصير، وإقامة نظام ديمقراطى للحكم يعطى الاعتبار للتنوع الثقافى والدين وإيجاد حل شامل يعالج التدهور الاقتصادى والاجتماعى للسودان وأن تستبدل الحرب ليس فقط بالسلام بل بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وأن يكون الدستور القومى للسودان هو القانون الأعلى فى البلاد والذى ينظم العلاقات ويحدد السلطات والوظائف بين مختلف المستويات الحكومية كما يحدد فى نفس الوقت آليات اقتسام الثروة ويضمن الدستور الوطنى حرية المعتقد والعبادة وأداء الشعائر الدينية بكاملها ولكل المواطنين السودانيين وأن تستمر الفترة الانفصالية لمدة ست سنوات يجرى بعدها استفتاء تحت رقابة دولية تنظمه حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان لكن يبقى السؤال كيف سيكون شكل ومضمون علاقة مصر بالسودان؟ وما هو دور مصر لكل ما يجرى فى السودان حاليا، خاصة بعد انتهاء دور المبادرة المصرية الليبية المشتركة وانفراد الإيجاد بالحل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: اكتوبر

التاريخ : ٤ اغسطس ٢٠٠٢

اتفاق ماشاكوس والدولة رقم ١٢ فى حوض النيل!

تعقيب

اختلفت الآراء حول صحة الأنباء التى ترددت أخيرا عن اندلاع قتال عنيف فى جنوب السودان بين القوات الحكومية وقوات الجيش الشعبى لتحرير السودان عقب أيام من توقيع بروتوكول ماشاكوس ومن اللقاء الذى عقد فى كمبالا بين الرئيس السودانى عمر البشير والزعيم الجنوبى جون قرنق.

فمؤيدو اتفاق ماشاكوس نفوا أنباء وقوع هذا القتال الذى قيل إن ثلاثمائة من أفراد الجيش الشعبى قتلوا خلاله على أيدى قوات الحكومة، واعتبروها ادعاءات اختلقها معارضو الاتفاق وأعداؤه بهدف إثارة الفتنة من جديد بين الشمال والجنوب ودحر الاتفاق فى مهده.

وسواء كانت أنباء هذا القتال صحيحة أم كاذبة تبقى أمام المراقب حقيقة أساسية وهى أن هناك بروتوكولا وقع تقول مقدمته إنه يستهدف إنهاء الخلافات الرئيسية بين الجانبين ويمهد لتوقيع اتفاق شامل يضع حدا لأطول النزاعات الحالية فى أفريقيا وإحلال السلام ووقف الحرب التى حصدت أرواح الملايين ودمرت البنية التحتية للبلاد وأهدرت الموارد الاقتصادية وتسببت فى معاناة «خاصة بالنسبة للشعب جنوب السودان».

ولا شك أن إنهاء الحرب فى جنوب السودان حلم من الأحلام التى داعبت خيال كل مواطن سودانى، سواء فى الشمال أو فى الجنوب، وتمناها كل عربى محب للسلام والاستقرار.

ولعله من الإنصاف، بل من الضرورى، التأكيد على أن مصر كانت دائما فى مقدمة من عمل وبذل الجهد من أجل تجنيب الشعب السودانى ويلات هذه الحرب، وسعت وما زالت وستبقى تسعى لكى يتمتع السودان بسلام شامل ودائم يحمى حريته ويحفظ قبل أى شىء آخر وحدة ترابه.

ولأن السودان، بشماله وجنوبه، يعد العمق الاستراتيجي لحدود مصر الجنوبية واستقراره يشكل أهمية بالغة بالنسبة للأمن القومى المصرى، كان لابد من قراءة متأنية ومتعمقة فى نص الاتفاق كما نشر بعد توقيعه فى كينيا بغض النظر عما يتردد عن تمتعه بتأييد جميع القوى السودانية سواء داخل الحكومة أو بين صفوف المعارضة.

واللافت بداية أن الفقرات الأولى لمقدمة الاتفاق تتضمن إشارات واضحة عدة تلبى الكثير من المطالب التقليدية المعروفة لقيادات الشعب السودانى فى الجنوب على حساب مصالح الشعب السودانى فى الشمال.

لكن ذلك يبقى حكما متعجلا ما دامت القراءة لم تنفذ إلى جذور نص الاتفاق الذى لخصه البعض فى جملة ساذجة واحدة هى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

أنه يعطى الجنوب فترة حكم ذاتى تستمر ست سنوات على أن يجرى فى ختامها استفتاء تقرير المصير، أما ما تبقى من المسائل فستبحث فى اجتماع سيعقد فى منتصف أغسطس فى كينيا، وهى اقتسام السلطة والثروات وحقوق الإنسان ووقف إطلاق النار.

فالواقع أن الاتفاق يتضمن أكثر من مجرد منح الجنوب حكما ذاتيا لمدة ست سنوات ويحمل أبعد من مجرد إجراء استفتاء على تقرير المصير، مما يثير الكثير من الملاحظات التى تثير بدورها الكثير من التساؤلات حول موقع هذا الاتفاق من مصالح الشعب السودانى، فى الشمال وفى الجنوب، ومصالح دول الجوار داخل القارة الأفريقية، ثم أخيرا مصالح الدول الصديقة، وغير الصديقة، خارج القارة.

وإذا كان الاتفاق قد نص على حق تولى جميع المناصب بما فيها رئاسة الدولة والخدمة العامة والتمتع بجميع الحقوق والواجبات فهذه كلها أمور لا يحق لأحد التدخل فيها لأنها مسائل تكفل المساواة بين الجميع ويرجع لأصحابها وحدهم حق إقرارها، لكن اللافت أن الحقوق تعدت قضية المساواة وتكافؤ الفرص للجميع إلى قضايا لا تفسير لحرية التمتع بها سوى تفتيت وحدة السودان وتكريس الانفصال بين الشمال والجنوب.

وتتمثل أبرز الملاحظات فى التالى:

أولا- الاتفاق يبدو فى هيكله العام كأنه إطار يتضمن الخطوط الأساسية التى يستند عليها الجانبان فى التفاوض من أجل التوصل إلى سلام ينهى حالة الحرب، لكن يتضح من روح المقدمة ذاتها أن الاتفاق يحدد بشكل قاطع وحاسم القواعد التى وافق الجنوب بموجبها على بحث إحلال السلام اقتناعا منه «بما نص عليه الإطار من اقرار بمخاطبة جذور المشكلة وخلق إطار للحكم يقوم على الاقتسام العادل للسلطة والثروة وضمان صيانة حقوق الإنسان». وفى المقدمة إشارة واضحة إلى أن الجانبين «وضعا فى الاعتبار المظالم التاريخية والتنمية غير المتوازنة بين أجزاء السودان المختلفة والتى تستوجب المعالجة».

ثانيا- يرتكز الاتفاق أساسا على إعطاء الجنوب حق تقرير المصير وبالتالى حق الانفصال إذ يتضمن نصا واضحا لا لبس فيه يقول: «إن من حق أهل جنوب السودان أن يحكموا ويقرروا شئون إقليمهم وأن



محمود عطا الله

يشاركوا مشاركة عادلة فى الحكومة القومية. وإن أهل جنوب السودان لهم الحق فى تقرير المصير عن طريق الاستفتاء لتحديد وضعهم المستقبلى وذلك بعد فترة انتقالية تبدأ بنهاية الفترة التمهيدية وتستمر ست سنوات يجرى فى نهايتها استفتاء تحت المراقبة الدولية تتعاون فى إجرائه حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان من أجل تدعيم وحدة السودان بالتصويت لتبنى نظام الحكم الذى أقيمت بموجبه اتفاقية السلام أو التصويت لصالح الانفصال». وتشتم هنا رائحة تهديد واضح بأن عدم التزام الشمال بـ «كل ما تقرر فى الاتفاق» سيعنى الانفصال!

ثالثا- حقيقة أن الإطار أكد التزام الجانبين بحل شامل وسلمى يصلان إليه عبر التفاوض على أساس إعلان المبادئ لمصلحة الشعب السودانى مما يعنى الاستناد إلى لغة التفاوض وليس لغة الحرب. فإن الإطار يضع عملية وقف إطلاق النار فى مرتبة متأخرة (البند ٨) وكأن وقف إطلاق النار هو محصلة نهائية وليس مطلبا أساسيا مما يبقى الحرب، والتهديد بها، سلاحا مسلطا ما لم يتم تحقيق شروط الجنوب. إذ تنص هذه المادة، وكأنها أضيفت بشكل عارض أو عشوائى على اتفاق الجانبين «على مناقشة الوقف الشامل لإطلاق النار لوضع حد للمعاناة والقتل فى صفوف الشعب السودانى». ويأتى هذا النص ترجمة مباشرة لرأى معلن للدكتور منصور خالد المستشار السياسى لقرنق قال فيه: «إن إيقاف الحرب فى حد ذاته لن يحقق سلاما دائما ولن يحقق استقرارا ما لم تصحبه معالجة جذور المشكلة».

رابعا- يتضمن الاتفاق ولأول مرة فترة انتقالية لاختبار التجربة وضمانات دولية لم يسبق أن نص عليها أى اتفاق سابق بما

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فى ذلك اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢. فاتفاق ماشاكوس ينص على ضمانات دولية عبر لجنة تضم ممثلين من دول الإيقاد (جيبوتى وإريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا) وأربعة مراقبين هم الولايات المتحدة والنرويج وإيطاليا وبريطانيا إضافة إلى ممثلين لدول الجوار والمنظمات الإقليمية. ولا شك أن تشكيلة اللجنة والمراقبين ودور ممثلى الدول المجاورة كلها أمور تثير الكثير من التساؤلات حول لعبة الأدوار الإقليمية والدولية وبشكل خاص الأمريكية فى التوصل للاتفاق أساسا ثم فى نصوصه.

خامسا- لوحظ التوسع الواضح فى تفاصيل المسائل المتعلقة بحرية المعتقد والعبادة والضمير لاتباع كل الأديان والمعتقدات والأعراف وعدم التمييز بين أى شخص وآخر. وفى الوقت الذى نص فيه الاتفاق على أن يكون الدستور القومى للسودان هو القانون الأعلى وكل القوانين يجب أن تتوافق مع الدستور، ينص الاتفاق على أنه يمكن أن تجرى وتنظم كل الأمور الشخصية والعائلية من ضمنها الزواج والطلاق والإرث والتنصيب والولاء وفق القوانين الشخصية (بما فيها الشريعة أو القوانين الدينية الأخرى أو العادات أو الأعراف) الخاصة بأولئك الذين يهمهم الأمر. بل نص على «أن التمتع بالعطلات والاحتفال بالمناسبات يكون وفق المبادئ والتعاليم التى ينص عليها الدين الذى يدين به الفرد المعين». كما نص الاتفاق على حق إقامة الصلات والاتصال بالأفراد والمجموعات فيما يتعلق بالشئون الدينية المعتقدية على المستويين القومى والعالمى.

وعظيم أن يلقى الاتفاق، أى اتفاق، ترحيبا من القوى السياسية وأحزاب المعارضة السودانية بما فيها حزب الأمة بزعامة الصادق المهدى وتجمع المعارضة برئاسة محمد عثمان الميرغنى، وعظيم أيضا أن يؤدى الاتفاق، أى اتفاق، إلى إنهاء الحرب فى الجنوب وتحقيق السلام والاستقرار فى ربوع السودان بأكمله، لكن هذا الاتفاق، أو أى اتفاق، يبقى موضع تساؤلات واستفسارات ما دام فتح الباب أمام احتمال- مجرد احتمال- تفتيت وحدة السودان، وأتاح فرصة لحديث، مجرد حديث، عن انفصال الجنوب عن الشمال.

ولا شك أن المسئولية التاريخية لوقوع خطر الانفصال لا يقع على قوى الجنوب وحدها، ولا على الحكومة السودانية التى وقعت الاتفاق، أو من أيده من أحزاب المعارضة، بل على من ضغط لتوقيعه من قوى خارجية ذات مصالح فى تفتيت السودان وانفصال جنوبه.

ولعله من اللافت أن إشارات هذا الخطر بدأت تلوح فى الأفق عبر تصريحات غريبة تتم عن توجهات يصعب تجاهل مراميها منها بالتحديد تصريح للدكتور منصور خالد، غداة الاتفاق، يقول فيه: «إذا افترضنا أن الجنوب قرر الانفصال.. فسيصبح الدولة رقم ١٢ فى حوض النيل وهذا لا يجعل منها خطرا إذا افترضنا أن الـ ١١ دولة الأخرى تمثل خطرا على الأمن العربى، فإضافة دولة واحدة لها لن تزيد الخطر». هكذا يفكرون وهكذا يخططون.. وهكذا قد ينفصلون!.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ٥ اغسطس ٢٠٠٢

خطة «السلام الملغوم»... في السودان



مدير مركز الدراسات الأفريقية - القاهرة

ليس «إطار السلام» الذي تم توقيعه في (ماشاكوس) بكينيا في العشرين من يوليو 2002 أولى محاولات إقرار السلام في السودان. والأمل أن يكون المحاولة الأخيرة والشاملة. فالجنرالات هم الذين يدفعون إلى الحرب كما قد يدفعون إلى السلم أو يتراجعون عنه. وها نحن أمام الفريق عمر البشير، وقائد «الحركة الشعبية لتحرير السودان»، في وضع المهيئين لتحقيق هذا السلام الشامل. وإن كان يبدو حتى الآن أنهما تصرفا بمنطق جنرالين يبغيان الهدنة ووقف التحارب أكثر منهما سياسيين ينشدان حلا دائما.

وكلنا يذكر أن الفريق عبود دخل في اقتتال بالجنوب أوائل الستينيات فانطلقت حركة «الأنيانيا» هناك، ولم تسعف السودان من حرب الجنرالات إلا ثورة اكتوبر 1964. فهدأت الأمور برعاية عربية ودولية لبعض الوقت في ظل تطور شبه ديمقراطي محدود. لكن لم تنقذ «الديمقراطية» الشعب السوداني، وعاد الجنرالات للقتال حتى قامت «ثورة مايو» 1969 معلنة بيان يونيو الشهير عن رغبتها في السلام، وتنوعت من حول ذلك الأحداث حتى كان اتفاق «أديس أبابا» 1972 بين الجنرال نميري والجنرال جوزيف لاجو وبرعاية «مجلس الكنائس العالمي» هذه المرة. وبداية التراجعات الجذرية في معسكر التخر الوطني.

وكانت هذه المحاولة مؤهلة لنجاح «مستدام»، وقد لمست ذلك بنفسي أثناء وجودي في جامعة «جوبا» بالجنوب. حتى بدأ تحول الجنرال «نميري» إلى ما اسماه بـ«النهج الاسلامي» وبدفع من جماعة الميثاق أو ما عرف بـ«جبهة الانقاذ الاسلامية» بعد ذلك، فتراجع أوائل الثمانينيات عن الحكم الذاتي الذي كان مريحا لأبناء الجنوب. وبدأ تقسيم الاقليم تقسيما جديداً يريح المتنفذين المركزيين في الخرطوم. ويضمن مستقبل البترول في أيديهم، وقد بدأت بشائر مبكرة في مناطق المديريات الجديدة. هنا انفجرت «أنيانيا الثانية» حوالى عام 1983 تضم شبابا تعلم في جامعة جوبا التي كانت مشروعا واعدا للتطور العلمي والثقافي، بل وشباباً تعلم في مصر والخليج ممن شملتهم المنح الدراسية التي وفرها برنامج التكامل بين مصر والسودان في السبعينيات، وبرامج التعاون الاقتصادي والفني مع بلدان الخليج. رفض الجنوبيون أن تفرض عليهم صيغ جديدة في الحكم أو الثقافة.

وتحدث العقيد جون قرنق عن «سودان جديد»، نعرف أنه لم يكن انفصاليا، لكن الانفصال كان في جعبته دائماً إذا لم يلتزم «الشماليون» بالتوجه الديمقراطي أو الفيدرالي التوحيدي، خوفاً من تكرار تجربة إفشال اتفاق أديس أبابا بعد استقراره. وأطاحت الثورة الشعبية بحكم «الجنرال» نميري 1985 لتأتي حكومة الديمقراطية الثانية مستمرة في تصوير حركة الجنوبيين كانفصاليين. وليظل فلاسفة بعض الأحزاب الحاكمة في وضع «الجنرالات» من جديد. ومن حق جون قرنق وقوى شمالية كثيرة ديمقراطية أن تستحضر أوراق المحاولات الوحدوية التي طرحت والتي تفوق الأوراق الانفصالية، في تطور «الحركة الشعبية لتحرير السودان» والدكتور جون قرنق نفسه كما يستحضرون «روح العنف» وعدم المرونة في تناول قضية الجنوب لدى «جنرالات» القوى الاسلامية في الشمال حتى قامت «ثورة الانقاذ» في يونيو 1989 ليتولى جنرالات حقيقيون قيادة المعركة ويتكلف الشعب السوداني كل تلك الخسائر على مدى عشرين عاما بما لا داعي لذكره مجدداً.

وفي اعتقادي أن الخسارة الكبرى هي التي تتمثل في تشتت أطراف القضية بشكل محزن، بل إن هذا التشتت فرض نفسه على كل تطورات هذه القضية، ويكاد يفرض نفسه على الحلول الجارية متضمنة فيما يسمى باتفاق السلام.

لقد كانت المشكلة من قبل في «وحدوية» الدولة السودانية مهما كان نظامها الداخلي بما بدا كثيرا أنه مشكلة «حكم محلي» أو ارتباك في مجال «التنمية المستدامة» أو حتى الهوية الثقافية للأقاليم، ولكنها طوال العقد الأخير تتحول إلى مشكلة ايديولوجية يستخدم فيها الدين، والصياغات الاسلامية -لجبهة الانقاذ بشكل مركزي- في فرض الوحدة السودانية التي تتعدد في صياغاتها الآراء والاتجاهات. وحين تتشتت هذه الايديولوجية بين الترابية وداخلها، والمهدية والميرغنية، والجمهورية نجد أنفسنا أمام «قتال» فقط يديره الجنرالات برئاسة الفريق عمر البشير، وتصدر الاتهامات تباعا عن العنف «العسكري» قبل الأيديولوجي من دوائر الجمعيات الانسانية والخيرية والكنسية، كما تصدر عن دوائر الاستخبارات وأصحاب المصالح البترولية في الوقت نفسه؛ مستغلة عمليات الاقصاء المستمرة داخل الحكم للقوى السياسية والشعبية وحتى التيار الايديولوجي الترابي.

وعلى جانب المقاومة، أيضاً تتعدد القوى والتوجهات، وتقبل التشتت بدل التوحد. هكذا الحال داخل «الحركة الشعبية» نفسها بخروج ودخول بعض أطرافها المحليين (مشار مثالا) ثم خلافاتها المستمرة حول طبيعة التفاوض مع الحكم وموقعها داخل التجمع الوطني الديمقراطي، أو طبيعة التحالفات مع قوى أخرى للمعارضة (جماعة جبال النوبة غربا-جماعة القوى الشعبية شرقا، جماعة الصادق المهدي... إلخ) هذا الشتات ألقى بظلاله على وحدة الكلمة داخل التجمع -المعارض الرئيسي- لينعكس بدوره على قوة مواجهته للحكم او ظروف التفاوض معه. وهذا الجو في مجمله هو الذي ينتهي بجعل الكلمة للجنرالات ولحمنة البنادق حربا أو سلما رغم كل عمليات التفاوض التي شهدتها نيروبي وكمبالا وجيبوتي من قبل. وفي هذه الظروف واللحظات التي يحاول فيها كل طرف داخلي أن يجد موقعا في حل مثالي أو محدود، يحدث الشتات على الساحة الخارجية، بين مبادرة «الايجاد» ومبادرة مصر-ليبيا، وبين وساطات اصدقاء «الايجاد» في أوروبا، أو رجال الأعمال الساعين لامتيازات البترول... وأخيراً الطرف الأميركي الذي أنفرد اخيراً بالموقف!

لم يخترق الأميركيون الساحة السودانية فجأة. جربوا الضغط المباشر بمضاعفة تسليح قوات الحركة الشعبية بقيادة قرنق، بل وصرحت «أولبرايت» في نيروبي قبل رحليها مباشرة عن وزارة الخارجية أنهم انفقوا أكثر من مئة مليون دولار من المساعدات في السودان، ثم ضربوا مواقع في السودان (مصنع الأدوية) وأجبروا الحكم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ثمة تعامل مع مفهوم «شعب الجنوب» بشكل ملفت فيما يخص اقتسام السلطة والثروة إلى حد أن يوافق «قرنق» على إمكان التزام الشريعة في الحكم طالما أنها لا تطبق في الجنوب.

على إخراج ابن لادن من السودان. لكنهم بدوا أكثر شراسة بعد أحداث سبتمبر 2001، في رسالة قوية للسودان وغيره، ليس بسبب الارهاب ولكن بشكل صريح بسبب امتيازات البترول التي أخذ بعضها الصينيون والماليزيون، بينما تتطلع الولايات المتحدة لخلق منطقة «وسط آسيا» أخرى في أفريقيا تمتد من غرب السودان إلى تشاد ونيجيريا والكاميرون حتى الجابون. للحد من نفوذ منطقة الخليج على هذه الثروة ومشكلاتها. واختبر الأميركيون الضغط لفصل الجنوب، وروجوا تقارير حول ذلك طوال عام 2000-2001، ولكن الموقف المحيط بالجنوب في أوغندا واثيوبيا والكونغو وأفريقيا الوسطى لا يساعد إطلاقا على امكانيات قيام دولة «مستقلة» في الجنوب. ولا ننسى أن البدائل التي وضعها «مركز واشنطن للدراسات الاستراتيجية» لمسؤولي الرئاسة الأميركية أوائل عام 2001، مرجحة اختيار الانفصال، قد طويت أواخر العام ليصدر بدلا منها تقرير السيناتور «جون دانفورث» أوائل 2002 للرئيس بوش مباشرة مرجحاً تقسيم الثروة بين الشمال والجنوب (باشرافهم؟) والتخلي عن خيار الانفصال مقابل إجراءات حكم ذاتي وحقوق الإنسان... إلخ. وتبع ذلك مباشرة توقيع الاتفاق الخاص بالسلام في منطقة جبال النوبة... منطقة البترول سريعة الهضم!

وتكاد تكون جميع الأطراف قد تبادلت الرسائل الحاسمة لتجلس جميعا -دون متاعب- على مائدة المفاوضات في ماشاكوس بكينيا. جلس أهل الحكم، وأهل الجنوب، وأهل واشنطن. فالحكم ركّن الترابي بلطف -رغم الضجيج المفتعل- وتعاون مع أجهزة مكافحة الارهاب الأميركية إلى أبعد الحدود، والجنوبيون بقيادة الدكتور «قرنق». قبلوا التعاون منفردين متغافلين عن الصيغة الديمقراطية لكل السودان والتي يفرضها وجودهم في التحالف الوطني الديمقراطي، الذي يهدد مضمونه «الوطني الديمقراطي» الأريحية الأميركية بعد 11 سبتمبر! والأميركيون أصدروا تقرير «دانفورث» رسالة لكل الأطراف السابقة. وعلى الجميع أن يجلسوا على مائدة التفاوض بروح «الجنرالات الشجعان» وليس بروح التفاوض السياسي الممل!

نصوص ملغومة، وفي نصوص الاتفاق نوافذ كثيرة يفتح بعضها على نسيم خريف الخرطوم. والآخر على جهنم! فلو توفر حسن النوايا وتعاونت الأطراف لانتهت من الخريطة العربية الافريقية مأساة عمرها حوالي نصف قرن. وهذا الاحساس على ما يبدو هو الذي توفره اشارات الاتفاق إلى:

- الحديث عن التراث والطموحات الواحدة، وعن جميع أفراد الشعب السوداني وحقوقهم.
- العمل بمختلف الوسائل-وفي أكثر من فقرة- لجعل اختيار الوحدة جذاباً لأبناء الجنوب.
- تشكيل حكومة وطنية في إطار السودان الموحد وحكم ذاتي للجنوب طوال ست سنوات.
- احترام التنوع الثقافي والعنصري والعرقي والديني واللغوي في إطار من احترام كافة الحقوق المدنية، دون اشارات للكلمات المثيرة عن الهوية والشريعة.. الخ.

أما معظم الفقرات «الإجرائية» في الاتفاق فإنها تحمل مشكلات «مستقبلية» لا حدود لها:

- ثمة تعامل مع مفهوم «شعب الجنوب» بشكل ملفت فيما يخص اقتسام السلطة والثروة إلى حد أن يوافق «قرنق» على إمكان التزام الشريعة في الحكم الوطني طالما أنها لا تطبق في الجنوب مما يثير عليه القوى التي تعاونت معه في طلب دولة حديثة مختلفة تلتزم حرية الاعتقاد والتعبير وتتوفر فيها كافة الحريات المدنية للمواطن. وهذا ما يفسر قول أحد قيادات الخرطوم إننا تنازلنا بشأن حق تقرير المصير وتنازل الجنوب في مسألة الشريعة؛ أي أن المهم بقاء الحكم بخطاب الشريعة في الخرطوم حتى لو مضى الآخرون في الانفصال!!
- عدم الإشارة بأي اهتمام لطبيعة الحكم في الخرطوم الذي يلتزم مبادئ الديمقراطية المشار اليها ضمنا مما يعمق تركيز الاتفاق على مشكلة الجنوب وليس على صيغة التطور الدستوري والسياسي لجميع الشعب السوداني وممثليه من القوى المنظمة والمدنية.
- يأتي وقف اطلاق النار وهو مسألة جوهرية في الصراع الآن متأخراً في النص بشكل ملحوظ بل ويذكر في إطار إجراءات تفاوضية خاصة. مما جعل أنباء الاقتتال عقب إعلان الاتفاق نفسه بعده بساعات أمراً غير مثير للانتباه لما يحمله من تناقض.
- طول فترة مرحلة ما قبل الانتقالية! (6 شهور) ثم الانتقالية (6 سنوات) بما يبدو ميزة ذات وجهين إما لتراكم الصراعات، أو ألفة التعايش. لكننا إذا نظرنا إلى أحاديث التشريعات العرقية والاقليمية، وعدم تحديد حدود الجنوب ذي الحكم الذاتي، وتقاسم الثروة، وانفصال «الحركة الشعبية» عن متطلبات التنظيم السياسي القومي، فسنجد أنفسنا أمام تراكم للصراعات وليس التعايش.

هناك جوانب أخرى خارج إطار الاتفاق تثير الجدل بدورها، وتضع الحكم في الخرطوم أمام أسئلة جديدة بل ومرحلة جديدة، مثل هذا التعامل العميق والمنفرد مع الولايات المتحدة الأميركية، التي تعمدت على ما يبدو عزل السودان بدفع دورها الكبير في انجاز «الاتفاق» بصورته الهشة هذه وبسرعة ملفتة وكأنها تريد فقط «سلام منطقة البترول» ومن بعدها الطوفان! فلا شعرنا حتى بوجود عناصر «الايجاد» التي شكر الموقعون رئيسها أراب موي المحتاج بدوره للرضى الأميركي، ولا سمعنا أية تقديرات لجهود متصلة من دول أخرى مثل مصر وليبيا، وكأن ثمة التزاماً بقبول تحد سابق اعلنته أولبرايت عن رفض أية مبادرات أخرى وخصت بالذكر مصر وليبيا. لذلك تظل هناك في مستقبل تفعيل الاتفاق مسألتان بالغتي الأهمية:

أولا، مدى نية الحكم في السودان للتحرك في الخرطوم لإعادة تشكيل قاعدته السياسية ديمقراطيا بقدر ما كان «ديمقراطيا» مع الجنوبيين، وحتى لا يبقى الاتفاق، خاصا بـ«سلام الجنرالات». ذلك أن اشارته إلى احتمال ضم القوى السياسية «الأخرى» كمراقبين أو استشاريين في مراحل التفاوض التالية لا تشير لعزم جديد في هذا الاتجاه.

ثانياً، إذا كان الحكم غير حريص على الخروج من عزلته أو انفراده بالسلطة في الخرطوم، فهل سيعزل نفسه عن مصر وليبيا أيضاً بما بينه وبين الأولى من مصالح وحاجته للثانية في عملية التنمية بل وفي العمل الأفريقي نفسه. إن مصر مثلاً لا تنظر فقط إلى مجرد إجراءات المجاملة والمشاركة... إلخ ولكنها تنظر بقلق -على ما يبدو- لاحتمال أن يؤدي مثل هذا الاتفاق إلى وجود «دولة شمال» دينية على حدودها، «ودولة جنوب» بنفوذ أجنبي فوق سطح المياه المهمة لها.

وأخيراً هل ستعتمد السلطة في الخرطوم على وعود أميركية لا تحكمها إلا أخلاقيات ما بعد سبتمبر ومبادئ التجارة الدولية واستثمارات البترول والسلاح؟ أم ستفكر جيداً فيما يتضمنه الاتفاق من آفاق التنمية المتكاملة والنشطة في حوض النيل كله فضلا عن الالتزام بتنمية حقيقية في الجنوب لضمان الجاذبية للوحدة بدلاً من الانفصال؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٥ اغسطس ٢٠٠٢

أشاد بموقف مصر من «اتفاق ماشاكوس»

وزير الإعلام السوداني يدعو إلى «مشاركة عربية حقيقية» في إعادة الإعمار والتنمية وإزالة آثار الحرب بالجنوب

القاهرة - أ ش أ: أكد وزير الإعلام السوداني مهدي ابراهيم المبعوث الخاص للرئيس السوداني الفريق عمر البشير أهمية موقف الرئيس المصري حسني مبارك والقيادة المصرية من «اتفاق ماشاكوس» لإحلال السلام في السودان الموقع الشهر الماضي بين الحكومة السودانية و «الحركة الشعبية لتحرير السودان» المتمردة. وأشاد بموقف مبارك الثابت تجاه بلاده الذي أكد فيه دعمه المطلق لإنهاء الحرب الأهلية وإقرار السلام والتنمية الشاملة بما يحقق الرفاهية للشعب السوداني والحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه.

وصرح مهدي ابراهيم قبيل مغادرته القاهرة عائداً الى الخرطوم مساء أمس الأول انه يحمل رسالة من مبارك الى البشير تعبر عن وقوف مصر بقوة مع السودان في سعيه نحو وقف الحرب الأهلية وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في إطار الوحدة السودانية وتتضمن بكل وضوح وقوة الوقوف الى جانب الشعب السوداني.

جاء ذلك في حديث أدلى به لوكالة «أنباء الشرق الأوسط» في ختام زيارة لمصر سلم خلالها رسالة الى الرئيس مبارك من الرئيس البشير حول اتفاق إحلال السلام في السودان، والتقى خلالها ايضا مع أحمد ماهر وزير الخارجية المصري وعمرو موسى الامين العام لجامعة الدول العربية.

وقال الوزير السوداني ان الرئيس مبارك كان متفهما تماما لرسالة أخيه الرئيس البشير بشأن التفاصيل والمغزى الكلي والنتائج النهائية للاتفاق، مشيرا الى أن موقفه كان إيجابيا وواعيا بما تعنيه الاتفاقية وماتفرضه من أوجه التعاون والتنسيق والتشاور بين البلدين وما توجبه من موقف مصري مبدئي يعلمه السودان مسبقا من حيث أنه ثابت وقوي وواضح».

وأضاف «ان الرئيس مبارك في نظرته للاتفاق لم ينشغل بقضايا هامشية أو جانبية او بردود فعل صغيره من أي طرف وكان موقفه ايجابيا، وهو أن تقف مصر بقوة مع السودان في سعيه نحو انهاء الحرب وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الشاملة لينعم بها كل ابناء السودان في الشمال والجنوب في اطار الوحدة». وأوضح أنه لهذا فإن السودان يقدر تماما هذا الموقف المصري الطبيعي والمبدئي.

وعن دور مصر في المرحلة المقبلة لتنفيذ اتفاق احلال السلام في السودان قال مهدي ابراهيم «منذ البداية كنا نود لو أن مصر كانت حاضرة في المرحلة التي سبقت، ولكنا نود بكل تأكيد ان تكون حاضره في الجولة المقبله لانها جولة مهمة ومغازيها كثيرة يترتب عليها انشاء لجان لتنفيذ الاتفاق في اطار الوحدة لست سنوات وستة أشهر».

وأضاف «ان السودان يأمل في أن تلعب مصر دورا أساسيا في هذه المرحلة التي تتميز بترتيبات فنية وأمنية وعسكرية لأن هذا العمل من شأنه أن يعزز الوحدة السودانية ويخلق واقعا جديدا تتحقق فيه الثقة بين الأطراف وتزول فيه مظاهر العداء والتوتر بين الاخوان في الشمال والجنوب في إطار وحدة السودان».

وحول ما إذا كانت هناك عقبات قد تعترض تنفيذ الاتفاق قال الوزير السوداني «إن موقف الحكومة السودانية هو مع الوحدة ونحن حريصون على تنفيذ الاتفاق وثقتنا كبيرة في الاخوان بالجنوب في انهم على نفس النهج اذ سيجدون خلال ست سنوات وستة اشهر كل التحولات التي يتطلعون اليها وسيختارون الوحدة بكل تأكيد».

وأوضح أن هناك العديد من الشواهد والدلائل على نجاح الاتفاق خاصة وان اكثر من نسبة 55 بالمائة من أبناء الجنوب موجودون الآن في شمال السودان خرجوا من منطقة الحرب والتمرد في الجنوب ويعيشون الآن مع اخوانهم في الشمال. وأضاف وزير الاعلام السوداني أن الاتفاقية نصت في مبادئها على ان الحلول الوارده بها تتم في اطار الوحدة كما نصتحين أشارت الى تقرير المصير للجنوب ان على الطرفين العمل في اطار الوحدة وتعزيزها».

وأكد أن هذه المرحلة «اختبار حقيقي

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

للسودانيين شماليين وجنوبيين وللأشقاء في مصر وفي الجماهيرية الليبية خاصة وللاشقاء العرب عامة في ان يشكلوا حضورا حقيقيا في جنوب السودان ومشاركة حقيقية في إعادة الإعمار والتنمية وازالة آثار الحرب وذلك من أجل اعادة حرية الحركة والتواصل بين الشمال والجنوب في السودان » .

وأوضح مهدى ابراهيم أهمية الحضور المصري والليبي في الجنوب السوداني « لأن ذلك سيعزز الثقة لدى الجنوبيين في الحفاظ على الوحدة السودانية خاصة وانهم اعتادوا في المرحلة السابقه على وجود المنظمات الاجنبية التي تأتي من الغرب البعيد أو الشمال البعيد » .

وعما اذا كانت هناك اطراف يمكن أن تعرقل تنفيذ الاتفاق في المستقبل قال وزير الاعلام السوداني انه مثلما يوجد دعاة للسلام وللاستقرار وللإخاء والمودة فإن هناك بالفعل دعاة للفرقة والشتات وتمزيق الوطن الواحد. وأضاف «ان السودان بلد مليء بالخيرات والثروات الطبيعية الهائلة فبينما بعض الدول لديها البترول واخرى لديها الزراعة وغيرها لديها الثروة الحيوانية فان السودان لديه كل هذه الثروات 00 موضحا أن هذه الامكانيات المتوافرة احيانا ما تكون سببا لمطامع الاخرين لتفريق ابناء الشعب الواحد واستغلال هذه الخيرات » .

وأوضح قائلا : «لسنا من السذاجة ابدا أن نظن أنه لن تكون هناك جهات تعمل على افساد السلام وتمزيق الصف الواحد وذلك واقع بالفعل لأننا كلما تمكنا من حل مشكلة بين أبناء الشعب السوداني تدخل هذه الجهات مداخل اخرى وبأسباب اخرى في محاولة لتمزيق الصف السوداني ». موضحا أن بلاده في غاية اليقظة لمثل هذه المحاولات وأذا ماتحقق السلام والوحدة السودانية فان الباب سيكون موصدا امام محاولات تمزيق الصف سواء من الداخل أو من الخارج .

وأكد أن وجود وحضور مصر وليبيا والدول العربية والاشقاء الافارقة الحريصين على الاستقرار والوحدة على الساحة السودانية من شأنه أن يطرد النزعات التي تستهدف وحدة الصف بين أبناء الشمال والجنوب في السودان.

وحول تعارض «اتفاق ماشاكوس» مع الجهود الأخرى ومنها المبادرة المصرية الليبية لإحلال السلام في السودان نفى وزير الإعلام السوداني في تصريحات لصحيفة «الوطن» السعودية نشرتها أمس بشدة أن تكون بلاده تغافلت أو قفزت على المبادرتين العربية والافريقية.

وقال «لقد وافقنا دون شروط على المبادرة المصرية - الليبية أما مبادرة الإيجاد فنحن أعضاء فيها منذ ثماني سنوات ويمكن الاستفادة من المبادرتين في الوقت المناسب».

في هذه الأثناء كشفت مصادر دبلوماسية غربية بالخرطوم أن الادارة الأميركية ستجرى اتصالات مكثفة مع مصر لحضها على النهوض بدور إيجابى وفاعل في تنفيذ اتفاق «ماشاكوس» فضلا عن تبديد المخاوف التي انتابت القاهرة من أن يؤدي الاتفاق الى انفصال جنوب السودان .

ونقلت صحيفة «الرأي العام» السودانية عن المصادر قولها ان المبعوث الأميركي للسلام جون دانفورث سيصل الى القاهرة في السادس عشر من الشهر الحالي في إطار جولته الثالثة حيث يصل الخرطوم في اليوم التالي انطلاقاً من قناعة أميركية بأن مصر لديها دور كبير ومهم ومؤثر في المنطقة العربية والافريقية وعليه لابد من الاستفادة من ذلك الدور الى أقصى درجة لبناء السلام في السودان .

وأضافت المصادر أن واشنطن ستبلغ القاهرة بأهمية توظيف دورها من أجل أن تصل مساعي السلام في السودان الى نهايتها الايجابية. وقالت إن دانفورث سيقدم تطمينات وافرة لمصر فيما يختص بمخاوفها حيال أن يقود تقرير المصير الى حدوث انفصال في السودان وسيحث مصر على مساندة عمل كل الأطراف بمن فيهم الوسطاء خلال الفترة الانتقالية في اتجاه إيجاد واقع يجعل السودانيين أكثر قابلية لاختيار الوحدة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر : الاسبوع

التاريخ : ٥ اغسطس ٢٠٠٢

وزير الإعلام السودانى يتحدث لـ «الاسبوع»:

جهات خارجية وضعت عراقيل كثيرة أمام المبادرة المصرية ـ الليبية للمصالحة

اتفاق نيروبى ليس خصماً على أحد بقدر ما يستهدف إنهاء الحرب التى طالت

تقف العلاقات المصرية ـ السودانية فى المرحلة الراهنة عند منعطف بالغ الاهمية.. فثمة مخاوف لا بأس بها تعترى اشقاء الشمال بعد توقيع اشقاء الجنوب لمذكرة تفاهم فى نيروبى مع حركة المتمرد جون جارانج..

لا احد فى مصر يقف بالطبع ضد امن السودان واستقراره.. ولكن احدا لا يقبل ان يكون ما يجرى فى الجنوب مهددًا لأمن مصر القومى، او مؤثرًا على وحدة السودان.. ندرك ان الخيارات صعبة، والظروف قاسية.. ولكننا ندرك ايضا ان متطلبات الأمن القومى باهظة الثمن.. وهى فى الغالب عرضة لتضحيات جسام

صحيح ان مذكرة التفاهم تم توقيعها.. وصحيح ايضا ان شوطًا من الحوار الجاد قد بدا.. لكن نقاطا عالقة وقضايا شائكة فى حاجة لمزيد من الضوء.. وقد حاول أشقاء الجنوب تبديد المخاوف المصرية على مدار الاسبوع الماضى، حيث استقبلت القاهرة نائب الرئيس السودانى على عثمان محمد طه، ثم اوفد الرئيس السودانى عمر البشير وزير الإعلام مهدى إبراهيم الذى سلم الرئيس حسنى مبارك رسالة خاصة من البشير، استهدفت شرح ابعاد ما جرى وتبعاته المستقبلية.

«الاسبوع» التقت بوزير الإعلام السودانى ومبعوث الرئيس البشير بعد انتهاء مقابلته مع الرئيس مبارك، واجرت معه هذا الحوار الذى اتسم بالصراحة الكاملة:

● قمتم اخيرًا بزيارة للجماهيرية الليبية حيث التقيتم بالعقيد القذافى، ثم التقيتم فى القاهرة بالرئيس مبارك .. ترى ماذا عن فحوى تلك اللقاءات التى اعقبت توقيع مذكرة التفاهم بين الحكومة السودانية وحركة التمرد الجنوبى؟

●● فى البداية يعلم الجميع ان الحرب فى السودان امتدت لسنوات طويلة دامت ١٩ عاما لم تتحقق خلالها اى خطوة نحو تحقيق السلام، بل على العكس تماما دمرت الحرب كل شىء وعرقلت مسيرة التنمية

والتقدم الذى ينشده كل مواطن سودانى سواء اكان من سكان الشمال أم الجنوب ومن هنا جاء الاتفاق الذى تم توقيعه مؤخرًا فى كينيا والتوقيع على مذكرة تفاهم من اجل انهاء حالة الحرب الشرسة وتحقيق الاستقرار والتنمية للجميع.

● ولكن هذا الاتفاق بدا وكانه اسقط من حساباته الدور المصرى ـ الليبى.

●● هذا الاتفاق لم يغفل الدور المصرى ـ الليبى باعتبارهما شريكين اساسيين فى أى محادثات حول الوضع فى السودان بجانب جامعة الدول العربية ولقد طرحت افكار الحكومة السودانية على القيادة المصرية بناء على توجيهات وتكليفات الرئيس عمر البشير، وحقيقة ما تم فى مذكرة التفاهم، وذلك لاشراك الجانب المصرى والليبى واطلاعه ما على ما تم التوصل إليه للتشاور معهم فى كافة الأمور.

● ولكنكم اسقطتم المبادرة المصرية ـ الليبية المشتركة لصالح مبادرة الايجاد.

●● مصر وليبيا لهما دور كبير فى تبنى مبادرة مشتركة تتحمل كافة القضايا التى تمس الأطراف المتصارعة فى السودان، ومحادثاتى مع القيادتين المصرية والليبية كانت من أجل التشاور معهم واطلاعهم على حقيقة ما جرى فى اللقاء الأخير بين الرئيس السودانى عمر البشير وزعيم حركة التمرد والحكومة السودانية لا تنسى الجهد العربى الليبى فى دعم وحدة السودان وتحقيق استقراره والحفاظ على وحدته.

والجميع يعلم اننا فى السودان نعطى للمبادرة المصرية ـ الليبية اهمية كبيرة كما ذكرت من قبل ولقد وافقت الحكومة السودانية عليها باعتبار أن تلك المبادرة تحمل فى طياتها قدرا كبيرا من التفاهم بين جميع الأحزاب ولذلك حظيت تلك المبادرة بتأييد كافة الأحزاب فى السودان، واعتبرنا نحن السودانيين أن المبادرة المصرية ـ الليبية هى لكل السودانيين وليس لحزب واحد أو طرف واحد أو حكومة واحدة، بل هى للجميع.

إلا أن ما حدث أن بعض الأطراف من خارج السودان كانت وراء اتخاذ مواقف حساسة تجاه المبادرة المصرية ـ الليبية على أساس أن تلك المبادرة تأتى فى صالح الموقف العربى وعلى حساب الموقف الافريقى، وأننا بالطبع لم نكن نوافق على ذلك مطلقا.. إلا ان جهات خارجية وضعت عراقيل كثيرة أمام تحقيق تلك المبادرة.

● رغم كثرة اللقاءات الحكومية مع حركة التمرد إلا ان اللقاءات السابقة لم تسفر عن احراز النجاح الذى احدثته المباحثات الأخيرة.. ما هو السر وراء ذلك؟

●● الحقيقة أن الاجتماع الأخير تهيأت له ظروف مناسبة لعقده، واتيح خلاله طرح عدة محاور مختلفة امتدت إلى قضايا أساسية لم يكن من الممكن التطرق إليها خلال الحروب السابقة منها قضية تقسيم الثروة ونظام الحكم ثم طرحت قضايا شائكة مثل الوحدة وتقرير المصير والدين ومع ذلك فاننا فى مرحلة من مراحل هذا الاجتماع اوشك الطرفان ان ينتهيا إلى عدم التفاوض.. إلا انه فى اللحظة الأخيرة ومن طريق بذل بعض الجهود تم الاتفاق على أشياء كثيرة ومع ذلك نحن لا نحسب هذا الاتفاق خصما على أحد بقدر ما هو اتفاق

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



وزير الإعلام السودانى يتحدث إلى الزميل محمود بكرى تصوير: أحمد عبدالمعطى

لإنهاء حالة الحرب التى طالت واقع السودان وشوهت صورته فى الخارج رغم الامكانيات المادية والبشرية التى يمتلكها والتى عانى الشعب السودانى مرارتها. وفى المقابل فإن حركة التمرد تساندها جهات أجنبية تسعى لتحقيق مصالح معينة بجانب

بعض المؤسسات والشخصيات التى استخدمت تلك الحرب لخدمة مصالحها وتفكيك وحدة السودان ومنعت الطرفين المتصارعين من الوصول إلى أى اتفاق يمكن من خلاله إقرار السلام.

● هل تعتقدون أن هذا الاتفاق يمكن أن يحقق السلام المأمول؟

●● الاتفاق نص على أن هناك فترة انتقالية مدتها ٦ سنوات يستلزم على الطرفين خلالها أن يصب سعيهما لتحقيق السلام والتنمية وسوف تشكل لجنة تكون وظيفتها التحقق من كافة التدابير وبنود الاتفاق التى تطبق أثناء فترة الانتقال وفى نهايتها ندخل فى مفاوضات لتقرير المصير والذى يفتح بدوره خيارات كثيرة حول الوحدة أو الانفصال أو النظام الاتحادى.

● ولكن البعض يرى أن تقرير المصير سوف يفضى إلى تقسيم السودان بين الشمال والجنوب ويحقق هدف الانفصال.. ما ردكم؟

●● إننا فى السودان نعلم جيدا أن عددا كبيرا من إخواننا فى الجنوب يؤيدون الوحدة ويرفضون الانفصال عن الوطن الأم، لأن الذين يميلون إلى الانفصال ليسوا هم الأغلبية فى الجنوب، ولكن الاعلام الغربى استطاع أن يشوه صورة الشماليين على اساس انهم يكرهون الجنوبيين ويحرمونهم من حقوقهم المشروعة إلا اننا نؤكد لهم أن فترة الانتقال والتى تمتد لـ ٦ سنوات كفيلة بإزالة التوتر القائم وتحقيق التنمية واقامة المشروعات التنموية.

وأؤكد أن مصر تقف مع السودان بجانب ليبيا وأن دخول مصر فى معركة البناء والاعمار فى جنوب السودان خير دليل على تمتع الموقف المصرى بثقل كبير لدى كافة السودانيين مما يعزز من قضية الوحدة.

● فى ضوء المعايير التى تم طرحها فى الاتفاق الاخير هل لمستم تفهما مصريا . ليبيا لطبيعة هذا الاتفاق اثناء لقاء الرئيسين مبارك والعقيد القذافى؟

●● بكل تاكيد فاثناء لقائى بالرئيس المصرى حسنى مبارك اطلعت . كما ذكرت مسبقا . سيادته على طبيعة الاتفاق بكل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

انعكاساته ودلالاته ومغازيه وكل ما احيط به من اشكاليات، ولقد تفهم سيادته هذا الموضوع وأكد حرصه على مساندة ودعم السودان بقوة، بجانب انهاء حالة الحرب وتحقيق السلام في ظل الوحدة بجانب المساعدة المشتركة القوية في اعادة اعمار السودان سواء في الجنوب او الشمال ولقد لمسنا نفس الموقف مع العقيد معمر القذافي.

● الا ترون ان التدخل الامريكي في اتفاق نيروبي جاء في اطار الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الامريكية في المنطقة؟

●● نعم لا يغيب عن بال الجميع أن دولاً كثيرة لها مصالح مشتركة في السودان ونحن السودانيين لنا ايضا مصالحنا الاستراتيجية التي يجب أن نحافظ ونحافظ عليها.

ولكن الادارة الامريكية في عهد الرئيس كلينتون اقامت مظلة لحركة التمرد ووقفت بجانبها ومدتها بكافة اشكال الدعم والمساندة ومن الناحية الأخرى وضعت ادارة كلينتون الحكومة السودانية تحت مظلة الارهاب، ولكن عندما جاءت ادارة بوش وعلى الرغم من انها لم تغير شيئا في سياسة الادارة السابقة تجاه السودان إلا انها اتخذت نهجاً جديداً مع السودان عن طريق فتح قنوات تواصل مع الحكومة السودانية وتمثل ذلك في ارسال وفود لاقرار السلام في السودان، لان الولايات المتحدة الأمريكية تعلم جيداً أن للسودان موقعاً استراتيجياً وانه بمثابة الجسر الذي يربط افريقيا بالدول العربية، وانه يملك امكانيات بشرية هائلة ومتفردة بالاضافة إلى اكتشاف البترول مؤخراً في جنوبه.

واقول إن كثيراً من البلاد التي كانت تعادينا اصبحت اليوم صديقة لنا وان ادارة الرئيس بوش شعرت مؤخراً باهمية تحقيق الاستقرار في السودان وان الحرب التي دمرت كاهل السودانيين قد اربكت القارة كلها ومن منطلق ذلك سعت تلك الادارة إلى انهاء دورات الصراع في افريقيا.

● هناك بعض المحللين يرون ان التدخل الأمريكي لتهدئة الأوضاع في السودان مرتبط باستراتيجية حربها ضد ما تسميه بالارهاب فهل أنتم متفهمون لطبيعة هذا الدور؟

●● السودان لم يكن في يوم من الايام دولة ارهابية لقد تم ربطنا بتلك القضية ظلماً وتم فرض اجراءات قاسية علينا، يعرفها جيداً مما ساعد ذلك على اظهار السودان بانه دولة راعية للارهاب، وهذا ادعاء مبالغ فيه وجزء من الستار المفروض لعزل السودان وتغيير النظام القائم به، إلا أن الأوضاع بعد ١١ سبتمبر تغيرت شيئاً ما وأراد السودان أن يثبت حسن نيته وبراءته من تهمة رعايته للارهاب باعتبار أن تلك الاتهامات الموجهة لم تكن مبنية على اسس منطقية وموضوعية ولذلك طالب السودان بإجراء حوار شامل على الأرض مدعم بالحقائق والوقائع

وان السياسة الامريكية في عهد كلينتون كانت خاطئة في الحكم علينا بتمويل العمليات الارهابية، أما ادارة بوش فقد رأت تغيير تلك النظرة ومع ذلك فإننا مازلنا نرجو أن تكون الادارة الامريكية الحالية منطقية وموضوعية في حكمها على الاحداث وتأخذ خطوة جادة في رفع السودان من قائمة الدول الراعية للارهاب لاننا نحن السودانيين من حقنا أن نعيش مع العالم ونتعامل معه من اجل مصلحتنا ومصلحة الجميع واننا منذ مجيء جبهة الانقاذ إلى السودان ارسلنا سفراءنا إلى جميع دول العالم لتحقيق المصالح المشتركة دون أن نحجر على أي دولة ومازالت هناك فرصة لبناء حوار حول كافة القضايا المختلف عليها.

● في ظل مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها مؤخراً.. الا ترون ان غياب قوى التجمع الوطني المعارض عن هذا التفاهم قد يؤثر على نجاح هذا الاتفاق مستقبلاً؟

●● الامر لابد ان ينظر إليه بقدر من العقلانية. التفاهم الذي تم التوقيع عليه كان بين الحكومة السودانية وحركة التمرد بكل تطلعاتها وانه خلال هذا الاتفاق لم يكن هناك فرصة لاشراك اطراف اخرى، لان الاساس الذي قامت عليه مبادرة الايجاد هو اجراء حوار بين الحكومة والتمرد وان جون جارانج هو جزء اساسي من هذا التجمع وعليه فإن المفاوضات التي اجريت كانت ممثلة لكافة الاطراف وفي النهاية فإننا جميعا نسعى إلى تحقيق الاستقرار والحفاظ على وحدة السودان ووقف دوامة الحرب الممتدة لسنوات طويلة بالاضافة إلى الاستفادة من مواردنا البشرية الهائلة وأن يتمتع كل فرد سوداني بجانب اسرته بقدر من الحرية والاستقرار والامان، وفي هذا فليس هناك في الاتفاق ما يجعل أي طرف يحقق مصالح على حساب طرف اخر لاننا مازلنا نتحاور مع كافة الأطراف.

فالتجمع تم التحاور معه في الخارج ومازلنا نتحاور معه إلى الآن ولكنني اقول أن ٥٥٪ من سكان الجنوب موجودون في شمال السودان وانهم بدءوا يتداخلون مع اخوانهم في الشمال ويتعلمون ثقافاتهم ويتحاورون معهم وانني واثق أن الجنوبيين لا يؤيدون قرار الانفصال عن الشمال.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٥ اغسطس ٢٠٠٢

تحرك أميركي لإشراك مصر في اتفاق ماشاكوس بين الحكومة السودانية وحركة قرنق

القاهرة: زين العابدين احمد

في اطار التداعيات التي صاحبت توقيع اتفاق ماشاكوس بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وغياب الدور المصري في المرحلة الاولى في الاتفاق بدأت جهات عديدة جهودا مكثفة لحض مصر على لعب دور ايجابي لتنفيذ الاتفاق بالاضافة الى السعي لتبديد المخاوف التي ادت الى تحفظ القاهرة تجاه الاتفاق في مراحله الأولى في شان انفصال جنوب السودان.

وفي هذا الاطار يصل القاهرة في 16 اغسطس (اب) الجاري المبعوث الرئاسي الاميركي الخاص للسلام في السودان جون دانفورث لاجراء مباحثات مع المسؤولين المصريين يتناول خلالها التطورات السودانية الراهنة وابعاد الاتفاق الذي تم بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية التي يقودها جون قرنق. كما ستسعى الولايات المتحدة خلال زيارة مبعوثها لتطمين مصر فيما يخص مخاوفها من نتائج هذا الاتفاق.

كما يلاحظ المراقب للاحداث السودانية ان الاهتمام الاميركي المفاجيء بالدور المصري يرجع الى ان المرحلة المقبلة تحتاج الى اجماع من دول الجوار حول الاتفاق والتي لعبت في اغلب الاحيان ادوارا سلبية او ايجابية تجاه الصراع الطويل بالاضافة الى ان مصر تربطها علاقات قوية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان توطدت خلال العشر سنوات الاخيرة بشكل كبير فضلا عن العلاقات التاريخية والازلية التي تربط بين السودان ومصر على المستويين الرسمي الشعبي وبالتالي فان مصر مؤهلة اكثر من غيرها للعب دور في المراحل المقبلة دبلوماسيا وبحكم علاقاتها مع طرفي الحوار لاستكمال تنفيذ الاتفاق بشكل يؤدي الى التصويت بعد الـ6 سنوات لصالح الوحدة.

ويذكر ان الولايات المتحدة التي تقود هذه الجهود لاشراك مصر في المراحل القادمة تنطلق من فهم واسع ومؤكد لاهمية الدور المصري خاصة ان كل الملفات المعنية بالمباحثات المصرية الاميركية طوال السنوات الماضية يجيء على راسها الملف السوداني حتى في فترات القطيعة بين القاهرة والخرطوم ظلت القاهرة تحول دون توقيع اي عقوبات تضر بمصالح الشعب السوداني من الولايات المتحدة او المنظمات الدولية.

واكدت مصادر دبلوماسية مطلعة ان مصادر اميركية اكدت لاطراف عديدة أن استبعاد مصر من المفاوضات الاخيرة لم يكن تجاهلا للدور المصري بقدر ما كان الامل حتى اللحظات الاخيرة ضعيفا في الوصول لاتفاق خاصة ان مصر لها موقف ثابت تجاه قضية تقرير المصير وترفض فيه دائما اي احتمالات مهما كانت ضعيفة قد تؤدي الى انفصال جنوب السودان، في الوقت الذي اصبح فيه تقرير المصير امرا واقعا مع صعوبة ايجاد اي ضمانات لنتائجه، وهذا ما حال دون اشراك مصر في تلك المرحلة.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان مهمة «دانفورث» في القاهرة ستضمن دورا كبيرا لمصر يفوق دور كثير من الراعين للاتفاق باعتبارها صاحبة مصلحة عليا في وحدة السودان التي يسعى لها جميع الشركاء والراعين للاتفاق ومحاولة الاستفادة من العلاقات المصرية مع الخرطوم والحركة الشعبية التي ظلت في تشاور مستمر مع مصر في كل مراحل الخلاف أو الحوار مع الحكومة السودانية او حول خطوات تجمع المعارضة السودانية في الاتجاه الى حل سياسي شامل.

وارجعت مصادر مطلعة زيارة دانفورث للقاهرة قبل زيارته للخرطوم في السابع عشر من الشهر الجاري الى ان دانفورث سيحمل للخرطوم تاكيدات مصرية للعب دور في المرحلة المقبلة وما يترتب ان يتم من تشاور وخطوات قبل وبعد توقيع الاتفاق النهائي بين القاهرة والخرطوم لتنسيق المواقف والاستفادة من خبرة مصر الدبلوماسية في تجاوز اي صعاب يمكن ان تواجه الطرفين خلال المفاوضات المقبلة او خلال تنفيذ الاتفاق.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٥ اغسطس ٢٠٠٢

أي سودان يريدون ؟ (2-2)

البداية ... رد المظالم التاريخية لجميع «شعوب السودان»



لقاء كمبالا: كسر الجليد

عيسى البشير

يقول الدكتور محمد سليمان محمد في مقدمة كتابه «السودان.. حروب الموارد والهوية» إنه بحلول العام المقبل 2003 ستتعرض كل الغابات في شمال السودان الذي تساوي مساحته وحدة 6 مرات مساحة فرنسا، الأمر الذي سيؤدي إلى حرب أخرى على الموارد في بلد تعتمد معيشة الغالبية العظمى من سكانها على ما تجود به الأرض من محاصيل زراعية. وستزداد الهجمة على الموارد في جنوب السودان الذي رفع أهله السلاح مدافعين عن وسائل عيشهم وضمان بقائهم، وفي موازاة ذلك ستسعى الصفوة الشمالية المسيطرة على الدولة والسوق إلى فرض هويتها العربية - الإسلامية على بقية السكان بهدف تعزيز هيمنتها التامة على كل السودان موارد وبشراً.

ويوضح الدكتور سليمان أن تلك الصفوة المسماة محلياً «الجلابة» لا تود أن تفهم أن التنوع الثقافي والديني والعرقي يثري جميع قوميات السودان، وأن التداخل والتمازج، بينهما يمنح السودان مزيجاً ونكهة حضارية متميزة. مشيراً في هذا الصدد إلى ما حدث من تمازج وتداخل بين قبائل النوبة والبقارة مما أدى إلى نشوء هويات متداخلة من خلال العلاقات التجارية والدينية والفكرية والزيجية. وفي هذا الصدد يقول إن الصراع المسلح الذي اندلع في جبال النوبة قد فجرته محاولة النخبة المسيطرة على الاقتصاد والدولة الهيمنة على موارد الجبال خاصة الأراضي الزراعية في المنطقة.

وتؤكد أبحاث الدكتور سليمان حول الصراعات المسلحة في منطقة القرن الأفريقي عامة والسودان خاصة أن الناس لا يلجؤون إلى حمل السلاح إلا حين يهدد الآخرون وسائل بقائهم المادي وعصب كيانهم الروحي والثقافي، لذا يرفع المقاتلون في سبيل مواردهم وهوياتهم شعارات العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة.. الخ. لكنهم يعنون تحديداً حقهم في البقاء والنماء وفي الحفاظ على ديارهم وثقافتهم ودينهم وعرقهم.

ويرى الدكتور سليمان ويتفق معه كثيرون أن الأرض والبترول والمياه هي السبب الأول للحرب الأهلية الثانية (1983) مع عدم إغفال السبب الآخر وهو الصراع من أجل الهوية الذي يزداد مع استمرار التناحر والقتال، وعليه يمكن القول إن سبب اندلاع الحروب الأهلية في السودان سياسي في المقام الأول يتطلب إنهاؤها حلاً سياسياً شاملاً يرد المظالم التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع شعوب السودان.

إن التعددية هي السمة الغالبة على

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تقرير المصير لا يمكن ممارسته في غياب الإجماع حول أساسيات الدولة

عالمنا اليوم، وهناك حوالى 12 دولة فقط في كل هذا الكوكب يمكن أن نعدها متماثلة عرقياً ودينياً وثقافياً، ولو بمقدار أي ما يقل عن 15 في المئة من دول المعمورة. ولا شك أن السودان لا ينفرد ولا يتميز عن دول موحدة كثيرة تتسم كياناتها السياسية بتعدد المكونات العرقية والثقافية والدينية، وتجربته التاريخية للتعايش والتفاعل والتداخل بين مكونات تؤكد ليس فقط أنها لا تشكل بالضرورة عوامل انقسام وتمزق بين السودانيين، بل إنها كانت عامل إثراء حضاري واجتماعي وثقافي متواصل بينهم. فتأكيد المواطنة لا يمكن أن يتم إلا بالمساواة بين أبناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات، بالقوة وبالفعل. وكما عبر الدكتور جون قرنق عن أهمية توظيف المساواة كآلية تجعل منها جسراً للوحدة وليس معبراً للانفصال.. تعددية أهل السودان طرحت مسألة الهوية بصورة حادة.. لا يمكن إرساء مجتمع سوداني قائم على العدل والمساواة والحرية والديمقراطية من دون غربلة ثورية لجميع مسلمات الماضي كشرط محوري لإعادة بناء السودان الجديد على أسس جديدة ومتناغمة تقطع الطريق على سدود التنابذ، وتفتح سبيل التجانس على مصراعيه » «السودان حروب الموارد والهوية ص4، 5 ».

وفي ضوء هذا المعرض فإن حصد تقرير المصير لجنوب السودان لا يمكن ممارسته بشفافية ونزاهة في ظل غياب إجماع وطني وحقوق مواطنيه، ولن يكون عادلاً في ظل وجود نظامين في دولة واحدة. لأن شعار تقرير المصير اليوم لا يأتي بهدف توحيد دويلات مثلاً، لأن السودان موحد بالفعل منذ قديم الزمان، وقد برز هذا الشعار إلى السطح كرد فعل تجاه المظالم وكتعبير عن عدم الثقة، وهو ليس مجرد آلية أو وسيلة فنية وإنما يحمل في داخله وجهات نظر قد تكون مصطرعة بشدة كما يقول الدكتور الشفيع خضر عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني وعضو هيئة قيادة التجمع. وهو بالنسبة للدكتور الشفيع، يعكس مفهوم الوحدة الوطنية القائمة على أسس جديدة بعد الاتفاق على إعادة بناء السودان مثلما تم في مؤتمر أسمرا 1995، وليس نتيجة لعدم الاتفاق، كما ينظر إليه كحق وصمام أمان يتم ممارسته إذا ما واصلت الحركة السياسية في ممارستها القديمة الناسفة لجسور الثقة.

هناك من يقول بأن الانفصال ولو مؤقتاً أخف ضرراً من استمرار الحرب الأهلية، وقطعاً هذا طرح غير صحيح من وجهة نظر الدكتور الشفيع خضر الذي يؤكد أن هذا الطرح يقلل من حصيلة الجهود المضنية الداخلية والخارجية بهدف تحقيق السلام. كما يقلل من عائد التضحيات الجسام التي استرخصت النفس والنفيس من أجل استعادة الديمقراطية التي توفر أفضل الظروف لحل النزاع وتحقيق السلام. فالحرب الأهلية ليست قدراً محتوماً لا راد له. وقد تعاملت مقررات أسمرا مع شعار تقرير المصير كحق أصيل وأساسي وديمقراطي وكآلية لوضع نهاية فورية للحرب تسهل ترسيخ الديمقراطية والسلام والتنمية.

الوحدة الطوعية

ويقول الدكتور الشفيع خضر إننا مع خيار وحدة السودان، وحدة طوعية تقوم على الديمقراطية والإرادة الحرة وتتأسس على إعادة صياغة الدولة السودانية لتستوعب مضامين النظام السياسي المدني الديمقراطي التعددي، ولتراعي العدالة في توزيع السلطة والتنمية واقتسام الثروة، ولترسخ هوية سودانية تجمع في تكامل الوحدة والتنوع وتتأسس على واقع تعدد الديانات والثقافات والقوميات في بلادنا والذي يجب أن يكون مصدراً خصباً وثراء لهويتنا السودانية، لا سبباً في صراعات دامية مريرة.

ومن جانبه يرى الوزير السابق وسكرتير لجنة الاثنى عشر التي كونها مؤتمر المائدة المستديرة عام 1965 وعضو وفد حكومة السودان الذي أبرم اتفاقية أديس أبابا عام 1972، السيد عبدالرحمن عبدالله في كتابه القيم «السودان.. الوحدة أم التمزق؟» أن مبادىء السيادة الإقليمية والاستقلال لا تزال تعتبر عالمياً أساسية أكثر من تقرير المصير. كما أنه ليس هناك اهتمام بحق الانفصال لأي مجموعة في دولة قائمة وعضو في هيئة الأمم المتحدة، إذ لا يعترف القانون الدولي بحق استقلال مثل هذه المجموعة، ورغم أن الانفصال ليس أمراً محرماً، إلا أن الاتجاه العام هو أن مثل هذا التوحد يمكن التغلب عليه من خلال الاحترام الكامل لحقوق الإنسان كما تنص عليها الأعراف الدولية من دون تجاهل حقيقة أن جوانب السيادة الكلاسيكية الصارمة والرسمية لأمة لم تعد أمراً مقدساً.

ويؤكد الأستاذ عبدالرحمن عبدالله الخبير الإداري في شؤون السودان أن التحدي يتمثل في كيفية وضع شعب السودان المتنوع الأعراق على الطريق الصحيح نحو التكامل الذي لا يمكن أن يتحقق لحل مظاهر التخلف. ويوضح أن الإجراء الصحيح هو أن تمضي أية حكومة حكيمة قدماً وحيثما كان ممكناً في تحسين ظروف أولئك السودانيين المتأثرين بالحرب، وألا تتقيد بفترة انتقالية أو برامج تعمير جزئية لكي تكسب ثقة مواطنيها. وقد يشكل النظام الفيدرالي المقترح بين الشمال والجنوب حلاً مناسباً وقاعدة رائدة لانضمام كيانات فيدرالية لاحقة وفق ما سوف يحدد من مبادىء وأسس دستورية ذات صلة بالحقوق الأساسية واقتسام السلطة ومصادر الثروة والنظم المؤسسية.

يقول الباحث السوداني بيتر نيوت كوك- على سبيل المثال- إن اتفاقية أديس أبابا وبسبب ترتيباتها البانتوستانية لم تكن عادلة لأنها لم تمنح الجنوب قدراً كافياً من الحكم الذاتي لرفع المظالم وحماية نفسه من السيطرة الشمالية.

ورغم كل ما قيل فإن التجربة لم تكن فاشلة فشلاً تاماً كما أنها لم تولد وببساطة من رحم الإمبريالية والمصادر المسيحية، ويكفي قولاً إنها قد حافظت على الوحدة الوطنية، وعالجت قضايا الدين، واللغات، وحققت سلاماً لأكثر من عقد من الزمان، وإذا لم تجر الرياح بما تشتهي السفن فإن ذلك لا بد من النظر إليه في إطار الظروف السياسية والاقتصادية التي تمنح الأعذار وتمنعها.

من رأي بيتر نيوت كوك الثابت أن أسباب النزاع الجنوبي تعود للمظالم السياسية والاقتصادية الهيكلية بسبب غياب الاتفاق الوطني حول أساسيات الدولة والحكم الصالح.

وفي تحديد للسيناريوهات السياسية البديلة يرى كوك في الفيدرالية بديلاً سلبياً نسبة لغياب الإجماع الوطني لخدمة مصالح من يسميهم بالسودانيين المهمشين. أما بالنسبة إلى النظام الفيدرالي الحالي في ظل حكم الإنقاذ، فإن كوك يعتقد أنها مجرد خدعة لأنها لا تخاطب المظالم الهيكلية.

ويرى كوك في تقرير المصير كما يطالب به الجنوب منذ عام 1962 البديل لـ«الأفارقة السود» في السودان ليمارسوا الحق إلى حد تكوين دولة مستقلة أو ذات حكم ذاتي.

إن وجهة نظر كوك حول ممارسة حق تقرير المصير قد أصبحت الآن موضع القبول من غالبية التيارات السياسية الرئيسية. ولقد تم الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير في 1994 حين أصدرت «الإيجاد» بيان النوايا لحل نزاع جنوب السودان، وقد تضمن البيان، الوحدة كخيار أساسي، أو كبديل، ممارسة جنوب السودان لحق تقرير المصير. وبالمثل في عام 1995 أصدر التجمع الوطني الديمقراطي الذي يضم الحركة الشعبية لتحرير شعب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

السودان إعلان اسمرا الذي اجاز مبادىء «الإيجاد» كأساس للتسوية إلى جانب تضمين قضايا مثل علاقة الدين بالسياسة وبعض الحقوق الأساسية الأخرى.

ومن ناحية أخرى فإن حكومة الإنقاذ الوطني أيدت مبدأ ممارسة حق تقرير المصير ووقعت في 1997 اتفاقية الخرطوم للسلام مع عدد من الفصائل الجنوبية وتم تضمين مواد تلك الاتفاقية والشبيهة في جوانب عديدة باتفاقية أديس أبابا في دستور البلاد لعام 1998 الحالي.

وينص الدستور على إجراء استفتاء عن جنوب السودان حول الخيارين التاليين وهما بالتحديد:

أ- الوحدة.

ب- الانفصال.

وفي حديث له أمام سمنار عن آفاق السودان الدستورية، اتهم بيتر نيوت كوك حكومة الإنقاذ الوطني بـ«سرقة إعلان أسمرا وإعادة تركيبه كما لو أنك تأخذ أشياء من سيارة وتضعها في سيارتك»، وحتى الموقعين على إعلان أسمرا (التجمع الوطني الديمقراطي) لم يسلموا لاحقاً من اتهامات كوك بأنهم غير جادين فيما يتعلق بموضوع تقرير المصير.

وفي الواقع فقد ثبت أن تشاؤم كان أشبه بالنبوءة إثر الخلافات الحادة التي نشبت بين أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي، ورغم ذلك يرى كوك بأن الفترة الانتقالية المتفق عليها والتي سوف تسبق ممارسة حق تقرير المصير ينبغي أن توفر الثقة المرغوب فيها. هذا ويؤكد كوك أنه في حالة الفشل فإنه لن يكون للجنوبيين خيار غير ممارسة حق تقرير المصير وفق ما يرون.

وكوك ليس هو الصوت الوحيد الذي ارتفع بالتعبير عن شكوكه، فقد عزف مشاركون آخرون في السمنار المشار إليه على التوتر نفسه مثل عبدالوهاب الأفندي، المثقف الإسلامي المستقل، والذي أشار إلى أن الأحزاب السودانية

المختلفة ليست مقتنعة بجدية كافية بأن تقرير المصير هو السبيل لحل النزاع.

ويقول عبدالرحمن عبدالله: «بدوري أعتقد بأنه مما يدعو إلى التضليل الزعم بأن الكتل السياسية بقبولها مبدأ حق تقرير المصير قد وصلت أخيراً إلى ضوء في آخر النفق. إن ذلك بعيد عن الحقيقة. فعدم الثقة ما زال موجوداً والحرب لا تزال تدور والمقترحات الجديدة تثري من أهل المكر السيىء والأشقاء، بينما المواقف السياسية المتقلبة والتي يمارسها السياسة السودانيون تربك الشعب الحائر أصلاً».

وبرغم أن التطورات السياسية انتقلت بالصراع إلى مرحلة جديدة إلا أنها أثارت بعض الأسئلة الصعبة: ما هي العوامل المحفزة التي دعت بالقوى السياسية إلى قبول مبدأ حق تقرير المصير؟ هل تبين لهم مشروعية الحق كجزء من حقوق الإنسان؟ أم لا يتعدى الأمر بالنسبة اليها انتهازية سياسية بغرض الوصول إلى السلطة؟ وهل ستقود ممارسة حق تقرير المصير إلى ميلاد دولة منفصلة أم ستكرس الوحدة الوطنية؟ وهل سيطلق إجراءات ذلك الحق مطالب أخرى من عقالها لينفتح «صندوق باندورا» عن قوى تمرد جديدة؟ وهل ستكون الفترة الانتقالية المقررة كافية لترسيخ العمل وتفعيل مؤسسات الديمقراطية والخدمة العامة والأجهزة القضائية والدفاع الوطني وهي الأدوات التي يمكن من خلالها استعادة الثقة؟

ويؤكد عبدالرحمن عبدالله أن هذه أسئلة ملحة تستدعي التأمل العميق في ضوء ظروف السودان الراهنة واحتمالات المستقبل، على أني على يقين أن حق تقرير المصير إذا مورس بحرية فإن النتيجة الأكثر احتمالاً هي ميلاد دولة منفصلة نخطراً إلى العقود الطويلة من الصراع والمعاناة.

وإذا كان الخيار سيكون على هذا النحو أفليس من المستغرب أن يتحدث بعض القادة السياسيين بكل تلك الثقة عن أن النتيجة ستكون لصالح الوحدة الوطنية؟ ألا يبدو ذلك سذاجة سياسية أكثر منه تقييماً موضوعياً؟ إن التأكيد على حق تقرير المصير على أمل استعادة الثقة المفقودة وفي مثل هذا الوقت القصير، يصعب استيعابه في ضوء ظروف القهر السياسي والضعف الإداري والاقتصادي السائدة. كما أن حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، وإعادة البناء، وتحقيق الأمن ودفع عجلة الاقتصاد لا يمكن تأمينها إذا كان الهدف هو استعادة الثقة في الوقت القصير الذي حدد.

ويوضح عبدالرحمن قائلاً: «إنني أؤمن إيماناً عميقاً بوحدة بلادي، وأن هذا النزاع المستمر لا يستعصي على الحل إذا ما تم احترام حقوق الإنسان الأساسية من خلال الممارسة الديمقراطية واقتسام السلطة. وإذا كان لنا أن نحكم بالشواهد التاريخية فإن ثمة فرصاً عديدة قد لاحت لنا لفض هذا النزاع المؤلم ولكننا فشلنا في

تعبير مهم: كان يمكن أن يشكل مؤتمر المائدة المستديرة في 1965 قاعدة قوية لعلاقة سليمة وديمقراطية لولا انعدام الثقة بين الطرفين. وفشلها في التفاوض من منطلق حسن النية. كان ذلك المؤتمر مواجهة مفتوحة طرحت خلالها المطالب ووجهات النظر بكل صراحة ووضوح. وقد اتخذ المؤتمر بعض القرارات الإيجابية مثل الإجماع الرافض للاتجاهات الانفصالية أو استمرار النظام المركزي الموروث. أو اللجوء للقوة لحل الخلافات، والأكثر من ذلك فإن المسائل التي اختلف حولها مثل العلاقات الدستورية تمت إحالتها على ما صار يعرف بلجنة الاثني عشر للنظر فيها بغرض التوصل إلى توصيات ترفع إلى مؤتمر ثان للمائدة المستديرة والذي لم يتم انعقاده للأسف الشديد».

ومع أن موضوع ممارسة حق تقرير المصير أصبح مركز اهتمام متزايد وموضوعاً معقداً، ولا يمكن تناوله باستخفاف، أو تنفيذه من خلال اتفاقية جزئية أو حلول قصيرة الأمد قد تشق صفوف السودانيين، أو عن طريق مطالب «صادة تتصاعد يوماً بعد يوم من قبل فصيل جنوبي أو شمالي».

إن حق تقرير المصير قضية بالغة الأهمية، ليس من حق أحد سوى الشعب السوداني بأجمعه أن يقرها أو لا يقرها، بصرف النظر عما يضمره المستقبل. وإذا قدر لهذا الاتجاه أن يعلو على غيره فإن تحدياً سياسياً ذا عواقب بعيدة المدى سيكون على المحك في ضوء ما يحدث من تطورات سياسية لا يمكن التغلب على تفاعلاتها السالبة إلا إذا ما كسب السودانيون معركتهم من أجل المساواة والعدالة والديمقراطية.

تقرير المصير

إن فكرة أو مبدأ تقرير المصير تعود إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى بالرغم من أن نهاية الحرب العالمية الثانية وميلاد الأمم المتحدة وتحرير الشعوب المستعمرة أعطت الضوء الأخضر لأول اتفاقية دولية تتعلق بموضوع حقوق الإنسان، فالمادة الأولى (الفقرة الثالثة) من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن الغرض الأساسي هو تحقيق التعاون الدولي لوضع حد للمشاكل العالمية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني، وتطوير وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع من دون اعتبار للعرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

ويدعو الميثاق إلى علاقات صداقة بين الدول ويناشد الدول الأعضاء أن تعمل منفردة ومجتمعة على تأكيد احترام حقوق الأنسان لشعوبها والشعوب الأخرى من دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

ومن ناحية أخرى فإن المادة الثانية (الفقرة2) من الميثاق تنص على قيام كل الأعضاء، ومن أجل ضمان الحقوق والمنافع

الناتجة من عضويتهم، بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليهم في هذا الميثاق.

وفي هذا الصدد فإن التزامات السودان تؤكدها عضويته في هيئة الأمم المتحدة، كما يؤكدها ارتباطه بالمعاهدات الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية وتلك المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

خطت قضية حقوق الإنسان خطوة مهمة إلى الأمام في عام 1948 بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة تأكيداً لـ«كرامة الإنسان» مفسحاً الطريق بذلك

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام





اتفاق ماشاكوس، إلى أين؟

لصدور معاهدتين دوليتين اجيزتا في 1966 وجرى إقرارهما في 1976، على التوالي.

عالجت الأولى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما عالجت الثانية الحقوق المدنية والسياسية، وكلا المعاهدتين تؤكدان مبدأ حق تقرير المصير كمبدأ عالمي وتدعوان الدول الأعضاء إلى «الدعوة لتحقيق مبدأ حق تقرير المصير» وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد المعاهدتان أيضاً أن لكل الشعوب الحق في تقرير المصير، وأنه بموجب ذلك الحق فإنهم أحرار في تقرير وضعهم السياسي وتحديد مسار تطورهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ولكن ميثاق الأمم المتحدة اعتمد الحدود التي كانت عليها الدول الأعضاء حين حصلت على حق تقرير المصير وانضمت إلى قافلة الدول المستقلة.

فتحت المعاهدات السابقة الباب أمام مزيد من التطورات في مجال حقوق الإنسان من خلال مواثيق اتفاقيات إضافية ووسائل رقابة. وعلى وجه التحديد فإن الفترة ما بين 1993 - 1995 كانت ذات أهمية خاصة حيث حدث خلالها تقدم ملحوظ في مجال حقوق الإنسان، فقد أكد مؤتمر فيينا الدولي حول حقوق الإنسان الذي انعقد في 1993 مساواة وعالمية حقوق الإنسان. ووضع المؤتمر بذلك حداً للمساجلات السابقة حول الأهمية النسبية لنوع أو آخر من أنواع حقوق الإنسان.

إن المعادلة التي توصل اليها مؤتمر فيينا لا تتضمن ما يشير إلى أن شعوب دولة مستقلة لا تملك حق تقرير المصير، ولكنها تملك الحق في أن يكون لها حكومة شاملة وديمقراطية وممثلة للشعب يمكنها بالنيابة عنه السعي نحو تنمية البلاد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، علماً بأن الوضع السياسي قد تم حسمه حين أصبحت الدولة مستقلة ذات سيادة. وبكلمات أخرى فإن سيادتها الإقليمية ووحدتها السياسية تبدو أرفع قدراً من حق تقرير المصير.

إن حرمة الدولة ظلت موضع تقدير منذ ميلاد هيئة الأمم المتحدة، وكما يعتقد الكثير من الخبراء القانونيين والحكومات فإن تشرذم الدول القائمة عامل سلبي يمكن أن يهدد السلم والاستقرار العالميين.

وحق تقرير المصير رغم أنه تعمق الآن في مبادىء القانون الدولي، إلا أنه «محاط بسياج من العبارات القانونية بحيث يصبح عملياً غير ذي معنى للتداول القانوني والسياسي». ومن الطبيعي للدول نفسها، كمشرّعة للقانون الدولي أن تنظر بحذر لحق تقرير المصير، وبالنسبة إلى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

■ السبيل الوحيد لاستعادة السودان لاستقراره هو توفير أفضل الظروف لحل النزاع وإقامة السلام

■ عبدالله عبدالرحمن: التعلق على شعارات الانفصال من خلال الاحترام الكامل لحقوق الإنسان

الانفصال فإنه يفتقر إلى التأييد بموجب القانون الدولي رغم أن هذا القانون لا يمنع الانفصال.

في مقالة بعنوان «تقرير المصير والسيادة الإقليمية ونظم الدول الافريقية»، يوضح كراوفورد يونغ الخليفة التاريخية لتطور موضوع تقرير المصير لا سيما منذ ميلاد الأمم المتحدة، ويشير إلى أنه بنهاية الحرب العالمية الثانية فإن الشعوب المستعمرة نالت الاستقلال والاعتراف بسيادتها كما منحتها الدول المستعمرة.

إضافة إلى ذلك فإن اجتماعات قادة الدول الافريقية في أكرا وفي القاهرة وفي عامي 1958 و1964 على التوالي أقرت أهمية احترام استقلال كل دول وسيادتها.

غير أن يونغ يوضح أن ممارسة حق تقرير المصير قد أضحت من الصعوبة بمكان في إطار الدولة الحديثة لأن استقلال الدول الافريقية تضمنه الأسرة الدولية كما هو مضمن في الأمم المتحدة التي تعتبر مبادىء المساواة التي تعتمدها مقبولة دولياً.

ولكن يونغ رغم ذلك يشير إلى أن المساعي لتطبيق حق تقرير المصير لم تتوقف مستشهداً بحركات العصيان الافريقية التي اندلعت في أعقاب الاستقلال مثل التمرد المسلح في جنوب السودان كمثال على النضال العنيف الناتج من مظالم عرقية تحولت إلى حركة ذات أجندة وطنية.

ويدعو المؤلف بصورة خاصة إلى ضرورة استكشاف حل يتجاوز الطريق المسدود الحالي وبسرعة، ويقترح معالجة سياسية مقبولة للجنوب.

إن اتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم قد تدعم بفضل انتشار التعليم، وحركة انتقال الناس، والتفاعل السياسي عبر الكيانات الإثنية المختلفة.. الخ. كما أن الهجرة الجنوبية إلى الشمال، على سبيل المثال، بصرف النظر عن مسبباتها، سواء كانت على شكل عمالة رخيصة أو هروب من ويلات الحرب، قد تصبح يوماً ما- ويا للتناقض- عاملاً للتقارب والتكامل!

في وقت ليس بالبعيد لم يكن الجنوبيون يشاهدون إلا كمال خدمة في بعض صيدليات الخرطوم القليلة وبقالاتها التي يملكها مسيحيون أو كمجموعة من الطلاب في أروقة الجامعة القومية.

ولكن التحدي الذي يواجه السودانيين الآن وبعد أن أصبحوا أكثر اتصالاً هو إزالة ما بينهم من صراع وتحقيق تعايش إيجابي. وأن يجعلوا من التباعد والتمزق شيئاً منسياً عبر تأسيس علاقة مبنية على احترام حقوق الإنسان والحفاظ على وطن موحد في إطار نظام فيدرالي يتسع لمن يريد الانضمام تحت لوائه سواء في الجنوب أو في الشمال، وفق ما يوضع من ضوابط دستورية في هذا الشأن.

وفي هذا المجال فإن الحجج القانونية التي سبق ذكرها حول حق تقرير المصير تستهدف عكس الفهم الدولي للموضوع من وجهة النظر القانونية البحتة رغم الإقرار بأن ما هو على المحك في بلادنا أهم من الاعتبارات القانونية الصرفة.

إن السرد القانوني لم يقصد منه الدفاع عن أي نظام للحكم الوطني يبقي على المظالم السياسية والمعاناة البشرية. وإنما القصد هو إبراز أن حق تقرير المصير يمكن أن يختفي تماماً كخيار سياسي إذا نجح السودانيون في التوصل إلى نظام حكم تصبح فيه الديمقراطية هي أسلوب الحياة المقبول وأن ممارسة حق تقرير المصير بناء على ذلك قد لا يكون هو الطريق الوحيد المتاح كحل سياسي نهائي إذا انتعشت مبادىء الديمقراطية وأصبحت الضامن الدائم لحقوق الإنسان الأساسية.

ويشير عبدالرحمن عبدالله إلى أنه يوافق وجهة النظر التي تقول إن هناك قدراً كبيراً من العاطفة في الحديث حول تقرير المصير، مما يمكن أن يسفر عن تاريخ عرقي مزيف، والأكثر من ذلك فإنها يمكن أن تستثير تعريفات مصطنعة للغاية حول من يشكل «شعباً» بغرض التمتع بحق تقرير المصير. وبحق. فإن تقرير المصير للشعوب- وللأسف- معرض في كثير من الأحيان لنزعات سياسة الشارع.

عبر جوزيف قرنق وكان عضواً بارزاً في الحزب الشيوعي السوداني عما اعتبره نظرة موضوعية للحالة السودانية وبالرغم من ان كلماته هذه قد قيلت قبل عدة عقود من الزمن فإنها لا تزال تنطلق بالحق والحكمة.

كان قرنق، الذي أعدمه نظام مايو في أعقاب انقلاب شيوعي فاشل، يؤمن بأن مشكلة الجنوب هي انعكاس للمسألة القومية. وبالنسبة له فإن المدخل الصحيح الذي ينبغي أن يتخذه الجنوبيون والشماليون هو أن يقدروا ظروف الجماهير الجنوبية فينتشلوها من هوة المصاعب التي تبدو بغير قاع. وكان قرنق يؤمن، على وجه الخصوص، بأنه لا يوجد كيان وطني متجانس في الجنوب يبرر تطبيق مبدأ حق تقرير المصير، وسواء اتفق المرء أو اختلف معه فإن التغيير عبر الديمقراطية والتنمية يظل هو الحل الأمثل إلى أقصى الحدود.

وإذا أمكن لنظام فيدرالي ذي جدوى أن يكون خيار السودانيين فإن ك.س هوير وهو في طليعة العارفين بالموضوع قد اقترح، منذ زمن، مدخلاً واقعياً حين أشار إلى أن المطلوب في المحصلة النهائية لا يعدو أن يكون حكومة صالحة لأن المهم هو أهلية أو عدم أهلية أي نظام سياسي.

ويذكر هوير بأن النظم الفيدرالية كما تمارسها دول مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأميركية وأستراليا وسويسرا وقد تطورت مع الوقت إلى أشكال من العلاقات الخلاقة

على خلفية الثقافة والممارسات الديمقراطية الغربية، وإذا جاز اقتباس التعبير فمن خلال «الخبرة وليدة الحكمة» والأمل معقود على أن ينجح السودانيون في تأسيس نظام خلاق لدولة فيدرالية، إذ من الواضح أن النزاع قد وصل إلى مستوى من الدمار يقتضي أن يوقف فوراً لتندمل الجراح ويتم الوفاق ولتختفي شعارات «تقرير المصير»، «الفترات الانتقالية»، «بناء الثقة».. الخ.

غير أن النظام الفيدرالي كخيار سياسي، ينبغي أن يرتكز على ما يسميه دانيال إيلازار «الحكم الذاتي زائداً المشاركة في السلطة»، بمعنى أن النظام الفيدرالي الحقيقي ليس مجرد الواجهة الشكلية وانما هو نظام الحكم الذي ترتكز مفاهيمه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

على رابطة تعاقدية ذات طبيعة يفترض أن تكون دائمة:

1- توفر المشاركة في السلطة.

2- تعالج موضوع السيادة.

3- تكمل ولكن لا تحل محل أو تزيل الروابط الحيوية= السابقة حيثما وجدت.

ويذكرنا هذا المفهوم بتجربتنا في الحكم الذاتي في جنوب السودان خلال الفترة 1972 - 1983 والتي، وبرغم النواقص العديدة، كانت في جوهرها تتميز بأوجه شبه للترتيبات الفيدرالية في إطار دولة موحدة بالرغم من أن جون قرنق يحط من قدر تلك التجربة ويعتبرها صفقة فساد فرضت على شعب الجنوب بواسطة الصفوة البرجوازية الشمالية والجنوبية! وهو تقييم من وجهة نظري فيه ظلم فادح لأن العيب لم يكن كله في اتفاقية أديس أبابا، بحد ذاتها، وإنما في الأخطاء والمصاعب التي وإلى حد كبير أعاقت التنفيذ الفعال.

كانت الاتفاقية- بحكم تعريفها- نوعاً من الحكم الاقليمي الذي كان يمكن أن يطور بمرور الوقت إلى مستويات أرقى في شكل الحكم وسلطاته ونظمه رغم الثغرات ومواقع الفشل.

ومن منتقدي اتفاقية أديس أبابا الأكثر قسوة السفير السوداني السابق سيمون كلسكه الذي وصف الاتفاق بأنه «غير حقيقي» و«صارم» «مثير للخيبة» ويرتكز على «حوار بين السيد وعبده». ورغم هذا التقويم الجائر فإن نظرة هذا الدبلوماسي للمستقبل تبدو أكثر تفاؤلاً إذا ما تم- وفقاً لما يأمله- تغيير في السلوك وجرى البحث عن حلول تضمن الوحدة.

وفي اقتراحه لعلاقة سياسية مستقبلية في سودان متعدد الأعراق، يشارك كلسكه وجهات النظر التي عبر عنها دانيال إيلازار حول الرابطة السياسية العليا والمشاركة في السلطة والحفاظ على العلاقات الحيوية السابقة. كما يعبر عن رأيه في أن «تعبيرات مثل الحكم الذاتي والفيدرالية والكونفدرالية لا تعني شيئاً والمهم هو توزيع السلطات وتأسيس أدوات الرقابة وتوفير الضمانات لوحدة الأرض حيث يتمتع كل مواطن بحرية التعبير عن حقوقه الدينية والسياسية من دون خوف او تمييز أو تخويف أو قهر».

وفي المحصلة النهائية فإنني أجد رأياً مقنعاً في قول هوير بأن كلمات مثل «الفيدرالية» لا توجد في الدستور الأميركي وهو نظام ذاته الذي أطلق عجلة الفيدرالية الحديثة، وأن «الحكومة الفيدرالية ليست دائماً وحيثما كانت حكومة صالحة، فهي على الأكثر وسيلة للحكم، وليست أمراً صالحاً في حد ذاتها، وعليه وبينما أسجل أنه من الضروري تعريف النظام الفيدرالي بصورة دوغماتية فإنني لا أذهب إلى ضرورة تطبيقه بصورة عقيدية بلا نقاش. إن الخيار أمام أولئك الذين يشكلون حكومة بين مجموعة دول أو بين مجتمعات محلية لا يشترط أن يكون ذلك في إطار نظام حكم فيدرالي تماماً أو غير فيدرالي، بل إن لهم الحرية في استغلال مبدأ الفيدرالية بالشكل والدرجة اللذين يرونهما مناسبين وفقاً للظروف الخاصة بهما».

وكيفما كانت الحلول التي يتوصل اليها السودانيون فإن عليهم وبعون الله الإسراع في ذلك لثلاثة أسباب:

أولاً: طوال نصف قرن ألحق النزاع قدراً كبيراً من الدمار في الشعب والبلاد.

ثانياً، أن الحل السلمي هو السبيل الوحيد لإنهاء الصراع.

ثالثاً: أن إعادة البناء تقتضي جهداً كبيراً.

ويختتم عبدالرحمن عبدالله مداخلته بالقول إن التسويف لن يتيح للسودانيين الحفاظ على وحدتهم، وإذا ما وصلوا إلى نقطة اللاعودة فإن التمزق يصبح واقعاً لا مناص منه، وبالتالي فإن الالتزام المطلق بالوحدة الوطنية ينبغي ألا يكون رهيناً بالمعادلات السياسية الغامضة أو البواعث الايديولوجية الضيقة أو المبادرات التي تأتي من كل صوب والتي يمكن أن يؤدي بعضها إلى التمزق. فمن المهم التوصل إلى طريق مختصر للسلام من خلال إرادة سياسية سودانية ترتكز على الديمقراطية واقتسام السلطة، علماً بأن السودانيين يؤمنون بالسلام والوحدة والحكم الصالح.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: القدس العربى

التاريخ : ٥ اغسطس ٢٠٠٢

الازمة السودانية.. أهلها أولى بحلها (3)

منذ عام 1985 طرح اكثر من سبعين الى ثمانين مبادرة تعاملت معها جماعة قرنق بتذبذب السودانيون ادرى بشعاب السودان وقضاياه.. ولا يمنع هذا من الاستعانة بأهل النوايا الطيبة

في هذا الجزء من دراسة السياسي السوداني عبدالله محمد احمد حسن، يتحدث عن ما يسميه ادب الوفاق السوداني الذي يعتبر ركيزة من ركائز الحل للأزمة. ويعتقد حسن ان هناك امكانات داخلية/ محلية سودانية قادرة على تقديم الحل. ويستعرض هنا، عددا من المحاولات الوفاقية التي قام بها السودانيون بحسب تسلسلها التاريخي، منتهيا الى الحديث عن تاريخ نشوء الحركة الشعبية وعلاقتها بالأنظمة السياسية في السودان.

«القدس العربي»

الحل السوداني

بعد ان استعرضنا التصور الاجنبي والحل الذي يطرحه نعرج للاجابة على السؤال الذي طرحناه في آخر الفصل الاول: ما هي رغبة وتصور اهل الشأن (السودانيين)؟

وتبدأ الأجابة على السؤال بتحديد القضايا الجوهرية، وفرز المسائل الاجرائية وبوضع مواصفات القيادة المتمرسة التي ترسي المباحثات الى اتفاق نهائي عملي في اطار: ازمة السودان اهلها اولى بحلها. والبداية المنطقية لكل هذا الذي نبحثه في الفصل الثاني هي في التنقيب في ادب الوفاق السوداني وما انتهى اليه من نتائج لننطلق في اختصار الطريق.

ادب الوفاق السوداني

حددنا في الفصل الاول جوهر الازمة السودانية بمدارات النزاع الاساسية التي منها نشأت وعزلناها عن القضايا الفرعية التي وصفناها بانها اجراءات منهج تنفيذ ما يتفق عليه من صيغ تسويات لمدارات النزاع الاساسية.

ونتناول في اول هذا الفصل ادب الوفاق السوداني الذي تقاطرت حلقاته خلال السبعة عشر سنة الماضية موجزا لنعرف:

- ماذا طرح؟ ولماذا لم يؤخذ به؟
- من الراغب في الوفاق؟ ومن النافر عنه؟ ولماذا؟

وقبل الاستغراق في سرد ادب الوفاق، انوه ان هناك كثير من ذوي النوايا الطيبة واهل الخبرة في تفكيك الازمات ممن لهم رغبة في تنويع فرص حل النزاعات الداخلية والاقليمية والدولية قد ساهموا في هذا الادب الوفاقي مثلما هناك بعض الجهات ذات المصالح في تفاقم المشاكل قد دست انوفها في الازمة السودانية لتزيد نارها اوارا. ومع ذلك فان حديثنا عن ضرورة المسعى السوداني لحل الازمة بمنهج سوداني من منطلق: ما حك جلدك مثل ظفرك، لا يعني عدم الرغبة في الاستعانة باهل النوايا الطيبة.

توفر امكانات الحل السوداني

بالنظر الفاحص للواقع السوداني ووثائق المساعي الحميدة بين 1985 ـ 2001، نجد ان هناك كثير من الاجتماعات واللقاءات التي عقدت بمبادرات سودانية واجنبية قد توصلت الى اتفاقات كاملة واخرى جزئية في القضايا الجوهرية كما حددت القضايا الاجرائية دون الاتفاق حول تفاصيلها.. وطرحت مشروعات رتيق من بعض الاطراف السودانية تستحق النظر والالحاق بمجال البحث عن التسوية النهائية.. ومرة اخرى اكرر اننا كسودانيين ادرى بشعاب السودان وشعب قضاياه من غيرنا..

موجز المحاولات السابقة
2001 . 1985

ان المحاولات التي جرت بين 1985 وحتى اليوم لحل الازمة السودانية كانت مرحلة لاحقة لمراحل سابقة املتها روح ثورة اكتوبر 1964.. ففي 16 ـ 29 اذار (مارس) 1965 عقدت المائدة المستديرة وشاركت فيها كل الفعاليات السياسية الجنوبية والشمالية ونتج عنها اعتراف بوضع الجنوب الخاص باسباب التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتعدد العرقي والثقافي وبحثت احتمالات الانفصال وتقرير المصير والوحدة على اساس فدرالي وشكلت لجنة لبحث صيغة مخرج بنظام حكم لامركزي لسودان موحد.

لجنة الشنقيطي

وشكلت لجنة بقيادة القاضي محمد صالح الشنقيطي ومشاركة احزاب المائدة المستديرة وكوكبة من الاكاديميين المستقلين وكنت

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

بين اثنين يمثلان حزب الامة.. وجلسنا لاكثر من شهرين رسمنا فيهما نظام الحكم الاقليمي لكل اقاليم السودان بحيث تقوم فيها برلمانات وحكومات اقليمية تحول لها كثير من السلطات المركزية.. وقبل ان يتم الدخول في اجراءات تنفيذ هذه التغييرات وقعت سلسلة من المشاكل السياسية والمؤامرات الحزبية التي ادت لحل الجمعية التأسيسية بواسطة السيد اسماعيل الازهري رئيس الحزب الاتحادي ورئيس مجلس السيادة واسقاط حكومة الصادق المهدي التي اشرفت على هذه المرحلة واغتيال السيد وليم دينغ زعيم حزب سانو الذي كان في طريقه الى دخول الانتخابات الرئاسية في قائمة موحدة مع الصادق المهدي ووقوع انقلاب اللواء جعفر نميري في ايار (مايو) 1969.. واقتطع الانقلاب من مشروع الحكم الاقليمي الذي رسمناه الى كل السودان ما طرحه حلا لجنوب السودان عندما توسط الامبراطور هيلاسلاسي بين الانقلابيين وحركة انانيا الاولى بقيادة اللواء جوزيف لاقو (الاستوائي) فيما سمي اتفاقية اديس ابابا (مارس 1972).

وجرى تنفيذ ما اتفق عليه حكما اقليميا للجنوب بقيادة القاضي ابيل الير (الدنكاوي) الذي نحى نحوا سلم فيه الامر من الخفير الى الوزير الى ذويه من قبيلة الدنكا.. وهنا ضج الجنوبيون الاستوائيون بقيادة الجنرال جوزيف لاقو الذي كان - وقتذاك - نائبا لرئيس الجمهورية فاستجاب المشير جعفري نميري لمطالبتهم باعادة تقسيم الجنوب الى ثلاثة اقاليم كما كان سابقا.. ولم يمضي وقت طويل حتى انفجر التمرد الحالي بقيادة العقيد جون قرنق (الدنكاوي) في عام 1983 بحجة ان الشماليين خانوا اتفاقية اديس ابابا وكان ذلك قبل ان يفتح المشير جعفر نميري ملف القوانين الاسلامية في ايلول (سبتمبر) 1983 وما ساهم به من تعقيدات في أزمة الجنوب.. وذهب نظام المشير نميري بمطرقة انتفاضة نيسان (ابريل) 1985 والديمقراطية الثالثة (1986) وهنا مربط فرس ادب الوفاق الغني بالمبادرات السودانية والاجنبية التي منها نستقي دروس الحل السوداني الذي نحن اولى به من غيرنا.

مبادرات (1985 . 1989)

طرحت مبادرات كثيرة في الفترة من 1985 الى 1989 التي فيها حكمت البلاد بوزارة انتقالية اعقبتها حكومة منتخبة بقيادة الصادق المهدي:

(أ) طرحت الحكومة الانتقالية في سنة واحدة هي كل عمرها اكثر من عشر مبادرات الى جانب مبادرات التجمع الديمقراطي الذي كان يساندها ورفض جون قرنق جميع هذه المبادرات رغم ان وثائقها تطرح تصورات فيها تنازلات شمالية لتصحيح وضع الجنوب.

(ب) وطرح رئيس الوزراء المنتخب اكثر من خمس عشر مبادرة في الفترة من 1986 ـ 1989 بداية باللقاء المهين الذي قابله به جون قرنق اول ولايته الديمقراطية وانتهاء بندوة واشنطن الثانية في 15 حزيران (يونيو) 1989. وقد اكدت جميع هذه المبادرات والندوات واللقاءات على وحدة السودان في نظام ينظم اقتسام السلطة والثروة القومية وتأكيد الاعتراف بالتنوع الثقافي والعرقي واستعمال حق تقرير المصير وسيلة يعبر بها الجنوبيون عن قبولهم لما اتفق عليه وتصحيحا لاضطهاد الماضي او انفصالا بالتراضي.

كانت كل الاطروحات التي جاءت بها هذه المبادرات نقشا على رمل بسبب التعقيدات التي نشأت عن موقف جون قرنق خاصة من مبادرات الحكومة الديمقراطية واستنباته اسبابا جديدة زادت الأزمة تعقيدا مثل تطبيق الشريعة الاسلامية واستمرار العمليات العسكرية الحكومية وقانون الطوارئ وتوزيع الاغاثات الدولية وما لا نهاية له من مبررات رفض أي مبادرة الى ان وصل الحال الى إدعاء تحرير السودان من حكم الأقلية العربية الاسلامية التي فرضت هويتها على اغلبية اهل السودان الحقيقيين كما زعم جون قرنق في ندوة لندن (مارس/اذار 2002).

مبادرات الانقاذ الوطني
2002 . 1989

وجاء انقلاب الانقاذ الوطني بقيادة مجلس من ضباط شماليين اسلاميين وجنوبيين مسيحيين وعلى مدى ثلاث عشر سنة طرحت على جون قرنق مبادرات وعقدت مع مندوبيه ندوات ولقاءات ومفاوضات زادت عن ستين وجها من أوجه المساومة للتوصل الى حل.. كان اولها لقاء اديس ابابا في 19 ـ 20 اب (اغسطس) وآخرها اجتماع نيروبي في الاسبوع الماضي وفيها جميعا قتلت عناصر الأزمة بحثا وخاصة:

- سوء الفهم التاريخي.
- عدم عدالة توزيع التنمية.
- اهمال الثقافات الجنوبية الذي ادى الى مسخ هوية الجنوبيين
- فرض هوية عربية اسلامية
- التغول الشمالي على المناصب الادارية العليا
- الاستئثار بصنع القرار
- اتباع سياسة خارجية الحقت السودان بمراكز اهتمام العرب والمسلمين واهمال مراكز اهتمام الجنوبيين في افريقيا.

ونوقشت عناصر العلاج التالية

- تطوير الحكم باتجاه لامركزي يوسع مشاركة الاقاليم
- مراعاة عدالة توزيع الانشطة الاقتصادية مع جعل الاسبقية للاقاليم المتخلفة.
- معالجة آثار الحرب ببرامج استثنائية
- تطوير الثقافات واللهجات المحلية
- وضع الاعراف المحلية الحميدة في الاعتبار عند التشريع
- الاتفاق على علاقة الدين بالدولة وبالتشريع ووضع غير المسلمين وحقوقهم
- فك الحريات وخاصة حرية التدين والقول والحركة
- احترام حقوق الانسان.

واتفق على مقدمات لتنفيذ ما اتفق عليه وعلى رأسها:

- اعلان وقف اطلاق النار
- اعلان عفو عام يسقط المطالبات المدنية والجنائية
- تشكيل لجان مشتركة لبحث وتشكيل آليات تنفيذ ما اتفق عليه

واذا بجون قرنق يتوقف - في آخر لحظة - عن توقيع الاتفاق النهائي كل مرة وخير شاهد على هذا ما جرى لاتفاق ابوجا الثانية بقيادة الرئيس النيجيري اذ طار من نيروبي الى ابوجا عشية التوقيع فاوقفه ثم طار الى واشنطن وعاد منها بعد ثلاثة ايام رافضا توقيع اي اتفاق.

حلقة مفرغة

وهكذا مضت الحلقة المفرغة في دورانها مع جون قرنق وحركته الشعبية. ثم عقد ائتلافا مع المعارضة الشمالية ومضى يتفاوض مع الحكومة بدون الرجوع اليها ويشارك في المفاوضات التي تجريها المعارضة الشمالية من خلال المبادرة الليبية ـ المصرية وعندما تطلب الأمر ان تدمج مع مبادرة الايقاد التي ينفرد بالجلوس في مفاوضاتها رفض دمج المبادرتين ليركب على سرجين في وقت واحد.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



رفض متكرر بدون بدائل

لابد من البحث عن الحلقات المفقودة والغامضة في كل أزمة لحل تعقيداتها.. وأزمتنا تموج بهذه المفقودات وغوامض الحلقات فما معنى هذا الرفض المتكرر بدون بدائل الذي يرميه جون قرنق على الطاولة كلما حزب الامر واقترب الحل؟

هنا تبرز نظرية المؤامرة والاجندة السرية والمخاوف الاقليمية فيما نسوقه موجزا لاحقا عندما نجرد الحقائق من الاقنعة وزائف الاغلفة.

حقيقة محتوى المبادرات

طرحت في الفترة من *1985* الى *2002* أكثر من سبعين الى ثمانين مبادرة ولقاء وندوة.. نوقش فيها أكثر من مئة وثلاثين عنوانا ووجها من أوجه الأزمة وحلولها وبدائل وخيارات للحلول ومناهج واجراءات وآليات العلاج [راجع هامش المبادرات وهامش الموضوعات. واعترف المجتمعون المتحاورون بأن هناك:

- مشكلة لها اسباب وتحتاج الى حل.
- حل لا بديل له هو الاسلوب السلمي.
- ومدخل الحل السلمي هو الحوار الوطني.
- ومكان الحوار الوطني مؤتمر قومي تطرح فيه الافكار وتمحص للتوصل الى حل شامل ودائم.

واعترف المتحاورون لبعضهم البعض:

- بأنه لن يستطيع أي من الطرفين تحقيق نصر عسكري حاسم على الارض.
- وان هناك خلافا جوهريا بين طرفي النزاع في المنهج...

هو الخلاف بين:

- المنهج الديمقراطي اللبرالي الذي اتبعته الحكومة المنتخبة.
- والمنهج العسكري الذي جاءت به حكومة الانقاذ الوطني.
- والمناهج التي تتنطط بينها الحركة الشعبية.. فهي مرة تجررية اشتراكية بروح النظام الشيوعي الاثيوبي ومرة يمينية دينية بروح الفاتيكان ومرات كثيرة هي بالونات اختبار امريكية.
- وان هناك تاثيرات قوية اجنبية اقليمية ودولية.
- وان هناك سوء فهم متبادل مرده عدم رؤيا واضحة للمصالح الاجنبية التي تعرقل توصل الاطراف السودانية لحل شامل ونهائي ومثال ذلك:
- هل البحث عن نموذج ديمقراطي حقيقي يرضى عنه جيراننا (وهم عشرة) وكلهم لا يطبقون انظمة ديمقراطية؟
- هل البحث عن تنمية عادلة واصلاح مسار اقتصادنا واستثمار ثرواتنا الطبيعية من ماء وأرض ونفط وثروة حيوانية في مصلحة الاحتكارات الدولية؟
- هل يكون تحويل السودان الى نموذج يعمل بلا مركزية السلطة مقبولا في محاور السودان الثلاث:

افريقيا والعالم العربي والعالم الاسلامي؟

ونصحت كل هذه المبادرات واللقاءات بأن يبدأ حل الأزمة:

- باجراءات حسن نوايا تخلق مناخا معتدلا لتبادل الثقة وترشيد الاطروحات.
- باتفاق قاطع حول لزوميات نجاح المؤتمر القومي وعلى راسها:
- اجندة محددة.
- سكرتارية فنية تقود وتدير المؤتمر.
- تحديد من هم المشاركون في المؤتمر.
- تحديد مكان وتاريخ انعقاده.
- تشكيل هيئة تحضير الدراسات المقارنة لموضوعات الحوار.
- توفير ميزانيات تكلفة الاعمال والدراسات التمهيدية وتسيير المؤتمر.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ـ تحديد مصادر تمويل تنفيذ قرارات المؤتمر ان كانت سلبية (انفصال) أو ايجابية (وحدة).

ما نزال وراء اللغز

من عرض محتويات الحوارات السابقة يتضح للقارئ ان لا عيب في تناول المشكلة من حيث تحديد عناصرها ووضع منهج حلها إلا ان الرفض لمحاولات المضي قدما لتفكيكها ووضع حل ايجابي يجتث اسبابها هو اللغز المحير مما يدعونا لمراجعة أسس فكر ومنهج عمل حركة جون قرنق الشعبية لعلنا نجد مؤشرات لهذا اللغز..

نشأة الحركة الشعبية

ـ أسست الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها الشعبي في عام 1983 بعد عودة العقيد جون قرنق في بعثة دراسية في امريكا استغرقت حوالي خمس سنوات كان فيها محل رعاية خاصة من دوائر امريكية معينة تحرص على الاهتمام بضيوف امريكا من اصول غير راضية عن اوضاعها في بلادها.. وارسل الى الجنوب فور عودته فاذا به يدخل الغابة متمردا مع شرذمة من جنوده بادئا بعمليتين استهدفتا مشروعين يقلقان بال امريكا:

(أ) مشروع استخراج النفط: كانت تعمل فيه شركة شيفرون الامريكية واستكشفت حجمه ونوعه وتوقفت عند استخراجه ونقله الى ميناء تصديره مدعية بأن ذلك يكلف مليار دولار امريكي وانها لا تملك هذا المليار ولا مدخلا له.. وجاءها الفرج عندما اختطف جون قرنق بعض فنييها مطالبا بوقف العمل في المشروع وخروج الشركة منه.. واستجابت شيفرون فورا وخرجت من السودان وتوقف المشروع، الى ان ظهرت فيه الصين بعد اثنتي عشرة سنة.

(ب) مشروع قناة جونقلي وهو مشروع ثنائي (سوداني/مصري) لحفر قناة بطول 360 كيلومترا في منطقة المستنقعات (السدود) التي تنشر فيها النيل الابيض بهدف ان تجمع المياه لتنقلها الى النيل شمالا فتحصل مصر والسودان على حوالي اربعة مليارا مترا مكعبا يتقاسماها الى جانب تفريغ 16,5 مليون فدان من المياه الراكدة وتحويلها الى مزارع ومراع ومناطق سكانية، وكلفت بهذا المشروع شركة فرنسية فاستقدمت اكبر حفار في العالم كان آخر انجازاته احدى اضخم القنوات في باكستان،

وحفرت الشركة في القناة حوالي 260 كيلومترا بعرض نصف كيلوممتر تقريبا.. ولم يكن الوجود الفرنسي مرضيا عنه في الدوائر الامريكية لان فرنسا كانت لها مواقف حادة في السياسات الدولية الامريكية في ذلك الوقت.. وجسم جون قرنق الموقف لصالح امريكا حين اختطف بعض مهندسي الشركة الفرنسية وطالبها بالخروج من المشروع فانصاعت لطلبه وبقي المشروع والحفار اطلالا الى اليوم.

تحالفات مع اليمين واليسار

● وحتى لا يُشوِّه وجهه بالانحياز لامريكا انعطف يسارا الى وجهتين احداهما افريقية والاخرى عربية:

(أ) افريقيا انعطف الى النظام الشيوعي في اثيوبيا بقيادة الجنرال هيلا مريام مكررا مسرحية لعبة الامم التي رواها عميل الـCIA حول علاقة الدوائر الامريكية بالثورة المصرية وكيف نصحت الثورة بعقد صفقة الاسلحة التشيكوسلوفاكية والتواري وراء العلاقات مع المعسكر الشيوعي لتنجح في استقطاب جماهير القومية العربية

(راجع كتاب لعبة الأمم للتفاصيل).

(ب) عربيا استغل الموقف المتأزم بين العقيد القذافي والجنرال جعفر نميري فحصل على تمويل وتسليح وسند دبلوماسي على مدى اكثر من خمس سنوات.. وقد قدم القذافي الى السودان بعد سقوط نظام جعفر نميري واحتفل به الصادق المهدي في بيت الامام المهدي فخطب القذافي في الجماهير المحتشدة معلنا اسفه على ما حدث ووعد بان يقنع جون قرنق بالتعاون لحل الازمة فلم يفلح حتى اليوم.. وكان مما اعلنه ان جون قرنق وعده بعدم معاداة العرب والاسلام فصدقه.

● وعندما اعلن جعفر نميري قوانينه الاسلامية في ايلول (سبتمبر) 1983 وجلد وسجن بعض القسس الكاثوليك باسم الحدود الاسلامية وهاج هائج الفاتيكان طلب عليها جون قرنق عارضا خدماته فتوطدت العلاقة بينه وبينها مستفيدا من كل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مداخلها في اوروبا وامريكا السياسية والعسكرية بواسطة الجماعات الطوعية الاغاثية فتدفقت عليه الاموال والاسلحة من كل حدب وصوب.

وهكذا استطاع جون قرنق ان يلعب على اليسار واليمين معا لبناء جيشه الشعبي ويقوم باعمال عسكرية اثرت على مسار المشهد السياسي بعد سقوط نظام جعفر نميري والى اليوم.. ولعله من المهم ـ هنا ـ ان ننور القارئ بما كتبته سوزان رايس المسؤولة عن الشؤون الافريقية في عهد الرئيس كلينتون: كتبت في «الواشنطن بوست» وم 2001/1/30 فنصحت ادارة بوش بان تمضي قدما في العناية بتمرد جنوب السودان وتواصل جهدا صرف عليه مليار ومئتي مليون دولار في فترتي رئاسة كلينتون.. وكان هذا هو حجم الاهتمام الامريكي المالي بجون قرنق وجيشه الشعبي.

سلوك متذبذب

تعاملت حركة جون قرنق الشعبية مع المبادرات التي طرحت عليها بين 1985ـ2002 بسلوك متذبذب.. فهي تفاوض وفي نهاية الشوط تخرج منه بحيلة من الحيل غير المتوقعة.. لينظر القارئ في مواقفها التالية:

● اعلنت اهدافها في 22 اذار (مارس) 1985 وجاء فيها انها تلتزم:

ـ بتحرير السودان وضمان وحدة شعبه
ـ بحل قضايا الدين في اطار قناعة كل المواطنين
ـ باعادة صياغة السلطة المركزية
ـ بمساندة الحكم الفدرالي او الاقليمي بما يضمن بناء سودان جديد

وطرحت في نفس البيان الدعوة لانهاء الحرب .

ـ بالتفاوض المباشر مع صغار الضباط وضباط الصف والجنود الذين يقاتلون في الميدان
ـ بمؤتمر وطني يضم العناصر المقاتلة المتمردة والوطنيين في الجيش السوداني والقوى الديمقراطية في البلاد

والتلاعب السياسي ـ هنا ـ واضح: هي تريد تحرير البلاد من السياسيين وتريد التفاوض مع المقاتلين في الميدان والقوى الديمقراطية.. والمقصود هنا ليس السياسيين الوطنيين بالمصطلح المعروف وانما المقصود هنا بالمصطلح الشيوعي اي تريد التفاوض مع القوى الشيوعية.. وقد صدر هذا البيان في بداية تحالفها مع النظام الشيوعي الاثيوبي.

● وموقف آخر: دعتها القوى السياسية والعسكرية التي اسقطت نظام جعفر نميري ببيان صدر في 18 نيسان (ابريل) 1985 للالتحاق بركب الانتفاضة التي صنعها العسكريون والقوى الوطنية فردت ببيان في 19 نيسان (ابريل) 1985 وصفت فيه المجلس العسكري المتعاون مع القوى الوطنية بانه نظام مايو الثاني (نظام نميري الثاني).

● وفي موقف ثالث: رفضت مبادرة رئيس الوزراء المنتخب (الصادق المهدي) التي ارسلها لها في 6 نيسان (ابريل) 1987 بانها عنونت لمن يهمه الامر ولم تكن في ورق مروس رسمي ولم تسلم اليها بطريقة صحيحة.. وردت على رئيس الوزراء بيان بالعمل، فاسقطت طائرة مدنية بصاروخ سام في 5 ايار (مايو) 1987.. ونسفت قطارا يحمل اغاثات للجنوبيين في آب (اغسطس) 1987 وقتلت اكثر من مئة رجل وامرأة وطفل من عرب البقارة، الرمل من القبائل التي تترحل بين الشمال والجنوب واختطفت عشرات النساء والاطفال. ورد عليها رئيس الوزراء بتسليح القبائل العربية المترحلة لتحمي نفسها.. وبهذا نشأ عند هذه القبائل ما يسمى بالمراحيل المسلحة، وهم جماعات من البدو المسلحين الذين يغيرون على مواقع الحركة الشعبية بالاسلحة الاتوماتيكية على ظهور الخيول ليطهروا مسارات ظعائنهم (قوافلهم) من قواتها وعيونها.. فاصبحت المراحيل المسلحة مأخذا على الحكومة ومطلبا بتجريدها من السلاح ومحورا للدعاية عن اختطاف واسترقاق الجنوبيين.

مصادر الحركة

ادى استخفاف جون قرنق والحركة الشعبية بمبادرات المرحلتين الانتقالية والديمقراطية الى دخول العرب الظاعنة (المترحلة) المسلحة ساحة القتال ضد الحركة الشعبية ثم انقلبت السلطة الى عسكرية وجهت كل امكانيات الدولة للتفوق العسكري في ميادين القتال فكان ذلك حصادها مما زرعت باستخفافها بالمبادرات المدنية.

اتصال حلقات الحوار بين الانقاذ والحركة الشعبية

اتصلت حلقات الحوار بين حكومة الانقاذ الوطني والحركة الشعبية خارج السودان لعدم اطمئنان قادة الحركة الى وعود الحكومة بإمكانية الحوار في الخرطوم مع ضمان حق الدخول والخروج ومما تم من حلقات رئيسية ما يلي:

مباحثات نيروبي الاولى: وتوسط لعقدها الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر وجرت بين 30 نوفمبر الى 5 ديسمبر 1989 وتمخضت عن توصيات اهمها:

ـ ان يعقد مؤتمر دستوري تشارك فيه كل المجموعات السياسية المعارضة.
ـ ان تتخذ قرارات وتوصيات الحوار الوطني اساسا لاجندته.

مباحثات ابوجا الاولى: وتوسط لعقدها الرئيس النيجيري الاسبق ابراهيم بابانجيدا وجرت بين 26 مايو الى 4 يونيو 1992 واشتركت فيها الى جانب الحركة الشعبية مجموعة الناصر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية



عبد الله محمد احمد حسن

الموحدة بقيادة د. لام اكول واتفقت الجماعات المشاركة فيها على:

- مواصلة التفاوض للوصول الى حلول سلمية
- البحث عن صيغة لتقاسم الثروة.
- والبحث عن صيغة لتقسيم السلطة بين مؤسسات سياسية تؤمن المشاركة في اطار التعدد العرقي والثقافي.

مباحثات عنتبي: وتمت بدعوة من الرئيس اليوغندي يوري موسفيني وتمت في 22 ـ 24 شباط (فبراير) 1993 وختمت ببيان مشترك يؤكد رغبة الاطراف المشاركة فيها ان تدخل المرحلة الثانية في مفاوضات ابوجا دون شروط مسبقة.

مباحثات نيروبي الثانية: وتمت بدعوة من الرئيس الكيني اراب موي في نيسان (ابريل) 1993 وفيها جدد الالتزام بما اتفق عليه في ابوجا الاولى وان يدخلا جولتها الثانية في اخر مايو 1993.

مباحثات نيروبي الثالثة: وعقدت في 10 ـ 25 مايو 1993 ولم تتوصل الاطراف المشاركة فيها الى اتفاق خاصة حول مدة الفترة الانتقالية التي تسبق الاستفتاء على تقرير المصير.

مباحثات ابوجا الثانية: وعقدت في اواخر ابريل وحتى 15 مايو 1993 وتم الاتفاق على:

- اتخاذ اللامركزية نظاما لتوزيع السلطة.
- تشكيل لجنة لوضع اسس توزيع الثروة.
- انشاء مفوضية للتعمير على ان تكون اسبقية عملها في اعادة تعمير المناطق المتأثرة بالحرب.

وطب على المجتمعين العقيد جون قرنق ليلة توقيع باين الاتفاق نجمده وطار الى واشنطن وعاد منها بعد ثلاث ايام ليامر وفده بعدم توقيع الاتفاق وانتهت المفاوضات بدون اعلان نتائج رسمي.

سلسلة اجتماعات الايقاد: عقدت اول حلقاتها في نيروبي بمبادرة من الرئيس الكيني اراب موي في 17 مارس 1994 بتضامن من رؤساء اريتريا ويوغندا واثيوبيا وحضور الرئيس السوداني وممثلين لفصيلي التمرد: الحركة الشعبية وجماعة الناصر الموحدة وانتهى الاجتماع متفقا على:

- سماح الاطراف المتنازعة بوصول امدادات الاغاثة الدولية للمناطق المتأثرة بالحرب.
- تكوين لجنة عليا لمواصلة البحث عن امكانات الحل السلمي المتاحة.

وما زالت هذه السلسلة متصلة الحلقات الى الاسبوع الماضي ومن اهم انجازاتها انها:

- اصدرت اعلانا بمبادئ الحل السلمي من وجهة نظرها.
- انها وسعت قواعدها بانشاء حلقة اصدقاء اوروبية تساند مساعيها.

ومن اهم الصعوبات التي واجهت جهودها في الثماني سنوات التي اعقبت اول حلقة من حلقاتها:

- ان حكومة السودان رفضت مبدأ فصل الدين عن الدولة بينما ساندته الحركة الشعبية.
- ان الحركة الشعبية ارادت ان تلحق لمبادىء الايقاد فكرة الدولة الكنفدرالية وتعديل حدود جنوب السودان لتلحق به

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

بعض مناطق الشمال الحالية وترفض حكومة السودان المحاولة.

- ان حكومة السودان قبلت بفكرة الدمج بين مبادرة الايقاد والمبادرة المصرية الليبية بينما ترفض ذلك الحركة الشعبية رفضا قاطعا.

- ان دول الايقاد لا تمانع في مشاركة المعارضة الشمالية الحليفة للحركة الشعبية في المداولات ليكون البحث عن حل للمشكلة السودانية شاملا بينما تسعى الحركة الشعبية لاقصاء حلفائها الشماليين والانفراد بمسرح مباحثات الايقاد لتقتصر الضغوط على حكومة السودان لايجاد حل لمشكلة الجنوب كمرحلة اولى ثم حل مشكلة السودان العامة في مرحلة ثانية.

هامش (3)

دستور جمهورية السودان سنة 1998 وقد اجازه المجلس الوطني في 28 اذار (مارس) 1998 وشمل هذا الدستور:

- الدولة والمبادئ الموجهة.
- الحريات والحرمات والحقوق والواجبات.
- الواجبات العامة ورعايتها.
- السلطات القيادية والتنفيذية الوزارية والولائية والتشريعية الاتحادية والولائية.
- النظام العدلي ويشمل:

* الهيئة القضائية.
* استقلال القضاء.
* المحكمة الدستورية.
* المستشارية القانونية والنيابة العامة.
* مهنة المحاماة.

- اقتسام السلطات بين الجهاز الاتحادي والولائي.
- اقتسام الموارد المالية.
- العلاقات الاتحادية.
- القوات النظامية.

* قوات الشعب المسلحة.
* قوات الشرطة.
* قوات الأمن.
* القوات الشعبية.

- الخدمة العامة وديوان العدالة للعاملين.
- هيئة الانتخابات العامة.
- ديوان المراجعة العامة.
- هيئة المظالم والحسبة.
- احكام حالة الطوارئ.
- اعلان الحرب اذا تعرضت البلاد لعدوان خارجي
- احكام عامة وانتقالية.

* وزير ودبلوماسي سوداني سابق

عبدالله محمد أحمد حسن*

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ : ٦ اغسطس ٢٠٠٢



السودان.. وحدة أم انفصال؟

قبل ان تقرأ:

في يوم شديد الحرارة من أيام الشهر الماضى طيرت وكالات الانباء العالمية خبرا قصيرا حول توقيع اتفاق بين الحكومة السودانية والمتمردين فى جنوب السودان الذين يسمون انفسهم جيش تحرير شعب السودان وتتلاعب الاقلام المغرضة وتطلق عليهم الحركة الشعبية لتحرير السودان..

كانت حرارة الاخبار المفاجئة اشد قساوة من الموجة الحارة التى ضربت مصر بسبب منخفض الهند الموسمى والذى جاء من اقصى الشرق مصحوبا بأمواج طويلة وتيار الخير

فوجئت مصر شعبا وحكومة باخبار الاتفاق الذى تضمن نصا واضحا وصريحا حول تحديد فترة انتقالية مدتها ٦ سنوات، يجرى بعدها استفتاء شعبى فى جنوب السودان حول حق تقرير المصير اما باستمرار الوحدة مع الشمال او الانفصال واعلان دولة جديدة فى القارة السوداء.

وانفجرت آلاف الاسئلة حول مصير السودان الموحد وحول الثروات المعدنية وحول مدى علم جيران السودان وعلى رأسهم مصر بما حدث فى ضاحية ماشاكوس فى كينيا، ولان الخبر كان له وقع الصاعقة على مصر شعبا وحكومة،

وسط انشغال غير مسبوق بما يحدث فى فلسطين ووسط تصاعد الضغوط المصرية على الولايات المتحدة لاجبار اسرائيل على احترام المواثيق الدولية والمعاهدات التى تحمى الشعوب اثناء الاحتلال..

لم يتردد عباس الطرابيلى رئيس تحرير الوفد فى وصف ما حدث من وراء ظهر مصر فى كينيا بانه «خرق لكل الاعراف التى تحكم علاقة مصر بالسودان».. وانه «خيانة لطبيعة العلاقات بين شعبى وادى النيل» الذين تربطهم أواصر اكبر من مجرد شريان الحياة الجارى فى مياه النيل وتختلط دماؤهم فى او قات السلام، كما اختلطت فى الحروب منذ قديم الازل.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

نص اتفاق ماشاكوس بين حكومة السودان والمتمردين



اتفاق ماشاكوس أكد على تعرض أهل الجنوب لمظالم أهل الشمال، رغم أن الجميع دفعوا ثمن الحرب المستمرة منذ ١٨ عاما.

●● اثناء حالة الذهول الشعبى والحكومى لما حدث فى كينيا من وراء ظهر مصر وتوقيع الاتفاق المشبوه بين حكومة الخرطوم والمتمردين، دق الدكتور نعمان جمعة رئيس الوفد جرس انذار فى قضية وحدة أراضى السودان.

وأكد صباح الخميس الماضى ان «وحدة التراب السودانى بالنسبة لمصر هى مسألة حياة أو موت. وذلك لا يرجع إلى اهمية مياه النيل، وإنما لأن مصر والسودان شعب واحد، نيل واحد، امل واحد لايتجزأ»..

واعلن الدكتور نعمان جمعة بكل صراحة ان «الحكومة المصرية لم تقم بواجبها على الوجه الاكمل». ودعا إلى سرعة انشاء ادارة كبرى بامكانيات وسلطات ضخمة تعمل كل ساعة وكل دقيقة لمواجهة خطط الاستعمار الحديث فى محاولاته لالتهام السودان..

●● وإيمانا من جريدة الوفد بحق الشعب المصرى فى معرفة كافة تفاصيل المخاطر التى تحدق بالبلاد من كل صوب قررت ادارة الجريدة نشر النص الكامل لاتفاق ماشاكوس بكل تفاصيله حتى يستعد المصريون من الآن لمواجهة ما سيحدث خلال سنوات قليلة والمخاطر التى سيعيشونها وسط واقع شديد المرارة..

●● ان الشعب المصرى صاحب حق اصيل فى المعرفة وفى المشاركة فى التفكير واتخاذ القرار حول كيفية التعامل مع الواقع الذى يستعد لفرض نفسه وسط احتمالات هائلة بانفصال جنوب السودان عن شماله.. ومن هنا كانت اهمية نشر نص اتفاق ماشاكوس فى صحافتنا المصرية بعد ان عرف العالم كله تفاصيله ونشرته بعض الصحف الاجنبية لمواطنيها الذين لا يعرفون حتى موقع السودان على خريطة الكرة الارضية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بنود خطيرة في الاتفاق تفتح الباب أمام الأعيب تشجيع الانفصال

● وفيما يلي نص اتفاق ماشاكوس:

● حيث ان حكومة جمهورية السودان وحركة تحرير شعب السودان «جيش تحرير شعب السودان» «الطرفان» قد اجتمعا في ماشاكوس كينيا من ١٨ يونيو ٢٠٠٢ وحتى ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ تحت رعاية عملية ايجاد للسلام وحيث ان الطرفين قد اكدا التزامهما لحل سلمي وعادل عبر التفاوض في قضية الصراع في السودان في اطار وحدة السودان،

وحيث ان الطرفين ناقشا مطولا واتفقا على اطار عريض الذي يحدد مقدما مبادىء الحكم والاجراءات العامة التي سيتبع خلال الفترة الانتقالية وهياكل الحكومة التي ستقام تحت ترتيبات قانونية ودستورية ليتم تأسيسها،

● ويجدر بالذكر ان الطرفين اتفقا على التفاوض بتفاصيل اكبر حول الشروط المحددة لإطار العمل متضمنة البنود التي لم تغط في هذه المرحلة من المفاوضات كجزء من اتفاق السلام الشامل.

● كما يجدر بالذكر في اطار ما سبق فان الطرفين قد توصلا إلى اتفاق محدد حول حق تحديد المصير لشعب جنوب السودان والدولة والدين وايضا المبادىء والفترة الانتقالية من اطار العمل والبصوص المرفقة والتي ستنفذ بالتتابع.

● وتم الاتفاق والتاكيد على ان الطرفين سيستانفان المفاوضات في اغسطس ٢٠٠٢ بهدف حل القضايا العالقة والتوصل إلى سلام عادل في السودان.

د. غازي صلاح الدين «عن الحكومة السودانية»
سلفاكير مايارديت
«عن جيش حركة تحرير شعب السودان»
الشاهد/ الجنرال لازارو ك. سامبييو
«المبعوث الخاص لعملية سلام السودان ايجاد ممثلا لمبعوثي ايجاد»

النص المتفق عليه حول المبادىء والفترة الانتقالية بين حكومة جمهورية السودان وحركة تحرير شعب السودان «جيش تحرير شعب السودان»

حيث ان «حكومة جمهورية السودان» وجيش تحرير شعب السودان «يشار إليهما ادناه بالطرفين» قد اجتمعا في ماشاكوس ، كينيا، خلال الفترة من يونيو ٢٠٠٢ وحتى ٢٠ يوليو ٢٠٠٢

وحيث ان الطرفين اكدا حرصهما على حل النزاع السوداني بما يكفل العدالة والاستمرارية بمخاطبة جذور اسباب النزاع وبتأسيس اطار للحكم يضمن التوزيع المتساوى للسلطة والثروة وكفالة حقوق الانسان.

وإقرارا بان النزاع في السودان هو اطول نزاع في افريقيا حصد ارواح اكثر من مليوني إنسان ودمار البنية التحتية للبلاد واستنزف الموارد الاقتصادية وتسبب في فظائع ومعاناة لا توصف خاصة في اوساط سكان جنوب السودان.

وواضعين في الاعتبار المظالم التاريخية وعدم المساواة في مشروعات التنمية بين مختلف المناطق السودانية التي يجب معالجتها.

واعترافا بان اللحظة الراهنة هي فرصة نادرة لوضع نهاية للحرب.

واقتناعا منا بان الطبيعة الحيوية لجهود السلام تقودها الايقاد برئاسة فخامة الرئيس دانيال أراب موى رئيس كينيا توفر الوسائل لتحقيق سلام عادل ومتواصل.

والتزاما بحل سلمي للنزاع عبر التفاوض اعتمادا على اعلان مبادىء لما فيه مصلحة جميع سكان السودان.

وانطلاقا من كل ذلك اتفق الطرفان على ما يلي:

الجزء «أ» «مبادىء متفق عليها»:

● ١ ـ ١ ان وحدة السودان القائمة على الحكم الديمقراطي والمساءلة والمساواة والاحترام والعدالة لجميع سكان السودان هي اولوية الطرفين. ويمكن رفع الظلم عن شعب جنوب السودان والاستجابة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



جون قرنق



عمر البشير

لطموحاتهم فى هذا الاطار.

● ١ ـ ٢ شعب جنوب السودان لهم حق السيطرة وحكم شئونهم فى مناطقهم والمشاركة بمساواة فى الحكومة القومية.

● ١ ـ ٣ لشعب جنوب السودان حق تقرير المصير واشياء اخرى من خلال استفتاء لتحديد وضعهم المستقبلى.

● ١ ـ ٤ الدين والعادات والتقاليد مصادر القوة الروحية والالهام لشعب السودان.

● ١ ـ ٥ شعب السودان يمتلك ميراثا مشتركا وتطلعات مشتركة وطبقا لذلك اتفقا على العمل سويا لتحقيق الآتى:

● ١ ـ ٦ اقامة نظام حكم ديمقراطى يأخذ فى حسبانه التنوع الثقافى والعرقى والقبائلى والدينى واللغوى والمساواة العرقية لشعب السودان.

● ١ ـ ٧ التوصل إلى حل عادل يواجه التدهور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان ويستبدل الحرب ليس فقط بالسلام وانما ايضا بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تحترم حقوق الانسان الاساسية والسياسية لكل شعب السودان.

● ١ ـ ٨ التفاوض وتنفيذ وقف عادل لاطلاق النار لانهاء معاناة وعمليات قتل شعب السودان.

● ١ ـ ٩ وضع اسس إصلاح وإعادة توطين وإعادة تاهيل وإعادة بناء وخطة تنمية لمواجهة احتياجات المناطق التى تأثرت بالحرب ومعالجة عدم التوازن التاريخى فى التنمية وتوزيع الموارد.

● ١ ـ ١٠ وضع وتنفيذ اتفاق سلام يجعل من وحدة السودان خيارا جذابا خاصة لشعب جنوب السودان.

● ١ ـ ١١ مواجهة التحدى عن طريق التوصل لاطار عمل يمكن من خلاله ان تكون هذه الاهداف المشتركة محققة ومعبرة عنه لمصلحة كل السودانيين.

الجزء «ب» «ترتيبات الفترة الانتقالية»:

كى يتسنى إنهاء النزاع ولضمان مستقبل يسوده السلام والازدهار لكل شعب السودان ومن اجل التعاون فى مهمة حكم البلاد لحين تبنى شكل نهائى، اتفق الطرفان على تنفيذ اتفاقية السلام بموجب التسلسل والفترات الزمنية الموضحة فيما يلى:

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

٢ - ١ - ١ ان تكون هناك مرحلة تسبق الفترة الانتقالية مدتها ستة اشهر.

٢ - ١ - ٢ خلال المرحلة ما قبل الانتقالية:

أ- إقامة المؤسسات والآلية الضرورية التى نصت عليها اتفاقية السلام.

ب - ان لم تكن سارية بالفعل، يتم وقف الأعمال العدوانية وتاسيس آلية مراقبة مناسبة.

جـ - إقامة آلية لتنفيذ ومراقبة اتفاق السلام.

د- اتخاذ الإجراءات لتنفيذ وقف إطلاق نار عادل فى أسرع وقت ممكن.

هـ - البحث عن مساعدات دولية.

و - وضع إطار دستورى لاتفاق السلام وللمؤسسات المشار إليها فى ٢- ١.

● ٢- ٢/ تبدأ المرحلة الانتقالية بنهاية فترة المرحلة ما قبل الانتقالية وتستمر لمدة ٦ سنوات.

● ٢- ٣/ خلال المرحلة الانتقالية:

أ- تعمل المؤسسات والآلية التى تم تاسيسها فى المرحلة ما قبل الانتقالية طبقا للترتيبات والمبادىء التى تضمنها اتفاق السلام.

ب - ان لم يكن قد تحقق بالفعل، يتم تنفيذ وقف اطلاق النار العادل الذى تم التفاوض حوله، ويتم تاسيس وتفعيل آلية المراقبة الدولية.

● ٢- ٤/ تشكل لجنة تقييم ومراقبة مستقلة خلال الفترة ما قبل الانتقالية لمراقبة تنفيذ اتفاق السلام، وتتولى إجراء تقييم فى منتصف المدة لترتيبات الوحدة التى اقيمت طبقا لاتفاق السلام.

● ٢- ٤- ١/ تشكيل لجنة التقييم يتضمن عددا متساويا من الممثلين لكل من حكومة السودان وجيش تحرير شعب السودان، وممثلين على الأكثر، بالترتيب، من كل من الفئات التالية:

١- الدول الأعضاء فى اللجنة الفرعية حول السودان من دول الايجاد «جيبوتى واريتريا واثيوبيا وكينيا وأوغندا».

٢- الدول المراقبة «ايطاليا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة».

٣- اى دول أخرى أو هيئات اقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان.

● ٢- ٤- ٢/ يعمل الطرفان مع اللجنة خلال الفترة الانتقالية بهدف تحسين المؤسسات والإجراءات التى تم إقرارها طبقا للاتفاق وجعل وحدة السودان جذابة لشعب جنوب السودان.

● ٢- ٥/ فى نهاية فترة ٦ سنوات للفترة الانتقالية، يتم إجراء استفتاء عام تحت مراقبة دولية، تنظمه سويا حكومة السودان وجبهة تحرير شعب السودان «جيش تحرير شعب السودان» لمواطنى جنوب السودان للتصويت على:

● تاكيد وحدة السودان بالتصويت على تبنى نظام الحكم الذى تم تأسيسه فى ظل اتفاق السلام.

أو التصويت لصالح الانفصال..

● ٢- ٦/ يمتنع الطرفان عن اى شكل من اشكال إلغاء أو تعديل اتفاق السلام بشكل منفرد.

الجزء «ج» «هياكل الحكم»:

لأجل تفعيل المبادىء المتفق عليها فى الجزء «أ» يوافق الطرفان، فى إطار سودان موحد يعترف بحق سكان جنوب السودان فى تقرير المصير، على انه وفيما يتصل بتوزيع السلطات والاجهزة ونشاطات مختلف مؤسسات الحكومة، يكون نظام الحكم فى السودان على النحو التالى:

● ٣- ١- ١/ القانون الأعلى: يكون للسودان دستور وطنى يشكل المرجعية القانونية العليا فى البلاد.

ويجب أن تتفق كل القوانين مع الدستور الوطنى، وهذا الدستور ينظم الحقوق ويحدد توزيع السلطات والعلاقات بين مختلف مستويات الحكومة، كما يحدد إجراءات مشاركة الثروات بين المتماثلين. ويضمن الدستور الوطنى حرية الاعتقاد والعبادة وممارسة العبادات بالكامل لكل المواطنين السودانيين.

● ٣- ١- ٢/ يتم تاسيس لجنة مراجعة دستورية وطنية خلال الفترة ما قبل الانتقالية، تكون مهمتها الأولى، وضع مسودة إطار دستورى وقانونى للحكم فى المرحلة الانتقالية وتدعم اتفاق السلام.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

● ٣ـ ١ـ ٣/ الإطار المذكور أعلاه يتم تبنيه بالطريقة التى يتفق عليها الطرفان.

● ٣ـ ١ـ ٤/ يتم خلال الفترة الانتقالية، بعملية مراجعة دستورية شاملة.

● ٣ـ ١ـ ٥/ لا يتم تعديل أو إلغاء الدستور إلا عن طريق إجراءات محددة وبأغلبية مؤهلة بهدف حماية اتفاق السلام.

● ٣ـ ٢/ الحكومة القومية:

● ٣ـ ٢/ ١/ تقوم بممارسة عملها وتجيز القوانين التى بالضرورة تمارسها الدولة المستقلة على المستوى القومى. وتأخذ الحكومة القومية فى حسبانها، فى كل قوانينها التعدد الدينى والثقافى للشعب السودانى.

● ٣ـ ٢ـ ٢/ التشريعات التى تسن على المستوى القومى، وتسرى على الولايات خارج جنوب السودان، تستمد مصدرها التشريعى من الشريعة وإجماع الشعب.

● ٣ـ ٢ـ ٣/ التشريعات التى تسن على المستوى القومى، وتطبق على الولايات الجنوبية أو الاقليم الجنوبى تستمد مصادرها التشريعى من الاجماع الشعبى والقيم والعادات لشعب السودان متضمنة عاداته ومعتقداته الدينية،

مع الأخذ فى الإعتبار التعددية السودانية.

● ٣ـ ٢ـ ٤/ فى حالة وجود تشريع قومى حالى او يجرى سنه ومصدره قانون دينى أو عرفى، يمكن للولاية أو الاقليم، غالبية السكان بها لا يتبعون هذه الديانة أو التقاليد اتخاذ الآتى:

أ- تقديم تشريع تسمح أو تؤسس مؤسسات أو ممارسات تتفق مع ممارساتهم الدينية أو العرفية.

ب - إحالة القانون الى مجلس الولايات لإقراره بأغلبية ثلثى الأعضاء، او اصدار تشريع وطنى تقترح المؤسسات البديلة بالشكل المناسب.



المتمردون الذين يدعون انهم جيش تحرير شعب السودان فى أحد معسكرات تدريبهم بمنطقة بحر الغزال.

النص المتفق عليه حول الدولة والدين

أخذا فى الاعتبار، أن السودان هو دولة متعددة الثقافات ومتعددة العرقيات ومتعددة الديانات ومتعددة اللغات، وتأكيدا على أن الدين لن يستخدم كعامل تفريق، اتفق الطرفان على ما يلى:

● ٦ـ ٢/ الأديان والعادات والمعتقدات مصدر قوة روحية وإلهام للشعب السودانى.

● ٦ـ ٢/ سيكون هناك حرية الاعتقاد والعبادة والضمير لأتباع كل الأديان أو المعتقدات أو العادات، ولن يتعرض أى شخص للتمييز ضده على هذه الأسس.

● ٦ـ ٣/ تولى المناصب العامة، ومن بينها الرئاسة والمناصب العامة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

نص اتفاق ماشاكوس بين حكومة السودان والمتمردين

تعهدات ومبادرات مطلقة في كل البنود.. وتأكيدات على تقرير مصير الجنوب لمدة ست سنوات

والتمتع بكل الحقوق والواجبات تقوم على أساس المواطنة وليس على أساس الدين أو المعتقدات أو العادات.

● ٦ـ ٤/ كل الأحوال الشخصية وشئون الأسرة متضمنة الزواج والطلاق والمواريث والخلافة والتنصيب يمكن أن تحكم بالقوانين الشخصية متضمنة الشريعة أو أى قوانين دينية والعادات أو التقاليد لمن يخصهم الأمر.

●● ٦ـ ٥/ اتفق الطرفان على احترام الحقوق التالية:

أ ـ حرية العبادة والتجمع لممارسة الشعائر الخاصة بديانة أو معتقد وتأسيس وصيانة أماكن العبادة.

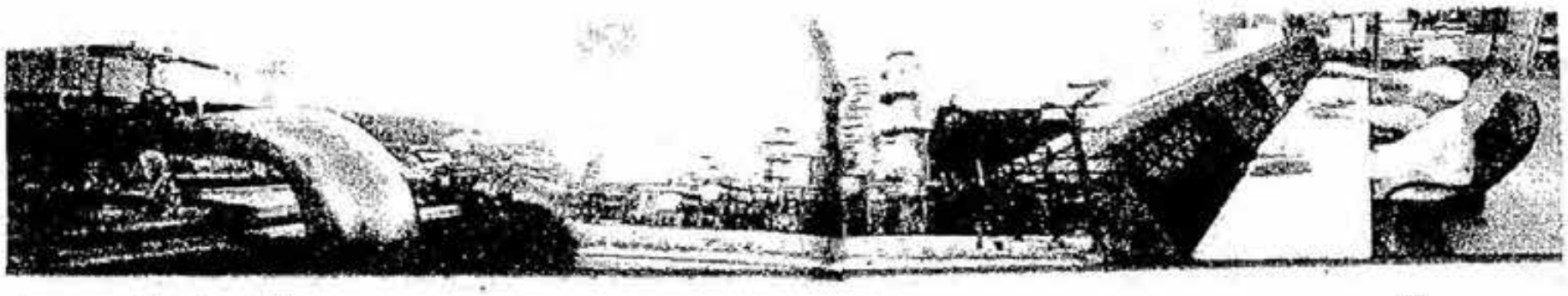
ب ـ إقامة والحفاظ على المؤسسات الخيرية والمعونات الإنسانية.

جـ ـ تصنيع وحيازة واستخدام، إلى حد معقول، كل المواد الضرورية المرتبطة بالشعائر أو العادات الخاصة بدين أو معتقد.

د ـ كتابة وإصدار وتوزيع المطبوعات الضرورية فى هذه المجالات.

هـ ـ تدريس الأديان أو المعتقدات فى الأماكن الملائمة لهذه الأغراض.

و ـ الحصول على معونات مالية أو غيرها تطوعية من الأشخاص والمؤسسات.



الثروات المعدنية وعلى رأسها البترول جددت أطماع الاستعمار الحديث فى السودان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ز ـ تدريب وتعيين وانتخاب وانتداب أو تحديد الخليفة المناسب للزعماء بالطريقة التى تستجيبها متطلبات ومعايير اى دين أو معتقد.

ح ـ الالتزام بأيام الاجازات والاحتفال بالأعياد والمناسبات بما يتفق مع كل شخص ومعتقداته الدينية.

ط ـ إقامة وحماية الاتصالات مع الافراد والمجتمعات فى ما يخص الأديان والمعتقدات وعلى المستوى القومى والدولى.

ى ـ لتجنب الشكوك، لن يتعرض اى شخص للتمييز عن طريق الحكومة القومية والدولة والمؤسسات وجماعات الأشخاص أو من فرد على اساس معتقداته أو دينه.

● ٦ ـ ٦/ يشار إلى المبادىء الواردة فى الجزء السابق من ٦ـ١ إلى ٦ـ ٥ فى الدستور.

النص المتفق عليه حول حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان

● ١ـ٣/ لشعب جنوب السودان حق تقرير المصير، من بين اشياء اخرى، من خلال استفتاء عام لتحديد وضعهم فى المستقبل.

● ٢ـ ٤/ تشكيل لجنة تقييم مستقلة خلال الفترة ما قبل الانتقالية لمراقبة تنفيذ اتفاق السلام خلال الفترة الانتقالية. وتتولى هذه اللجنة إجراء تقييم فى منتصف المدة لترتيبات الوحدة طبقا لاتفاق السلام.

● ٣ـ ٤/ يتضمن تشكيل لجنة التقييم عدداً متساوياً من الممثلين لكل من حكومة السودان وجيش تحرير شعب السودان وممثلين على الأكثر. من كل من الفئات التالية:

١ـ الدول الأعضاء فى اللجنة الفرعية حول السودان من دول الايجاد «جيبوتى واريتريا واثيوبيا وكينيا وأوغندا».

٢ـ الدول المراقبة «ايطاليا والنرويج وبريطانيا والولايات المتحدة».

٣ـ أى دول أخرى أو هيئات إقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان.

● ٢ـ ٤ـ ٢/ يعمل الطرفان مع اللجنة خلال الفترة الانتقالية بهدف تحسين المؤسسات والإجراءات التى تم اقرارها طبقا للاتفاق وجعل وحدة السودان جذابة لشعب جنوب السودان.

● ٢ـ ٥/ فى نهاية فترة الست سنوات الانتقالية، يتم إجراء استفتاء عام تحت مراقبة دولية، تنظم سويا حكومة السودان وجبهة تحرير شعب السودان «جيش تحرير شعب السودان» لمواطنى جنوب السودان للتصويت على:

● تأكيد وحدة السودان بالتصويت على تبنى نظام الحكم الذى تم تأسيسه فى ظل اتفاق السلام.

أو التصويت لصالح الانفصال.

● ٢ـ ٦/ يمتنع الطرفان عن أى شكل من اشكال إلغاء أو تعديل اتفاق السلام بشكل منفرد.

● تضمن الاتفاق ملحوظة ذكرت بالنص:

ملحوظة:

الجزءان الرابع والخامس من الإطار إطار المفاوضات حولهما.

● وتنفرد الوفد بنشر مسودة المبندين فى اتفاق السلام السودانى المقترح.

وفيما يلى نص التقرير التى مازال التفاوض يجرى حولها كما وردت فى المسودة:

تقاسم الثروة:

يتفق الطرفان على ان قواعد ومبادىء الحكومة واهدافها يجب ان يتم تعزيزها بترتيبات مالية واقتصادية لتقاسم الثروة. وعليه تم الاتفاق على ما يلى:

٤ـ ١ التوزيع المتساوى للموارد بين الولايات والإقليم: يضمن الدستور الوطنى ـ النظام السياسى ـ التوزيع المناسب والمتساوى للدخل، كما بين كل ولاية، او بينها معا.

٤ـ ٢ الموارد الطبيعية.

٤ـ ٢ـ ١ تتولى الحكومة القومية نيابة عن الأمة استلام الموارد المالية الناتجة عن استغلال الموارد التى يتفق على انها موارد طبيعية.

٤ـ ٢ـ ٢ تخصص الحكومة القومية نسبة مئوية، كما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، من هذه الموارد للولاية او الإقليم الذى تضم أراضيه تلك الموارد الطبيعية.

٤ـ ٣ الهيئة المالية لضمان الشفافية والعدالة سواء فيما يتصل بتخصيص العائدات التى يتم تحصيلها قوميا للولاية وفى تحديد حجم عائدات الموارد الطبيعية، يتم تأسيس هيئة مالية. وتتشكل الهيئة من خبراء تعينهم مختلف الولايات والحكومة القومية للسودان.

٤ـ ٤ التجارة بين الولايات: لا تكون هناك عقبات او معوقات امام تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة بين الولايات.

٤ـ ٥ الجمارك وعائدات الضرائب: ان يتم جمع العائدات المالية من الرسوم الجمركية والضرائب، سواء بالمطارات او المعابر المائية او الموانىء او الطرق او اى منافذ دخول اخرى وتوزيعها على الولايات او الإقليم بالتساوى، وكما تحدده الهيئة المالية.

٤ـ ٦ التزامات الحكومة:

٤ـ ٦ـ ١ أية ديون أو التزامات لأى مستوى من مستويات الحكومة يكون من مسئولية ذلك المستوى من الحكومة.

٤ـ ٦ـ ٢ يمكن للولايات والحكومة الإقليمية لجنوب السودان ان تستدين اموالا، ولكن فى نطاق إطار اقتصادى كلى قومى يتحدد على المستوى القومى ويصادق عليه مجلس هيئة الدولة المذكور فى هذه الاتفاقية.

٤ـ ٧ تقسيم الأصول الحكومية: ان يكون هناك توزيع متساو وعادل للأصول الحكومية، والأصل الذى يتم تخصيصه اولا للمستوى الحكومى المسئول عن النشاط الذى يتصل به الاصل «مثلا مبنى مدرسى للمستوى الحكومى المسئول عن التعليم». وفى حالة اى نزاع، يتفق الطرفان على احالة النزاع الى لجنة تضم ممثلين عن كل طرف من الطرفين المتنازعين إضافة إلى خبير يوافق عليه الطرفان.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المعونات المالية.. الباب السرى أمام الاستعمار لتقسيم السودان

٤ـ ٨ المعايير المحاسبية وإجراءات المساءلة المالية: تلتزم كل مستويات الحكومة بمعايير وإجراءات المحاسبة العامة المقبولة. أن يكون هناك وفى كل من المستويات الولائية والإقليمية والقومية مؤسسات تضمن توزيع الموارد بموجب الميزانية الحكومية المتفق عليها وانفاق هذه الموارد بما يكفل القيمة الحقيقية للأموال.

٤ـ ٩ صندوق إعادة التعمير والتنمية: أن يتم تأسيس صندوق لجمع وتوزيع الموارد لإعادة تعمير وتأهيل البنية التحتية فى الجنوب، وإعادة توطين وإدماج اللاجئين والنازحين بالداخل ومعالجة الخلل وعدم التوازن فى التنمية الإقليمية.

حقوق الإنسان والقضاء:

اعترافا بضرورة احترام حقوق الانسان لجميع افراد الشعب السودانى، وتأكيدا للمساواة بين جميع مواطنيه، وإدراكا لأهمية إقامة نظام قضائى يشمل الجميع، ووعيا بأن حقوق الإنسان قد وقعت ضحية للنزاع، اتفق الطرفان على مايلى:

٥ـ ١ إعمال المعايير المقبولة دوليا وعالميا لحقوق الإنسان أن يتم تضمين كل حقوق الإنسان المعترف بها دوليا فى الدستور القومى.

٥ـ٢ المساواة امام القانون، سلامة وفرض القانون:

٥ـ ٢ـ ١ لضمان أن جميع المواطنين السودانيين، مهما كان مكان تواجدهم فيه يتمتعون بحماية حقوقهم، بما فى ذلك الحقوق الثقافية والدينية واللغوية، يوافق الطرفان على أن يكفل النظام القضائى ضمان مساواة الجميع أمام القانون.

٥ـ ٢ـ ٢ أن يحترم النظام القضائى ويدعم ويطور حكم القانون.

٥ـ ٣ حماية الحقوق الدستورية بقضاء مستقل: أن يقوم نظام قضائى مؤهل ومستقل ويخضع لمساءلة الهيئة القضائية بأعمال القوانين التى تجيزها الأجهزة التشريعية فى السودان سواء على المستوى القومى أو الإقليمى أو الولائى، وبينما يمكن للمحاكم أن تعتمد على القوانين العادية والتقليدية، إلا أن مثل هذه الأحكام يجب أن تنسجم مع مبادىء المساواة وأن تضمن مراعاة الحقوق الدستورية.

٥ـ ٤ المحكمة الدستورية: يتفق الطرفان على تأسيس محكمة دستورية قومية تصدر احكاما نهائية فى النزاعات بين الاجهزة والمستويات الحكومية وأى قوانين مخالفة للدساتير.

٥ـ ٥ الهيئة القضائية مهمة الهيئة القضائية فى المصادقة على التعيينات القضائية، الاستماع الى الشكاوى ضد القضاة والموافقة على فصلهم ان لزم، وإلى السلطات القضائية أو لعدم أهليتهم. تتشكل الهيئة من ممثلين لمهنة القانون والقضاء ومرشحين على المستويات القومية والإقليمية والولائية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الجزء «د» الأمن:

يقر الطرفان بالآثار التدميرية للحرب، ويقدران الحجم الهائل للنازحين من أفراد الشعب السوداني ويدركان النتائج المأساوية للحرب سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية وتأثيراتها على السودان والمنطقة، ولاحظان الآثار المدمرة للحرب والضحايا وعدم الاستقرار وما أفرزته من معاناة وضياع، ويؤكدان تعطش الشعب السوداني للسلام والعدالة، ويقران بضرورة التفاوض لايجاد وقف شامل لإطلاق النار لجلب السلام لشعب السودان، ووضع صيغة تضمن الأمن والسلام وتطمئن المقاتلين في الجانبين، واتفقا على ما يلي:

٧ـ ١ وقف شامل لإطلاق النار سيتم التفاوض حول وقف شامل لإطلاق النار كجزء لا يتجزأ من هذه المفاوضات وستبدأ المفاوضات الفنية حول آليات وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى تنفيذ وقف إطلاق النار بعد التوصل للتسوية السياسية مباشرة. وستتناول اتفاقية وقف اطلاق النار القيود والنشاطات المسموح بها والواجبات والتزامات الأفراد في كل من الجيشين المتحاربين بما في ذلك الأفراد غير النظاميين وأفراد الميليشيات تحت إمرتهما، إضافة الى جداول زمنية، ومواقع جغرافية وأسئلة ذات علاقة بالمسألة.

كما اتفق الطرفان على الاستعانة بإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في تنفيذ الاتفاق.

كما وافق الطرفان ايضا على ان يخضع وقف إطلاق النار لمراقبة دولية.

٧ـ ٢ وقف الأعمال العدوانية حتى يتم الاتفاق لوقف شامل لإطلاق النار، سيتم الاتفاق حول تعليق الأعمال العدوانية في المرحلة المناسبة من المفاوضات.

٧ـ ٣ مبادىء الفصل بين القوات سيتم فصل القوات التابعة للطرفين أو اى قوات أخرى تحت إمرتهما، بما في ذلك الأفراد غير النظاميين والميليشيات ووضعها في قواعد منفصلة خلال الفترة الانتقالية. وسيتفق الطرفان على مناطق هذه القواعد وحجم القوات التي سيتم وضعها فيها خلال التفاوض حول الوقف الشامل لإطلاق النار المشار إليه أعلاه.

٧ـ ٤ مجلس التنسيق العسكري المشترك يقوم الطرفان خلال الفترة الانتقالية بتشكيل مجلس تنسيق عسكري مشترك يتولى المهام المتعلقة بالسيطرة والتدريب والتجنيد والإمدادات والأوضاع العامة ويحدد النشاطات المسموح بها للقوات والتي سبقت الإشارة اليها.

٧ـ ٥ أسس إنشاء جيش قومي بعد الفترة الانتقالية/ بالاستفتاء يوافق الطرفان على بذل الجهد بنهاية الفترة الانتقالية لإنشاء قوات مسلحة قومية موحدة بعد الأخذ في الاعتبار باحتياجات التجنيد والمواقع بالقواعد الإقليمية.

٧ـ ٦ التطمينات ومعاملة المقاتلين أن يتم اخطار القوات العسكرية المعنية بكل ما يتصل بالبرنامج، والتكامل، وإعادة الانتشار وأن يتم التأكيد على تطمينها بكل ما يتصل بذلك ويتلقى أفرادها لمعاملة كريمة.

٧ـ ٧ المساواة في معاملة المقاتلين اتفق الطرفان بأن تكون هناك مساواة في التعامل بين أفراد كل من القوتين العسكريتين فيما يتصل بالمخصصات والرعاية الطبية والتعويض عن الإصابة.

وسيتفق الطرفان على عدد ومواقع المقاتلين. بما في ذلك القوات غير النظامية والميليشيات تحت إمرة كل من الطرفين.

٧ـ ٨ نزع الألغام أن تتعاون قوات الطرفين تعاونا تاما خلال عمليات نزع الألغام.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ : ٦ اغسطس ٢٠٠٢

حكايتنا مع السودان

أعلنت حكومة السودان أنها والحركة الشعبية لتحرير السودان التي يقودها جون قرنق أنهما سيسعيان إلى تحقيق وحدة السودان شماله وجنوبه. وأدلى مسئول في الخرطوم بحديث إلى صحيفة «الشرق الأوسط» قال فيه إن اتفاق ميكاكوس لا يتضمن نصا بانفصال الجنوب عن الشمال لأن حق تقرير للمصير لا يعني الانفصال. ولا يوجد نص في القوانين الدولية بأن حق تقرير المصير يعني الانفصال. وواضح من هذا كله أن حكومة السودان تخدع نفسها، وأن الآخرين أيضا يخدعون. فالنص على حق تقرير المصير للجنوبيين لا يعني إلا أن من حقهم الانفصال عن الشمال. وهذه هي الحقيقة التي يجب أن تواجهها الخرطوم والقاهرة!

الآن وبعد توقيع اتفاق كينيا الشهير، علينا أن نذكر الماضي، وأن نستعيده بشدة ولن نتعلم مما جرى منه. القصة التالية التي أرويها الآن حدثت في الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٢٠ يناير عام ١٨٩٣ في القاهرة. ووقائع هذه القصة لا يعرفها إلا المشتغلون بشئون مياه النيل وخبراؤه في العالم. جرت الأحداث في المعهد العلمي بالقاهرة ويقع قرب مجلس الوزراء في قلب العاصمة المصرية.

يومها وجهت الدعوة إلى كل من يرغب لحضور محاضرة في المعهد والدعوة نشرت على نطاق واسع في العاصمة المصرية المحاضر اسمه فيكتور برونت فرنسي وهو مهندس خبير في محطات المياه والسدود متخصص في مياه النيل.

وبين الحاضرين ثلاثة من الشخصيات الهامة وهم يعقوب ارتون باشا رئيس المعهد العلمي ولي شيفالييه المندوب الفرنسي في صندوق الدين وبروفيسير رئيس المحكمة المختلطة. ومعظم الحاضرين من أبناء الجالية الفرنسية ومن المصريين مهندسين وغيرهم، الذين يعرفون اللغة الفرنسية التي يتحدث بها المحاضر.

وكان الحاضرون يستمعون إلى المحاضرة وإلى أصوات تأتي من الشارع تهتف ضد الاحتلال البريطاني لمصر في إحدى نوبات الغضب والصراع بين مصر وإنجلترا.

●●●

موضوع المحاضرة كان عن مياه النيل وقبل سنوات من هذه المحاضرة، كان وكيل وزارة الأشغال المصرية، وهو بريطاني اسمه سكوت مونكريف يطالب بإنشاء خزان أسوان. ومونكريف خبير مائي جاء إلى مصر من الهند. وقد اعترفت مصر بفضله فأطلقت اسمه على شارع في حي الزمالك.



عمر البشير

●●●

بعد هذه المقدمة الطويلة وهدفها رسم صورة المناخ السياسي السائد في مصر عندما ألقيت هذه المحاضرة، تقدم الحديث الخطير الذي قاله فيكتور برومت في ذلك اليوم. قال إنه إذا انشيء خزان في جنوب السودان، على مسافة ٤٠٠ ميل جنوب الخرطوم عند تقاطع نهر السوباط والنيل الأبيض. وبعبارة أدق شمال هذا التقاطع قليلا.

وهذا الخزان يمكن أن يحجز مياه النيل الأبيض المتجمعة من منطقة البحيرات العظمى فإنه - الخزان - يمكن أن يؤدي إلى خير مصر لأنه ينظم عملية انسياب المياه في نهر النيل. ويمكن أن يؤدي هذا الخزان إلى خراب مصر!!

- أما كيف يحقق الخزان ذلك؟ قال الخبير:

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

– إذا حجز الخزان كميات ضخمة من المياه ثم أطلقها دفعة واحدة ففى هذه الحالة ستحدث المياه فيضانا ضخما يغرق مصر على ضفتى نهر النيل. أما إذا اطلقت المياه بحساب فإن المياه تنعش الزراعة فى مصر! ولقد اهتم الخبير المائى الفرنسى فى محاضرته بأمر واحد وهو خراب مصر! تكلم بالإحصاءات والأرقام عن تدفق مياه النيل كل ثانية. وبين أن المياه التى ستحجز وراء السد فإن إطلاقها دفعة واحدة يعنى الخراب. وقال الخبير:

– سريان مياه النيل تتحكم



صدام حسين

فيه العوامل الجوية، أى سقوط المياه بكثرة فى موسم الأمطار، وأيضا العوامل الصناعية بحجز المياه وراء السد الجديد.

●●●

المهم أن الخبير الفرنسى قال:

– تكاليف هذا الخزان لن تزيد على نصف مليون جنيه مصرى. وهنا لابد أن نذكر أن هذا الرقم كان عام ١٨٩٣، ولا يجب أن نقارنه بما انفق على خزان أسوان أو السد العالى.

●●●

هذه المحاضرة لم تنشر فى مصر. ولم يشر إليها القنصل البريطانى اللورد كرومر الذى كان يحكم مصر حقيقة فى تلك الأيام. ولكن المحاضرة أرسلت إلى فرنسا. ونوقشت على أعلى المستويات وبالذات مع «سادى كارفو» رئيس الجمهورية الفرنسية. كما بحثها وبالتفصيل ديلكاسيه الصحفى الذى كان قد عين قبل يومين وزيرا للمستعمرات الفرنسية. وكان من بين هموم ديلكاسيه ضعف نفوذ فرنسا فى مصر بعد الاحتلال البريطانى لها.



جون قرنق

●●●

سين: وماذا يعنينا من القصة كلها؟ إن فرنسا رأت أن تحتل الموقع شمال نهر السوباط والذى حدده الخبير المهندس الفرنسي برونت. وأرسلت فرنسا قوة لاحتلال هذا الموقع واسمه فى تلك الأيام مدينة فاشورة. ولكن الإنجليز فطنوا إلى المؤامرة الفرنسية فأرسلوا قوة برئاسة اللورد كتشنر هددت الضابط الفرنسى مارشاف الذى يقود الحملة الفرنسية

وأرغمته على الانسحاب من فاشورة، بعد أن كاد الأمر يصل إلى الحرب بين فرنسا وبريطانيا فى منطقة أعالى النيل. وكان اللورد كتشنر يتحرك فى ظل العلم المصرى – العثمانى القديم فإن السودان فى ذلك الزمان جزء من مصر.

●●●

أقيم خزان أسوان. وأقيم السد العالى..

ولكن..

بقى مشروع إقامة خزان فى أعالى النيل ينظم سريان مياه النيل.. ويمكن إذا اندفعت المياه بقوة ضخمة من هذا الخزان أن يهدد السد العالى، ولكن ذلك لابد أن يخضع لحساب دقيق. ويمكن لهذا الخزان أن يوقف ولو بنسبة كبيرة عمل السد العالى، أو يغير برامجه فى حجز المياه. وإن كان ذلك كله لابد أن يخضع لحسابات دقيقة يقوم بها خبراء مصريون وعالميون لمعرفة ماذا يمكن أن يفعل مثل هذا الخزان إذا أقيم.

●●●

وقد يقال: لماذا تتشاءمون.. بقيت ست سنوات على تقرير المصير فى جنوب السودان. وبقيت سنوات أخرى حتى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تقوم حكومة في جنوب السودان. ولا يعرف أحد ماذا ستفعل حكومة السودان بالنسبة لمشروعات المياه في أعالي النيل. وهل ستفكر في إقامة مثل هذا الخزان للإضرار بمصر.. وما مصلحتها في ذلك. أسئلة كثيرة يمكن أن تثار واجابات

كثيرة يمكن أن تقال حتى تطمئن مصر.

●●●

نحن لا نريد لمصر أن تطمئن.. وكل ما نريده منها أن تفكر.. لقد فوجئت مصر باتفاق نيكاكوس. ولا نريد لمصر أن تفاجأ مرة أخرى بخزان في أعالي النيل. ومن حق السودان شماله أو جنوبه أن يقيم ما يشاء من مشروعات في أرضه. ولكننا عندما فكرنا في بناء خزان أسوان كانت مصر والسودان دولة واحدة ورأينا أن نبحث مصلحة شمال وجنوب السودان في إقامة خزان أسوان. وعندما أقمنا السد العالي، وكان السودان دولة مستقلة بحثنا المشروع بالتفصيل مع حكومة السودان.

إذا قامت حكومة الجنوب فإنها قد - وقد لا - تبحث مشروعات أعالي النيل مع مصر. وحكومة السودان تقول إنها ستسعى للإبقاء على وحدة السودان، وستثبت حسن نيتها للجنوب. وستساهم بشدة في تعمير الجنوب والنهوض بمستواه ليوافق على الحكومة أو ينادي ويفتي باستمرارها.

ولكن..

كثيرون يشكون في أن تستطيع حكومة السودان أن تقوم بهذا كله خلال الفترة الانتقالية وهي ست سنوات.

ومن ناحية أخرى، فالقوى الأجنبية التي ضغطت لتحقيق اتفاق نيكاكوس، وفي مقدمتها أمريكا، أو لنقل إنها أمريكا.. ثم بريطانيا، اشترطت على أن يتضمن الاتفاق حق تقرير المصير، أي الانفصال، وهو هدف الاتفاق كله، أما حكاية الشريعة الإسلامية فهي مسألة مؤقتة خلال السنوات الست فلا يخضع الجنوب للشريعة. أما بعد الانفصال فالجنوب حر في دينه ودنياه.

●●●

كانت المبادرة المصرية - الليبية للسودان مجرد حلم.. إنها تنص على الوحدة والديمقراطية. وحكومة السودان لا تريد الديمقراطية إلا من حيث الشكل، والجنوب منذ ١٩ عاما تمرد على الشمال لتحقيق الانفصال. وجاءت أمريكا بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتفرض شروطها على السودان باتهامها بالارهاب حينا وبتسليح الجنوب حينا آخر عن طريق الدول المجاورة.

●●●

الآن..

- ماذا تفعل مصر إزاء هذا كله الذي يجري حولنا.. في فلسطين قيل لنا إن الحكاية فتح أبواب الهجرة لليهود الذين عذبهم وشردهم هتلر. وعندما جاء شارون قيل لنا:

- الحكاية وما فيها وقف الارهاب.

وفي الطريق قيل لنا:

- ألم تروا ما فعله صدام بالكويت.

والآن يقال لنا:

- نريد تغيير صدام وقيام حكم في العراق يحقق الديمقراطية في بغداد ولا يهدد دول الخليج وشعب الكويت بالذات. وأصر الرئيس الأمريكي جورج بوش في حضور عاهل الأردن الملك عبد الله على أن يعلن أنه سيحارب العراق وسيطرد صدام حسين. وحتى في تركيا وهي حليف قوي لأمريكا اضطرت إلى أن تسمح باللغة الكردية وبحقوق كثيرة للأكراد كانت تضن بها عليهم.

الآن..

هو السودان.

- ماذا ستفعل مصر والظروف صعبة؟

هل نعادي حكومة السودان لأنها وقعت اتفاقا تحت ضغط أم نحاول وإياها أن نصل إلى حل عملي.

وهل تقبل حكومة السودان نصيحة مخلصة وهي تحت ضغط وقد نصحناها بالديمقراطية فلم تتبعها إلا في ظل الضغوط الأمريكية والضغوط كلمة رقيقة لا تجرح.

- وماذا عن الجنوب وما موقفنا منه ولنا في المستقبل مصالح معه. إننا في حاجة إلى دراسة وإلى دبلوماسية..

وإلى.. وإلى..

●●●

أعان الله مصر.

بقلم: محسن محمد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: عكاظ

التاريخ : ٦ اغسطس ٢٠٠٢

صلاح الدين مؤكدا اشتراك مصر وليبيا في المفاوضات القادمة

الحكومة السودانية تحذر قرنق من نسف السلام

مجاهد الخليل (الخرطوم)

□ حذرت الحكومة السودانية الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة العقيد جون قرنق من القيام باي عمل عسكري لنسف بروتكول ميشاكوس قبل الثاني عشر من اغسطس الجاري.

وكشف اللواء بكري حسن صالح وزير الدفاع بان الجيش يتابع تحركات القوات المتمردة في مناطق الوحدة وشرق الاستوائية وقال في تصريح لـ «عكاظ» ان القوات المسلحة قادرة على حماية البروتكول وانها سترد بحسم على اي عمل عسكري عدائي يستهدف المدنيين والقيادات العائدة ومناطق البترول واضاف بان القوات المسلحة حريصة على السلام وتحقيق التنمية في ربوع الوطن. من ناحية ثانية كشف الدكتور غازي صلاح الدين مستشار رئاسة الجمهورية لشئون السلام ان الحكومة اعدت عدتها كاملة لجولة المفاوضات المقبلة مؤكدا ان الجولة ستتناول موضوعات شائكة ومعقدة مثل قضايا تقسيم السلطة وتوزيع الثروة بجانب مناقشة الترتيبات الامنية خلال الفترة الانتقالية وعلاقة الجيش الحكومي بالجيش الشعبي. ونفى د. صلاح الدين التكهنات التي ترددت مؤخرا قبل التشكيل الوزاري المرتقب مؤكدا ان ما يتردد من اسناد منصب النائب الاول لرئيس الجمهورية للدكتور جون قرنق سابق لاوانه لان بند تقسيم السلطة لم تتم مناقشته بعد. واشاد المستشار بنتائج مباحثات وزير الاعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة مع القيادتين المصرية والليبية وتصريحاتها ببذل كل الجهود لدعم السودان ومساندته من اجل انهاء الحرب واقامة السلام والتنمية في ظل سودان موحد. وكشف المستشار عن مشاركة مصر وليبيا في جولة المفاوضات القادمة لدعم وحدة السودان واعرب عن ثقته في دور البلدين الشقيقين من اجل التوصل الى اتفاق شامل حول القضايا المطروحة وانتقد صلاح الدين القوى السياسية المعارضة بما فيها المؤتمر الشعبي والتي اكدت في بيانات اصدرتها بانها فوجئت بقبول الحكومة لحق تقرير المصير مؤكدا بان زعيم المؤتمر الشعبي سبق وان قبل بهذا الحق في السابق. واكد المستشار ان اطلاق سراح الترابي وبقية المعتقلين السياسيين سيتم قريبا ان شاء الله.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر : الاتحاد

التاريخ : ٦ اغسطس ٢٠٠٢

اتهمتهم بالإعداد لهجوم في جنوب السودان

الخرطوم تتوعد المتمردين برد حاسم على أي عمل عدائي و«التجمع» ينذرها بتنشيط الخيار العسكري في الجبهة الشرقية

الخرطوم، أسمرة، كمبالا - «الاتحاد» والوكالات:

اتهم مصدر مسؤول رفيع بوزارة الدفاع السودانية المتمردين في جنوب السودان بالاعداد لهجوم على القوات الحكومية وحذرهم من مغبة القيام بذلك. وقال المصدر في تصريح أوردته «وكالة السودان للأنباء» الرسمية مساء امس الاول انه «تأكد للقوات المسلحة ان الحركة الشعبية لتحرير السودان توالي حشد قواتها ونقل اسلحتها الثقيلة ومهداتها وموارد تموين القتال في مناطق معلومة بشرق الاستوائية» محذرا من ان أي عمل عدائي من قبل الحركة «سيؤدي لتجاوز النوايا الحسنة ومناخ السلام وسيدفع القوات المسلحة للرد الحاسم حفاظا على حقوق الشعب السوداني ومكتسبات السلام». واضاف المصدر ان «القوات المسلحة أيدت خطوات السلام الاخيرة تأكيدا لإيمانها بالسلام كهدف وطني وتقديرا لما كسبته تلك الخطوات من تأييد وطني ودعم اقليمي وعالمي وكانت تأمل في ان يتوج ذلك بوقف اطلاق النار. وبالرغم من ان ذلك لم يتم التزمت القوات المسلحة بمبدأ ضبط النفس دعما لمناخ السلام».

وعاد إلى الخرطوم ستة من قيادات حركة تحرير جنوب السودان قادمين من نيروبي بعد توقيعهم ميثاق سلام مع الحكومة السودانية - لم يعلن عنه - كان متزامنا مع توقيع اتفاق ماشاكوس بين الحكومة و«الحركة الشعبية» بزعامة جون قرنق.

وقال كوت مارتن القيادي بحركة تحرير جنوب السودان ان قرار العودة الى الوطن أملته المتغيرات الاقليمية والدولية الهادفة الى تحقيق السلام في السودان. وقال ان الحركة بزعامة ريك ماشار الذي وقع «اتفاقية الخرطوم للسلام» عام 1997 تم انشق عن الحكومة وعاد الى صفوف التمرد تريد ان تكون طرفا أساسيا في جهود السلام الجارية حاليا مؤكدا وقوفه مع وحدة البلاد وامتدح اتفاقيتي الخرطوم وماشاكوس معتبرا انهما تصدتا لأهم مشاكل الجنوب الأساسية.

وقضت المعارضة السودانية الساعات التي سبقت افتتاح اجتماعات هيئة قيادة التجمع الوطني السوداني المعارض في اسمرة مساء أمس «الاثنين» في «تليين المواقف» في محاولة لمنع اية خلافات أو تشققات في ظل تربص بعض الفصائل بالدكتور جون قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان والمطالبة بمحاسبته على توقيع «اتفاق ماشاكوس».

ودعا رئيس التجمع محمد عثمان الميرغني هيئة القيادة لعشاء في مقر المؤتمر بهدف كسر الحاجز النفسي وتهيئة الفصائل لجولة شاقة من الاجتماعات. وطالب المعارضة بضبط النفس للوصول لحل سياسي شامل دون التأثير على وحدة التجمع. كما التقى مساء أول امس الرئيس الاريتري اسياسي أفورقي بهدف تنشيط المسعى الاريتري. وقال الميرغني لهيئة القيادة ان الرئيس افورقي اكد وقوف اريتريا الى جانب الشعب السوداني لتحقيق السلام وانهاء الحرب وانه اوضح بجلاء ان اريتريا تقف مع حل المشكلة السودانية وتثمن دور التجمع الوطني.

من جانبه نفى باجان اموم الامين العام للتجمع امكانية تفجر اجتماعات المعارضة. وقال لقد استطعنا تسوية خلافاتنا وسط جو من الوئام والتوافق وهدفنا الحفاظ على وحدة التجمع لانه هو الذي سيقود لوحدة السودان. في نفس الوقت يعتزم الدكتور منصور خالد المستشار السياسي للدكتور جون قرنق التقدم بمذكرة مناهضة للمذكرة القانونية التي تقدم بها مساعد رئيس التجمع فاروق ابوعيسى ضد الاتفاق.

وحول انتقادات بعض الدوائر لبطء حركة التجمع التي استغلتها الحكومة في الاتفاق مع الحركة قال «ان ما يتم هو محاولة من الجبهة الاسلامية (فرع المؤتمر الوطني) لابعاد التجمع من العملية السلمية وهذا أمر خطير ولا يحقق السلام». واضاف ان هذا النظام افشل المبادرة المصرية. الليبية المشتركة لانه لا يريد التفاوض مع التجمع وكنا كتجمع طرفا اصيلا فيها وما زلنا مصرين على اننا طرف اصيل في العملية السلمية ولا نقبل باقل من ذلك.

وعما اذا رفضت الحكومة وجود التجمع على الطاولة قال، سنجبر الحكومة على التفاوض معنا بكل الوسائل بما فيها الخيار العسكري ولن نطلب من الحركة وقف التفاوض بل سنفرض ارادتنا عن طريق العمل العسكري في الجبهة الشرقية ولا تنسى ان التجمع قوة كبيرة لا يستهان بها. وحول امكانية تنشيط مساع موازية لمبادرة «ايجاد» قال باجان انه بالنسبة للمسعى الاريتري «فإن الحكومة السودانية طلبت الاجتماع مع التجمع ونحن قبلنا ذلك ومستعدون للقاء الحكومة عبر البوابة الاريترية. وقال نحن نذهب لماشاكوس لانه لا توجد مبادرة اخرى على الساحة سوى (ايجاد)، واذا جرى تفعيل المبادرة المشتركة سنرحب بذلك لاننا لم نتآمر عليها بل تآمرت عليها الحكومة السودانية».

وحول الغضبة المصرية على «اتفاق ماشاكوس» قال، «اذا كنت تقصد غضب الصحافة المصرية فالصحافة حرة في تقييم المواقف ولا يوجد موقف رسمي غاضب سمعنا عنه». واكمل، «لابد من التأكيد على ان ما تم في ماشاكوس لم يوقعه الاميركان بل وقعه سودانيون في قضية تخص السودان والمطلوب الدعم لكي يقرر السودانيون مصيرهم، واذا اتفق السودانيون فهذا شأن سوداني على العالم كله ان ينحاز لاختياراتهم، والمصريون دائما على علم واطلاع بكل ما يجري ونحرص على التشاور معهم لاحساسنا باهمية مصر فيما يجري وضرورة دعمها للعملية السلمية في السودان». ولفت باجان اموم الى وجود تيار داخل الحكومة السودانية غير مرحب بالاتفاق.

ومن جانبه اكد ياسر عرمان المتحدث باسم قرنق ان رفض الحكومة السودانية لمشاركة التجمع لا يعني هدم المفاوضات بل ستستمر حتى التوقيع النهائي يوم 20 سبتمبر المقبل وعلى التجمع ان يفرض ارادته على هذا الاتفاق عبر تنشيط العمل العسكري في الجبهة الشرقية لان وقف اطلاق النار في الجنوب والذي سيعقب التوقيع سيجعل من الجبهة الشرقية بوابة عبور التجمع للاتفاق. وكشف عن شكل جديد للحركة تطرح به نفسها على السودان في الفترة الانتقالية لتجاوز محاولة الحكومة السودانية حصرها كحركة جنوبية حدودها في الجنوب.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: القدس العربى

التاريخ : ٦ اغسطس ٢٠٠٢

الأزمة السودانية.. أهلها أولى بحلها (4)

الحالة الاسلامية في السودان لا يمكن تخطيها وهي جزء من أزمته السياسية الحالية

الصادق المهدي نشيط في ادبيات تحليل الأزمة ولديه استعداد لطرحها للمخالف والمؤيد

في هذا الجزء من مقاربة الكاتب والسياسي السوداني عبدالله محمد احمد حسن، يحاول تحليل حركة السلام من الداخل، ويعرج على عدد من الملتقيات والمؤتمرات التي عقدها سودانيون لحل المشكل السوداني. ويرى الكاتب انه من الضروري مناقشة المشكلة مناقشة هادئة قد تقرب وجهات النظر المتشاكسة حولها، فهناك حقائق يلزم - من خلال المناقشة - ابرازها لان الاطراف المتصارعة تجاهلتها في غمرة حماسها لوجهة نظرها، حيث يتحدث حسن هنا عن موقع الاسلام في السودان، وعلاقته بالسياق المحلي، كما يشير للمؤثرات الثقافية والفكرية على الاسلام السوداني، خاصة الاسلام الصوفي.

«القدس العربي»

حركة السلام من الداخل

أدت محاولات ومناورات الحركة الشعبية لمباحثات نيروبي اولى وثانية وثالثة وعاشرة ومباحثات أبوجا اولى وثانية وثالثة أجهضت قبل عقدها وندوات واشنطن وبون وجنيف المتكررة بدون نتائج مما ادى إلى أن تبحث حكومة السودان عن مخارج لنفسها من مازق الجنوب فشجعت فكرة التحرك لإرساء قواعد للسلام في الداخل تحت شعار السلام يبدأ من الداخل..

ومضت في هذا الخط على النحو التالي:

● انعقاد مؤتمر اديان السودان:

عقد هذا المؤتمر في ابريل (نيسان) 1993 في إطار السلام من الداخل وخرج بتوصيات تؤكد على ضرورة:

■ حرية التدين لأنه أساس للحقوق والحريات العادلة.

■ تسليط الأضواء على ما تلتقي حوله الأديان والتقريب بينها فيما تختلف حوله.

■ احترام التعايش السلمي بين القبائل المختلفة الأديان وخاصة قبائل التماس الحدودي بين الشمال والجنوب.

ملتقى فشودة

وفي إطار السلام من الداخل عقد ملتقى فشودة على النيل الأبيض في 4آب (أغسطس) 1993 بين الحكومة ووفد من الحركة [illegible] بقيادة بول كوانج وجماعة الناصر الموحدة وأصدر إعلاناً [illegible] ورد فيه:

- التمسك بما تم الاتفاق عليه (في جولات سابقة) لتحقيق السلام بالحوار.
- تأمين توصيل الإغاثات للمتضررين.
- تجاوز الخلافات حفاظاً على الأمن في المناطق التي يسيطرون عليها.

ملتقى جوبا

وعقد ملتقى جوبا في ايار (مايو) 1994 في إطار السلام من الداخل وشاركت فيه أكثر من 1500 شخصية سياسية وأكاديمية جنوبية وشمالية بهدف تحقيق السلام بالحوار في الداخل وسيلة من وسائل الضغط على زعماء الحرب في الخارج وجاء في بيان هذا الملتقى:

- إن الحوار لتحقيق السلام من الداخل يحقق مشاركة عادلة للقيادات الجنوبية غير المتمردة والتي أغفلت أهميتها في المراحل السابقة.
- وإن حوار السلام من الداخل يؤكد استقلال القرار الجنوبي والسوداني العام ورفض التدخل الأجنبي في شؤون السودانيين الداخلية.
- وإن إنشاء مجلس عال عام للسلام يضمن تواصل الجهود لتحقيق السلام من الداخل.

المجلس الأعلى للسلام

وأنشئ المجلس الأعلى للسلام بمقتضى توصية ملتقى جوبا وحددت اختصاصاته في التالي:

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

- وضع برامج للتنمية دعماً لخطوات السلام.
- الإشراف على تنفيذ برامج إعادة التعمير.
- وضع وتنفيذ برامج توحيد وتعبئة الجبهة الداخلية لمساندة جهود تحقيق السلام من الداخل.
- استقبال النازحين والعائدين من الخارج وتوفير ضروريات استقرارهم.
- المشاركة في مفاوضات السلام في الداخل والخارج.
- تنظيم دورات انعقاد مؤتمر أديان السودان.

ميثاق السلام السياسي

وعقدت سلسلة من الاجتماعات بين مندوبين عن الحكومة وحركة تحرير جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (مجموعة بحر الغزال) وتم التوصل إلى ميثاق أعلن في نيسان (أبريل) 1996 وجاء فيه:

- اعتماد الحل السياسي السلمي أساساً لحل مشكلة جنوب السودان.
- الحرص على وحدة السودان بحدوده الموروثة.
- إجراء استفتاء في نهاية فترة انتقالية للتأكد من تطلعات أهل الجنوب السياسية.
- الاعتراف بالتنوع الثقافي والعرقي.
- اتخاذ المواطنة أساساً في الواجبات والحقوق والعدالة.
- توزيع السلطة وفق نظام لا مركزي.
- توزيع الثروة بتنمية عادلة تحقق نمواً اقتصادياً واجتماعياً شاملاً.
- إنشاء مجلس تنسيق لشؤون وأنشطة الولايات الجنوبية.

باقة عطرة من المطارحات الوفاقية

تفتقت مطارحات وحوارات الوفاق السياسية عن أدب غني بالتسويات والحلول الفريدة لمعقدات الأزمة السودانية وخيارات بديلة لها بحيث يتنقل المفاوض من باقة عطرة بالتفاؤل إلى أخرى تناجيه بأبهج مما ناجته به الأولى.. ذلك إذا صفت النوايا فارست قوارب الاختيار على شواطئ مصلحة الوطن قبل غيرها من المصالح الخاصة والأجندات السرية الأجنبية العامة.. ومن حنايا أحشاء هذا الميراث استخرج - بموضوعية - خلاصة ما اسميه الحل السوداني وهو قسمان:

القسم الأول:

● جملة الإسهامات المفيدة والقاطعة المعنى التي طرحتها القوى المعارضة - الجنوبية والشمالية - في لقاءات شقدوم وكوكادام وأسمرة وما تم فيها من توصيات وقرارات سلخت جزءاً كبيراً من جلد الأزمة السميك.

● وجملة حوارات جرت في نيروبي وأبوجا وواشنطن ولندن وبون وجنيف بين أطراف المعارضة المختلفة وممثلي السلطة الحاكمة ونتج عنها تقارب في بعض القضايا ذات الزوايا الحادة كما تعرف فيها كل طرف على ما ينطوي عليه الآخر مما يسهل ويقرب التفاهم في لقاءات لاحقة.

● وخطت الحكومة بعد هذه اللقاءات خطوات في نصف الطريق الذي يليها ظهرت في إصدار قوانين ودستور. والدخول في اتفاق الملتقى القومي مع جماعة الشريف الهندي واتفاقية الفصائل المقاتلة الجنوبية والملتقى التحضيري لمؤتمر الوفاق مع احزاب التوالي ونداء الوطن مع الصادق المهدي رئيس الوزراء السابق مما كشف عن مستوى استعدادها للتنازل عن مواقفها المتشددة السابقة.

● ولعل من ابرز الاسهامات في ادب الأزمة هذا ما افرزته انشطة الصادق المهدي رئيس الوزراء السابق ابان وجوده في القاهرة بعد فراره من الخرطوم في عام 1996 والمدهش في رئيس الوزراء السابق انه لديه مادة واستعدادا لطرحها لمن يتفق معها اوله فيها وجهة نظر بخلاف بعض اخرين لا يسهمون ولا يبدون رأيا فيما يسهم به غيرهم.

الجانب الثاني: هو محاولتي واخرين (كل على حدة) دراسة هذا الادب الوفاقي لفرز القضايا الجوهرية عن المسائل الاجرائية وتحديد مواقع الاتفاق والخلاف وخلاصة ما توصلتُ اليه من نتائج هي:

- هناك اتفاق على اغلب القضايا الجوهرية بين الحكومة واطراف المعارضة المختلفة.
- هناك خلاف قوي حول اغلب المسائل الاجرائية يعرقل الاتفاق النهائي ولعل من اهم هذه الاجرائيات ما تنبأ به تقرير جماعة الأزمات الدولية «الدين والنفط والارض»، بان بعض الاحزاب الكبرى سيروح ادراج الرياح بعد الاتفاق النهائي، لذلك لا تريد التوصل الى حل شامل.

خلاصة مفيدة

واحاول فيما اطرح هنا من حل سوداني:

- ان ابرز القضايا التي لا خلاف مؤثر فيها بعد ان محصت بحثا وقد جمعت اهم معالمها تحت عناوين: الحالة الاسلامية والعودة الى الديمقراطية والاصلاحات الاقتصادية وتطوير السياسات الخارجية وبلورة سياسات داخلية جديدة واعادة تأهيل الأجهزة التنفيذية وترميم الخدمات والمشروعات القومية الى جانب قضايا كثيرة ادخلتها في حنايا هذه الموضوعات مثل التنمية المتوازنة وتعديل سلم اسبقيات الاهتمامات الاصلاحية والنظام الفدرالي والدستور ذي الفعالية.. الخ ذلك.
- ان احدد الاجراءات التي تحقق الحل الوفاقي النهائي مثل:
- وقف اطلاق النار.. متى؟ وكيف؟
- المؤتمر الدستوري او الوفاقي.. اين؟ ومتى؟
- النظام الانتقالي.. ممن؟ وما هو برنامجه؟

- المشاركون في الحسم النهائي.. من هم؟.. وكم هم؟
- ترتيب اسبقيات الاجندة.
- النوايا المسبقة.. أهي مشاركة؟ ام محاسبة؟ ام عفا الله عما سلف؟
- واهم الحلقات الاجرائية هي ما فطن اليه تقرير جماعة الأزمات الدولية:

لتتوفر النجاح للمفاوضات النهائية لابد من قيادة متمرسة قادرة على ارساء الحوار الى بر نتائج متفق عليها، تساعدها سكرتارية فنية تحضر المعلومات وتغربلها وتستخلص منها النتائج والبدائل مع توضيح ايجابياتها وسلبياتها وترك خيارات القرار للمتفاوضين.

- ولعله من المهم ان الفت نظر القارىء الى ان غزارة المادة دعتني الى وضع خلاصات سميتها هوامش، توضح ما اذهب اليه في المتن (احيانا) حتى لا اصرف الاهتمام عن الجوهر بتداخل الثانوي مع الاهم منه.

محاور الأزمة في نظر السودانيين

ويمكن تحديد محاور الأزمة السودانية في القضايا التالية التي لا بد من التراضي حولها في اي بحث لحل الأزمة الحالية وهي:

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الحالة الاسلامية السودانية

لا نستطيع اغفال الحالة الاسلامية الراهنة في السودان حيث ان الاسلام هو دين الاغلبية بمستوى 80 % من السكان، عرب ومستعربين.. وقد نتجت هذه الحالة الاسلامية عن عدة اسباب منها:

- ارتبطت الهجرات الى السودان بالطابع الديني وقد تمثل هذا في التالي:
- ادت الصراعات بين الطالبين والامويين والعباسيين حول كرسي الخلافة الى هجرات واسعة كان سهم السودان منها كبيرا.. فكلما غلب على الخلافة غالب هاجرت جماعات من المغلوبين الى السودان من منافذه الشرقية والشمالية وهم الذين يشار اليهم بالعدنانية (الجعليين) على ضفاف النيل.
- وانهارت دولة الاندلس اثر تدفق المسيحيين من الشمال فهاجرت جماعات من الاندلسيين المسلمين الى السودان من منفذه الغربي وهم الذين يشار اليهم اليوم بالمغاربة.
- وكلما وجدت الجماعات المتصوفة مضايقات او احست بواجب الانتشار لاذت الى السودان من كل المنافذ.. ومن اقدم المتصوفة الذين جاءوا للسودان واسسوا لهم وجودا فيه: القادرية: جماعة الشيخ عبد القادر الجيلاني من العراق.. ودخلته الطريقة السمانية من المدينة المنورة.. ودخلته الطريقة الشاذلية عن طريق مصر ودخلته التيجانية من المغرب من منفذه الغربي.

● واستهدف البرنامج العثماني التوسعي السودان فدخلته حملاتهم العسكرية بقيادة ابناء محمد علي باشا في عام 1820 فاتحة مخضعة له باسم الاسلام.

● وقامت في السودان عدة دول باسم الاسلام حكمت من 1505 الى 1916 ميلادي ومن هذه الدول:

- سلطنة الفونج (في وسط السودان)
- سلطنة الفور (في غرب السودان ـ دارفور)
- سلطنة المسبعات (في وسط غرب السودان)
- سلطنة تقلي (في جبال النوبة في جنوب وسط غرب السودان)
- دولة المهدية التي حكمت كل السودان بحدوده الجغرافية الحالية.

● وقهر السودانيون باسم الاسلام عدة مرات ومن ذلك:

● غزته الجيوش البريطانية باسم استرداد السيادة الخديوية عليه من دولة الثورة الاسلامية المهدية في عام 1898 وحكم ثنائيا الى عام 1955.

● وحكمه عسكريا الفريق ابراهيم عبود من 1958 الى 1964 وحاول اخضاع جنوب السودان ببرنامج اسلامي واستعرابي بالقوة في آخر ايامه.

● وحكمه عسكريا المشير جعفر محمد نميري من 1969 الى 1985 وحاول فرض قوانين امنية ذات صبغة اسلامية في آخر ايامه عرفت بقوانين تطبيق الشريعة الاسلامية والعدالة الناجزة.

● وحكمه الفريق عمر حسن احمد البشير عسكريا بتدبير من الجبهة القومية الاسلامية وهدي مشروع اسلامي يرمي لانشاء دولة الاسلام العظمى.

ولكل ما تقدم اصبحت في السودان حالة اسلامية لا يمكن تخطيها وهي جزء من ازمته السياسية الحالية ومظهر العنصر الديني في الأزمة الراهنة نجده متمثلا في اختلافات الرأي التالية:

● قطاع من السودانيين لا يقبلون تسوية للازمة ما لم يكن للدين في التسوية المركز السيادي الاول وهو قطاع الذين في يدهم السلطة الآن واخرين من المتدينين من ذوي الجذور الدينية العريقة من ثوريين ومتصوفة.

● قطاع من السودانيين المسلمين يرفضون ادخال الدين عنصرا في التسويات السياسية لحل الأزمة من منظور علماني.

● وقطاع من السودانيين غير المسلمين يتخوفون من الاخضاع لسيطرة دينية اسلامية تحت ستار التسوية للازمة الحالية.

● وقطاع من السودانيين الواقعيين الذين يرون التكيف مع حقائق الأزمة.. اذ لن تتم تسوية الا بطرح الجانب الديني في مفاوضات الأزمة والتوصل الى صيغة تسوية حوله تحدد دوره للتحوط من استغلاله.

المناقشة الهادئة للمشكلة

ولعله من الضروري مناقشة المشكلة مناقشة هادئة قد تقرب وجهات النظر المتشاكسة حولها فهناك حقائق يلزم ـ من خلال المناقشة ـ ابرازها لان الاطراف المتصارعة تجاهلتها في غمرة حماسها لوجهة نظرها.

ومن هذه الحقائق يلزم وضع التالي في الاعتبار..

موقف العلمانية من الدين

تكشف الدراسة الموضوعية للعلمانية انها لا تطلب الفصل القطعي بين الدين والسياسة لانه غير ممكن نظريا ولا ممارسة لان القواعد والمؤسسات الدينية تفرض اثرها على المواقف والسلوك السياسي.. وما تطلبه العلمانية ـ محددا ـ هو علاقة بين الدين والسياسة تؤكد التعددية ومشاركة كل شرائح السكان في شؤون الدولة على وجه متساو وفي هذا الاطار تدرج العلمانية المبادئ التالية:

- حق المواطنة المتساوية
- الشعب مصدر السلطات
- تستمد القوانين قوتها من الدستور
- استقلال القضاء
- سيادة القانون
- كفالة حرية العقيدة والضمير
- المساواة امام القانون
- ضمان الحقوق والحريات

والمتعمق في هذه المبادئ يجد جذورها عميقة في عامة الأديان وفي الدين الاسلامي على وجه الخصوص. ومن هذا المنطلق فان الدين يرحب بالعلمانية اذا كانت في حدود المبادئ التي ذكرت آنفا واذا كانت غير ملازمة للالحاد وطرد الدين عن الحياة.

جانب آخر واقعي

وطرق الصادق المهدي القضية من جانب آخر في الاوراق التي طرحها حول تسوية الأزمة فهو يقول: مهما قوى استهداء المؤمن بدينه، ينبغي عليه الا يحاول اخضاع الاخرين له بل عليه ان يحترم التعددية الدينية.

والدولة لا تستطيع اغفال الدين لعدة اسباب منها:

- ان القسم الذي تتخذه محاكمها يقوم على الاعتقاد الديني
- تنظيم المجموعات الدينية يوجب تشريعات من مصادر دينية
- لا يمكن الغاء الدين من حركة المجتمع
- ولا يمكن الغاء السلوك القيادي لرجال الدين في الحياة
- ولا يمكن ابعاد الدين عن كل ما له صلة بين المواطنين والدولة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الفكر العلماني الغربي

ويستدل الصادق المهدي على وجهة نظره السابقة بان الفكر العلماني في الغرب الح على شعار فصل الدين عن الدولة واقصاء الدين عن السياسة ولكن الواقع في الغرب مختلف عن النظريات.. فرغم هذه الشعارات حدث تعايش في الغرب بين الدين والدولة في السياسة نلمسه في التجارب التالية:

● التجربة الفرنسية: كانت فرنسا اكثر الدول تطرفا في المناداة بطرد الدين عن شؤون الدولة منذ انفجار الثورة الفرنسية.. وبعد هدوئها عقدت الدولة ميثاق (الكونكوردات) مع الكنيسة، الذي اعاد دور الدين الى الحياة العامة.

● التجربة البريطانية: يتصدر الصليب علم بريطانيا القومي.. ومجلس اللوردات جزء من المؤسسة التشريعية والقضائية في الدولة وفيه يجلس ستة وعشرون (26) اسقفا تنتخبهم الكنيسة الانغليكانية.. ويوجب قانونها ان يكون الملك وزوجته من البروتستانت مما يجعل الشرعية السياسية فيها مرتبطة بالشرعية الدينية في رأس الدولة.. ووحد المذهب الديني بين ثلاث قوميات في المملكة المتحدة: الانكليز والولش والاسكتش وخرج على هذه الوحدة الايرلنديون بسبب الخلاف في المذهب الديني (كاثوليك).

● التجربة الامريكية: تم الاستيطان الاول في امريكا في المناطق المختلفة على اساس ديني في بنسلفانيا وفيرجينيا وميريلاند.. وكان المستوطنون يقارنون بين عبورهم الاطلنطي وعبور الاسرائيليين البحر الاحمر.. وكان جورج واشنطن يشبه بموسى عليه السلام وهو الذي قال في خطاب الوداع:

كيف يكون هناك ضمان للممتلكات والسمعة وحتى الحياة اذا لم يكن يمنع الالتزام الديني الناس ان يحنثوا باليمين الذي هو اداة التحري في محاكم العدالة؟

وورد ذكر الله في اعلان استقلالها والنص في الدولار: توكلنا على الله.

ودور اللوبي الديني معلوم في السياسة الامريكية وكذلك معلوم ارتباط الحزب الجمهوري بالثقل الديني البروتستانتي وارتباط الحزب الديمقراطي بالثقل الديني الكاثوليكي وباللوبي اليهودي.

● التجربة الاوروبية: وفي تجربة غرب اوروبا ارتبطت الاحزاب السياسية بالدين بدون مواربة ففي المانيا وغيرها اسست احزاب تدل مسمياتها على ارتباطها بالدين مثل الاحزاب الديمقراطية المسيحية والاحزاب الاجتماعية المسيحية.

ويتساءل الصادق المهدي: اذا كان لكل مجتمع معادلة (مع الدين) فلماذا لا تكون لنا معادلة؟.. ويمضي قائلاً..

ولتكن معادلتنا:

● المواطنة اساس الحقوق والواجبات
● تحريم التمييز بسبب الدين
● منع قيام احزاب تسعى للتمييز بالدين
● ان تؤسس الهوية القومية على صيغة من صيغ التعايش الثقافي.
● ان يتم التراضي على مصادر التشريعات العامة

هذا ما انتهى اليه الصادق المهدي غير أني أرى انه استكمالا لهذه المعادلة يضاف اليها التالي:

● ان تمارس كل الجماعات السودانية المتدينة شعائرها وسلوكيات دينها بحرية تامة في حدود احترام متبادل بينها.
● ان توفر الدولة كل التسهيلات التربوية في مدارس الاساس لغرس الفضائل الدينية لكل مواطن يؤمن بلزومية الفضائل الدينية.
● ان تلتزم الدولة وكل التنظيمات السياسية والقوى التشريعية من خلفها بعدم اصدار اي تشريعات تتناقض وحقائق الاديان السماوية او تتعدى على حرية التدين عامة.
● ان تتعهد بمراجعة القوانين واللوائح الجاري العمل بها وتطهيرها من كل ما يتعارض مع جوهر التدين السماوي.
● ان تنشأ المؤسسات التالية لاسباب دينية وهي:

مركز الدراسات الاجتهادية الاسلامية ليتولى ضبط الاجتهاد الديني وفق المعايير التي جرى العمل بها بعد انقطاع الوحي حتى لا يترك الحبل على الغارب للاجتهادات المتطرفة التي يعاني منها العالم الاسلامي اليوم.. وليراجع ما تلزم مراجعته من القديم الذي تجاوزته ضرورات الوقت الحاضر ويضع الاسس السليمة لمؤسسات استحدثت مثل النظام المصرفي الاسلامي ومؤسسات جمع وصرف الزكاة ومؤسسات العمل الخيري الانمائي على نطاق عام ومؤسسة الضمانات الاجتماعية ومؤسسة التأمين بانواعه المختلفة كما يمكن ان يساهم في مراجعة الفكر الذي استحدث في قضايا اجتماعية مثل ارتفاع معدلات الطلاق ومطالبات النساء بالخلع ونظريات التزوج سرا وغير ذلك من المستحدثات التي تحتاج الى اجتهاد اسلامي مناسب.

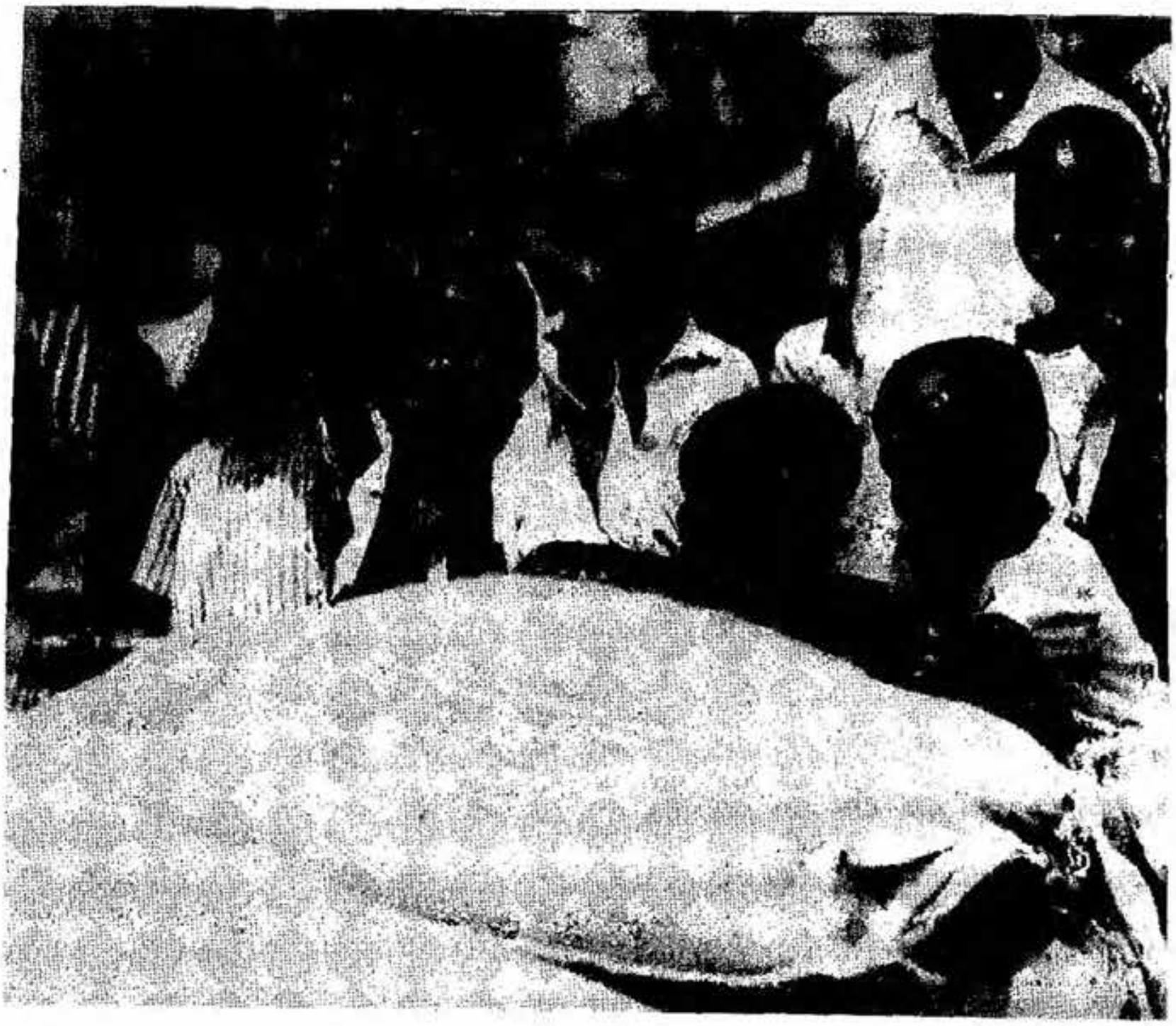
● وان تنشأ كلية اللاهوت السودانية لتفي باحتياجات المسيحيين السودانيين وتخرج وتدرب قيادات دينية سودانية تحل محل الكوادر الاجنبية وتجري الدراسات الضرورية حول احتياجات التطور الديني في البلاد وتقيم علاقات سوية مع وصيفاتها في العالم المسيحي.
● وان ينشأ مركز دراسات اللغات واللهجات السودانية لتطوير مناهج تسهل تعليمها وكتابة غير المكتوب منها لحفظها والاستفادة بها في المستويات الاقليمية.
● ان تقام مؤسسات خيرية للبر والاحسان دينية اسلامية ومسيحية وغير دينية بتسهيلات قانونية دون تدخل حكومي.
● ان يشجع وينظم قيام اتحادات للفرق الصوفية والمذاهب الدينية المسيحية بهدف التقريب بين هذه المشارب من التنوع في المجتمع السوداني ومنع استغلالها في غير محتواها النقي كالنزاعات الشريرة.
● وان يؤسس منبر حر للحوار والتفاهم وتنسيق التعاون والعلاقات الودية بين الاديان والمذاهب الدينية وبعضها البعض وبينها وبين التوجهات العلمانية الجديدة.
● وتكتمل صورة المعادلة الدينية الجديدة بفتح المجال في قانون اعادة تنظيم الاحزاب السودانية لتأسيس احزاب ذات تطلعات معتدلة اسلامية ومسيحية على غرار الاحزاب الاوروبية الاجتماعية المسيحية والديمقراطية المسيحية مادامت ملتزمة باحترام حقوق وحريات الآخرين.

ختام المناقشة: وختام مناقشة المعادلة الدينية في التسوية السودانية انه ليس من مستلزمات اي دستور ان ينص على انه علماني اوليبرالي او ديني وان العبرة في محتواه.. هل يلبي احتياجات الناس؟ ام يقصر في ذلك. وما هي هذه الاحتياجات؟ انها المساواة في الحقوق والواجبات وحرية الضمير والاعتقاد وحرمة الانسان وعقله وماله وغير ذلك مما ضمن في المواثيق الدولية.

هل يتعارض جوهر الدين مع هذه المسائل؟

ان المسح العام للقرآن والسنة وفقههما يؤكد أن المساواة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية



والعدل ومجادلة الآخرين بالتي هي احسن والشورى في الأمر والنهي عن الظلم والتسلط والقسوة والعطف على الفقراء والضعفاء هي الخامة التي يدور حولها الاسلام وما دام هذا هو جوهره فان اي انصراف عنه سيجر الساحة السودانية الى انقسام يصعب تجنبه لان الاغلبية الاسلامية لن تستوعب اي حل يُغيّب حضور معاني الاسلام الكلية عن حياتها بحجة ان الجبهة الاسلامية القومية اخفقت في فهم روحه وجوهره فوقعت في اخطاء تطبيقية كما وقع فيها من قبل المشير جعفر محمد نميري.

الفهم الجنوبي العام للإسلام

يرى اكثر من التقيت بهم من الزملاء السياسيين الجنوبيين ان الدين الاسلامي هو العامل الأهم الذي يميز الثقافة والمواقف الشمالية السياسية في تجارب السودان الديمقراطية. فالاسلام يوفر القيادة الروحية والتنظيم السياسي والاجتماعي.. وقد كان منذ عصره الأول مؤسسة دولة.. وانطبعت هوية الدين والحكومة في ذاكرة المؤمنين بحكم وعيهم لتاريخ الاسلام وخبرة المسلمين وفي نظرهم انه يسهل في منظمات الاسلام السياسية الوصول الى الاجماع وتتراجع احتمالات الانشقاق والمحصلة النهائية هي الاستقرار.. ولكن المتشددين المطالبين بحرفية تطبيق الاسلام يقودون المؤمنين الى متاعب كثيرة مع غير المسلمين بجنوحهم الى فرض سلطة استبدادية عبر الانقلابات العسكرية ورفضهم الآليات الديمقراطية وتسوياتها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عبدالله محمد أحمد حسن*

هامش (4):

البرنامج الوطني المتفق عليه بين:
(أ) امانة الحزب الاتحادي الديمقراطي (جناح الشريف زين العابدين الهندي).
(ب) حزب المؤتمر الوطني (حزب الحكومة).

● الديباجة (مختصرة):
تأكيدا لروح التراضي والاجماع الوطني وعملا على دفع روح الوفاق وتوسيعا لدائرة الانفراج السياسي وتأكيدا على مبدأ اطلاق الحريات العامة وبادرة الحوار الشعبي الشامل التي اعلنها الشريف زين العابدين الهندي الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي والتفاعل الايجابي مباقرار الدستور الذي اكد التداول السلمي للسلطة واقرار التعددية السياسية سعيا لتحقيق وفاق وطني شامل وفق الكليات الوطنية التالية:

* الشريعة واجماع الأمة والعرف هي مصادر التشريع.
* المواطنة أساس الحقوق والواجبات.
* كفالة الحريات العامة بما فيها حرية التنظيم والتعبير والعقيدة.
* سيادة حكم القانون واستقلال القضاء.
* وحدة التراب السوداني في اطار النظامين الفيدرالي والرئاسي.

* التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمتوازنة التي تحقق رفاهية المواطن وتقدم الوطن وازدهارها هدف قومي واجب التحقيق.
* السلام العادل القائم على ازالة اسباب التوتر والغبن الاجتماعي.

ومضى بيان الاتفاق يقول: ان تحقيق هذه الكليات الوطنية يتطلب برنامجا وطنيا للحكم يعمل على علاج قضايا السودان وفق المحاور التالية:

- المحور السياسي لتطوير مؤسسات الدولة السياسية وفقا لمبادىء الدستور وروح الوفاق الوطني بما يخدم اهدافها العليا.
- المحور الاجتماعي لمحاربة الفقر في المدن والارياف بتمليك الاسر الفقيرة وسائل انتاج تحقق لها الكفاية ونشر وترقية مؤسسات التعليم والصحة وتوفير المياه للانسان والحيوان ووضع سياسات ايجابية تجاه اللاجئين والنازحين.
- المحور الاداري لتطوير مؤسسات القطاع العام والخاص والاصلاح الشامل للهياكل القائمة وتفعيل ديوان المظالم والحسبة.
- المحور الاقتصادي للدراسة العملية لهيكل الاقتصاد الوطني ووضع خطط تنهض بالواقع الاقتصادي وتحقق تنمية تعالج المشكلات الاقتصادية الماثلة الان.
- محور العلاقات الخارجية حتى تصبح السياسة الخارجية في خدمة الدولة والتنمية والخروج من العزلة وتقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وان تولي الاهمية الى:
- الدائرة العربية مع اعطاء اولوية لمصر والمملكة العربية السعودية وليبيا.
- الدائرة الاسلامية.
- الدائرة الافريقية
- الدائرة الاوروبية.
- الدائرة الاسيوية.
- الدائرة الانسانية العالمية.
- المحور الامني وفيه يتم تطوير القوانين والتشريعات التي تتواءم مع النظم الديمقراطية بحيث تصبح اجهزة الدفاع والامن ادوات تخدم ارادة البلادالسياسية في تحقيق اهداف الدولة.
- محور الجنوب ويقوم على التمسك بوحدة السودان وانتهاج الحوار وسيلة لمعالجة مشكلة الجنوب والتاكيد على اتفاقية الخرطوم للسلام واتفاقية فشودة اساسا لحل مشكلة الجنوب والالتزام ببرنامج اسعافي لتنمية الجنوب والمناطق الاقل نموا وتفعيل عملية التحول الديمقراطي وتكريس مبدأ تداول السلطة سلميا.

* وزير ودبلوماسي سوداني سابق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٦ اغسطس ٢٠٠٢

الخيار الأول: صمام الأمان لوحدة السودان

البرنامج المحدد المفصل هو الفيصل لمنع الابتزاز أو النكوص عن الوعود

بعد ان تكشف ما جرى في السويعات الاخيرة التي سبقت اتفاق الاطار السوداني، وما تبين من المخاطر الكبيرة التي تهدد وحدة السودان من جراء تمسك الحكومة بما تبقى من شعاراتها القائمة على المتاجرة بالدين، واستفرادها بتقرير مصير السودان مع انها لا تمثل الا اقلية، وجب تعديل اتفاق الاطار بالعودة الى الخيار الاول والذي كان مطروحا حتى اللحظة الاخيرة على طاولة المفاوضات وهو يؤمن ويعزز وحدة السودان ويبعد شبح حق تقرير المصير بكل ما يحمل من مخاطر تهدد وحدة البلاد.

لقد حدثني احد الاصدقاء وهو من ابرز الشخصيات الجنوبية واكثرها تمسكا بحق تقرير المصير قائلا: كانت ايدينا على قلوبنا في اللحظات الاخيرة لتوقيع الاتفاق خشية من ان تأخذ الحكومة بالخيار الاول المفضي الى قيام دولة علمانية عوضا عن الخيار الثاني الذي تضمن حق تقرير المصير، والذي واجهنا ضغوطا امريكية لتغييبه في حالة قبول حكومة البشير بالخيار الاول، ولكنها فاجأتنا بقبولها حق تقرير المصير مما رفع عن كاهلنا الضغط الامريكي!

ولا شك ان ما قاله هذا الصديق هو جوهر الحقيقة وينطبق تماما على اعلان مبادئ «الايقاد» الذي وافق الطرفان عليه قبل ست سنوات وينص حسب اولوياته على وجوب: ان تقوم بالسودان دولة ديمقراطية علمانية تكفل حرية الاعتقاد والعبادة لكل المواطنين السودانيين. ويجب فصل الدين عن الدولة مع الجواز للدين والاعراف ان تكون اساسا لقوانين الاحوال الشخصية، وكذلك ضمان حقوق الانسان التي نصت عليها القوانين الدولية، وقسمة الثروة واستقلال القضاء. «وفي حالة عدم الاتفاق على المبادئ المشار اليها يكون للطرف المعني الخيار في تقرير المصير بما في ذلك الاستقلال عن طريق الاستفتاء».

في ضوء هذه الحقائق ليس هناك ادنى شك في ان حكومة الجبهة الاسلامية ضحت بخيار الوحدة تمسكا بالمزايدة بشعارات دينية تتاجر بها سياسيا وتكايد بها جناحها الآخر دون ادنى تطبيق عملي على ارض الواقع!. ولعل كل الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على النظام هو ان يختار بين خياري الوحدة وتقرير المصير وليس ماذا يختار، ما يعني ان الولايات المتحدة كانت حفية بالنظام اكثر مما هي حريصة على وحدة السودان لانه كان بوسعها ان تجعله يرجح خيار الوحدة بعد ان اصبح طوع بنانها!، والادهى من ذلك انها اعتبرته ممثلا لكل اهل الشمال مع ادراكها انه لا يمثل الا اقلية. وكان بوسعها ان تطلب منه استفتاء اهل الشمال حول خيار الحكم الذي يرتضونه لا ان تعتمد على رؤية اهل الحكم، او على الاقل ان تحول بينه وبين عدم مشاركة كل القوى السياسية الشمالية في مفاوضات «الايقاد» لان مثل تلك المشاركة بكل تأكيد كانت سترجح خيار الوحدة وابعاد تقرير المصير. لا نريد التشكيك في ان الولايات المتحدة ليست مع وحدة السودان، ولكن للاطمئنان اكثر على انها مع وحدته نريدها ان تستخدم نفوذها القوي لدى جميع الاطراف لاعادة النظر في اتفاق الاطار.. بما يمكن من جعل خيار الوحدة هو المتفق عليه من البداية، وبالتالي يمكن صياغة الدستور الواحد بدلا عن ثلاثة دساتير، ومن ثم الاتفاق على قسمة السلطة والثروة وما الى ذلك وفق كل ما هو منصوص عليه في اعلان مبادئ «الايقاد» مع توفير وتعزيز كل الضمانات الدولية والاقليمية لتنفيذ الاتفاق على اتم الوجوه واكملها. واذا لم تستجب الحكومة لتعديل «اتفاق الاطار» تُلزم باجراء استفتاء شعبي حر يجرى تحت اشراف

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



محمد الحسن أحمد

دولي واقليمي في جو حر خال من اية ضغوط او تزوير. اما اذا رفضت خيار الوحدة، ورفضت الاستفتاء فعندئذ ينكشف ما كان مستورا ونبهنا اليه منذ بداية العقد الماضي وهو ان نظام الجبهة يسعى سرا لانفصال الجنوب عن الشمال والاستفراد بحكم أهل الشمال تطبيقا لما تسميه «المشروع الحضاري» وفقا لبدعة «الاسلام السياسي». وبما انها لا تستطيع الجهر بالتضحية بوحدة السودان سعت سرا في عام 1991 وهي في عنفوان ذروة تطرفها الى عقد ما اطلق عليه «اتفاق فرانكفورت» مع مجموعة من القيادات الجنوبية انشقت على قرنق تحت اغراء النظام بمنح الجنوب حق تقرير المصير بما يؤدي الى الانفصال. وعلى الفور اسس الدكتور رياك مشار احد الموقعين على الاتفاق جبهة استقلال جنوب السودان وبهذه الصفة شارك مع النظام في السلطة واصبح مساعدا لرئيس الجمهورية. ووضعت الحكومة مع هذه الجماعة المنشقة عن قرنق ما سمي «اتفاق السلام من الداخل» مع النص في ذلك الاتفاق على حق تقرير المصير وادراج تلك الاتفاقية في صلب الدستور الذي اقرته واجازت به حكم البلاد منذ العام 1998! والغريب في الامر ان الحكومة التي ضمنت دستورها حق تقرير المصير للجنوب قبل اربع سنوات ظلت قبل وبعد ذلك تفاوض الحركة الشعبية على اساس مبادئ «الايقاد» وهي تراوغ في قبول ما فيها من مبادئ تضمن الوحدة ولا تجرؤ على المجاهرة بقبولها حق تقرير المصير لكيلا تنكشف تضحيتها بمبادئ الوحدة الى ان دخلت الولايات المتحدة على الخط وحاصرت النظام واجبرته على ان يختار، فاختار المخاطرة بالوحدة وكشف عن انحيازه المسبق والموثق لحق تقرير المصير بأمل ان يستفرد بحكم الشمال تحت شعار الحكم الديني وليحافظ على كروت المزايدة الاسلامية مع الجناح الآخر الذي يتزعمه الدكتور الترابي.

وهنا تبدو المفارقات الاكثر غرابة في المشهد السياسي الاسلامي كله بما يؤكد عبثية الجبهة الاسلامية القومية بمقدرات السودان ومصائر شعبه، فمنذ اكثر من عام ادخل النظام الترابي الى الحبس بسبب ان جناحه وقع اتفاق تفاهم مع حركة قرنق اعتبره الجناح الحاكم خروجا عن القانون وانتكاسة من الترابي لمبادئ الاسلام السياسي التي تأسس عليها النظام. والآن وقع الجناح الحاكم مع حركة قرنق «اتفاق الاطار» فاذا بجناح الترابي ينبري له ويتهمه بذات تهمة التنكر «للمشروع الاسلامي» متناسيا اتفاقه هو مع قرنق. لكن النظام الذي اتفق مع قرنق ما زال يحتفظ بشيخه في السجن بسبب توقيع اتفاق التفاهم المماثل والاقل اثرا على البلاد مما يعني انهم جميعا يبيعون وحدة السودان في سوق المزايدات بشعارات اسلامية هي ابعد ما تكون عن روح الاسلام، وهم اكثر الناس بعدا عن تطبيقها!

خلاصة القول، ان المطالبة باعادة النظر بصورة جوهرية في اتفاق الاطار تبدو المخرج الاساسي من الازمة الخطيرة التي قد تهدد مستقبل وحدة السودان والقبول بالخيار الاول الذي لا يفضي الى حق تقرير المصير، وهذا الخيار يبدو صعبا على الجبهة المضي فيه قدما بشجاعة ولكن يمكنها التسليم به نزولا على ارادة الاغلبية. الامر الثاني يجب وضع برنامج تفصيلي منذ البداية يكون قابلا للتنفيذ ويكون هو صمام الامان للوحدة الطوعية. والامر الثالث هو الاتفاق على اليات التنفيذ بما في ذلك قيام حكومة قومية ترتضيها كل فئات الشعب. وكل ما اشرنا اليه يتم بضمانات اقليمية ودولية ومشاركة عربية ، افريقية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ٦ اغسطس ٢٠٠٢

في خطوة مفاجئة:

موسفيني يقود العمليات العسكرية في جنوب السودان ، ومتمردو «جيش الرب» يهاجمون في شمال أوغندا

كمبالا - «الاتحاد»:

في خطوة مفاجئة قرر الرئيس الأوغندي يوري موسفيني الاشراف مباشرة على قواته التي تتمركز في الاقليم الاستوائي بجنوب السودان للقضاء على متمردي «جيش الرب للمقاومة» بقيادة القس جوزف كوني في ظل تعرض العملية التي اطلق عليها اسم «القبضة الحديدية» لانتقادات واسعة من البرلمان بعد سقوط مئات القتلى في الأسبوعين الماضيين. فيما شن المتمردون هجوما داميا على معسكر للاجئين السودانيين بشمال أوغندا.

وأبلغ شعبان بنتاريزا الناطق الرسمي للجيش الأوغندي لـ «الاتحاد» ان الرئيس موسفيني استلم قيادة الجيش في منطقة «قولو» الواقعة على الحدود الأوغندية السودانية اقصى شمال أوغندا وأعاد تنظيم وتوزيع القوات الأوغندية داخل وخارج الاقليم الاستوائي السوداني، كما تم تعيين قيادات جديدة للفرق العسكرية في المنطقة، وقال ان موسفيني قرر البقاء في منطقة قولو لفترة طويلة لم يحددها.

وأكد بنتاريزا ان قائد المتمردين جوزف كوني نجح في الهروب مرة أخرى الى جبال «الاماتونج» في جنوب السودان بعد فترة اسبوعين قضاها في الاقاليم الشمالية الأوغندية، وأوضح ان مخططه كان يهدف الى احتلال مناطق واسعة في الأقاليم الشمالية ولكن قواته تعرضت لخسائر كبيرة مما اضطره للهروب مجددا الى احراش السودان ولكن معظم قواته لاتزال في شمال البلاد.

وفي الوقت الذي أكد فيه بعض المراقبين ان زيارة موسفيني لمنطقة قولو تهدف الى اجراء مفاوضات مباشرة مع المتمردين من اجل وقف الحرب الأهلية نفى بنتاريزا هذه الأنباء مؤكدا ان هناك وفدا من ثلاثة من رجال الدين مكلف بإجراء الحوار مع المتمردين وان هذا الوفد لم يتمكن حتى الآن من إقناع جوزف كوني بالجلوس حول طاولة المفاوضات.



الرئيس الاوغندي باللباس العسكري (الاتحاد)

ومن جانب آخر اقتحم المتمردون صباح امس معسكرا للاجئين السودانيين في منطقة «اتشولبي» على بعد 300 كيلومتر شمال العاصمة الأوغندية كمبالا حيث قتلوا عددا غير محدد منهم ونهبوا ودمروا الممتلكات والمعدات، وقالت المتحدثة باسم مكتب مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في كمبالا السيدة بشرى مالك انه من السابق لأوانه تحديد عدد القتلى واوضحت ان قوات «جيش الرب للمقاومة» طردت 100 جندي أوغندي كانوا يحرسون المعسكر الذي يأوي 2400 لاجيء من جنوب السودان واضرموا النيران في كل شيء لم يستطيعوا حمله بعدما نهبوا الامدادات ودمروا المباني على مدى ساعتين كاملتين.

ويقع المعسكر في اقليم قولو نفسه حيث يوجد موسفيني حاليا، وقال قائد الفرقة الرابعة للجيش الأوغندي المنتشرة في مدينة قولو ان القادة العسكريين سمعوا انباء الهجوم وعكفوا على تقييم الوضع والاستعداد للرد. وقالت نائب المنطقة في البرلمان الأوغندي اوكوت سانتا ان الجنود هربوا من المعسكر تاركين اللاجئين يواجهون المحنة وحدهم.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ : ٧ اغسطس ٢٠٠٢

من حقنا أن نقلق على السودان

وحدة وادى النيل، عقيدة وفدية راسخة منذ سنة ١٩١٩ حتى الآن. وقال فيها النحاس: «تقطع يدى ولا يفصل السودان عن مصر». وهتفنا منذ طفولتنا فى الخرطوم وفى القاهرة: «شعب واحد، نيل واحد، أمل واحد، لن يتجزأ».

لم يكن الوفد مستريحا لكيفية إدارة الضباط الأحرار سنة ١٩٥٤ لموضوع الروابط والعلاقات المصرية السودانية. فقد تركتها للصاغ صلاح سالم، وكان شابا مندفعا بغير خبرة وتم وقتها عزل واعتقال الرئيس محمد نجيب، ولم يكن التوقيت مناسبا. فمحمد نجيب كان رمزا للتوحد، لأنه من أب مصرى وأم سودانية. وكان محبوبا ومقبولاً من أبناء شطرى الوادى.

وبغير إعداد أو دراسة أو تمهيد أو وضوح للرؤية أجرى الاستفتاء على الوحدة أو الانفصال. فكان الانفصال، وكان الانطواء وكان الانكفاء على أمور ذات طابع محلى ضيق هنا وهناك.

ثم حدثت تطورات مست معالم حكم الأقاليم مع التلويح بتطبيق الشريعة الإسلامية، كل ذلك أدى إلى تأجج الحرب الأهلية بين حكومة السودان وبين القبائل التى تقطن الجنوب.

وكانت الحرب الأهلية فى الجنوب قاسية ومضنية وتفوق بكثير قدرات أى حكومة سودانية. فكانت تستنزف الدماء الغزيرة، وكانت تلتهم ثلاثة أرباع الدخل القومى السودانى. ونزح أهل الجنوب إلى الشمال طلبا للحياة وللأمن وللغذاء. فغرقت الخرطوم فى بحر من البشر ولم يكن بوسع حكومة الخرطوم أن تردهم، ولم يكن بقدرتها أن توفر لهم الحد الأدنى للحياة.

وهنا كانت الفرصة سانحة أمام أمريكا والصهيونية والغرب بصفة عامة. فقدموا السلاح والمال لقبائل الجنوب. واستغلوا الظروف السيئة التى يعيشها المواطنون هناك واستغلوا بعض أخطاء أهل الشمال. واقنعوا أهل الجنوب أن حكومة الخرطوم عبارة عن استعمار عربى إسلامى.

وانتشرت البعثات الاستعمارية فى جنوب السودان لكى تلعب على جميع الأوتار، واتجهت أمريكا إلى شرذمة العالم العربى، وبالذات إلى انفصال جنوب السودان عن شماله. وهكذا يسعى الغرب إلى الوحدة الأوروبية، ثم هو يسعى فى منطقتنا إلى تقطيع الأوصال، لكى نصبح فريسة سهلة للوحش الصهيونى.

فى ظل هذه الظروف، وتحت وطأة هذه الضغوط، اجتمع البشير وجارنج. واتفقا مبدئيا على وقف القتال وعلى استفتاء أهل الجنوب بعد ست سنوات . وليس لدينا تفاصيل الاتفاق. ولكننا نشعر بالرهبة وبالضيق وبالقلق. فست سنوات مدة قصيرة. ونفوس أهل الجنوب معبأة بأسباب الكراهية الحقيقية والوهمية . والاستفتاء إن كان على الاتحاد أو على الانفصال، فستكون الإجابة هى الإنفصال. وذلك ما لم يتحرك المخلصون لتحسين الأوضاع وزرع الثقة. ولكن المشكلة هى أن الإخلاص والنوايا الحسنة لا تكفى. حيث يلزم لذلك قدر كبير من الإمكانيات ومن الجهود المكثفة.

ويبقى السؤال الكبير: أين مصر من كل ذلك؟ ويؤكد أهمية الموضوع: أن وحدة التراب السودانى،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بالنسبة لمصر، هى مسألة حياة أو موت. وذلك لا يرجع إلى أهمية مياه النيل. وإنما لأن مصر والسودان شعب واحد، نيل واحد، أمل واحد لا يتجزأ.

وأقول إن الحكومة المصرية لم تقم بواجبها على الوجه الأكمل. فالعلاقات المصرية السودانية ليست سوى ملف ضمن مئات الملفات فى أضابير وزارة الخارجية المصرية.

وأحيانا تطرأ لحظات نشاط فتتم السفريات والاجتماعات والتصريحات ثم ينتهى الموضوع. وذلك لأن الحكومة المصرية متخمة بمشاكلها الداخلية وبمشكلة فلسطين.

لقد آن الأوان لكى ننشىء إدارة كبرى يتولاها نائب لرئيس الوزراء، بإمكانيات وسلطات ضخمة. ويكون تابعا له سفيرنا فى السودان وكل سفرائنا فى الدول المجاورة للسودان. ويختص بكل قضايا الأمن الخارجى والداخلى، والقضايا الاقتصادية وقضايا الهجرة والجنسية والاستثمار المشترك إلخ. وتعمل هذه الإدارة متواصلا ويوميا وكل ساعة وكل دقيقة. وتكون مهمة هذه الإدارة عدم ترك السودان لقمة طرية سائغة تلتهما الجوارح من كل صوب. ويكون شعارها: «شعب واحد، نيل واحد، أمل واحد لن يتجزأ».

العالم كله يتجه إلى التكتل والتوحد وإلى الكيانات الدولية الكبيرة رغم الاختلاف فى كل شىء. فلماذا نستسلم للفرنجة وللصهاينة لشرذمتنا والفتك بنا؟.

بقلم: د. نعمان جمعة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: اخر ساعه

التاريخ : ٧ اغسطس ٢٠٠٢

في انتظار الحل الأمريكي :

أوسلو السودانية في ماشاكوس !

● أسامة عجاج



● اللقاء الذى تاخر١٣ عاماً كاملة
وجمع بين الفريق عمر البشير وجون جارانج

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

اوجه الشبه اكثر من ان تحصى بين «اتفاقية اوسلو» بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومذكرة تفاهم ماشاكوس التى وقعت بين الجبهة الشعبية لتحرير السودان. والحكومة السودانية..

كلاهما تم عقده فى أجواء سرية. وبعد مباحثات مضنية. ونجحت فى اخر لحظة قبل الإعلان عن الفشل. وتمت بعيدا عن مشاركة الحلفاء والاصدقاء الذين فوجئوا «بالاتفاق الزلزال»..

كلاهما حاول انهاء صراع دموى بين طرفيه استمر سنوات طويلة. وتاسيس مرحلة جديدة من التعاون.. وحل الخلاف عند اخر المتفاوضين..

كلاهما اتسم بالتفاؤل بالحل. خمس سنوات عند «اهل اوسلو». وسنة عند «جماعة ماشاكوس السودانيين». واتسم ايضا بغموض النص.. والقراءات المتباينة. ولم يمر سوى سنوات محدودة حتى عرفنا مصير اتفاق اوسلو حيث تبرأ منه من سعوا اليه.. وتخلى عنه من وقعوه.. وحاول من يقود شعبه من ذاكرته.. او على الاقل نسيانه..

ويصبح السؤال ماذا عن مصير الاتفاق الآخر.. تفاهم ماشاكوس.. هل يكون أحسن حالا وأكثر حظا من أوسلو؟

هذا ما نحاول الإجابة عنه فى هذا التقرير!

منذ البداية علينا ان نشير إلى اننا لسنا من أصحاب القراءة التآمرية للتاريخ.. ولم نكن يوما من أتباع هذا المنهج.. فى رصد الوقائع.. ولا نشعر بأن هناك «مؤامرة كونية» تحكم العالم ولكن الأحداث فى بعض الأحيان تجعل من الصعب استبعاد تلك القراءة، واتباع هذا المنهج نقول ذلك بمناسبة ما حدث فى ٢٠ يوليو الماضى عندما فوجىء العالم ـ إلا قليلا ـ بإعلان مذكرة تفاهم، أطلق عليها اسم المدينة التى استضافت الاجتماعات وهى مدينة ماشاكوس الكينية، بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان..

فالاتفاق ـ وقبل الحديث عن خطورته وإمكانيات نجاحه ـ جاء بعد «مارثون عسكرى» استمر حوالى ٢٠ عاما فى مواجهات دموية راح ضحيتها حسب التقديرات المحايدة ١,٥ مليون سودانى، وتشريد ٤ ملايين آخرين، واستهلك حوالى ٨٠ بالمائة من الدخل السودانى..

والاتفاق ـ قبل الحديث عن مغزاه ومؤشراته ـ جاء بعد «مارثون سياسى» استمر عشرات السنين، باجتهادات مختلفة بعضها أفريقى، والآخر «دولى» والاخير «عربى» فى الإطار الأفريقى حاولت الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف لدول شرق أفريقيا المشهور باسم «ايجاد» منذ ٨ سنوات إيجاد طريقة للمصالحة بين الطرفين.. وتطورت هذه المبادرة وتوسع إطارها لتضم جهات جديدة سميت «أصدقاء الإيجاد» ضمت عددا من الدول، وحلفاء الإيجاد، بإضافة دول جديدة، بعضها له اهتمامات تاريخية بالسودان مثل انجلترا وإيطاليا، وبعضها منظمات دينية مثل مجلس الكنائس العالمى ولكن الحل ظل مستعصيا..

ودخلت دول عربية مجاورة، صاحبة مصلحة استراتيجية فى استقرار السودان، وهى مصر وليبيا على خط الوساطة بما لها من علاقات تاريخية مع الخرطوم، لتدلو بدلوها وبعد مشاورات مكثفة واتصالات واسعة مع كافة الأطراف، تم التوصل إلى صياغة مبادرة مشتركة بين البلدين، لاقت قبولا واسعا من كل الفصائل السودانية فى الحكم والمعارضة، وتوقف الأمر فقط عند التنفيذ، مع توافر آليته داخل مضمون المبادرة. ولكن جهات أخرى كان لها رأى مختلف، فهى بطبعها ضد الحل العربى لأى مشكلات عربية، فما بالك بقضية مهمة مثل الوضع فى جنوب السودان..

ومع إدارة الرئيس بوش تغيرت أشياء، وتبدلت اشياء فاختلطت لغة المصالح مع «مفاهيم التاريخ»، «وحكم الجغرافيا» أما المصالح فمعروفة، لم تغب عن ذهن أحد، ولم تخطئها أى عين، فالسودان فى طريقه إلى أن يصبح دولة بترولية مهمة وصل إنتاجه اليومى حاليا إلى ١/٤ مليون برميل سيزيد إلى الضعف خلال الثلاث سنوات القادمة، مع توقعات باكتشافات وإمكانيات بترولية هائلة، ويتردد أن السودان قد يكون أحد أهم الدول من حيث الاحتياطى سواء فى المناطق الشمالية أو الجنوبية، ولان «التورتة» كانت قاصرة فى زمن سابق على شركات فرنسية ويابانية، وأحيانا من جنوب شرق آسيا، فكان على الطرف الاقوى أن يفرض كلمته، ويسعى للحصول على الجزء الاكبر من تورتة البترول السودانى، وأن يكون الدور الأهم فى المرحلة القادمة للشركات الأمريكية، وكان الثمن هو السعى إلى عودة الاستقرار والهدوء ووقف المعارك، ولعلنا نقرأ بعناية ما قاله مبعوث الرئيس الأمريكى بوش للسودان تعليقا على الاتفاق عندما أشار إلى أن نجاح المحادثات سيحول السودان من منطقة نزاع إلى مصدر رئيسى للنفط..

أما السياسة، فإن جماعات اليمين المسيحى ومجموعات الضغط من الأمريكيين السود وجدت فى الرئيس بوش ضالتهم الجديدة للعب دور أكبر فى قضية الحرب فى السودان، ولم يخذل بوش هذه الجماعات، حيث أعلن وقبل خمسة أيام من أحداث سبتمبر عن تعيين مبعوث خاص له للسودان، وهو «جون دانفورث» ولم يكن غريبا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



● د . حسن الترابى
ضغوط وراء الاتفاق



● الصادق المهدى
بشر بالحل الأمريكى

أن يكون أحد قساوسة الكنيسة الأسقفية وعضو مجلس الشيوخ السابق عن ولاية ميسورى..

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر لتكون علامة فارقة فى تاريخ الأزمة، فقد وجدتها الحكومة السودانية فرصة عظيمة فى إنهاء العداء المستحكم مع واشنطن منذ عام ١٩٨٩، مع وصول حكومة الإنقاذ للسلطة، ولم يكن أمام الحكومة السودانية إلا بديل واحد، وهو إبداء التعاون الكامل مع واشنطن فى حملتها ضد الإرهاب، وارتضت الخرطوم استقبال بعثات أمنية من الأجهزة الأمنية الأمريكية، فتحت لهم الملفات، وقدمت لهم المعلومات التى تراكمت طوال سنوات طويلة كانت فيها الخرطوم «قبلة» لقيادات أصولية عالمية، عاش فيها ولمدة ليست قصيرة، عدو أمريكا رقم واحد أسامة بن لادن وطرد منها عندما أصبح «مضار وجوده» أكبر من «فوائد بقائه» وأصبح ورقة محروقة بالنسبة للحكومة، ورحل إلى أفغانستان حيث استقبلته جماعة طالبان ومعه كبار مساعديه أهمهم أيمن الظواهرى..

وتوافق ذلك مع رغبة أمريكية فى إعادة ترتيب الأوضاع فى أفريقيا، وفقا لمصالحها واستراتيجيتها الكونية، والتى بدأت مع الرئيس كلينتون عندما قام بجولته الشهيرة إلى عدد من الدول الأفريقية وكان من الطبيعى أن تنتظر الخرطوم الثمن، وبدأ الحديث عن الحلم الأمريكى والحل القادم من واشنطن، وأتذكر أن شخصا بوزن الصادق المهدى زعيم حزب الأمة جاء إلى القاهرة فى الصيف الماضى.. فى طريقه إلى واشنطن، وعقد عدة ندوات أهمها فى الملتقى الثقافى للسفارة الليبية، والذى أشرف عليه السفير جمعة الفزانى السفير السابق لبلاده فى القاهرة وكان أحد أهم المختصين بالشئون السودانية، بحكم اهتماماته وتوليه وزارة التعاون الليبية مع السودان فى فترة من الفترات، عندما خصصت طرابلس وزارتين واحدة للتعاون مع مصر، وأخرى للسودان، قبل أن تتحول إلى وزارة للوحدة، يومها ـ ونعود للصادق المهدى، كانت فكرته الرئيسية فى الندوة تدور حول الحل الأمريكى، بعد أن فشلت المحاولات الثنائية والأفريقية وحتى العربية فى إحراز أى تقدم..

ولأن واشنطن تحتاج أحيانا إلى «غطاء دولى» عندما يكون ذلك مفيدا لها ولمصالحها ويتوافق مع تصوراتها

فقد استعادت وسمحت بدور بريطانى، خاصة أن لندن كانت تواقة إلى لعب دور فى قضية جنوب السودان، وعينت لذلك مبعوثا خاصا لهذه المهمة وهو آلان جولتى، وهو مطلع على ملف السودان منذ ٣٠ عاما، وعمل لست سنوات سفيرا لبلاده فى الخرطوم.. ولا مانع من دور لدول أخرى مثل النرويج وإيطاليا، ولتجميل الصورة. يمكن إضافة «وسطاء إقليميين» بشرط ألا يكونوا عربا، فكانت فرصة كينيا ورئيسها دانييل آرب موى الذى استضافت بلاده المباحثات بين طرفى النزاع السودانى.. ولا ضرر من دخول أوغندا على الخط حيث رعى رئيسها لقاء استعصى طوال ١٣ عاما بين الرئيس عمر البشير وجون جارانج لتنجح كمبالا فيما فشلت فيه دول افريقية أهم، منها جنوب أفريقيا حاولت

وفشلت فى الجمع بين الرجلين، وكانت هناك مؤشرات لا تخطئها العين منذ أشهر عديدة وتحديدا فى نهاية العام الماضى، على أن الحل الأمريكى فى الطريق، عندما رعت محادثات بين الخرطوم والجيش الشعبى أثمر فى يناير الماضى عن وقف إطلاق النار بين الطرفين فى جبال النوبة، وتم مد العمل فى يوليو الماضى لمدة ستة أشهر قادمة..

وقد لخص د.حسن الترابى الموقف وهو المسجون منذ ١٧ شهرا بعد يوم واحد من توقيع حزبه لمذكرة تفاهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان عندما اتهم الحكومة السودانية بالاستجابة إلى الضغوط والتهديدات الأمريكية مشيرا إلى مخاوف سودانية بأن واشنطن ستفعل بهم ما فعلته بجماعة طالبان أو صربيا..

وهكذا جاء الاتفاق على طريقة أوسلو.. وعلينا أن نشير قبل الدخول فى قراءة متانية له، على عدة دروس مستفادة الأول ينص على أنه قد لا يكون أول ولا آخر إيقاف، ويكفى أن نشير إلى أن الحركة اعتبرته إطار تفاهم، أرضية مناسبة لمناقشة التفاصيل، دون أن يكون اتفاقا نهائيا..

ولأن نهج أوسلو لم يكن بعيدا عن ما حدث، فهل هناك معنى لإطار تفاهم يقتصر فقط على وضع تصورات لحل قضيتين فقط هما علاقة الدين بالدولة، وتقرير المصير، مع تحديد الاثنين القادم ١٢ أغسطس موعدا جديدا للبدء فى مفاوضات ماراثونية مخصص لها أربعة أسابيع للبحث فى ثلاث قضايا أخرى. كل منها مهمة وخطيرة، وهى اقتسام الثروة، وتمثيل الجنوب فى السلطة المركزية ووقف إطلاق النار

أثناء المرحلة الانتقالية..

ـ ويشير الدرس الثانى إلى أنه من المبكر جدا الحديث عن مدى نجاح الاتفاق أو تمريره، حتى فى ظل وجود ضمانات ومراقبة وضغوط دولية، **فالوضع فى السودان معقد سياسيا واجتماعيا وأمنيا واقتصاديا، وهو مالا يدركه الكثيرون ممن اعتادوا على الحل على طريقة الوجبات السريعة والأدلة متعددة أكثر من أن تخطئها العين:**

ـ الخلاف فى تفسير ما تم إنجازه. مثلا النص الخاص بالشريعة الإسلامية، فهو وفقا لرؤية الحركة سيطبق فقط فى الشمال.. ولكنه لن يكون مصدر تشريع الحكومة المركزية، بينما ترى الحكومة السودانية أن التشريعات الاتحادية ستنص على الشريعة الإسلامية ولكنها لن تمس بحقوق الجنوبيين..

مثال آخر، الخلاف حول تحديد الحدود الجغرافية للجنوب الذى سيتمتع بحق تقرير المصير، وتنطبق عليه أحكام الفترة الانتقالية؛ الحكومة ترى أنه وفقا لحدود ١٩٥٦، وهو تاريخ الاستقلال بينما تتمسك الحركة بأن يشمل منطقة الجنوب، يضاف إليها مناطق النيل الأزرق، وجبال النوبة ومنطقة امبى..

كما أن هناك قراءات عديدة للاتفاق متناقضة ومتباينة لأنه كان هناك حرص، وفقا لمنهج أوسلو، على أن تكون النصوص غامضة، يتيح لكل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

طرف أن يكون له تفسيره الخاص مثلا حق تقرير المصير، تصر الحكومة السودانية على أنها قبلت به ـ كما قال أحد الذين شاركوا في المفاوضات وهو عبدالرحمن إبراهيم الخليفة ـ في إطار السودان الواحد ومهمة اللجنة الدولية التى تتكون من الحكومة والحركة وأطراف دولية تقويم الاتفاق بعد ثلاث سنوات من التوقيع عليه ستقوم ببحث التدابير التى اتخذت، وما إذا كانت تلبى حاجات أهل الجنوب، فإذا وجدت الأمر كذلك فستعلن الوحدة وإذا اتضح أن التجربة فاشلة سيتم الاستفتاء بعد ٦ سنوات ولا ندرى من أين جاء هذا التصور، وتلك التفاصيل؟ مسئول آخر يتحدث عن تمسك شركاء الإيجاد بوحدة السودان مضيفا بأن المجتمع الدولى لا يرغب فى دولة جديدة لأن ذلك من شأنه إعادة تمزيق المنطقة وإثارة عدم الاستقرار وهذا خلط بين الأمنيات والوقائع..

وتأتى التطورات العسكرية التى جاءت بعد مضى اسبوع على الاتفاق لتلقى بظلال من الشك على الاتفاق، عندما قام الجيش السودانى بهجوم جديد على جبهتى غرب أعالى النيل، وشرق الاستوائية راح ضحيته المئات وقد نفت الحكومة وقوع هذا الهجوم فى البداية، وعادت واعترفت به، وفسرت الأمر بأنه لا يعنى الالتزام بالاتفاق، وقال وزير الإعلام مهدى إبراهيم إن الحكومة كانت تأمل فى الاتفاق على وقف شامل لإطلاق النار، وأن الاتفاقية لابد لها من حسن نية وإفراغ شحنة العداوة والتوتر بين أطرافها لتحقيق وقف شامل لإطلاق النار، إلا انه لسوء الحظ لم يتم فى الجولة الأولى، وتأمل أن يتم ذلك فى الجولة المقبلة بينما رأت الحركة فيما حدث عدم جدية الحكومة فى تحقيق تسوية سلمية، خاصة أن استمرار الهجوم على قوات الحركة فى الوقت الذى كان البشير يعقد لقاء مع جارانج فى كمبالا..

كما أن هناك قضية أخرى تتعلق بدور المعارضة السودانية فى إطار التجمع، ودورها فى المرحلة المقبلة، ومشاركتها فى المفاوضات، حيث تصر الحكومة على أن تقتصر المفاوضات على طرفين فقط الحكومة والحركة الشعبية، وعادت لتسمح بمشاركة عناصر المعارضة كمستشارين لوفد الحركة وينطبق الحال على بعض الجماعات الجنوبية المتحالفة مع الحكومة..

وهكذا بدأت الخطوة الأولى.. ومن كل قلوبنا نتمنى للسودان الاستقرار، وينتهى وقف نزيف الدم وأن يكون خط اتفاق ماشاكوس أفضل من اتفاق نيفاشا.. إلا أن الأمر لا يعتمد على الأمنيات الطيبة، بقدر ما يحتاج إلى المراجعة المتأنية والقراءة الصحيحة للواقع على الأرض.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ : ٧ اغسطس ٢٠٠٢

ستركز على وقف إطلاق النار

استئناف محادثات السلام السودانية الاثنين المقبل

نيروبي-اف ب- اعلن مسؤول في الجيش الشعبي لتحرير السودان ان محادثات للسلام بين الحكومة السودانية والمتمردين تتناول خصوصا وقفا لاطلاق النار ستستأنف في كينيا الاثنين المقبل. وقال مساعد المتحدث باسم زعيم الحركة الجنوبية جون قرنق في نيروبي عبر الهاتف لوكالة فرانس برس ان "مشاورات تجري حاليا وقبلنا موعد الثاني عشر من اغسطس لاستئناف محادثات السلام"، بدون ان يوضح مكان اللقاء.وكان مساعد المتحدث عائدا من جنوب السودان حيث قامت حركة التمرد بشرح بروتوكول اتفاق السلام الموقع بين الجانبين في ماكاكوس (كينيا) الشهر الماضي، لانصارها.وينص الاتفاق على منح الجنوب حكما ذاتيا لمدة ست سنوات يليها استفتاء لتقرير المصير. وبعد الاتفاق، قرر الجانبان ان يلتقيا في منتصف اغسطس في كينيا لمواصلة المحادثات حول ملفات اخرى مثل تقاسم السلطة والثروات وحقوق الانسان ووقف اطلاق النار.وترتدي مسألة تقاسم عائدات النفط اهمية خاصة في بلد اصبح مصدرا للنفط في ١٩٩٩،وينتج السودان ٢٠٥ الاف برميل في اليوم بينها ١٤٥ الفا للتصدير لا سيما من حقول في وسط البلاد قرب مناطق القتال. ويقدر احتياطه النفطي باكثر من مليارى برميل بينها احتياطي مؤكد ب٧٠٠ مليون برميل حسب مصادر رسمية.وتواجه الشركات الغربية مثل الشركة الكندية "تاليسمان انيرجي" حركة احتجاج من قبل مجموعات دينية ومدافعة عن حقوق الانسان تتهم حكومة الخرطوم باستخدام عائداتها النفطية لتمويل الحرب مع المتمردين.وتجري المفاوضات برعاية السلطة الحكومية للتنمية (ايغاد) التي تضم سبع دول في شرق افريقيا، والولايات المتحدة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر : القدس العربى

التاريخ : ٧ اغسطس ٢٠٠٢

الأزمة السودانية.. أهلها أولى بحلها (5)

تقرير المصير في الجنوب يجب ان لا يكون انفصالا ولكن طريقا للوحدة في ظل حكم وفاقي الاحزاب السودانية الحالية جميعها غير ديمقراطية.. هياكل ومحتوى ومنهج عمل

في هذه الحلقة يقدم الكاتب السوداني عبدالله محمد احمد حسن تحليلا لادبيات الديمقراطية التي قدمها السيد الصادق المهدي، حيث ترى هذه الادبيات بالديمقراطية محورا هاما لحل الازمة السودانية. وتقوم الوثائق والادبيات التي قدمها رئيس الوزراء السوداني السابق ان الديمقراطية يجب ان تكون مضبوطة وتحاول حل مستعصيات القضايا الراهنة وتقوم على اصلاح الاحزاب السودانية الفاسدة، واصلاح النظام السياسي واعداد الارضية لولادة تنمية بشرية هائلة.

«القدس العربي»

العودة لنظام ديمقراطي:

احد محاور الأزمة السودانية الهامة هو العودة لنظام ديمقراطي حقيقي مؤسس على معادلة المساواة في الحقوق والواجبات الاساسية، مستمدا شرعيته.الدنيوية من ارادة الانسان السوداني كوحدة اساسية في صنع القرار بنفسه او بتكليف من ينوب عنه في ذلك.. والديمقراطية التي ننشدها تختلف عن الشورى التي فيها المسؤول الاول غير ملزم بقرارات الارادة الشورية لانها بالنسبة له هي مجرد توصيات.. والاليات الشورية ربما تكون غير مسنودة بارادة او شرعية شعبية.

وتقول الوثائق التي طرحها الصادق المهدي ان الديمقراطية التي تساهم في حل الأزمة السودانية:

- يجب ان تقوم على نظام يفترض درجة من الوعي والانضباط في الحاكم والمحكوم لا تتوافر في ظروف الجهل والفقر والتخلف الاجتماعي السائدة في البلاد الاقل نموا.
- ويجب الا تستخدم هذه الديمقراطية وسائل امن الدولة المتاحة للانظمة الاستبدادية.
- وان تقوم شرعية الحاكم على قواعد الشرعية في الديمقراطية.
- وانها يجب ان تؤصل (تؤقلم) اجتماعيا وثقافيا لتلائم ظروفنا وتتجذر في حياتنا السياسية وعندي ان ما نسعى اليه من نظام ديمقراطي يجب ان يستعمل ما استحدث من آليات الديمقراطية الراهنة مع مرجعياتنا الدينية والحضارية الحميدة واستصحابنا للمنجزات الحضارية الانسانية واجتهادنا الذاتي محكوما باوضاعنا الخاصة بنا والمميزة لنا حتى نحدث تجربة حضارية رائدة تكون نموذجا للعمل السياسي السوداني الجديد.
- وضع السلطة عموديا وافقيا بتركيبة تنفيذية وادارية تحول [illegible] الى التشكيلات المحلية والاقليمية وتترك اقلها في يد الجهاز المركزي توسيعا لقواعد المشاركة في صنع القرار وتدريبا للانسان السوداني على ممارسة المسؤوليات التنفيذية في كل مستوياتها.
- حل مستعصيات القضايا بردها الى قرار الامة بالاستفتاءات واعادة انتخاب الهيئات التشريعية والتنفيذية للتاكد من تمتعها الشرعية والتفويضات الضرورية لمواصلة الاعمال المكلفة بها وبالعودة الى المحاكم الدستورية العليا المستقلة استقلالا حقيقيا في الاشكالات القانونية والدستورية.
- اتخاذ التداول السلمي للسلطة اساسا يلغي كافة الاتجاهات الانقلابية العسكرية والمدنية.. وفي هذا الاطار تتم مراجعة كل ما يشتبه في احتمالات تآمره أو تعويقه لهذا الاتجاه وعلى رأس ذلك:
- اعادة النظر في قوانين تركيبة واسس عمل القوات المسلحة وما استحدث من اجهزة رديفة لها.
- اعادة صياغة جهاز الامن القومي ليكون امنا اقتصاديا وملاحقا للجريمة المنظمة دون اي دور سياسي او نظام عام.
- تصفية الميلشيات العسكرية ايا كانت اغراضها وتبريرات انشائها كوسائل عمل سياسي معارض او دفاع شعبي او مراحيل مسلحة لحماية «الظعاين» او للحماية من النهب المسلح او وسائل للنهب المسلح.. واستحداث كل الوسائل للقضاء على اسباب هذه العسكرة الشعبية.
- اعادة تشكيل قوات الشرطة برفع مستوى كفاءتها المهنية ومرتباتها ومعدات عملها وتدريبها لتكون شريكا حقيقيا للجهاز القضائي في تنفيذ القانون العام وحفظ امن الانسان وعرضه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية



الصادق المهدي

وماله.

- حماية سيادة البلاد وحدودها ونظامها السياسي والاقتصادي بحلقات من التسويات والموازنات الداخلية والخارجية على نحو ما يلي:

داخليا: تمكين المواطنين من حقوقهم وحرياتهم الاساسية وممارستها وتحميلهم مسؤولياتهم في تسيير وتمويل الدولة والدفاع عنها من منطلق انهم يدافعون عن اوضاع يتمتعون بها في الدولة.

خارجيا: ويحمي نظامنا الديمقراطية الجديد بسياسات خارجية تحقق توازنا بين مصالح السودان عند الاخرين ومصالحهم عنده في كل محاور علاقاته.. كما تشمل هذه السياسات التخطيط لعلاقات ثنائية ندية عادلة ومرضية للجيران ذوي الحدود المشتركة مع السودان بحيث تكون سبب تكامل اقتصادي انمائي وتجاري وخدمي.. ولا ننسى ان نشير هنا الى ان مواثيق الامم المتحدة تفرض علينا حقوقا للاقليات فيها حقهم في التواصل مع اطرافهم على الجانب الآخر من الحدود المشتركة ومساعدتهم في اقامة مصالح مشتركة مع هؤلاء الذين لهم بهم علاقة في الجانب الاخر.

كما يلزم ان تشتمل هذه السياسات الحامية لديمقراطيتنا مبادرات تساهم مع الشرعية الدولية في تحقيق السلام الدولي وفض المنازعات بالوسائل السلمية وتدعم التعاون الدولي.

شروط حماية الديمقراطية:

اما وثائق الصادق المهدي فانها تشترط جملة ضمانات لحماية الديمقراطية التي تحل الأزمة السودانية:

اولا: احزاب ملتزمة بميثاق وطني ومؤهلة للممارسة الديمقراطية ومعرضة للمساءلة امام محكمة خاصة للنظر في الانحرافات الحزبية.

ثانيا: نقابات ديمقراطية التكوين، محددة الدور والعمل المشروع الذي تقوم به في اطار الحقوق النقابية وقدرات الاقتصاد الوطني وتنظيم مراحل تفاوضها من اجل استخلاص حقوق منتسبيها على ان ينظم ذلك قانون خاص بالنشاط النقابي ومحكمة خاصة تنظر في تجاوزاته.

ثالثا: قومية القوات المسلحة والشرطة لا تعني استقلالها عن الجهاز التنفيذي بل يجب ان تصبح جزءا منه وفي هذا الاطار يلزم:

- ان تبتعد عن صراع السلطة في ظل التطبيق الديمقراطي.
- ان تكون في خط الدفاع عن الوطن.
- ان تهتم بتدريب عناصرها ورفع كفاءتها وفق هيكل عسكري مؤهل.
- ان تكون قاعدتها قابلة للتوسع عند اللزوم كالقوات السويسرية.
- ان يضبط ويراجع الصرف عليها مع تقدم حال السلام (بمعنى ان يقلص كلما مضى السلام في درب الاستقرار).
- ان تلتزم بعقيدة عسكرية تعكس مؤسسة وكافراد هي ان الديمقراطية اساس شرعية الحكم وانطلاقا من هذا تلتزم بطاعة القيادة المنتخبة.
- ان توظف في خدمة المجتمع واقتصاده بمعنى ان يعتمد الاستثمار فيها جناحا من اجنحة الاقتصاد العام والعمل التجاري والخدمات العامة.
- ان تضبط العلاقات وتحدد الاختصاصات بين القوات النظامية المسلحة والشرطة والامن بقانون قاطع.
- ان يراعى التوازن التام الثقافي والجهوي على كل مستوياتها لتكون مرآة صادقة للتكوين الوطني السوداني.
- ان توضع الضوابط والآليات للحيلولة دون استغلالها في انقلابات.
- ان يوفق بين قومية القوات المسلحة وسلطات الجهاز التشريعي.

رابعا: ان تكون سلطة تشريعية ناتجة عن الصيغة التالية:

- تمثيل نسبي عبر قوائم حزبية.
- تقلل بعض الدوائر للتنافس بين المجموعات التالية:

* الاقليات ذات الكينونة والتي لا يسمح لها التنافس المفتوح بالنجاح.
* القوى الحديثة التي لها وزن اقتصادي واجتماعي يفوق وزنها العددي.
* المرأة التي لا يسمح لها الواقع الاجتماعي بان تمثل بنسبة عادلة في انتخابات مفتوحة.

خامسا: ان يكون القضاء المستقل عنصرا هاما في العملية الديمقراطية ولا بد من ان يشمل استقلال القضاء حيدة القاضي لان التزام القاضي برأي سياسي معين يشوه استقلال القضاء وفي هذا الصدد:

* يجب الا يمارس القضاء الا اشخاص في درجة معينة من العلم والتجربة والنضج.
* ويجب ان توضع ضوابط دقيقة للتأكد من حيدة القضاة.

سادسا: ويلزم الاتفاق على ميثاق تلتزم به وسائل الاعلام وبالاخص الصحف.. يحدد هذا الميثاق خلقا معينة تتقيد بها وسائل الاعلام والعاملين فيها.. ويحول هذا الميثاق الى قانون وتؤسس محكمة خاصة بالفصل في التجاوزات والانحرافات الاعلامية.

سابعا: ينشأ جهاز امني يقظ يرصد المعلومات الامنية في الداخل والخارج لحماية الدولة والوطن والمواطنين بتوفير المعلومات للاجهزة التنفيذية المعنية.

ثامنا: ان يؤسس حكم لامركزي فدرالي - لبلد كالسودان مترامي الاطراف متنوع الاعراق والثقافات - يساهم في استمرار

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الديمقراطية.. وليساهم في فعالية الديمقراطية ينبغي:

* ان تكون في الولايات جدوى مالية تغطي ضروراتها وتمكنها من ممارسة صلاحياتها.

* ان تقوم فيها سلطة تنفيذية مركزية قوية لتوازن القوى المرتدة من المركز الاتحادي.

* ان تقوم فيها تكوينات حزبية قوية توفق بين السياسات المركزية والولائية.

تاسعا: ثقافة ديمقراطية طاغية على ما عداها من رواسب العهود الاستبدادية من تشكيك في اهلية الشعب للممارسة الديمقراطية وفي قيمة الديمقراطية كمنهج للحكم وقادرة - بمبرراتها - على الصمود في وجه هواة الديمقراطية المكشوفة امنيا واعلاميا من الذين يريدون ديمقراطية ضعيفة لما يُحضّرون له من انقلابات مستقبلا.

عاشرا: تنمية مستدامة اذ ليس بالخبز وحده يحيا الانسان ولكن الخبز ضروري لبقائه ليؤدي واجبات اخرى اعلى قيمة.. وهي ضرورية لكرامة الانسان وتاهيله للمشاركة في الواجبات الانسانية العليا.. هذه الدرجة من الكرامة المادية تقاس:

- بزيادة دخل الفرد وانعكاسه على معدلات الرفاهية العامة والصحة ومعدلات ارتفاع الاعمار.
- بالالتزام باستغلال متوازن للموارد.

وتقاس زيادة دخل الفرد بانعكاسها على ارتفاع معدلات الرفاهية الاجتماعية من خدمات افضل في التعليم والصحة وارتفاع معدلات الاعمار.

- بالالتزام باستغلال متوازن للموارد الطبيعية دون اهدار يهدد مستقبلها مع استصحاب البعد الثقافي المتمثل في مجموع القيم والمعتقدات والمواقف والعادات وانماط السلوك في المجتمع ركيزة لها لأن رد الفعل على استراتيجيات التنمية الفاشلة غالبا ما يكون احتجاجيا عنيفا [كالذي يجري الآن في الجنوب والمناطق الاخرى الأقل نموا].

- ويجب ان تُضمّن التنمية المستدامة توازنا اقليميا لامتصاص مرارته التي تؤدي الى نزاع مسلح.

حادي عشر: ويحمي الديمقراطية اقتصاد مستقر يؤمن غذاء اهله ويحقق فائضا يساهم في تمويل التنمية ويوفي صادرات تكفي لتحويل الواردات الضرورية وتحقق فائضا في ميزان المدفوعات تستقر به قيمة العملة الوطنية.. ولا تُعتَمد فيه سابقة فشل الاقتصاد المخطط في النظام الشيوعي فتُستَبْعَدَ الدولة من العمليات الاقتصادية.. صحيح ان الدولة لا يمكن ان تقوم بدور الاقتصاد الحر.. وصحيح كذلك ان اقتصاد السوق الحر لا يمكن ان يقوم بدور الدولة في قيادة التنمية.. اذن فما هي التدابير التي تجعل قيام السوق الحر ممكنا.. وقيادة الدولة للتنمية ممكنة كذلك؟

هذه هي التدابير:

- اقامة حكم القانون لبسط الاساس القانوني في المجتمع.
- تأسيس مستوى مدروس لسياسات الاقتصاد الكلي فيما يخص النظام المالي والنقدي والتجاري والاستثماري والمحافظة على هذا المستوى.
- توجيه سياسات الاقتصاد وخططه التفصيلية لتفضي الى نشاطات اقتصادية واسعة.
- ترقية وتطوير البنيات الاساسية كالنقل والطاقة والمواصلات.
- اصلاح الاختلال في التوازن الاقليمي بحماية شرائح المجتمع الضعيفة وحماية البيئة.
- الوعي بالارتباط الايجابي بين التنمية والثقافة.

بهذه التدابير يصبح الاقتصاد الحر حال ترقيته وتكملته بدور الدولة الايجابي وقيادتها للتنمية حام للديمقراطية ومدافع عنها.

ثاني عشر: تدابير فورية اقتصادية يلزم اتخاذها بمجرد الشروع في تغييرات جذرية اقتصادية توسس نظاما ماليا جديدا:

- وقف الصرف العسكري [مع خطى تقدم استتباب السلام].
- تنظيم الصرف في التوسع الاداري بما يتوافق مع متطلبات التغييرات الديمقراطية واللامركزية.
- اصلاح النظام الضرائبي والتنسيق بين الضرائب المركزية والاقليمية.
- تأسيس نظام نقدي يؤدي لاستعادة البنك المركزي لدوره القيادي [كمؤسسة مستقلة] قادرة على تخليص النظام المصرفي من الاستغلال الحزبي وقادرة على تصفية السيولة النقدية التي انفرط عقدها.
- اعادة تأهيل الاصول الزراعية والصناعية والمرافق العامة وتوفير ما تحتاجه من مدخلات الانتاج الضرورية.
- السعي لاستصدار اعفاء من الديون الخارجية.
- تأهيل المناطق المتأثرة بالحرب لتستعيد قدراتها الانتاجية واعادة بناء بنيتها الاساسية الاجتماعية بتوطين النازحين وادخالهم في الدورات الانتاجية.
- تقويم السياسات الاقتصادية الحالية التي لها اساس منطقي بهدف اصلاح تشوهاتها ومن ذلك ما طبق لدعم تحرير السوق دون مراعاة لاعبائها على الطبقات الضعيفة فانه يلزم مراجعتها لتصحيحها مثل:
- تحرير الاسعار.
- الغاء الدعم.
- مراجعة الخصخصة التي بخست المؤسسات العامة فبيعت دون تسويق مناسب وبقيمة بخسة في بعض الاحيان.
- اعادة تأهيل سوق الخرطوم للاوراق المالية الذي رغم انه خطوة في الاتجاه الصحيح إلا انه أدى الى عدم استقرار سياسات الاقتصاد وعدم ضمان حقوق الملكية وسيل من التدابير التحكمية

نتج عنها تقويض الثقة في الاقتصاد الوطني وقطع علاقاته مع الاقتصاد الخارجي فاصبحت السوق بورصة وهمية.

ثالث عشر: السلام العادل: الآن وبعد الخسائر البشرية الهائلة والتدمير الذي لحق بالجنوب والتعطيل الذي لحق بالشمال والتعويق الذي اصاب السودان كله.. وبعد مخزون المرارة الذي تراكم بين اطراف النزاع فاودى بالثقة وشحن نزعات الانتقام، فلا يوجد سبيل لحل عادي لهذه الحرب اللعينة.. اذن علينا ان نراجع حساباتنا بهدف تهيئة الظروف لاستمرار بقاء نظامنا الديمقراطي الجديد. والمراجعة تقتضي النظر في الحسابات السابقة التالية:

- ان افتراض ان العلاقة بين الشمال والجنوب قد حسمت في مؤتمر جوبا عام 1947 افتراض هش لأن تمثيل الجنوب في مؤتمر جوبا كان ناقصا.
- كذلك ان افتراض قرار الاستقلال قد حسم هذه العلاقة عام 1956 ليس نهائيا لان قرار الاستقلال كان مشروطا بنظام خاص للجنوب لم يتحقق الى اليوم.
- والخيار المعقول هو ان نعود الى المربع الأول وذلك يقتضي:
- ان نعترف بالحقائق وننطلق منها
- ان نحدد اسباب الغبن والتظلم ونعالجها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

● ان نعترف بعدم جدوى التثقيف القهري ونمتنع عنه
● ان نصنع بالتفاوض مع اصحاب الشأن تعاقدا جديدا لبناء سودان موحد.
● ان نسلم لأهل الجنوب بحق قبول الاختيار الجديد الذي يرسون عليه ونامل ان يكون تأكيدا لوحدة طوعية لا رجوع عنها.
● ان نضفي شرعية ديمقراطية على التعاقد الجديد الناتج عن ممارستهم حق تقرير المصير لقفل الباب
● ان يؤسس التعاقد الجديد على وضوح من قواعد الدين والدولة والهوية الثقافية وتوزيع السلطة والثروة والوحدة الطوعية وتراض حول العلاقات الخارجية.

رابع عشر: لا مركزية الحكم ضرورية لتثبيت قواعد الديمقراطية الجديدة وعنصر من عناصر توزيع السلطة.. وهي امس ما نادت به كل محاولات الاصلاح والاتفاقات الوطنية السابقة.. وخلاصته هي توزيع السلطات بين المركز والاقاليم (الولايات) وهو من القضايا التي يلزم حسمها بالاستفتاء لتباين الصيغ المطروحة بين الفيدرالية والكونفدرالية والحكم الذاتي الاقليمي الخاص (الذي طرحه المشروع الامريكي الاخير)

خامس عشر: اعادة هيكلة مؤسسات الدولة في ضوء النظام اللامركزي الجديد والتوجهات الديمقراطية الجديدة.

سادس عشر: يلزم مراجعة العلاقات الاقليمية حتى لا تبقى بؤرة خلاف بزعزع استقرار النظام الديمقراطي الجديد.. فالجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي من المسلمات بها عند الشماليين.. اما الجنوبيون فيتساءلون عن معنى العضوية فيهما وهو موضوع ينبغي بحثه والتراضي فيه مثلما ينبغي ترفيع الاهتمام بالانتماء الافريقي والمنظمات الافريقية الاقليمية في القرن الافريقي وفي حوض النيل، ويبدو انه كذلك - ايضا ذو اهمية في المشروع الامريكي الذي يريد أن يحول علاقة الشمال من الشمال الافريقي مصر وليبيا والجزائر الخ، الى القرن الافريقي لان الشمال الافريقي يراد له ان يزداد قربا من اوروبا ويخطط للسودان ان يتوجه الى افريقيا شرقا او جنوبا او غربا.

سابع عشر: واصبح تقرير مصير الجنوب مطلبا جنوبيا عاما وافقت عليه اغلب القوى السياسية السودانية (وتتوقف عليه جدية مباحثات السلام وتتخوف منه بعض القوى العربية كمصر وليبيا وبعض القوى الافريقية كنيجيريا).

ورغم ذلك اصبح لتقرير المصير بعد تجربة الجنوبيين مع نظام الحكم الراهن له مبررات انفصالية بسبب الوجه الديني للحرب الذي استحدثه هذا النظام.

من الجانب الآخر هناك امل ان يتحول تقرير المصير في ظل حكم انتقالي وفاقي يتم بالتصالح المتوقع الى دعم لوحدة طوعية، خاصة اذا نفذت الادارة الانتقالية الوفاقية برنامج إسعاف اقتصادي خاص في الجنوب قبل اجراء الاستفتاء وبهذا تكون فرصة الوحدة افضل من فرصة الانفصال.

وبجماع هذه الشروط الستة عشر تصبح فرصة استمرار بقاء الديمقراطية افضل ديمقراطية احزاب السودان:.

الاحزاب من اهم آليات العملية الديمقراطية.. فهل احزابنا الحالية هي قادرة على لعب دور يحقق ويحمي الديمقراطية؟

ان الاحزاب السودانية الحالية جميعها غير ديمقراطية: هياكل ومحتوى ومنهج عمل.. فبالنظر في تاريخ تشكيلاتها وممارساتها يتضح انها:

● لم تتبع الطرق الديمقراطية في تكوينها وتنظيم شبكاتها
● ولا تتبع الآليات الديمقراطية في اتخاذ القرارات واختيار القيادات الحزبية والتنفيذية
● ولا تتبع الاصول الديمقراطية في محاسبة اجهزتها او الاجهزة التنفيذية والتشريعية
● وتفقد العمق الفكري والنظرة القومية الشاملة في معالجة قضايا البلاد
● ويغلب على ادائها التكتيك والمناورة ورد الفعل في القضايا الاساسية مثل الوحدة القومية وتأسيس الدولة الحديثة وتخطيط التنمية والعلاقات الخارجية.
● ولا تملك قدرات تنظيرية ناتجة عن منطق حقائق وحوارات سابقة ونتائج مستخلصة من احتياطي معلومات مستوثق عنها.. والدليل على هذا:
● ان برامج الحكومات الانتقالية التي قادتها الاحزاب عقب سقوط الأنظمة العسكرية جاءت خالية من اي مؤشرات لافاق ما بعد الحكم العسكري.. وقد استهدفت العودة الى ما قبل الأنظمة العسكرية وليس لها اي طموحات عبور الى مستقبل وضمانات جديدة.
● ان كتاب الديمقراطية عائدة وراجحة الذي كتبه الصادق المهدي بعد الديمقراطية الاخيرة لا يحوى اي نظرية سياسية واكتفى فيه بتبرير اخفاقه في تلك الفترة.
● وغفلت هذه الاحزاب عن واجباتها الديمقراطية عندما:
● اهملت محيطها الأقليمي غير الديمقراطي الذي تدخل لزعزعة الديمقراطية التي كان يفترض ان تحميها وذلك بما خلقه هذا المحيط غير الديمقراطي من محاور سياسية واعلامية بتمويل وبتدخل مباشر سري وعلني.. وبما سعى اليه من صنع انقلابات عسكرية.
● وادى ضعف ادائها الاقتصادي الى فتح ابواب التدخل الاجنبي بالاعانات والاغاثات لسد الفجوات الغذائية.
● وتعاملت هذه الاحزاب بفساد لا تقره الاصول الديمقراطية مع القادة الجنوبيين بمنطق ان لكل منهم ثمن قد يكون منصبا وزاريا او رشوة مالية او رخصا تجارية من «كوتات» الاقاليم التي ينتمون اليها واهملت كونهم عناوين لظلامات اقليمية يجب ان يخطط لعلاجها.. قد درجت على التعامل مع اماني شرائح من الشعب بوسائل استرضاءات شخصية.

وانتكست الاحزاب الكبرى بعد 1985 بفقدانها قياداتها الليبرالية لصالح قيادات طائفية ليس لها من الشرعية الا الوراثة وآلية الطائفية ولا تهتم بالبرامج والتخطيط الديمقراطي الذي هو سبب الشرعية للقيادة في الاحزاب الديمقراطية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



هل لها مستقبل؟

هذه الاحزاب بهذا المستوى المتدني من المحتوى والممارسة الديمقراطية لا يمكن ان تؤسس ديمقراطية في السودان الا اذا اجريت عليها اصلاحات جذرية تقوم على:

- ان يتم التشكيل وشبكات التنظيم وفق عمل ميداني ديمقراطي يؤدي الى قيام لجان ومؤتمرات تنبثق عنها قيادات لها قواعد شعبية.
- ان تنطلق من فكر ونظريات وتخطيط مبرمج يهدف لانتشارها في الواقع وقدرتها على اكتشاف احتياجات واماني الناس واماني ومصالح الامة العامة وامكانية تطويع امكانيات البلاد ومصادر ثروتها لخدمة هذه الاماني والمصالح.
- وان تكيف نفسها - في الحالة السودانية الراهنة - على نظام فدرالي في تركيبها بحيث تختلف طبيعة عمل الحزب وتخطيطه وبرامجه من اقليم لاخر حسب متطلبات كل اقليم وذلك يقتضي:
- ان يكون لكل اقليم برامج تخاطب ظروفه ومشاكله واحتياجاته وما فيه من امكانات.
- ان تكون لكل اقليم قيادته المحلية التي تتولى ادارته الفدرالية المحلية وتمثله في التركيبة القومية المركزية الحزبية والتنفيذية.
- ان يكون لكل حزب برنامجان: احدهما مركزي قومي والاخر من عدة برامج يخاطب كل منها كل اقليم حسب خصوصياته.
- ان يتم حسم القضايا واجازة البرامج واختيار القيادات بالمؤتمرات المحلية والاجراءات الديمقراطية التي تتبعها.

وبهذا وحده تجد هذه الاحزاب لنفسها مخرجا من عزلتها الحالية وتتاسس اجهزة جديدة تعفي البلاد من الفرقة الجهوية والاقليمية السائدة حاليا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عبدالله محمد أحمد حسن*

هامش (5):

برنامج الملتقي التحضيري للوفاق الوطني المنعقد في 16 اكتوبر 2000.

- اشترك فيه حوالي اربعين تنظيما سياسيا ومنظمات القوى الاجتماعية والمجتمع المدني.
- خاطب جلسته الاولى رئيس الجمهورية مؤكدا تبنيه لقرارته واستصحابها في مراحل الوفاق الوطني القادمة.
- جرت المداولات حول القضايا التالية:
- الحوار بديل للعنف.
- الوحدة والسلام قضية محورية للوفاق الوطني وفي اطارها السعي لوقف الحرب وتحقيق تنمية متوازنة وجعل المواطنة المتساوية اساس الحقوق والواجبات وضرورة التزام كل الاطراف بالاتفاقيات التي ابرمت هي:
- اتفاقية الخرطوم للسلام.
- اتفاقية جبال النوبة للسلام.
- اتفاقية فشودة.
- اتفاقية الملامح العامة للبرنامج الوطني.
- اتفاقية سلام النيل الازرق.
- نداء الوطن.
- وفي الديمقراطية والحريات والحقوق [illegible] الملتقى على التداول السلمي للسلطة والممارسة الفا[illegible] على التعددية الحزبية التي ينظمها القانون و[illegible] المبادىء الديمقراطية والاحتكام للدستور والقان[illegible] والارادة الشعبية الانتخابية و[illegible] واستقلال القضاء.
- واكد الملتقى على ان الحاكمية لله والسلطة [illegible] الشعب والشريعة والعرف الحميد هما مصدر [illegible] والمواطنة هي اساس الحقوق والوا[illegible]
- ويجب ان تفضي التنمية الاقتصادية الى توزيع عادل للتنمية وقسمه عادلة للثروة وان يحرر الاقتصاد وتزال تشوهاته والنهوض بقدراته الانتاجية وفق خطط استراتيجية.
- وان تهتدي العلاقات الخارجية بحماية مصالح البلاد الاساسية و[illegible] الحوار والمصالح المشتركة واحترام سيادة الاخرين وتعزيز دور السودان في المنظمات الدولية والتعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والتعاون العربي والافريقي والاسلامي والاسيوي وجعل القضية الفلسطينية قضية محورية الى ان تقام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف
- وحدد الملتقى آلية لمتابعة توصياته في سبيل الاسراع بمسيرة الوفاق الوطني الى ان يوضع ميثاق وطني وبرنامج عمل يفضي الى قيام حكومة البرنامج الوطني في اعقاب الملتقى الجامع للوفاق الوطني.

* وزير ودبلوماسي سوداني سابق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: القدس العربى

التاريخ: ٨ اغسطس ٢٠٠٢

الأزمة السودانية.. أهلها أولى بحلها (6)

باسم الله القوي نناشد قادة الاقتتال ايقاف الحرب ومساعدة السودان ليسترد ما ضاع من هويته الديمقراطية والفيدرالية لا تحلان مشاكل التنوع في البلاد ولا بد من الاستناد للمواثيق الدولية

عبدالله محمد أحمد حسن*

في هذه الحلقة من قراءة السياسي السوداني عبدالله محمد احمد حسن للواقع السياسي السوداني يتحدث عن الاصلاحات الاقتصادية، وضرورة تطوير الحياة الاجتماعية عبر نظام اقتصادي قوي وعادل. ويتطرق الكاتب هنا الى ضرورة حل مشاكل التنوع في السودان من خلال تطبيق المواثيق الدولية. ويختتم الكاتب مقاربته بحديث عن ضرورة ترك اهل السودان ليحلوا مشاكلهم دونما تدخلات دولية مشيرا الى بيان القساوسة الداعي الى ايقاف اوار الحرب المشتعل في الجنوب.

«القدس العربي»

الاصلاحات الاقتصادية

تتم حماية نظامنا السياسي وتطوير حياتنا الاجتماعية بنظام اقتصادي قوي وعادل يحقق اقصى درجات الرفاه لمجتمعنا منطلقا من اسس توزيع الثروة بمعناها الاوسع:

- خدمات اساسية وفرص عمل للقادرين وضمانات اجتماعية للعاجزين والعاطلين وكبار السن.
- تنمية متوازنة جغرافيا (اقليميا) تؤدي لتعمير البلاد بالبنى التحتية التي تساعد الانطلاق الاقتصادي في كل انحاء البلاد.
- دور داعم من نظام الحكم لوسائل الانتاج التي توفر ضروريات المواطنين وامنهم الغذائي والخدمات العامة الاساسية.
- اعادة الحيوية الى الريف باعادة تخطيطه الاسكاني وتنظيم اقتصاده الزراعي وتنمية موارده المائية بالاستفادة القصوى من مصادرها الموسمية والجوفية وتدريب الشباب ليساهم في اعادة بث الحيوية فيه ليتحول الى منتجع سكني وانتاجي وسياحي.
- تعديل اسبقيات تنفيذ المشروعات الخدمية والانمائية باعداد الاحصائيات وتحديد جداول الاحتياجات الفعلية على ضوء قراءتها.. وعلى ضوئها - كذلك - ترتب الاسبقيات وتعالج اسباب التظلم والتخلف.
- اعادة تعمير المشروعات القومية بنشاط موازٍ لما يبذل في المجالات الانمائية حتى لا تتوقف عجلة البناء الاقتصادي في مناطق المشروعات القومية.
- الاستفادة من كل الوسائل التقنية والتجارية ومعايير مستويات الانتاج الدولية لرفع درجة الثقة في الانتاج السوداني داخليا وخارجيا.
- مساندة استصدار اجراءات اعادة تنظيم النظام المصرفي السوداني وطرح الضمانات التي تشجع الدوائر الاستثمارية الدولية والاقليمية للمغامرة في المشروعات الصناعية والزراعية والانتاج الحيواني السوداني وتسهيل القروض الدولية لتفجير ثروات السودان الطبيعية واعدادها للانتاج الداخلي والتصدير الدولي وطرح كل ذلك في مشروع انفتاح اقتصادي عام مشروط باسس عادلة في المشاركة المحلية والاجنبية.
- وضع اسس توظيف واجور وفوائد ما بعد الخدمة (المعاش) ومعايير اداء سليمة وعادلة للعاملين في الدولة والمؤسسات الانتاجية والخدمية القومية والهيئات المساعدة في تنفيذ سياسات الدولة وتوفر الثقة والاحترام بين العاملين والمؤسسات التي يعملون فيها فتؤدي ادوارها في استقرار وبكفاءة عالية المستوى.
- وضع اسس سليمة توفر احتياجات امن البلاد الغذائي السنوي اذ ليس من المعقول ان تتكرر المجاعات والفجوات الغذائية وتفتح ابواب البلاد للتدخل الاغاثي الاجنبي في بلاد مثل السودان تتوفر فيها كل مقومات الانتاج الغذائي.. والبداية السليمة لتصحيح هذا الخطأ هي:
- علاج معوقات الانتاج الغذائي في المشروعات القومية والقطاع الخاص.
- توسيع الرقعة الزراعية ورفع مستوى ثقافة المزارع العامة وتدريبه على الوسائل التقنية الزراعية الحديثة وانشاء مراكز الابحاث والتدريب والارشاد الزراعي على أوسع نطاق في الريف السوداني
- انشاء شبكات طرق داخلية تربط مواقع الانتاج الداخلي بمواقع الاستهلاك وشبكات مستودعات لحفظ الانتاج الزراعي في مظان الاحتياج السنوي.
- تنويع وتحسين وترشيد الاستهلاك الغذائي لتتوازى خطاها مع مستوى الانتاج الزراعي والحيواني الداخلي.
- الثروة الحيوانية السودانية المدجنة والبرية هائلة ومصدر دخل تجاري وسياحي وغذائي محلي غير متوفر لكثير من دول العالم الثالث والصناعي المتقدم ومن ميزاتها ان غذاءها طبيعي مما فُطرت عليه دون تدخل صناعي وان بيئتها بعيدة عن مؤثرات الفضلات الصناعية والنفايات النووية.. وان الماشي منها ما يزال يعيش في مياه متجددة خالية من احتمالات النفايات وترسبات مياه الصرف بكل انواعها.. لذلك يلزم التخطيط للاستفادة القصوى منها تجاريا وغذائيا وسياحيا دون تدخل يفسد ميزاتها المتعددة الموضحة عاليه.. وقد يقتضي ذلك تعديلات في قوانين الاستفادة من الارض واسلوب التربية الحيوانية التقليدي الجاري حاليا وادخال ترتيبات لزيادة مصادر احتياجاتها المائية ووضع قوانين حماية للبري منها واجهزة مدربة لمراقبة ومتابعة ذلك.
- وكشفت الصراعات القبلية في غرب البلاد - على الاخص - ان المتاح الشحيح من المياه سبب اساسي في زعزعة العلاقات التاريخية بين القبائل الظاعنة (البدوية) السودانية والقبائل المقيمة في محاور المياه والزراعة ولهذا يلزم التخطيط لزيادة مصادر المياه بتنظيم حفظ واستعمال أكبر قدر من المياه الموسمية ومياه الانهار والينابيع غير المقيدة باتفاقات دولية وقد يتم ذلك:
- بالسعي لتوفير التمويل لآليات خدمة الارض واقامة السدود والخبرات الفنية الدولية في حفظ المياه الموسمية.
- بالضخ الصناعي المحسوب من رصيد البلاد في المياه الجوفية حيثما كانت الضرورة ملحة له.
- بانشاء شبكات من القنوات الصناعية والسدود التي تحول المياه

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الى وديان كثيرة تنتظم سهول غرب السودان والبطانة فتجعل منها بحيرات صناعية دائمة تبعث الحياة وتوفر الانتاج الغذائي طوال العام.

ـ واقتباسا من تجارب الشعوب المعاصرة التي حققت طفرات اقتصادية وسدت احتياجات اجتماعية واسعة كما حدث في الصين والهند وماليزيا يلزم انشاء الهيئات التالية في صلب الاصلاحات الاقتصادية العاجلة وهي:

ـ انشاء هيئة الاستنفار الشعبي من الشباب المتطوع والمزودة بالامكانات المالية والمعدات الثقيلة لتكون مسؤولة عن تنفيذ برنامج مدروس ومخطط لشق الطرق واقامة السدود وبناء الجسور ومرافق الخدمات العامة الاساسية التعليمية والصحية والقرى النموذجية والمنتجعات السياحية ومرافق التدريب المهني.

لقد استطاعت الصين الشعبية بسواعد نصف مليون شاب متطوع ان تشق قنوات وترع بطول أكثر من ثلاثة آلاف كيلو متر لتروي عدة ملايين من الاراضي المستصلحة للزراعة ومراعي الحيوان فيما لا يزيد عن نصف عام من الزمن.. وبهؤلاء المتطوعين استطاعت ان تقرن بين خمسة انهار وتولد طاقة كهربائية انارت اغلب ريفها وشغلت صناعات التخزين البارد وصناعات تجهيز وتغليف الانتاج الزراعي والحيواني الريفي.

ـ وانشاء هيئة المعدات الثقيلة المشتركة المستقلة وتاهيلها بتمويل مركزي واقليمي مشترك لتملك المعدات الثقيلة والشاحنات المتخصصة وتدرب فنيي تشغيلها وصيانتها لتوفر خدماتها وفق برامج سنوية تراعى فيها اسبقيات احتياجات مشروعات الاقاليم الانمائية الانشائية.. على ان تكون احدى ميزات هذه الهيئة هي تدريب كوادر مهنية لمتابعة تشغيل معدات المشروعات التي تنجزها في كل اقليم.

ـ وتعمل هيئة المعدات الثقيلة بالتعاون والتنسيق مع هيئة الاستنفار والتطوع الشعبي لتحقيق أوسع قدر من الانجازات العبقرية بأقل تكاليف في اوجز وقت.

وبتعاون هاتين الهيئتين تتخرج اجيال من الفنيين والمهنيين الذين يفكون عقال العملاق الانتاجي السوداني في كل المجالات.

ـ وقد آن الاوان ـ بعد ان اصبح النفط السوداني حقيقة من حقائق الثروة السودانية المستغلة ان تحول عائداته من الصرف على معدات الخراب والدمار والحرب الى التنمية والتعمير وتوفير الرفاه للانسان السوداني وان تصنع فضلاته لاحتياجات الانسان من توفير للطاقة الكهربائية والكيمائيات الزراعية وتعبيد الطرق وصناعات الأثاث والمباني الجاهزة للاسكان السياحي والمرافق الخدمية العامة.. وان يستفاد من بقاياه حيثما امكنت الاستفادة للتعويض عن استعمال الغطاء النباتي مصدرا للطاقة ومادة من مواد البناء.

ـ والتجارة الخارجية من أهم مقدمات عافية اقتصادنا الذي ظل يتسلط المساعدات الاجنبية واغاثات الدول والمنظمات الخيرية.. والخطوة الاولى لشفاء اقتصادنا هي في تجديد حيويته بالتجارة الواسعة الداخلية والخارجية وذلك:

ـ بالحرص على مقاييس النوع والجودة والتغليف الدولية وبتنفيذ حرفية الاتفاقيات الدولية فيما يخص الاسعار والمواصفات واوقات التسليم التي يتفق عليها.

ـ بالسعي لدى الجهات المعنية الاقليمية والدولية للتوصل الى اتفاقيات تنظم المنافسة والتعاون والتنسيق التجاري بيننا وبينها بكل الصيغ التي يقرها القانون التجاري الدولي.

حل مشاكل التنوع بالمواثيق الدولية

دلت التجربة ان الديمقراطية والفدرالية وحدهما لا يحلان مشاكل التنوع في البلاد المتخلفة الكثيرة التنوع الثقافي لذلك طرح في الامم المتحدة عدد من المواثيق تلزم الدول بعلاجات عملية ووضعت اليات دولية لمراقبة تنفيذ تلك المواثيق.. واهم هذه المواثيق التي يمكن ان يلحق الالتزام بها لدستور السودان وتكون مفاتيح لحل مستعصيات الأزمة السودانية هي:

● كفالة حقوق الانسان وحرياته الاساسية.. وهو ميثاق مفصل صادر عن الامم المتحدة وقد اصبح ـ حاليا ـ مقرونا بسياسات الدول الكبرى في معاملاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الاقل نموا.

● كفالة حقوق الاقليات.. وصدر في عام 1966 وحددت مادته 27 التالي: لا يجوز في الدول ذات الاقليات الاثنية او الدينية او اللغوية ان تحرم من حق التمتع ـ افرادا وجماعات ـ بثقافتهم الخاصة او المجاهرة بدينهم واقامة شعائره او استخدام لغتهم بالاشتراك مع الاخرين من افراد جماعتهم.

● اعلان القضاء على التعصب الديني: صدر هذا الاعلان في 1981/11/25 للقضاء على جميع اشكال التعصب والتمييز بسبب الدين.. وورد في مادته الثانية تحريم اي ميزة او استثناء او تقييد او تفضيل على اساس الدين او المعتقد من اغراضه تعطيل الاعتراف بحقوق الانسان وحرياته الاساسية او حرمانه من التمتع بها او ممارستها على اساس المساواة.

● اتفاقية ازالة التمييز العنصري: صدرت في كانون الاول (ديسمبر) 1965 وبدأ تنفيذها في كانون الثاني (يناير) 1969.. وعرفت مادتها الاولى التمييز بانه: اي تمييز او استثناء او تقييد او تفضيل على اساس العرق او الدين او الاصل القومي او الاثني ويستهدف تعطيل او عرقلة الاعتراف بحقوق الانسان وحرياته الاساسية.

● منع جريمة الابادة الجماعية: صدرت في كانون الاول (ديسمبر) 1948 وعرفت هذه الجريمة بانها: تعني الابادة الجماعية ايا من الافعال التالية المرتكبة بقصد التدمير الكلي او الجزئي لجماعة قومية اواثنية او دينية بصفتها هذه:

ـ القتل او الحاق الاذى الجسدي او الروحي بالجماعة او الافراد.

ـ اخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها كليا او جزئيا.

ـ فرض تدابير تستهدف الحيلولة دون انجاب الاطفال في الجماعة.

ـ نقل اطفال من جماعة عنوة الى جماعة اخرى.

● اتفاقية القضاء على التمييز في حق المرأة: صدرت في تشرين الثاني (نوفمبر) 1967 وجاء في ديباجتها:

اسهام النساء والرجال ـ على السواء ـ اقصى اسهام ممكن في جميع الميادين مطلب لا بد منه للتنمية الشاملة لكل بلد ولخير العالم ولقضية السلم.

● اتفاقية التمييز المؤقت لصالح الفئات الاكثر تخلفا: وهي اتفاقية للتدخل (المؤقت) لاعطاء ميزات لفئة او افراد (رجال او نساء) اكثر تخلفا بغرض تحقيق فرص المساواة لهم ويلغي هذا التمييز المؤقت بعد تجاوز ذلك النوع من التخلف.

● حماية السكان الاصليين: ويقصد بها حماية جماعات السكان الاقدم الذين سكنوا بلدانا تعرضت لهجرات من الخارج شكلت اغلبية واصبح السكان القدماء اقلية.. هذه الاقليات هي هدف مهدد بالزوال. ورأت الجمعية العامة للامم المتحدة ان هذه الحماية غير كافية فاصدرت اعلانا بشأن حقوق الاقليات في شهر كانون الاول (ديسمبر) 1992.

● اعلان حقوق الاقليات: صدر في كانون الاول (ديسمبر) 1992 وجاء فيه دعوة للدول للالتزام بالحقوق التالية في تعاملها مع الاقليات:

ـ حماية وجود الاقليات

ـ حماية هويتها القومية او الاثنية او الدينية او اللغوية او الثقافية.

ـ ضمان تمتعهم بمقتضيات هذه الهويات سرا وعلانية دون تمييز وضمان مشاركتهم في الحياة العامة مشاركة فعالة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ـ التأكد من مشاركتهم على الصعيد الوطني والاقليمي في القرارات الخاصة بالاقليات التي ينتمون اليها.

ـ ضمان حقهم في اقامة اتصالات حرة وسلمية مع سائر افراد جماعتهم داخل حدود بلدهم وغيرها مع مواطن الدول الاخرى التي تربطهم بها صلات قومية او اثنية او لغوية.

ـ تمكينهم من التعبير عن هوياتهم وتطويرها وممارستها والتعريف بتاريخهم وعاداتهم وتقاليدهم وثقافاتهم.

ـ مراعاة مصالحهم المشتركة واحترام مصالحهم مع ذوي الصلة بهم عبر الحدود المشتركة.

• اتفاقية تحريم الرق

هي عبارة عن سلسلة اتفاقيات بدأت في القرن التاسع عشر واكدتها عصبة الامم في 1926.

وكان الرق يعرف ـ عندئذ ـ بانه الوضع الذي فيه تمارس على شخص سلطات ناجمة عن حق ملكية كاملة او جزئية.

ورأت الامم المتحدة اصدار اتفاقية تكميلية للاتفاقيات السابقة تبطل الرق وتجارته وتبطل الاعراف والممارسات الشبيهة له في ايلول (سبتمبر) 1965 وجاء فيها الحاق الممارسات التالية بالرق وتحريمها:

ـ حبس المدنيين اعتباطا لاستغلالهم في تقديم خدمات لصالح الدائنين ضمانا لديون استدانوها.

ـ تحريم جميع الاعراف والممارسات التالية:

ـ الوعد بتزويج امرأة او تزويجها فعلا دون رضائها ودون ان تملك حق الرفض لقاء بدل مالي او عيني يدفع لوالديها او للوصي عليها او لاسرتها او لشخص او جماعة اخرى.

ـ اتفاق الزوج او اسرته او قبيلته على التنازل عن زوجته لشخص آخر لقاء ثمن او عوض آخر.

ـ تحويل المرأة الارملة الى ارث ينتقل لشخص آخر.

ـ تسليم طفل مراهق لشخص او لجماعة لاستغلاله بعوض او بدون عوض.

اعلان يونسكو

واصدرت يونسكو اعلانا في 27 نوفمبر 1978 مؤكدا لمواثيق الأمم المتحدة التي سقنا ذكرها سابقا ولعل الفقرات التالية ذات أهمية لاطراف النزاع السوداني.

ـ ان رسالة يونسكو هي المساهمة في سلام العالم وأمنه بتأكيد المساواة والعدل وحكم القانون واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية دون تمييز.

ـ ان جميع الشعوب والجماعات الانسانية تساهم في تقدم الحضارات والثقافات التي بتداخلها تشكل التراث البشري العام.

ـ ان العزم معقود على تطبيق جميع اعلانات الأمم المتحدة لازالة كافة انواع التمييز العرقي ومنع جرائم الابادة الجماعية وتطبيق قوانين المعاقبة على جرائم الحرب المرتكبة بحق الانسانية.

ـ ان لكل شعوب العالم الحق في ان تكون مختلفة عن الآخرين وان تعامل على ذلك النحو ويجب ألا يستعمل هذا الاختلاف (التعدد) ذريعة للتحيز العرقي أو تبرير أي فعل للتفرقة السياسية أو القانونية.. لأن كل شعوب العالم تستوي في قدرات التطور الفكري والفني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي.. فالاختلاف بين انجازات الشعوب يرجع لعوامل جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ولا يمكن استعمالها ذرائع لتصنيف يرتب درجات تفوق شعوب على اخرى.

ـ ان أي نظرية أو ايديولوجية تفرق بين بني البشر عرقيا بمبررات علمية أو اخلاقية ترتكب عملا يناقض مبادئ القانون الدولي الاساسية وتثير توترات سياسية تهدد أمن وسلام العالم.

ـ ان حق التنمية الشاملة يتضمن اتاحة الفرص المتساوية لبلوغ التقدم الفردي والجماعي في اطار احترام القيم والحضارات والثقافات وطنية كانت أو عالمية.

ـ ان الارث البشري العام يمنح الرجال والنساء وسائل فعالة للتكيف الذي يمكنهم من هزيمة رموز الشر.

ـ وجدد الاعلان مؤكدا تمسكه بما سبق اصراره عليه من موجهات ومبادئ دولية تحرم التمييز في مجالات التعاون الثقافي الدولي والتعليم العام والتعليم المتصل بحقوق الانسان وحرماته الاساسية واوضاع المعلمين والباحثين في الشؤون الانسانية.

وفي جملة هذه المواثيق الدولية نلاحظ ان المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة حاول ايجاد حلول لمشاكل التنوع في العالم.. وراعى في هذه الحلول معايير معينة حتى لا تؤدي الى مشاكل اخرى وهو لهذا السبب:

ـ يشجع بناء دول حديثة، شعوبها هي مصادر السلطات فيها وحكامها يتولون مسؤولياتهم بارادة شعبية حرة.

ـ لم يتحمس لتفتيت الدول القائمة الى دويلات باصدار قرارات «تقرير مصير» لاحتمال ان يكون ذلك في غير صالح الاقليات.

ـ حرص على مخاطبة الشعوب النامية بمصطلحات توفيقية مثل: وجوب خلق افضل الظروف لحل المشكلات.. وجمع المتوفر من الامكانات لبناء التنمية لعلاج التخلف.. والتعاون الجماعي لاثراء التراث الانساني.. والمشاركة الفعالة للحاق بركب الأمم المتقدمة..

وجميعها مصطلحات فيها دعوة مبطنة لحل مشاكل التنوع بالتسويات دون لجوء الى المزيد من التقسيمات اذ دلت احصاءات الأمم المتحدة ان هناك أكثر من خمسة آلاف اقلية في دول العالم لو حاولت حل مشاكلها بالانفصال أو العنف لأصبح العالم جحيما.

التربية الاجتماعية الوطنية

تحتاج احوالنا الاجتماعية الى اعادة تنظيم وبرامج تربوية تعيد صياغة الانسان السوداني ليكون حضاري النظرة والسلوك في التعامل مع الاخرين ومع مستجدات الحياة وتحمل واجباته الاساسية مقابل تمتعه بحقوقه وحرياته الاساسية. والمؤثرات التالية اجندة ومعالم لقيادة وتربية وتدريب ذات مراحل متعاقبة عاجلة وآجلة:

ـ غرس الوعي الحديث بالبرامج التربوية التعليمية والتوجهات الاسرية وبالممارسة في الاجهزة والتنظيمات المدنية.

ـ تأسيس روح الاعتدال والتسامح الديني والعرقي.

ـ رفع مستوى الوعي باهمية المشاركة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات العامة السياسية والاقتصادية من خلال منظمات المجتمع الشعبية والرسمية.

ـ التربية على التمسك بالحوار وتبادل الرأي واحترام الرأي الآخر وسائل لعلاج الخلافات بالتسويات انطلاقا من تراثنا الشائع: نصف رأيك عند اخيك.

ـ اشاعة روح التعاون الجماعي في كل مستوياتها من رعاية للضعفاء الى التطوع في تنفيذ المشروعات القومية التي تحقق رفاه المجتمع من منطلق قلب التساؤل حول كل مشروع مطروح من : كم ستنفق عليه الدولة؟ الى: بماذا اساهم (أنا) فيه؟

ـ تلقين الصغار الاحترام المتبادل مع الذين يختلفون معهم لونا ودينا وعرقا وبالتالي احترام مراكز عبادتهم وانشطتهم الاجتماعية وتقاليدهم ولهجاتهم المحلية.

ـ التشجيع على انشاء المؤسسات الاجتماعية الثقافية والرياضية لما لها من ادوار في التربية الاجتماعية العامة وقيادة الرأي العام ووضع قوانين تنظيم انشطتها وتمويلها والاحتراف فيها.

ـ وحدثت في مجتمعنا تشوهات اثرت على نقائه وادت الى مراجعات في اعرافه وتقاليده سلبا وايجابا.. ولابد من علاج هذه التشوهات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ليعتدل وينتظم تناغم خطونا الاجتماعي الجديد.. وهذا يقتضي:

● علاج مشاكل النزوح والهجرة الداخلية والخارجية باستحداث الادارات التي تعالج هذه القضايا من كل زواياها الاقتصادية والاسكانية.

● واصبح اللاجئون الى السودان من دول الجوار هما من هموم المجتمع السوداني وثغرة للتدخل الاجنبي باسم رعاية هؤلاء اللاجئين. واصبح ضروريا قيام جهاز يراقب اللجوء ويحسم قضاياه على احدث ما يجري في بقية العالم.

● وادت النزاعات السياسية الى اجراءات امنية وعسكرية نتج عنها ظلامات جنائية ومدنية اورثت مجتمعنا روحا عدائية وانتقامية ولن تزول هذه الروح الا باجراءات قانونية طويلة قد توصل المتضررين لاسترداد حقوقهم واحترامهم الانساني ولكننا نرى ان توجز الاجراءات بقيام هيئة للمساءلة والغفران على نمط ما تفتقت عنه عبقرية التصالح الجنوب افريقي لازالة الغبائن بمعرفة الحقائق واعتذار المسؤولين عما جرى او احالتهم الى القضاء اذا تستروا على ذلك.

● ويحتاج مجتمعنا لدراسات وتوثيق واحصاءات تحدد القوميات وثقافاتها ولغاتها وعاداتها وما يمكن جمعه عن تاريخها وامتداداتها في الدول المجاورة مما يساعد في فهم الاجيال الجديدة للتعدد الثقافي والعرقي واللغوي واحترامه والتعامل معه.. وذلك يؤدي لزوال كثير من مظاهر التمييز الاجتماعي السائد اليوم بين السودانيين. ويمكن ان تكون هذه الدراسات اساسا تتعامل به هيئات ضبط الهجرة والجنسية واصدار الوثائق الثبوتية التي تستخرج - الآن - بالاجتهادات الشخصية.

● وانشاء الاجهزة المركزية والاقليمية لتدريب العمالة السودانية من أهم العوامل التي تساعد في ازالة الفقر والبطالة المستترة في مجتمعنا الى جانب انها عامل من عوامل تنشيط اقتصادنا.

● والاحصاءات القومية عنصر هام يساعد مجتمعنا في اعادة تنظيم نفسه وتلقي نصيبه العادل في السلطة والثروة ولهذا يلزم الدولة ان تصدر القوانين التي تنظمها وتمولها وتشجيع المجتمع للاهتمام بها والدقة فيما يقدم لها من بيانات لأنها هي ميزان توزيع الحقوق والخدمات في مجتمعنا.

● والمرأة السودانية وخاصة الاقليمية تتحمل مسؤوليات كبيرة في تربية الأسرة وفي العمليات الانتاجية الزراعية والرعوية وفي البادية والارياف تقوم باغلب العمليات التسويقية ويلزم انشاء جهاز خاص ينظم ويطور انشطتها في خدمة مجتمعها ولعله من الانسب - الآن - ان تدرب على القيام بالمشاركة في ادارة وتسيير الخدمات ومسؤوليات الحكم اللامركزي الاقليمي وادارته المحلية.

استحداث انشطة ومؤسسات:

هناك مجالات يلزم استحداث مؤسسات لها واقتباس قوانين جاري بها العمل لتنظيمها في انحاء العالم المختلفة ومن هذه المجالات:

● ان الرياضة تطورت في العالم على ايدي شركات تستثمر فيها ويديرها ذوو اختصاص ودرجات علمية عالية واصبحت واحدة من ادوات الترويج للعلاقات الطيبة بين الشعوب ويلزمنا ان نعد نفسنا للدخول في هذه الحلبة للاستفادة بها في تقوية علاقاتنا الاقليمية والدولية.

● واصبحت السياحة لها أوجه ثقافية ورياضية وجغرافية وعائدا ماديا مساندا لنماء الاقتصاد الوطني.. وهي جانبان: داخلية ووافدة من الخارج وعلينا ان نؤهلها بالبنية التحتية الضرورية لنمائها ووضع القوانين واللوائح التي تحميها وتشجع الاستثمار الخاص فيها الى جانب دعم الدولة لها.

● وحماية البيئة والتعاون مع الهيئات الدولية المشتغلة بها والالتزام بالاتفاقيات التي تنظم هذا التعاون اصبح من اهم مجالات التعاون الدولي ولن نتأخر عن القيام بادوارنا الداخلية ومشاركتنا الدولية فيه وعلى الدولة الوفاقية ان تنظم هذا النشاط بالقانون والتمويل وتشجع قيام الهيئات الشعبية التي تساهم فيه.

● وادت الصحوة الاسلامية من حولنا الى تأثير داخلي تبلور في انشطة ايجابية واخرى سلبية ويلزم السعي لقيام هيئة اسلامية دولية تنظم الاجتهاد المعتدل الذي يعالج معنا - بدون حرج - قضايا:

● التعامل مع الاقليات غير المسلمة.

● تحديث المصطلحات السلفية التي تخطاها الوقت مثل دار الاسلام وأهل الذمة وغير ذلك من المصطلحات التي يموج بها الفقه السلفي.

● تطوير معاملات النظام المصرفي الاسلامي.

● توثيق الارتباط بين الدين وآليات العمل الديمقراطي كالاحزاب والبرلمانات

ودولة الرفاه والضمانات الاجتماعية والتأمين وغير ذلك مما هو في عداد الكفر عند بعض المتطرفين.

- ايجاد صيغة من التعاون بين الجامعات الاسلامية التي ضخت لنا من العالم الاسلامي اصنافا من الفكر غير المتجانس الذي زادنا تشتيتا وتفريقا.

اتركوا اهل السودان لتدبير شأنهم

ان ابلغ ما وصفت به الحالة الراهنة هو البيان الذي اصدره الاب ميشيل استراقابين منسق لجنة السلام والعدالة المنبثقة عن المؤتمر الدوري لقساوسة مؤسسة كمبوني التبشيرية (كاثوليك) الذين يعملون فيما يسمى المناطق المحررة بجنوب السودان.

صدر هذا البيان في نهاية اعمال مؤتمر قساوسة كمبوني المنعقد في 19 يناير 2001 بعد ان حلل وقوم المؤتمرون الحال المأساوي والمؤلم السائد في جنوب السودان وقد حضر المؤتمر ثلاثون قسيسا اتفقوا على التالي:

نحن المبشرون التابعون لمؤسسة كمبوني، العاملون في مناطق جنوب السودان المحررة عقدنا اجتماعنا الدوري السنوي لتحليل وتقويم الوضع المأساوي والمؤلم الذي انشأته الحرب واعمال العنف في جنوب السودان..

اننا على قناعة اجماعية ان حالة الحرب الحالية بلغت مرحلة غير اخلاقية بكل المقاييس. لقد تحولت الى حرب سباق من اجل السلطة وجشع واستفادة مالية.. واستغلتها جماعات لا رحمة في قلوبها ولا هدف لها الا الثراء على حساب الفقراء.. ونفذت اليها مصالح دولية طامعة في مصادر ثروات السودان تستترت بالعمل لمصلحة اهل السودان.. وارتفعت حصيلة الضحايا خاصة بين النساء والاطفال وهي في ارتفاع متزايد كل يوم.

لقد ضاعت - في زحمة هذا الجشع - معاني القيم الروحية والانسانية والحضارية وطغى - بدلا عنها - الفساد والبغضاء والاحتقار والقبلية والتسلط والتخلف وحيوانية الاطماع.. وابتذلت معاني الحرية حتى اصبحنا لا نرى الا متسلطين على مستضعفين والجميع - ظالم ومظلوم - يتابع هواه: شماليون يقاتلون جنوبيين.. وجنوبيون يقاتلون جنوبيين. وشماليون يقاتلون شماليين. ونوير يقاتلون دينكا.. ودينكا يقاتلون عربا.. ونوير ودينكا يقاتلون عربا.. ونوير وعرب يقاتلون دينكا.. ودينكا يقاتلون دينكا.. ونوير يقاتلون نوير.. وديدنجا يقاتلون دينكا.. قتال ليس فيه منتصر وكلهم خاسرون.

والجماعات الخيرية المتطوعة والكنائس تزيد اوار نار الحرب بما تقدم من اغاثات تذهب - بدون علمها - الى العصابات المتقاتلة.. كما تزيد نارها اشتعالا الاطماع الدولية التي تستهدف مصادر ثروة البلاد.. ويا له من قطر غني بالثروات الطبيعية التي يمكن ان توفر حياة ناعمة للسودانيين ان تركوه واهله لحل مشاكلهم وتدبير شأنهم.. اما الدين فقد حرف وشوه وجهه واستغل لتحقيق الاطماع الشخصية.

وقد قررنا - نحن القسس العاملون في المناطق المحررة بجنوب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



عبد الله محمد أحمد حسن

السودان ان نمزق استار الصمت بمقاومة المظالم التي تؤجج نار الحرب في هذه البلاد.. اننا وباسم الله القوي نناشد قادة الاقتتال في كل جانب ان يضعوا السلاح ويوقفوا الحرب.. ونناشد اصحاب النوايا الطيبة ان يرفعوا اصواتهم ويكثفوا جهود التوسط لتحقيق السلام في السودان.. ونناشد القوى السياسية والاقتصادية الدولية ان تتراجع عن اطماعها وانانية مصالحها وتساعد السودان ليسترد ما ضاع من هويته وانسانيته.

هامش (6)

في ضوء نداء الوطن، الذي اتفق عليه مع الفريق البشير في جيبوتي، طرح الصادق المهدي ميثاق مولد السودان المتجدد في تشرين الثاني (نوفمبر)/كانون الاول (ديسمبر) 2000.. وقال فيه:

- اننا ندعو لديمقراطية وهي:

ـ تختلف عن الشورى

ـ تقوم على نظام يفترض درجة من الوعي والانضباط في الحاكم والمحكوم لا تتوافر في ظروف الجهل والفقر والتخلف الاجتماعي.

ـ لا تستطيع استخدام وسائل امن الدولة المتاحة للانظمة الاستبدادية.

ـ لا سبيل لتأسيس شرعية الحكم الا على قواعدها (قواعد الديمقراطية).

ـ مؤصلة اجتماعيا وثقافيا لتلائم ظروفنا وتتجذر في حياتنا السياسية.

ـ ولن تتحقق الديمقراطية التي نريدها الا اذا توفرت الشروط التالية العشرة:

- السلام العادل
- الاحزاب الملتزمة بميثاق وطني ومؤهلة للممارسة الديمقراطية ومعرضة للمساءلة امام محكمة خاصة للنظر في الانحرافات الحزبية.
- والنقابات الديمقراطية التكوين، المحددة الدور.
- قومية القوات المسلحة
- سلطة تشريعية معدلة
- ميثاق ينظم الاعلام
- تنمية مستدامة
- ثقافة ديمقراطية طاغية
- امن يقظ
- حكم لامركزي فيدرالي

* وزير ودبلوماسي سوداني سابق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ : ٨ اغسطس ٢٠٠٢

مثلث الانفصال المرعب في جنوب السودان

القبائل.. اللغة.. الدين

ما يجرى في جنوب السودان جزء من الحرب الدينية بين الإسلام والمسيحية قرنق لا يمثل كل الجنوبيين وليس معه إلا أقلية من قبائل الدينكا

فجأة عادت إلي سطح الأحداث، أخبار السودان، بعد عشرات السنين من النسيان نامت فيها أو كادت هذه الأخبار.. وهذا التعتيم الإخباري عما جري ويجري في السودان جريمة مصرية.سودانية مشتركة.. فقد كان السودان ملء السمع والبصر عند كل مصري، بل كان المصريون يعرفون أخبار السودان أكثر مما يعرفون أخبار مرسي مطروح وقنا.. بل وأكثر مما يعرفون أخبار سيناء.. كانت السودان هي مصر، وكانت مصر هي السودان،كنا شعبا واحدا نصفه شمالي نصفه بأن نقول عنه شمال وادي النيل وهذا النصف هو مصر.. ونصفه جنوبي نطلق عليه جنوب وادي النيل.. وهذا النصف هو السودان..وبسبب عدة أخطاء مصرية .سودانية مشتركة.. وانجليزية استعمارية في الأساس تباعد النصفان إلي أن انفصلا وأصبحا يعرفان؛ في الشمال؛ جمهورية مصر العربية.. وفي الجنوب؛ جمهورية السودان.. وزاد التباعد، بل وللأسف، التنافر بفعلنا معا مصر والسودان.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام






الاستعمار الأمريكى الجديد ينفذ مخطط الاستعمار الإنجليزى القديم لتقسيم السودان

وأعطينا ظهرنا لبعضنا البعض. مصر أعطت ظهرها للسودان.. ولكل أفريقيا.. والسودان كاد يعطى ظهره لكل العرب، وفى المقدمة مصر..

وبسبب هذا التباعد تكاد جريمة ثانية تقع فى وادى النيل.. ونقصد بها.. حدوث انفصال آخر فى السودان ذاته، عندما نشاهد ونلمس بدايات انفصال جنوب السودان عن شماله.. وتلك جريمة نشترك فيها معا: نحن مصر والسودان.. ونكاد نستسلم لمخطط أمريكا الاستعمارى هذه المرة.. بعد أن استسلمنا لمخطط انجلترا الاستعمارى الذى بدأ منذ قرن بالتمام والكمال.. وكأننا لم نتعلم الدرس الانجليزى على مدى قرن كامل.. فنرتمى فى أحضان مخطط استعمارى، أمريكى هذه المرة وبعد ١٠٠ عام.

لماذا كل هذه المخططات الاستعمارية.. ولماذا الهدف دائما هو السودان.. وهل يستكثرون علينا معا وادى النيل شماله وجنوبه أن تقوم دولة كبرى عظمى فى هذا الموقع الحيوى من شرق القارة الإفريقية.

السبب خطير..

فهم - فى الغرب الاستعمارى - كما حطموا حلم محمد على باشا فى إقامة دولة عظمى هنا فى هذا الوادى العريق الذى يمتد من منابع النيل الى البحر المتوسط.. حطموا ايضا حلم حفيده اسماعيل باشا الخديو الذى فهموا أبعاد مشروعه العظيم بتوحيد أرض النيل كلها، وبإرسال بعثات الاستكشاف إلى كل هذه المنابع..

كان المشروع العظيم هدفه إذن: دولة واحدة من المنابع إلى المصب. تجعل النهر كله تحت إدارة واحدة.. وتحول البحر الأحمر إلى بحر مصرى ١٠٠٪ كان هذا المشروع يقطع أصابع وأرجل الاستعمار البغيض من كل هذه الأرض غالية الثمن.. غنية المصادر.

فكان المخطط الاستعماري..

كان انجليزيا فى البداية.. ونجح فى فصل السودان عن مصر.. وكادت انجلترا تشتبك خلاله مع صديقتها اللدود فرنسا.. وما حادث فاشوره ببعيد، وما محاولة الكابتن مارشان فى رفع العلم الفرنسى على قطعة من أرض غرب السودان ببعيدة.. والمخطط الاستعمارى الآن: أمريكى.. يكمل المخطط الأول الانجليزى، وما أصابع انجلترا في المخطط الحالى الثانى ببعيدة.. فهى شريكة وفاعلة.. وقدمت «كل خبرتها» ومعلوماتها للمستعمر الجديد.. لكى ينفذا معا مرحلة ثانية من المخطط الغربى لضرب السودان، عن طريق فصل جنوب السودان عن شماله. أما المخطط الاستعمارى الثالث، القادم فى الطريق.. فهو العبث فى هذا الجنوب ذاته وربما إقامة عدة دويلات فى هذا الجنوب وإعادة رسم حدود كل المنطقة المحيطة به.. حتى لا ينعم أهل البلاد بخيرات بلادهم.. لينعم بها الغرب وليستمر مسلسل استنزاف ثروات أفريقيا لقرون أخرى عديدة، كما استنزفت أوروبا هذه الخيرات لقرون أخرى سابقة. لماذا إذن يستكثرون على أهل البلاد أن ينعموا بثروات بلادهم..

لأنها ببساطة ثروات هائلة، لو أحسن أهل البلاد استغلالها، لقامت دولة عظمى فيها.. ولاستطاعت أن تتصدى للمستعمرين..

التفتيت إذن هو هدفهم.. لماذا؟

لأن السودان - وحده - هو أكبر دولة فى كل أفريقيا وياليته كبير فى المساحة فقط.. بل كبير فى كل شىء..

فمساحة السودان الموحد «حتى الآن» هى مليونان و٥٠٥ آلاف و٨١٠ كيلو مترات مربعة.. أى السودان أكبر من مساحة مصر أكثر من مرتين ونصف المرة.. ذلك أن مساحة مصر هى مليون وألف و٤٥٠ كيلو مترا مربعا.

والسودان أكبر من الجزائر التى مساحتها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مليونان و٣٨١ألفاو ٧٠٠كم.. وهى أكبر من الكونغو «زائير» التى تصل مساحتها الى مليونين و٣٤٤ ألفا و٨٨٥ كم والكونغو هذه تمتد حدودها الى الحدود الجنوبية الغربية للسودان.. بل تقتسم بحيرتى ادوارد وألبرت مع أوغندا أى الكونغو داخلة ضمن حدود حوض النيل.. ولا ننسى أن الكونغو تعرض الى مؤامرة مماثلة لتقسيمه عند بداية استقلاله عام ١٩٦٠ومازلنا نتذكر مؤامرة فصل اقليم كاتانجا - شرق الكونغو - وما زلنا نتذكر اسماء: باتريس لومومبا.. بطل الاستقلال، وموبس تشومبى دنب الانفصال.. وجوزيف كازافوبو وموبوتو الشاويش الذى أصبح رئيسا للكونغو..

والسودان أكبر من ليبيا «مليون و٧٥٩ ألفاو ٥٤٠ كم ونحن نعرف حجم المؤامرة على ليبيا. والسودان أكبر من جمهورية جنوب افريقيا «مليون و٢١٩ ألفا و٩١٦كم ونعلم كيف استمسك الاستعمار بجنوب افريقيا حتى اللحظة الأخيرة.. ونعلم ما يجرى هناك من تدمير لهذا البلد الغنى.. والسودان أكبر من نيجيريا» ٩٢٣ ألفا و٧٧٠ كم ونعلم حجم المشاكل التى تعانيها نيجيريا بسبب ثرواتها البترولية والتعدينية والزراعية..

أى أن الاستعمار لم يترك هذه الدول لكى تنعم بثرواتها فأراد أن يعود إليها، إلى الثروة، حتى ولو اضطر إلى ضرب وحدة كل دولة ليسهل له الاستئثار بهذه الثروة، هنا وهناك..

المخطط واحد.. والهدف واحد: العودة إلى استعمار أفريقيا.. اقتصاديا بضرب وحدة شعوبها سكانيا..

الحروب تمتد إلي كل دول إفريقيا

ولكن القضية لا تقف عند حدود كل دولة من هذه الدول للطمع.. بل تمتد إلى كل ما حولها من دول وحدود وهنا الخطر كله.. لأننا ببساطة لو تحقق ذلك للمخطط سوف نرى أفريقيا وقد تحولت كلها الى ميادين للحروب الأهلية والنزاعات القبلية.. وهذا ما تنبهت له شعوب القارة، فكان أن اتفقت وتوحد قرارها - في أول مؤتمر للقمة الإفريقية في أديس أبابا - على الإبقاء على الحدود والاعتراف بها كما هى أيام الاستقلال ذلك أن القبائل تتداخل داخل كل الدول، بلا استثناء ومجرد إثارة أى نزعة قبلية تشعل فتيل الحروب فى كل مكان.. وتعالوا نطبق ذلك على.. السودان.

تكاد السودان تكون من أكثر دول افريقيا من حيث عدد الدول التى تحيط بها.

فمن الشمال نجد مصر.. ومن الشمال والشمال الغربى نجد ليبيا. ومن الغرب نجد تشاد. ومن الغرب وجزء من الجنوب الغربى نجد جمهورية وسط افريقيا.. ومن الجنوب وأقصى الجنوب الغربى نجد الكونغو «زائير» وبالقرب منها وعلى حدود زائير نجد رواندا وكذلك بوروندى جنوب أوغندا وغرب تانزانيا وهما بؤرتا صراع قبلى رهيب..

وفي أقصي جنوب السودان نجد أوغندا..

ونجد كينيا أما شرق السودان فنجد دولتين: أثيوبيا في الجنوب وأريتريا في الشمال.. أما باقى السودان في الشرق فهو البحر الأحمر..

هذه الارض السودانيه من وادى حلفا فى الشمال عند حدودها مع مصر إلى نيمولى عند حدودها الجنوبية مع أوغندا إلى الجنينة فى أقصى الغرب عند حدود السودان مع تشاد إلى قرب جامبيلا مع حدودها الشرقية مع أثيوبيا.. هل يترك الاستعمار كل هذه الأرض تحت حكم وطنى واحد ليقيم فيها إذا شاء وطنا أعظم يستغل كل هذه الثروات لصالح شعبه الموحد..

أرض تمتد جنوب خط عرض ٥ جنوبا الى خط عرض ٢٢ شمالا، الذى يمكن أن تحتله كل هذه الأرض الموحدة مسكانا وثروة.. هنا مكمن الخطر..

مثلث الخطر في السودان القبائل.. الدين.. اللغة

ومثلث الخطر فى السودان - الذى يعتمد عليه المخطط الاستعمارى - الإنفصالى، الأمريكى للأسف متساوى الأضلاع.. وأضلاعه هى القبائل أى التنوع والامتداد القبلى.. والدين ففى الجنوب نجد الإسلام ونجد المسيحية بكل مذاهبها.. ونجد الديانات أو المعتقدات المحلية، وما أكثرها..

ونجد اللغة.. فما أكثر ما تتنوع اللغات فى جنوب السودان، مع التنوع القبلى.. وعناصر هذا الخطر، هى بكل المقاييس عناصر تقسيم وعناصر انفصال أكثر منها عناصر توحد. ولكنها يمكن أن تصبح عناصر توحد وعناصر قوة لو توصلنا إلى تشكيلة أو قاعدة للحكم تحقق وحدة المصير.. ولدينا أمثلة عديدة مثل «الاتحاد السويسرى».. والاتحاد الكندى.. بل ووحدة الأمة المصرية ذاتها.. والاتحاد النيجيرى.. والاتحاد الأثيوبى. وتعالوا نستعرض كل ضلع من أضلاع هذا المثلث الخطر الذى يهدد بانفصال جنوب السودان عن شماله..

تعدد القبائل.. عنصر ضعف.. أم قوة؟

ببساطة: هل نعتبر هذا التعدد القبلى عنصر توحد وتمازج وتعايش مشترك.. أم كما يراه الاستعمار عنصر انشقاق وانفصال وتفرق؟!

كان هذا التعدد القبلى في السودان مجالا لدراسات سكانية عميقة ومنذ عشرات السنين، كما كان مجالا للاهتمام الاستعمارى وقرأت كل ما وصل إلى من دراسات معظمها سودانى وبعضها مصرى - منذ سنوات بعيدة - عن هذا الشأن القبلى.. واكتشفت أن فى كل نقطة فى السودان هناك بؤرة انقسام:

فى الشمال نجد قبائل النوبة.. وفى الشرق نجد قبائل البجا. وفى وسط الشمال نجد قبائل المناصير والرباطاب والميرقاب. ثم نجد فى وسط السودان قبائل: الجعليون.. البطاحين.. الجموعية.. الحسانية وفى الشرق نجد قبائل الفونج وفي الغرب قبائل الكواهلة.. المجانين.. البديرية.. الكبابيش.. الحمر.. البرتى.. الزغاوة.. الفور.. الرزيقات وفى شمال الجنوب نجد قبائل النوير.. الشلك.. النوبة.. الفور.. البرنو.. الداجو.. الجوامعة.. البرقد.. التعايشة.. الفلاتة..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أما فى الجنوب - حيث مناطق الصراع والخطر فنجد قبائل: الدينكا.. الأنواك.. الزاندى.. الباريا.. الفرانيت.

فى الكتاب الذى وضعه الشقيق السودانى أحمد عبدالله آدم عن قبائل السودان يقول أن المجموعة النيلية التى تنتمى اليها قبائل الدينكا هى من أكبر قبائل السودان فهى تضم مع الدينكا الشلك والنوير والأنواك وبعض القبائل الاستوائية وبحر الغزال وجنوب النيل الأزرق.. والدينكا هى أكبر هذه المجموعة.. والنيليون عموما نزحت الى السودان من غابر الزمان من سفوح الهضبة الحبشية.. واستقروا حول الأنهار والمستنقعات..

والدينكا نيليون وهم أكبر قبائل السودان.. بل يقال أنهم ثانى أكبر قبيلة فى أفريقيا.. بعد الماساى فى كينيا.. وهم يمثلون ١١٪ من مجموع سكان السودان وأكثر من ٥٠٪ من سكان جنوب السودان والدينكا أقسام: دينكا ريك مركزهم التونج.. ودينكا قوقريال ودينكا ملوال وهى أقوى فروع الدينكا.. وهناك دينكا ليط - ثانى أكبر فرع فى الدينكا.. ودينكا أقار ودينكا أتوت.. ثم دينكا بور..

وتعتبر شرق وجنوب أعالى النيل الموطن التاريخى للدينكا وأكبر مدنهم هى جوبا.. وإلى الشمال تمتد مواطن قبائل الشلك.. النوير.. وبقية النيليين حتى منطقة الخرطوم الحالية.. بل أن كلمة خرطوم بلغة الدينكا تعنى عندهم مقطعين: خر وتعنى بر أو بحر.. وطوم تعنى إلتقاء أو «لم» النهرين.. أو إلتقاء النهرين.. هكذا يقول الدينكاويون النيليون أن أجدادهم مدفونون بالخرطوم.

والدينكا جاءوا من الهضبة الأثيوبية. واستوطنوا أعالى النيل كوطن تاريخى لهم.. ومن هنا يعتبرون الجنوب وطنهم.. وجوبا عاصمتهم. والدينكاوية من أطهر القبائل وأنقاها فلا يسرقون ولا يزنون ولا يقربون زوجات غيرهم ويحتضنون الضيف والغريب.. وشرف المرأة عندهم مقدس. ولم يسجل تاريخهم حادث اغتصاب واحداً وكانت قبائل الدينكا أول من هب للانضمام إلى الثورة المهدية عام ١٨٨١. أى إن الدينكا كانت الحليف القوى للثورة المهدية من أجل طرد الانجليز..وتوحيد السودان.

والدينكا شاركت فى كل ثورات السودان: ثورة النوير. ثورة الإمام الحسينى فى دارفور. ثورة ود حبوبة. ثورة الفكر على الميراوى بجبال النوبة. ولن ننسى على عبد اللطيف بطل ثورة ١٩٢٤ ضد الانجليز.. وعبد الفضيل الماظ.. وكلاهما من قبائل الدينكا.

ومن أبرز زعماء الدينكا الحاليين نجد أسماء: أبيل ألير وهو زعيم جنوبى بل كان رئيساً للوفد السودانى فى مفاوضات عام ١٩٧٢ فى أديس أبابا.. بينما كان يرأس وفد منظمة أنيانيا هو جوزيف لاجو وهو جنوبى من قبائل النوير.

ونجد إن الوفد السودانى الرسمى الذى توصل إلى اتفاق أو إطار ماشاكوس معظمهم جنوبيون.. من الجنوبيين المثقفين.

وبالمناسبة: ليس جون قرنق هو الأقوى، أو الأكثر شعبية بين قبائل الدينكا.. ولو دخل قرنق أى معركة انتخابية ضد أى شخصية دينكاوية بارزة أخرى لفازت هذه الشخصية على جون قرنق.

قرنق مرفوض من أغلبية الدينكا

وقوة جون قرنق تنبع من دعم المخابرات الأمريكية له منذ كان ضابطاً صغيراً برتبة ماجور فى الجيش السودانى الرسمى إلى أن ذهب للدراسة فى أمريكا ويحصل على الدكتوراة، ويعود ليقود - بعد شهور قليلة من عودته - الانفصال الثالث فى تاريخ جنوب السودان.

وقرنق - وينطق أحياناً جارانج - دكتاتور.. يستحوذ على معظم المعونات الأمريكية والغربية لنفسه، ولفرع قبيلته وليس لكل الدينكاوية. ومشهور عنه اغتياله لحقوق الإنسان فى الجنوب والجنوبيون يعرفون كل ذلك. وأهل الجنوب يقولون أو يرددون مثلاً شعبياً مشهوراً فى السودان يقول: «جنى نعرفه أحسن من جنى لا نعرفه».. أى إن الجنوبيين يمكن أن يفضلوا البقاء مع شمال السودان حتى ولو كان على شكل «جنى» من أن يقبلوا «الجنى» الجديد المسمى قرنق على أساس أنهم يعرفون «الجنى الشمالى» ولا يعرفون «الجنى الجنوبى» المسمى قرنق.. وربما لهذه الأسباب نجد الملايين من أهل الجنوب ومنهم دينكاويون هربوا من بطش قرنق.. ومن هول ونتائج الحرب الأهلية هناك هربوا إلى الشمال.. إلى الخرطوم وإلى جبل الأولياء طلباً للطعام والأمان.. والحياة.

وتمثل قبائل النوير ثانى أكبر قبائل المجموعة النيلية بعد الدينكا وتليهم قبائل الشلك من حيث تعداد السكان. وهم والدينكا ينحدرون من جد واحد وعبروا النيل الأبيض واستقروا فى ملكال. ومركز وسط النوير يقع فى ولاية جونقلى.. وغرب النوير فى ولاية الوحدة.. والنوير فى كل السودان يتحدثون لهجة واحدة.

أما الشلك الذين تصاهروا مع العرب من الفونج. والشلك أيضاً من القبائل النيلية ذات الأصول الأثيوبية. وهى من أكثر القبائل النيلية تزاوجاً مع العرب وهم محاربون شجعان. واستوطنوا الجزء الغربى لشاطئ النيل الأبيض من كدوك إلى بحر الزراف. والشلك تجاور الدينكا فى الشمال والنوير والدينكا فى الجنوب والشرق والنوبة. والتعايشة فى الغرب.

والزاندى هم ثانى أكبر مجموعة قبلية بعد الدينكا فى جنوب السودان ويمثلون منطقة تغطى جنوب غرب المديرية الاستوائية وجنوب غرب مديرية بحر الغزال (ولايات بحر الغزال والاستوائية الحالية) ويحدها من الشرق والجنوب الشرقى ولاية بحر الجبل ومن الشمال ولايات واراب والبحيرات وغرب بحر الغزال أما من الغرب فهى تلاصق جمهورية أفريقيا الوسطى ومن الجنوب جمهورية زائير. ولهم امتدادات فى زائير وأفريقيا الوسطى. وقد لعب الاستعمار الانجليزى دوراً قذراً بين قبائل الزاندى للتفرقة بين الجنوبيين منهم ومن انتشروا فى باقى أراضى غرب السودان، وفى بلاد الزاندى عانى أهل القبيلة هوان العزلة التى فرضها عليهم الاستعمار الانجليزى.

أما قبائل الباريا فمنهم من يقول انهم ثانى أكبر المجموعات القبلية فى جنوب السودان، أى بعد الدينكا وهم ١٤٠ بطناً أقواها الجالا. وكلهم يقطنون ولاية بحر الجبل وكلمة جوبا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

التى تطلق على مدينة جوبا هى نفس الكلمة التى تطلق على نهر جوبا بالحبشة حيث الموطن الأصلى لقبائل الباريا فى الحبشة.

السودان.. بين اللغة والعدد

المهم إن الاستعمار الانجليزى القديم، وبعده

وريثه الاستعمار الأمريكى الحديث ـ لعب على لعبة التفرقة بين قبائل الجنوب وحاول طويلاً عزل هذه القبائل عن باقى قبائل وسط وغرب وشرق وشمال السودان، واتخذ من هذا التنوع السكانى فرصة لشق وحدة الأرض السودانية، عندما رسخ فيهم أن الشماليين وراء التخلف الذى حدث للجنوبيين، بينما كان الشماليون محرومين من الدخول فى الجنوب طوال الحكم الاستعمارى الانجليزى وللأسف استمرت هذه السياسة حتى بعد الاستقلال.. ونادراً ما كان الشماليون ينزلون إلى الجنوب، حتى ترسخ لدى الجنوبيين أن الشماليين هم وراء التخلف الذى يعيشه الجنوب حتى الآن. وإذا عدنا إلى أول تعداد للسكان أجرى للسودان عام ١٩٥٦ نجد إن ٣٩٪ من مجموع السكان ينتسبون إلى قبائل عربية و٢٥٪ من الجنوبيين و١٣٪ من أصول غرب أفريقية تجنسوا بالسودانية.. أما الباقى فينتسبون إلى قبائل البجا فى شرق السودان وقبائل جبال النوبة. ورغم ذلك فإننا نجد فى نفس التعداد الأول إن ٥١٪ من السكان يتكلمون العربية كلغتهم الأم، وأن معظم السكان الباقين ومنهم السودانيون الجنوبيون يستخدمون العربية أو رطانة مبسطة منها كلغة مشتركة.

اللغة.. عنصر توحد أم عنصر انفصال؟

ونصل إلى اللغة.. ونبحث عن هل هى عنصر توحد.. أم عنصر انقسام؟.. وهنا نقول إن تعدد اللغات داخل الوطن الواحد يمكن أن يكون من عناصر التوحد كما هو الحال فى الاتحاد السويسرى حيث نجد اللغات الألمانية والفرنسية والإيطالية على الأرض السويسرية وكلها لغات رسمية فى البرلمان السويسرى. تماماً كما نجد فى كندا بالنسبة لإقليم كويبك ولغته الفرنسية وسط المحيط الكندى بلغته الانجليزية.. بل إن المجتمع الأمريكى استطاع أن يهضم تعدد لغات المهاجرين من كل أوروبا لتسود اللغة الانجليزية فى كل الأرض الأمريكية.

ولكن الاستعمار القديم الانجليزى والحديث الأمريكى ـ استغل التعدد اللغوى أو تعدد اللهجات لكى يدق اسفين التقسيم فى هذا الجنوب السودانى.

فقد منع الاستعمار الانجليزى انتشار اللغة العربية فى الجنوب فى الوقت الذى سمح فيه بانتشار اللغة الانجليزية مع البعثات التبشيرية الغربية.. حتى يظهر عدم التجانس اللغوى بين الشمال والجنوب حيث نجد عشرات اللهجات الجنوبية حتى بات الأمر وكأن هناك عزلة لغوية بين الجنوب والجنوب ذاته.. وهنا أخذ الاستعمار ينشر لغته الانجليزية!!.

ومع اللهجات المحلية الجنوبية: الدينكا والنوير والشلك والاتشولى والبورون واللغات النيلية الحامية مثل الباريا واللاتوكا ولهجات المارى وغيرها مثل الزاندى نجد هذا التعدد اللغوى يصل إلى ١٢ لغة بجانب ٢٥٠ لهجة محلية.. ووسط هذا التعدد لم تظهر لغة لها صفة السيادة فى جنوب السودان.. وإن ظلت العربية الدارجة اللغة الأكثر انتشاراً فى الجنوب.. وإذا طبقنا الفلسفة الاستعمارية لكان واجباً أن ينقسم جنوب السودان إلى ١٢ دولة بسبب وجود ١٢ لغة رئيسية فى هذا الجنوب!!.

الحرب بين الإسلام والمسيحية بدأت في جنوب السودان

وكما حاول الاستعمار القديم «الانجليزى» اللعب بورقة الدين كعنصر يرفض استمرار الجنوب مع الشمال.. يحاول الاستعمار الجديد اللعب على نفس الورقة..

تماماً كما يلعب الاستعمار الجديد بورقة العرب والزنوج.. فالتقرير الخطير الذى أعدته المخابرات المركزية الأمريكية عن توزيع السكان فى السودان يقول انه بين ٣٦ مليون شخص يعيشون فى السودان هناك منهم ٥٢٪ من العنصر الزنجى، وان العنصر العربى لايتجاوز ٣٩٪ من أجمالى السكان والباقى من عناصر البيجا والاريتريين وغيرهم.

ورغم هذا فإن مصادر الحركة الشعبية التى يقودها جون قرنق تتحدث عن أن العنصر الزنجى يشكل ٧٠٪ من سكان السودان.. وهذا مبالغ فيه بالطبع لأن قرنق يحاول أن يدعم مطالبه بتغليب العنصر الزنجى لكى يحكم هنا العنصر السودان ككل..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ونعود إلى ورقة الدين فنقول ان الارساليات التبشيرية كانت تعمل فى الجنوب على حساب الإسلام. وهم الذين أطلقوا على الشماليين اسم «تجار الرقيق» وإن الشماليين هم الذين قاموا بتجارة الرقيق على مدى قرون عديدة.. أى أن العرب الشماليين هم الذين كانوا يجمعون العناصر الزنجية ويبيعونها فى أسواق الرقيق.. بهدف زرع الفتنة بين الشماليين العرب والجنوبيين الزنوج، بل وبين الإسلام.. وباقى الديانات والمعتقدات المحلية فى الجنوب..

وقد تم تقسيم الجنوب إلى مواقع عمل للإرساليات الست الرئيسية وكان الهدف تكريس تقسيم الجنوب ليس فقط كمنطقة واحدة.. ولكن إلى ٦ مناطق.

وهكذا وجدنا الاختلافات بين الشمال والجنوب تتأكد على أساس أن الشمال مسلم والجنوب مسيحى. وهذا غير صحيح بالمرة..

ذلك ان المسلمين مازالوا نسبة كبيرة في الجنوب.. وان الروم الكاثوليك يمثلون نسبة كبيرة هناك تليهم نسبة من البروتستانت. وتتحدث بعض الاحصائيات عن ان المسيحيين فى الجنوب يمثلون فقط حوالى ١٠٪ من مجموع سكان الجنوب رغم كل جهود الارساليات على مدى قرن كامل من الزمان. أى أن هذه الارساليات نجحت فقط فى تحويل أقل من ٩٪ من أبناء الجنوب إلى المسيحية.

وان الوثنيين أو الذين يتبعون معتقدات محلية يزيدون على ٩٠٪ من أجمالى سكان الجنوب.

فهل هى جزء من الحرب الدينية أو الصراع الدينى بين الإسلام والمسيحية فى جنوب السودان أى دخول الجنوب من الباب المسيحى!!

بقيت نقطة نركز عليها وهى أنه نجح قرنق فى فر ض الانفصال عن الشمال، فمن المؤكد ان حربا أهلية شرسة سوف تبدأ من الساعات الاولى لإعلان انفصال جنوب السودان عن شماله.. بل أن هذه الحرب سوف تبدأ بين قبائل الدينكا ذاتها.. حتى فى دينكابور الموطن الأصلى لجون قرنق نفسه.. إذ ليس كل مجموعات دينكا بور مع جون قرنق.. نقول ذلك لان الجرائم التى ارتكبها جون قرنق ضد أهله الجنوبيين اكثر مما ارتكبها فى حق الشماليين.

فهل أفريقيا تتحمل أن تتمزق أكبر دولة فيها.. وأن تتحمل أفريقيا سلسلة من الحروب الأهلية تشعل النار فى كل القارة السوداء.

دراسة بقلم : عباس الطرابيلى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الرايه

التاريخ : ٨ اغسطس ٢٠٠٢

حزب الأمة يطرح إستراتيجية للسلام في السودان

الخرطوم مستعدة لإلغاء الطوارىء والقوانين الاستثنائية



● البشير



● الصادق المهدي

■ الخرطوم- خالد سعد:

أعلنت الحكومة السودانية امس استعدادها لرفع حالة الطوارىء والغاء القوانين المقيدة للحريات حال التوقيع النهائي على اتفاق سلام بينها والحركة الشعبية بزعامة جون قرنق، وقالت ان فرض الطوارىء استدعته ظروف الحرب الدائرة في الجنوب، في حين تدرس الحكومة والقوى السياسية الاخرى ورقة تقدم بها حزب الامة المعارض بقيادة الصادق المهدي حول استراتيجية جديدة للسلام المبني على اتفاق قومي، وذلك توطئة لإصدار رأيها حوله. ومن ناحية أخرى كشف في الخرطوم أن اتفاقا جرى أمس بين حزب الامة والتجمع المعارض في الخارج على التنسيق المشترك خلال المرحلة المقبلة حول تطورات السلام بالبلاد وعلى رأسها «اتفاق ميشاكوس» ومفاوضات نيروبي المقرر لها الاثنين المقبل. وفي تصريحات صحفية لمسؤول في الحكومة السودانية قال السلطان ضيو مطوك وزير الدولة بمستشارية السلام وعضو وفد المفاوضات مع حركة قرنق ان الحكومة والحركة نأت عن وضع شروط مسبقة لتهيئة المناخ قبل جولة التفاوض القادمة المزمع عقدها منتصف الاسبوع المقبل في العاصمة الكينية نيروبي برعاية منظمة ايقاد الافريقية الاقليمية. ورحب السلطان باعلان حركة جون قرنق تحويلها لحزب سياسي عقب انتهاء جول المفاوضات القادمة وقال «تحول الحركة شيء محمود والحكومة ترغب في ان تصبح الحركة قوة طرح وبرنامج يمكنها من خلاله اقناع الشعب السوداني». وقال ان الحكومة على استعداد لالغاء القوانين المقيدة للنشاط السياسي والحريات واتاحة الفرصة للمشاركة في الحكم عبر صناديق الاقتراع (حسب الوزير)، في غضون ذلك، تسلم عدد من الاحزاب السودانية ورقة وزعها حزب الامة تتركز حول استراتيجية جديدة للسلام العادل المبني على اتفاق قومي توطئة لتدارسها واصدار رأيها في هذا الخصوص. وتدعو الاستراتيجية المكونة من (١٥) صفحة والتي سلمت للرئيس البشير قيادات الاحزاب في الداخل والخارج لقيام مجلس قومي يتكون من كاف الاحزاب والفعاليات السياسية. ويختص هذا المجلس بالنظر في الاتفاق النهائي الذي تتوصل اليه الحكومة والحركة الشعبية في جولة المفاوضات القادمة قبل التوقيع على الاتفاق لتنظر هذه القوى فيه وتقول كلمتها وما تراه من مقترحات وصولا لاتفاقية شاملة بإجماع قومي يؤمن السلام العادل والديمقراطية. وتركز الاستراتيجية على رؤية لكافة القضايا فيما يتصل بقسمة الثروة والسلطة والحكومة الانتقالية والمؤتمر الدستوري ونظام الحكم الاقليمي والعلاقات بينها مع تفاصيل حول علاقة الدين بالدولة وحق تقرير المصير والجيش القومي وقومية مؤسسات الدولة وفق ميثاق وطني. وحسب الورقة الاستراتيجية المبنية على الميثاق الوطني الذي يبشر به الحزب فيما يختص بقسمة الثروة، فإن الورقة تقترح ان تكون القسمة ثلثا للاستثمار في المنطقة وثلثاً للحكومة القومية وثلثاً في صندوق كل الولايات بينما ترى الورقة وجوب اجراء انتخابات نزيهة خلال نصف الفترة الانتقالية حتى تأتي بحكومة ديمقراطية منتخبة انتخاباً حراً.

وفي العاصمة الارترية أسمرا عقد اجتماعات هيئة التجمع المعارض بزعامة محمد عثمان الميرغني، حملت الانباء الواردة أن حزب الامة بزعامة الصادق المهدي اتفق مع التجمع الوطني المعارض على التنسيق المشترك خلال المرحلة المقبلة حول تطورات السلام بالبلاد وعلى رأسها «اتفاق ميشاكوس» ومفاوضات نيروبي، واجتمع السيد محمد عثمان الميرغني زعيم التجمع المعارض في اسمرا بالدكتور ابراهيم الامين موفد حزب الامة في حضور الفريق عبد الرحمن سعيد نائب رئيس التجمع وامينه العام باقان اموم.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٨ اغسطس ٢٠٠٢

ردا على طلب رئيس التجمع المعارض

«الشعبية»: تأجيل المفاوضات مع الحكومة السودانية «مستحيل»

الميرغني لـ «الاتحاد»: قرنق وحدوي.. وكنت «الشريك الخفي» في «ماشاكوس»



قرنق خلال اجتماع مع قادة الحركة العسكريين. «الاتحاد»



محمد عثمان الميرغني. «الاتحاد»

أسمرا - حمدي رزق؛
نيروبي - «الاتحاد»:

بعد المفاجأة التي شهدتها الجلسة الافتتاحية لاجتماعات هيئة التجمع السوداني المعارض حيث طالب رئيس التجمع محمد عثمان الميرغني بتأجيل الجولة الثانية من المفاوضات حول اتفاق «ماشاكوس» التي ترعاها «ايجاد» حتى تتمكن كل القوى السياسية السودانية من المشاركة فيها، ردت الحركة الشعبية لتحرير السودان بالتأكيد على ان تأجيل الجولة المقبلة «مستحيل»، وانها لا يمكنها فرض وصايتها على التفاوض وطالبت بالضغط على الايجاد والخرطوم اذا اراد التجمع المعارض المشاركة.

ومن جانبه دافع الميرغني في حوار مع «الاتحاد» في اسمرا عن زعيم «الشعبية» جون قرنق ووصفه بانه وحدوي وانه لم يرتكب خطيئة في ماشاكوس لأنه «رئيس التجمع» كان هناك على طريقة «الشريك الخفي».

ففي أول رد فعل على مطالبة الميرغني بتأجيل الجولة القادمة من مفاوضات السلام السودانية التي ترعاها الهيئة الحكومية للتنمية في شرق افريقيا (إيجاد) حتى تتمكن كل القوى السياسية السودانية من المشاركة أكد د. سامسونج كواجي الناطق الرسمي للحركة الشعبية لتحرير السودان لـ «الاتحاد» ان تأجيل المفاوضات بين حركته والحكومة السودانية في ظل الظروف الدولية الراهنة يعتبر مستحيلا»، وأكد كواجي ان الحركة الشعبية ملتزمه بميعاد الجولة الثانية من المفاوضات التي ستنطلق يوم الاثنين القادم.

وأوضح كواجي ان الحركة الشعبية ترغب في مشاركة كل القوى السياسية السودانية في المفاوضات القادمة التي تعتبر فاصلة وحاسمة لقضية الحرب الاهلية في السودان وأكد ان الحركة الشعبية هي التي ظلت تطالب بضرورة إشراك القوى السياسية ولكن لا يمكنها فرض وصايتها على التفاوض ويجب الضغط على منظمة الإيجاد والحكومة السودانية إذا أراد التجمع المعارض المشاركة. وقال إن الحركة أكدت اكثر من مرة استعدادها لمشاركة التجمع الوطني المعارض ضمن وفدها المفاوض ولكنه أشار إلى أن طلب تأجيلها قبل 4 أيام من بدء انطلاقها سيحدث دمارا «كبيرا» لعلاقات الحركة السياسية مع المجتمع الدولي الذي التزمت أمامه بمواصلة التفاوض.

وفي ذات الاتجاه أكد الناطق الرسمي للحركة الشعبية ان القيادة العسكرية للجيش الشعبي أصدرت أوامرها لجميع الوحدات العسكرية في جبهات القتال برفع درجة استعدادها العسكري مشيرا إلى ان الحكومة السودانية تسعى لتغيير الخريطة على الأرض حتى تستخدمها في المفاوضات القادمة خاصة وان بين بنودها وقف إطلاق النار وفصل القوات. وأوضح كواجي ان الحركة الشعبية رصدت في الأيام الماضية تحركات عسكرية نشطة للقوات الحكومية خاصة في إقليمي أعالي النيل والاستوائية وأكد ان الجيش الشعبي سيرد بقوة على أي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

هجمات تقوم بها القوات الحكومية، وقال كواجي إن ما فشلت فيه القوات الحكومية خلال السنوات الماضية لن تتمكن من تحقيقه في أيام قليلة.

وكانت الجلسة الافتتاحية لاجتماعات هيئة قيادة التجمع السوداني المعارض بأسمرا أمس حملت مفاجأة حيث طلب رئيس التجمع من حكومة الخرطوم والولايات المتحدة وبريطانيا وشركاء الايجاد تأجيل الجولة الثانية من مفاوضات «اتفاق ماشاكوس» بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان والمقرر ان تبدأ 12 اغسطس الجاري في نيروبي.

واكد الميرغني في كلمته ان التأجيل بهدف تمكين التجمع والقوى السياسية الاخرى من المشاركة في المفاوضات وكذلك الحال مع دول الجوار التي لها مبادرات لحل المشكلة السودانية. وخص بالذكر مصر وليبيا. وأكد الميرغني ان اجتماع هيئة القيادة الطارىء في اسمرا هدفه المشاركة الكاملة لكل القوى السياسية السودانية مع توفير ضمانات اقليمية ودولية للاتفاق. واعلن ترحيبه الكامل بالاتفاق طالبا من الدعاة مراعاة الاجماع الوطني والارادة السودانية الحرة.

ومن جانبه أكد الامين العام للجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية الامين محمد سعيد على ان «اتفاق ماشاكوس» خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح مطالبا التجمع برسم سياسات ومراجعة برامجه بشكل يتماشى مع التطورات الراهنة والمشاركة الفاعلة للوصول الى وحدة السودان. واكد على تأييد اريتريا الكامل لاتفاق ماشاكوس وعن امله في خطوات عملية لحل المشكلة السودانية.

وفي حوار خاص مع «الاتحاد» في اسمرا، دافع محمد عثمان الميرغني عن الدكتور جون قرنق في وجه الانتقادات التي توجه اليه بتوقيعه على «اتفاق ماشاكوس». واكد الميرغني لـ «الاتحاد» ان قرنق وحدوي، وانه لم يرتكب خطيئة في ماشاكوس لانه -أي الميرغني- كان هناك على طريقة «الشريك الخفي». ورد على منتقدي التجمع بان تنظيمه الذي يضم كل اهل السودان ليس «الحيطة الواطية» ليعلق عليها الكل اخطاءه. وأكد الميرغني ضرورة مشاركة التجمع ومصر وليبيا في مفاوضات ماشاكوس من البداية. وقال اذا لم يكن لنا مجال في هذه المفاوضات فلنفاوض الحكومة السودانية في القاهرة أو طرابلس، ويجب ان يستمر المسعى الاريتري لتصحيح الاوضاع حتى لو كان في ذلك تعدد منابر. وفيما يلي نص الحوار:

* دعوت دول وشركاءالايجاد والحكومات السودانية والاميركية والبريطانية لتأجيل موعد بدء الجولة الثانية من مفاوضات ماشاكوس لتمكين التجمع من الجلوس الى الطاولة.. ماذا لو لم تستجب تلك الدول؟

** سنعمل الفكر!! وسنجري الحوار. فاذا ما الابواب اغلقت في اتجاه فهناك متسع في اتجاهات اخرى طالما هناك رغبة اكيدة في ان يتحاور الناس. انا لا احب المنابر المتعددة، واتمنى ان يلتقي كل السودانيين في منبر تفاوضي واحد يضم معنا دولتي المبادرة المشتركة (مصر وليبيا) لانه لا يعقل ان تغيب دول في حجم ووزن مصر وليبيا، وطرف اصيل هو التجمع المعارض.

* وماذا عن اريتريا ومسعاها.. نسمع ان هناك محاولة لحلحلة المسعى الاريتري، اليس هذا تعددا للمنابر؟

** هي ترتيبات قديمة ومستمرة ويجب ان تمشي لتصحيح المسار والاوضاع مع العلم ان اريتريا احدى دول الايجاد، وليكن هناك تعدد منابر واذا لم يكن كان هناك مجال للتجمع في كينيا أو في الايجاد، فنلتقي في القاهرة أو طرابلس!

* لكن القاهرة غاضبة عليكم ومنكم؟

** دائما التجمع والحركة الشعبية «الحيطة الواطية». ودوما الآخرون غاضبون منا. ودوما يقولون اننا ما شاورناهم، ووقعنا بغته، على اي حال نترك الامر لفرصة اخرى والاتصالات مستمرة لرفع الغضب.

* تطلب التأجيل من دول وشركاء الايجاد والحكومة السودانية.. لماذا لم تطلب من قرنق والحركة الشعبية اولا؟ هل تشاورت مع قرنق في فكرة التأجيل؟

** التأجيل رأيي -انا- كرئيس للتجمع، وهذا ما ستناقشه اجتماعات هيئة القيادة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وبحضور كل الفصائل بما فيها قرنق. ولا ارى مخرجا خلاف ان نكون جميعا على طاولة واحدة في نيروبي أو في القاهرة. وانا لم اناشد قرنق لانه عضو فاعل في التجمع.. اي معنا.

* ولكن قرنق حليفك الاول وهو الاولى بتبني فكرة التاجيل؟

** الدكتور قرنق مقتنع بضرورة تمثيل التجمع في مفاوضات ماشاكوس التي جرت والأخرى المستقبلية. وقرنق يتميز بالوضوح والصدق في التعامل ولهذا استمرت علاقتنا منذ عام 1988 وحتى الان. وانا سعيد ان الدكتور قرنق ملتزم بالوحدة ونحن وقعنا معه ومع كل الفصائل اتفاقا ينص على وحدة السودان شعبا وترابا. والحركة في مؤتمرها الاخير في الجنوب تتكلم عن عمل جماهيري وسياسي أي انها ستتحول لحزب سياسي في كل السودان من نيمو لي الى حلفا. اين هو الانفصال الذي لا اراه.

* لماذا توفرون لقرنق كل هذه الحماية، وتؤجلون له الاجتماعات. رغم خطيئته في ماشاكوس؟

** لا ارى اي تناقض في أي مرحلة مع الدكتور قرنق. هو يستمع لي ويأخذ برأيي.

* ولكنه مع ذلك يوقع دون علمكم في ماشاكوس؟

** انا كنت موجودا هناك.. الم تسمع عن «الشريك الخفي»!

* لم نسمع ولكننا سمعنا عن تفعيل الخيار العسكري من جانب التجمع وعلى لسان الامين العام باجان اموم؟

** انا توجهي حل سياسي شامل ولا اتكلم عن قيادات اخرى واحيلكم الى قادة التجمع العسكريين امثال عبدالرحمن سعيد وباجان اموم.

* الحديث عن الخيارت الاخرى يبدو وكأن كل المبادرات في الساحة تجاوزها الزمن؟

** أولا نحن موجودن ولا احد يستطيع ان يلغي وجودنا والناس يفكرون كما يشاءون ولنا ان نقبل أو نرفض، اما بقية المبادرات فهي صالحة والاهم مشاركة التجمع ومصر وليبيا في اي حوار من بدايته لان تلك المشاركة خير ضمان للاتفاق حتى لا ينهار كما حدث في ابوجا واديس ابابا من قبل.

* وماذا عن دخول السعودية كضامن للاتفاق مع مصر وليبيا؟

** أبلغت بأن المسؤولين في السعودية يؤيدون المبادرة المصرية - الليبية المشتركة وانهم في تنسيق كامل مع مصر والتشاور مستمر. وأساسا السعودية من دول الجوار ولا يمنعها عن دورها البحر الاحمر.

* ولماذا لم تزر واشنطن كما كان مخططا هل نفضتم يدكم من عدالة الولايات المتحدة في القضية؟

** كنت في زيارتي لبريطانيا وكان مفروضا ان اغادر الى واشنطن يوم 30 مارس الماضي. ويوم الجمعة 29 مارس اتصلت وزارة الخارجية الاميركية بمكتبي في لندن لتطلب عدم السفر لاجازات عيد الفصح هناك والذي تحدث الينا هو من وجه الدعوة، وعززها بفاكس من الخارجية الاميركية مشيرا الى ان الكونجرس والبيت الابيض في عطلة كما ان وزير الخارجية الاميركي كولن باول يقضي اجازة الاعياد، وترك لي المرسل ان اتشاور على موعد جديد وهذا ليس تخلفا مني.. وتلك هي القصة بدون تداعيات.

* لماذا قابلت النائب الأول للرئيس السوداني بالقاهرة وبماذا خرجت من هذا اللقاء؟

** مثل هذه اللقاءات تعزز الثقة والتواصل ولقد عرضت وجهة نظري كاملة والرجل تفهمها والتقينا في داري بالقاهرة، ودعاني للفطور في مقر اقامته. واتفقنا على ضرورة التواصل وأن ينقل وجهة نظري الى الرئيس عمر البشير والامين العام للمؤتمر الوطني الحاكم الدكتور ابراهيم احمد عمر لدفع عملية السلام وصولا لحل سياسي شامل للازمة السودانية.

* ما هي ضمانات الوحدة في ظل كل هذه الافكار المتقاطعة؟

** ارادة الشعب السوداني الرافضة للتشتت والتفرق، وان ما يجري لا يخدم السودان ولا اهل السودان، والكل الان يتفهم هذا الموقف ويسعى للوفاق ولن يكون هناك وفاق حقيقي دون تمثيل للتجمع وحضور دولتي الجوار مصر وليبيا وهي الاطراف الحقيقية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاخبار

التاريخ : ٨ اغسطس ٢٠٠٢

قرار تقسيم فلسطين.. واتفاق مشاكوس السودانى

أوجه الشبه بين قرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين واتفاق مشاكوس يوم ٢٠ يوليو الماضى بين حكومة الخرطوم والجيش الشعبى لتحرير السودان عديدة لايخطئها النظر.

والتشابه لاينصرف الى الشكل وحده بل يتعداه الى المضمون والى الغاية المرجوة والمبتغاة من الاثنين.

قرار تقسيم فلسطين كان يقضى بإقامة دولة يهودية ودولة عربية مع وضع خاص لمدينة القدس.

واتفاق مشاكوس يقضى بحكم ذاتى فى ظل دستور خاص فى الجنوب، وحكومة فى الشمال ذات دستور خاص مختلف مع وضع خاص ودستور خاص لمنطقة العاصمة وهى الخرطوم.

قرار تقسيم فلسطين كان القرار الاول الذى تتخذه الأمم المتحدة بإقامة كيان لدولة وتقسيم الارض دولة.

واتفاق مشاكوس هو الأول من نوعه الذى تتخذه حكومة متضمنا موافقتها المسبقة على تقسيم نفسها وشعبها اذا ما كانت نتيجة الاستفتاء المقرر اجراؤه بعد ست سنوات هى الانفصال.

والغاية المرتجاة فى الحالين كانت هى التفتيت.. فى الحالة الاولى فرضتها ارادة مجتمع دولى فى ظل ضعف وتشرذم وتخاذل عربى.. وفى الحالة الثانية فرضتها قوة عظمى واطراف ذات مصالح متضاربة وساعد عليها أخطاء ارتكبها الداخل شمالا وجنوبا ولم يتحرك للمساعدة على درئها ايجابيا ببعض الخارج الذى يتأثر سلبا وايجابا بما يحدث فى السودان.

●●●

وليس مجديا الآن على اى حال البكاء على اللبن المسكوب، بل لعله ان يكون اجدى وانفع العمل على احتواء الخط المائل الآن امام العيان، والتقليل ما امكن من الاضرار التى من المؤكد انها سوف تطال الجميع داخل السودان وخارجه باستثناء طرفين أساسيين حال كونهما مستفيدين مما سعيا اليه وهما الولايات المتحدة وشركات البترول.

ولعل الجهد الشعبى فى هذا المجال ان يكون بنفس قوة وأهمية وتأثير الجهد الحكومى ان لم يكن أكثر.. ولعل فى مقدمة هؤلاء جميعا الاحزاب السياسية المطلوب منها ان تستفيق من غفوتها او غفلتها او تصارعها على الرئاسات.

قد يكون من الاغراء فى التفاؤل فى هذه المرحلة تصور ان الخيار فى جنوب السودان عند نهاية السنوات الست سوف يكون بعدم الانفصال.

ذلك نوع من التمنى واحلام اليقظة يدحضه الى جانب اخطاء الطرفين فى الشمال والجنوب ماحدث على مدى ثمانين عاما من العمل على ترسيخ الكراهية وتعميق التمايز بين الشمال والجنوب.

لكن العمل السياسى لايعرف بالمقابل منطق التشاؤم المطلق باعتبار ان السياسة هى فن الممكن.. والممكن قد لايكون ضاع كله.. وان كان بسبيله الى الضياع مالم تكن هناك جهود داخلية وخارجية جادة ومخلصة تسعى الى الحفاظ على بعض الممكن..

●●●

والجهود الداخلية فى السودان

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام



بقلم:
عاصم
عبدالمحسن

منوطة بحكومته وبقنواه السياسية على اختلاف توجهاتها واهل مكة ادرى بشعابها.

والجهود الخارجية ليست مقصورة فقط على مصر وليبيا باعتبارهما الجارتين العربيتين للسودان والمرشحتين للتأثر بما يحدث فى السودان سلبا وايجابا، وانما تمتد لتشمل كل الدول العربية المدركة لوحدة المصير القومى والتى يتحتم عليها ان ركنت الى جانب السلبية ان يأتى عليها اليوم الذى تقول فيه انها قتلت يوم قتل الثور الابيض كما تروى حكايات كليلة ودمنة.. لكن القول وقتها سيكون متأخرا لان القتل سيكون قد حل بها.

والجهد من جانب مصر حكوميا وشعبيا ليس تدخلا فى شئون السودان لكنه واجب تفرضه اعتبارات كثيرة ليس من اقلها التاريخ ولا من أبرزه الجغرافيا.

ان هذا الجهد ليس فرض كفاية يكفى ان يقوم به اى احد من البشر لكنه فرض عين يلزم ان يقوم به كل فرد وهو محاسب عليه فى الدنيا مسئول عنه فى الآخرة.

ومن الخطأ تصور او تصوير الجهد المصرى وكأنه منصرف فقط الى الحفاظ على مصالح مصر المائية، فتلك تحكمها اتفاقيات ثنائية وقواعد دولية..

خطأ هذا التصور انه يضع مصر فى موضع الخصومة مع جزء من الشعب السودانى فى الجنوب، ومصر لاتفرق ولاينبغى ان تفرق فى التعامل بين أهل الشمال وأهل الجنوب في السودان فكلاهما شقيق وكلاهما له نفس الاعزاز والمكانة والحرص انما هو عليهما معا وعليهما جميعا.

●●●

ان نظرتنا للسودان كانت ولاتزال وينبغى ان تستمر النظرة الى كامل التراب السودانى والى كل الشعب السودانى والى المساعدة على حل مشاكل السودان وهى مشاكل ليست قائمة فى الجنوب فقط بل هى قائمة ايضا فى منطقة جبال النوبة بمثل ما انها موجودة فى مناطق اخرى.

يصف المفسرون الصراط بأنه أدق من الشعرة وأحد من السيف وانه وحدهم المؤمنون هم الذين يجتازونه بسلام يوم القيامة نجاة من النار ووصولا الى الجنة.

ولعله قدرنا خلال السنوات الست القادمة ان نسير فوق مثل هذا الصراط الذى ليس هو فقط أدق من الشعرة وأحد من السيف بل تحيط به النيران من الجانبين.

صحيح ان الذنب لن يكون ذنبنا وحدنا اذا صدق منا العزم وصحت النية ولم تتحقق مع ذلك النتيجة.

لكنه صحيح ايضا ان ذلك لن يجنبنا مرارة المعاناة لانه ما أكثر مايدفع المرء ثمن اخطاء الغير.. لانه لم يتحرك مبكرا للحد من هذه الاخطاء.

●● كاتب المقال: رئيس التحرير السابق للقسم العربى بوكالة انباء رويترز

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية